الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الشريعة
قسم علوم القرآن والحديث

التعديل على الإبهام عند الإمام الشافعي

(دراسة تأصيلية تطبيقية في كتاب الأم)

أطروحة أُعدت لنيل درجة الدكتوراه
في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالبة: أسماء البغا
إشراف: الدكتور بديع السيد اللحام
الأستاذ المساعد بقسم علوم القرآن والحديث

١٤٣١هـ/٢٠١٠م

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الشريعة
قسم علوم القرآن والحديث

التعديل على الإبهام عند الإمام الشافعي

(دراسة تأصيلية تطبيقية في كتاب الأم)

أطروحة أُعدت لنيل درجة الدكتوراه
في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالبة: أسماء البغا
إشراف: الدكتور بديع السيد اللحام
الأستاذ المساعد بقسم علوم القرآن والحديث

تمت المناقشة بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٥م ونالت درجة ٨٥ بتقدير امتياز
أعضاء لجنة المناقشة والحكم:
_د.محمد عجاج الخطيب/ الأستاذ في قسم علوم القرآن والحديث/ عضواً.
_د.عماد الدين الرشيد/ الأستاذ المساعد في قسم علوم القرآن والحديث/ عضواً.
_د.بديع السيد اللحام/ الأستاذ المساعد في قسم علوم القرآن والحديث/ عضواً مشرفاً.
_د.عمار الحريري/ المدرس في قسم علوم القرآن والحديث/ عضواً.
_د.منى العسة/ المدرس في قسم علوم القرآن والحديث/ عضواً.

١٤٣١هـ/٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى سيد الوجود، صاحب المقام المحمود
سيدي وشفيعي محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى عالم قريش الذي ملأ طباق الأرض علماً
الإمام الشافعي رضي الله عنه.

إلى الشمعة التي أضاء نورها عقلي

ونما من دفئها فؤادي إلى من علمني ورباني والدي.

إلى من سهرت وتعبت وسقت وتعهدت

ودعت لي حتى تذلل كل صعب وعسير والدتي.

إلى رفيق الدرب الذي مدّ لي يد العون
وساندني زوجي.

شكر وتقدير

وإني إذ أتقدم بهذا البحث المتواضع أجدني عاجزة عن تقديم الشكر والامتنان لأصحاب الفضل علي، ولكل من كانت له يد بيضاء في حياتي، وفي تيسير إتمام هذا البحث من الأساتذة الكرام والأهل والإخوة.

وأخص بالشكر:

والدي الحبيب الدكتور مصطفى البغا الذي أشرف على حياتي، فكان أباً ومربياً ومعلماً وناصحاً، والذي ساعدني كثيراً في إتمام رسالتي هذه، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأدامه ذخراً للعلم والعلماء.

والدكتور بديع السيد اللحام المشرف على هذه الرسالة، الذي ما فارقتني إرشاداته ونصائحه في مرحلة دراستي الجامعية والتخصصية، وفي أثناء إعداد رسالتي هذه، لم يبخل عليَّ يوماً مع مشاغله المتعددة بوقت أو جهد أو نصيحة، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأدامه ذخراً للعلم والعلماء.

والحمد لله رب العالمين.

المقدمة

الحمد لله الذي عمّ بفضله كل الكائنات، وأسبغ عليهم بجوده وكرمه ما لا يحصى من الرحمات والبركات، وخصّ عباده المؤمنين بالتخليد في الجنّات بعد الممات...

والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد منّ الله على عباده المؤمنين بأن بعث لهم رسوله بالهدى ودين الحق، ليخرجهم من الظلمات إلى النور، وأنزل عليه القرآن الكريم دستوراً يضبط حياتهم ويسير معاملاتهم، ولم يتركهم حيارى يتخبطون في ظلمات بعد ظلمات، وشرّف نبيه بإعطائه الحكمة وهي السنة النبوية مفصّلة لأحكام القرآن، ومبيّنة لمجمله، قال تعالى: وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ [النحل:٤٤].

وقال تعالى: لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ [آل عمران:١٦٤] كما هيَّأ أسباباً لاستدامة هذا الذكر وحفظه، فقيَّض سبحانه وتعالى في كل زمان علماء يقومون بالذود عن حياضه، ودحض زيف المبطلين، من أبرز هؤلاء – وليس على سبيل الحصر – الأئمة الأربعة رضي الله عنهم الذين انتشرت مذاهبهم في الآفاق، وعلا ذكرهم في الأنحاء، وما الإمام الشافعيرضي الله عنه إلا إحدى طبقات سلسلة النور الممتدة للنبي ﷺ ، الذي رجح العلماء أنه المراد بقوله ﷺ: (لا تسبوا قريشاً، فإن عالمها يملأ الأرض علماً)[1]. فألَّف وصنف وأودع كتبه أحاديث وآثاراً أوردها إيراد محتج بها، إلا أنه قد وقع إبهام للرواة في بعض ما استدل به من أحاديث، ووقع في بعضها الآخر تعديل على الإبهام، وقد كان للعلماء في قبول هذا منه مذاهب مختلفة، انطلاقاً من تشددهم في شروط رواية الحديث، وفي معرفة أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها، من أجل حفظ السنة النبوية من أن تنالها يد العابثين وكذب الكاذبين، يقول الإمام أبو حاتم الرازي: [فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من

(١) أخرجه الطيالسي في مسنده (٣٠٩) ص٣٩، والبيهقي في مناقبه ٢٦/١ عن ابن مسعود، وفي سنده: النَّضْر ابن حميد وهو ضعيف. ينظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم ٤٧٦/٨، لسان الميزان: ابن حجر ١٥٩/٦.

جهة النقل والرواية، وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم][1].

لأجل هذا الجدل القديم حول التعديل على الإبهام من كونه مقبولاً أم غير مقبول، سأتناول في أطروحتي هذه دراسته تأصيلاً وتطبيقاً عند الإمام الشافعي في كتابه: "الأم".

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من نواح متعددة:

١- صوغ نظرية متكاملة في التعديل على الإبهام، تجمع كل ما ذكر من مفردات لهذا الموضوع مع تطبيقاتها من كتاب الأم.

٢- الاعتناء بجمع حالات التعديل على الإبهام الواقعة عند الشافعي، والكشف عنها، فيزول بذلك الإبهام الواقع فيها، مما يؤثر في قبول الحديث أو رده.

٣- تتبع جهود العلماء في محاولة كشفهم الثقات المبهمين، حيث جمعت ضوابطهم التي ذكروها في التعديل على الإبهام عند الشافعي.

٤- إبراز جهود الإمام البيهقي في مجال كشفه الثقات المبهمين عند الإمام الشافعي.

٥- البحث في أحوال الثقات المبهمين الذين تمَّ الكشف عنهم، وذكر أقوال أهل الجرح والتعديل ومناقشتها والترجيح بينها عند التعارض وفق أسس منهجية.

سبب اختيار البحث:

- لقد تناثرت أقوال العلماء في التعديل على الإبهام في كتب مصطلح الحديث وأصول الفقه، حتى إنّ بعضهم تحدّث عنه تحت مسمى الحديث المرسل، فوقع في نفسي جمع شتات ما ذكره العلماء في خصوص هذا الموضوع، وإفراده في مؤلف جديد يضيف الفائدة للمكتبة الإسلامية.

- أيضاً أثناء بحثي في مرحلة الماجستير، كثيراً ما تصادفني عبارة: "حدثني الثقة" ولا أجد أحداً تكلم في بيان هذا الثقة، فيبقى الراوي مجهولاً لديّ، فولّد هذا عندي دافعاً للبحث من أجل كشف هؤلاء الثقات.

- لقد كان بحثي في رسالة الماجستير تحقيقاً لجزء من كتاب "التلخيص الحبير" وهو كتاب

(١) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم ١/٥.

في تخريج أحاديث الشرح الكبير لخصه العلامة ابن حجر من كتاب: "البدر المنير" لابن الملقن، ومن المعلوم أن هؤلاء سادة الفقه الشافعي، فعشت معهم ومع كتبهم، وشاء العلي القدير أن تكون أطروحتي في الدكتوراه خدمةً لكتاب مؤسس المذهب الشافعي الإمام محمد بن إدريس الشافعي ﷺ وهو: "الأم" فلاقى ذلك قبولاً في نفسي كي أتمم ما بدأته من خدمة للحديث الشريف بصحبة هذا الإمام الجليل.

صعوبات البحث:

– لقد ذكرت أن أقوال العلماء تناثرت في أماكن متعددة من كتب الأصول والمصطلح تحت مسميات عديدة، مما يجعل مهمة تنسيقها وإخراجها في قالب علمي مهمة صعبة.

– أيضاً: كان التتبع لطرق الحديث من أجل الكشف عن الثقات المبهمين أمراً مضنياً، وخصوصاً إذا لم يكن للحديث طريق آخر، أو إذا كان هناك أكثر من احتمال، فتبقى مهمة الترجيح عسيرة.

– لقد قام عددٌ من العلماء بدراسات حول الإمام الشافعي، قد تفيدني في موضوعي، إلا أنه كان من المتعسر الوصول إليها، بسبب كونها أسيرة المكتبات الخاصة ، مثل: "الشافعي وأثره في الحديث وعلومه" للدكتور خليل ملا خاطر، و"أبو بكر البيهقي وأثره في الحديث وعلومه" للدكتور أحمد يوسف سليمان شاهين، و"مرويات الشافعي عن شيخه إبراهيم بن أبي يحيى " للدكتور حسن الغماري، وكتب أخرى.

الدراسات السابقة والجديد في هذه الرسالة:

لقد تناول العلماء قديماً وحديثاً الإمام الشافعي بالحديث، فمنهم من توسع في سيرته، مع ذكر بعض آرائه الحديثية، ككتب مناقب الشافعي للبيهقي والرازي وابن الأثير وابن حجر، ومنهم من اقتصر على سيرته ككتاب: "الإمام محمد بن إدريس الشافعي" لمؤلفه مصطفى الشكعة.

وهناك مؤلفات تناولت فقه الشافعي ككتاب: "الشافعي واضع الأصول" لمؤلفه أحمد يوسف، وأخرى تناولت آراءه الحديثية ككتاب الشيخ محمد أبو زهرة: "الإمام الشافعي حياته وعصره، آراؤه وفقهه" وكتاب الدكتور أحمد نحراوي عبد السلام الإندونيسي: "الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد".

ومن الكتب التي جمعت آراء الشافعي الحديثية بشكل وافٍ كتاب: " الشافعي وأثره في الحديث وعلومه "للدكتور خليل ملا خاطر ، لكنّي لم أستطع الاطّلاع عليه رغم محاولاتي المتكررة الحصول عليه.

وكتاب: "أثر الإمام الشافعي في علم الحديث" وهو رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الحديث وعلومه من قبل الطالب: عبد العزيز عطورة.

– وقد تناولت الحديث عن الإمام الشافعي في الفصل التمهيدي من القسم الدراسي، فأبرزت معالم حياته الشخصية والعلمية، بإضافة ما تحصّل لدي: من شيوخ له لم تذكرهم كتب التراجم ولا المناقب، وما توصلت إليه من إبراز شخصيته كإمام من أئمة الحديث، ذاكرة الشبهات التي أُثيرت حول هذا الموضوع.

أما كتابه: "الأم" فعرّفت به وبمنهجه وأدواته بشكل عام، مع التركيز على جانب السنة النبوية بشكل خاص.

– أما الدراسات السابقة حول موضوع التعديل على الإبهام، فهي لا تعدو كونها أقوالاً تناثرت في كتب المصطلح والأصول، أو جهوداً متفرقة لعلماء صنفوا في المذهب الشافعي، حاولوا من خلال مصنفاتهم الكشف عن مبهمات الشافعي،كجهود البيهقي في كشف الثقات المبهمين عند الشافعي في كتبه، وقد جمعتها في أطروحتي هذه، وجهود الرافعي في كشفه الثقات المبهمين في كتابه: "شرح مسند الشافعي" وجهود ابن الملقن في كشفه الثقات المبهمين في كتابه: "البدر المنير" وهي بحوث نشرتها في مجلات علمية محكمة.

وقد وجدت بعد بحث طويل رسالة ماجستير للدكتور عبد الرزاق أبو البصل بعنوان: "الرواية على الإبهام والتعديل عليه في الأحاديث المرفوعة عند الإمام الشافعي" صنَّفها عام ١٤٠٥هـ وقد اطّلعت على قسمٍ كبير منها ترجم فيه المؤلف للشافعي، ثم تحدث عن الرواية على الإبهام وأثرها على أحكام الشافعي على الأحاديث من حيث الأصول التي بنى عليها استدلاله، وشروط الخبر المحتج به، والخبر المردود، وهل يلزم من ثبوت الحديث العمل والاحتجاج به عنده... ثمَّ ذكر مرويات الشافعي على الإبهام من الأحاديث المرفوعة، وعقبها بالكلام على التعديل على الإبهام، فذكر أقوال العلماء في ذلك ثم تلاها بذكر الأحاديث التي فيها تعديل على الإبهام بصيغة من لا أتهم،..إلى هنا انقطع بي الكتاب.

ولم أستطع بعد طول طلب وانتظار الحصول على الجزء الناقص منها والذي تضمن

الأحاديث التي فيها تعديل على الإبهام بصيغ التوثيق.

وأستطيع أن أصف بحثه بأنه كان دسماً في مادته العلمية، ركّز على بيان أصول الشافعي، لكنّه اقتصر على الأحاديث المرفوعة كما هو واضح في العنوان، فلم يذكر الأحاديث المرسلة والموقوفة والمقطوعة، واعتنى بجمع آراء العلماء في الموضوع، لكنْ لي تحفظ على تفصيله في الآراء ومناقشته إياها، كما أنه لم يعنَ بالحديث عن جهود الإمام البيهقي في كشفه مبهمات الشافعي، وهو الذي أفرد بالتأليف مصنفات من أجل خدمة كتب الشافعي، ولم يتكلم عن صيغ التوثيق المختلفة عند الشافعي ومراده منها، ولم تكن له منهجية واضحة في طريقة كشفه المبهمات من خلال القسم الذي وقع بين يدي، كما لم يعنَ بربط الجانب النظري بالتطبيقي، حيث يكاد قسمه النظري يخلو من الأمثلة التطبيقية المأخوذة من كتب الشافعي.

كما لم أستطع معرفة منهجيته في كشفه الإبهام في الأحاديث التي وقع فيها تعديل على الإبهام لعدم وصول هذا الجزء إليّ، أو معرفة ما صنعه من أجل التدليل على ثقة هؤلاء المبهمين.

– على أية حال – بنظر الباحثة – إنّ بقاء هذا المؤلف حبيس المكتبات الخاصة منذ أكثر من خمس وعشرين سنة، وعدم تحقيق الإفادة منه يجعل من الإقدام على بحث هذا الموضوع من كافة الجوانب من جديد، ولادة جديدة لهذا الموضوع، وعملاً له قيمته في مجال إثراء مكتبة الحديث وعلومه.

بالإضافة إلى المنهجية العلمية التي قمت على أساسها بالبحث عن المبهمات عند الشافعي، واهتمامي بالكشف عن الثقات المبهمين في جميع الأحاديث، سواء أكانت مسندة أم مرسلة، موقوفة أم مقطوعة.

مع التفصيل الذي قدمته في مناقشة آراء العلماء في التعديل على الإبهام وبيان الرأي الراجح، والاهتمام ببيان صيغ التعديل المختلفة والمراد منها، ثم الكشف عن الثقات المبهمين وهو أهم فائدة ترجى، كما قال ابن كثير: [وأهم ما فيه ما رفع إبهاماً في سند][1]. فنستطيع من خلال كشفهم التحقيق في ثقتهم من خلال جمع أقوال أهل الجرح والتعديل فيهم.

فأرجو من الله تعالى أن أستطيع تقديم الجديد والمفيد في بحثي المتواضع، فما كان من

(١) الباعث الحثيث: ابن كثير ص٢٣١.

صواب فمنه سبحانه، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان.

منهج البحث:

لقد تناول بحثي عدة موضوعات بالدراسة والتمحيص، وفي كلٍّ منها كان لي منهج يتميز عن غيره، ففي الفصل التمهيدي اتّبعت المنهج الوصفي في وصف سيرة الإمام الشافعي الشخصية والعلمية، وكذا في وصف كتابه الأم ومنهجه وأدواته، وإن كان يتخلله بعض التحليل والاستنتاج في بعض المواضع، مثل: الإمام الشافعي إمام من أئمة الحديث، حيث حللت ما ذكر من علمه في الحديث وفقهه والجرح والتعديل وغير ذلك، وخلصت من ذلك إلى أنّه إمام من أئمة الحديث.

أما القسم التأصيلي، فكان معتمدي فيه المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنتاجي، حيث استقريت مفردات الإبهام والتعديل عليه وأقوال العلماء في كليهما من المصادر القديمة والحديثة، ثم حللت ما تجمع لدي من مادة علمية، مع تدعيمها بالأمثلة التطبيقية المستقاة من القسم الثاني، فإن لم أجد لها مثالاً مناسباً من القسم التطبيقي، أتيت بمثال من الكتب التي عنيت بفن المبهمات، وخلصت بالنهاية إلى فصول هذا القسم.

وكذا كان عملي في باقي فصول هذا القسم.

أما منهجي في تخريج الأحاديث، فهو الاكتفاء بتخريجها من الصحيحين إن وجد الحديث فيهما، أو من أحدهما إن لم يوجد في الآخر، وإلا تخريجه من الكتب الستة، فإن لم يوجد فيها خرّجته من الكتب التسعة.

وفي القسم التطبيقي: عمدت في البداية إلى استقراء جميع الأحاديث[1] التي وقع فيها تعديل على الإبهام، سواء أكانت مرفوعة أم موقوفة أم مقطوعة، ثمّ صنفتها أولاً بحسب وقوع الإرسال[2] أو عدمه إلى قسمين، الأول: تناول الكشف عن الثقات المبهمين من غير إرسال،

---

(١) يقول الدكتور محمد عجاج الخطيب: [إذا أطلق الحديث أُريد به ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خُلقية، وقد يراد به ما أُضيف إلى التابعي أو الصحابي، ولكن الغالب أن يُقيد إذا ما أُريد به غير النبي ﷺ]. السنة قبل التدوين: د. محمد عجاج الخطيب ص٢١.

وقد مشيت على الثاني، أي على اصطلاح أهل الحديث في التسوية بين الحديث والأثر في إطلاقهما على الموقوف والمرفوع. ينظر: المنهل الروي: ابن جماعة ص٤٠، نزهة النظر: ابن حجر ص ٤١.

(٢) قصدت الإرسال عند الأصوليين، بمعنى أن الحديث لم يتصل إسناده على أي وجه كان إلى قائله. ينظر:

والثاني: الثقات المبهمين مع إرسال، ثم قسمت كل فصل إلى مباحث بحسب صيغ الإبهام المستعملة.

ثم تناولت كل حديث من تلك الأحاديث بالدراسة، فعمدت أولاً إلى ما ذكره الإمام البيهقي في معرفته في خصوص هذا الحديث، مع البحث عن الطرق الأخرى للحديث التي تلتقي مع طريق الشافعي نفسه – أي: مع شيخ الراوي المبهم – من المتون والأجزاء الحديثية، فإن وجدت طرقاً أخرى للحديث خرّجتها، مع الاكتفاء بتخريج هذه الطرق من الصحاح والكتب الستة إن وجدت فيها، وإلا خرّجتها من الكتب التسعة إن وجدت فيها، وإلا خرجتها من أيٍّ جزء حديثي وجدت فيه، وبعد ذلك استقريت المواطن التي روى فيها الشافعي بواسطة عن شيخ المبهم، وتتبعت مواضعها من كتابه الأم، مرتبةً إياها بحسب علو الإسناد، ومن ثم عدد المواضع، فإذا لم أجد له رواية في الأم عمدت إلى تتبع ذلك في كتابه المسند، أو غير ذلك من الكتب التي تذكر أحاديث للشافعي بسندها إليه كالمعرفة للبيهقي أو السنن الكبرى له أيضاً.

ثمّ تتبعت بطون المصنفات الحديثية وحاولت العثور على نصٍّ لأحد العلماء في خصوص تعيين المبهم في هذا الحديث، فإذا وجدت نصّاً لأحدهم أثبته.

كما ذكرت ما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن شيخ المبهم إذا وجد.

فإن لم أجد سبيلاً إلى ما ذكرت، تتبعت شيوخ الشافعي الذين رووا عن شيخ المبهم من كتب التراجم.

بعد عملية الاستقراء هذه، سلكت منهج التحليل للمعطيات التي وصلت إليها، وبناء على ذلك أخلص إلى تعيين المبهم كنتيجة من هذا التحليل.

وأكون بذلك قد طبقت ما توصلت إليه من طرق في سبيل كشف التعديل على الإبهام بالترتيب، مع الترجيح – إن احتجت إلى ذلك – بناءً على قرائن مسوّغة لهذا الترجيح.

ثم جمعت ما تحصّل لديّ من الثقات المبهمين الذين تمّ الكشف عنهم، وقسّمتهم إلى ثلاثة أقسام وفق الصيغ التي أبهموا بها، وهي: صيغة: التوثيق، صيغة: من لا أتهم، صيغة: أهل العلم. وجعلتهم في مبحث لوضعهم تحت منظار الجرح والتعديل، وسلكت لذلك منهج الاستقراء لما

الورقات: الجويني ص٢٥.

قيل في كلِّ واحدٍ منهم من جرح أو تعديل، فإذا كان هناك تعارض ذكرته، ورجحت بينها بالقرائن التي اعتمدها العلماء في الترجيح، ثم خلصت إلى النتيجة في ذلك الراوي.

وهذا يعني: اتباعي المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنتاجي في هذا القسم.

مصادر البحث:

تنوعت المصادر التي اعتمدتها في البحث، إلا أن أهمها كتاب"الأم" للشافعي، إذ عليه مدار البحث، ومن ثَمّ يأتي كتاب "معرفة السنن والآثار" للبيهقي.

كما اعتمد البحث على جملة من كتب الأصول في مقدمتها "الرسالة" للشافعي و"البحر المحيط" للزركشي وكتب أخرى في أصول الشافعية والحنفية، وجملة من كتب مصطلح الحديث ككتاب معرفة علوم الحديث للحاكم، والكفاية للخطيب البغدادي، وعلوم الحديث لابن الصلاح، وغيرها، وذلك في مرحلة الدراسة التأصيلية.

وعلى جملة من كتب الرواية في تخريج الأحاديث كالكتب التسعة، ومصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة، ومعاجم الطبراني وغيرها.

أيضاً اعتمدت في البحث جملةً من كتب التاريخ والتراجم الخاصة والعامة، مثل كتب المناقب التي ترجمت للشافعي رضي الله عنه ، وسير أعلام النبلاء، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وتذكرة الحفاظ للذهبي، وتهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب وتقريبه لابن حجر.

هذه بعض أهم المصادر التي اعتمد عليها البحث.

خطة البحث

المقدمة

فصل تمهيدي: الإمام الشافعي وكتابه الأم.

المبحث الأول: الإمام الشافعي.

أولاً- عصره.

ثانياً- سيرته الشخصية.

ثالثاً- سيرته العلمية.

رابعاً_الشافعي إمام من أئمة أهل الحديث

خامساً- شبهات وردها.

المبحث الثاني: كتابه الأم

أولاً- التعريف به.

ثانياً- منهجه.

ثالثاً- أدواته.

الباب الأول: الدراسة التأصيلية

الفصل الأول: الإبهام وأحكامه:

المبحث الأول: تعريف الإبهام.

المبحث الثاني: الفرق بين الإبهام والإهمال والجهالة.

المبحث الثالث: أقسام الإبهام.

المبحث الرابع: أسباب الإبهام.

المبحث الخامس: حكم الإبهام.

المبحث السادس: فوائد معرفة المبهمات.

الفصل الثاني: التعديل على الإبهام:

مبحث تمهيدي: علم الجرح والتعديل، وطرق تعديل الرواة.

مدخل: في مفهوم التعديل على الإبهام.

المبحث الأول: أقوال العلماء في التعديل على الإبهام.

المبحث الثاني: مناقشة آراء العلماء وبيان الراجح منها.

الفصل الثالث: صيغ التعديل على الإبهام وأسبابه في كتاب الأم:

المبحث الأول: تعديل الشافعي بألفاظ التوثيق.

أولاً- تعديل الشافعي بصيغة: "الثقة".

- استعمال هذه الصيغة عند المحدثين:

- أقوال العلماء في صيغة: "الثقة".

ثانياً- تعديل الشافعي بصيغة: "من أثق".

- استعمال هذه الصيغة عند المحدثين:

- أقوال العلماء في صيغة: "من أثق".

المبحث الثاني: تعديل الشافعي بصيغة: من لا أتهم.

- استعمال هذه الصيغة عند المحدثين:

- أقوال العلماء في صيغة: "من لا أتهم".

المبحث الثالث: تعديل الشافعي بألفاظ أخرى.

أولاً- التعديل بصيغة: "أهل العلم".

- استعمال هذه الصيغة عند المحدثين:

- أقوال العلماء في صيغة: "أهل العلم".

ثانياً- التعديل بصيغة: "من أصدقه".

- استعمال هذه الصيغة عند المحدثين:

- أقوال العلماء في صيغة: "من أصدقه".

المبحث الرابع: أسباب التعديل على الإبهام عند الشافعي.

الفصل الرابع: كشف الثقات المبهمين في كتاب الأم:

مبحث تمهيدي: الأصل في معرفة المبهمات وأشهر من صنف في ذلك.

المبحث الأول: طرق الكشف عن المبهمات.

أولاً- طرق الكشف عن مبهم المتن:

ثانياً- طرق الكشف عن مبهم السند:

ثالثاً- طرق كشف التعديل على الإبهام:

المبحث الثاني: ضوابط التعديل على الإبهام عند الشافعي.

أولاً- ضوابط إبهام الشافعي بصيغة "الثقة":

- الانتقادات التي وجهت إلى ضوابط هذه الصيغة:

ثانياً- ضوابط إبهام صيغة " من لا أتهم":

- الانتقادات التي وجهت إلى ضوابط هذه الصيغة:

ثالثاً- ضوابط إبهام الشافعي بالصيغ الأخرى:

المبحث الثالث: جهود البيهقي في الكشف عن مبهمات الشافعي.

أولاً- كتابه: " مناقب الشافعي ".

ثانياً- كتابه: "معرفة السنن والآثار".

ثالثاً- كتابه: "السنن الكبرى".

رابعاً- كتابه: "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي".

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية:

الفصل الأول: الكشف عن الثقات المبهمين من غير إرسال:

المبحث الأول: من أبهم بصيغة: "الثقة".

المبحث الثاني: من أبهم بصيغة: "من أثق".

المبحث الثالث: من أبهم بصيغة: "من لا أتهم".

المبحث الرابع: من أبهم بصيغة: "أهل العلم".

المبحث الخامس: من أبهم بصيغ أخرى.

الفصل الثاني: الكشف عن الثقات المبهمين مع إرسال:

المبحث الأول: من أبهم بصيغة: "الثقة".

المبحث الثاني: من أبهم بصيغة: "من أثق".

المبحث الثالث: من أبهم بصيغة: "من لا أتهم".

المبحث الرابع: من أبهم بصيغة: "أهل العلم".

الفصل الثالث: أقوال أهل الجرح والتعديل في الثقات المبهمين الذين تمّ الكشف عنهم:

ملحق: ذكر الأحاديث التي تعذر الكشف عن الثقات المبهمين فيها.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

وقد ذيلت الرسالة بفهارس علمية وفنية تعين على الاستفادة منها على الوجه الأكمل.

أخيراً: أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا في حرز القبول، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون... وأن يجعل طلبي للعلم خالصاً لوجهه الكريم، وأن يبارك لنا في علمائنا وينفعنا بهم، ويجمعنا مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين في جنات عدن، إنه أكرم مسؤول. والحمد لله رب العالمين.

أسماء مصطفى البغا

فصل تمهيدي

الإمام الشافعي وكتابه الأم

المبحث الأول: الإمام الشافعي (حياته وعصره).

المبحث الثاني: كتابه الأم.

المبحث الأول
الإمام الشافعي

أولاً – عصره

عاش الإمام الشافعي ﵁ في العصر العباسي (١٥٠– ٢٠٤هـ)، وقد امتازت الفترة التي قضاها الإمام من هذا العصر بأنها العصر الذهبي في كافة النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية، وسأتكلم هنا عن هذه النواحي باختصار، وأثرها على الإمام الشافعي.

١ – الناحية السياسية:

اتّسم عصر الإمام الشافعي من الناحية السياسية باستقرار الأمر للعباسيين، وبسط نفوذهم على رقعة الدولة الإسلامية، التي كانت مترامية الأطراف.

ورغم أن هذه الفترة تعد العصر الذهبي للدولة العباسية إلا أنها لم تخل من فتن وثورات كانت تبرز بين الحين والآخر.

ولقد كان العباسيون يعدون أقوى خصومهم أبناء علي بن أبي طالب ﵁ ذلك أنهم يدلون بمثل نسبهم ولهم من رحم رسول الله ﷺ ما ليس لهم، فإذا كانت دولة العباسيين قامت على النسب، فأولئك يمتون بمثله، وبرحم أقرب، ولذا كانت الدعوات منهم إلى إقامة دولة بحكمهم تجابه من العباسيين بحزم وقوة وهي في مهدها.

هذه النقطة الضعيفة في نفوس العباسيين استغلها والٍ ظالم غشوم كان الشافعي يأخذ على يديه ويمنع مظالمه أن تصل إلى من تحت ولايته، فاتهم هذا الوالي الشافعيَّ بأنه يقود حركة تمرد على الدولة العباسية مؤيداً في ذلك من ينتسبون لعلي بن أبي طالب ﵁.

وقد كان لذلك كبير أثرٍ على الإمام الشافعي حيث سيق إلى بلاط هارون الرشيد للحكم في أمره، واستطاع الإمام الشافعي بما آتاه الله من نباهة وذكاء تحويل موقف الرشيد من قراره بإعدامه إلى العفو عنه وإعلاء شأنه عنده[١].

---

(١) ينظر: مناقب الشافعي: البيهقي ١/١١١-١١٢-١١٣.

٢ – الناحية الاجتماعية:

كان المجتمع في العصر العباسي يموج بعناصر مختلفة من فرس وروم وهنود ونبط إضافة إلى العرب، وكانت بغداد موطن الحكم وحاضرة العالم الإسلامي تموج بأمشاج مختلفة من أجناس متباينة الأرومة، وكانت الوفود تجيء إليها من كل بقاع الأرض، وكلٌّ يحمل حضارة جنسه في أطواء نفسه، ومكامن حسه، ومجتمع على هذه الشاكلة لابد أن تكثر فيه الأحداث الاجتماعية التي تحتاج تشريعاً وفقهاً لدقيقها وجليلها، ومن شأن دراسة هذه الأحداث أن تتوسع مدارك الفقيه، وأن يتفتق ذهنه إلى استخراج المسائل، وأن يتسع لديه ناحية الفرض والتصور ووضع الضوابط العامة لجنس الفروع المتباينة(١).

ولقد كان لخلفاء بني العباس شيء من الانغماس في الترف والبذخ، حتى إنّهم كانوا يزينون مجالسهم بالفرش الفاخر والمتاع الثمين، وكانت قصور الخلفاء والأمراء مضرب المثل في رونقها وبهائها(٢).

إلا أن هذا لا يعني أنها كانت دولة بعيدة عن الدين، بل الحقيقة التي لا مراء فيها أنها كانت دولة قائمة على الدين والقربى من رسول الله ﷺ ، فقربوا العلماء، ورفعوا درجاتهم وأجرَوا عليهم الأعطيات، وسهلوا لهم طرائق العلم.

ويروى أنه في عصر الرشيد – وهو عصر الإمام الشافعي؛ شاباً وكهلاً – كان الفقهاء والمحدثون والوعاظ هم المقربين من الخليفة دون غيرهم، ولذلك كان الفقهاء يعتزون بعزة العلم ويعلون بعلوه، وذلك مما يشجع على الفقه والتفقه، ويحبب أهل الذكاء والنبل في طلبه.

ومما يميز هذا العصر التسامح الديني مع اليهود والنصارى، حيث تمتعوا بالحرية في إقامة شعائرهم ، ولم تتدخل الدولة في ذلك(٣).

وقد كان لهذا فائدة للإمام الشافعي حيث تعرّف على طبائع مختلفة، مما أثّر في توسع أفق تفكيره وإغنائه، واطلاعه على عادات شعوب مختلفة، وبالتالي إثراء فقهه وتنوعه(٤).

---

(١) ينظر: الشافعي: أبو زهرة ص٤٩.

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي: حسن إبراهيم حسن ٣٢٩/٢.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي: حسن إبراهيم حسن ٣٢٤/٢.

(٤) ينظر: الشافعي: أبو زهرة ص٤٩.

ولم تؤثر حالة البذخ التي عاشها المجتمع العباسي على الإمام الشافعي، فابتعد عن ملذات الحياة وعزف عنها، مقبلاً على ربه، مترفعاً عن متاع الدنيا الفانية[١].

٣ – الناحية الفكرية:

أثّر استتباب الأمن الذي ساد العصر العباسي إيجاباً في ازدهار العلم وتقدمه، حيث اعتنى خلفاء بني العباس بالعلم والعلماء، حتى غدا الناس جميعاً من الخليفة إلى أقل الناس شأناً طلاباً للعلم[٢]، فانطلقت الألسنة وانبجست الأفكار، ونشطت الآراء والمذاهب وترعرعت[٣].

كما نشطت حركة الترجمة[٤]، فزخرت اللغة العربية بأفكار جديدة جاءتها من الثقافة اليونانية، وكان ذلك سبباً لظهور الزنادقة، وبالمقابل قيام المعتزلة للرد عليهم ومنازلتهم بالحجج الدامغة، والأقيسة العقلية، فساد العصر سمة المناظرات والمناقشات، مما نشّط الحركة العلمية في تتابع بنيانها، وكان له أثرٌ في مسلك الشافعي الجدلي الذي اشتهرت به كتبه[٥].

وتبع ذلك ظهور كثير من الوراقين، واتخاذ أمكنة فسيحة يجتمع فيها العلماء والأدباء للتزود من العلم، واتّجه العلماء إلى تدوين علومهم، فصارت العلوم تتميز، وأصبح لكل علم علماء مختصون يتفننون فيه، وكثرت المكتبات التي كانت تزخر بالكتب العلمية والدينية والأدبية، وصارت هذه المكتبات فيما بعد أهم مراكز الثقافة الإسلامية[٦].

ويكفي في تصور النهضة العلمية زمن الشافعي، ما ضمَّ هذا العصر من أكابر العلماء وأصحاب المذاهب، أمثال: الإمام مالك (ت ١٧٩هـ) إمام دار الهجرة صاحب "الموطأ"، ومؤسس المذهب المالكي، ومحمد بن الحسن (ت: ١٨٩هـ) وأبي يوسف (ت: ١٨٢هـ) صاحبي أبي حنيفة، والإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) مؤسس المذهب الحنبلي، والإمام

---

(١) ينظر: مناقب الإمام الشافعي: الرازي ص٣١١.

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي: حسن إبراهيم حسن ٢٦٣/٢.

(٣) ينظر: الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر: الدقر ص١٩.

(٤) بنظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي: حسن إبراهيم حسن ٢٨٣/٢.

(٥) ينظر: الشافعي: أبو زهرة ٤٩-٥٢.

(٦) ينظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي: حسن إبراهيم حسن ٢٨٤/٢. والشافعي: أبو زهرة ص ٥٣.

محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) صاحب الصحيح[١].

إن بروز أمثال هؤلاء العلماء في العصر العباسي الأول ليشهد بمدى التطور الفكري والعلمي الكائنين آنذاك.

وبالجملة: شهدت الدولة العباسية في هذا العصر تطوراً سريعاً في مجال العلم والثقافة، ففاقت حضارتها حضارات الأمم، وهدية الرشيد لملك فرنسا وهي ساعة محكمة الصنع، تنطق بقوة الحركة العلمية السائدة حينها[٢].

وكان لهذا أثرٌ كبير في ثقافة الشافعي حيث وجد فقه من سبقوه، ومن عاصروه، فجمع فقه الأولين والآخرين، فجاء بفقه جديد يتناسب مع ثقافته ومواهبه[٣].

ثانياً– سيرته الشخصية:

– اسمه ونسبه وكنيته[٤]:

هو: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي.

يلتقي نسبه مع النبي ﷺ في عبد مناف، فهو من بني المطلب، والنبي ﷺ من بني هاشم، حيث كان لعبد مناف ولدان هما: المطلب وهاشم، فولد لهاشم ولد أسماه شيبة الحمد، وفي أحد أسفاره توفي هاشم مخلفاً وراءه شيبة، فأخذه المطلب ورعاه وأردفه خلفه داخلاً مكة، فأطلق عليه اسم عبد المطلب– وقد قيل: عبد المطلب، لأن المطلب رباه، وكانوا في الجاهلية كل من ربى يتيماً دعي عبده – وهو جد النبي ﷺ [٥].

---

(١) ينظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي: حسن إبراهيم حسن ٢/٢٧٠-٢٧٤.

(٢) الدولة العباسية: محمد بك الخضري ص١٣٠.

(٣) الشافعي: أبو زهرة ٥٣-٥٥.

(٤) ينظر: مناقب الشافعي: البيهقي ١/٧٦، مناقب الشافعي: ابن الأثير الجزري ص٦٣، مناقب الشافعي: الرازي ٢٥-٣٤، توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس: ابن حجر ص٣٤.

أيضاً كتب الترجم العامة: تاريخ الإسلام: الذهبي ١٤/٣٠٤، مرآة الجنان: اليافعي ٢/ ١٣، الديباج المذهب: ابن فرحون ٣٢٦-٣٢٧، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: السيوطي ١/٣٠٣-٣٠٤.

(٥) ينظر: توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس: ابن حجر ص٣٥.

وقد كان رسول الله ﷺ يقول: (إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد)[1]. وفي لفظ: (إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام)[2]. إشارة إلى دخولهم شعب مكة أثناء الحصار الذي جرى على بني هاشم والمطلب بخلاف سائر بطون قريش.

وعن ابن عدي قال: [قرأت على قبر محمد بن إدريس الشافعي بمصر على لوحين من حجارة، أحدهما عند رأسه، والآخر عند رجليه، نسبه إلى إبراهيم الخليل عليه السلام][3].

قال أحمد بن حنبل لأبي عثمان ابن الشافعي: إني أحبك لثلاث خلال: أنك رجل من قريش، وأنك ابن أبي عبد الله، وأنك من أهل السنة[4].

فالسائب بن عبيد بن عبد يزيد جد الشافعي صحابي أُتي به إلى النبي ﷺ وبعمه العباس فقال: "هذا أخي وأنا أخوه"[5].

ونقل عن بعض أهل العلم بالنسب قولهم: وقد وصف الشافعي أنه شقيق رسول الله ﷺ في نسبه، وشريكه في حسبه، لم تنل رسول الله ﷺ طهارة في مولده وفضيلة في آبائه إلا وهو قسيمه فيها إلى أن افترقا من عبد مناف، فزوج المطلب ابنه هاشماً الشفاء بنت هاشم بن عبد مناف، فولدت له عبد يزيد جد الشافعي، وكان يقال لعبد يزيد: المحض لا قذى فيه، فقد ولد الشافعي الهاشمان: هاشم بن عبد المطلب، وهاشم بن عبد مناف، والشافعي ابن عم رسول الله ﷺ وابن عمته، لأن المطلب عم رسول الله ﷺ ، والشفاء بنت هاشم بن عبد مناف أخت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ [6].

وكانت أمه أزدية، وينقل عن يونس بن عبد الأعلى أنها هاشمية من ولد عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن علي، ولم يثبت، والصحيح الذي عليه الأكثر الأول[7].

---

(١) البخاري: الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس للإمام، وأنه يعطي بعض قرابته دون بعض (٢٩٧١) والشافعي في الأم: قسم الفيء، سن تفريق القسم ١٥٧/٤.

(٢) النسائي: قسم الفيء (٤١٣٧).

(٣) مناقب الشافعي: البيهقي ٧٧/١، تاريخ بغداد: الخطيب ٧٠/٢.

(٤) مناقب الشافعي: البيهقي ٧٧/١.

(٥) مناقب الشافعي: البيهقي ٨٠/١، توالي التأسيس ص٣٧، الإصابة ٢٣/٣.

(٦) تهذيب الكمال: المزي ٣٦٠/٢٤.

(٧) ينظر: مناقب الشافعي: البيهقي٨٦/١، توالي التأسيس ص٤٠.

فنسب الشافعي في قريش، واشتهاره بالمطلبي عند الخلفاء والعلماء والشعراء أشهر من ضوء النهار عند المبصر[١].

سيما وقد بشر به المصطفى صلوات الله وسلامه عليه حين قال: (لا تسبوا قريشاً، فإن عالمها يملأ الأرض علماً) [٢].

وقد روي في معناه عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، وهي لا تخلو من ضعف في طرقها، لكنها تتقوى بمجموعها، كما قال البيهقي: أسانيد هذا الحديث إذا ضم بعضها إلى بعض مع ما تقدم صارت قوية[٣].

– مكان مولده وزمانه:

قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: سمعت الشافعي يقول: ولدت بغزة، وحملتني أمي إلى عسقلان[٤].

وروي عنه أيضاً قوله: سمعت الشافعي ﷺ يقول: ولدت بغزة سنة خمسين ومائة، وحملت إلى مكة وأنا ابن سنتين[٥].

حمل البيهقي قوله: "وحملت إلى مكة" بأنه أراد عسقلان، ثم حمل منها إلى مكة بعد ذلك بزمان، جمعاً بين الروايتين عن ابن عبد الحكم[٦].

وقال ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي: سمعت أبي يقول: سمعت عمرو بن سوَّاد يقول: قال لي الشافعي: ولدت بعسقلان فلما أتى علي سنتان، حملتني أمي إلى مكة[٧].

وأحسن منه ما قاله ابن حجر: فحيث قال الشافعي غزة أراد القرية، وحيث قال عسقلان أراد المدينة [٨].

---

(١) مناقب الشافعي: البيهقي ٨١/١.

(٢) سبق تخريجه صحيفة ٥.

(٣) مناقب الشافعي ٢٧/١.

(٤) مناقب الشافعي: البيهقي ٧١/١.

(٥) مناقب الشافعي: البيهقي ٧٣/١، توالي التأسيس ص٥٠.

(٦) ينظر: مناقب الشافعي: البيهقي ٧٣/١.

(٧) نقله عنه ابن حجر في توالي التأسيس ص ٥١ ولم أجد قوله هذا في مناقبه.

(٨) توالي التأسيس ص٥١.

وفي رواية عن ابن وهب قال: سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول: ولدت باليمن، فخافت أمي علي الضيعة، فقالت: الحق بأهلك فتكون مثلهم، فإني أخاف أن تغلب على نسبك، فجهزتني إلى مكة وأنا يومئذ ابن عشر(١).

وصحَّح البيهقي رواية ابن عبد الحكم أكثر من رواية ابن وهب، وعلى تقدير صحتها أوَّلها على أنه أراد موضعاً يسكنه بعض بطون اليمن، وغزة من ذلك(٢).

بينما جمع ابن حجر بين الروايات: أنه ولد بغزة عسقلان، ولما بلغ سنتين، حولته أمه إلى الحجاز، ودخلت به إلى قومها، وهم من أهل اليمن، لأنها كانت أزدية فنزلت عندهم، فلما بلغ عشراً خافت على نسبه الشريف أن ينسى ويضيع، فحولته إلى مكة(٣).

أما زمان مولده: فلم يُخْتلف فيه، بل اتفقوا عليه كما ذكر ابن حجر، ونقل عن الحاكم قوله: لا أعلم خلافاً أنه ولد سنة خمسين ومائة، وهو العام الذي مات فيه أبو حنيفة(٤).

وروي عن الربيع بن سليمان أنه قال: ولد الشافعي يوم مات أبو حنيفة.

قال البيهقي: [وهذا التقييد باليوم لم أجده في سائر الروايات، فأما بالعام فإنه عام واحد فيما بيَّن أهلُ التواريخ](٥).

بينما حكم ابن حجر على رواية الربيع بأنها جيدة الإسناد، وقال: هذا اللفظ يقبل التأويل، فإنهم يطلقون اليوم ويريدون مطلق الزمان، وكانت وفاة الإمام أبي حنيفة في سنة خمسين ومائة على الصحيح، وقد قيل: مات سنة إحدى وخمسين، وقيل: سنة ثلاث وخمسين.

قال ابن حجر: [لم أقف في شيء من التواريخ على تعيين شهره، ولم يختلف الرواة في أن الشافعي ولد سنة خمسين ومائة، ولم يعينوا الشهر أيضاً، فهذا مما يبعد حمل قول الربيع على ظاهره والله أعلم](٦).

---

(١) مناقب الشافعي: البيهقي ٧٣/١، توالي التأسيس ص٥٢ وينظر: تاريخ بغداد ٥٩/٢.

(٢) مناقب الشافعي ٧٤/١.

(٣) توالي التأسيس ص ٥٢.

(٤) توالي التأسيس ص ٥٢.

(٥) مناقب الشافعي ٧٢/١.

(٦) توالي التأسيس ص٥٢-٥٣.

– نشأته:

نشأ الشافعي يتيماً في حجر أمه، التي رزقها الله من العقل والحكمة ما جعلها تحرص على تنشئة ولدها في موطن آبائه وأجداده، لينهل من معين العلم الصافي في الأراضي المقدسة، حيث جهزته إلى مكة وهو ابن عشر كما رجح ابن حجر(١)، وهناك دفعته إلى الكتاب، ولم يكن لديها ما تعطي المعلم من أجر، فكان الشافعي يقوم على الصبيان إذا غاب المعلم عوضاً عن أجرته، وفي ذلك يقول الشافعي: [كنت يتيماً في حجر أمي، ولم يكن معها ما تعطي المعلم، وكان المعلم قد رضي مني أن أخلفه إذا قام](٢).

هذه بدايات محمد بن إدريس الذي ظهرت نجابته منذ نعومة أظفاره، حيث كان يحفظ جميع ما يملي المعلم إلى أن ينتهي الصبيان من كتابة إملائهم.

قال الربيع: [سمعت الشافعي يقول: كنت وأنا في الكتاب أسمع المعلم يلقِّن الصبيَّ الآية فأحفظها أنا. ولقد كان الصبيان يكتبون إملاءهم، فإلى أن يفرغ المعلم من الإملاء عليهم كنت قد حفظت جميع ما أملي. فقال لي ذات يوم: ما يحل لي أن آخذ منك شيئاً](٣).

وبعد أن أتمَّ حفظ القرآن الكريم، صار يجالس العلماء ويسمع منهم ويحفظ بصدره.

قال الشافعي: [فلما ختمت القرآن دخلت المسجد، فكنت أجالس العلماء، وأحفظ الحديث أو المسألة](٤).

ولم يكتفِ بحفظه في صدره، بل قام بكتابة ما تعلمه رغم فقره وقلة ذات يده على ما تيسر له من أكتاف الجمال والخزف وغيرها... يقول الشافعي: [طلبت هذا الأمر عن خفة ذات يدٍ، كنت أجالس الناس وأحفظ، ثم اشتهيت أن أدوّن، وكان لنا منزل بقرب شعب الخيف، وكنت آخذ العظام والأكتاف، فأكتب فيها، حتى امتلأ في دارنا من ذلك حُبّان](٥).

هكذا نشأ هذا الإمام المطّلبي على حفظ كتاب الله تعالى وسنة نبيه، دون أن تُعرف له

---

(١) ينظر: توالي التأسيس: ابن حجر ص٥٢.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص٢٤، مناقب الشافعي: البيهقي ٩٢/١.

(٣) مناقب الشافعي: البيهقي ٩٤/١.

(٤) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص ٢٤.

(٥) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص ٢٥. وحبّان مثنى حُبّ وهو: الجَرَّةُ أو الضَّخْمَةُ منها. القاموس المحيط: حبّ ص٩١.

صبوة، أو تحفظ عنه هفوة، ببركة قرابته من رسول الله صلوات الله وسلامه عليه.

روي عن الحميدي أنه قال: [كان سفيان بن عيينة ومسلم بن خالد، وسعيد بن سالم، وعبد المجيد بن عبد العزيز، وشيوخ أهل مكة يصفون الشافعي ويعرفونه من صغره، مقدماً عندهم بالذكاء والعقل والصيانة، ويقولون: لم نعرف له صبوة][1].

– محنته:

جاء في الأثر عن ابن مسعود قال: (إذا أحب الله عبداً ابتلاه)[2]. وما من نبي إلا وابتلاه الله عز وجل، والعلماء ورثة الأنبياء، وقد أصابهم من الابتلاءات على مر العصور ما سطّرته كتب التاريخ، وألّف فيها المؤرخون كتباً ودواوين، وإمامنا الجليل عُرف عنه من الإخلاص والتقرب إلى الله الكثير، والمحن التي أصابته زادته قرباً، وبرهنت للإنسانية مدى إيمان جيل محمد ﷺ بالله ومحبتهم له وتصديقهم لنبيهم، فبعد خروجه إلى اليمن وإقامته بها أشهراً، وارتفاع شأنه فيها، حُمل الشافعي إلى العراق بتهمة الخروج على الإمام مع أبناء علي بن أبي طالب.

وروى الآبري بسنده إلى الشافعي قال: خرجت إلى اليمن فأقمت بها أشهراً، وارتفع لي بها شأن، وكان بها والٍ من قبل الرشيد، وكان ظلوماً غشوماً، فكنت ربما أخذت على يديه ومنعته من الظلم، وكان باليمن جماعة ينتسبون لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه قد تحركوا، فكتب الوالي إلى الرشيد: إن أبناء علي بن أبي طالب قد تحركوا وأرادوا أن يخرجوا، وإن ها هنا رجلاً من ولد شافع بن السائب من بني المطلب، لا أمر لي معه ولا نهي.

فكتب إليه الرشيد أن يقبض عليهم وعليه، قال: فقرنت معهم. فلما مَثل بين يديه وأراد الرشيد القضاء عليه مع البقية، قال له الشافعي: مهلاً يا أمير المؤمنين، فإنك الراعي وأنا المرعي، وأنت القادر على ما تريد مني، ما تقول في رجلين أحدهما يراني أخاه، والآخر يراني عبده، أيهما أحب إلي؟ قال: الذي يراك أخاه.

قلت: فأنت هو يا أمير المؤمنين، إنكم ولد العباس وهو ولد علي، ونحن إخوتكم من بني المطلب، فأنتم ترونا إخوة، وهو يرانا عبيداً.

---

(١) مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٢٤٣.

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: الصبر على المصائب وعما تنزع إليه، فصل: أي الناس أشد بلاء (٩٧٨٦).

قال: فسرّي عنه ما كان به واستوى جالساً، وقال: عظني. فوعظته إلى أن بكى، ثم أمر لي بخمسين ألف درهم.

قال ابن حجر: [فهذا أقرب ما وقفت عليه من أمر المحنة، والذي نقل عن محمد بن الحسن في حق الشافعي ليس بثابت][1].

وفاته[2]:

ألحّ المرض على الشافعي، وأذابه السقم، ووقف الموت ببابه، حتى توفي ليلة الجمعة، بعد العصر، آخر يوم من رجب، ودفن يوم الجمعة في مقبرة بني زهرة في مصر، سنة ٢٠٤هـ[3]، عن أربع وخمسين سنة رضي الله عنه.

ثالثاً– سيرته العلمية:

– اشتغاله بالعلم:

حبب للشافعي في أول أمره تعلم الشعر والأدب، فخرج إلى البادية وتعلم كلام هذيل، وهي قبيلة عربية من أفصح قبائل العرب، قال الشافعي: [وخرجت عن مكة– يعني: بعد أن بلغ – فلزمت هذيلاً بالبادية، أتعلم كلامها وآخذ اللغة، وكانت أفصح العرب][4].

وما انصرف عن الشعر والتفت إلى الفقه إلا لسبب.

أخرج الحاكم من طريق مصعب الزبيري قال: [قرأ الشافعي أشعار هذيل حفظاً، ثم قال لي: لا تخبر بهذا أحداً، وكان يسمر مع أبي من أول الليل إلى الصباح يتذاكران، وكان في أول أمره يطلب الشعر، وأيام الناس، والأدب، ثم أخذ في الفقه، وكان السبب في ذلك أنه كان يسير على دابة له فتمثل بيت شعر، فقال له كاتب كان لوالد مصعب بن عبد الله الزبيري: مثلك يذهب بمروءته في هذا؟ أين أنت من الفقه؟ فهزّه ذلك، وقصد مسلم بن خالد الزَّنْجِي مفتي مكة، فلازمه ثم قدم المدينة على مالك][5].

---

(١) توالي التأسيس: ابن حجر ص ١٢٩–١٣٠

(٢) ينظر: توالي التأسيس ص١٧٩.

(٣) ينظر: الكامل في التاريخ: ابن الأثير ٤٥٣/٥.

(٤) نقله ابن حجر عن الآبري في توالي التأسيس ص٥٥.

(٥) توالي التأسيس ص٥٤–٥٥.

وهكذا بدأ بالتفقه على أهل بلده، فجالس مسلم بن خالد الزَّنْجِي الذي قال له: [أفتِ يا أبا عبد الله، فقد آن لك أن تفتي]. وكان الشافعي حينئذٍ دون عشرين سنة[١].

ثم لما وصل إليه الخبر بأن مالكاً ﵁ إمام المسلمين وسيدهم، وقع في قلبه أن يذهب إليه، فاستعار الموطأ من رجل بمكة وحفظه، ثم دخل على والي مكة، فأخذ كتابه إلى والي المدينة وإلى مالك بن أنس[٢].

ويروي لنا الشافعي قصته في دخوله على مالك يقول: [فأتيت مالكاً، فدفع والي المدينة له الكتاب، فلما قرأه رمى به، وقال: [يا سبحان الله، وصار علم رسول الله ﷺ يؤخذ بالرسائل]. فتقدمت إليه فقلت: أصلحك الله، إن من قصتي كذا. فنظر إلي ساعة، وكان له فراسة، فقال: ما اسمك؟ قلت: محمد. قال: يا محمد، اتقِ الله فسيكون لك شأن. فقلت: نعم وكرامة. فقرأ عليه الموطأ في أيام قليلة حتى فرغ منه][٣].

وأقام في المدينة إلى أن توفي مالك بن أنس ﵁ [٤]، وما تأسف على شيء مثل تأسفه على فواته ابن أبي ذئب والليث بن سعد، وكانا إمامين في العلم. يقول الشافعي: [ما اشتد عليَّ فوت أحدٍ من العلماء مثل فوت ابن أبي ذئب والليث بن سعد][٥].

ثم قدم العراق فلازم محمد بن الحسن، وكتب كتبه، وناظر أصحابه.

قال الشافعي: [أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً، ثم تدبرتها، فوضعت إلى جنب كل مسألة حديثاً][٦].

- رحلاته:

رحل الإمام الشافعي عدة رحلات علمية، حيث رحل إلى المدينة والتقى بالإمام مالك بن أنس كما مرّ، وبقي فيها لحين وفاة الإمام مالك[٧]، ثم رحل إلى اليمن، ومنها إلى العراق

---

(١) مناقب الشافعي: الفخر الرازي ص٣٧.

(٢) مناقب الشافعي: الفخر الرازي ص٣٧.

(٣) توالي التأسيس ص ٥٥-٥٦.

(٤) ينظر: مناقب الشافعي: البيهقي ١/١٠٣.

(٥) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص٢٩.

(٦) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص٣٤.

(٧) ينظر: مناقب الشافعي: البيهقي ١/١٠٠.

والتقى بمحمد بن الحسن، ثمّ عاد إلى مكة وبقي فيها إلى حين رحلته الثانية إلى العراق، فالتفّ حوله العلماء ينهلون منه.

ثم رحل أخيراً إلى مصر، وحينها أعاد النظر في فقهه، فكوّن فيها مذهبه الجديد[١].

– شيوخه

اجتمع للإمام الشافعي شيوخ كُثُر من مختلف البلدان، ومن مختلف الاتجاهات والآراء؛ نظراً لكثرة الرحلات التي قام بها، فأخذ عن شيوخ بمكة، وشيوخ بالمدينة، وشيوخ باليمن، وشيوخ بالعراق، ونال من كلٍّ خير ما عنده، ومن أبرز شيوخه الذين كان لهم دورٌ في تكوينه العلمي تسعة عشر، كما ذكر الرازي[٢]، خمسة منهم مكيون، وستة مدنيون، وأربعة يمنيون، وأربعة عراقيون.

من شيوخه المكيين:

– سفيان بن عيينة بن أبي عمران، أبو محمد أصله من الكوفة، الحافظ الشيخ المحدث، المجمع على صحة حديثه وروايته، وهو من أجلّ شيوخ الشافعي، (ت: ١٩٨هـ)[٣].

– مسلم بن خالد بن سعيد بن جرجه الزَّنْجي، كان فقيهاً عابداً، كثير الحديث، وهو أول شيخ للشافعي، حيث قصده فلازمه حتى قدم على مالك، وهو الذي أذن للشافعي بالإفتاء، (ت: ١٨٠هـ)[٤].

– سعيد بن سالم القداح أبو عثمان المكي، خراساني الأصل، وهو من فقهاء مكة، رُمي بالإرجاء، توفي قبل المائتين[٥].

– **داود بن عبد الرحمن العطار** أبو سليمان المكي، من فقهاء أهل مكة، كان ثقة متقناً، قال عنه الشافعي: [ما رأيت أورع من داود]. (ت: ١٧٥هـ)[٦].

– عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، أبو عبد الحميد المكي، وثقه ابن معين،

---

(١) ينظر: مناقب الشافعي: البيهقي ١/١٠٠-١٠٥، توالي التأسيس ص١٣٣.

(٢) مناقب الشافعي ص٤٣.

(٣) ينظر: تذكرة الحفاظ: الذهبي ١/٢٦٢.

(٤) ينظر: توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس: ابن حجر ص٥٥.

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب: ابن حجر ٤/٣١.

(٦) ينظر: الكاشف: الذهبي ١/٨٠، تهذيب التهذيب ٣/١٦٦.

(ت: ٢٠٦هـ)[١].

ومن شيوخه المدنيين:

- **مالك بن أنس** بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري، أبو عبد الله المدني الفقيه، أحد أعلام الإسلام، إمام دار الهجرة، وقد قرأ عليه الشافعي الموطأ، وبقي في المدينة يتفقه على يديه حتى توفي سنة (١٧٩هـ)[٢].

- **إبراهيم بن سعد** بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الأنصاري الزهري أبو إسحاق المدني من متقني أهل المدينة وساداتهم ولي قضاء بغداد، (ت: ١٨٥هـ)[٣].

- **عبد العزيز بن محمد** بن عبيد بن أبي عبيد الدَّراوَرْدِي، أبو محمد المدني، الإمام المحدث، (ت: ١٨٦هـ)[٤].

- **إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى** واسمه سمعان الأسلمي مولاهم، أبو إسحاق المدني، الفقيه المحدث أحد الأعلام، وثقه الشافعي واشتُهر بالأخذ عنه، (ت: ١٨٤هـ)[٥].

- **محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيْك** أبو إسماعيل، الحافظ الكبير، محدث المدينة، (ت: ٢٠٠هـ)[٦].

- **عبد الله بن نافع الصائغ** المخزومي مولاهم أبو محمد المدني، وثقه ابن معين، وأثنى عليه الشافعي، (ت: ٢٠٦هـ)[٧].

ومن شيوخه اليمنيين:

- **مُطَرِّف بن مازن** الكناني مولاهم، أبو أيوب الصنعاني، قاضي اليمن،

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب ٣٣٩/٦.

(٢) ينظر: تذكرة الحفاظ: الذهبي ٢٠٧/١، تهذيب التهذيب ٥/١٠، توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس: ابن حجر ص٥٥.

(٣) ينظر: مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان ص ١٤١، تهذيب التهذيب ١٠٥/١.

(٤) ينظر: تذكرة الحفاظ ٢٦٩/١، تهذيب التهذيب ٣١٥/٦.

(٥) ينظر: تذكرة الحفاظ ٢٤٦/١، تهذيب التهذيب ١٣٧/١.

(٦) ينظر: تذكرة الحفاظ ٣٤٥/١، تهذيب التهذيب ٥٢/٩.

(٧) ينظر: الكاشف: الذهبي ٦٠٢/١، تهذيب التهذيب ٤٦/٦.

(ت: ١٩١هـ)[١].

– **هشام بن يوسف** الصنعاني، أبو عبد الرحمن، قاضي صنعاء وعالمها ومفتيها، الحجَّة المتقن، (ت: ١٩٧هـ)[٢].

– **عمرو بن أبي سلمة** التنيسي أبو حفص الدمشقي، (ت: ٢١٣هـ)[٣].

– **يحيى بن حسان** بن حيان التنيسي البكري، أبو زكريا البصري، كان عالماً بالحديث، (ت: ٢٠٨هـ)[٤].

ومن شيوخه العراقيين:

– **محمد بن الحسن**[٥] بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني مولاهم، صاحب أبي حنيفة وإمام أهل الرأي، أصله دمشقي، أخذ عنه الشافعي حمل جمل في الفقه، (ت: ١٨٩هـ)[٦].

– **وكيع بن الجراح** بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي الحافظ الإمام الحافظ الثبت محدث العراق الكوفي، أحد الأئمة الأعلام، (ت: ١٩٦أو ١٩٧هـ)[٧].

– **حماد بن أسامة** أبو أسامة الحافظ الإمام الحجَّة، الكوفي، مولى بني هاشم، من الأثبات في الروايات، (ت: ٢٠١هـ)[٨].

– **إسماعيل بن إبراهيم بن عُلَيَّة** أبو بشر البصري، الحافظ الثبت العلامة، أحد الأعلام، (ت: ١٩٣هـ) [٩].

– **عبد الوهاب بن عبد المجيد** بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري، الحافظ الإمام،

---

(١) ينظر: تعجيل المنفعة: ابن حجر ص٤٠٤، لسان الميزان: ابن حجر ٤٧/٦.

(٢) ينظر: تذكرة الحفاظ ٣٤٦/١، تهذيب التهذيب٥١/١١.

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب ٣٩/٨.

(٤) ينظر: الثقات: العجلي ٣٤٩/٢، تهذيب التهذيب ١٧٣/١١.

(٥) لم يذكره الرازي ضمن شيوخه العراقيين، إلا أن رحلاته إلى العراق، واختلافه إليه، وأخذه عنه، لتشهد بتلمذة الشافعي على يده، رحمهما الله.

(٦) ينظر: تاريخ بغداد ١٧٢/٢، مناقب الشافعي: البيهقي ١٦٣/١.

(٧) ينظر: تذكرة الحفاظ ٣٠٦/١، تهذيب التهذيب ١٠٩/١١.

(٨) ينظر: مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان ص١٧٣، تذكرة الحفاظ ٣٢١/١.

(٩) ينظر: تذكرة الحفاظ ٣٢٢/١، تهذيب التهذيب ٢٤١/١.

(ت: ١٩٤هـ)[١].

أما بقية مشايخه الذين روى عنهم، فهم:

وإبراهيم بن عبد العزيز بن أبي مَحْذُورة، وإسماعيل بن جعفر، وأنس بن عِياض، وأيوب بن سُوَيد، وحاتم بن إسماعيل، وسليمان بن عمرو، وسِماك بن الفَضْل، وسعيد بن مَسْلَمة، وسَلْم بن خثيم، وعبد الله بن نافع، وعطاف بن خالد، وعبد الله بن الحارث، وعبد الله بن مؤمل العائذي، وعبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان، وعبد الكريم بن محمد الجرجاني، وعمر بن حبيب، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وعبد الرحمن بن الحسن الأزرقي، وعمرو بن الهيثم، وعبد الرحمن بن أبي بكر المليكي، وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجِشُون، والقاسم بن عبد الله بن عمر، ومحمد بن علي بن شافع، ومروان بن معاوية، ومحمد بن عمرو الواقدي، ومحمد بن عثمان بن صفوان الجمحي، ومحمد بن خالد الجندي، ومحمد بن عبد الله، ويحيى بن سليم، ويحيى بن سليمان، ويوسف بن خالد[٢].

وزاد عليهم ابن حجر[٣]:

إبراهيم بن هرم، أسامة بن زيد بن أسلم، إسحاق بن يوسف الأزرق، إسماعيل بن عبد الله ابن قسطنطين، جعفر بن إبراهيم الطائي، الحارث بن عمير البصري، الحر بن إبراهيم مولى بني أمية، حسين الألثغ، حماد بن زيد البصري – إن ثبت – حماد بن ظريف، سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، الضحاك بن عثمان الحزامي، عباد بن العوام، عبد الله بن إدريس الأموي، عبد الله ابن المبارك المروزي، عبد الله بن موسى التميمي، عبد الله بن الوليد العدني، عبد الرحمن بن أبي الزناد بن ذكوان، عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري، عبد الملك بن الوليد، عمر بن عبد الرحمن بن محيصن، عمرو بن يحيى بن عمرو بن سعيد الأموي، الفُضَيل بن عياض، محمد ابن العباس الشافعي، محمد بن يزيد الواسطي، معاذ بن موسى الجعفري، يحيى بن سعيد القطان، يزيد بن عبد الملك النوفلي، يعقوب بن فصاه، يوسف الأسود، يوسف بن عمرو بن يزيد، يوسف بن يعقوب بن الماجِشُون، عثمان بن أبي الكتاب.

---

(١) ينظر: تذكرة الحفاظ ٣٢١/١، تهذيب التهذيب ٣٩٧/٦.

(٢) مناقب الشافعي: ابن الأثير الجزري ص٨٥-٨٧.

(٣) توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس ص٦٢-٧١.

وزاد عليهم الدكتور خليل ملا خاطر[١]:

محمد بن عبد الله بن دينار، أبو حنيفة بن سِمَاك بن الفضل، محمد بن عبد الرحمن الجندي، أبو معاوية الضرير، محمد بن الحسن بن الماجشون، علي بن ظبيان الجنبي، أبو عبد الله الخراساني، عبد الله بن أبي مليكة.

ووقفت على شيوخ آخرين لم أجد من أتى على ذكرهم وهم:

يزيد بن هارون: فقد وقفت على رواية الشافعي عنه[٢].

عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني: ترجّح لديّ أن الشافعي أخذ عنه[٣].

الوليد بن مسلم: ترجح لديّ وقوع رواية الشافعي عنه[٤].

يحيى بن عبّاد: وقفت على رواية الشافعي عنه[٥].

– تلاميذه:

للإمام الشافعي عددٌ كبيرٌ من طلاب العلم الذين حملوا عنه الفقه والحديث، وكما اجتمع له شيوخ من مختلف البلدان نظراً لرحلاته، كان له تلاميذ كثر من أماكن متنوعة، ومن أشهرهم:

من تلاميذه المكيين:

– أبو بكر الحُمَيدي عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي المكي، الإمام العلم، الحافظ الفقيه، وهو معدود في كبار أصحاب الشافعي، (ت: ٢١٩هـ)[٦].

– إبراهيم بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب المطلبي، أبو إسحاق الشافعي المكي، ابن عم الإمام الشافعي، وثقه الدارقطني والنسائي، (ت: ٢٣٧هـ)[٧].

– **موسى بن أبي الجارود** أبو الوليد المكي، روى عن الشافعي حديثاً كثيراً، وكان أبو

---

(١) مناقب الشافعي: ابن الأثير الجزري: تعليق المحقق ص٨٨.

(٢) ينظر: الحديث العاشر صحيفة ٢٠٣.

(٣) ينظر: الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

(٤) ينظر: الحديث الرابع والستون صحيفة ٢٩٢.

(٥) ينظر: الحديث العاشر صحيفة ٢٠٢، والحديث الحادي والعشرون صحيفة ٢٢٣.

(٦) ينظر: تذكرة الحفاظ ٤١٣/٢.

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب ١٣٤/١.

الوليد من الفقهاء المكيين بمكة بمذهب الشافعي[1].

من تلاميذه العراقيين:

– **أحمد بن محمد بن حنبل** بن هلال بن أسد الذهلي الشيباني البغدادي، أبو عبد الله، شيخ الإسلام، وسيد المسلمين في عصره، الحافظ الحجَّة (ت: ٢٤١هـ)[2].

– **أبو علي الحسين بن علي الكَرابيسي** الفقيه البغدادي، تفقه ببغداد، سمع الحديث الكثير وصحب الشافعي، وحمل عنه العلم، وهو معدود في كبار أصحابه، (ت: ٢٤٥هـ)[3].

– **أبو علي الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح الزَّعْفَراني** الحافظ الفقيه الكبير، تفقه بالشافعي وحمل عنه قوله القديم، (ت: ٢٦٠هـ)[4].

من تلاميذه المصريين:

– **يوسف بن يحيى البويطي** أبو يعقوب، المصري الفقيه، قال عنه الشافعي: [ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف بن يحيى وليس أحد من أصحابي أعلم منه]. (ت:٢٣١أو ٢٣٢هـ)[5].

– **حرملة بن يحيى** أبو حفص التجيبي مولاهم المصري، الحافظ العلامة الفقيه، صاحب الشافعي (ت: ٢٤٤هـ)[6].

– **إسماعيل بن يحيى المزني** أبو إبراهيم، العالم الزاهد المجتهد، صنف كتباً كثيرة في مذهب الإمام الشافعي، وقال الشافعي في حقه: [المزني ناصر مذهبي] (ت: ٢٦٤هـ)[7].

– **محمد بن عبد الله بن عبد الحكم** أبو عبد الله المصري، الإمام الحافظ، فقيه عصره، تفقه بالشافعي (ت: ٢٦٨هـ)[8].

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب ٣٠١/١٠.

(٢) ينظر: تذكرة الحفاظ ٤٣١/٢.

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب ٣١٠/٢.

(٤) ينظر: تذكرة الحفاظ ٥٢٥/٢.

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب ٣٧٦/١١.

(٦) ينظر: تذكرة الحفاظ ٤٨٦/٢.

(٧) ينظر: وفيات الأعيان: ابن خلكان ٢١٧/١.

(٨) ينظر: تذكرة الحفاظ ٥٤٦/٢.

- **الربيع بن سليمان** بن عبد الجبار بن كامل المرادي مولاهم، أبو محمد المصري، المؤذن صاحب الشافعي، وراوية كتبه عنه (ت: ٢٧٠هـ)[١].

- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لقد تبوّأ الإمام الشافعي ﵁ مكاناً عليّاً بين أقرانه، وشهد له بذلك الموافق والمخالف، والقاصي والداني من شيوخه وتلامذته ومن جاء بعدهم ممن تفقه على كتبه واتّبع مذهبه، وفيما يلي ذكر لنبذة من الأقوال التي تشهد بذلك:

قال مالك ﵁ عنه: [ما يأتيني قرشي أفهم من هذا الفتى][٢].

وقال محمد بن الحسن: [إن تكلم أصحاب الحديث يوماً فبلسان الشافعي][٣].

وعن يحيى بن سعيد القطان قال: [إني لأدعو للشافعي في كل صلاة، لما فتح الله عليه في العلم ووفقه للسداد فيه][٤].

وعن أيوب بن سويد قال: [ما ظننت أني أعيش حتى أرى هذا الرجل فقط][٥].

وعن الزعفراني قال: [ما رأيت مثل الشافعي أفضل ولا أكرم ولا أسخى ولا أتقى ولا أعلم منه][٦].

وقال أيضاً: [كان أصحاب الحديث رقوداً حتى أيقظهم الشافعي] [٧].

وقال أحمد بن حنبل ﵁ : [كانت أقضيتنا بأيدي أصحاب أبي حنيفة ما تنزع، حتى رأينا الشافعي، فكان أفقه الناس في كتاب الله وفي سنة رسول الله ﷺ][٨].

قال يونس بن عبد الأعلى: [ما رأيت أحداً أعقل من الشافعي، لو جمعت أمة فجعلت في

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب ٣/٢١٣.

(٢) مناقب الشافعي: الرازي ص ٥٦، توالي التأسيس ص٧٤.

(٣) مناقب الشافعي: الرازي ص٥٧، توالي التأسيس ص٧٧.

(٤) توالي التأسيس ص٧٧.

(٥) توالي التأسيس ص٨٠.

(٦) توالي التأسيس ص٨٠.

(٧) توالي التأسيس ص٩٢.

(٨) توالي التأسيس ص٨٤.

عقل الشافعي، لوسعهم عقلاً][1].

وقال أبو حاتم الرازي: [الشافعي سميي وأبوه سمي أبي، ولولاه لكان أصحاب الحديث في عمى] [2].

– مصنفاته:

لقد أثار الإمام الشافعي إعجاب معاصريه ومن جاء بعده بمؤلفاته من نواحٍ عديدة، منها:

– امتياز مصنفاته بحسن التأليف والتصنيف، فإن حسن التصنيف يكون بثلاثة أشياء:

أحدها: حسن النظم والترتيب.

والثاني: ذكر الحجج في المسائل.

والثالث: تحرّي الإيجاز والاختصار فيما يؤلفه.

وكان ﷺ قد خُصّ بجميع ذلك كما ذكر البيهقي رحمه الله[3].

– كثرة مصنفاته وتنوعها، فألّف في الأصول والفقه والتفسير والأدب.

يقول الإمام أبو محمد الحسن بن محمد المروزي: [قيل: إن الشافعي– رحمه الله– صنف مائة وثلاثة عشر كتابًا في التفسير، والفقه، والأدب، وغير ذلك][4].

والمثير للعجب أنّ الإمام ألّف كلّ هذه المصنفات ولم يعمّر أكثر من أربع وخمسين سنة، ولقد سئل إسحاق بن راهوْيَه: كيف وضع الشافعي هذه الكتب كلها، ولم يكن كبير السن؟ فأجاب: [عجّل الله له عقله لقلة عمره][5].

بل إنّ معاصريه شهدوا أنه وضع كتبه في الفترة التي قضاها بمصر، وهي أربع سنين، يقول بحر بن نصر الخولاني: [قدم الشافعي من الحجاز، فبقي بمصر أربع سنين، ووضع هذه الكتب في أربع سنين، ثم مات][6].

– فصاحة لسانه وحسن بيانه، وجزالة ألفاظه، لدرجة استلزمت شراحاً لألفاظه المستعملة

---

(١) توالي التأسيس ص٨٨.

(٢) نقل قوله ابن حجر في توالي التأسيس ص١٠١.

(٣) مناقب الشافعي: البيهقي ١/٢٦٠.

(٤) نقل قوله النووي في تهذيب الأسماء واللغات ١/٧٤.

(٥) مناقب الشافعي: البيهقي ١/٢٥٨.

(٦) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص٧٠.

في كتبه، يقول الأزهري اللغوي المعروف في مقدمة كتابه: "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي" موضحاً سبب اختياره شرح ألفاظ الشافعي: [وألفيت أنّ أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي – أنار الله برهانه ولقّاه رضوانه – أثقبهم بصيرة، وأبرعهم بياناً، وأغزرهم علماً، وأفصحهم لساناً، وأجزلهم ألفاظاً، وأوسعهم خاطراً، فسمعت مبسوط كتبه وأمهات أصوله من بعض مشايخنا، وأقبلت على دراستها دهراً، واستعنت بما استكثرته من علم اللغة على تفهمها، إذ كانت ألفاظه عربية محضة، ومن عجمة المولدين مصونة][(١)].

رغم أن الشافعي كان في تأليفه يجتهد في أن يوضح للعوام، ولو أنّه ألّف هذه الكتب على عربيته التي كان يتكلم بها في مناظراته لم يُقْدر على قراءة كتبه لفصاحته، كما ذكر الربيع بن سليمان[(٢)]، وفي هذا يقول الجاحظ: [نظرت في كتب هؤلاء النّبغة الذين نبغوا، فلم أرَ أحسن تأليفاً من المطّلبي، كأنّ فاه نظم درّاً إلى درٍّ][(٣)].

حتى إنّ الناظر في كتبه لا يعدم فائدة كلّما نظر فيها، قال المزني: [أنا أنظر في كتاب الرسالة عن الشافعي منذ خمسين سنة، ما أعلم أنّي نظرت فيه من مرة إلا وأنا أستفيد شيئاً لم أكن عرفته][(٤)].

وما هذا إلا لأنّ الشافعي رضي الله عنه أراد وجه الله تعالى في كل ما كتبه، ولم يُرد حظوة في جاه ولا مال، يقول الشافعي: [ما أبالي لو أنّ النّاس كتبوا كتبي هذه ونظروا فيها وتفقهوا، ثم لم ينسبوها إلي أبداً][(٥)].

وفي هذه العجالة سأذكر أشهر كتبه:

١– الرسالة:

هو أول كتاب وضعه الإمام الشافعي بناء على طلب الإمام عبد الرحمن بن مهدي، وقد اشتهر بتأليفه مرتين، وعليه كان اسمها في المرة الأولى: الرسالة القديمة العراقية، وفي الثانية:

---

(١) الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي: الأزهري ص٣٤.

(٢) توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس: ابن حجر ص١٥١.

(٣) مناقب الشافعي: البيهقي ٢٦١/١.

(٤) توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس: ابن حجر ص١٥٠.

(٥) مناقب الشافعي: البيهقي ٢٦٧/١.

الجديدة المصرية[١].

قال موسى بن عبد الرحمن بن مهدي: [أول من أظهر رأي مالك – رحمه الله – بالبصرة أبي، احتجم ومسح الحجامة، ودخل المسجد فصلى ولم يتوضأ، فاشتدّ ذلك على الناس، وثبت أبي على أمره، وبلغه خبر الشافعي ببغداد، فكتب إليه يشكو ما هو فيه، فوضع له كتاب الرسالة، وبعث به إلى أبي، فسّر به سروراً شديداً][٢].

إن تسمية الرسالة القديمة بالعراقية، مع خبر موسى بن عبد الرحمن وفيه: "وبلغه خبر الشافعي ببغداد" يؤكدان ترجيح الرازي للقول بأنّ الشافعي صنف كتاب: "الرسالة" في المرة الأولى ببغداد[٣].

ولا يتوهمنّ متوهم أن الرسالة الجديدة مختلفة تماماً عن الرسالة القديمة، بل الرسالة القديمة لبّها في الرسالة الجديدة، ولكن بعد تمحيص وتدقيق وزيادة وحذف، وهي أول كتاب يُصنف في علم أصول الفقه[٤].

٢– الحجَّة:

قال الشافعي: [اجتمع عليّ أصحاب الحديث فسألوني أن أضع على كتاب أبي حنيفة، فقلت: لا أعرف قولهم حتى أنظر في كتبهم، فأمرتُ فكتب لي كتب محمد بن الحسن، فنظرت فيها سنة حتى حفظتها، ثم وضعت الكتاب البغدادي – يعني الحجَّة –][٥].

وهو أصل كتاب الأم، فأساس مذهب الشافعي الجديد الذي أنشأه بمصر هو الحجَّة بعد إدخال بعض التعديلات فيه، ويتغير اسمه من الحجَّة إلى الأم، وهذا ما رجحه الدكتور أحمد

---

(١) ينظر: مناقب الشافعي: الرازي ص١٤٣، وتوالي التأسيس: ابن حجر ص١٥٠.

(٢) مناقب الشافعي: البيهقي ١/٢٣١.

(٣) مناقب الشافعي: الرازي ص١٤٧. قلت: وعليه يدل كلام أبو زهرة: [ولم نعرف له تأليفاً ذكر أنه ألّفه بمكة، ولم يذكر أحد من المؤرخين شيئاً عن بعض مصنفاته أنه كتب بمكة، اللهم إلا إذا صحّ ما نميل إليه، وهو أنه كتب الرسالة إلى عبد الرحمن بن مهدي، وهو بمكة]. الشافعي حياته وعصره ص١٥٤، فالقول أنه ألّف الرسالة بمكة قولٌ لا مستند له.

(٤) ينظر: الشافعي: أبو زهرة ص١٥٧.

(٥) توالي التأسيس: ابن حجر ص١٤٧.

نحراوي[1]، وسبقه إلى ذلك ملا كاتب جلبي حيث يقول في كتاب الحجَّة: [هو مجلد ضخم ألّفه بالعراق، وإذا أطلق القديم في مذهبه يراد به هذا التصنيف][2].

ومعلومٌ أن الأم مذهب الشافعي في الجديد، وهي تقابل القديم، فإذا كان القديم هو الحجَّة، فيكون كتاب الأم امتداداً لكتاب الحجَّة، بعد إدخال بعض التعديلات فيه.

٣- الأم:

سيأتي الحديث عنه مفصلاً.

٤- السنن:

هو كتاب صغير الحجم، قليل عدد الأحاديث، غزير المعاني، ذو أهمية كبيرة، وأسانيد عالية، ويغلب على أحاديثه الصحة، كما وصفه الدكتور خليل ملا خاطر[3].

قال ابن حجر: [وحمل عنه حرملة كتاباً كبيراً يسمى السنن][4].

٥- المسند:

هو كتاب لم يؤلفه الشافعي، وإنما ينسب إليه باعتبار أنه مجموع من رواياته الحديثية، حيث قام بعضُ النيسابوريين بجمع الأحاديث التي أسندها الشافعي مرفوعها وموقوفها من مسموعات أبي العباس الأصم عن الربيع بن سليمان من كتاب الأم وغيره[5]، ومجموعه هو المتداول بين أهل الحديث والفقه معروفاً بـ: "مسند الشافعي".

وجاءت أحاديث هذا المسند غير مرتبة لا على المسانيد ولا على الأبواب، لذلك وقع فيه تكرار في كثير من المواضع[6].

وقد رتبه الشيخ محمد عابد السندي (ت: ١٢٥٧هـ) على أبواب الفقه ترتيباً علمياً يسر به سبيل الاستفادة منه، وهو مطبوع.

---

(١) ينظر: الإمام الشافعي: أحمد نحراوي عبد السلام ص١٢٣.

(٢) نقل قوله أبو زهرة في كتابه: الشافعي ص١٥٤.

(٣) في تحقيقه على كتاب: السنن للإمام الشافعي ١/١٣-٢٥.

(٤) توالي التأسيس ص١٥٠ وينظر: مناقب الشافعي: البيهقي ١/٢٥٥.

(٥) ينظر: شرح مسند الشافعي: خطبة المؤلف ص٧١.

(٦) ينظر: تعجيل المنفعة: ابن حجر ص٥.

وله كتب أخرى جاء البيهقي على ذكرها، فبلغت نيفاً وأربعين ومائة[1].

رابعاً– الشافعي إمام من أئمة أهل الحديث:

إن مكانة الشافعي العلمية لتشهد بتبوئه الصدارة بين أئمة الحديث، وقد شهد له الأئمة والعلماء في عصره – ومن بعدهم – بالتقدم في العلوم جميعها.

قال أحمد بن حنبل: [كانت أقضيتنا – أصحاب الحديث – في أيدي أصحاب أبي حنيفة ما تنزع، حتى رأينا الشافعي، فكان أفقه الناس في كتاب الله عز وجل، وفي سنة رسول الله ﷺ][2].

وبنظرة متأنية – إذا أردنا أن ندرس أحوال هذا الإمام – نجد أنه لم يترك شيئاً في العلوم إلا وترك بصمته براقة يسير عليها كل من أتى بعده، ولنأخذ علم الحديث الذي هو موضوع دراستنا فأقول:

علم الحديث يتفرع إلى علمي: الرواية والدراية كما قسمه العلماء، وأفراد هذا العلم تتناول: فن رواية الحديث مع ضبطه وإتقانه، وعلم مصطلح الحديث، وفقه الحديث وفهم معانيه واستنباط أحكامه[3].

ومن خلال سيرة الشافعي العطرة يلوح لكل باحث مدى دأب الشافعي رضي الله عنه في الظفر بالأحاديث الصحيحة مهما كلفه من مشاق، وسعيه في جمع سنة رسول الله ﷺ .

يقول أحمد بن حنبل: قال لي الشافعي: [إذا صحّ الحديث فقل لي أذهب إليه، حجازيّاً كان

---

(١) ينظر: مناقب الشافعي: البيهقي ١/٢٤٦-٢٥٤.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص٥٥.

(٣) علم رواية الحديث: هو علم يشتمل على أقوال النبي ρ وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.
علم دراية الحديث: هو علم يُعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها. تدريب الراوي: السيوطي ١/٢١ نقلاً عن إرشاد القاصد لابن الأكفاني.
وقد ذهبت في تعريف علم الحديث هذا المذهب، كي أخلص إلى التعريف بما تتناوله مفردات هذا العلم.
علماً أن ابن حجر رجح تعريف علم الحديث بأنه: معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي. تدريب الراوي ١/٢١.

أو عراقيّاً، شاميّاً كان أو مصرياً][1]. وقال أيضاً: [ما كان يكفيه قليل الطلب في الحديث][2].

وقد حكى النووي أنه لم يعتنِ أحدٌ من الفقهاء في الاحتجاج بالتمييز بين الصحيح والضعيف[3] كاعتنائه، ولا حتى قريباً منه، وهذا واضح جلي في كتبه[4].

وكفى بكتبه: "المسند والسنن والأم" دلالة على اهتمامه برواية الحديث، وتحرّيه في ضبطها، حيث نجده يروي الحديث الواحد بأسانيد متعددة، وقد يكون المتن متحداً، وقد يكون متقارباً في اللفظ، مما يزيد الحديث قوة بكثرة الطرق ولاسيما عند المعارضة، وهذا يؤكد – كما قال الدكتور خليل ملا خاطر[5] – أن الشافعي من أكثر أهل الحديث عناية بالصناعة الحديثية[6].

وفي مجال علم مصطلح الحديث فلا يخفى على كل طالب علم أن الشافعي هو أول من أرسى بنيان هذا العلم، ورسم لعلماء الحديث طريقة التدوين في علوم السنة، وكلامهم لا يعدو فروعاً فرعوها على أصول أصلها، وقواعد وضعها[7].

ومن مصطلحاته في هذا الفن التي لم يسبق إليها: قوله في الحديث الصحيح: [إذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد به، فهو سنة][8].

---

(١) توالي التأسيس ص٦٣.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص٥٦

(٣) الحديث الضعيف: كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن. علوم الحديث: ابن الصلاح ص٢٥، وبعبارة مختصرة دقيقة، الضعيف: هو الحديث الذي لم يستكمل صفات القبول. الإيضاح في علوم الحديث: د. الخن ود. السيد اللحام ص٩٧.

(٤) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: النووي ٧٢/١.

(٥) ينظر: مقدمة تحقيق سنن الشافعي: خليل ملا خاطر ٤١/١.

(٦) الصناعة الحديثية: هي الحرفة بالحديث وعلومه نتيجة العلم الراسخ بهما بعد طول العمل والمذاكرة، بحيث يقتدر صاحبها على استعمال موضوعات هذا العلم نحو غرض من الأغراض على وجه البصيرة والإبداع. الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه: "شعب الإيمان": د. العسة ص٢٤.

(٧) ينظر: الحديث والمحدثون: الشيخ محمد محمد أبو زهو ص٣٠١.

(٨) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص٢٣٢. وهو معنى قولهم في الحديث الصحيح: هو الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً. ينظر: علوم الحديث: ابن الصلاح ص٩.

وقوله: [إذا حدث الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ ، فهو ثابت عن رسول الله ﷺ ، ولا نترك لرسول الله حديثاً أبداً إلا حديثاً وجد عن رسول الله ﷺ حديث يخالفه][1].

واشترط في الراوي أن يكون حافظاً إن حدث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شارك أهل الحفظ وافق حديثهم[2]. وهذه هي الشروط التي اشترطها العلماء فيما بعد في ضبط الراوي.

وقوله في الشاذ: [ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم][3].

كما أنه وضع قوانين في علم الحديث سبقت عصره، وأثبت الاستقراء صحتها، حيث أكّد رضي الله عنه أن جمع السنن لأحد من العلماء أو المحدثين بعيد، فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن. قال الشافعي: [والعلم به – أي: لسان العرب – عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء، فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فرق علم كل واحد منهم، ذهب عليه الشيء منه، ثم كان ما ذهب عليه موجوداً عند غيره][4].

وقد ترك بصمته واضحة في الجرح والتعديل، لذا عقد له البيهقي باباً في ما يستدل به على معرفة الشافعي بالجرح والتعديل، ومن أقواله في التعديل:

[إذا ذكر العلماء فمالك النجم][5].

[الرواية عن حرام بن عثمان حرام].

[حديث أبي العالية الرياحي رياح، وحديث مجالد يجلد][6].

وقد شهد له الأئمة بتقدمه في علم الرجال، يقول السبكي: [وهو في معرفة الرجال وغير

---

(١) الأم: اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما ٧/٢١٠.

(٢) ينظر: الرسالة ص٣٧١.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص٢٢٣، وهذا التعريف الذي اعتمده المحدثون. ينظر: علوم الحديث: ابن الصلاح ص٤٤.

(٤) الرسالة ص ٤٣. وينظر: تعليق الشيخ أحمد شاكر في الرسالة.

(٥) مناقب الشافعي: البيهقي ١/٥٠٣.

(٦) مناقب الشافعي: البيهقي ١/٥٤٢.

ذلك من فنون الحديث الواصل الليل بالنهار ينزل الأحاديث منازلها ويقبل كل ما صحّ منها][1].

ومن ورعه ولطفه كان يكسو ألفاظه أحسنها، فلا يجرح بكلمات فاضحة، فالأمور المرخص فيها للحاجة لا يرتقي فيها إلى زائد على ما يحصل الغرض، روي عن المزني قال: [سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذاب. فقال لي: يا أبا إبراهيم اكسُ ألفاظك أحسنها، لا تقل كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء][2].

وكانت قاعدته في الجرح والتعديل: "إذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدَّل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرَّح"[3].

أما عن نبوغه في فقه الحديث واستنباط معانيه، فصيته فيه سبقه حيث ذاع وانتشر في الآفاق، وما فقهه واجتهاده إلا فرع عن درايته، فقد برع ﷺ في فهم نصوص السنة واستنباط معانيها.

روي أن إسحاق بن راهوْيَه سأله عن تفسير حديث رسول الله ﷺ: (أمكنوا الطير في أوكارها)[4]. فقال: كان أهل الجاهلية إذا أرادوا سفراً عمدوا إلى الطير فسرحوها، فإن أخذت يميناً خرجوا في ذلك الفأل، وإن أخذت يساراً، أو رجعت إلى خلفها، تطيروا ورجعوا، فلما أن بعث النبي ﷺ ، قدم مكة فنادى في الناس: (أمكنوا الطير في أوكارها، وبكروا على اسم الله).

قال إسحاق لأحمد: يا أبا عبد الله، لو لم نرحل من العراق إلى الحجاز إلا في تفسير هذا الحديث لكانت لنا غنيمة. قال أحمد بن حنبل: {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ} [يوسف:٧٦][5].

وفي حديث النبي ﷺ: أنه كان معتكفاً في المسجد، فأتته صفية، ثم رجعها فمشى معها،

---

(١) الإبهاج: السبكي ٢٠٧/٣.

(٢) فتح المغيث: السخاوي ٣٨/٢.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص٣٦.

(٤) من حديث أم كُرْز مرفوعاً: (أقروا الطير على مكناتها). سنن الشافعي (٤١٠) ٦٢/٢، وأخرجه: أبو داود: الضحايا، باب: في العقيقة (٢٨٣٥)، وأحمد ٣٩١/٦ والبيهقي في الكبرى: الضحايا، باب: أقروا الطير على مكاناتها ٣١١/٩.

(٥) مناقب الشافعي: البيهقي ٣٠٨/١.

فإذا رجلان من الأنصار، فقال النبي ﷺ: (إنها صفية، وإن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم)[١].

قال الشافعي: [إنما هذه من النبي ﷺ على التعليم، ليس هذا من النبي ﷺ على التهمة، لو اتهماه لكفرا. هذا من النبي ﷺ على الأدب. يقول: إذا مر أحدكم على رجل يكلم امرأة وهي منه بسبب، فليقل: إنها فلانة، وهي منا بسبب]. فقال ابن عيينة: [جزاك الله عنا خيراً يا أبا عبد الله][٢].

هذه نماذج قليلة تدل على فقهه وعمق استنباطه، والذي ساعده على ذلك: علمه الواسع بالحديث كما مر، وإلمامه الواسع باللغة العربية، فقد اهتمّ بها منذ صغره، ولازم هذيلاً، وهي أفصح قبائل العرب، حتى صار حجة في اللغة، وفيه قال ابن هشام النحوي المعروف: [قول الشافعي رضي الله عنه في اللغة حجة][٣].

وما ذلك إلا لأن العربية من العلوم الضرورية التي يستعان بها في الفقه.

عن أحمد بن محمد ابن بنت الشافعي قال: [سمعت أبي يقول: أقام الشافعي على قراءة العربية وأيام الناس عشرين سنة، وقال: ما أردت بهذا إلا الاستعانة على الفقه][٤].

بالإضافة إلى نبوغه المشهور في أصول الفقه ورسالته المعروفة التي طار صيتها في الآفاق، وعلوم أخرى كالفراسة والطب والنجوم.

فحُقَّ لهذا الإمام أن يتبوأ الصدارة بين علماء الشريعة عموماً، وعلماء الحديث خصوصاً، رضي الله عنه وأرضاه.

خامساً– شبهات وردها:

من المعلوم أنه لم يسلم أئمة المسلمين من النقد والتجريح بين أناس طُبعوا على التحاسد والتنافر، لذا لم يسلم إمامنا المطّلبي من شبهات أتت حتى على نسبه كما مر سابقاً، وانتقادات

---

(١) من حديث صفية أم المؤمنين رضي الله عنها. أخرجه البخاري: الاعتكاف، باب: زيارة المرأة زوجها في اعتكافه (١٩٣٣) ومسلم: السلام، باب: بيان أنه يستحب لمن رُئي خالياً بامرأة وكانت زوجته أو محرماً له، أن يقول: هذه فلانة؛ ليدفع ظن السوء به (٢١٧٥).

(٢) مناقب الشافعي: البيهقي ١/٣٠٩-٣١٠.

(٣) مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٤٢.

(٤) مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٤٢.

تحاول التشكيك في مكانته الحديثية، فكان من المفروض تبيين هذه الشبهات وردها، مستنيرين بكتب الأولين وأقوالهم، وهذا سرد لأهم الشبهات وردها:

الشبهة الأولى: لماذا لم يرو البخاري ومسلم وأحمد عن الشافعي شيئاً؟

– إن من يقرأ ويستطلع الدراسات والأبحاث التي سبرت منهجية الإمامين البخاري ومسلم في كتابيهما، ليعلم أن لكل منهما شروطاً سار عليها، ولم يعدل عنها إلا لأسباب دقيقة اقتضت عدوله(١)، فاستحقا بذلك من الأصحية والشهرة التي تبوآها كل الحق، وقد خُيل لبعض ضعاف القلوب أنهم يستطيعون استغلال عدم رواية البخاري ومسلم عن الشافعي في الطعن بمكانته الحديثية، وهيهات هيهات فقد هبّ أهل العلم لإسكاتهم بالحجَّة القاطعة، وإليك جملة ردودهم ومناقشاتهم:

أولاً– أتى الجواب الأول من مقولة: "من فمك أدينك" فبما أن شهرة الصحيحين منبثقة عن توخي صاحبيهما الحيطة والتحقق من قوانين الرواية، وهذا يتضمن طلب العلو في الإسناد(٢) ما أمكنهم ذلك، علمنا أن البخاري ومسلم لم يخرجا عن الشافعي لهذا السبب: أي: طلب العلو في الإسناد، وليس طعناً منهما في روايته معاذ الله.

قال الذهبي: [فترك البخاري الاحتجاج بالشافعي، إنما هو لا لمعنى يوجب ضعفه، لكن غنيً عنه بما هو أعلى منه، إذ أقدم شيوخ الشافعي مالك، وعبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدِي، وداود العطار، وابن عيينة.

والبخاري لم يدرك الشافعي، بل لقي من هو أسن منه، كعبيد الله بن موسى، وأبي عاصم ممن رووا عن التابعين، وحدّث عن شيوخ الشافعي عدة، فلم ير أن يروي عن رجل، عن الشافعي، عن مالك.

قال الخطيب: ومثل ذلك القول في ترك مسلم إياه](٣).

---

(١) ينظر: شروط الأئمة الستة: المقدسي ص٨٥.

(٢) الإسناد العالي: هو الذي قل عدد رجاله مع الاتصال. والعلو المطلوب في الحديث على خمسة أقسام. ينظر: علوم الحديث: ابن الصلاح ص١٥٠، الإيضاح في علوم الحديث: د.الخن ود. السيد اللحام ص٢٦٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٩٦/١٠، وينظر: مناقب الإمام الشافعي: الفخر الرازي ص٢٠٩.

وقد اعترض على هذا الجواب بأن البخاري روى بنزول من غير طريق الشافعي، فيأتيهم الجواب كما ذكرت سابقاً: أنه لم يعدل عن منهجيته إلا لأسباب دقيقة اقتضت ذلك.

فالبخاري لا يروي حديثاً نازلاً إلا لمعنى ما لا يجده في العالي، وفي هذا يقول الذهبي: [فإن قيل: فقد روى عن المسندي، عن معاوية بن عمرو، عن الفزاري، عن مالك، فلا شك أن البخاري سمع هذا الخبر من أصحاب مالك، وهو في " الموطأ " فهذا ينقض عليك ؟ قلنا: إنه لم يرو حديثاً نازلاً وهو عنده عال، إلا لمعنى ما يجده في العالي، فأما أن يورد النازل، وهو عنده عال، لا لمعنى يختص به، ولا على وجه المتابعة[1] لبعض ما اختلف فيه، فهذا غير موجود في الكتاب. وحديث الفزاري فيه بيان الخبر، وهو معدوم في غيره، وجوّده الفزاري بتصريح السماع][2].

ورضي الله عن الإمام ابن حجر، حيث نجده في كتابه " فتح الباري" فصَّل القول في كل موضع نزل فيه البخاري في السند وبينه، فلا نامت أعين الجبناء.

وفي خصوص هذا الحديث، وبيان المعنى الذي بسببه نزل البخاري درجتين في السند، قال: [نزل البخاري في هذا الحديث درجتين؛ لأنه أخرجه في الأيمان والنذور: عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك. وبينه وبين مالك في هذا الموضع: ثلاثة رجال. قال ابن طاهر: والسر في ذلك: أن في رواية أبي إسحاق الفزاري وحده عن مالك: حدثني ثور بن زيد. وفي رواية الباقين: عن ثور. وللبخاري حرصٌ شديد على الإتيان بالطرق المصرحة بالتحديث.

وثور بن زيد هو الديلي، مدني مشهور، وقد صرح في رواية أبي إسحاق هذه أيضاً بقوله: حدثني سالم أنه سمع أبا هريرة، وعنعن[3] باقي الرواة عن مالك جميع الإسناد][4].

---

(١) المتابعة: أن يوافق الراوي راو آخر في روايته عن ذلك الشيخ. النكت على مقدمة ابن الصلاح: الزركشي ١٦٩/٢، أي: مشاركة راوٍ راوياً آخر في رواية الحديث عن شيخه أو عمّن فوقه. الإيضاح في علوم الحديث ص٢٤٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩٦/١٠.

(٣) السند المعنعن: وهو السند الذي يقال فيه فلان عن فلان. المنهل الروي: ابن جماعة ص ٧٨.

(٤) فتح الباري ٤٨٨/٧. وقد أخرج الحديث البخاري: المغازي، باب: غزوة خيبر (٣٩٩٣) قال: حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا أبو إسحاق عن مالك بن أنس قال: حدثني ثور قال: حدثني سالم مولى ابن مطيع أنه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: افتتحنا خيبر ولم نغنم ذهباً أو فضة...

– وكذلك الإمام أحمد رحمه الله لم يروِ عن الشافعي طلباً للعلو – مع أنه تلميذه وأخذ عنه– فاعتمد رواية شيوخه العراقيين، بعد أن تثبت من صحتها برواية الإمام الشافعي، كما رجح الدكتور خليل ملا خاطر حيث استقرأ جميع رواة الموطأ الذين رووا بالسند عن مالك عن نافع عن ابن عمر، والرواة الذين رووا الموطأ بغير هذا السند فوجدهم:

١– كلهم رحمهم الله – سوى واحد – من أهل العراق، ومن الكوفة، أو البصرة، أو بغداد، وأحمد بغدادي.

٢– كلهم أقدم ولادة من الإمام الشافعي.

٣– كلهم أقدم سماعاً منه.

٤– أغلبهم ممن مات قبله.

وهذه كلها من وجوه علو الصفة في الحديث[١].

ثانياً– الجواب الثاني ينبثق عن أمانة العلماء في نشر العلم، وقصدهم من تحقيق الإفادة عن طريق العناية بأناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثهم لولا عنايتهم بها، بينما كان الشافعي وأمثاله بمأمن من هذا، لكثرة أصحابهم الذين أخذوا عنهم.

وهذا ما نقله الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عن الشيخ أحمد شاكر قال: [وقد أشار إلى هذا شيخنا الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه على مسند أحمد[٢]: ولا أخرج مسلم في صحيحه عن البخاري شيئاً مع أنه لازمه ونسج على منواله، ولا عن أحمد إلا قدر ثلاثين حديثاً، ولا أخرج أحمد في مسنده عن مالك عن نافع بطريق الشافعي، وهو أصح الطرق أو من أصحها إلا أربعة أحاديث، وما رواه عن الشافعي بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثاً مع أنه جالس الشافعي وسمع الموطأ منه وعدَّ من رواة القديم.

والظاهر من دينهم وأمانتهم أن ذلك من جهة أنهم كانوا يرون أحاديث هؤلاء في مأمن من الضياع؛ لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شرقاً وغرباً، وجلُّ عناية أصحاب الدواوين بأناس من الرواة ربما كانت تضيع أحاديثهم لولا عنايتهم بها، لأنه لا يستغني من بعدهم عن دواوينهم في أحاديث هؤلاء دون هؤلاء، ومن ظن أن ذلك لتحاميهم عن أحاديثهم، أو

---

(١) سلسلة الذهب: د.خليل ملا خاطر ص٥١–٥٢.

(٢) بحثت في المسند بتحقيق أحمد شاكر فلم أعثر على قوله هذا.

لبعض ما في كتب الجرح من الكلام في هؤلاء الأئمة، كقول الثوري في أبي حنيفة، وقول ابن معين في الشافعي، وقول الكرابيسي في أحمد، وقول الذهلي في البخاري ونحوها، فقد حَمَّلَهُم شططاً][1].

ثالثاً- هناك جواب ثالث أجاب به الفخر الرازي، ينبني على الأصول وبناء النتائج على المقدمات وهو: أن البخاري ومسلماً رويا عن أحمد بن حنبل، وأحمد روى عن الشافعي، فلو كانت الرواية عن الشافعي غير جائزة، لصار أحمد بسبب روايته عن الشافعي مجروحاً، ولصار البخاري ومسلم بسبب روايتهما عن أحمد مجروحين. وإن كانت رواية أحمد عن الشافعي جائزة، فقد سقط الإشكال[2].

الشبهة الثانية: إقراره لأحمد بن حنبل بالأفضلية في الحديث والرجال:

نقل العلماء بالسند الصحيح أن الإمام الشافعي قال للإمام أحمد: [أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث صحيحاً، فأعلموني: كوفيّاً كان أو بصريّاً أو شاميّاً، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً][3].

تذرّع بعض المتعصبين بهذا القول من الإمام الشافعي الذي يقر بالأفضلية للإمام أحمد عليه في الحديث والرجال، فأجابهم البيهقي بقوله: [إنما أراد: أحاديث العراق، أما أحاديث الحجاز: فالشافعي أعلم بها من غيره][4].

وذلك لأن أحمد بن حنبل من أهل العراق، والشافعي كان غريباً في العراق، فكان أحمد برجال العراق أعرف، وبروايتهم أعلم، وهو من أهل العلم عند الشافعي، فكان يرجع في معرفة روايات أهل العراق إليه[5].

لكن جاء في رواية أخرى نقلها ابن حجر بزيادة: "حجازيّاً"[6] فيكون مراد الشافعي الاحتجاج بكل ما يصح لديه، ولا يكون كفقهاء الحجاز الذين لا يحتجون إلا بما هو

---

(١) ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث ص١٦٠-١٦١.

(٢) مناقب الإمام الشافعي: الفخر الرازي ص ٢١٠.

(٣) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص٩٥.

(٤) نقل كلامه الصفدي في الوافي بالوفيات ١٢٢/٢.

(٥) مناقب الإمام الشافعي: الفخر الرازي ص ٢١١.

(٦) توالي التأسيس: ابن حجر ص١٠٩.

حجازي، وبهذا صرح ابن كثير قال: [يعني: لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون إلا رواية الحجازيين، وينزلون أحاديث من سواهم منزلة أحاديث أهل الكتاب][(١)].

وفي هذا يقول البيهقي: [ولهذا كثر أخذه بالحديث، وهو: أنه جمع علم أهل الحجاز والشام واليمن والعراق، وأخذ بجميع ما صح عنده، من غير محاباة منه، ولا ميل إلى ما استحلاه من مذهب أهل بلده، مهما بان له الحق في غيره، وممن كان قبله، ممن اقتصر على ما عهد من مذاهب أهل بلده، ولم يجتهد في معرفة صحة من خالفه، والله يغفر لنا ولهم][(٢)].

وقول الشافعي لأحمد تعظيم له وإجلال، وأنه بهذه المثابة عنده إذا صحَّح أو ضعف يرجع إليه، وقد كان الإمام أحمد بهذه المثابة عند العلماء[(٣)]، ولا يعني أفضلية له على الشافعي، يؤكده قوله لولده عبد الله وذكر الشافعي: [ما استفاد منا أكثر مما استفدنا منه][(٤)].

وهذا ما رجحه الفخر الرازي حيث علل قوله بأنه إظهار للتواضع، وإزالة للتكبر والتيه، ويذهب الفخر الرازي أبعد من هذا فيقول: [هَبْ أن هذا يدل على أن أحمد بن حنبل كان أقوى منه في علم الحديث، إلا أن هذا لا يوجب طعناً في علم الشافعي بالحديث][(٥)].

الشبهة الثالثة:

لقد طعن بعضهم في علم الشافعي بالحديث باحتجاجه بالأحاديث الضعيفة على زعمهم، ولقد وفق الله الشيخ البيهقي في هذا النوع من العلم، حتى صنف فيه كتاب "معرفة السنن والآثار" وهو كتاب شريف عزيز قرر فيه قوة الأحاديث الصحيحة التي تمسك الشافعي بها، وضعف الأحاديث التي تمسك خصومه بها[(٦)].

وهناك شبهات أخر تتعلق برواياته المبهمة، والتي سأناقش أسبابها في ثنايا هذا البحث، فلا حاجة لذكرها هنا.

---

(١) البداية والنهاية ١٠/٣٢٧.

(٢) لم أجد قول البيهقي بعد البحث، وقد نقلته عن تعليق المحقق في آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص٩٥

(٣) ينظر: البداية والنهاية: ابن كثير ١٠/٣٢٧.

(٤) آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم ص ٩٦.

(٥) مناقب الإمام الشافعي: الفخر الرازي ص ٢١١، وينظر: الإبهاج: السبكي ٣/٢٠٧.

(٦) ينظر: مناقب الإمام الشافعي: الفخر الرازي ص ٢٠٥-٢٠٨.

المبحث الثاني
كتاب الأم

أولاً– التعريف بالكتاب:

هو كتاب فقه ضم مذهب الشافعي الجديد، ويسرد الأحاديث والآثار، وبعض المذاهب لغيره نادراً، يغلب عليه طابع المناظرة وتزييف الرأي المخالف بالحجَّة[١]، والبرهان من الأدلة الشرعية عامة: قرآن، سنة، إجماع، قياس، ويحكي الخلاف في بعض المسائل ويرجح بعض الأقوال نادراً، يرافقه تفصيلات دقيقة، وأمثلة يندر وجودها في كتب الفقه المماثلة، ولم يكن له فن الفهرسة، والترتيب على الكتب، حيث كان اهتمامه منصبّاً على تحرير الأصول، وتنقية الدين وعلومه من الشوائب، وهو الأصل في معرفة مذهب الشافعي.

وأصل كتاب الأم هو كتاب الحجَّة الذي صنفه ببغداد، إذ إن مذهب الشافعي الجديد ليس إلا امتداداً لمذهبه القديم وفقاً لسنة التطور، وليس مغايراً له تمام المغايرة، إلا أن الشافعي رجع عن بعض الأقوال التي قالها في العراق، فأساس مذهب الشافعي الجديد الذي أنشأه بمصر هو الحجَّة بعد إدخال بعض التعديلات فيه، ويتغير اسمه من الحجَّة إلى الأم[٢].

والربيع تلميذ الشافعي هو الذي سمّاه بهذا الاسم، كما قال أحمد شاكر في تحقيقه كتاب الرسالة: [وهو كتاب الأم الذي جمع فيه الربيع بعض كتب الشافعي، وسماه بهذا الاسم][٣].

وهو من أهم وأجمع كتب الشافعي، وقد رواه عنه: أربعة من تلاميذه وهم: المزني والبويطي والربيع الجِيزي والربيع بن سليمان المرادي، والفتوى على ما في الجديد دون القديم، إلا في مسائل رجح مجتهدو المذهب القديم فيها، ويحتوي كتاب الأم على أحد عشر كتاباً:

١– كتب الفقه على ترتيبها من أول الطهارة فالصلاة، فالزكاة فالصيام فالحج فالبيوع[٤]...

---

(١) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: النووي ١/٧٢.

(٢) ينظر: الإمام الشافعي: أحمد نحراوي عبد السلام ص١٢٣.

(٣) الرسالة ص٩.

(٤) من الجزء الأول حتى الجزء السابع صحيفة ١٠٤.

٢- كتاب اختلاف العراقيين وهو كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى[١].

٣- كتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود[٢].

٤- كتاب اختلاف مالك والشافعي[٣].

٥- كتاب جماع العلم[٤].

٦- كتاب بيان فرائض الله[٥].

٧- كتاب صفة نهي رسول الله ﷺ [٦].

٨- كتاب إبطال الاستحسان[٧].

٩- كتاب الرد على محمد بن الحسن الشيباني[٨].

١٠- كتاب الرد على سير الأوزاعي[٩].

١١- كتاب اختلاف الحديث[١٠].

ثانياً- منهجه[١١]:

إن كتاب الأم فريد في نوعه، وحيد في عصره، كيف لا وقد أصبح فقه أهل الحديث وفقه أهل الرأي في قبضة يد الشافعي شعلة تنير له معالم الطريق لإبراز شخصيته المستقلة، وفي تكوين مذهب له في الفقه جديد، يتوسط هذين الفقهين السائدين، بالإضافة إلى تجاربه

---

(١) الأم ١٠٥/٧.

(٢) الأم ١٨٠/٧.

(٣) الأم ٢١٠/٧.

(٤) الأم ٢٩٤/٧.

(٥) الأم ٣٠٩/٧.

(٦) الأم ٣١٣/٧.

(٧) الأم ٣١٥/٧.

(٨) الأم ٣٢٧/٧.

(٩) الأم ٣٥٧/٧.

(١٠) اختلاف الحديث بهامش الأم، طبعة كتاب الشعب. وقد نبَّه السيوطي إلى أنّ الشافعي لم يفرد كتاب: "اختلاف الحديث" بالتأليف، بل ذكر جملة منه في كتاب: "الأم" ينظر: تدريب الراوي ١٧٥/٢-١٧٦.

(١١) ينظر: الإمام الشافعي: أحمد نحراوي عبد السلام ص١٢٦ ومنهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله: عبد الوهاب إبراهيم ص٣٦-٣٨.

العديدة في الحياة وخبراته الواسعة، ومعلوماته الجمة عن عادات الناس وتقاليدهم وميولهم وبيئتهم في الأراضي الحجازية واليمن والعراق[١].

وأيضاً بعد أن خالط علماء مصر، ورأى حالات اجتماعية وتقاليد وعادات تختلف عن مثيلاتها في الحجاز والعراق[٢].

ومن يطالع كتب الشافعي يدرك أن الشافعي رجل منهجية علمية، يضع تصانيفه وفق قواعد وأصول ذات ضوابط محددة.

يقول الفخر الرازي: [إن الناس كانوا قبل زمان الشافعي فريقين: أصحاب الحديث، وأصحاب الرأي، أما أصحاب الحديث فكانوا حافظين لأخبار رسول الله ﷺ إلا أنّهم كانوا عاجزين عن النظر والجدل...، وأما أصحاب الرأي فكانوا أصحاب الجدل والنظر، إلا أنّهم فارغون من معرفة الآثار والسنن، وأما الشافعي: فإنّه كان عارفاً بسنة النبي ﷺ محيطاً بقوانينها، وكان عارفاً بآداب النظر والجدل، قويّاً فيه، وكان فصيح اللسان، قادراً على قهر الخصوم، فأخذ في نصرة أحاديث رسول الله ﷺ ، وكان كل من أورد عليه سؤالاً أجاب عنه بأجوبة شافية كافية، فانقطع بسببه استيلاء أهل الرأي على أصحاب الحديث، وسقط فقههم، وتخلص بسببه أصحاب الحديث من شبهات أصحاب الرأي، فلهذا انطلقت الألسنة بمدحه، والثناء عليه، وانقاد له علماء الدين][٣].

وهذا يدل على أن منهجه التوسط بين أهل الحديث وأهل الرأي، حيث يأخذ بالأحاديث الصحيحة أولاً، ثم يفرع عليها ويقيس، ويلحق الشبيه بالشبيه، فاتخذ موقفاً وسطاً، وتوسع في الاستدلال بالحديث أكثر مما فعل مالك وأبو حنيفة، فكان كبار المحدثين أمثال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه من أنصاره، كما أنه لم ينكر القياس، فاستعمله وقال به، فكان أقرب إلى نفوس الحنفية من المحدثين وفقهائهم، فقرّب وجهة النظر بين المدرستين: الحجاز والعراق، وهذا ما يمتاز به مذهبه، وقد سأل الربيع قبل قدومه مصر عن أهل مصر، فقال له الربيع: هما فرقتان: فرقة مالت إلى قول مالك وناضلت عنه، وفرقة مالت إلى قول أبي حنيفة وناضلت

---

(١) ينظر: الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد: أحمد نحراوي ص٢١٢.

(٢) ينظر: الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد: أحمد نحراوي ص٢١٧.

(٣) مناقب الشافعي ص٦٣.

عنه، فقال الشافعي: أرجو أن أقدم مصر إن شاء الله فآتيهم بشيء أشغلهم به عن القولين جميعاً. قال الربيع: ففعل ذلك والله حين دخل مصر.

ولم يعتمد أسلوباً واحداً في عرضه للأحكام والاستدلال لها، ومناقشة المخالفين له في الرأي، بل اعتمد التنويع، فمن أسلوب خبري تقريري إلى أسلوب طلبي استفهامي جدلي قوي، حتى كأنه يفترض مجادلاً يجادله فيرد عليه، ثم يعترض فيجيبه، كل ذلك بالمنطق والحجَّة البالغة التي آتاه الله إياها.

وكثيراً ما كان يلجأ إلى أسلوب الحوار الهادئ والمتدرج بعرض المسلمات للوصول إلى النتائج والإقناع بها، أتى هذا في قالب من الألفاظ المشرقة والتعبيرات الواضحة بشكل علمي متأدب، مع تخير للألفاظ الفصيحة في موضعها المناسب، حتى أصبحت تؤثر عنه عبارات فقهية يستشهد بها الفقهاء في دراساتهم.

يقول الجويني في تقرير موضوع الإجماع السكوتي: [فالمختار إذاً مذهب الشافعي، فإن من ألفاظه الرشيقة في المسألة: لاينسب إلى ساكت قول][1]. وفي مناسبة أخرى يقول: [ومن العبارات الرشيقة للشافعي أنه قال: المذاهب لا تموت بموت أصحابها][2].

وفيما يلي شرح تفصيلي للخطوات التي انتهجها في عرضه للمسائل الفقهية:

أولاً– أول ما يبدأ به الشافعي رحمه الله سرد ما ورد في الموضوع الفقهي من آيات قرآنية، بما يعالج الجانب الفقهي المطروح، ولا يتجاوز النص القرآني إلا إذا لم يجد ما يدل على المسألة صراحة أو إشارة، يعقب هذا الاستقراء تحليل للنص القرآني حسب القواعد الأصولية واللغوية، والأوجه المحتملة بطريقة موضوعية موضحاً أرجحها، مع تبيين الأسباب المرجحة[3].

مثال: يبدأ الشافعي كتاب البيوع بالنصوص من القرآن فيقول:

قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ} [النساء: ٢٩] وقال تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} البقرة: [٢٧٥]

---

(١) البرهان ٤٤٨/١.

(٢) البرهان ٤٥٦/١، وينظر: منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله ص٣٦-٣٨.

(٣) ينظر: منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله ص٣٩-٤٠.

قال الشافعي: وذكر الله البيع في غير موضع من كتابه بما يدل على إباحته.

فاحتمل إحلال الله عز وجل البيع معنيين:

أحدهما: أن يكون أحل كل بيع تبايعه المتبايعان، جائزي الأمر فيما تبايعا عن تراض منهما، وهذا أظهر معانيه.

والثاني: أن يكون الله عز وجل أحل البيع إذا كان مما لم ينه عنه رسول الله ﷺ المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد، فيكون هذا من الجمل التي أحكم الله فرضها بكتابه، وبين كيف هي على لسان نبيه، أو من العام الذي أباحه إلا ما حرم على لسان نبيه ﷺ منه، وما في معناه، كما كان الوضوء فرضاً على كل متوضئ لا خُفَّيْ عليه، لبسهما على كمال الطهارة[1].

- ثم يستنبط الحكم في ضوء الأوجه الراجحة، ويأخذ في بناء الفروع المتفقة معها، فيتكامل بذلك الهيكل التحليلي الموضوعي للآيات.

مثال: يقول الشافعي بعد تحليله لآيات البيع:

قال: فلما نهى رسول الله ﷺ عن بيوع تراضى بها المتبايعان استدللنا على أن الله عز وجل أراد بما أحل من البيوع ما لم يدل على تحريمه على لسان نبيه ﷺ ، دون ما حرم على لسانه.

فأصل البيوع كلها مباح إذا كانت برضا المتبايعين، الجائزي الأمر فيما تبايعا، إلا ما نهى عنه رسول الله ﷺ منها، وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله محرم بإذنه، داخل في المعنى المنهي عنه، وما فارق ذلك أبحناه بما وصفنا من إباحة البيع في كتاب الله تعالى[2].

ثانياً- فإذا لم يوجد نص من القرآن الكريم في موضوع القضية الفقهية يبحث عن دليلها من السنة النبوية المطهرة، فيبتدئ بها، يقول الدكتور عبد الوهاب إبراهيم: [تحتل السنة النبوية في فقه الإمام الشافعي في كتاب الأم المرتبة الثانية في الاستدلال إذا وجدت آيات من القرآن الكريم في موضوع القضية الفقهية، أو المسألة المطروحة للنقاش.

أما إذا لم يوجد نص من القرآن الكريم عليها فإنه يبحث عن دليلها من السنة النبوية

---

(١) الأم: البيوع ٣/٣.

(٢) الأم: البيوع ٣/٣

المطهرة فيكون البدء بها][1].

وقد ظهر اهتمامه الكبير بالسنة المشرفة والصناعة الحديثية واضحاً في كتبه عامة، وفي الأم خاصة، وذلك من خلال النقاط التالية:

١- أكّد الإمام الشافعي حجية السنة في كل مناسبة بأساليب وعبارات مختلفة كقوله:

[لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ ..][2] وقوله: [إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ ، فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ، ودعوا ما قلت][3]. وعن الربيع قال: [سمعت الشافعي يقول: وروى حديثاً. فقال له الرجل: تأخذ بهذا يا أبا عبد الله؟ فقال: متى رويت عن رسول الله ﷺ حديثاً صحيحاً فلم آخذ به والجماعة، فأشهدكم أن عقلي قد ذهب. وأشار بيده على رؤوسهم][4].

وعن الربيع أيضاً قال: [سمعت الشافعي يقول وسأله رجل عن مسألة فقال: روى النبي ﷺ أنه قال كذا وكذا. فقال له السائل: يا أبا عبد الله، أتقول بهذا ؟ فارتعد الشافعي واصفرّ لونه وقال: ويحك. أي أرض تقلني؟ وأي سماء تظلني؟ إذا رويت عن رسول الله ﷺ شيئاً فلم أقل به. نعم على الرأس والعينين، على الرأس والعينين][5].

- كما عدَّ السنة بمجموعها في مرتبة واحدة مع الكتاب، وذلك لأنّ الكتاب والسنة كليهما عن الله، لأن النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، والسنة مبيّنة كل ما جاء في القرآن من مسائل كلية، ومفصلة لمجمله، ولا يمكن لها البيان، إلا إذا كانت في مرتبة المبيّن[6].

٢- يعرض كل ما صحَّ لديه من الأحاديث النبوية المتعلقة بموضوع البحث عرضاً كاملاً

---

(١) منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله ص ٤٢.

(٢) الأم: الحج، باب: الاستثناء في الحج ١٧٢/٢.

(٣) مناقب الشافعي: البيهقي ٤٧٢/١.

(٤) مناقب الشافعي: البيهقي ١/ ٤٧٤ وقد تكلم الشيخ أبو زهرة في مسألة: مناظرة الشافعي لمنكري السنة، وأثبت بما لا يدع مجالاً للشك حجج الشافعي، وهو كلامٌ مفيدٌ جدّاً، فليراجع منه. الشافعي: أبو زهرة ص٢١٣-٢٢٥.

(٥) مناقب الشافعي: البيهقي ٤٧٥/١.

(٦) ينظر: الشافعي: أبو زهرة ص ١٨٦-١٨٧.

بسنده إليه، حيث كان من مذهبه في الأحاديث ما يلي:

– عدم جواز رواية حديث فيه كذاب أو غيره، وقد بيَّن رأيه جليّاً في الرسالة، فبعد ذكره لعدد من الأحاديث[١] التي جاء فيها الوعيد على من كذب على النبي ﷺ قال: [وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لا نقبل حديثاً إلا من ثقة، ونعرف صدق من حمل الحديث من حين ابتُدئ إلى أن يبلغ به منتهاه][٢].

يقول الشافعي: [من عُرف من أهل العراق، ومن أهل بلدنا بالصدق والحفظ قبلنا حديثه، ومن عُرف منهم ومن أهل بلدنا بالغلط رددنا حديثه، وما حابينا أحداً، ولا حملنا عليه][٣]. وأكَّد هذا تلميذه البيهقي، وهو من أعرف الناس به، فنقل عنه قوله: [وجماع هذا أنه لا يقبل إلا حديث ثابت، كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله][٤].

– ينـدر أن يـروي الشـافعي حـديثاً مرسـلاً[٥]، إلا ويـذكر قبلـه أو بعـده الحـديث الموصـول[٦]

---

(١) حديث: واثلة بن الأسقع عن النبي قال: (إن أفرى الفرى من قولني ما لم أقل، ومن أرى عينيه ما لم ترَ). البخاري: المناقب، باب: نسبة اليمن إلى إسماعيل (٣٣١٨).

حديث أبي هريرة: أن رسول الله قال: (من قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار). البخاري: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ρ (١١٠)، ومسلم: المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ρ (٣).

حديث ابن عمر: أن النبي قال: (إن الذي يكذب علي يبني له بيتاً في النار). أحمد ٢٢/٢.

حديث أبي هريرة: أن رسول الله قال: (حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا علي). الشافعي في المسند ص٢٤٠.

(٢) الرسالة ص ٣٩٨.

(٣) مناقب الشافعي: البيهقي ٥٢٨/١.

(٤) مناقب الشافعي: البيهقي ٢٦/٢.

(٥) المرسل: ما رفعه التابعي إلى رسول اللهρ. هذا التعريف المعتمد عند أهل الحديث، ومنهم من قيّده بالتابعي الكبير. ينظر: علوم الحديث: ابن الصلاح ص٣١، الإيضاح في علوم الحديث ص١٣٥.

هذه صورة المرسل عند المحدثين أما الفقهاء والأصوليون فذهبوا إلى أن المرسل: هو ما انقطع إسناده، بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، فيدخل فيه المنقطع والمعضل والمرسل والمعلق. ينظر: الورقات: الجويني ص٢٥، ظفر الأماني: اللكنوي ص٣٤١ وكذا عرَّفوا المرسل بأنه: ما رفعه غير الصحابي إلى النبي ρ. الإيضاح في علوم الحديث ص١٣٥.

(٦) الحديث الموصول: هو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه. وهو بمعنى: الحديث المتصل. ينظر: علوم الحديث: ابن الصلاح ص٢٦، الإيضاح في علوم الحديث ص١١٣.

المرفوع إلى النبي ﷺ ، وغالباً ما يذكر الحديث المرفوع من غير طريق المرسِل.

مثال: قال الشافعي في كتاب الصلاة، باب: اجتزاء المرء بأذان غيره وإقامته وإن لم يقم[١]:

أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن: أن النبي ﷺ قال: (المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم).

ثم قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: (الأئمة ضمناء والمؤذنون أمناء، فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤذنين).

وقد حكى البيهقي عنه صوراً تبين شدة احتياطه في حديث رسول الله ﷺ ، ومن بعض هذه الصور: أنه كان يجد الحديث في كتابه في موضعين، أحدهما موصولاً والآخر منقطعاً[٢]، فيرويه منقطعاً.

ومما يعد في إتقانه: أنه كان يروي له بعض شيوخه حديثاً مرفوعاً، فيجده في رواية الحفاظ موقوفاً، فيقفه ويبينه.

وكذلك يروي له بعض شيوخه حديثاً متصلاً، فيجده في رواية الحفاظ منقطعاً، فيرسله ويبينه[٣].

ويتَّضح تثبته في الأحاديث لكل من طالع كتبه، فعلى سبيل المثال في كتاب الزكاة أورد ثلاثة أحاديث عن أبي سعيد الخدري من طرق ثلاثة ثم قال: [وبهذا نأخذ، وليس يروى من وجه يثبت عن رسول الله ﷺ إلا عن أبي سعيد الخدري][٤].

- حجية خبر الآحاد[٥]، فانبرت أقلامه تذكر الأدلة على ذلك[٦]، لكن هذا ليس على إطلاقه، فقد اشترط في الراوي شروطاً دقيقة، كأن يكون ثقةً في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث، فاهماً له إذا رواه بالمعنى، ضابطاً لما يرويه، بأن يكون حافظاً له إن

---

(١) الأم ١٠٢/١.

(٢) الحديث المنقطع: هو ما سقط من سنده قبل الصحابي راوٍ واحد في موضع واحد أو أكثر. الإيضاح في علوم الحديث ص١٤٤، وينظر: نزهة النظر: ابن حجر ص٨٤، تدريب الراوي: السيوطي ١٧١/١.

(٣) مناقب الشافعي: البيهقي ٣٨/٢.

(٤) الأم: الزكاة، باب: العدد الذي إذا بلغه التمر وجب فيه الزكاة ٣٣/٢.

(٥) خبر الآحاد: هو ما قصر عن صفة التواتر. الكفاية: الخطيب ص١٦ وينظر: منهج النقد: العتر ص٤٥٥.

(٦) ينظر: الرسالة ص٣٦٩ ومناقب الشافعي: البيهقي ٣٢/٢.

حدّث به من كتابه، وأن يكون سمع الحديث ممن يروي عنه، إذا شرك الحفاظ في حديثهم وافقهم، بريّاً من أن يكون مدلساً[١]، وأن يكون الحديث موصولاً إلى النبي ﷺ [٢].

– ردّ رواية المرسل للجهل بحال المحذوف[٣]، بينما قبل مرسل الصحابي[٤]، كما قبل مراسيل كبار التابعين إذا انضمّ إليها أحد الشروط العاضدة التي ذكرها في رسالته[٥]، وهذا أصلٌ من أصول الشافعي، لكن يرد عليه إشكال هو: أن الشافعي روى أحاديث بالإرسال، حتى قال القاضي أبو بكر الباقلاني: [تبينت أن مذهب الشافعي رضي الله عنه قبول المراسيل فإنه قال في المختصر: أخبرني الثقة، وهو المرسل بعينه، وقد أورده لينقل عنه ويعتمد عليه ويعتقده معتمد مذهبه، وعلى هذا قبل مراسيل سعيد بن المسيب، وإنما ردَّ ما تردد فيه][٦].

أقول: إن الثابت عن الإمام الشافعي أنه لم يقبل المرسل، وإنما قبل مراسيل ابن المسيب لأنها مسندة من غير وجه[٧] ، وأما قوله: "حدثني الثقة" في كتبه، فذلك لمعرفته بثقة من أبهمه، حيث

---

(١) الحديث المدلّس: هو الذي رواه من عُرف بالتدليس وفيه شبهة انقطاع، أو إيهام في اسم راوٍ. الإيضاح في علوم الحديث ص١٥٥، والتدليس قسمان:

١– تدليس الإسناد: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه موهماً أنه سمعه منه. وشرط ابن حجر اللقاء، أما إذا روى عمن عاصره، ولم يلقه فهو من قبيل المرسل الخفي. ينظر: علوم الحديث: ابن الصلاح ص٤٢، النكت على ابن الصلاح: ابن حجر ١٠٢/١.

٢– تدليس الشيوخ: أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف. علوم الحديث: ابن الصلاح ص٤٢.

(٢) ينظر: الرسالة ص٣٧٠–٣٧١، والشافعي: أبو زهرة ص٢٢٥–٢٢٦.

(٣) ينظر: الرسالة ص٤٦٣.

(٤) ينظر: النكت على ابن الصلاح: ابن حجر ٥٥١/٢. ومرسل الصحابي: هو ما أخبر به صحابيٌّ عن النبي ρ مما يُعلم أنّه لم يسمعه أو يحضره لصغر سنّه، أو لتأخر إسلامه أو غير ذلك. الإيضاح في علوم الحديث ص١٤٢.

(٥) ينظر: الرسالة ص٤٦٢.

(٦) نقله عنه الغزالي في المنخول ص ٢٧٦.

(٧) ينظر: الرسالة: الشافعي ص٤٦٧ والإبهاج في شرح المنهاج: السبكي ٣٧٨/٢.

ذكر الحافظ ابن حجر أن الإمام الشافعي علَّل قبوله لمراسيل سعيد حيث قال في جواب سائل سأله فقال له: كيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً ولم تقبلوه عن غيره ؟ فقال: لأنّا لا نحفظ لسعيد منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا أثره عن أحد عرفنا عنه إلا عن ثقة معروف. فمن كان بمثل حاله أحببنا قبول مرسله.

أي أن الشافعي قبل مراسيل سعيد بن المسيب لأنه لم يكن يرسل إلا عن ثقة. النكت ٥٥٤/٢

قال: [وكل حديثٍ كتبته منقطعاً فقد سمعته متصلاً، أو مشهوراً عن من رُوي عنه، بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة، ولكني كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظاً،...][1] إلى ما هنالك من أسباب سآتي على ذكرها في مباحث الرسالة[2].

يقول الدكتور خليل ملا خاطر: [... وأن هذا الحديث الذي وضعه منقطعاً أو مرسلاً يعلم معرفة أهل العلم به، وهم يعلمونه متصلاً ومشهوراً، لذلك آثر الاختصار في وضع الحديث هكذا][3].

٣- طريقته في عرض الحديث:

- تنوّع أسلوب الإمام الشافعي في استدلاله بالحديث، ومن ذلك: أن يدلل بعد سرده للمسألة الفقهية بطرف من متن الحديث حسب ما يناسب السياق، دون ذكر السند.

مثال: قال الشافعي: [ويصلي على الجنائز أي ساعة شاء من ليل أو نهار، وكذلك يدفن في أي ساعة شاء من ليل أو نهار، وقد دفنت على عهد رسول الله ﷺ مسكينة ليلاً فلم ينكر، ودفن أبو بكر الصديق ليلاً..][4].

- يكرر ذكر الحديث إذا اقتضت المناسبة.

مثال: حديث سعد بن أبي وقاص: عن النبي ﷺ أنه كان يسلم في الصلاة إذا فرغ منها عن يمينه وعن يساره.

وصحَّح الخطيب القول بأنه لا فرق بين مرسل سعيد بن المسيب ومرسل غيره من التابعين، وإنما رجَّح الشافعي به، والترجيح بالمرسل صحيح، لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسنداً بحال من وجه يصح. ينظر: الكفاية ص٤٠٥ ومال الجويني إلى القول بأن الشافعي إن لم يجد إلا المراسيل مع الاقتران بالتعديل على الإجمال، فإنَّه يعمل به، فكأن إضرابه عن المراسيل في حكم تقديم المسانيد عليها، وهذا إذا اقترن المرسل بما يقتضي الثقة. ينظر: البرهان ١/٤١١-٤١٢.

هذا وقد وفى الحافظ ابن رجب المسألة حقَّها وتكلَّم كلاماً يثلج الصدر في مسألة: تحقيق مذهب الشافعي وأحمد في المرسل فلينظر منه. شرح علل الترمذي ١/٥٥١ وما بعدها.

(١) الرسالة ص٤٣١.

(٢) ينظر: مبحث أسباب التعديل على الإبهام عند الشافعي صحيفة ١٤٦.

(٣) حجية المرسل عند الإمام الشافعي: د.خليل ملا خاطر ص١٧٠.

(٤) الأم: الجنائز، باب: القيام للجنازة ١/٣٠٧.

أتى به في كتاب الصلاة، باب: قدر الجلوس في الركعتين الأوليين والأخريين والسلام في الصلاة[1]، ثم أتى به في نفس الكتاب، باب: السلام في الصلاة[2].

- يروي الحديث الواحد بأسانيد متعددة، وقد يكون المتن متحداً، وقد يكون متقارباً في اللفظ، وهذا العمل يزيد الحديث قوة.

مثال: حديث سعد بن أبي وقاص: عن النبي ﷺ أنه كان يسلم في الصلاة إذا فرغ منها عن يمينه وعن يساره.

أتى به أولاً من طريق: إبراهيم بن محمد قال: أخبرني إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عامر بن سعد عن أبيه.

ثم عطف عليه بطريق آخر قال: أخبرنا غير واحد من أهل العلم عن إسماعيل بن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ مثله[3].

- يقطع الحديث تقطيعاً، بحيث يستدل بكل مقطع على المسألة المطروحة.

مثال: حديث علي بن أبي طالب: أن النبي ﷺ كان إذا ركع قال: (اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت أنت ربي خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وما استقلت به قدمي لله رب العالمين)[4].

ساقه بسنده إليه في الاستشهاد للقول في الركوع، ثم جاء ببقيته للاستشهاد للقول عند رفع الرأس من الركوع: أن رسول الله ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة المكتوبة قال: (اللهم ربنا لك الحمد ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد)[5]. وساقه بإسناده إليه أيضاً.

- يتبعه تحليل الأحاديث تحليلاً فقهيّاً بما يتصل بالمسألة الفقهية والجوانب الأخرى ذات العلاقة، معطياً تصوراً كاملاً للقضية وآثارها الفقهية، ومن ثم يستنبط الأحكام الفقهية.

---

(١) الأم: ١/١٣٨.

(٢) الأم: ١/١٣٨.

(٣) الأم: الصلاة، باب: السلام في الصلاة ١/١٣٨.

(٤) الأم: الصلاة، القول في الركوع ١/١٢٧.

(٥) الأم: الصلاة، باب: القول عند رفع الرأس من الركوع ١/١٢٩.

مثال: ما جاء في التفليس: فقد ذكر في بدايته ثلاثة أحاديث، مروية بأسانيد مختلفة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (أيما رجل أفلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحق به). ثم قال: [وبحديث مالك بن أنس، وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد، وحديث ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر في التفليس نأخذ، وفي حديث ابن أبي ذئب ما في حديث مالك والثقفي من جملة التفليس.

ويتبين أن ذلك في الموت والحياة سواء، وحديثاهما ثابتان متصلان، وفي قول النبي ﷺ : (من أدرك ماله بعينه فهو أحق به). بيان على أنه جعل لصاحب السلعة إذا كانت سلعته قائمة بعينها نقض البيع الأول فيها إن شاء، كما جعل للمستشفع الشفعة إن شاء، لأن كل من جعل له شيء فهو إليه، إن شاء أخذه، وإن شاء تركه.

وإن أصاب السلعة نقص في بدنها: عوار، أو قطع، أو غيره، أو زادت فذلك كله سواء، يقال لرب السلعة: أنت أحق بسلعتك من الغرماء إن شئت، لأنا إنما نجعل ذلك إن اختاره رب السلعة نقضاً، للعقدة الأولى بحال السلعة الآن..][1].

٤- التزامه بمنهجية دقيقة في ضبط صيغ الأداء، حيث فرّق بينها، فيخص التحديث بما يلفظ به الشيخ، والإخبار بما يقرأ عليه.

روى الخطيب عن الربيع بسنده إليه قال: [سمعت الشافعي يقول: إذا قرأت على العالم فقل: "أخبرنا" وإذا قرأ عليك العالم فقل: "حدثنا".

قال أبو نعيم: قلت للربيع بن سليمان: هكذا يقول الشافعي، وبه تقول أنت؟ قال: نعم إذا قرأت على العالم فقل: "أخبرنا" وإذا قرأ عليك فقل: "حدثنا"][2].

ونُقل عن الحاكم أن مذهب الأئمة الأربعة عدم التفريق بين صيغ الأداء[3]، وكذا حكى الساجي عن الربيع والزعفراني[4]، إلا أن البيهقي بيَّن أن الشافعي رجع عن هذا إلى قول أحمد

---

(١) الأم: البيوع، التفليس ٣/٢٠٩.

(٢) الكفاية ص٤٣٥ وينظر: معرفة علوم الحديث: الحاكم ص٣٤٠ ومناقب الشافعي: البيهقي ٢/٣٤.

(٣) ينظر: قواعد التحديث: القاسمي ص٢٠٨

والموجود في المعرفة خلاف ذلك، حيث نقل الحاكم عن الشافعي وأبي حنيفة وأحمد أن العرض ليس بسماع، والقراءة على المحدث إخبار. ينظر: معرفة علوم الحديث ص٣٤٠.

(٤) مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٣٤.

ابن حنبل ومذهب أكثر أهل الحديث[١].

قال الحافظ العراقي: [ذهب ابن جريج والأوزاعي والشافعي وأصحابه وابن وهب وجمهور أهل المشرق إلى الفرق بين اللفظين، فجوزوا إطلاق "أنا"- أنبأنا - ولم يجوزوا إطلاق "ثنا" - حدثنا-][٢].

ثالثاً- اللجوء إلى الاجتهاد والقياس:

بما أن نصوص الكتاب والسنة محصورة، ومواقع الإجماع معدودة... وهي على الجملة متناهية... والوقائع التي يتوقع وقوعها لا نهاية لها..[٣].

في ضوء هذه الحقيقة يقول الإمام الشافعي: [وإن قال قائل: أرأيت ما لم يمض فيه كتاب ولا سنة، ولا يوجد الناس اجتمعوا عليه فأمرت بأن يؤخذ قياساً على كتاب، أو سنة أيقال لهذا قيل عن الله؟

قيل: نعم قبلت جملته عن الله.

فإن قيل: ما جملته؟

قيل: الاجتهاد فيه على الكتاب والسنة...][٤].

أي إن الشافعي يلجأ إلى الاجتهاد عند فقد النص من الكتاب والسنة والإجماع، وذلك لمن يكون أهلاً له، يقول الشافعي: [ولا يكون الاجتهاد إلا لمن عرف الدلائل عليه من خبر لازم: كتاب، أو سنة، أو إجماع، ثم يطلب ذلك بالقياس عليه بالاستدلال ببعض ما وصفت، كما يطلب ما غاب عنه من البيت، واشتبه عليه مثل الصيد. فأما من لا آلة له فيه فلا يحل له أن يقول في العلم شيئاً][٥].

يقول الدكتور عبد الوهاب إبراهيم: [الباحث المتتبع يلتمس في وضوح اهتمام الشافعي بالمعقول والقياس، نظريّاً وتطبيقاً، استدلالاً، واستئناساً، وخلافاً، بما لا يدع شكّاً أنه أحد مظاهر

---

(١) مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٣٥.

(٢) التبصرة والتذكرة: العراقي ٢/٣٥.

(٣) البرهان: الجويني ٢/٤٨٥.

(٤) الأم: إبطال الاستحسان ٧/٣٢٠.

(٥) الأم: جماع العلم، باب: حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها ٧/٢٩٩.

تأثير فقه أهل الرأي، بل فقه شيخه محمد بن الحسن الشيباني في فكره وفقهه][1].

فتحدث عن القياس وأهميته وشروطه في مناسبات عديدة، واستدل به في المسائل التي لم يرد فيها نص من كتاب أو سنة[2].

مثال: جاء النص على كيفية تطهير الدم من الحيضة في الحديث الذي رواه عن أسماء رضي الله عنها قالت: سألت امرأة رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله أرأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع؟ فقال النبي ﷺ لها: (إذا أصاب ثوب إحداكن الدم من الحيضة فلتقرصه، ثم لتنضحه بماء، ثم لتصل فيه)[3].

ثم قاس بعد ذلك أحكام الأنجاس الأخرى على دم الحيضة، مبيناً الأصل الذي بني عليه القياس فيقول: [فكانت الأنجاس كلها قياساً على دم الحيضة لموافقته معاني الغسل والوضوء في الكتاب، والمعقول، ولم نقسه على الكلب لأنه تعبد][4].

ولم يكتفِ بذلك فحسب، بل اهتم في إظهار المعاني المعقولة والحكم المستنبطة، حتى مع استدلاله بالكتاب والسنة، مما يكسب النص قوة، والمستدل حجة، خصوصاً في سبيل إقناع المخالف.

مثال: استدل الشافعي على طهارة المني من السنة، ثم عضده بالمعقول قال:

[وإنما قلت في المني إنه لا يكون نجساً خبراً عن رسول الله ﷺ ، ومعقولاً.

فإن قال قائل: ما الخبر؟

قلت: أخبرنا سفيان بن عيينة... عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ ، ثم يصلي فيه[5].

– وبعد سرده لعدد من الروايات والآثار عن الصحابة ψ بما يؤيد حديث السيدة عائشة

---

(١) منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله ص ٥٤.

(٢) ينظر: الشافعي: أبو زهرة ص ٢٦٧

(٣) الأم: الطهارة، الماء الراكد ١/١٧ والحديث أخرجه: البخاري: الوضوء، باب: غسل الدم (٢٢٥) ومسلم: الطهارة، باب: نجاسة الدم وكيفية غسله (٢٩١).

(٤) الأم الطهارة، الماء الراكد ١/١٧.

(٥) البخاري: الطهارة، باب: غسل المني وفركه (٢٢٧).
ومسلم: الطهارة، باب: حكم المني (٢٨٨).

رضي الله عنها – قال: فإن قال قائل: فما المعقول في أنه ليس بنجس؟

ويجيب على هذا بقوله: فإن الله عز وجل بدأ خلق آدم من ماء وطين، وجعلهما جميعاً – طهارة: الماء، والطين– في حال الإعواز من الماء طهارة، وهذا أكثر ما يكون في خلق أن يكون طاهراً، وغير نجس.

وقد خلق الله تبارك وتعالى بني آدم من الماء الدافق فكان جل ثناؤه أعزَّ وأجل من أن يبتدئ خلقاً من نجس.

مع ما وصفت مما دلت عليه سنة رسول الله ﷺ ، والخبر عن عائشة، وابن عباس، وسعد بن أبي وقاص.

مع ما وصفت مما يدركه العقل من أن ريحه وخلقه – المني – مباين خلق ما يخرج من ذكر وريحه...][1].

رابعاً– التوضيح بالفروق الفقهية:

من المعلوم في علوم الفقه وأصوله أن بعضاً من المسائل قد تتشابه ويحصل فيها بعض الالتباس، لأجل هذا لم يكتمل توضيح بعض القضايا المتشابهة عند الشافعي إلا بوصف كامل لكل من القضيتين، وعقد مقارنة بينهما، وإعطاء تحليل واف عنهما حتى يتضح تباينهما في الأحكام، ولا يدرك هذا إلا بالتأمل والتدقيق، وهذا ما يسمى بعلم الفروق.

مثال: مسألة المحرم إذا غلب على عقله:

يرى الشافعي رحمه الله أنه لا يخرج من الإحرام، ويعترض عليه البعض: أليس الإحرام كالصلاة، إذ يعد من غلب على عقله وهو فيها خارجاً منها، فيخالفه الإمام الشافعي، ويستعين على صحة حكمه ببيان أوجه الاختلاف بين الحج والصلاة مما يوجب اختلاف الحكم.

يقول الشافعي: [فإن قال قائل: أفرأيت إذا غلب على عقله كيف لم تزعم أنه خارج من الإحرام، كما أنه خارج من الصلاة؟

قيل له: إن شاء الله لاختلاف الصلاة والحج.

فإن قال قائل: فأين اختلافهما؟

---

(١) الأم: الطهارة، باب: المني ٦٩/١.

قيل: يحتاج المصلي إلى أن يكون طاهراً في صلاته، عاقلاً لها، ويحتاج إلى أن يكون عاقلاً لها كلها، لأن كلها عمل لا يجزيه غيره.

والحاج يجوز له كثير من عمل الحج وهو جنب، وتعمله الحائض كله إلا الطواف بالبيت.

فإن قال قائل: فما أقل ما يجزي الحاج أن يكون فيه عاقلاً؟

قيل له: عمل الحج على ثلاثة أشياء:

أن يحرم وهو يعقل، ويدخل عرفة في وقتها وهو يعقل، ويطوف بالبيت والصفا والمروة وهو يعقل.

فإذا جمع هذه الخصال وذهب عقله فيما بينها، فعمل عنه أجزأ عنه حجه إن شاء الله...][1].

خامساً– صياغة قواعد وضوابط فقهية لجمع المسائل والفروع:

يقول الدكتور عبد الوهاب إبراهيم: [يكتمل المنهج عند الإمام الشافعي في كتاب الأم غالباً بالتعقيب بعد المناقشة والاستدلال بصياغة قاعدة فقهية تجمع المسائل والفروع من كل باب، أو صياغة ضابط فقهي يحكم مسائل الباب حسب ما يقتضيه المقام والسياق، ثم يردف كلّاً منهما بفروع وأمثلة فقهية مما تنطبق عليه القاعدة أو الضابط][2].

وهذا يدل على قدرته البيانية، وكفاءته الفقهية العالية، واستحضاره التام لأغلب المسائل الفرعية، مما مكنه من صياغتها في عبارة موجزة، جامعة مانعة، تنطبق على المسائل والقضايا المعروفة.

من الأمثلة على هذه القواعد والضوابط:

في باب الطهارة: ذكر الآيات وحللها، والأحاديث الموافقة ومدلولاتها، والأحكام المستنبطة منها، ثم خلص إلى ضابط فقهي هو: " فكل الماء طهور مالم تخالطه نجاسة، ولا طهور إلا فيه، أو في الصعيد".

وخلص بعد ذلك إلى ذكر الآثار فيما يتصل بالماء المشمس، وانتهى به البحث إلى القاعدة التالية: " إنما النجس محرم" وذكر بعدها فروعاً وأحكاماً توضحها فقال: [فأما ما اعتصره

---

(١) الأم: الحج، باب: الإحصار بالمرض ١/١٧٩.

(٢) منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله ص ٦٢-٦٣.

الآدميون من ماء شجر ورد، أو غيره فلا يكون طهوراً.

وكذلك ماء أجساد ذوات الأرواح لا يكون طهوراً، لأنه لا يقع على واحد من هذا اسم "ماء"، إنما يقال له"ماء" بمعنى ماء ورد، وماء شجر كذا، وماء مفصل كذا، وجسد كذا][1].

على هذا النمط ينثر الإمام الشافعي القواعد والضوابط، في عرض مسهب، وتحليل فقهي مشبع.

سادساً– منهجه في الفقه المقارن:

إن كتاب الأم وإن كان يمثل فقه الإمام الشافعي بخاصة، واجتهاده الجديد بعامة، فإنه مدونة في علم الخلاف، وقد سلك في عرضه المسائل الخلافية طريقين حسب أهمية المسألة:

١- إذا كان الخلاف في مسألة جزئية فإنه غالباً ما يعرض الخلاف مباشرة بعد عرض الموضوع والاستدلال له، وتوضيح ما توصل إليه اجتهاده فيها، معطياً المسألة ما تستحقه من نقاش وحوار.

٢- تخصيص الخلاف بباب مستقل في نهاية كل موضوع رئيس، مستوفى من كافة جوانبه العلمية الفقهية، استدلالاً ومناقشة[2].

ولا يخفى على كل متأمل اعتناء الشافعي الكبير بذكر خلاف الفقهاء، بحيث لو أردنا جمع أبواب الخلاف عنده لكان كتاباً مستقلّاً في الفقه المقارن بكل أصوله ومعاييره، مع الالتزام بموضوعية البحث، وعرض لآراء المخالفين بإنصاف، وأمانة تامة في ذكر استدلالاتهم حسب فهمهم لها، مؤيداً لهم في جانب الوفاق، مقيماً عليهم الحجَّة في مواطن الخلاف، في أسلوب حواري هادئ، وهذا لعمري ما ينبغي أن يكون عليه الباحث الإسلامي، ﷺ.

مثال: ذكر الخلاف في نكاح الأولياء[3].

---

(١) الأم: الطهارة ١/١٤.

(٢) ينظر: منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله ص٧٠-٧٢.

(٣) الأم: النفقات، الخلاف في نكاح الأولياء ٥/١٩١.

ثالثاً– أدواته:

تكلمت فيما تقدم عن منهجية الإمام الشافعي التي اعتمدت الاستقراء والتحليل للنص

والأثر والإجماع، فكان لزاماً الإشارة إلى أدواته التي استعان بها.

١– اللغة العربية:

في مقدمة هذه الأدوات تأتي اللغة العربية، فإن لها الشأن الأول والأهم في فهم النصوص الشرعية، ومن صفات المجتهد الضرورية معرفة اللغة العربية معرفة تامة، يقول الشافعي: [وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره، لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه، وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها](١).

في هذا يقول الدكتور عبد الوهاب إبراهيم: [استنباط الحكم من النصوص الشرعية يبدأ عند الإمام الشافعي رحمه الله تعالى بتحديد المقصود من النص لغويّاً، مجرداً من أي تدخل لعنصر آخر، ثم يستشهد له بما يؤيده من آثار وأخبار، فإذا تحرر لديه فهم القضية على أساس اللغة انتقل إلى استنباط الحكم الشرعي في ضوء ما تمليه المقاصد الشرعية](٢).

مثال: قال الشافعي: قال عزوجل: {أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا} [المائدة: ٩٦].

قال الشافعي: والبحر: اسم جامع، فكل ما كثر ماؤه واتسع قيل: هذا بحر.

فإن قال قائل: فالبحر المعروف هو البحر المالح، قيل: نعم، ويدخل فيه العذب، وذلك غير معروف عند العرب.

فإن قال: فهل من دليل عليه في كتاب الله؟

قيل: نعم، قال الله عز وجل: {وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۖ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا} [فاطر: ١٢](٣).

---

(١) الرسالة ص٥٠.

(٢) منهجية الإمام محمد بن إدريس في الفقه وأصوله ص ٤٧.

(٣) الأم: الحج، باب: تحريم الصيد ١٩٨/٢.

٢- القواعد الأصولية:

يعتمد الشافعي رحمه الله في تحليله للنصوص القرآنية والحديثية واستنباط الحكم الشرعي منهما: القواعد الأصولية في منهج اجتهادي واضح الخطوات، فيبني الحكم على القاعدة، يقول الدكتور عبد الوهاب إبراهيم: [من الملامح البارزة والخصائص الواضحة في منهج الإمام الشافعي في هذا الكتاب تآخي الأصول مع الفقه، وتوافق التطبيق مع النظرية في انسجام وتكامل، يتجلى هذا تماماً عند ذكره الأدلة من الكتاب والسنة، وتحليلها تحليلاً كافياً، وإعطاء كل دليل حقه من الفهم والمعنى، فيستعين أخيراً في استنباط الحكم الشرعي بالقواعد الأصولية لاستنباط الحكم، فيمتزج الفقه بالأصول](١).

مثال: يقول الشافعي تحت عنوان (ما جاء في أمر النكاح):

[قال تعالى: {وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ} إلى قوله: {يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ} [النور: ٣٢]

قال الشافعي: والأمر في الكتاب والسنة، وكلام الناس يحتمل معاني: أحدها: أن يكون الله عز وجل حرم شيئاً ثم أباحه، فكان أمره إحلال ما حرم كقول الله تعالى: {وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا}[المائدة: ٢] وكقوله تعالى:{فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ}[الجمعة: ١٠].

قال الشافعي رحمه الله: وذلك أنه حرم الصيد على المحرم، ونهى عن البيع عند النداء، ثم أباحهما في وقت غير الذي حرمهما فيه.

قال: وأشباه هذا كثير من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ ، ليسأن حتماً أن يصطادوا إذا حلوا، ولا ينتشروا لطلب التجارة إذا صلوا، ولا يأكل من صداق امرأته إذا طابت عنه به نفساً، ولا يأكل من بدنته إذا نحرها.

قال: ويحتمل أن يكون دلّهم على ما فيه رشدهم بالنكاح، لقوله عز وجل: {وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ} [النور: ٣٢] يدل على ما فيه سبب الغنى والعفاف، كقول النبي ﷺ: (سافروا تصحوا وترزقوا)(٢). فإنما هذا دلالة، لا حتم أن يسافر لطلب صحة ورزق.

قال الشافعي: ويحتمل أن يكون الأمر بالنكاح حتماً، وفي كل الحتم من الله الرشد، فيجتمع

---

(١) منهجية الإمام محمد بن إدريس في الفقه وأصوله ص٤٩.

(٢) البيهقي في الكبرى: النكاح، باب: قول الله تعالى {وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ} ١٠٢/٧.

الحتم مع الرشد][1].

في نهاية هذا العرض السريع لمنهج الشافعي في كتابه الأم يتضح لنا مدى اعتماده للقواعد العلمية في استقرائه وتحليلاته واستنباطاته، ولذلك خرج كتابه في مدونة تعد من أعظم مدونات الفقه في الإسلام كما قال الدكتور عبد الوهاب إبراهيم، وبهذا يتضح صدق مقولة البيهقي السابقة بأنه انفرد من بين فقهاء الأمصار بحسن التأليف. رحمه الله وجزاه عن المسلمين خير الجزاء.

(١) الأم: النفقات، ما جاء في أمر النكاح ١٥٨/٥.

الباب الأول
الدراسة التأصيلية

الفصل الأول: الإبهام وأحكامه

الفصل الثاني: التعديل على الإبهام

الفصل الثالث: صيغ التعديل على الإبهام وأسبابه في كتاب الأم

الفصل الرابع: كشف الثقات المبهمين في كتاب الأم.

الفصل الأول

الإبهام وأحكامه

المبحث الأول: تعريف الإبهام.

المبحث الثاني: الفرق بين الإبهام والإهمال والجهالة.

المبحث الثالث: أقسام الإبهام.

المبحث الرابع: أسباب الإبهام.

المبحث الخامس: حكم الإبهام.

المبحث السادس: فوائد معرفة المبهمات.

المبحث الأول
تعريف الإبهام

أولاً– لغةً:

الإبهام اسم مصدر من أبهم، وأُبهِم الأمرُ: خفي وأشكل، وأبهم الأمرَ: أخفاه وأشكله، وتبهَّم عليه الأمر: خفي وأشكل. واستبهم الأمر: استغلق، وأشكل عليه الكلام: استعصى[١].

وفي المصباح المنير: استبهم الخبر واستغلق واستعجم بمعنى، وأبهمته إبهاماً: إذا لم تبيّنه[٢]. يقال: أمر مبهم: أي لا مأتى له، وأبهم الباب: أغلقه، والأسماء المبهمة عند النحويين هي أسماء الإشارة، واستبهم عليه الكلام: استغلق[٣].

وفسَّر ابن الأثير[٤] المبهمات بالمسائل المشكلة المعضلة، لأنها أبهمت عن البيان فلم يجعل عليها دليل.

وجاء في القاموس المحيط[٥]: استبهم عليه: استعجم فلم يقدر على الكلام، وأُبهِمَ الأمرُ: اشتبه، كاستبهم.

وعليه فـ: الإبهام يعني الاشتباه وعدم البيان، والإشكال وخفاء الأمر.

ثانياً– اصطلاحاً:

الإبهام: هو إغفال ذكر اسم العلم، أو المكان، أو الزمان.

والذي يعنينا هنا الإبهام في اصطلاح المحدثين وهو: إغفال ذكر اسم العلم من الرجال أو النساء في متن الحديث أو سنده.

أما **المبهم**: فهو من أُغفل ذكر اسمه في الحديث من الرجال والنساء في متن الحديث أو

---

(١) ينظر: المعجم الوسيط: (بهم) ١/٧٤.

(٢) المصباح المنير: (بهم) ١/٦٤.

(٣) ينظر: مختار الصحاح: (بهم) ص ٥٠.

(٤) ينظر: النهاية: (بهم) ١/٤٤٠.

(٥) القاموس المحيط: (بهم) ص ١٣٩٨.

سنده[1].

وقد عرّف ابن حجر المبهم فقال: [لا يُسمَّى الراوي اختصاراً من الراوي عنه، كقوله: أخبرني فلان، أو شيخ أو رجل، أو بعضهم، أو ابن فلان][2].

لكنه بذلك يكون قد عرّف الحديث المبهم وليس المبهم.

وأفضل ما قيل في تعريف الحديث المبهم بأنه: هو الحديث الذي يوجد في سنده أو متنه رجل أو امرأة لم يسميا، بل عبر عنهما بلفظ عام[3].

(١) تحقيق نزهة النظر شرح نخبة الفكر: د.نور الدين عتر ص ١٠٠.

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر: ابن حجر ص ١٠٠.

(٣) ينظر: شرح المنظومة البيقونية: ابن عثيمين ص٧٣.

المبحث الثاني

الفرق بين الإبهام والإهمال والجهالة

قد يتبادر للذهن أن المهمل والمجهول والمبهم ألفاظ مترادفة، والواقع أن بينها فروقاً تستدعي الوقوف عندها، وفيما يلي سأتحدث عن هذه المصطلحات مبينةً الفرق بين كل منهما وبين المبهم.

أولاً– الفرق بين المبهم والمهمل:

المهمل عند **اللغويين**: من أَهْمَلَهُ إذا خلَّى بينه وبين نَفْسِهِ، أو تركه ولم يستعمله[١]. والمهمل من الكلام ضد المستعمل[٢]، والإهمال: عدم الإحكام[٣].

وقد يكون المراد به: المتروك، سواء كان عن عمد أو نسيان[٤].

وفي **اصطلاح المحدثين**: هو من ذكر اسمه دون تمييز[٥] ، ويطلق غالباً على من ذكر اسمه دون اسم أبيه، كأن يقول الراوي: حدثنا محمد – دون تمييز محمد هذا عن غيره بذكر اسم أبيه – وهو يروي عن عدد من الرواة، كل منهم اسمه محمد.

وهذا صنيع كثيرٍ من المحدثين في مصنفاتهم، مما يسبب إشكالاً للقارئ في معرفة هذا المهمل، وهو يتفق في هذا القدر مع المبهم – من حيث الإشكال – ويفترق عنه بأن المهمل مذكور الاسم بخلاف المبهم.

وقد تكلم العراقي عن هذا النوع في مقدمة كتابه" المستفاد " قال: [ومثل هذا لا يذكر في المبهمات، لأن صاحبه[٦] مسمى، ويستدعي ذكره ذكر كل حديث فيه اسم رجل لم يذكر أبوه،

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: همل ١٣٨٦.

(٢) ينظر: مختار الصحاح: همل ٤٤١.

(٣) ينظر: لسان العرب: ابن منظور همل ٧١٠/١١.

(٤) ينظر: المعجم الوسيط: همل ٩٩٥/٢.

(٥) ينظر: نخبة الفكر: ابن حجر ص٢٣١.

(٦) في الأصل: "صحابيه" والأفضل المثبت.

وهذا باب واسع جدّاً][1].

ومؤدى كلامه أن المهمل مختلفٌ عن المبهم.

طرائق تمييز المهمل:

ذكر ابن حجر[2] أن المهمل يتبين بتمييزه بما يختص به عن ما يشاركه في الاسم، أو اسم الأب أو الجد، أو مع النسبة، فإذا لم يكن المهمل متميزاً بحيث نستطيع تحديده، أمكننا ذلك من خلال الطرائق التالية:

١- النظر في شيوخ وتلاميذ الراوي المهمل وطبقته يساعد على تمييزه، كما أشار لذلك ابن الصلاح بقوله في المتفق والمفترق: [يدرك بالنظر في حال الراوي والمروي عنه][3]، وهذه الطريقة لها ثلاث صور:

أ- أن يكون الراوي عن المهمل لا يروي عن غيره[4]، أو أن يكون الشيخ الذي يحدث عنه المهمل لا يحدث عنه غيره.

كالشافعي إذا قال: سفيان، فمراده به ابن عيينة؛ لأنه لا يروي عن الثوري.

مثال: قال الشافعي: أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين...[5] مراد الشافعي: سفيان ابن عيينة لأنه لا يروي عن الثوري.

ب- أن يكون الراوي عن المهمل مشهوراً بالرواية عنه أو مختصّاً به، فيتميز بذلك[6].

وفي هذا يقول ابن حجر: [القاعدة في المتفق إذا وقع مهملاً: أن يُحمل على من للراوي عنه اختصاص][7].

مثل رواية عبد الرزاق عن سفيان من غير تمييز، المراد به: "الثوري" فإن أراد ابن عيينة ميزه،

---

(١) المستفاد: العراقي ٩٢/١.

(٢) نخبة الفكر ص٢٣١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢١.

(٤) ينظر: فتح المغيث ٢٨١/٣.

(٥) ينظر: الأم: الطهارة، باب: الماء يشك فيه ٢١/١.

(٦) ينظر: فتح المغيث ٢٨١/٣.

(٧) الأجوبة الواردة على الأسئلة الوافدة: ابن حجر ص٥٥.

وذلك لاشتهاره بالرواية عن الثوري[١].

ج- أن يكون للمحدث اصطلاح خاص في روايته عن المهملين، كأن يُعرف عنه روايته عن من أهمله بأن مراده منه شخص معين، وقد وقع ذلك كثيراً عند البخاري، وقد اعتنى العلماء بوضع ضوابط تعين على تمييز من أهمله من الرواة.

وقال الحافظ أيضاً: [والذي استقريته أن البخاري إذا أطلق محمد بن يوسف لا يريد إلا الفريابي... وإذا روى عن محمد بن يوسف البيكندي نسبه][٢].

٢- نستطيع تمييز المهمل من خلال جمع طرق الحديث ومقارنتها، فقد يكون مميزاً في بعضها.

يقول السخاوي: [يتبين المهمل ويزول الإشكال عند أهل المعرفة بالنظر في الروايات فكثيراً ما يأتي مميزاً في بعضها][٣].

مثال: قال الشافعي: أخبرنا الثقة من أصحابنا عن **حماد** عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان بن عفان أن رسول الله ﷺ قال: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث...)[٤].

وفي موضع آخر من كتابه قال: أخبرنا الثقة عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد به[٥].

٣- عن طريق معرفة أوطان الرواة وبلدانهم، فإذا أهمل أحد الرواة اسم شيخه وكان له شيخ يحمل نفس الاسم من نفس البلد يترجح كونه المراد[٦].

مثال: روى الخطيب بسنده عن سلمة بن سليمان قال: [إذا قيل بمكة: عبد الله، فهو ابن الزبير. وإذا قيل بالمدينة: عبد الله فهو ابن عمر. وإذا قيل بالكوفة: عبد الله فهو ابن مسعود. وإذا قيل بالبصرة: عبد الله فهو ابن عباس. وإذا قيل بخراسان: عبد الله فهو ابن المبارك][٧].

٤- قد تهتم كتب الشروح أحياناً ببيان ما أهمل تمييزه ، فنستطيع من خلال الرجوع إليها تمييز

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية: ابن السبكي ١٠/ ٤٠٧.

(٢) الأجوبة الواردة على الأسئلة الوافدة ص٥٧.

(٣) فتح المغيث ٢٨١/٣.

(٤) الأم: الاستسقاء، المرتد عن الإسلام ٢٨٣/١.

(٥) الأم: الحدود وصفة النفي، باب: المرتد الكبير ١٧٢/٦.

(٦) ينظر: فتح المغيث ٢٨٢/٣.

(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: البغدادي ٧٣/٢.

المهمل.

وقد أسفر اهتمام العلماء بتمييز المهمل عن مجموعة من المصنفات في هذا الفن، منها[1]:

- "المكمل في بيان المهمل" للإمام أبي بكر الحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ).

- "تقييد المهمل وتمييز المشكل" للإمام أبي علي الجياني الأندلسي (ت٤٩٨هـ). وهو في بيان المهملين في أسانيد صحيح البخاري بخصوصه.

ثانياً- الفرق بين المبهم والمجهول:

المجهول في **اللغة**: اسم مفعول من الجهل، وهو ضد المعلوم[2].

أما **اصطلاحاً**: فهو من لم يعرف حاله جرحاً وتعديلاً، وهو على ثلاثة أقسام:

١- القسم الأول: مجهول العين:

وهو من لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد[3].

وقال الخطيب البغدادي: [المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد][4].

مثل: عمرو ذي مُرٍّ، وجُبَار الطائي، وعبد الله بن أعز الهمداني، حيث لم يروِ عن هؤلاء غير أبي إسحاق السبيعي.

بينما ذهب الحنفية إلى أن مجهول العين هو من لم يعرف إلا بحديث أو حديثين، يقول التهانوي: [مجهول العين عندنا هو من لم يعرف إلا بحديث أو حديثين، وجهلت عدالته سواء انفرد بالرواية عنه واحد أم روى عنه اثنان فصاعداً][5].

وفي هذا يقول الدكتور عماد الدين الرشيد مقوياً مذهب الجمهور: [ومعلوم أن تزكية الراوي لا تكون بكثرة مروياته إنما بكثرة من يعرفه من الرواة، فربط التعدد المطلوب في بيان حد المجهول

---

(١) ينظر: تدريب الراوي: السيوطي ٢/٢٦٨.

(٢) ينظر: القاموس المحيط: جهل ص ١٢٦٧.

(٣) ينظر: الشذا الفياح ١/ ٢٤٨، نزهة النظر شرح النخبة ص ١٠١، فتح المغيث ١/ ٣١٦، تدريب الراوي ١/٢٦٩.

(٤) الكفاية ص ٨٨.

(٥) قواعد في علوم الحديث ص ٢٠٧.

بالرواة أولى من ربطه بالأحاديث والمرويات، وبهذا يظهر دقة ملحظ الجمهور من المحدثين][1].

٢- القسم الثاني: مجهول الحال:

وهو من جهلت عدالته الظاهرة والباطنة، أي: كان معروف العين برواية عدلين عنه، لكنه لم يوثق، أي لم يرد في حقه جرح أو تعديل[2].

فهو قد زالت عنه جهالة العين برواية اثنين على الأقل، لكن حاله لم تعرف لا ظاهراً ولا باطناً[3].

مثال: جعفر بن يحيى بن ثوبان: روى عنه أبو عاصم النبيل وعبيد بن عقيل الهلالي.

قال فيه ابن القطان الفاسي: مجهول الحال[4].

٣- القسم الثالث: المستور:

وهو من روى عنه اثنان فأكثر وعرفت عدالته الظاهرة، ولم تعرف عدالته الباطنة، فهو مجهول العدالة باطناً[5].

ويقصد بالعدالة الظاهرة: سلوكه الظاهر أمام الناس، حيث لم يظهر منه فسق أو وصف يخل بالمروءة، كما أنه لم يمدح بشيء.

أما العدالة الباطنة: فالمراد بها سلوكه الباطن الذي لا يراه الناس، ويعرف بالاختبار من أئمة هذا الشأن[6].

وبعبارة مختصرة العدالة الظاهرة: الإسلام وعدم العلم بالمفسق.

والعدالة الباطنة: الإسلام والعلم بعدم المفسق[7].

مثال: زياد بن مليك أبو سكينة: روى عنه جعفر بن برقان وأبو بكر بن أبي مريم، ما وثق ولا

---

(١) نظرية نقد الرجال ص١٥٤.

(٢) علوم الحديث: ابن الصلاح ص ٦١، تدريب الراوي ٢٦٨/١.

(٣) ينظر: نزهة النظر ص١٠١.

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب ٩٣/٢.

(٥) ينظر: علوم الحديث: ابن الصلاح ص ٦١، تدريب الراوي ٢٦٨/١، قواعد في علوم الحديث: التهانوي ص٢٠٨.

(٦) ينظر: نظرية نقد الرجال ص١٦٥.

(٧) خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل: الشريف حاتم العوني ص ١٢.

ضعف، وصفه ابن حجر بأنه شيخ مستور[1].

وعلى هذا:

فالإبهام مختلف عن الجهالة، وذلك لأن المبهم خفي اسمه وأغفل ذكره وعبر عنه بلفظ مبهم مثل: رجل أو امرأة.. أما المجهول فمذكور الاسم لكن لم يعرف في حقه جرح ولا تعديل، سواء تعددت الرواية عنه أم لم تتعدد.

ويشترك المجهول والمستور والمبهم في أن حديثهم مردود حتى تزول الجهالة أو يتوضح المبهم، في حين أن المستور أكثر العلماء على حسن الظن به وقبول حديثه على تفصيل لا يتسع البحث لذكره.

– إلا أنّه قد يُعبَّر عن المبهم بالمجهول عند بعض المحدثين، كالبيهقي حيث قال في الحديث الذي رواه عن سلم بن سالم عن شيخ من بني ليث: [سلم بن سالم غير قوي وقد رواه عن رجل مجهول][2].

ويظهر ذلك عند بعض المحدثين كالعلائي والعراقي عندما حكموا على الحديث الذي فيه مبهم بأنه متصل في سنده مجهول، أي أنّهم عبّروا عن المبهم بالمجهول[3].

ومردّ ذلك إلى أن حكم حديث المبهم والمجهول واحد وهو التوقف[4].

---

(١) لسان الميزان: ابن حجر ٤٩٦/٢

(٢) شعب الإيمان ٢٨٨/٤.

(٣) ينظر: جامع التحصيل: العلائي ص٩٦، التقييد والإيضاح: العراقي ص٧٤، فتح المغيث: السخاوي ١٥١/١.

(٤) ينظر: الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في شعب الإيمان: د. منى العسة ص١٤٩

المبحث الثالث

أقسام الإبهام

تنقسم أنواع الإبهام بحسب الموضع الذي وقع فيه الإبهام، وبحسب درجة إبهامها إلى أقسام هي:

أولاً: أقسام الإبهام بحسب موضعه:

قد يقع الإبهام في سند الحديث، أو في متنه، وعلى هذا تنقسم أنواع المبهم إلى:

١- الإبهام في السند:

أي أن يأتي الإبهام في حلقة من حلقات السند، وله أشكال:

أ- أن يأتي الإبهام في الطبقة الأخيرة من حلقات السند قبل التابعي، أي أن يكون المبهم صحابيّاً، وهذا إبهام لا يضر لإجماع العلماء على عدالة الصحابة، لذا كانت الجهالة بهم غير قادحة(١)، واشترط أبو بكر الصيرفي أن يصرح التابعي بالسماع، إذ لو لم يصرح بالسماع احتمل سماعه بواسطة عن الصحابي، قال الصيرفي: [وإذا قال في الحديث بعض التابعين: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، لا يقبل، لأني لا أعلم سمع ذلك التابعي من ذلك الرجل، إذ قد يحدث التابعي عن رجل، وعن رجلين عن الصحابي، ولا أدري هل أمكن لقاء ذلك الرجل أم لا، فلو علمت إمكانه منه لجعلته كمدرك العصر، قال: وإذا قال: سمعت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قُبِل، لأن الكل عدول(٢)].

ووجّه العراقي(٣) كلام من أطلق على هذا التفصيل.

وتعقبه ابن حجر بأن التابعي إذا كان سالماً من التدليس لم يشترط تصريحه بالسماع.

قال السخاوي: [وتوقف شيخنا - ابن حجر - في ذلك، لأن التابعي إذا كان سالماً من التدليس حُمِلت عنعنته على السماع، وهو ظاهر](٤).

---

(١) ينظر في عدالة الصحابي: الكفاية ٤٦-٤٩، التقييد والإيضاح ص٣٠١، اللمع: الشيرازي ص١٥٩.

(٢) نقل قوله العراقي في التقييد والإيضاح ص ٧٤، وينظر: الشذا الفياح ١/١٥١، فتح المغيث ١/١٥٣.

(٣) التقييد والإيضاح ص ٧٤.

(٤) فتح المغيث ١/١٤٥-١٤٦.

ويجمع بين القولين: باشتراط التصريح بالسماع إذا كان التابعي مدلساً، أما إن لم يكن مدلساً، لم يشترط التصريح بالسماع، وحُملت عنعنته على السماع.

مثال: قال الشافعي: أخبرنا إسماعيل بن عُلَيَّة عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال: (إذا أنكح الوليان فالأول أحق، وإذا باع المجيزان فالأول أحق)[1].

روى الشافعي الحديث في موضع آخر[2] من دون إبهام، كما رواه البيهقي[3] بسنده إلى الشافعي مصرحاً باسم المبهم أيضاً، وهو: "عقبة بن عامر".

وذكر في المعرفة[4] أن ابن أبي عروبة كان يشك فيه، فتارة يرويه عن: عقبة بن عامر ، وتارة عن: سمرة بن جندب.

وقد تبين لي أن الحديث مروي عن كليهما، حيث أخرجه أبو داود[5] من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ .

إلا أنه من هذه الطريق الأخرى التي بينت أن المراد من المبهم: "سمرة بن جندب" فيه وقفة، حيث ذهب ابن معين وغيره[6] إلى أن الحسن لم يسمع من سمرة غير حديث العقيقة، بينما ذهب البخاري وابن المديني إلى تصحيح سماعه منه[7].

فعلى القول الأول- وهو قول ابن معين-: هناك راوٍ ساقط بين الحسن وسمرة، فإبهام الراوي هنا يضر بالسند لأنه قد يوجد مبهم سوى الصحابي.

ب- أن يأتي الإبهام في أي حلقة من حلقات السند سوى الأخيرة، أي أن يكون المبهم أحد

---

(١) الأم: النفقات، باب: في إنكاح الوليين ١٩٢/٥.

(٢) الأم: النكاح، إنكاح الوليين والوكالة في النكاح ١٧/٥.

(٣) الكبرى: النكاح، باب: إنكاح الوليين ١٤٠/٧.

ومن هذا الطريق أخرجه:

أحمد ١٤٩/٤ من طريق قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر.

(٤) معرفة السنن والآثار: النكاح، باب: إنكاح الوليين (٤١١٥) ٢٦٣/٥.

(٥) السنن: النكاح، باب: إذا أنكح الوليان (٢٠٨٨).

(٦) تاريخ ابن معين ٢٢٩/٤ وينظر: تدريب الراوي ١٦٦/١.

(٧) ينظر: النكت على ابن الصلاح: الزركشي ٤١/٢.

الرواة الموجودين في سلسلة السند عدا الصحابي، وعليه فعدالته مجهولة، وهذا الإبهام يؤثر في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.

فلا بد من محاولة الكشف عن هذا المبهم لمعرفة إن كان ثقةً أم لا، ومن ثم تصحيح السند أو تضعيفه، لأن من شروط الحديث الصحيح اتصال سنده بنقل العدول الضابطين، والراوي المبهم أغفل اسمه فلم يعد بالإمكان معرفة عدالته وضبطه وهذا مانع من الحكم بصحة الحديث.

مثال: قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم قال: حدثني جعفر بن محمد عن رجل أن أبان بن عثمان صلى بالناس في مسجد النبي ﷺ يوم الفطر في يوم مطير، ثم قال لعبد الله بن عامر: حدثهم. فأخذ يحكي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال عبد الله: صلى عمر بن الخطاب بالناس في المسجد في يوم مطير في يوم الفطر(١).

فالمبهم هنا ليس بصحابي، وهو مجهول العدالة، فإبهامه يضر الحديث ويجعله ضعيفاً، لكن الإمام الشافعي قوى الحديث بذكر شاهد(٢) له عقبه، كما ذكر البيهقي(٣) شاهداً له أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

مثال آخر: حديث منصور بن المعتمر عن رجل عن أبي ذر قال: كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني).

قال العراقي: [هو – أي المبهم – أبو الفيض كما رواه النسائي في عمل اليوم والليلة مبهماً ومبيناً](٤).

ورواه أيضاً ابن أبي شيبة(٥) عن منصور عن أبي علي أن أبا ذر...

قال ابن حجر: [أبو علي الأزدي عن أبي ذر، اسمه عبيد بن علي، وهو مقبول من

---

(١) الأم: صلاة العيدين، الخروج إلى الأعياد ٢٦٨/١.

(٢) الشاهد: أن يُروى حديثٌ آخر بمعناه. تدريب الراوي: السيوطي ٢٠٣/١ أي: هو الحديث الذي يرويه صحابي موافقاً لما يرويه صحابي آخر في اللفظ أو المعنى، أو في المعنى فقط. الإيضاح ص٢٤٦.

(٣) معرفة السنن والآثار: صلاة العيدين، إذا كان العذر من مطر أو غيره ٥٧/٣.

(٤) المستفاد ٢٣٩/١.

ذكر المزي أن النسائي رواه في عمل اليوم والليلة: تحفة الأشراف ١٩٥/٩.

وقد بحثت عنه في عمل اليوم والليلة للنسائي فلم أجده.

(٥) المصنف: الطهارة، ما يقول إذا خرج من المخرج ٢٢٦/١.

الثالثة، وقيل فيه: أبو الفيض، والأول أصح][1].

فالإسناد ضعيف لأن أبا الفيض مقبول ولا متابع له.

فائدة: فرّق ابن كثير بين أن يكون المبهم من عصر التابعين أم لا، حيث استأنس بروايته إذا كان من القرون المشهود لهم بالخير بخلاف غيره، مستدلا بصنيع الإمام أحمد في مسنده.

قال: [ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند أحمد وغيره من هذا القبيل كثير][2].

٢- الإبهام في المتن:

يقع الإبهام أحياناً في متن الحديث عندما تكون هناك حادثة أو سؤال ورد فيها حديث جاء ذكر أحد الأشخاص فيها، وهذا النوع من المبهم لا يؤثر في الحكم على الحديث بالصحة والضعف، لأن القصة هي سبب ورود للحديث، وإبهام أصحابها لا يضر في سند الحديث أو متنه.

مثاله: قال الشافعي: أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة أن المغيرة بن أبي بردة أخبره أنه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: سأل رجل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إنّا نركب البحر ومعنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال النبي ﷺ : (هو الطهور ماؤه الحل ميتته)[3].

ولقد اختلف العلماء في تحديد المبهم هنا: فرجح الدارقطني[4] وابن بشكوال[5] أن اسم السائل: عبد الله المدلجي، وسماه ابن منيع[6] عبد، وقيل: عبيد، بينما ذهب السمعاني[7] إلى أن

---

(١) تقريب التهذيب ص٦٥٩، وينظر: تهذيب التهذيب ١٩٢/١٢.

(٢) الباعث الحثيث ص ٩٢.

(٣) الأم: الطهارة ١٤/١ والحديث أخرجه: مالك: الطهارة، باب: الطهور للوضوء (١٢)، وأبو داود: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر (٨٣)، والترمذي: الطهارة، باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور (٦٩) والنسائي: الطهارة، باب: ماء البحر (٥٩)، وابن ماجه: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر (٣٨٦).

(٤) في العلل ١٣/٩.

(٥) في كتابه غوامض الأسماء ٢/ ٥٥٦.

(٦) في كتابه معجم الصحابة، نقله عنه ابن الأثير في أسد الغابة ٤١٣/٣.

(٧) الأنساب ١٨٢/٤.

اسمه العركي، وغلّطه في ذلك ابن الأثير[1] وابن حجر[2] والنووي[3] لأن العركي[4] كما قال ابن حجر وصف له، وهو ملاح السفينة.

ثانياً: أقسام الإبهام بحسب درجته:

هناك ألفاظ يكنى بها عن المبهم مثل: رجل، شيخ، أبيه، أخيه، امرأته... وهذه المسميات متفاوتة في درجة الإبهام، فبعضها أشد إيغالاً فيه من البعض الآخر، وهي تنقسم إلى قسمين، الأول أشد إبهاماً من الثاني في ذلك:

١- ما كان لفظاً مطلقاً ينطبق على أي فرد من الأفراد مثل: رجل، امرأة، أو رجلان، أو امرأتان، أو رجال أو نساء.

مثال: قال الشافعي: أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال: دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب. فقال له: (أصليت؟). قال: لا. قال: (فصل ركعتين)[5].

ثم قال الشافعي: [أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ مثله. وزاد – أي: أبو الزبير – في حديث جابر: وهو سليك الغطفاني]. وكذا في صحيح مسلم.

وقال العراقي: [وقيل: أبو هدبة. وقيل: النعمان بن قوقل][6].

٢- إذا قيد المطلق بقيد قلل من شيوعه، ولكنه بقي مبهماً، وهذا على أنواع منها:

* الابن، البنت، الأخ، الأخت، أو الابنان، الأخوان، ابن الأخ، ابن الأخت، بنت الأخ، أو بنت الأخت.

مثاله: حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : (لا تمنعوا النساء من الخروج إلى المساجد

---

(١) أسد الغابة ٤١٣/٣.

(٢) التلخيص الحبير ١٢/١.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ٥٨٥/٢. وينظر: المستفاد من مبهمات المتن والإسناد: العراقي ١٦٣/١.

(٤) قال ابن الأثير: [العُرُوك: جمعه عَرَك بالتحريك وهم الذين يصيدون السمك، ومنه الحديث: "إنَّ العَرَكيَّ سأله عن الطُّهُور بماء البحر" العَرَكيُّ بالتشديد: واحدُ العَرَك كعَرَبيٍّ وعَرَب] النهاية: عرك ٤٤٧/٣.

(٥) الأم: الصلاة، من دخل المسجد يوم الجمعة والإمام على المنبر ولم يركع ٢١٧/١. والحديث أخرجه: البخاري: الجمعة، باب: من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين (٨٨٩)، مسلم: الجمعة، باب: التحية والإمام يخطب (٨٧٥).

(٦) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ٤١١/١.

بالليل). فقال ابن لعبد الله بن عمر: لا ندعهن يخرجن فيتخذنه دغلاً[1]. قال: فزبره ابن عمر رضي الله عنه ، وقال: أقول قال رسول الله ﷺ ، وتقول: لا ندعهن[2].

قال العراقي[3]: [هو: ابنه بلال، وفي بعض طرقه في صحيح مسلم تسميته بلالاً[4]، وفي بعضهما: واقد][5].

مثال آخر: حديث إسماعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي كاهل قال: رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس يوم عيد على ناقة خرماء، وحبشي ممسك بخطامها[6].

قال العراقي: [وأخوه هذا اسمه: أشعث. وقيل: سعيد][7].

* العم، العمة، الخال، الخالة، الأب، الأم، الجد، الجدة، ابن العم، بنت العم، ابن الخال، بنت الخال، أو الخالة.

مثال: حديث حرام بن حكيم عن عمه: سألت رسول الله ﷺ عن مؤاكلة الحائض؟ فقال رسول الله ﷺ: (إنَّ بعض أهلي لحائض، وإنا لمتعشون إن شاء الله جميعاً)[8].

وعم حرام هو عبد الله بن سعد، كما روى ذلك الترمذي[9] وابن ماجه[1] وأحمد[2]

---

(١) [الدَّغَلُ بفتحتين الفساد. مختار الصحاح: دغل ص ١٣٩].

(٢) مسلم: الصلاة، باب: خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيبة (٤٤٢).

(٣) المستفاد (٨٨) ٣١٦/١.

(٤) مسلم: الصلاة، باب: خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيبة (٤٤٢/١٤٠).

(٥) مسلم: الصلاة، باب: خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيبة (٤٤٢/١٣٩).

(٦) أخرجه النسائي: صلاة العيدين، باب: الخطبة على البعير (١٥٧٣)، وابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها (١٢٨٤)، والبيهقي: صلاة العيدين، باب: من أباح أن يخطب على منبر أو على راحلة ٢٩٨/٣.

قال المزي: [اسم أخيه: سعيد، وقيل: أشعث]. تحفة الأشراف ٢٧٣/٩ ورجح ابن حجر أنه سعيد، حيث قال في ترجمته: [سعيد بن أبي خالد الأحمسي الكوفي، روى عن أبي كاهل في خطبة النبي ρ]. تهذيب التهذيب ٢٠/٤. وسعيد بن أبي خالد ثقة. ينظر: تهذيب الكمال ٤١٢/١٠.

[الناقة الخرماء: هي المثقوبة الأذن المشقوقة الأنف]. ينظر: النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير: خرم ٦٩/٢.

(٧) المستفاد (١٤٣) ٤١٥/١.

(٨) أخرجه أبو داود: الطهارة، باب: في المذي (٢١٢).

(٩) السنن: الطهارة، باب: مؤاكلة الحائض وسؤرها (١٣٣). قال أبو عيسى: [حديث عبد الله بن سعد حديث حسن غريب].

والدارمي[٣] وآخرون[٤].

مثال آخر: حديث الحسن عن أمه قالت: رأيت أم سلمة زوج النبي ﷺ تسجد على وسادة من أدم من رمد بها[٥]. قال العراقي: [قيل: اسمها خيرة][٦].

* الزوج، الزوجة، العبد، أم الولد، أو الأمة.

مثال: حديث نافع مولى ابن عمر عن امرأة ابن عمر عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ : (إن الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه النار)[٧].

قال العراقي: [هي صفية بنت أبي عبيد][٨]. رواه عنها النسائي في الكبرى[٩].

---

(١) السنن: الطهارة وسنتها، باب: في مؤاكلة الحائض (٦٥١).

(٢) المسند ٣٤٢/٤.

(٣) السنن: الطهارة، باب: الحائض تمشط زوجها (١٠٧٣).

(٤) ينظر: المستفاد (٤٣) ٢١٥/١.

(٥) الأم: الصلاة، باب: صلاة المريض ٩٥/١، والبيهقي في الكبرى: الحيض، باب: من وضع وسادة على الأرض فسجد عليها ٣٠٧/٢.

(٦) المستفاد (٤٨) ٢٢٢/١، وينظر: تهذيب التهذيب ٤٤٥/١٢.

(٧) أخرجه النسائي في الكبرى: الأشربة المحظورة، باب: التشديد في الشرب في آنية الذهب والفضة (٦٨٧٦)، ابن ماجه: الأشربة، باب: الشرب في آنية الفضة (٣٤١٥).

(٨) المستفاد (٥٩) ٢٤١/١. وصفية بنت أبي عبيد تابعية ثقة. ينظر: تهذيب التهذيب ٤٥٩/١٢.

(٩) الكبرى: الأشربة المحظورة، باب: التشديد في الشرب في آنية الذهب والفضة (٦٨٧٧).

قال ابن عدي: [هذا الحديث اختلف فيه على نافع على عشرة ألوان أو قريب منه، فقال سلمة: هكذا – أي عن أبي هريرة – وقال سعد بن إبراهيم: عن نافع عن امرأة ابن عمر عن عائشة، وقال الضحاك بن عثمان وجماعة معه: عن نافع عن ابن عمر، وقال معمر: عن أيوب عن نافع عن أبي الجراح مولى أبي حبيبة. واختلف عن نافع إلى تمام عشرة ألوان، وكل ذلك خطأ، إلا من رواه: عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة عن النبي ﷺ، وهو الصواب]. الكامل لابن عدي ١١٨٤/٣ وينظر: التلخيص الحبير: الطهارة ٨٣/١.

المبحث الرابع
أسباب الإبهام

إذا حاولنا الرجوع إلى منشأ الإبهام وجدنا أن له أسباباً دعت إلى حصوله سواء في الإسناد أو المتن، وهذه الأسباب قد لا نستطيع الوصول إلى حقيقتها كما هي، كما لا نستطيع حصرها، لكن بالاستقراء والتمحيص استطعت استخلاص بعضاً منها، مع الاستفادة مما ذكره العلماء في أسباب الإبهام في مقدماتهم لمصنفات المبهمات في القرآن والحديث الشريف، وقد تبين لي أن هناك أسباباً للإبهام مشتركة بين السند والمتن، بالإضافة إلى أسباب أخرى انفرد بها كل منهما، وهذا ناشئ عن اختلاف طبيعة كل منهما، وفي هذا البحث سأذكر ما وفقني إليه المولى من جمع لهذه الأسباب وفق التصنيف التالي:

أولاً– أسباب الإبهام المشتركة بين السند والمتن:

١- نسيان الراوي لاسم المبهم، أو الشك في اسمه يدفعان إلى الإبهام، وقد يأتي الإبهام في السند خاصةً من قبل الراوي عن المبهم، أو من قبل من بعده.

وهذا السبب لا نستطيع الوصول إلى حقيقته إن لم تكن هناك قرينة تدل عليه.

مثال – السند– :

قال الشافعي: أخبرنا مُطَرِّف بن مازن عن **شيخ ثقة – سمّاه لا يحضرني ذكر اسمه –** أن رجلاً ولي عدن، فأحسن فيها، فبعث إليه بعض الأعاجم بهدية حمداً له على إحسانه، فكتب فيها إلى عمر بن عبد العزيز. فأحسبه قال قولاً معناه: تُجعل في بيت المال(١).

محل الاستشهاد في هذا الحديث قول الشافعي: "عن شيخ ثقة سمّاه لا يحضرني ذكر اسمه" فقوله: "سمّاه" يرجع إلى مُطَرِّف ، فتبين بذلك أن مُطَرِّفاً صرح باسم المبهم، بينما قوله:

"لا يحضرني ذكر اسمه" قرينة قوية دالة على أن سبب إبهام الشافعي للراوي هو النسيان.

وبالتتبع لمرويات مُطَرِّف بن مازن عند الشافعي تبين لي أنها جميعها عن معمر بن راشد،

---

(١) الأم: الزكاة، باب: الهدية للوالي بسبب الولاية ٦٤/٢. وينظر: معرفة السنن والآثار: الزكاة، باب: الهدية للوالي بسبب الولاية (٢٣٩٩). ولم أعثر على الحديث عند غير الشافعي. وإذا كان المراد بالمبهم: معمر، فالحديث رجاله ثقات.

وبذلك يغلب على الظن أن يكون هو المراد بالمبهم هنا.

مثال– المتن– :

عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل على رسول الله ﷺ رجل، فقرّبه وأدنى مجلسه، فلما خرج من عنده، قالت: يا رسول الله ألست كنت تشكو هذا؟ قال: (بلى، ولكن من شرار الناس الذين يُكرمون اتقاء شرهم)(١).

قال أبو محمد عبد الغني بن سعيد: [الرجل المتقى هو: مخرمة بن نوفل أبو صفوان الزهري، والد المسور بن مخرمة، وقيل: إنه عيينة بن حصن](٢).

في هذا المثال لم تقم قرينة تؤكد أن سبب الإبهام هو النسيان، فقد يكون الإبهام بقصد الستر، لكن يغلب على الظن أن السبب هو النسيان.

٢- جهل الراوي باسم الرجل المبهم، يدفعه إلى إبهامه، وهذا السبب – أيضاً - لا نستطيع الوصول إلى حقيقته وكنهه، فلا يمكن اليقين بأنه أبهم للجهل أو للنسيان مثلاً.

مثال– السند– :

قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم قال: حدثني جعفر بن محمد عن **رجل**: أن أبان بن عثمان صلى بالناس في مسجد النبي ﷺ يوم الفطر في يوم مطير. ثم قال لعبد الله بن عامر: حدثهم. فأخذ يحكي عن عمر بن الخطاب، فقال عبد الله: صلى عمر بن الخطاب بالناس في المسجد في يوم

---

(١) أخرجه أبو داود مختصراً: الأدب، باب: في حسن المعاشرة (٤٧٩٣).

وأبو يعلى في مسنده (٤٥٩٨).

وأخرجه من وجه آخر:

البخاري: الأدب، باب: لم يكن النبي ρفاحشاً ولا متفحشاً (٥٦٨٥) ولفظه:

عن عائشة رضي الله عنها: أن رجلاً استأذن على النبي ρفلما رآه قال: (بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة). فلما جلس، تطلّق النبي ρفي وجهه، وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل، قالت عائشة: يا رسول الله! حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلّقت في وجهه، وانبسطت إليه؟ فقال رسول الله ρ: (يا عائشة متى عهدتني فحاشاً، إنّ شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره).

وقريب منه لفظ مسلم: البر والصلة والآداب، باب: مداراة من يُتقى فحشه (٢٥٩١).

(٢) الغوامض والمبهمات ص ٩٧.

مطير في يوم الفطر[1].

مثال آخر– السند–:

حديث إسماعيل بن أمية قال: سمعت أعرابيّاً يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: (من قرأ منكم: وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ [التين:١] فانتهى إلى آخرها: أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ [التين: ٨] فليقل: بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين...)[2].

بيّن العراقي[3] أن الأعرابي هو: أبو اليسع.

ويؤكد هذا ما رواه الحاكم[4] من طريق: يزيد بن عياض، عن أبي اليسع، عن أبي هريرة:... (الحديث).

إن كلمة: "أعرابياً" قرينة تغلب على الظن أن سبب الإبهام هو الجهل باسم الراوي.

مثال– المتن–:

حديث أبي النَّضْرِ السَّلَمِي أنّ رسول الله ﷺ قال: (لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فيحتسبهم إلا كانوا له جُنَّةً من النار). فقالت امرأة عنده: أو اثنان يا رسول الله؟ قال: (أو اثنان)[5].

قال العراقي: [هي أم مبشر، وقيل: أم سُلَيْم، وقيل: أم هانئ][6].

٣– قد يدفع الاختصار الراوي إلى إبهام من روى عنه، ظنّاً منه أنه معلوم لدى الآخرين.

مثال – المتن –:

---

(١) الأم:صلاة العيدين، الخروج إلى الأعياد ٢٦٨/١ وسبق الكلام على هذا الحديث صحيفة ٨٢.

(٢) أبو داود: الصلاة، باب: مقدار الركوع والسجود (٨٨٧)، والترمذي: التفسير، باب: تفسير سورة التين (٣٣٤٧).

(٣) المستفاد (١١١) ٣٥٩/١.

(٤) المستدرك: التفسير، تفسير سورة القيامة ٥٥٤/٢. قال الحاكم: [هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه]. ووافقه الذهبي. إلا أن أبا اليسع قال عنه ابن حجر: [لا يُدرى من هو، والسند بذلك مضطرب]. لسان الميزان ١٢٣/٧.

(٥) مالك: الجنائز، باب: الحسبة في المصيبة (٣٨).

(٦) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (١٧١) ٤٦٥/١.

[جُنّة: وقاية]. ينظر: النهاية: جنن ٨٢٨/١.

حديث أبي حازم قال: سألوا سهل بن سعد من أي شيء المنبر ؟ فقال: ما بقي بالناس أعلم مني، هو من أثل الغابة، عمله فلان مولى فلانة لرسول الله ﷺ ، وقام عليه رسول الله ﷺ حين عمل...[١]

قال العراقي: [اسمه: مينا، ولم نعلم أحداً سمى المرأة][٢].

إن الراوي ساق الحديث للاستدلال على شيء معين، فروى ما يفي بغرضه فقط، إذ لا يتعلق ببيان المبهم أهمية تذكر.

٤- قد يكون القصد من إبهام الراوي تعظيم أمره[٣].

مثال – السند–:

حديث محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبي بكرة ، **وعن رجل آخر هو أفضل في نفسي من عبد الرحمن بن أبي بكرة،** عن أبي بكرة عن النبي ﷺ : (ليبلغ الشاهد الغائب)[٤].

قال المزي: [الرجل الآخر هو: حُمَيْد بن عبد الرحمن الحِمْيَريّ][٥].

مثال – المتن–:

حديث أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقرأ في سورة بالليل، فقال: (يرحمه الله، لقد أذكرني آية كذا وكذا كنت أُنسيتها من سورة كذا

---

(١) أخرجه البخاري واللفظ له: الصلاة، باب: الصلاة في السطوح والمنبر والخشب (٣٧٠)، ومسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة (٥٤٤).

(٢) المستفاد (١٣٧) ١/٤٠١. [أثل: شَجَرٌ شبيه بالطَّرْفَاء، إلا أنه أعظم منه، والغَابَةُ غَيْضَة ذات شجر كثير، وهي على تسعة أميال من المدينة]. ينظر: النهاية: أثل١/٣٢.

(٣) ينظر: مفحمات الأقران في مبهمات القرآن ص١٠.

(٤) البخاري: العلم، باب: قول النبي ρ: (رب مبلغ أوعى من سامع) (٦٧)، ومسلم: القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (١٦٧٩) من دون ذكر: "عن رجل آخر" ومن هذا الوجه أخرجه: ابن ماجه: المقدمة، باب: من بلغ علماً (٢٣٣)، وأحمد ٥/٣٩، والبيهقي في الكبرى: الحج، باب: الخطبة يوم النحر وأن يوم النحر يوم الحج الأكبر ٥/١٤٠.

(٥) تهذيب الكمال ٣٥/١٠٢

و حُمَيْد بن عبد الرحمن الحِمْيَريّ البصري ثقة فقيه، من الثالثة. تقريب التهذيب ص١٨٢.

وكذا)[1].

قال عبد الغني بن سعيد: [الرجل هو: عبد الله بن يزيد الخطمي][2].

٥- قد يكون الإبهام لغرض في نفس الراوي[3].

مثال – السند–:

- قال المزني في اشتراط حولان الحول في زكاة المعدن: [أخبرني عنه بذلك من أثق بقوله][4].

أي: عن الشافعي.

قال الرافعي: [ذكر بعض الشارحين: أن أخته روت له ذلك عن الشافعي رضي الله عنه ، فلم يحب تسميتها][5].

- أيضاً: صنيع الشافعي عندما يبهم الإمام أحمد بن حنبل لأنه أصغر منه سنّاً.

مثال: الحديث الخامس والثلاثون، أبهم فيه الشافعي المروي عنه، وتبين لي أن المراد بالمبهم أحمد بن حنبل[6].

وهذا غرضٌ في نفس الراوي أبهم لأجله اسم المروي عنه.

مثال – المتن–:

حديث سعد قال: كنا مع النبي ﷺ ستة نفر، فقال المشركون للنبي ﷺ: اطرد هؤلاء لا يجترؤن علينا.

قال: وكنت أنا وابن مسعود ورجل من هذيل وبلال ورجلان لست أسميهما... فأنزل الله عزّ وجل: وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ [الأنعام:٥٢][7].

قال العراقي: [القوم الذين أرادوا منه طردهم: صهيب، وبلال، وعمار، وخباب][1].

---

(١) البخاري: فضائل القرآن، باب: نسيان القرآن (٤٧٥١)، مسلم: صلاة المسافرين، باب: الأمر بتعهد القرآن (٧٨٨).

(٢) الغوامض والمبهمات: الأزدي ص٥٧.

(٣) ينظر: المستفاد: العراقي: مقدمة المحقق ٢٧/١.

(٤) مختصر المزني: باب: زكاة المعدن ص٥٣.

(٥) العزيز شرح الوجيز: الزكاة، زكاة المعادن والركاز ١٣٠/٣.

(٦) الباب الثاني: صحيفة ٢٤٣.

(٧) مسلم: الفضائل، باب: فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه (٢٤١٣).

ثانياً– أسباب الإبهام في السند:

ذكرت فيما سبق أسباب الإبهام المشتركة بين السند والمتن، وفيما يلي سأذكر الأسباب المختصة بالسند.

١– قد يكون الراوي ضعيفاً، فيبهمه الراوي عنه، وهو نوع من تدليس الشيوخ.

مثال: حديث أشهب بن عبد العزيز قال: أخبرني يحيى بن أيوب – وذكر آخر – أن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم حدثهما عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ قال: (من لم يجمع الصيام قبل طلوع الفجر فلا يصوم)[٢].

قال المزي[٣]: [الآخر: عبد الله بن لهيعة. أخرجه أبو داود[٤] من طريق: عبد الله بن وهب عن يحيى بن أيوب وعبد الله بن لهيعة عن عبد الله بن أبي بكر. وقد كنى عنه النسائي في مواضع كثيرة، ولا يذكره إلا مع غيره].

وابن لهيعة صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما[٥].

– وقال أحمد بن حنبل: [كان وكيع إذا أتى على حديث أبان بن أبي عياش يقول: "رجل" لا يسميه استضعافاً له][٦].

---

(١) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (٥٩٢) ١٤٨٢/٣.

وقد روى الحديث من دون إبهام: ابن ماجه: الزهد، باب: مجالسة الفقراء (٤١٢٧).

(٢) النسائي: الصيام، باب: ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك (٢٣٣٣).

(٣) تهذيب الكمال ٦٦/٣٥.

(٤) السنن: الصيام، باب: النية في الصيام (٢٤٥٤)

والحديث أخرجه أيضاً عن يحيى بن أيوب به: الترمذي: الصوم، باب: ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل (٧٣٠) وقال: [حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد رُوي عن نافع عن ابن عمر قوله، وهو أصح].

(٥) ينظر: تقريب التهذيب ص ٣١٩.

(٦) العلل ومعرفة الرجال ٥٢٥/٢

أبان بن أبي عياش: ضعّفه أحمد وابن معين والنسائي والبخاري وأبو حاتم. ينظر: ضعفاء البخاري ص٢٠، الضعفاء والمتروكين: النسائي ص١٤، الجرح والتعديل ٢٩٥/٢.

٢- كراهية التحديث عن الأحياء، ولقد اشتهر هذا بين العلماء حتى أبهم كثيرٌ منهم من رووا عنهم لأجل هذا السبب.

قال ثعلب في أماليه: [كان يونس يقول: حدّثني الثّقة عن العرب. فقيل له: مَن الثقة؟ قال: أبو زيد. قيل له: فلمَ لا تسمّيه؟ قال: هو حيّ بعدُ، فأنا لا أسمّيه][(١)].

٣- قد يكون سبب الإبهام لاشتهار الراوي بأنه لا يروي إلا عن ثقة، كصنيع مالك والشافعي رحمهما الله تعالى[(٢)]، وسيمر في البحث أسباب الإبهام عند الشافعي إن شاء الله.

(١) نقل قولَ ثعلب السيوطيُّ في المزهر: النوع السابع: معرفة من تقبل روايته ومن ترد ١/١١١.

(٢) ينظر: تدريب الراوي ١/٢٦٣.

ثالثاً– أسباب الإبهام في المتن:

١– إن قصد الستر سبب يدعو إلى الإبهام[١]، وذلك عندما يكون الحديث عن شيء غير طيب، كوصفه بالزنى أو نحو ذلك.

مثاله: عن عبد الله بن مسعود: أن رجلاً دخل مع امرأة في حشٍّ بالمدينة، فأصاب منها ما دون الجماع. فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فكأنه لم يقل فيه شيئاً. فنزلت: وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ ۚ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ [هود:١١٤][٢].

قال الشيخ أبو محمد عبد الغني بن سعيد: [الرجل هو: أبو اليسر كعب بن عمرو][٣].

٢– تحقير المبهم[٤]، إذ إن إبهامه دليل على عدم الاهتمام به.

مثال: حديث إياس بن سلمة بن الأكوع: أن أباه حدّثه: أنّ رجلاً أكل عند النبي ﷺ بشماله، فقال: (كل بيمينك). قال: لا أستطيع. قال: (لا استطعت) – ما منعه إلا الكبر – قال: فما رفعها إلى فيه[٥].

قال العراقي: [هو بُسْر بن راعي العير][٦].

---

(١) ينظر: مفحمات الأقران في مبهمات القرآن ص٩.

(٢) أخرجه مسلم: التوبة، باب: قوله تعالى: إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ (٢٧٦٣).

(٣) الغوامض والمبهمات ص١٩٣.

(٤) ينظر: مفحمات الأقران في مبهمات القرآن ص١٠.

(٥) مسلم: الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما (٢٠٢١).

(٦) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (٢٦١) ١/٦٨٤.

٣- أن يكون المبهم واضحاً بحيث يتعين لاشتهاره[١].

مثاله: عن أم هانئ أن رسول الله ﷺ أهديت له حلة سِيرَاء، فبعث بها إلى علي رضي الله عنه فراح عليٌّ وهي عليه، فقال: (إنما كسوتكها لتجعلها خمراً للفواطم)[٢].

قال الحافظ أبو محمد عبد الغني بن سعيد: [سمّي من الفواطم أربع أنا ذاكرهن:

إحداهن: فاطمة بنت محمد رسول الله ﷺ.

والثانية: فاطمة بنت أسد بن هاشم زوج أبي طالب، وأم علي وجعفر، وكانت قد أسلمت، ويقال: إنها أول هاشمية ولدت لهاشمي.

ولا أعرف الثالثة، وكانت جدة النبي ﷺ لأبيه فاطمة المخزومية ولا أراه رآها، ولا لحقت هذا الوقت.

وكذلك أم خديجة، فاطمة بنت الأصم، لا أراها أدركت زمان النبي ﷺ حين قال لعلي ما قال][٣].

---

(١) ينظر: مفحمات الأقران في مبهمات القرآن ص٩.

(٢) أخرجه الشيخان عن علي رضي الله عنه قال: أهدى إلي النبي ﷺ حلة سيراء فلبستها، فرأيت الغضب في وجهه، فشققتها بين نسائي. اللفظ للبخاري، البخاري: الهبة، باب: هدية ما يكره لبسه (٢٤٧٢)، مسلم: اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة (٢٠٧١).

[السِّيرَاء: نَوْع من البُرُودِ يُخالِطه حَرير]. النهاية في غريب الأثر: سير ١٠٥٥/٢.

(٣) الغوامض والمبهمات (٦١) ص ١٥٧-١٧٨.

المبحث الخامس

حكم الإبهام

أو بعبارة أخرى: **ماذا حكم العلماء على الحديث الذي في إسناده مبهم؟**

اختلف العلماء والمحدثون في ذلك على قولين هما:

القول الأول:

ذهب جمهور المحدثين إلى أن الحديث الذي في إسناده مبهم متصل في سنده مجهول، لأن الراوي المبهم مذكور في الإسناد، وعليه: لا يوجد ساقط في الإسناد.

وقد اختار هذا القول الحافظ العلائي، قال: [والتحقيق أن قول الراوي: عن رجل ونحوه متصل، ولكن حكمه حكم المنقطع، لعدم الاحتجاج به][1].

وذكر العراقي[2] أنه قول أكثر أهل الحديث، وقد حكاه الرشيد العطار في الغرر المجموعة عن الأكثرين[3].

القول الثاني:

ذهب الحاكم وتبعه ابن الصلاح وابن القطان[4]، والأصوليون إلى أن الحديث الذي في سنده راوٍ مبهم فيه انقطاع، على اختلاف بينهم بالتسمية حيث سماه الأولون: المنقطع، بينما أطلق عليه الأصوليون: المرسل ، وهذا ناشئ من قاعدتهم في أن المرسل: هو الذي لم يتصل إسناده

---

(١) جامع التحصيل ص ٩٦.

(٢) ينظر: التقييد والإيضاح ص ٧٣.

(٣) نقله عنه العراقي في التقييد والإيضاح ص٧٤ والسخاوي في فتح المغيث ١٥١/١ والسيوطي في تدريب الراوي ١٦١/١.

(٤) معرفة علوم الحديث: الحاكم ص ٢٧، علوم الحديث: ابن الصلاح ص ٣١، وَينظر: التقييد والإيضاح: العراقي ص ٧٣، النكت على ابن الصلاح: ابن حجر ٥٦١/٢، فتح المغيث: السخاوي ١٥١/١، تدريب الراوي: السيوطي ١٧١/١.

وصنيع ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام يدل على أن الحديث الذي فيه راوٍ مبهم منقطع.

من أمثلة ذلك قوله: [فإذاً فالحديث هكذا منقطع؛ لإبهام الواسطة فيه بين شبيب وعُرْوَة]. بيان الوهم والإيهام ١٦٥/٥.

على أي وجه كان[١]، ومعلوم أنه لا مشاحة في الاصطلاح، وعليه فيمكن أن يكون معضلاً[٢] عند المحدثين إذا تكرر الإبهام في موضع واحد.

ذكر الحاكم في معرفته[٣] أن المنقطع غير المرسل، وقليل من الحفاظ من يميز بينهما، ومثَّل لذلك في معرفته بما أورده من رواية: الجُرَيْري عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشِّخِّير عن رجلين من بني حنظلة عن شداد بن أوس قال: كان رسول الله ﷺ يُعَلِّم أحدنا أن يقول في صلاته: (اللهم إني أسألك الثبات في الأمر وعزيمة الرشد، وأسألك قلباً سليماً ولساناً صادقاً، وأسألك شكر نعمتك، وحسن عبادتك، وأستغفرك لما تعلم، وأعوذ بك من شر ما تعلم، وأسألك من خير ما تعلم)[٤].

قال ابن الصلاح: [إذا قيل في الإسناد: فلان، عن رجل أو شيخ، عن فلان، أو نحو ذلك، فالذي ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث[٥]، أنه لا يسمى مرسلاً، بل منقطعاً، وهو في بعض المصنفات المعتبرة في أصول الفقه معدود من أنواع المرسل، والله أعلم][٦].

وما حكاه ابن الصلاح عن بعض كتب الأصول فصَّله السيوطي[٧] حيث بيَّن أنه أراد به: البرهان لإمام الحرمين، حيث عدد صوراً للمرسل وذكر[٨] من بينها: قول الراوي: أخبرني رجل أو عدل موثوق به ، وكذلك كتب رسول الله ﷺ التي لم يسمَّ حاملها.

وقال الحافظ العلائي: [ظاهر كلام إمام الحرمين: أن قول الراوي: حدثني الثقة من قبيل المرسل][٩].

---

(١) ينظر: الورقات: الجويني ص٢٥.

(٢) الحديث المعضل: هو الذي سقط من إسناده اثنان فصاعداً على التوالي. بنظر علوم الحديث: ابن الصلاح ص٣٤.

(٣) معرفة علوم الحديث ص ٢٧.

(٤) الترمذي: الدعوات، باب منه (٣٤٠٧)، والنسائي: صفة الصلاة، نوع آخر من الدعاء (١٣٠٤).

(٥) معرفة علوم الحديث ص ٢٧.

(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٣١.

(٧) ينظر: تدريب الراوي ١/١٦١.

(٨) ينظر: البرهان: الجويني ١/٤٠٧.

(٩) جامع التحصيل ص٩٤.

قال الشيرازي: [إذا قال: أخبرني الثقة عن الزهري فهو كالمرسل، لأن الثقة مجهول عندنا فهو بمنزلة من لم يذكره أصلاً][1].

وزاد الرازي في المحصول حتى عدّ الراوي إذا سمى الأصل باسم لا يعرف فهو كالمرسل[2].

وتعقب العراقي ابنَ الصلاح بأن أبا داود روى في كتابه المراسيل ما أبهم فيه الرجل، ويجعله مرسلاً، وكذا البيهقي، حيث جعل ما رواه التابعي عن رجل من الصحابة لم يسمَّ مرسلاً، فلم يعد الأمر مقتصراً على الأصوليين، بل شاركهم فيه بعض المحدثين، والقاعدة: أنه لا مشاحة في الاصطلاح.

قال العراقي: [وما ذكره المصنف عن بعض كتب الأصول قد فعله أبو داود في كتاب المراسيل، فيروي في بعضها ما أبهم فيه الرجل، ويجعله مرسلاً، بل زاد البيهقي على هذا في سننه، فجعل ما رواه التابعي عن رجل من الصحابة لم يسمَّ مرسلاً، وهذا ليس منه بجيد، اللهم إلا إذا كان يسميه مرسلاً، ويجعله حجة كمراسيل الصحابة، فهو أقرب][3].

مثال: ذكر أبو داود في مراسيله[4]: ما رواه أحمد بن حنبل قال: حدثنا حُمَيْد بن عبد الرحمن حدثنا الحسن عن عبد العزيز بن رُفَيع عن رجل من أهل مكة: أن رسول الله ﷺ غزا غزوة، فأصابوا الغنيمة، فقسم للفارس ثلاثة أسهم، وللراجل سهماً، وللدارع سهمين.

– أيضاً ذكر البيهقي في سننه[5] بسنده إليه: ما رواه خالد بن مَعْدَان عن بعض أصحاب النبي ﷺ : أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي، وفي ظهر قدمه لُمعةٌ قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره النبي ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة.

قال البيهقي: [وهو مرسل].

– إلا أن البيهقي حكم على حديث المبهم بالانقطاع في الشعب، كالحديث الذي أورده عن

---

(١) اللمع: الشيرازي ص١٦٠.

(٢) ينظر: المحصول ٤/٤٦٦.

(٣) التقييد والإيضاح ص٧٤ وينظر: تدريب الراوي ١/١٦٢.

(٤) المراسيل: أبو داود السجستاني (٢٩٠).

(٥) السنن الكبرى: الطهارة، باب: تفريق الوضوء ١/٨٣.

الليث عن رجل عن عمر[1]، حيث سمَّاه منقطعاً، فوافق بذلك شيخه الحاكم[2]، ويكون بذلك قد حكم على المبهم بأنّه منقطع عندما يأتي في أي حلقة من حلقات السند عدا الحلقة الأخيرة، بينما حكم عليه بالإرسال عندما يأتي في الحلقة الأخيرة، أي في حال إبهام الصحابي.

تنبيه:

إن الحكم على الحديث الذي فيه راوٍ مبهم بأنه متصل في سنده مجهول، أو أنه منقطع أو مرسل، ليس على إطلاقه، بل قولهم بأنه متصل في سنده مجهول مقيد بثلاثة شروط، وقولهم بالانقطاع أو الإرسال مقيد بشرطين، سأذكرها على التوالي، مبتدئة بالشرط الأول الذي يخص قولهم متصل، وهي كما يلي:

١ – الشرط الأول:

تصريح المبهم بالتحديث، لأنه لما كان الراوي مبهماً، وُجد احتمال التدليس، والتدليس مانع من اتصال السند، فالتصريح بالسماع والحالة هذه يقطع بالقول بالاتصال.

قال السخاوي: [لكن ليس ذلك على إطلاقه – أي: القول عن الحديث المبهم متصل في سنده مجهول – ، بل هو مقيد بأن يكون المبهم صرح بالتحديث ونحوه، لاحتمال أن يكون مدلساً، وهو ظاهر][3].

مثال: قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة...[4]

حيث ظهر بعد سبر الروايات أن بين الشافعي وشيخ المبهم: اثنين من الرواة، هما: "عمرو ابن أبي سلمة" و" الأوزاعي" فلم يبقَ السند متصلاً.

٢– الشرط الثاني:

عدم تسمية المبهم في رواية أخرى، فإذا صادف المحدث إسناداً فيه مبهم، لا يحكم عليه إلا بعد التفتيش، لأنه ربما ورد مسمّىً في رواية أخرى، فيرتفع عنه حكم الإبهام.

قال السخاوي: [وكذا قيد القول بإطلاق الجهالة، بما إذا لم يجئ مسمّىً في رواية أخرى، وإذا

---

(١) شعب الإيمان ١٦٨/٥.

(٢) ينظر: الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في شعب الإيمان: د. منى العسة ص١٤٩.

(٣) فتح المغيث ١٥١/١.

(٤) الباب الثاني: الحديث الثاني صحيفة ١٨٦.

كان كذلك فلا ينبغي المبادرة إلى الحكم عليه بالجهالة إلا بعد التفتيش، لما ينشأ عنه من توقف الفقيه عن الاستدلال به للحكم، مع كونه مسمى في رواية أخرى، وليس بإسناده ولا متنه ما يمنع كونه حجة][1].

وقد سبق إلى هذا الحاكم[2]، قال السخاوي: [وكلام الحاكم في المنقطع يشير إليه، فإنه قال: وقد يروى الحديث وفي إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع، ثم ذكر مثالاً من وجهين سمي الرجل في أحدهما، وأبهم في الآخر][3].

تفصيل هذا: أن الحاكم في حديثه عن المنقطع ذكر أن الإسناد الذي فيه راوٍ مبهم من قبيل المنقطع، إلا أن الإسناد الذي فيه راوٍ مبهم سمي في رواية أخرى ليس من نوع المنقطع، و**مثاله** ما رواه بسنده إليه قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب حدثنا أحمد بن سَيّار حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان الثوري حدثنا داود بن أبي هند حدثنا شيخ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : (يأتي على الناس زمان يخير الرجل بين العجز والفجور، فمن أدرك ذلك الزمان فليختر العجز على الفجور)[4].

ثم ذكر أن الرجل الذي لم يقفوا على اسمه هو: أبو عمر الجدلي، بدليل الرواية الأخرى التي أفصحت عن اسمه، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثني يحيى بن أبي طالب حدثنا علي بن عاصم عن داود بن أبي هند قال: نزلت جزيرة قيس فسمعت شيخاً أعمى – يقال له: أبو عمر – يقول: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ : (ليأتين على الناس زمان يخير الرجل بين العجز والفجور، فمن أدرك ذلك الزمان فليتخير العجز على الفجور)[5].

وقد أشار إلى ذلك العلائي عند حكمه على الحديث الذي فيه راوٍ مبهم بأنه: متصل في

---

(١) فتح المغيث ١٥١/١.

(٢) ينظر: معرفة علوم الحديث ص ٧٠.

(٣) فتح المغيث ١٥٢/١.

(٤) الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٧٠، والحديث أخرجه: أحمد ٢٧٨/٢، وأبو يعلى (٦٤٠٣).

(٥) الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٧٠. والحديث أخرجه: البيهقي في الآداب: باب: من اختار العجز على الفجور (٢٨٦) قال ابن حجر: [أبو عمر الجدلي عن أبي هريرة، وعنه داود بن أبي هند، لا يُدرى من هو]. لسان الميزان ٨٦/٧.

سنده مجهول لكن يأخذ حكم المنقطع، قال: [إن هذا إنما يكون منقطعاً إذا لم يعرف ذلك الرجل المبهم، ومتى عُرف كان متصلاً، ويحتج به إن كان ذلك الرجل مقبولاً][1].

مثال: قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن الوليد بن كثير...[2]

بعد سبر الروايات وجدت أنها تضافرت على تعيين المبهم، وهو: أبو أسامة، كما نص البيهقي على تعيينه أيضاً، فارتفع عنه حكم الإبهام.

٣- الشرط الثالث:

أن لا يكون الراوي عن المبهم تابعيّاً، أو أن يكون الراوي عن المبهم تابعيّاً ولم يصف المبهم بالصحبة.

قال الشيخ زكريا الأنصاري: [هذا كله إذا كان الراوي عنه غير تابعي، أو تابعيّاً ولم يصفه بالصحبة، وإلا فالحديث صحيح لأن الصحابة كلهم عدول][3].

تفصيل هذا القول: أن الراوي عن المبهم إذا كان تابعيّاً فالحاصل أن المبهم صحابي، فلم يعد في السند جهالة تضر به؛ لأن جهالة الصحابي لا تضر، والصحابة كلهم عدول.

أما إذا كان الراوي عنه تابعيّاً ولم يصفه بالصحبة فلا إشكال، لأنه يكون قد روى عمن ليس بصحابي، وهذه جهالة تضر.

مثال: قال الشافعي: أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن نافع بن جُبَير عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ في سفر فعرّس، فقال: (ألا رجل صالح يكلؤنا الليلة لا نرقد عن الصلاة؟) فقال بلال ﷺ: أنا يا رسول الله. فاستند بلال إلى راحلته، واستقبل الفجر، فلم يفزعوا إلا بحرِّ الشمس في وجوههم...[4]

---

(١) جامع التحصيل ص٩٦

(٢) الباب الثاني: الحديث الأول صحيفة ١٨٥.

(٣) فتح الباقي ١/١٥٥.

(٤) الأم: الصلاة، باب: الساعات التي تكره فيها الصلاة ١/١٦٤. وروى الحديث بنحوه ابن عباس ﷺ. أخرجه من طريقه: أحمد ١/٢٥٩، الطبراني في الكبير (١٢٢٢٥) ١١/٤٣٢.

[عرّس: التعريس نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة. النهاية (عرس) ٣/٤٣٦].

نافع بن جُبَير[1]: تابعي مشهور، روى عن ابن عباس وغيره.

وعليه الساقط من السند صحابي، فجهالته لا تضر.

لكن قيد هذا الشرط أبو بكر الصيرفي من الشافعية: بأن يصرح التابعي بالتحديث ونحوه[2]، فإن عنعن فاحتمال الرواية عن التابعي والإرسال عن الصحابي وارد.

وعليه يصبح الشرط: أن لا يكون الراوي عن المبهم تابعيّاً صرح بالتحديث عن صحابي.

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٤/٥٤١.

(٢) نقل قوله الأنصاري في فتح الباقي ١/١٥٥.

المبحث السادس

فوائد معرفة المبهمات

لمعرفة المبهمات فوائد سواء في الإسناد أو المتن، سأذكر بعضاً منها في الإسناد ثم في المتن:

أولاً– فائدة معرفة المبهم في السند:

إن معرفة مبهم السند تفيد زوال جهالة الراوي، والتي يُردُّ الحديث لأجلها، كأن يقال: عن رجل، أو شيخ، أو فلان، أو بعضهم، فيتوقف عليه قبول الحديث أو رده، ما لم يكن المبهم صحابيّاً –كما مرَّ – ومن أبهم اسمه من الرواة لا تُعرف عينه، فكيف عدالته؟(١)

قال ابن كثير: [وأهم ما فيه – أي: معرفة المبهم –: ما رفع إبهاماً في إسناد، كما إذا ورد في سند: عن فلان بن فلان، أو عن أبيه، أو عمه، أو أمه، فوردت تسمية هذا المبهم من طريق أخرى، فإذا هو ثقة أو ضعيف، أو ممن ينظر في أمره. فهذا أنفع ما في هذا](٢).

فعلى سبيل المثال لقد ردَّ بعض المحدثين أحاديث وردت في الأم بسبب الإبهام، إلا أنه بالبحث عن المبهم وتعيينه، زال الإبهام وصحَّ الحديث.

مثال: أخبرنا الثقة عن عمرو بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: سُلَّ رسول الله ﷺ من قِبَل رأسه(٣).

قال ابن التركماني: [إن في سنده مجهولاً](٤).

بعد البحث في طرق الحديث، والتمحيص في أقوال العلماء تبين أن المبهم: "مسلم بن خالد الزَّنْجِي" فلم يعد مجهولاً، وأصبح بالإمكان دراسة السند بناءً على ذلك.

---

(١) ينظر: فتح المغيث ٣/٣٠١.

(٢) الباعث الحثيث ص٢٣١.

(٣) الباب الثاني: الحديث العشرون صحيفة ٢٢١.

(٤) الجوهر النقي: الجنائز، باب: من قال يسل الميت من قبل رجل القبر ٤/٥٤.

ثانياً– فائدة معرفة المبهم في المتن:

لقد أوضح ذلك الإمام العراقي في مقدمة كتابه: "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" حيث قال: [فإن من المعلوم الواضح أنَّ أجل العلوم بعد علم كتاب الله المنزل، علم سنَّة نبيه المرسل، ومن أنواعه الزاهرة، وأقسامه الباهرة، تبيين الأسماء المبهمة الواقعة في متن أو إسناد، وكم له من فائدة تستجاد، أدناها:

١– تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النفس متشوفة إليه.

٢– أن يكون في الحديث منقبة لذلك المبهم، فتستفاد بمعرفته فضيلته، فينزل منزلته، ويحصل الامتثال لقوله ﷺ: (أنزلوا الناس منازلهم)(١).

مثال: حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر قال: قال رجل يوم أحد: يا رسول الله ﷺ إن قتلت أين أنا؟ قال: في الجنة. فألقى تمرات كن في يده فقاتل حتى قتل(٢).

قال: عبد الغني بن سعيد: [هذا الرجل هو عمير بن الحمام](٣).

٣– أن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب إليه، فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من أفاضل الصحابة.

مثاله: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن رجلاً دخل مع امرأة في حشٍّ بالمدينة، فأصاب منها ما دون الجماع. فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، فكأنه لم يقل فيه شيئاً. فنزلت:

وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ ۚ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ [هود:١١٤](٤).

قال الشيخ أبو محمد عبد الغني بن سعيد: الرجل هو: أبو اليسر كعب بن عمرو(٥).

---

(١) من حديث عائشة رضي الله عنها. أبو داود: الأدب، باب: في تنزيل الناس منازلهم (٤٨٤٢).

(٢) البخاري: المغازي، باب: غزوة أحد (٣٨٢٠) مسلم: الإمارة، باب: ثبوت الجنة للشهيد (١٨٩٩).

(٣) الغوامض والمبهمات: الأزدي ص١٦٧.

(٤) أخرجه مسلم: التوبة، باب: قوله تعالى: إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ (٢٧٦٣).

(٥) الغوامض والمبهمات ص١٩٣.

٤- أن يكون المبهم سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر، فيستفاد بمعرفته أهو ناسخ أم منسوخ إن عرف زمن إسلام ذلك الصحابي، وكان قد أخبر عن قصة شاهدها وهو مسلم..[١]

إلى غير ذلك من الفوائد التي لا تخفى...][٢].

(١) لم أجد مثالاً مناسباً لتمثيل ظهور هذه الفائدة.

(٢) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ١/٩١-٩٢.

الفصل الثاني

التعديل على الإبهام

مبحث تمهيدي: علم الجرح والتعديل، وطرق تعديل الرواة.

مدخل: في مفهوم التعديل على الإبهام.

المبحث الأول: أقوال العلماء في التعديل على الإبهام.

المبحث الثاني: مناقشة أقوال العلماء وبيان الراجح منها.

مبحث تمهيدي

علم الجرح والتعديل وطرق تعديل الرواة

لقد شرف الله عز وجل هذه الأمة بخصيصة الإسناد التي قام من أجلها علماء وجهابذة أخلصوا عمرهم في سبيل وضع قواعد وأصول تحقق الغاية منه، وذلك عن طريق قواعد علوم الجرح والتعديل، فبحثوا ونقبوا وألفوا وصنفوا، فما هو الجرح وما هو التعديل؟

أولاً– تعريفهما في اللغة:

الجرح لغة: مصدر جَرَحَ على وزن مَنَعَ وتستعمل الكلمة لعدة معان:

تأتي بمعنى كلمه وأصابه بالسلاح، والاسم من ذلك الجُرْح بضم الميم، والجمع: جروح(١)، ومن ذلك قوله تعالى: وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ [المائدة: ٤٥].

وتأتي بمعنى جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به شهادته من كذب وغيره، وإذا استعملت في غير الحاكم كانت بمعنى: سبَّه وشتمه(٢).

كما تأتي بمعنى اكتسب واجترح كما في قوله تعالى: أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ [الجاثية: ٢١] ومنه جوارح الإنسان أعضاؤه التي يكتسب بها(٣).

وتأتي على وزن استفعل استجرح أي استحق أن يجرح، ومنه قول التابعين: كثرت هذه الأحاديث واستجرحت. أي فسدت وقلَّ صحاحها(٤).

التعديل لغة:

تفعيل من العدل، وتأتي هذه الكلمة لعدة معان:

تأتي بمعنى العدل ضد الجور، وما قام في النفس أنه مستقيم(٥)، ومنه قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: جرح ٢٧٥/١، لسان العرب: جرح ٤٢٢/٢، تهذيب اللغة: جرح ١٤٠/٤.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الأثر: جرح ٧٢٦/١، لسان العرب: جرح ٤٢٢/٢، تهذيب اللغة: جرح ١٤١/٤

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: جرح ١٤١/٤، مختار الصحاح:جرح ص٧٢.

(٤) ينظر: النهاية في غريب الأثر: جرح ٧٢٦/١.

(٥) ينظر: النهاية في غريب الأثر: عدل ٤١٨/٣، القاموس المحيط: عدل ص ١٣٣١، تاج العروس: عدل، المصباح المنير: عدل ٣٩٦/٢.

بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ [النحل: ٩٠].

وتأتي بمعنى الاستقامة، ومنها عَدَّلَ الحُكْمَ تَعديلاً: أقامَهُ، وفلاناً: زَكَّاهُ، والميزانَ: سَوَّاهُ[١].

وتأتي بمعنى الفدية[٢]، كما جاء في قوله تعالى: وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ [البقرة: ١٢٣].

ثانياً- الجرح والتعديل في اصطلاح العلماء:

لقد عرَّف العلماء كلّاً من الكلمتين على حدة؛ وذلك لأن كل نوع منهما علم برأسه[٣]، يقول الدكتور عماد الدين الرشيد: [وسبب اقترانهما أنهما متقابلان متضادان..][٤].

فالجرح: وصف متى التحق بالراوي أو الشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به.

والتعديل: وصف متى التحق بهما - أي الراوي والشاهد - اعتبر قولهما وأخذ به[٥].

هكذا عرّفهما ابن الأثير، بينما عرّفهما الشيخ السماحي بقوله:

الجرح: الطعن في الراوي بما يخل بعدالته أو ضبطه.

والتعديل: تزكية الراوي بأنه عدل أو ضابط[٦].

ورجح الدكتور نور الدين عتر التعريف الثاني للجرح والتعديل؛ لأنه بيان للحقيقة[٧].

وأطلق الدكتور عجاج الخطيب تعريفاً على علم الجرح والتعديل بمجموعهما، فقال: [هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها][٨].

وأرجح هذا التعريف لأنه يعطي الثمرة من الجرح والتعديل، وهي: قبول الرواية أو ردّها.

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: عدل ص ١٣٣٢، تهذيب اللغة: عدل ٢٠٩/٢.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الأثر: عدل ٤١٨/٣، المصباح المنير: عدل ٣٩٦/٢، لسان العرب: عدل ٤٣٠/١١.

(٣) ينظر: معرفة علوم الحديث ص٩٩.

(٤) نظرية نقد الرجال ص٧٤.

(٥) جامع الأصول: ابن الأثير ١٢٦/١.

(٦) المنهج الحديث ص٥٥ نقلاً عن أصول الجرح والتعديل: د.نور الدين عتر ص٧.

(٧) أصول الجرح والتعديل ص٨.

(٨) أصول الحديث: د. عجاج الخطيب ص١٦٨.

ثالثاً– أهمية علم الجرح والتعديل:

تأتي أهمية هذا العلم الأولى من كونه يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها، هذه الروايات التي نقلت إلينا معاني كتاب الله، وسنة سيدنا محمد ﷺ ، يقول ابن أبي حاتم: [فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة، ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة، حق علينا معرفتهم ووجب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالهم وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة، والثبت في الرواية، مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث، وإتقان به وتثبت فيه][(١)].

وبناء على قبول الروايات أو ردها يعمل بالحديث في الاستدلال على الأحكام الشرعية، يقول الدكتور عماد الدين الرشيد: [ومن هنا ندرك أن أهمية الجرح والتعديل تتجاوز النتيجة المباشرة لقواعده وتطبيقاتها، لتصل إلى الثمار المتفتقة عن تلك النتائج، وعلى رأسها العمل بالمقبول من الأحاديث والإفادة منها في الاستدلال على الأحكام الشرعية الأخرى][(٢)].

رابعاً– مشروعية الجرح والتعديل:

شرع الجرح والتعديل صيانة للشريعة عن التحريف والتبديل[(٣)]، يقول الخطيب: [أجمع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر العدل، كما أنه لا تقبل إلا شهادة العدل، ولما ثبت ذلك وجب متى لم تعرف عدالة المخبر والشاهد أن يسأل عنهما، أو يستخبر عن أحوالهما أهل المعرفة بهما، إذ لا سبيل إلى العلم بما هما عليه إلا بالرجوع إلى قول من كان بهما عارفاً في تزكيتهما، فدلّ على أنه لا بدّ منه][(٤)].

إلا أنه لما كان في الجرح طعن الراوي بما يخل بضبطه أو يسلب عدالته، أشبه الغيبة من

---

(١) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم ١/٥.

(٢) نظرية نقد الرجال ص ٨٤.

(٣) تدريب الراوي: السيوطي ٢/٣٢١.

(٤) الكفاية: الخطيب ص٣٤.

حيث إنهما ذكرك أخاك بما يكره، لذا بيَّن العلماء الفرق بينهما مستدلين على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع.

يقول تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا [الحجرات: ٦] وهذا لا يتم إلا بالبحث عن أحوال الرواة.

وعن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: أتيت النبي ﷺ فقلت: إن أبا جهم ومعاوية خطباني. فقال رسول الله ﷺ: (أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه)(١). وهذا هو الجرح بعينه، وقد أخبرنا النبي ﷺ بأن: (الدين النصيحة)(٢).

وذكر أهل العلم أن غيبة الرجل تباح لغرض شرعي، ومن هذه الأغراض: جرح رواة الحديث، يقول ابن أبي حاتم مبيناً الغاية من الجرح والتعديل: [ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة، حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالهم... ليعرف أهل الكذب تخرصاً وأهل الكذب وهماً، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ، فيكشف عن حالهم، وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها، إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وإن غلط فغلط، وهؤلاء هم أهل الجرح، فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه، ولا يعبأ به ولا يعمل عليه](٣).

إلا أن بعض الذين لم يتبحروا في العلم أنكروا الجرح والتعديل، فكان أحمد بن حنبل يوماً يقول في مجلسه: فلان ضعيف، فلان ثقة، فقال له أبو تراب النخشبي: يا شيخ لا تغتب العلماء، فالتفت إليه أحمد وقال له: ويحك، هذه نصيحة وليس غيبة(٤).

وقد قيل ليحيى القطان: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى. قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لم حدثت عني حديثاً ترى أنه كذب(٥).

يقول الترمذي موضحاً الغاية النبيلة التي من أجلها صدر الجرح والتعديل عن أئمة

---

(١) مسلم: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (١٤٨٠).

(٢) مسلم: الإيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة (٥٥).

(٣) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم ١/٥-٦.

(٤) الكفاية ص٤٥.

(٥) الكفاية ص ٤٤.

المسلمين: [وإنما حملهم على ذلك عندنا والله أعلم النصيحة للمسلمين، لا ظن بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء، لكي يعرفوا، لأن بعضهم من الذين ضعفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهماً في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم، شفقة على الدين وتثبيتاً، لأن الشهادة في الدين أحق أن يثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال][1].

خامساً– طرق ثبوت الجرح والتعديل:

اعتمد العلماء أربعة طرق في تعديل الرواة – من غير الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فهم كلهم عدول – اتفقوا على اثنين منها واختلفوا في اثنين، وهذه الطرق هي:

١– الشهرة والاستفاضة بين أهل العلم:

قرر علماء الحديث أن من اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليهم بالثقة والأمانة، استغني بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً، ذكر ذلك الخطيب[2] وابن الصلاح[3] وغيرهما[4]، ومثلوا بمالك وشعبة والسفيانين والأوزاعي والليث وابن المبارك ووكيع وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر، وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه، وذلك لأن اشتهار عدالة هؤلاء أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب، والمحاباة في تعديله.

وهناك دليل آخر يؤكد ضرورة التعديل بالاستفاضة، وهو ما ذكره الدكتور عماد الدين الرشيد قال: [وذلك لأن الأئمة المشهورين هم الذين يزكون الرواة، ولو توقفت تزكيتهم على تزكية غيرهم لاستلزم ذلك التسلسل، لذا لا بد من أن تكون تزكيتهم قد ثبتت بغير ما تثبت به تزكية غيرهم، ولو افترضنا أننا عرفنا عدالتهم بتنصيص غيرهم، لما كان لهم مزية في أن يعطوا صلاحية الحكم على غيرهم من الرواة][5].

---

(١) العلل الصغير: الترمذي ص٤.

(٢) الكفاية ص٨٦-٨٧.

(٣) علوم الحديث ص٦١.

(٤) ينظر: فتح المغيث: السخاوي ٢٩٥/١، تدريب الراوي ٢٥٥/١.

(٥) نظرية نقد الرجال: د.الرشيد ص١٧٥.

وأخرج الخطيب[1] عن أحمد بن حنبل أنه سئل عن إسحاق بن راهُوْيَه فقال: [مثل إسحاق يُسأل عنه؟] وكذا سئل ابن معين عن أبي عبيد فقال: [مثلي يُسأل عن أبي عبيد؟].

٢- أن ينص على عدالته اثنان من أهل العلم بالجرح والتعديل:

وهذا متفق عليه بين العلماء، وقد اشترطه بعضهم فلم يقبل التعديل بواحد، حكاه القاضي أبو بكر الباقلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة[2]، وهو قول محمد بن الحسن والطحاوي أن التزكية صفة فتحتاج في ثبوتها إلى عدلين كالرشد والكفاءة وغيرهما، وقياساً على الشاهد[3].

أما جمهور المحدثين فقد استحبوا ذلك، يقول الخطيب: [والذي نستحبه أن يكون من يزكي المحدث اثنين للاحتياط][4].

٣- التعديل بواحد فقط.

ذهب الخطيب وابن الصلاح وابن حجر وتبعهم جمهور المحدثين، وبعض الأصوليين إلى أنه يقبل قول من زكاه واحد.

قال الخطيب: [فإن اقتصر على تزكية واحد أجزأ][5].

وذلك لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله، خلافاً للشهادة[6].

يقول ابن كثير: [ويكفي قول الواحد في التعديل والتجريح على الصحيح][7].

٤- تعديل كل من عرف بالعناية بالعلم.

ذهب حافظ المغرب ابن عبد البر إلى أن كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة، حتى يتبين جرحه في حاله، أو في كثرة غلطه. لقوله ﷺ : (يحمل هذا

---

(١) الكفاية ص ٨٧.

(٢) الرفع والتكميل ص٥٠.

(٣) ينظر: علوم الحديث: ابن الصلاح ص ٦١، فتح المغيث ٢٩٤/١.

(٤) الكفاية ص٩٦.

(٥) الكفاية ص٩٦، وينظر: علوم الحديث: ابن الصلاح ص٦١، نزهة النظر شرح النخبة ص١٣٨.

(٦) تدريب الراوي ٢٦١/١.

(٧) الباعث الحثيث ص٩١.

العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)[١].

ردَّ قوله جمهور المحدثين وعلى رأسهم ابن الصلاح[٢] معللين ذلك بالجهالة، حيث إنها لا ترتفع إلا برواية اثنين، كما أن في الحديث الذي استدل به ابن عبد البر ضعفاً، واعتبر ابن الصلاح قول ابن عبد البر اتساعاً غير مرضي.

بينما وافق ابنَ عبد البر المزيُّ، حيث يقول: [ما قاله ابن عبد البر هو في زماننا مرضي بل ربما يتعين][٣]. وابن سيد الناس، قال: [لست أرى ما قاله أبو عمر إلا مرضيّاً][٤]. وابن الموّاق، يقول: [أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك][٥].

ووضّح الذهبي من عناه ابن عبد البر بحملة العلم حيث قال: [ولا يدخل في ذلك المستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن ثم كشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تليين ولا اتفق لهم علم بأن أحداً وثقه، فهذا الذي عناه الحافظ، وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح][٦].

– وهناك طرق أخرى قد يتبادر إلى الذهن أنها وسائل للجرح والتعديل، بيَّن العلماء عدم صلاحيتها لإثبات ذلك، من بين هذه الطرق: التعديل على الإبهام، وهو موضوع بحثي الذي سأتناوله تأصيلاً وتطبيقاً فيما يلي إن شاء الله تعالى.

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٢٨/١ وابن عدي في الكامل ٣١/٣.

من طريق: خالد بن عمرو عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن سالم عن ابن عمر.

قال ابن عدي: [وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة، وعندي أن خالد بن عمرو وضعها على الليث].

(٢) علوم الحديث: ابن الصلاح ص٦١، فتح المغيث ٢٩٧/١-٢٩٨.

قال السخاوي: [خولف ابن عبد البر، لكون الحديث مع كثرة طرقه ضعيفاً].

(٣) النكت على ابن الصلاح: الزركشي ٣٣٠/٣.

(٤) النكت على ابن الصلاح: الزركشي ٣٣٠/٣.

(٥) نقل قوله الصنعاني في توضيح الأفكار ١٢٩/٢.

(٦) نقل قوله السخاوي في فتح المغيث ٣٠٠/١.

مدخل: في مفهوم التعديل على الإبهام:

مرَّ معنا تعريف الإبهام لغةً وفي اصطلاح المحدثين، أما التعديل على الإبهام فهو اصطلاح حديثي نشأ مع تطور علم مصطلح الحديث وتبلور مصطلحاته، وقد اختصره علماء الحديث بقولهم: أن يقول الراوي: حدثني الثقة[1].

ومعناه: توثيق الراوي المبهم.

أي بعبارة أخرى: أن يوثق الراوي من أغفل اسمه في الحديث بأي لفظ من ألفاظ التوثيق.

وقد اشتهر من هذه الألفاظ قولهم: الثقة، من أثق به، من لا أتهم. إلا أن الأول هو الأكثر شيوعاً.

ما يدخل تحت مسمى: "التعديل على الإبهام" وما يخرج منه من العبارات والألفاظ:

هناك عبارات تختلف عن التعديل على الإبهام، ولكنها توهم أنها بمثابته، فهل هي كذلك فعلاً أم لا؟

سأذكر هنا هذه العبارات، مبينة وجه التشابه أو الفرق بينها وبين التعديل على الإبهام:

- " إذا قال العالم: كل من أروي لكم عنه وأسميه، فهو عدلٌ رضيٌّ مقبول الحديث".

عدَّ الخطيب البغدادي[2] هذه العبارة تعديلاً لكل من روى عنه هذا العالم وسمَّاه، بخلاف قوله: "حدثني الثقة".

فإن قيل: لمَ قبلنا منه انفراده بتوثيق من يسميه، ولم نقبل منه انفراده بتوثيق من أبهمه؟

الجواب: أن هناك فرقاً بين المقامين ظاهراً، لأن الأول لا إبهام فيه لاسم الراوي، بالإضافة إلى تعديله من قِبل العالم، بحيث يسوغ لنا إضافة تعديل العالم له كما ذكر السخاوي[3]، فالذي نقبله منه إنما هو التوثيق الذي لا يخالفه فيه من هو فوقه أو مثله في هذا الفن، بحيث لو اطَّلع غيره على جرح فيه بيَّنه، وإلا بقي على عدالته، بينما في التعديل المبهم لم نتحقق انفراده بتوثيق هذا

---

(١) ينظر: الكفاية: الخطيب ص ٣٧٣، علوم ابن الصلاح ص٦١، جامع التحصيل في أحكام المراسيل: العلائي ص ٨٥، النكت على ابن الصلاح: الزركشي ٣٦٢/٣، الشذا الفياح ٢٤٤/١، المقنع في علوم الحديث: ابن الملقن ص٢٥٤،، فتح المغيث: السخاوي ٣١١/١، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: الأمير الصنعاني ١٧١/٢.

(٢) ينظر: الكفاية ص٩٢.

(٣) ينظر: فتح المغيث ٣١٢/١.

الشيخ المبهم، فلذلك لم نأمن أنه يخالفه في هذا التوثيق من تضره مخالفته.

- "إذا قال العالم: جميع أشياخي ثقات".

تفيد هذه الصيغة أن هذا العالم لا يروي إلا عن ثقة، فهي أرفع بهذا الاعتبار من قوله: "حدثني الثقة" لكن احتمال أن يكون الراوي ضعيفاً عند غيره موجود، وبتطرق هذا الشك إليها تصبح هذه الصيغة بمنزلة التعديل على الإبهام.

بل إن هذه الصيغة تتميز عن صيغة: "حدثني الثقة" باحتمال ذهول العالم عن قاعدته، أو كونه لم يشترط هذا الشرط إلا مؤخراً، كما نبَّه السخاوي[1]، ومثَّل لذلك بصنيع الإمام عبد الرحمن بن مهدي، حيث كان يتساهل في الرواية عن غير واحد بادئ الأمر، فروى عن جابر الجعفي، ثم تشدد بعد ذلك فتركه[2].

(١) ينظر: فتح المغيث ٣١٢/١.

(٢) ينظر: علل أحمد بن حنبل ٥٠٢/٢.

جابر الجعفي: ضعيف. ينظر: المجروحين: ابن حبان ٢٠٨/١، تقريب التهذيب ص١٣٧.

المبحث الأول

أقوال العلماء في التعديل على الإبهام

هذا التعديل قد جرى فيه كلام كثير، من قبول ورد لدى العلماء، مما أدى بالمحدثين إلى تفصيل القول فيه، وفي هذا المبحث سأتناول أقوال العلماء فيه بالتفصيل.

أولاً– القول الأول:

يترأس هذا القول جمهور المحدثين وبعض الأصوليين أمثال: الخطيب البغدادي الحافظ وابن الصباغ والقفال الشاشي والصيرفي الفقيه والماوردي والروياني[١]، وأبي الطيب الطبري[٢] وأبي إسحاق الشيرازي[٣] وهو رواية عن أحمد[٤].

وقد ذهبوا إلى أنه لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدَّل، فإذا قال: حدثني الثقة، أو نحو ذلك مقتصراً عليه لم يُكتفَ به.

– قال الخطيب: [ولو قال الراوي: حدثنا الثقة وهو يعرفه بعينه واسمه وصفته إلا أنه لم يسمه، لم يلزم السامع قبول ذلك الخبر][٥].

القول الثاني:

وهو قول الحنفية[٦]، ورواية عن أحمد[٧].

قالوا: يقبل مطلقاً كما لو عينه.

---

(١) ينظر: الكفاية ص٣٧٣، مقدمة ابن الصلاح ص٦١، فتح المغيث ٣١١/١، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: الأمير الصنعاني ١٧١/٢، إرشاد الفحول ١٨١/١.

(٢) المسودة: ابن تيمية ص٢٥٧.

(٣) ينظر: اللمع ص١٦٠.

(٤) التمهيد: أبو الخطاب الكلوذاني ١٣١/٣.

(٥) الكفاية ص٣٧٣.

(٦) ينظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبزدوي ٩/٣، وفتح المغيث ٣١١/١، وتدريب الراوي ٢٦٣/١.

(٧) التمهيد: أبو الخطاب الكلوذاني ١٣١/٣.

حكاه ابن الصباغ في العدة عن أبي حنيفة ، وهو يتفق مع قول من يحتج بالمرسل من أجل أن المرسل لو لم يحتج بالمحذوف لما حذفه، فكأنه عدَّله بل هو في مسألتنا أولى بالقبول لتصريحه فيها بالتعديل(١).

– قال البزدوي(٢): [إن الراوي إذا أبهم المروي عنه، وأثنى عليه خيراً، بأن قال: حدثني الثقة، أو سمعته عن عدل، أو أخبرني من لا أتهمه، صحَّت الرِّواية ويكون الخبر مقبولاً].

– ومن الحنفية من اشترط كونه في القرون الثلاثة، قال التهانوي: [إذا كان الراوي القائل حدثني الثقة، ثقة فالذي ينبغي أن يكون مذهبنا قبول مثل هذا التعديل في حق من هو من القرون الثلاثة، لأن المجهول منها حجة عندنا، فالمجهول بصيغة التعديل أولى في قبولها، وأما في غيرها فلا](٣).

القول الثالث:

وهو قول المحققين أمثال: ابن الصباغ، والرافعي.

قالوا: إن كان القائل لذلك عالماً أجزأ في حق من يوافقه في مذهبه، كقول مالك: أخبرني الثقة، وكقول الشافعي ذلك أيضاً في مواضع(٤).

– واشتهر الجويني باختياره لهذا الرأي، إلا أنني وجدت بعد التدقيق: أن الجويني ذهب إلى أبعد من هذا، حيث قبِل التعديل من عالم بالجرح والتعديل، ولم يقصره على المقلد، يدل عليه قوله: [وإن قال: سمعت رجلاً موثوقاً به عدلاً رضاً يقول: سمعت فلاناً، وكان الراوي من يقبل تعديله لعدالته واستقامة حالته، وعلمه بالجرح والتعديل ودرايته، فهذا يورث الثقة لا محالة](٥).

– وأكَّد ذلك ابن تيمية حيث ذكر: أن الجويني اختار أن يعمل بالمرسل إذا قال: أخبرني الثقة، أو من لا أتهم، أو قال الإمام الراوي: قال رسول الله ﷺ إذا كان ممن يوثق بتعديله، وتركه فيما عدا ذلك، وحكى عن الشافعي كلاماً كثيراً مفرقاً يشير إلى ذلك(٦).

---

(١) ينظر: فتح المغيث ٣١١/١.

(٢) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام ٩/٣.

(٣) قواعد في علوم الحديث ص١٢٥.

(٤) ينظر: علوم الحديث: ابن الصلاح ص٦١، تدريب الراوي ٢٦٣/١.

(٥) البرهان ٤١٠/١.

(٦) المسودة: ابن تيمية ص٢٥٧.

– وكذا نقل عنه العلائي في جامع التحصيل[1]، وعليه: يكون كلام الجويني مطلقاً في كل عالم بالجرح والتعديل، والشافعي من أعلم الناس بالجرح والتعديل، لذا كان تعديله على الإبهام مقبولاً عنده، وليس بالضرورة قصره في حق المقلد.

– وذكر السيوطي بصيغة تمريض أن البعض لم يقبل هذا القول من العالم حتى يقول: كل من أروي لكم عنه ولم أسمه فهو عدل.

قال السيوطي: [وقيل لا يكفي أيضاً حتى يقول: كل من أروي لكم عنه ولم أسمه، فهو عدل][2].

القول الرابع:

التفصيل بين من يُعرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة فيقبل، وإلا فلا، واختار هذا القول العلائي، وهو المنصوص عن أحمد.

– قال العلائي: [وأما القول المختار: وهو أن من عرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن عدل موثوق به مشهور بذلك، فمُرْسَله مقبول، ومن لم يكن عادته ذلك فلا يُقبل مُرسَله][3].

– ويقول ابن رجب: [والمنصوص عن أحمد يدل: على أنه من عرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة، فروايته عن إنسان تعديل له، ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل][4].

وقال أيضاً في موضع آخر: [وقول من قبل مراسيل من لا يرسل إلا عن ثقة، يدل على أن مذهبه: أن الراوي إذا قال: "حدثني الثقة" أنه يقبل حديثه ويحتج به، وإن لم يُسمَّ عينُ ذلك الرجل][5].

– وذهب بعضهم إلى أن من عرف من عادته أنه يرسل عن رجل بعينه، وكان ثقة قبل منه، وإلا فلا. وهو قول للشيرازي، وحكاه شارح: "اللُّمع" موسى بن أحمد اليمانيُّ عن الباقلاني صاحب: "الإرشاد"[6].

---

(١) ص٨٦.

(٢) تدريب الراوي ٢٦٤/١.

(٣) جامع التحصيل ص٨٦.

(٤) شرح علل الترمذي: ابن رجب ٣٨٢/١.

(٥) شرح علل الترمذي: ابن رجب ٥٦٣/١.

(٦) نقل قوله الزركشي في البحر المحيط ٢٩١/٤.

– قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: [إذا قال: أخبرني الثقة عن فلان فلا يخلو: إما أن يكون قد عُرف من عادة هذا المحدث أنه إذا قال: أخبرني الثقة ويريد رجلاً بعينه كالشافعي، أو يقول: أخبرني الثقة ويريد به أحمد بن حنبل، فإنه ينظر في حال هذا الثقة، فإن كان ثقة عندنا، كما سماه قبلنا حديثه، وإن لم يكن عندنا ثقة لم نقبل خبره.

أما إذا كان لا يُعرف من عادته أنه يريد رجلاً بعينه، فحكمه حكم المرسل، فلا يجوز العمل به][1].

القول الخامس:

وهو قول لأبي بكر الباقلاني نقله عنه الغزالي في المنخول[2]: أن المختار عنده أن الإمام العدل إذا قال: قال رسول الله ﷺ ، أو أخبرني الثقة قُبل، فأما الفقهاء والمتوسعون في كلامهم فقد يقولونه لا عن تثبت فلا يقبل في زماننا هذا، وقد كثر الرواة وطال البحث وتشعبت الطرق فلا بد من ذكر اسم الرجل.

وإليه يؤول كلام الجويني حيث قبل التعديل على الإبهام من عالم بالجرح والتعديل مطلقاً.

---

(١) شرح اللمع في أصول الفقه: الشيرازي ٢/٣٥٥.

(٢) المنخول ص٢٧٤.

المبحث الثاني

مناقشة أقوال العلماء وبيان الراجح منها

لكل فريق من الذين سبقوا حجة اعتمدها في قبولهم أو ردهم للتعديل على الإبهام وفي هذا المبحث سأتناول ذكرها مفصلة على التوالي:

أولاً – حجة جمهور المحدثين ومن مشى على خطاهم من الشافعية:

– قالوا: إن الثقة مجهول، فهو بمنزلة من لم يذكره أصلاً، ووصفه إياه بالثقة غير معمول به، ولا معتمد عليه في حق السامع، لجواز أن يعرف إذا سمَّاه الراوي بخلاف الثقة والأمانة[١]، أو أن يكون الراوي انفرد بتوثيقه مثلاً[٢].

– وزاد الخطيب: أنه لو صرح بأن كل شيوخه ثقات ثم روى عمن لم يسمه لم يعمل بتزكيته[٣].

– وفصَّل قوله ابن الصلاح قال: [لأنه قد يكون ثقةً عنده، وغيره قد اطَّلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالإجماع، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف، بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب تردداً..][٤].

– وقال ابن أبي الدم: وهذا مأخوذ من شاهد الأصل إذا شهد عليه شاهد فرع، فلا بد من تسميته للحاكم المشهود عنده بالاتفاق عند الشافعي وأصحابه، فإذا قال شاهد الفرع: أشهدني شاهد أصل أشهد بعدالته وثقته أنه يشهد بكذا، لم يسمع ذلك حتى يعينه للحاكم، ثم الحاكم إن علم عدالة شاهد الأصل عمل بموجب الشهادة، وإن جهل حاله استزكاه[٥].

واعتُرض على هذا القول بشيئين:

---

(١) الكفاية ص ٣٧٣.

(٢) ينظر: فتح المغيث: السخاوي ١/٣١١.

(٣) الكفاية ص ٩٢.

(٤) علوم الحديث: ابن الصلاح ص ٦١.

(٥) نقل قول ابن أبي الدم السخاوي في فتح المغيث ١/٣١١.

– **أحدهما**: يلزم من هذا القول أن لا يجوز لأحد العمل بحديث حتى يعرف رواته كلهم، ويبحث عنهم، ولا يقلد غيره من الأئمة في جرحهم وتعديلهم، وفي ذلك تضييق عظيم وحرج متروك العمل به.

– **والثاني**: أنه يلزم منه أيضاً: أن القاضي إذا رفع إليه حكم قاضٍ آخر لا ينفذه حتى يبحث عن عدالة من حكم ذلك القاضي بشهادته، لجواز أن يكون مجروحاً عند غيره.

والجواب عن الأول:

أن الراوي إذا سمي باسمه فقد بَعُد عن التدليس، فإن من كان من أهل زمن العامل بالخبر، فالبحث عنه ممكن، واستكشاف حاله متعين، وإن كان متقدماً ولم نكتف بظاهر الإسلام والستر على الراجح، ووجدنا من عدَّله، ولم نعثر فيه على جرح لغيره، اكتفينا بذلك وحصل عليه الظن بقوله، وإن وجدنا جرحاً مؤثراً قدمناه على تعديله، ولا يلزم من ذلك وجوب معرفته باطناً.

أيضاً: فالعلماء مختلفون في الاكتفاء بالواحد في التعديل؟ وفي أنه هل يحتاج فيه إلى ذكر السبب أم لا؟

فمن يشترط ذلك ولا يكتفي بالواحد في التعديل، لا يثبت الخبر عنده بقول الراوي وحده: حدثني الثقة.

والجواب عن الثاني:

بالفرق بين المقامين، وشتان بين أمر لم يتقدم فيه حكم قاض، وبين أمر تقدم فيه حكم قاض، ويلزم من البحث عن عدالة من حكم القاضي بشهادتهما عند إرادة تنفيذ ذلك الحكم، نقض ما حكم به ذلك القاضي، بخلاف ما إذا لم نقبل قول الراوي: حدثني الثقة أو سماه ووثقه، واطَّلعنا فيه على جرح مؤثر فقدمناه، فإنه لا نقض فيه لحكم تقدم، وذلك ظاهر، ويتأيد ذلك: بأن الشاهدين لو رجعا عما شهدا به بعد إنفاذ الحكم بما شهدا به، لم يؤثر رجوعهما، ولو رجع الراوي عن الخبر وأكذب نفسه أو اعترف بالغلط، لم يجز العمل بخبره، والله أعلم[1].

– وعلّل أبو الطيب صنيع الشافعي بقوله: [إنما يقول الشافعي ذلك لبيان مذهبه، وما وجب عليه مما صحَّ عنده من الخبر، ولم يذكره احتجاجاً على غيره][2].

---

(١) جامع التحصيل ص ٩٤-٩٥.

(٢) نقل قوله ابن تيمية في المسودة ص٢٥٧، والزركشي في البحر المحيط ٢٩٢/٤.

– بينما علّله الماوردي والروياني بأنه قد اشتهر من عناه الشافعي بهذا الكلام، حيث أراد إبراهيم بن إسماعيل، فكأنه سمَّاه.

وقيل: إنه قد أعلم أصحابه بذلك، بدليل ما ذكره العلماء في ضابط إبهامه عن الثقة.

وقيل: إنه قد صرح بهم في طرق أخرى مشهورة(١).

– أيضاً: ذكر الماوردي(٢) بأنّه ربّما قد أشكل عليه اسمُ الرّاوي عند التحديث، وهو واحد من عدد ثقات، فَيتحرّجُ أن يسمّي من لا يقطعُ بصحّته، فعدَل عنه إلى ما لا جرح فيه، فقال: "أخبرني الثّقة" ومع وجود مثل هذا العذر لا يبقى وجه لإنكار ذلك عليه.

وردَّ الحنفية على تعليل هؤلاء لصنيع الشافعي: بأنه لا يخلو من تكلف(٣).

وسيأتي بيان ذلك في ذكر حجج القول الثالث.

ثانياً– حجة جمهور الحنفية:

– قالوا: إنه مأمون في الحالتين معاً(٤) – أي: حال تصريحه باسمه وحال إبهامه له – لأن قائل ذلك متى كان ثقةً مأموناً، فإنه يكتفى به كما لو عيَّنه، إذ لو علم فيه جرحاً لذكره، ولو لم يذكره لكان غاشّاً في الدين، كما أنه لا يحكم على أحد بكونه ثقة إلا بعد التحقق من توافر شروط التوثيق فيه، فيقبل هذا منه كما لو سمَّاه(٥).

– أيضاً: إن الرواية مع السكوت عن الطعن في المرويِّ عنه تعديل له(٦)، لأن الكناية عنه لا تصلح للجرح(٧).

واعتُرض على هذا القول:

قالوا: لكن هذه الكناية تحتمل أن تكون بسبب كون المرويِّ عنه متهماً.

والجواب: أنها تحتمل ذلك، وتحتمل أن تكون لأجل صيانته عن الطَّعن الباطل فيه، وصيانة

---

(١) ينظر: البحر المحيط: الزركشي ٢٩٢/٤.

(٢) الحاوي الكبير ٩٣/١٦.

(٣) كشف الأسرار ١٠/٣.

(٤) ينظر: تدريب الراوي ٢٦٣/١.

(٥) ينظر: كشف الأسرار ١١١/٣.

(٦) كشف الأسرار ٩/٣.

(٧) كشف الأسرار ١١١/٣.

الطَّاعن عن الوقوع في الغيبة لمسلم من غير حجة، لذا فإن إبهامه لأجل صيانته أمرٌ لا بأس به، فيحمل عليه بدلالة عدالة الراوي.

– أما إن كان إبهامه بسبب كون المرويّ عنه متهماً، فليس كلُّ اتِّهام يسقط به جميع حديثه، كالاختلاط والسهو والغفلة، حيث تُوجب ردَّ ما رواه في حالة الاختلاط والسهو والغفلة، ولا تُوجب ردَّ جميع رواياته إذا لم يغلب السهو والغفلة عليه، لزوال العلة الموجبة للرَّدِّ في غير هذه الأحوال.

– وإذا كان كذلك لم يلزم في كنايته لأجل الاتهام، ردُّ ما رواه لجواز أن يكون السبب الموجب للطعن غير شامل لجميع الأحوال.

– ويدلُّ على ذلك أن هناك رواة قد طُعن في كلِّ واحدٍ منهم بوجه، لكنَّ علوَّ درجتهم في الدِّين، وتقدُّم رتبتهم في العلم، منع من قبول الطعن في حقهم ومن ردِّ حديثهم به، مثل: عبد الله بن لهيعة والحسن بن عمارة، فلو ردَّ حديث أمثال هؤلاء بطعن كلِّ واحد، لانقطع طريق الرِّواية واندرست الأخبار، إذ لم يوجد بعد الأنبياء عليهم السلام من لا يوجد فيه أدنى شيء مما يجرح به، إلا من شاء الله تعالى، فلذلك لم يُلتفت إلى مثل هذا الطَّعن، ويُحمل على أحسن الوجوه وهو قصد الصيانة كما ذكر(١).

– كما لا يلزم من إبهامه له أيضاً تضعيفه عنده، لأنه قد يبهم لصغر سنه، أو لطبيعة المعاصرة أو المجاورة مما تقتضيه ظروف الزمان(٢)، أو اختصاراً، وذلك صحيح عند أهل الفقه وعلماء الشريعة، وإن طال سنده، فيكنى عنه صيانةً عن الطعن بالباطل، وإنما يصير هذا جرحاً إذا استفسر فلم يفسر(٣).

قلت: ولا يخفى أن ما تقدم احتمالات ظنية، وأن التصريح بالمبهم يقطعها جميعاً.

– أيضاً: إن مراسيل الصحابة مقبولة بالإجماع، بدليل ما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا، ونحن قوم لا

---

(١) كشف الأسرار ٣/١١١-١١٣.

(٢) قواعد التحديث: القاسمي ص ١٩٦.

(٣) أصول البزدوي ص١٩٨.

يكذب بعضهم بعضاً)[1]. وكذلك يجب أن نقول في مراسيل التابعين، إذ لا فرق بينهما.

فإن قيل: الصحابة ثبتت عدالتهم، فالجواب: أنه ليس من شرط الراوي القطع على عدالته، بل ثبوت عدالته في الظاهر، على أن النبي ﷺ قد زكَّى التابعين فقال: (خيركم القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)[2].

– دليل آخر:

إن من عادة العدل أن لا يرسل إلا إذا ثبت الحديث عنده، ومتى شكَّ، ذكر من حدثه، لتكون العهدة على غيره، روي عن النخعي أنه قال: إذا رويت عن عبد الله فأسندت، فقد حدثني واحد، وإذا أرسلت، فقد حدثني جماعة عنه[3].

– احتج المخالف:

بأن ترك الراوي ذكر من حدَّثه يتضمن جهالة عينه وعدالته، ومعلوم أنَّه لو ذكر اسمه فعرفنا عينه، ولم نعلم عدالته لم يجز قبول خبره، فأولى أن لا يُقبل إذا لم يُعلم عينه وعدالته.

– الجواب:

أنّا لا نسلم أنه إذا لم يذكره فإنّا نجهل عدالته، لأنه لو لم تثبت عنده عدالته لم يجز أن يروي عنه، فيُلزِمَ الناس حُكماً بقول فاسق أو مجهول، فيثبت بهذا الظاهر في حق العدل أنه علم ضبطه وعدالته.

– واعتُرض على هذا القول أيضاً:

بأنه لو جاز العمل برواية المبهمين، لم يكن لذكر أسماء الرواة والفحص عن عدالتهم معنى.

– الجواب:

أن فيه معنى، وهو: أن المخبر قد يشتبه عليه حال من يخبره، فلا يقدم على تزكيته ولا على

---

(١) رواه الخطيب في الكفاية ص٣٨٦.

وفيه: إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف. ينظر: الجرح والتعديل ١٩٨/٢، تهذيب الكمال ٢٠٢/٣.

(٢) البخاري: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (٢٥٠٨).

ومسلم: فضائل الصحابة ψ، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (٢٥٣٥).

(٣) روى ابن عبد البر بسنده إليه عن النخعي: إذا قلت عن عبد الله – يعني ابن مسعود – فاعلم أنه عن غير واحد، وإذا سميت لك أحداً، فهو الذي سميت. التمهيد ٣٧/١.

ورجال سنده ثقات.

الطعن فيه، فيذكره ليفحص غيره عنه، ولأنه إذا ذكرهم أمكن السامع الفحص بنفسه، فيكون ما يقع له عن اجتهاده أقوى مما يقع له عن اجتهاد غيره، وهذا يقتضي ترجيح المسند[1] على المرسل.

- **أيضاً:**

لو جاز العمل بالمراسيل ورواية المبهمين، لوجب إذا أرسل في عصرنا رجل حديثاً أن يلزمنا العمل به.

الجواب:

النظر في ذلك، فإن كان الحديث معروفاً فيما دوِّن من الأحاديث فقد عرفت رواته، وإن لم يكن معروفاً لم يُقبل، لأن الأحاديث قد ضبطت وجمعت، فما لا يعرفه أصحاب الحديث في وقتنا، فالظاهر أنه كذب، أما إن كان أُرسل في وقت لم تكن الأحاديث مجموعة ومضبوطة فيُقبل خبر المرسل[2].

ثالثاً- حجة المحققين:

- **قالوا:** إنه من الجائز أنه لو سمَّاه لا طَّلع فيه غيره على ما يقتضي جرحه، ولم يكن ظهر لمن وثقه بخلاف ما إذا سمَّاه باسمه ووثقه، فإن المروي له وغيره إذا بحث عنه فلم يجد فيه جرحاً اطمأن إلى توثيقه، ولزم العمل بخبره[3]، بينما المجتهد لم يورد ذلك احتجاجاً بالخبر على غيره، وإنما ذكر لأصحابه قيام الحجَّة عنده على الحكم، وقد عرف هو من روى عنه ذلك، كالشافعي ومالك مثلاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه قد بيَّن بعض العلماء ما أبهما من ذلك باعتبار شيوخهما[4].

- وتعقب ذلك الخطيبُ بأنه قد يوجد في بعض من أبهموه الضعف لخفاء حاله، كرواية

---

(١) الحديث المسند: هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ρ، دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم. التقييد والإيضاح: العراقي ص٦٤

بينما أطلق الخطيب المسند على الحديث المتصل الإسناد من راويه إلى منتهاه. ينظر: علوم الحديث: ابن الصلاح ص٢٦

وهذا المعنى المراد هنا، وعندها يكون المسند بمعنى الموصول.

(٢) ينظر: التمهيد: أبو الخطاب الكلوذاني ٣/١٣٤-١٤٣ بتصرف.

(٣) جامع التحصيل ص ٧٤.

(٤) نقلاً عن ابن الصباغ في التبصرة والتذكرة: العراقي ١/٣١٦.

مالك عن عبد الكريم بن أبي المخَارِق[1].

– كما تعقب هذا القول أيضاً السّخاوي قال: [لكن قد توقف شيخنا – ابن حجر – في هذا القول، وقال: إنه ليس من المبحث؛ لأن المقلد يتبع إمامه ذكر دليله أم لا][2].

– كما ردَّ بعض المعاصرين ما ذكر من ضوابط في تعيين المبهمات بقوله: [وما جاء عن بعض أهل العلم في تعيين المراد ببعض من أرادهم الشافعي بذلك، فذلك مما لا يمكن القطع به، بل الظاهر أنه أجري على مجرد الاحتمال، وذلك مثل ما حكى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: "جميع ما حدث به الشافعي في كتابه فقال: حدثني الثقة، أو: أخبرني الثقة، فهو أبي"[3]. فهذا حصر غير دقيق، بل حدَّث الشافعي عن الثقة عنده عن جماعة من الرواة لم يدركهم أحمد بن حنبل، مثل: عطاء بن أبي رباح ومجاهد وابن شهاب الزهري وحميد الطويل، ويحيى ابن أبي كثير، وغيرهم.

– كما أن أهل العلم لم يستغرقوا كلَّ من قال فيه الشافعي: "عن الثقة" فهو مقول بالظن، ويبدو أن مستنده يرجع إلى تفقده من عرف بالرواية عن ذلك الشيخ ممن أدركهم الشافعي وأخذ عنهم، وهذا لا يصح أن يكون مقياساً لتعيين هؤلاء، كما أن فيهم من هو مجروح كابن أبي يحيى ومُطَرِّف بن مازن، فالصواب من القول: أن هذه العبارة من الشافعي لا ترفع من شأن ذلك الراوي، بل أمره باقٍ على الجهالة، وكأن قوله: "أخبرنا الثقة" بمنزلة قوله: "أخبرنا رجل".

وقد اجتهد بعض المعاصرين لتمييز المراد، وليس في ذلك شيء يقطع به، إلا أن يرد الحديث ذاته من طريق أخرى صحيحة يصرح فيها باسم ذلك المبهم][4].

– أما حجة الجويني، فهي ما قاله: [ويبعد أن يشترط في الراوي أن يعرف كل من يبلغه خبر مسند حتى يسنده إليه، وإذا استحال اشتراط هذا، لزم على الاضطرار تعديل حال من يلتزم موجب الإخبار على تعديل الأئمة المشهورين وعرفانهم، فإذا قال: أخبرني الثقة، أو: من لا

---

(١) ينظر: تدريب الراوي ١/٢٦٤.

وعبد الكريم بن أبي المخَارِق ضعيف. ينظر: تقريب التهذيب ٣٦١.

(٢) فتح المغيث ١/٣١٣.

(٣) علل أحمد ١/٤٦٩.

(٤) قصدت ببعض المعاصرين عبد الله الجديع في كتابه: تحرير علوم الحديث ١/٤٩٤.

أتمارى فيه خيراً ونبلاً، فقد أفضى ذلك إلى المطلب المقصود في الثقة][1].

- كما أن الظن غالبٌ بأنه لا يقول ذلك إلا عن تحقيق ثقة ذاك الراوي وصدقه، والمعوَّل عليه إنما هو غلبة الظن، وهذا يورث الثقة بذلك الراوي لا محالة.

ويرد على هذا القول: بأنه كم من رجل اختلف فيه اجتهاد أئمة الجرح والتعديل، فوثَّقه قوم وجرحه آخرون، وكان الراجح قول الجارح، فيجوز أن يكون هذا الذي أطلق توثيقه ولم يسمّه ممن اطّلع غيره فيه على جرح مؤثر، ولو سمّى لظهر ذلك، فلا ثقة حينئذ[2].

رابعاً- حجة القول الرابع:

- إن قبول الصدر الأول لكثير من المراسيل لا يمكن إنكاره، وقد صدر من جماعة منهم رد لكثير من المراسيل أيضاً، فيحمل قبولهم عن الثقة لمن أرسل منهم أنه لا يرسل إلا عن عدل موثوق به، وردهم عند عدم ذلك.

- وإلى هذا أشار ابن عباس رضي الله عنهما بقوله: كنا إذا سمعنا أحداً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[3].

- وقد تقدم أن الشافعي رحمه الله استثنى مراسيل ابن المسيب من بقية المراسيل فجعلها مقبولة، وأن جماعة من الأصحاب عللوا ذلك بأنه كان لا يرسل إلا عن ثقة، ومقتضى ذلك أن من كان مثله فمراسيله أيضاً مقبولة[4].

- أما الباقون الذين اشترطوا كونه متعيناً فقالوا: إن أكثر ما فيه أن يكون ثقة، وليس إذا كان ثقة عنده، يجب أن يكون ثقة عندنا، لأن الناس في أسباب الجرح والتعديل مختلفون، فلا نأمن أن يكون قد وثقه برأيه واجتهاده، وليس بثقة عندنا، فلا بد من تعيينه والنظر في حاله[5].

---

(١) البرهان ١/٤١٠.

(٢) جامع التحصيل ص٨٥.

(٣) مسلم: المقدمة، باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها (٧).

(٤) جامع التحصيل ص٨٦-٨٧.

(٥) شرح اللمع في أصول الفقه: الشيرازي ٢/٣٥٥.

خامساً– حجة القول الخامس

ما ذكره الباقلاني من أن الفقهاء والمتوسعين في كلامهم قد يوثقون بلا تثبت فلا يقبل في زماننا هذا، على عكس الإمام العدل[١].

واعتُرض عليه بما ذكره الغزالي[٢] من أنّا لو صادفنا في زماننا متثبتاً في نقل الأحاديث مثل مالك رضي الله عنه ، قبلنا قوله: قال رسول الله ﷺ ، ولا يختلف ذلك بالأعصار.

وتعقبه ابن حجر بأن الواقع أن أهل الأعصار المتأخرة ليس فيهم من هو بتلك المثابة[٣].

التوفيق بين الآراء والترجيح بينها:

إن الأقوال الثلاثة الأخيرة تقرر نفس النتيجة، وهي قبول التعديل المبهم بشروط على اختلاف بينها، وهي أعدل من التي رفضت أو قبلت بإطلاق، وعليه يدل قول العلائي:

[وأما القول المختار: وهو أن من عرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن عدل موثوق به مشهور بذلك، فمرسله مقبول ومن لم يكن عادته ذلك فلا يقبل مرسله، وهذا القول والذي قبله – يقصد: إذا قال أحد الأئمة المرجوع إليهم في الجرح والتعديل: حدثني الثقة – أعدل المذاهب، وبه يحصل الجمع بين الأدلة المتقدمة من الطرفين][٤].

ومشى أهل العلم في هذا العصر على ما مشى عليه جمهور المحدثين في الأعصار المتقدمة من أن التعديل على الإبهام لا يكفي لقبول الرواية، أما إذا كان قائل ذلك أحد الأئمة المجتهدين المتبوعين كالإمام مالك والإمام الشافعي كفى في حق موافقه في المذهب[٥].

وهذا هو الراجح في المسألة والله أعلم.

---

(١) نقله عنه الغزالي في المنخول ص٢٧٥.

(٢) المنخول ص٢٧٥.

(٣) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٥٤٧/٢.

(٤) جامع التحصيل ص٨٥.

(٥) ينظر: الإيضاح: د. مصطفى الخن وَ د. بديع السيد اللحام ص ٢٩٤.

الفصل الثالث

صيغ التعديل على الإبهام وأسبابه في كتاب الأم

المبحث الأول: تعديل الشافعي بألفاظ التوثيق.

المبحث الثاني: تعديل الشافعي بصيغة: من لا أتهم.

المبحث الثالث: تعديل الشافعي بألفاظ أخرى.

أولاً- التعديل بصيغة: "أهل العلم"

ثانياً- التعديل بصيغة: "من أصدقه".

المبحث الرابع: أسباب التعديل على الإبهام عند الشافعي.

المبحث الأول

تعديل الشافعي بألفاظ التوثيق

أولاً– تعديل الشافعي بصيغة: "الثقة"

اشتهر الإمام الشافعي ﵁ باستعماله لهذه الصيغة أثناء تعديله على الإبهام لشيوخه الذين روى عنهم في كتبه، وقد كان في ذلك موافقاً لأسلافه الذين استعملوا هذه الصيغة في رواياتهم، وسأذكر هنا نبذة من الأمثلة التي استعمل فيها المحدثون هذه الصيغة، مع الحديث عن درجة التعديل بها عند المحدثين وعند الشافعي.

١– استعمال هذه الصيغة عند المحدثين:

تبين لي عند مراجعة بطون المصنفات الحديثية كثرة استعمال المحدثين لهذه الصيغة بدءاً من عصر الصحابة رضي الله عنهم إلى يومنا هذا.

– هذا عبيد بن عمير يقول: حدثني الثقة: أن رسول الله ﷺ صلى في صلاة الآيات ست ركعات وأربع سجدات(١).

وفي رواية أخرى يقول: عن عائشة: أن نبي الله ﷺ ...(٢)

أي إن عبيد بن عمير أراد بالثقة: عائشة رضي الله عنها كما تبين ذلك من الروايات الأخرى.

– وعن إسماعيل بن مسلم عن الحكم بن عُتَيبة قال: حدثني الثقة – قال: قلت من هذا الثقة ؟ قال: حدثني مجاهد – عن أم كُرز عن النبي ﷺ قال: (عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة)(٣).

---

(١) أبو نعيم في معرفة الصحابة ٣١٥٣/٦. والمقصود بصلاة الآيات: صلاة الكسوف.

(٢) أخرجه مسلم: الكسوف، باب: صلاة الكسوف (٩٠١).

(٣) أخرجه من هذا الوجه الدارقطني في العلل ٤٠٩/١٥

و الحديث عند: أبي داود: الضحايا، باب: في العقيقة (٢٨٣٦)، والترمذي: الضحايا، باب: العقيقة (١٥١٦)، وابن ماجه: الذبائح، باب: العقيقة (٣١٦٢)، قال الترمذي: [هذا حديث حسن صحيح].

مجاهد بن جَبر: الإمام الفقيه الثقة. ينظر: تذكرة الحفاظ ٩٢/١، تقريب التهذيب ص٥٢٠.

– وعن ابن وهب قال: أخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه قال: حدثني الثقة عن عبد الله بن عباس أنه قال: لا تحمل العاقلة عمداً، ولا صلحاً ولا اعترافاً، ولا ما جنى المملوك[١].

وروى الحديث محمد بن الحسن قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس مثله[٢].

فتبين بذلك أن المبهم: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود[٣].

– وعن عبد الرحمن قال: حدثنا أبي قال: سألت إسماعيل بن أبي أويس قلت: هذا الذي يقول مالك بن أنس: "حدثني الثقة" من هو ؟ قال: هو مَخْرَمة بن بُكَيْر بن الأشجّ[٤].

– وكان عبد الله بن المبارك يقول: "حدثني الثقة" يعني السِّيْنَاني[٥].

– وقد مشى على نهج المحدثين في هذا الباب بعض أهل اللغة، فقد نُقل مثل ذلك عن سيبويه، قال السيوطي: [وقد استعمل ذلك– أي: التعديل على الإبهام – سيبويه كثيراً في كتابه يَعني به الخليل وغيره، وذكر المرْزُباني عن أبي زيد قال: كلُّ ما قال سيبويه في كتابه: " أخبرني الثقة" فأنا أخبرته][٦].

---

(١) البيهقي في الكبرى: الديات، باب: من قال لا تحمل العاقلة ١٠٤/٨.

(٢) البيهقي في الكبرى: الديات، باب: من قال لا تحمل العاقلة ١٠٤/٨.

أخرجه من هذه الطريق من دون إبهام أيضاً:

مالك عن عبد الرحمن بن أبي الزناد في الموطأ: الديات، باب: دية العمد (٦٦٥) – رواية محمد بن الحسن –

(٣) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ثقة فقيه (ت٩٤هـ). ينظر: تقريب التهذيب ص٣٧٢.

(٤) الجرح والتعديل ٣٦٣/٨.

مَخْرَمَة بن بُكَيْر بن عبد الله بن الأشج: وثقه مالك وأحمد وغيرهما، وضعّفه ابن معين لأن حديثه عن أبيه كتاب (ت١٥٩هـ). ينظر: تهذيب الكمال ٣٢٥/٢٧.

(٥) تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين ص١٨٦.

الفضل بن موسى السِّيْنَاني: أحد أئمة خراسان، ثقة ثبت (ت ١٩٢هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ ٢٩٦/١، تهذيب التهذيب ٢٥٧/٨.

(٦) المزهر: جلال الدين السيوطي ١١١/١.

الخَلِيْلُ بن أحمد الفَرَاهِيْدِيُّ: الإمام صاحب العربية، أحد الأعلام، كان رأساً في لسان العرب. (ت١٧٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٣٠/٧

٢- أقوال العلماء في صيغة: "الثقة"

يتبين من الأمثلة السابقة أن المحدثين أرادوا من صيغة: "الثقة" التوثيق المطلق، يؤكده إطلاق عبيد بن عمير هذا الوصف على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ومن بعده الحكم بن عُتَيبة على مجاهد الفقيه المعروف، والإمام مالك ﷺ على مَخْرَمَة بن بُكَيْر.

وإذا أردنا توصيف هذه الصيغة ضمن مراتب التعديل، فإنها تقع في المرتبة الرابعة من التقسيم السداسي الذي أرساه الحافظ ابن حجر(١)، ومن المقرر أن علماء الحديث صنفوا ألفاظ الجرح والتعديل في سلم لكي يسهل على من يجيء بعدهم معرفة مراد نقاد الجرح من ألفاظهم، أما النتيجة العملية فقد ذهب جمهور المحدثين إلى الاحتجاج بالمراتب الأربع الأولى من مراتب التعديل(٢)، وهذا الذي يهمنا في هذا المجال، ومن ثم فإن تعديل الراوي بهذه الصيغة يفيد التوثيق الذي يصلح للحكم على حديثه بالصحة(٣).

ولقد كان مراد الشافعي من تعديله بهذه الصيغة التوثيق الذي يصلح للحكم على الحديث بالصحة، بدليل أنه وصف بذلك إمام أهل الحديث مالكاً ﷺ ، والإمام أحمد ﷺ ، أيضاً مرّ بيان أن الشافعي لم يحتج إلا بما صحّ لديه من الأحاديث، وعليه فإن وصفه للمبهم بهذه الصيغة يفيد أنه أراد التوثيق الذي ينتج عنه الحكم على حديث الراوي بالصحة.

- ولقد ورد عن الشافعي تخصيصه لهذه الصيغة في موضعين قال في أحدهما(٤): "الثقة من أهل العلم" وفي الآخر(٥): "ثقات أهل العلم" فأفاد من تخصيصه هذا: أن المبهم من أهل العلم.

ثانياً- تعديل الشافعي بصيغة: "من أثق".

عدل الشافعي ﷺ أحياناً عن تعديله على الإبهام بصيغة: "الثقة" إلى صيغة: "من أثق" وقد

أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس: الإمام العلامة حجة العرب (ت٢١٥هـ). سير أعلام النبلاء ٤/٤٩٤.

(١) ينظر: نزهة النظر شرح النخبة: ابن حجر ص١٣٦، وأصول الجرح والتعديل: للعتر ص ١٤٨.

(٢) ينظر: علوم ابن الصلاح ص٦١، المنهل الروي ص٦٥.

(٣) الحديث الصحيح: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط من أوله إلى منتهاه ولم يكن شاذاً ولا معلاً. ينظر علوم الحديث: ابن الصلاح ص٩، نزهة النظر: ابن حجر ص٥٨.

والعدل الضابط هو من يُطلق عليه: الثقة. ينظر: تدريب الراوي ١/٤٣.

(٤) ينظر: الباب الثاني: الحديث الثاني والعشرون صحيفة ٢٢٤.

(٥) ينظر: الباب الثاني: الحديث الثاني والستون صحيفة ٢٨٩.

كان له سلف صدق في ذلك، كما سيتبين من حديثي عن استعمال المحدثين لهذه الصيغة وبيان أقوالهم في مرادهم منها.

١- استعمال هذه الصيغة عند المحدثين:

درج العلماء في مصنفاتهم على استعمال هذه الصيغة للدلالة على تعديل من يروون عنه.

- هذا عبد الملك بن هشام يقول: حدثني من أثق به أن جعفراً أخذ اللواء بيمينه فقطعت، فأخذه بشماله فقطعت، فاحتضنه بعضديه حتى قتل وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة[١].

- أيضاً استعمل هذه الصيغة ابن حجر في كتابه: "إنباء الغمر بأنباء العمر"[٢]، والذهبي في سيره[٣] في نقله لأخبار الرواة عن العلماء، مما يدل على تداول هذه الصيغة بينهم، ووقوعها موقع القبول في أنفسهم.

- وقال المزني في اشتراط حولان الحول في زكاة المعدن: أخبرني من أثق به بذلك عنه[٤]. يعني: عن الشافعي. نقل الرافعي[٥] عن بعض الشارحين أن مراده بمن يثق به: أخته. فلم يحب تسميتها[٦].

- وعن ابن جريج قال: أخبرني من أثق به: أنه إن شهد أربعة على رجل بالزنى فرجم، ثم نكلوا بعد...[٧]

- وعن سعيد بن أبي مريم قال: حدثني من أثق به عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة ابن زيد بن ثابت عن أبيه قال: قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن إحدى عشرة سنة[٨].

---

(١) سيرة ابن هشام ٣٧٨/٢.

(٢) ينظر: إنباء الغمر بأنباء العمر ٢٩٤/٢، ٢٤٦/٦، ١١٩/٧.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٤٥/٧، ٢٤٠/١١، ٣٥٤/١٧.

(٤) مختصر المزني: باب زكاة المعدن: ص٥٣.

(٥) العزيز شرح الوجيز: الزكاة، زكاة المعادن والركاز ١٣٠/٣.

(٦) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: النووي ٥٨٢/٢.

(٧) عبد الرزاق: العقول، باب: من نكل عن شهادته (١٨٤٧١).

(٨) الطبراني في الكبير (٤٨٥٨) ١٣٤/٥، ورواه الطبراني في موضع آخر من دون واسطة بين ابن أبي مريم وابن أبي الزناد. (٤٧٤٢) ١٠٧/٥، قال الهيثمي: [إسناده حسن]. مجمع الزوائد ٥٧٣/٩.

– وقال ابن القاسم: [وقد كنت أكرهه– أي: التفويض[١]– حتى سمعت من أثق به يذكره عن مالك، فأخذت به وتركت رأيي فيه][٢].

– حتى إن بعضهم كان يخصص قوله: "من أثق" فقال سيبُوْيَه: [من أثق بعربيَّته]. وأحياناً يطلق فيقول: [من أثق به] ويريد أبا زيد[٣].

– ويقول الجاحظ في كتابه: "الحيوان": [حدثني من أثق بعقله][٤].

– ونجد الشافعي رضي الله عنه يخصص حيناً ويطلق حيناً آخر، فوردت عنه الصيغ التالية:

" من أثق بخبره وعلمه " في موضع واحد[٥].

" من أثق به من أهل العلم" في موضع واحد[٦].

" من أثق به من أهل المدينة " في موضع واحد[٧].

" من أثق به" من دون تخصيص، في موضع واحد[٨].

٢– أقوال العلماء في صيغة: "من أثق".

لم يتعرض أحدٌ من علماء الجرح والتعديل لبيان مرتبة هذه الصيغة، ربما لأنها استُعملت للتعديل على الإبهام.

والذي يظهر لي أن هذه الصيغة بمعنى صيغة: "الثقة" لأنها مؤلفة من كلمتين، الأولى: "من" وهو اسم موصول بمعنى الذي. والثانية: "أثق" وهو فعل مشتق من الاسم: "التوثيق" وهو نفسه الذي اشتُقت منه الصفة: "الثقة"، فتكون جملة صلة الموصول: "من أثق" بمعنى: "الثقة".

---

(١) قال ابن القاسم: [التفويض ما ذكر الله في كتابه: لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة. فهذا نكاح بغير صداق، وهذا هو التفويض فيما قال لنا مالك]. المدونة ١٦٦/٢

(٢) المدونة الكبرى: النكاح الثاني: في النكاح الذي لا يجوز صداقه وطلاقه وميراثه ١٦٦/٢.

(٣) ينظر: المزهر: السيوطي ١١١/١، سبق بيان أن أبا زيد من أئمة اللغة. ينظر: صحيفة ١٣٢.

(٤) الحيوان: الجاحظ ٣٥٨/٥.

(٥) الأم: الصلاة، أول ما فرضت الصلاة ٨١/١.

(٦) الباب الثاني: الحديث الثامن بعد المائة صحيفة ٣٤٨.

(٧) الباب الثاني: الحديث الحادي والسبعون صحيفة ٣٠١.

(٨) الأم: الرهن الكبير، الرهن الصغير ١٩٩/٣. قال: [أخبرني من أثق به عن بعض من نسب إلى العلم منهم أنه يقول: لو رهن الجارية بألف ثم أدى الألف إلى المرتهن وقبضها منه، ثم دعاه بالجارية...]

والذي يؤكد ذلك استعمال العلماء لها بهذا المعنى قول المزني عن أخته: "من أثق" أراد أنّها ثقة عنده، وقول ابن القاسم وقد كان يكره التفويض حتى سمعه ممن يثق به يذكره عن مالك يدل على أنه ثقة عنده أيضاً.

– أما عن تخصيص البعض لهذه الصيغة مما سبق: فيظهر أنه لا معنى لهذا التخصيص، لأن سيبويه مثلاً قال: "الثقة" و"من أثق به" و"من أثق بعربيّته" في خصوص رجلٍ واحد هو: أبو زيد.

حتى إن الجاحظ عندما يقول: "حدثني من أثق بعقله " وينقل عنه، يعني: أنه يثق بعدالته من حيث إنّه لا يكذب، لأنه لو كان يكذب، لجاز أن يكذب عليه وإن كان عاقلاً، فكانت الفائدة من تعديله: نفي الكذب عنه، وكونه عاقلاً.

أيضاً: الشافعي ﵁ عندما خصص هذه الصيغة أحياناً أراد منها: التوثيق مطلقاً، بدليل أنّه أبهم بصيغة: "الثقة" في الحديث الخامس عشر[1] وأبهم بصيغة: "من أثق به من أهل المدينة" في الحديث الحادي والسبعون[2] وأراد منهما إبراهيم بن سعد، فلا يستقيم أن يعدّله على الإبهام بصيغتين مختلفتين، إلا أن يكون مراده من الصيغتين واحداً.

(١) صحيفة٢١٥.

(٢) صحيفة ٣٠١.

المبحث الثاني

تعديل الشافعي بصيغة: من لا أتهم

إن صيغة: "من لا أتهم" عبارة للإمام الشافعي يكثر استعمالها في كتابه الأم، وكذلك جاءت في مسند الشافعي، وهي صيغة تنفي التهمة عن الرجل المبهم، وفي هذا المبحث سأتحدث عن استعمال المحدثين لهذه الصيغة، وعن درجتها، وهل تساوي في الحجَّة صيغة: "الثقة"؟

استعمال هذه الصيغة عند المحدثين:

من خلال استقرائي لكتب الحديث رواية، تبين لي: أن المحدثين استعملوا هذه الصيغة بدءاً من أصحاب رسول الله ﷺ .

- فهذا أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: أخبرني بعض من لا أتهمه من أصحاب النبي ﷺ ..[1]
- وهذا الزهري يقول: أخبرني من لا أتهم عن أصحاب النبي ﷺ ...[2]
- وعن ابن جريج قال: أخبرني من لا أتهم أن النبي ﷺ ...[3]
- وعن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني من لا أتهم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه..[4]

فلم يكن الشافعي مبتدعاً في ذلك، بل كان موافقاً لأسلافه في صنيعهم.

أقوال العلماء في صيغة: "من لا أتهم":

- إن قول أنس بن مالك رضي الله عنه السابق يدل على أنه أراد بنفي التهمة التوثيق، لأنه وصف بذلك أصحاب النبي ﷺ ، ومعلوم أن الصحابة جميعهم عدول.
- وعن حميد أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدث بحديث عن رسول الله ﷺ . فقال رجل: أنت

---

(١) أحمد ٣/٢٥٩.

(٢) عبد الرزاق: الجمعة، باب: الغسل يوم الجمعة والطيب والسواك (٥٣٠١).

(٣) عبد الرزاق: الوصايا، باب: في التفضيل بالنحل (١٦٥٠١).

(٤) ابن أبي شيبة: الطلاق، باب: من قال الحرام يمين وليست بطلاق ٩/٦٠٣.

قال محقق المصنف: [أفاد هذا الأثر أن يحيى بن أبي كثير - أحد الثقات الأثبات - سلف الإمام الشافعي رحمهما الله تعالى في هذه المقولة: حدثني من لا أتهم].

سمعته من رسول الله؟ فغضب غضباً شديداً. وقال: والله ما كل ما نحدثكم سمعناه من رسول الله، ولكن كان يحدث بعضنا بعضاً، ولا يتهم بعضنا بعضاً[1].

إن هذا الأثر يدل على أن استعمالهم لمفهوم نفي التهمة عن الراوي، كان مؤداه في أذهانهم توثيقه.

– وقال ابن وهب: كل ما في كتاب مالك: أخبرني من لا أتهم من أهل العلم.. فهو الليث ابن سعد[2].

فإمام دار الهجرة مالك رضي الله عنه أراد بنفي التهمة التوثيق، حيث لا تخفى مكانة الليث بن سعد.

– وورد عن ابن سيرين قال: مكثت عشرين سنة يحدثني من لا أتهم: أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض، فأمر أن يراجعها. فجعلت لا أتهمهم ولا أعرف الحديث..[3]

أي إن ابن سيرين عدَّ نفي التهمة بمنزلة التوثيق، بدليل قوله: فجعلت لا أتهمهم.

– وهذا يدل على أن المحدثين قبل الشافعي أعطوا صيغة: "لا أتهم" منزلة صيغة: "الثقة".

وجاء الشافعي فاستعمل الصيغتين، فهل كان مراده التسوية بين الصيغتين، أم التفرقة بينهما؟

وقف العلماء من هذه الصيغة مواقف مختلفة على النحو التالي:

– ألحق ابن السبكي: "حدثني من لا أتهم" من مثل الشافعي دون غيره، بـ"حدثني الثقة" في مطلق القبول لا في المرتبة.

ومؤدى قوله أن صيغة: "من لا أتهم" تعطي المبهم درجة أقل في التوثيق من صيغة: "الثقة"، لأن التصريح بالثقة أبلغ، إلا أنها مقبولة في التوثيق.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١/١١٧.

والأثر رواه الطبراني في الكبير (٦٩٩) ١/٢٤٦، قال الهيثمي: [رجاله رجال الصحيح]. مجمع الزوائد ١/٣٨٣.

(٢) الليث بن سعد: عالم الديار المصرية ثقة ثبت (ت١٧٥هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ ١/٢٢٤، تقريب التهذيب ص٤٦٤.

(٣) مسلم: الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها (١٤٧١).

– وفرّق بينهما الذهبي، وقال: إن قول الشافعي: أخبرني من لا أتهم ليس بحجة؛ لأن من أنزله من رتبة الثقة إلى أنه غير متهم، فهو لين عنده ولا بد، وضعيف عند غيره؛ لأنه عندنا مجهول، ولا حجة في مجهول، ونفي الشافعي التهمة عمن حدثه لا يستلزم نفي الضعف، فإن ابن لهيعة ووالد علي بن المديني وعبد الرحمن بن زياد الإفريقي وأمثالهم، ليسوا ممن نتهمهم على السنن، وهم ضعفاء، لا نقبل حديثهم للاحتجاج به[1].

كما أنه ليس بتوثيق لأنه نفي للتهمة، وليس فيه تعرض لإتقانه ولا لأنه حجة[2].

– وتعقبه ابن السبكي بقوله: وهذا صحيح، غير أن هذا إذا وقع من الشافعي على مسألة دينية فهي والتوثيق سواء في أصل الحجَّة، وإن كان مدلول اللفظ– أي قوله: أخبرني من لا أتهم – لا يزيد على ما ذكره الذهبي، فمن ثم خالفناه في مثل الشافعي، أما من ليس مثله فالأمر كما قال[3].

– قال الزركشي: [والعجب من اقتصاره– أي: ابن السبكي – على نقله عن الذهبي، مع أن طوائف من فحول أصحابنا صرحوا به، منهم: السيرافي والماوردي والروياني][4].

– قال الماوردي والرُّوياني وأبو بكر الصَّيرفيّ: [إذا قال المحدّث: حدّثني الثّقة عندي، أو حدّثني من لا أتّهمه لا يكون حجّة، لأنّ الثّقة عنده، قد لا يكون ثقة عندي، فأحتاج إلى علمه][5].

---

(١) نقل قوله السخاوي في فتح المغيث ٣١٣/١

عبد الله بن لهيعة: صدوق، اختلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن وهب وابن المبارك عنه أعدل من غيرها. ينظر: تقريب التهذيب ص٣١٩

عبد الله بن جعفر بن نَجِيح، والد علي بن المديني: ضعيف. ينظر: الجرح والتعديل ٢٢/٥، تقريب التهذيب ص٢٩٨

عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي: ضعيف. ينظر: الجرح والتعديل ٢٣٤/٥، تقريب التهذيب ص٣٤٠.

(٢) تدريب الراوي ٢٦٤/١.

(٣) نقل قوله السيوطي في تدريب الراوي ٢٦٤/١.

(٤) نقله عنه السيوطي في تدريب الراوي ٢٦٤/١.

(٥) البحر المحيط ٢٩٣/٤.

– ويُرَدُّ عليه – أي: على الزركشي – بأن قول الذّهبيّ مخالف لكلّ من الفريقين، لأن الأول – وهو: ابن السبكي – قائل بالقبول، والثاني – أي: الصيرفي والماوردي – قائل بأن "لا أتهم" توثيق لا يُكتفى به لجواز جارح لم يطّلع عليه الواصف، والذّهبيّ ينفي كونه توثيقاً أصلاً، ويقول: إنّما هو لنفي الاتّهام لا تعرّض فيه لضبط الرّاوي وإتقانه، وبذلك يندفع اعتراض الزّركشيّ على ابن السبكي بأنّه لا وجه لتخصيصه الذّهبيّ بالذّكر، لأنّه قد خالف فيه الصّيرفيّ وغيره[1].

تفصيل المسألة:

إن ابن السبكي عدَّ صيغة: "من لا أتهم" توثيقاً مقبولاً، إلا أنه أنزل رتبة من قوله: "الثقة".

بينما لم يفرق الأصوليون أمثال الصيرفي والماوردي والروياني بين صيغتي: "الثقة" و"من لا أتهم" حيث لم يقبلوا بالاثنتين، وعدُّوهما توثيقاً غير مقبول.

أما الذهبي ففرق بين الصيغتين، فعدَّ صيغة: "الثقة" توثيقاً مقبولاً، ولم يعدّ صيغة: "من لا أتهم" كذلك.

قلت: رجح ابن السبكي ووافقه السيوطي أن مثل هذه الصيغة إذا صدرت من إمام مثل الشافعي على مسألة دينية فهي سواء في أصل الحجَّة، والذي يؤيد قولهما: أن الشافعي صدر منه إطلاق التسميتين على شخص واحد، مما يدل على أن مفهوم الصيغتين واحد عنده.

– جاء عن أبي حاتم قوله: [إذا قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن صالح مولى التوأمة فهو إبراهيم بن أبي يحيى][2].

وقال شيخ الإسلام ابن حجر في رجال الأربعة: [إذا قال الشافعي: عن الثقة عن أسامة بن زيد هو إبراهيم بن أبي يحيى...وإذا قال: أخبرني من لا أتهم هو إبراهيم بن أبي يحيى][3].

---

(١) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي ١٧٧/٢.

(٢) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط ٢٩٢/٤.

(٣) تعجيل المنفعة ص ٥٤٨.

فكيف يستقيم أن يقول الشافعي: "أخبرني الثقة عن صالح" و" الثقة عن أسامة" ويريد: إبراهيم بن أبي يحيى، ويقول: "أخبرني من لا أتهم" ويريد أيضاً: إبراهيم بن أبي يحيى. ويكون مراده التفريق بين الصيغتين.

وقد أبهم الشافعي شيخه إبراهيم بصيغة: "الثقة" وقد تبين لدي أن مراده إبراهيم عندما بحثت في طرق الحديث، ووجدت أن الشافعي صرح باسمه في موضع آخر(١).

كما تبين لي أن الشافعي صرح بثقته، حيث قال(٢): أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان أو هما عن هشام بن عروة...

فتعديل الشافعي بهذه الصيغة يساوي تعديله بصيغة الثقة.

(١) ينظر: الباب الثاني: الحديث الثامن والعشرون صحيفة ٢٣٢.

(٢) الأم: الحج، باب: ما يفعل من دفع عرفة ٢/٢٣٤.

المبحث الثالث

تعديل الشافعي بألفاظ أخرى

إن من يتتبع كتاب الأم للشافعي يلحظ أن الشافعي استعمل ألفاظاً أخرى في التعديل، غير التي اشتهر بها، وأكثر من استخدامها، فهل قصد من ذلك محض التنويع، أم قصد التفريق في درجة التوثيق؟

سأذكر فيما يلي هذه الألفاظ، وهي:

"أهل العلم"، "من أصدقه".

أولاً– التعديل بصيغة: "أهل العلم":

لم تشتهر هذه الصيغة بين المحدثين في التعديل على الإبهام، وإنّما استُعملت في نقل الأقوال، واشتهر الإمام الترمذي بها، فتجد كتابه السنن يعجُّ بها عندما يقول(١): " وهو قول غير واحد من أهل العلم".

وفيما يلي سأذكر استعمالها لدى المحدثين ومرادهم منها.

١– استعمال هذه الصيغة عند المحدثين:

رغم الاستعمال القليل لهذه الصيغة في التعديل على الإبهام، إلا أنّ هناك من استعملها من المحدثين، وفيما يلي أمثلة لذلك:

– عن ابن جريج قال: أخبرني غير واحد من أهل العلم: إنّ من أخلاق الأنبياء عليهم السلام تعجيل الفطر، وتأخير السحور، ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة(٢).

– وعن سفيان بن عيينة قال: سمعت غير واحد من أهل العلم يذكرون: أنّ رسول الله ﷺ إنّما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح، ثم حج فلم يدخلها(٣).

– وعن محمد بن إسحاق قال: بلغني عن غير واحد من أهل العلم أن أول من كسا الكعبة

---

(١) في مواضع كثيرة من السنن سأذكر بعضاً منها مكتفية بذكر رقم الحديث: (٧١) (٨٦) (٩٨) (٩٩) (١٠٠).

(٢) عبد الرزاق: الصيام، باب: تأخير السحور (٧٦١٥).

(٣) الأزرقي في أخبار مكة ٢١٦/١، وينظر: فتح الباري: الإيمان، باب: من كبر في نواحي مكة ٤٦٩/٣.

كسوة كاملة تُبَّع وهو أسعد، أُري في النوم أنه يكسوها فكساها الأنطاع...[١]

– وعن إسماعيل بن عياش قال: حدثنا غير واحد من أهل العلم قالوا: كتب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم: إنّا حين قدمت بلادنا طلبنا إليك الأمان لأنفسنا وأهل ملتنا..[٢]

– وعن الشافعي قال: أخبرنا غير واحد من أهل العلم عن إسماعيل عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ ..[٣].

٢– أقوال العلماء في صيغة: "أهل العلم"

لم يتعرض أحدٌ من العلماء أيضاً على حد بحثي لبيان هذه الصيغة، إلا أنّي وقفت على قول ابن الموّاق: [أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك][٤].

وبعد التدقيق في الأمثلة السابقة وسبرها: وجدت أن من سبق أبهم بهذه الصيغة مع الإرسال الذي هو بمعنى التعليق إن صحّ التعبير، وكأن الحديث الذي جاؤوا به ثابت لكثرة من رواه لهم من أهل العلم، مما يدل على أنهم أرادوا بهذه الصيغة التعديل الموجب لقبول الرواية.

– ولقد استعمل الشافعي رضي الله عنه هذه الصيغة في كتابه، وأراد منها التوثيق مطلقاً في المواضع التي استعملها عوضاً عن قوله: "الثقة"[٥]، وقد عدل إليها للتنويع الذي يعتبر من ميزات منهج الشافعي رضي الله عنه ، بدليل أن الذين أبهمهم في هذه المواضع أبهمهم في مواضع أخرى بصيغة: "الثقة".

أيضاً سبق ذكر أن الشافعي احتج بما صح لديه من الأحاديث، وكونه عدّل على الإبهام بهذه الصيغة يؤدي إلى أن هذه الصيغة عنده تفيد التوثيق.

وفي مواضع أخرى[٦] جاء بها قصد منها ما قصده الأئمة من أن الحديث ثابت لكثرة من رواه من أهل العلم.

---

(١) الأزرقي في أخبار مكة ١٩٧/١.

(٢) ابن القيم في أحكام أهل الذمة١١٣/٢.

(٣) الباب الثاني: الحديث الحادي والثمانون صحيفة ٣١٣.

(٤) نقل قوله الصنعاني في توضيح الأفكار ١٢٦/٢.

(٥) ينظر: الباب الثاني: الحديث الحادي والثمانون صحيفة ٣١٣، الحديث الثالث والثمانون صحيفة ٣١٥، الحديث الرابع والثمانون صحيفة ٣١٦.

(٦) ينظر: الباب الثاني: الحديث الثالث والعشرون بعد المائة صحيفة ٣٦١. وينظر: صحيفة ٤١٤.

ثانياً– التعديل بصيغة: "من أصدقه":

قلَّ من استعمل هذه الصيغة من المحدثين في تعديلهم على الإبهام، وما ذلك إلا لأن التعديل على الإبهام بصيغ التوثيق اشتهر استعماله بينهم، كما أنه أقوى في النفوس، وأولى في القبول ، وسأذكر هنا استعمالها عند المحدثين، وبيان المراد منها عندهم.

١– استعمال هذه الصيغة عند المحدثين:

– عن عطاء قال: سمعت عبيد بن عمير يقول: حدثني من أصدق – حسبته يريد عائشة–: أن الشمس انكسفت على عهد رسول الله ﷺ ، فقام قياماً شديداً يقوم قائماً

ثم يركع، ثم يقوم، ثم يركع ركعتين في ثلاث ركعات، وأربع سجدات، فانصرف وقد تجلّت الشمس(١).

وقد مرّ في استعمال المحدثين لصيغة: "الثقة" هذا الحديث، فكأن عبيد بن عمير رواه فقال مرة: "الثقة" وأخرى: "من أصدق".

– وممن استعمل هذه الصيغة كثيراً ابن جريج، من ذلك:

قال: أخبرني من أصدقه أن عمر بينما هو يطوف سمع امرأة...(٢)

وقال: أخبرني من أصدق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: إن رخصة للمريض في التمسح بالتراب وهو يجد الماء(٣).

– وعن قتادة قال: أخبرني من أصدق أن ابن المسيب قال: هو الزوج، فعفوه– أي: الزوج– إتمام الصداق ، وعفوها أن تضع شطرها(٤).

– وعن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجِشُون قال: حدثني من أصدقه: أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان يقول في دعائه: أسألك تمام النعمة في الأشياء كلها، والشكر لك عليها حتى ترضى وبعد الرضا، والخيرة في جميع ما تكون فيه الخيرة بجميع ميسور الأمور كلها لا بمعسورها يا

---

(١) مسلم: الكسوف، باب: صلاة الكسوف (٩٠١).

(٢) عبد الرزاق: الطلاق، باب: حق المرأة على زوجها وفي كم تشتاق (١٢٥٩٣).

والحديث معضل لسقوط واسطتين بين ابن جريج وعمر رضي الله عنه.

(٣) عبد الرزاق: الطهارة، باب: إذا لم يجد الماء (٨٧٤).

(٤) عبد الرزاق: النكاح، باب: الذي بيده عقدة النكاح (١٠٨٦١) وأخرجه عبد الرزاق من نفس الطريق من دون واسطة بين قتادة وابن المسيب مختصراً، مما يدل على أن قتادة سمعه على الوجهين.

كريم[1].

– وعن الشافعي قال: أخبرني من أصدقه عن سفيان أنه قال كما قلت وقال في الأجل: إلى أجل معلوم[2].

٢– أقوال العلماء في صيغة: "من أصدقه":

لم يتعرض أحد من العلماء على حد بحثي لبيان هذه الصيغة، ربما لأنهم اكتفوا ببيان أشهرها، أو لأنها لا اختلاف بينها وبين ما تقدمها، ومن خلال سبر الأمثلة السابقة تبين لي ما يلي:

– إن قول عبيد بن عمير السابق عن عائشة رضي الله عنها يدل على أن مفهوم" الثقة" و"من أصدق" عنده بمعنى واحد؛ بدليل أنه استعمل الصيغتين ومراده منهما شخص واحد، وهو السيدة عائشة رضي الله عنها.

– أيضاً استعمال ابن جريج لهذه الصيغة وقتادة وغيره يدل على أنهم أرادوا من هذه الصيغة التعديل، وذلك لأن المفترض أن الصادق لا يكذب، فهو عدلٌ بهذا التعبير، كما أنّهم عدّلوا لكي تُقبل رواياتهم، فلو كان تعديلهم بهذه الصيغة لا يرقى لأن تُقبل رواياتهم من أجله، لم يكن لتعديلهم فائدة.

– فإن قيل: إن عدولهم عن التعديل بصيغ التوثيق إلى هذه الصيغة مرده إلى ما قيل في قولهم: "صدوق" وأنه لفظ يدلّ على التعديل لكنه أخفّ من قولهم: "ثقة"[3].

أقول: إن هذا في الراوي المصرح باسمه، لمعرفة مرتبته بين الرواة، أما عندما يُبهم الراوي ويُعدّل بهذه الصيغة فإن المراد: قبول حديثه ومن ثم الحكم بأنّه عدل.

---

(١) ابن أبي الدنيا في الشكر (١٠٩) ص٤٨.

والحديث معضل لسقوط واسطتين بين عبد العزيز بن أبي سلمة وأبي بكر الصديق ﷺ.

(٢) الباب الثاني: الحديث الخامس والثمانون صحيفة ٣١٨.

(٣) ينظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر: ابن حجر ص١٣٧ وأصول الجرح والتعديل: د.العتر ص١٤٩.

– أيضاً فإن تعديل الشافعي بهذه الصيغة: أراد منه التوثيق مطلقاً، كما في قوله: "من أثق" وقد عدل إليها للتنويع الذي يعتبر من ميزات منهج الشافعي رضي الله عنه.

والدليل عليه: أن الشافعي احتج بما صح لديه من الأحاديث، وحرص على تقصي حال الرواة في عدالتهم وضبطهم، ومعلومٌ أن العدل صادق فيما يروي، وإلا لما كان لاشتراط العدالة معنى، ويؤكده أن الشافعي رضي الله عنه أبهم بهذه الصيغة في موضع واحد من كتابه[1]، وكان المراد بالمبهم الإمام أحمد رضي الله عنه.

(١) ينظر: الباب الثاني: الحديث الخامس والثمانون صحيفة ٣١٩.

المبحث الرابع

أسباب التعديل على الإبهام عند الشافعي

بعد اطلاعي على عدد من الكتب التي ترجمت للشافعي ﷺ وكتابه في الأصول: "الرسالة" وكتب الأصول في المذهب الشافعي، تبين لي أنّ هناك جملةً من الأسباب دعت الشافعي إلى التعديل على الإبهام، وهي:

١- إن كل من يقرأ في سيرة الإمام الشافعي، يصبح عنده معلوماً أن الشافعي رحل رحلات عديدة، وكان يقوم بالتصنيف في رحلاته تلك، فربما لا تكون كتبه معه، فيطرأ عليه الشك، فيقول: "أخبرنا الثقة".

قال البيهقي: [وحين صنف الشافعي الكتب الجديدة بمصر لم يكن معه أكثر كتبه، وكذلك حين صنف الكتب القديمة بالعراق، لم يكن معه أكثر كتبه، فربما كان يشك فيمن حدَّثه، ولا يشك في ثقته، فيقول: أخبرنا الثقة][(١)].

وفي هذا يقول الماوردي: [لكنّه ربّما أشكل عليه وقتَ الحديث اسمُ الرّاوي، وهو واحد من عدد ثقات، فَيتحَرّجُ أن يسمّي من لا يقطعُ بصحّته، فعدَل عنه إلى ما لا جرح فيه، فقال: "أخبرني الثّقة"][(٢)].

مثال ذلك: قال البيهقي: [ومثال ذلك: أنه قال في كتاب قسم الصدقات:

أخبرنا وكيع بن الجراح عن زكريا بن إسحاق. فذكر حديث معاذ بن جبل. وقال في كتاب فرض الزكاة: أخبرنا وكيع بن الجراح أو ثقة غيره، أو هما عن زكريا بن إسحاق.

فحين صنف: "كتاب قسم الصدقات" لم يشك، فرواه عن وكيع، وحين صنف: "كتاب فرض الزكاة" شك فيه، فأخرجه مخرج الشك.

وقال في موضع آخر: أخبرنا الثقة. يريد وكيعاً، أو ثقة غيره أو هما. والحديث مشهور عن وكيع وعن غيره، عن زكريا بن إسحاق، فلا يضره شكه فيمن حدثه. والله أعلم][(٣)].

---

(١) المناقب ٢/٣١٧.

(٢) الحاوي الكبير ١٦/٩٣.

(٣) المناقب ٢/٣١٧-٣١٨. وينظر: الحديث الخامس والعشرون صحيفة ٢٢٩.

٢- إن من الأسباب التي دعت الشافعي إلى روايته على الإبهام هو الاحتياط في الرواية عن الأحياء، لأن الحي قد ينسى، قال البيهقي: [وقوله في بعض رواياته: "أخبرنا الثقة" لا لأنه كان يأنف من ذكر اسمه، ولكن لمعنى آخر ذكرناه في رواية محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عن الشافعي في شيء حكاه ابن عبد الحكم عن الشافعي، فلم يذكره الشافعي، فجعل ابن عبد الحكم يُذَكِّره حتى ذكره، فقال: يا محمد لا تحدث عن حي، فإن الحي لا يؤمن عليه النسيان][(١)].

وقال أيضاً: [...فيحتمل أنه كان يحتاط لنفسه فلا يسمي من يحدث عنه وهو حي، لهذا المعنى أو غيره][(٢)].

٣- هناك من الأسباب ما هو شائع بين العلماء وهو الاختصار، وقد يأتي هذا مع سبب آخر أيضاً، مثل أن يختصر لأجل شهرة الحديث، أو لأجل التعليق، أو لأجل كثرة من سمع منهم الحديث.

قال الشافعي: [وكل حديث كتبته منقطعاً فقد سمعته متصلاً، أو مشهوراً عن من رُوي عنه بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة، ولكني كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظاً وغاب عنِّي بعض كتبي، وتحققت بما يعرفه أهل العلم مما حفظت، فاختصرت خوف طول الكتاب، فأتيت ببعض ما فيه الكفاية، دون تقصي العلم في كل أمره][(٣)].

وفي هذا يقول الربيع: [وإنما يكني عن ذكرهم للاختصار][(٤)].

٤- لم يستنكف الشافعي رحمه الله تعالى عن السماع ممن هو أصغر منه سنّاً، لتقواه وحرصه على العلم، فلم يكن همه التباهي بالعلم والشرف بالعالي من الإسناد، بل مبتغاه الإرشاد والنصيحة[(٥)] رضي الله عنه ، فربما دعاه ذلك إلى إبهام المروي عنه، مع تعديله وثوقاً منه بعدالته، ويظهر ذلك جليّاً في إبهامه لأحمد بن حنبل رضي الله عنه حيث كان أصغر منه، وقد أخذ عنه.

_ أيضاً فإن مما دعا الشافعي إلى الإبهام هو: أن هذا المبهم ثقة فهو غير مطالب بتسميته،

---

(١) المناقب ٢/٣٧-٣٨.

(٢) المناقب ٢/٣١٧.

(٣) الرسالة ص٤٣١.

(٤) نقل قوله ابن الملقن في البدر المنير ٥/٣٠٤.

(٥) ينظر: مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٣٧.

وخصوصاً من مثل الشافعي الذي عُرف بإمامته في الفقه والحديث وفي هذا الصدد يقول البيهقي: [والذي لا بد من معرفته أن تعلم أنه لم يحدث عن ثقة عنده لم يوجد ذلك الحديث عند ثقة معروف باسمه وحاله، فالحجَّة قائمة برواية المعروف الثقة ولذلك كان لا يطالب بتسمية الثقة عنده...][(١)].

– كما أن شهرة الراوي بين أهل العلم بالحديث سبب يدعو إلى إبهامه، وهذا ما حدث عند الإمام الشافعي أيضاً، حيث اكتفى بشهرته في ذلك، قال البيهقي: [...ولذلك كان لا يطالب بتسميته الثقة عنده، ويكتفي بشهرته فيما بين أهل العلم بالحديث][(٢)].

– كان من عادة المحدثين قديماً تلقي الحديث وحفظه في الصدور، ثم روايته تعليقاً، فلا يجدون حاجة إلى بيان من يروون عنه، وقد قيل: من علق ضمن لك، ومن أسند فقد أوكل إليك، من هنا كانت هذه العادة أحد الأسباب التي جعلت الشافعي يقوم بالإبهام.

قال البيهقي: [وكانوا في القديم يأخذون الحديث أكثره حفظاً ثم يعلقونه][(٣)].

وقد علل السبكي إبهامه بسبب إلقائه الأحاديث من حفظه، وهذا من آيات حفظه وشدة ضبطه وتحريه، حتى قال أبو زرعة: [ما عند الشافعي حديث غلط فيه][(٤)].

– لم يكن الشافعي رحمه الله هو المنفرد بذلك، بل سبقه غيره من أهل العلم كالإمام مالك وابن عيينة، وغيرهما كما وجد عند معاصريه ومن بعده كما ذكر ذلك البيهقي وغيره[(٥)].

---

(١) المناقب ٢/٣١٧.

(٢) المناقب ٢/٣١٧.

(٣) المناقب ٢/٣١٧.

(٤) الإبهاج: السبكي ٣/٢٠٧.

(٥) ينظر: مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٣١٨-٣٢١

سنن الشافعي: تعليق الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر ٢/٢٣٤.

الفصل الرابع

كشف الثقات المبهمين في كتاب الأم

مبحث تمهيدي: الأصل في معرفة المبهمات وأشهر من صنف في ذلك.

المبحث الأول: طرق الكشف عن المبهمات.

المبحث الثاني: ضوابط التعديل على الإبهام عند الشافعي.

المبحث الثالث: جهود الإمام البيهقي في الكشف عن مبهمات الشافعي.

مبحث تمهيدي

الأصل في معرفة المبهمات وأشهر من صنف في ذلك

أولاً – الأصل في معرفة المبهمات:

إن الأصل في هذا الفن ما قاله السّخاوي[1]: [والأصل فيه قول ابن عباس رضي الله عنه : لم أزل حريصاً على أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين قال الله لهما: إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ [التحريم:٤] إلى أن خرج حاجّاً، فخرجت معه، فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق عدل إلى الأراك لحاجة له، فوقفت له حتى فرغ، ثم سرت معه، فقلت: يا أمير المؤمنين، من المرأتان اللتان تظاهرتا على النبي ﷺ من أزواجه؟ قال: هما حفصة وعائشة][2].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: طلبت اسم رجل أربع عشرة سنة، حتى وقفت عليه، وهو اسم الذي خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله، يقال: إنه ضَمُرَة بن العيص[3].

فقد كان حريصاً رضي الله عنه على إزالة الغموض، وكشف الغموض، لذا لم تأتِ تسميته بحبر الأمة عن عبث.

وممن اشتهر بمعرفة هذا الفن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، فكثيراً ما يعزو إليه المصنفون البيان، أيضاً أصحاب السير أمثال: محمد بن إسحاق، ومحمد بن عمر الواقدي، وموسى بن عقبة، قد عنوا ببيان أبطال السيرة وتحديد أسمائهم[4].

ثانياً– أشهر من صنف في المبهمات[5]:

---

(١) فتح المغيث ٣٠٢/٣.

(٢) البخاري: التفسير، باب: إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا (٤٦٣١)

ومسلم: الطلاق، باب: في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن وقول الله تعالى: وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ (١٤٧٩). وينظر: المستفاد (٦١٧).

(٣) ابن بشكوال في الغوامض والمبهمات. نقلاً عن تعليق المحقق في المستفاد من مبهمات المتن: العراقي (٥٨٥) ١٤٦٧/٣. والحديث أخرجه: أبو يعلى (٢٦٧٩) وفيه أن المبهم: ضمرة بن جندب. قال الهيثمي: [رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات]. المجمع ٦٩٢/٧.

(٤) ينظر: مقدمة محقق المستفاد من مبهمات المتن والإسناد: العراقي ٣١/١.

(٥) ينظر: كشف الظنون ١٥٨٣/٢، تدريب الراوي ٢٩٨/٢، الرسالة المستطرفة ص ١٢٣.

وقد ظلت آثار هذا الفن منثورة لا يجمعها كتاب حتى أواخر القرن الرابع الهجري وأوائل الخامس، حيث بدأ المصنفون في جمعها، وهي على الترتيب:

١- الغوامض والمبهمات في الحديث: الأزدي.

أجمع المصنفون على أن أول من صنف في ذلك: عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر الأزدي المصري الحافظ (ت٤٠٩هـ).

حيث ذكر الأحاديث التي وقع فيها ذكر لمبهم، مع بيان اسم المبهم، دون أن يلتزم بترتيب معين على حروف المعجم أو الأبواب.

طبع الكتاب بتحقيق: د. حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم محمد النعيمي، دار المنارة، جدة، (١٤٢١هـ).

٢- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة: الخطيب البغدادي.

وتلا الأزدي في التصنيف أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ) قال في أول كتابه: [هذا كتاب أوردت فيه أحاديث تشتمل على قصص متضمنة ذكر جماعة من الرجال والنساء، أُبهمت أسماؤهم وكُنِّي عنها، وجاءت في أحاديث أُخر مُحْكمة، ورتبت ذلك على نسق حروف المعجم][(١)].

وقد عاب العراقي هذه الطريقة في الترتيب، فقال: [وفي تحصيل الفائدة منه عُسرٌ، فإن العارف بالمبهم لا يحتاج إلى كشفه، والجاهل به لا يدري مظنته التي يذكر فيها][(٢)].

طبع الكتاب بتحقيق: د.عز الدين علي السيد، سنة ١٤٠٥هـ، نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة، وقد اختصر هذا الكتاب النووي كما سيأتي.

٣- إيضاح الإشكال فيما أبهم اسمه من النساء والرجال: المقدسي.

ثم جاء الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي(ت٥٠٧هـ) فألف كتابه، وقال في مقدمته: [هذه أسامي أقوام من الصحابة يروي عنهم أولادهم، ولا يُسَمون في الرواية، فيعسر على من ليس الحديث من بضاعته معرفة اسم ذلك الرجل، أفردنا لهم هذه الأجزاء على الاقتصار، دون ذكر أحاديثهم والاستدلال، إذ الحاجة تحصل بهذا القدر، والله

---

(١) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة ص ٣.

(٢) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ٩٣/١.

الموفق للصواب][1].

قال العراقي: [وقد جمع فيه نفائس حسنة، إلا أنه توسع فيه][2].

والكتاب مطبوع بتحقيق: د.باسم الجوابرة، نشر مكتبة المعلا بالكويت، سنة ١٤٠٨هـ.

٤- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المحكمة: ابن بشكوال.

ثم جاء من بعد ابن طاهر الإمام الحافظ أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت٥٧٨هـ) فجمع في هذا الموضوع كتاباً كبيراً، لكنه لم يلتزم فيه ترتيباً معيناً، وطريقته: أنه يسوق الحديث بإسناده، ثم يذكر البيان، ويسوق حجة البيان بسنده إلى من ذكرها.

قال عنه العراقي: [وهو أنفس كتاب صنف في المبهمات...ثم إن كتاب ابن بشكوال الذي هو أجمعها غير مرتب، فتصعب الاستفادة منه على من أراد ذلك][3].

وقال السيوطي: [وهو أكبر كتاب في هذا النوع وأنفسه، جمع فيه ثلاثمائة وأحداً وعشرين حديثاً، لكنه غير مرتب][4].

والكتاب مطبوع بتحقيق: د.عز الدين علي السيد ومحمد كمال عز الدين، طبع عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ. وذكر المحققان في مقدمته أن ابن بشكوال لم يسمه هذه التسمية، وإنما استفاداها من قول ابن بشكوال في مقدمته[5]: [وبعد، فإني أذكر في كتابي هذا ما وقع إلي من غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، التي أخبرنا بها شيوخنا، وذاكرنا بها الحفاظ من أصحابنا].

٥- الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات: النووي.

اختصر الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)كتاب الخطيب البغدادي"الأسماء المبهمة" وهذبه، وقد أوضح منهجه في الاختصار فقال[6]: [...فقصدت اختصاره متوسطاً بين البسط والإطالات، أذكر فيه طرفاً من الحديث، بحيث يعرف بما فيه معرفة

---

(١) إيضاح الإشكال: المقدسي ص٢ نقلاً عن محقق المستفاد ص٣٤.

(٢) المستفاد ١/ ٩٢.

(٣) المستفاد ١/ ٩٢.

(٤) تدريب الراوي٢/٢٩٨.

(٥) غوامض ابن بشكوال ٣٣/١، وينظر: المستفاد: العراقي ٣٥/١.

(٦) الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات بذيل الأسماء المبهمة ص ٥٣٢-٥٣٣.

سالمة من الترددات، وأزيد فيه جملاً نفيسة لم يذكرها، من ضبط ما يشكل ويخاف تصحيفه من الأسماء واللغات، وأنبه على ما خولف فيه الخطيب رحمه الله، أو كان فيه خلاف لم يذكره في معظم الحالات، وألحق في أثنائه أسماء قليلة لم يذكرها الخطيب، منبهاً على أنها من الزيادات، وأزيد في آخر الكتاب فصولاً نفيسة في لطائف ما يحتاج إليه متعرف المستبهمات].

ورتّبه باعتبار اسم راوي الحديث الذي فيه المبهم، ليقرب تناول الكتاب، وتتيسر فائدته على أولي الرغبة من الطلاب، فإن كان الراوي مشهوراً بكنيته دون اسمه ذكره في حرف كنيته، ليشترك الخواص وغيرهم في تيسير علمه، وخير المصنفات ما سهلت فائدته، وعظمت مع السلامة من الإشكال وغيره عائدته.

وهو مطبوع، بتحقيق: د. عز الدين علي السيد. وملحق بذيل كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة.

٦- الإفصاح عن المعجم من الغامض والمبهم: القسطلاني.

وهو الحافظ قطب الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن علي المصري القسطلاني(ت٦٨٦هـ) وقد رتبه على حروف المعجم ، وقد ذكر محقق إيضاح الإشكال للمقدسي أنه توجد منه نسخة خطية محفوظة في مكتبة المدرسة الأحمدية بمدينة حلب برقم(٣٤٦).

٧- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد: العراقي.

وهو الحافظ ولي الدين أبو زرعة ابن العراقي(٨٢٦هـ) وقد ذكر منهجه فيه وطريقة تصنيفه وترتيبه، فقال في مقدمته[1]: [فوفقني الله تعالى، وبه الاستعانة، إلى جمع هذه الكتب في مصنف واحد، وترتيبه على أبواب الفقه، ليسهل الكشف منه على من أراد ذلك، وأوردت جميع ما ذكره ابن بشكوال والخطيب والنووي، مع زيادات عليهم، منَّ الله الكريم بها، وأكثر ما زدته من المبهمات الواقعة في الإسناد، وهي أهم وأكثر نفعاً، وأوردتها في آخر الأبواب غالباً].

وهو مطبوع بتحقيق: د.عبد الرحمن عبد الحميد البر، دار الوفاء، ١٤١٤هـ.

٨- مختصر غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال: ابن الملقن.

هو أبو الحسن علي بن عمر بن علي بن الملقن الأنصاري الأندلسي المصري اختصر كتاب ابن بشكوال، وأتى عليه بزيادات.

---

(١) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ٩٣/١.

٩- مختصر الغوامض والمبهمات في الأسماء الواقعة في الأحاديث لابن بشكوال: سبط ابن العجمي.

هو أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الحلبي الشافعي(ت٨٤١هـ).

هذه التصانيف السابقة لم تختص بمبهمات كتاب معين، بل جمع كل مصنف في كتابه ما وقع له، وهناك من أفرد مبهمات كتب معينة أو كتاب مخصوص، منهم:

١٠- الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام: البلقيني.

هو جلال الدين الحافظ أبو الفضل عبد الرحمن بن سراج الدين أبو حفص عمر البلقيني (ت٨٢٤هـ) اعتمد في كتابه على ما ذكره ابن حجر في "هدي الساري".

١١- والحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ) فقد عقد فصلاً في كتابه: "هدي الساري" ذكر فيه المبهمات في صحيح البخاري، على ترتيب البخاري في الأبواب.

قال السخاوي: [واعتنى شيخنا بذلك لكن بالنسبة لصحيح البخاري فأربى فيه على من سبقه بحيث كان معول القاضي جلال الدين البلقيني في تصنيفه المفرد في ذلك عليه][(١)].

١٢- الشيخ أبو ذر أحمد بن إبراهيم الحلبي الشافعي (ت:٨٨٤ هـ) صنف في مبهمات مسلم[(٢)].

١٣- والعلامة مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير (٦٠٦هـ) فقد اعتنى في آخر كتابه: "جامع الأصول في أحاديث الرسول" بتحرير مبهمات الكتب التي جمعها فيه.

١٤- وأفرد الحافظ المزي في نهاية كتابه" تهذيب الكمال" فصلاً في المبهمات، اقتصر فيه على من عرف اسمه[(٣)].

---

(١) فتح المغيث ٣٠٢/٣.

(٢) ينظر: الأعلام: الزركلي ٨٨/١ وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني ٢٢٢/١.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال ٦٤/٣٥.

١٥- كما أفرد ابن حجر أيضاً باباً في كتابه: "تهذيب التهذيب" ذكر فيه من عُرف اسمه من المبهمات من غير استقصاء، بترتيب من روى عنهم[١].

(١) ينظر: تهذيب التهذيب ٣٧٨/١٢.

المبحث الأول
طرق الكشف عن المبهمات

اعتنى العلماء بفن معرفة المبهمات، واستخلصوا لذلك طرقاً ومهارات، وبما أن المبهم قسمان كما مر آنفاً، فإن لمعرفته اختلافاً في كل قسم، وسأذكر في هذا المبحث بعضاً مما توصل إليه العلماء في ذلك:

أولاً– طرق الكشف عن مبهم المتن:

١– أن يرد المبهم مسمّىً في رواية أخرى، قال ابن الصلاح: [ويعرف ذلك بوروده مسمى في بعض الروايات، وكثير منهم لم يوقف على أسمائهم](١).

وقال العراقي: [ويستدل على معرفة الشخص المبهم بوروده مسمىً في بعض طرق الحديث، وهو واضح](٢).

مثاله: حديث أنس بن مالك قال: قال رجل: يا رسول الله، أنشدك الله! آلله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا، وتردها على فقرائنا؟...(٣)

قال العراقي: [هو ضِمَام بن ثعلبة](٤). حيث أخرجه مبيناً البخاري(٥).

٢– أن ينصّ أهل السير وغيرهم على اسم المبهم، إن اتفقت الطرق على الإبهام(٦).

مثاله: حديث إسلام أم أبي هريرة(٧)، فقد سمّاها ابن قتيبة في " المعارف" في ترجمته لأبي هريرة، قال: [وأمه: أميمة بنت صفيح بن الحارث](٨).

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٨.

(٢) التبصرة والتذكرة: العراقي ٢٣٠/٣ وينظر: فتح المغيث ٣٠٢/٣، تدريب الراوي ٢٩٩/٢.

(٣) أخرجه كاملاً: مسلم: الإيمان، باب: السؤال عن أركان الإسلام (١٢).

(٤) المستفاد (٢)

(٥) البخاري: العلم، باب: القراءة والعرض على المحدث (٦٣).

(٦) فتح المغيث ٣٠٢/٣ وينظر: تدريب الراوي ٢٩٩/٢.

(٧) أخرج الحديث: مسلم: فضائل الصحابة ψ، باب: من فضائل أبي هريرة الدوسي ﷺ (٢٤٩١).

(٨) المعارف: ابن قتيبة ص٢٧٧، وينظر: المستفاد للعراقي (٥٠٥).

٣- أن ترد القصة المبهم صاحبها لمعين، ولكن يبقى في هذه الطريقة احتمال التعدد.

قال السخاوي: [وربما استدل له بورود تلك القصة المبهم صاحبها المعين مع احتمال تعددها][(١)].

قال العراقي: [وربما استدلوا بورود حديث آخر أسند فيه لمعين ما أسند لذلك الراوي المبهم في ذلك الحديث، وفيه نظر من حيث إنه يجوز وقوع تلك الواقعة لاثنين][(٢)].

مثاله: حديث سهل بن سعد: أن رسول الله ﷺ جاءته امرأة، فقالت: يا رسول الله، إنّي قد وهبت نفسي لك..[(٣)].

تكررت قصة الهبة مع أكثر من امرأة، فقيل: هي خولة بنت حكيم[(٤)]، وقيل: أم شريك الأزدية[(٥)]، وقيل: ميمونة[(٦)].

ثانياً- طرق الكشف عن مبهم السند:

إن بعض الطرق السابق ذكرها في الكشف عن مبهم المتن تصلح أن تكون طرقاً للكشف عن مبهم السند، بالإضافة إلى طرق أخرى، سأذكرها فيما يلي:

١- أن يرد المبهم مسمى في رواية أخرى[(٧)].

روى البيهقي بسنده إلى الشافعي قال[(٨)]: أخبرنا رجل، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن عمر بن الحكم ، عن جابر بن عبد الله: أن رجلين تداعيا دابة ، فأقام كل واحد منهما البينة

---

(١) فتح المغيث ٣/٣٠٢.

(٢) التبصرة والتذكرة ٣/٢٣٠.

(٣) أخرج الحديث: البخاري: فضائل القرآن، باب: القراءة عن ظهر القلب (٤٧٤٢)، ومسلم: النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير (١٤٥٢).

(٤) روى البخاري أنّها من اللواتي وهبن أنفسهن لرسول الله ρ وذلك في: الصحيح: النكاح، باب: هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد (٤٨٢٣).

(٥) أيضاً: جاءت روايات تفيد أنّ أم شريك كانت إحدى الواهبات، أخرجها: النسائي في الكبرى: عشرة النساء (٨٩٢٨)، وأحمد ٦/ ٤٦٢.

(٦) ينظر: المستفاد للعراقي (٣٦١).

(٧) ينظر: علوم الحديث: ابن الصلاح ص ٢٢٨.

(٨) أي: قال الشافعي.

أنها دابته نتجها ، فقضى بها رسول الله ﷺ للذي هي في يديه[١].

وبالتتبع لطرق الحديث وجدت أن الشافعي سمّاه في الأم، حيث رواه مبيناً، قال: أخبرنا ابن أبي يحيى عن إسحاق بن أبي فروة به[٢].

٢- من خلال تتبع الطرق والروايات، قد يتبين اسم المبهم.

مثال: قال الشافعي: عن رجل عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة قط إلا لوقتها، إلا بالمزدلفة، فإنه جمع بين المغرب والعشاء، وصلى الصبح يومئذٍ قبل وقتها[٣].

ومن خلال تتبعي لطرق الحديث تبين أن: أبا معاوية رواه عن الأعمش بسنده[٤]، وأبو معاوية ممن أخذ عنه الشافعي فيكون هو المراد بالمبهم.

٣- أن ينصّ العلماء على اسم المبهم[٥].

مثال: قال الشافعي: أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن عمر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم، عن صالح بن خوات، عن خوات بن جبير عن النبي ﷺ مثل معناه.[٦]

بعد رواية البيهقي الحديث من طريق الشافعي بسنده إليه، نصّ على المبهم قال[٧]: [وقد روينا عن عبد العزيز الأويسي، عن عبد الله بن عمر ، بإسناده هكذا موصولاً].

---

(١) معرفة السنن والآثار: الدعوى، باب: إذا تنازعا شيئاً في يد أحدهما وأقام كل واحد منهما بينة (٥٩٨٥).

(٢) الأم: الأقضية، باب: الدعوى في الشراء والهبة والصدقة ٦/٢٦١.

(٣) الأم: اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الحدود ٧/٢٠٣.

(٤) أحمد ١/٣٨٤.

(٥) ينظر: فتح المغيث ٣/٣٠٢، تدريب الراوي ٢/٢٩٩.

(٦) الأم: اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما ٧/٢١٣

حديث: صالح بن خوات عمن صلى مع النبي ρ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف: أن طائفة صفّت معه، وطائفة وجاه العدو، فصلى بالذين معه ركعة، ثم ثبت قائماً فأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا، فصفّوا وجاه العدو، وجاء الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته، ثم ثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم.

(٧) معرفة السنن والآثار: صلاة الخوف، باب: كيف صلاة الخوف إذا كان العدو من غير جهة القبلة أو جهتها غير مأمونين (١٨٢٨).

والمؤكد لكلام البيهقي: أنيّ لم أقف على الحديث من غير طريق عبد العزيز الأويسي[١]، وقد روى عنه الشافعي.

٤- اعتمد العلماء أيضاً في معرفة مبهم السند اعتبار[٢] الشيوخ، عن طريق تتبعهم واستقرائهم لشيوخ الرجل المبهم، فنستطيع من خلال تتبع التراجم واستقصائها وإحصاء شيوخ الرجل المبهم وتلاميذه معرفته، وهذه طريقة ناجعة في معرفة الرواة، لكنها قد تخطئ أحياناً، وخصوصاً إذا عمد الباحث إلى اتباع الجادة[٣] دائماً، وهذه مزلقة قد زل فيها قدم العديد من الرواة. **مثال**: قال الشافعي: أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن أبي الزناد، عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف، عن عوف بن الحارث، عن نوفل بن معاوية الديلي: قال أسلمت وتحتي خمس نسوة، فسألت النبي ﷺ فقال: (فارق واحدة وأمسك أربعاً) فعمدت إلى أقدمهن عندي عجوزاً عاقراً منذ ستين سنة ففارقتها[٤].

بالتتبع لهذا الحديث لم أقف عليه عند غير الشافعي، كما لم أجد لابن أبي الزناد سوى هذا الحديث عند الشافعي، فما وقفت على الواسطة التي روى الشافعي بها عن ابن أبي الزناد، وتبين لي من التراجم أن ممن حدث عن ابن أبي الزناد وهو من شيوخ الشافعي:

حماد بن أسامة، مالك بن أنس، محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيْك، محمد بن عمر الواقدي، يحيى بن حسان[٥].

---

(١) البيهقي في الكبرى: صلاة الخوف، باب: كيفية صلاة الخوف في السفر ٢٥٣/٣.

(٢) الاعتبار: هو أن يأتي إلى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث، ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راوٍ غيره فرواه عن شيخه أولاً، فإن لم يكن فينظر هل تابع أحدٌ شيخ شيخه فرواه عمن روى عنه. وهكذا. تدريب الراوي: السيوطي ٢٠٢/١.

والمراد هنا باعتبار الشيوخ: اعتبار شيوخ الراوي المبهم، من خلال تتبع الواسطة التي روى بها الراوي عن شيخ المبهم.

(٣) سلك الجادة: أي سار على ما هو أغلب وأشهر. مثل أن يكون بعض الرواة معروفاً بالرواية عن شيخ معين، أو معروفاً بالرواية بإسناد معين كروايته عن أبيه عن جده، فتكون أغلب أحاديثه بهذا الإسناد الذي اشتهر به، ولكنه قد يحدّث بحديث بغير الإسناد، فيأتي بعض مَن يأتي بعده من الرواة من تلامذته أو ممن دونهم، فيهِم ويقلب هذا الحديث، فيرويه بذلك الإسناد الشهير؛ فيقال له: لزم الجادة فوهم، أو سلك الجادة فوهم. معجم لسان المحدثين ١٩٤/٢.

(٤) الأم: النفقات، ما جاء في نكاح المشرك ١٨١/٥.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال ٩٧/١٧.

قال الرافعي عند شرحه لهذا الحديث: [قوله: "بعض أصحابنا" يريد أصحاب الحديث، وربما أطلقه وأراد مالكاً][1].

وهذا القول قرينة ترجح أن المراد بالمبهم الإمام مالك بن أنس.

ثالثاً- طرق كشف التعديل على الإبهام:

اهتمّ العلماء بكشف التعديل على الإبهام- وذلك لوقوعه من قِبل أئمة أعلام أمثال: الإمام مالك والشافعي - واستخلصوا لذلك طرقاً ومهارات، وقد حاولت جاهدة جمعَ هذه الطرق واستقصاءها من خلال بحثي عن الثقات المبهمين عند الإمام الشافعي، وقد تحصّل لديّ الطرق التالية:

١- ورود المبهم مسمّىً في رواية أخرى[2]، ويكون ذلك إما: بإتيانه من طريق المصنف نفسه في موضع آخر، فيكون قد رواه مرةً مبهماً وأخرى صريحاً، أو أن تأتي الرواية نفسها من غير طريق المصنف وفيها تصريح بالمبهم. ويؤكد كونه المراد في الرواية المبهمة أن يكون من شيوخ المصنف.

مثال التصريح بالمبهم في رواية أخرى من طريق المصنف ذاته:

حديث الشافعي قال: أخبرنا الثقة عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثل معناه[3].

الحديث: أن النبي ﷺ كبر في صلاة من الصلوات، ثم أشار أن امكثوا، ثم رجع وعلى جلده أثر الماء[4].

وفي موضع آخر من كتاب الأم قال الشافعي: أخبرنا وكيع عن أسامة بن زيد عن عبد الله ابن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

---

(١) شرح مسند الشافعي ٤٠٤/٣.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٨، الباعث الحثيث ص٢٣١، فتح المغيث ٣٠٢/٣، تدريب الراوي ٢٩٩/٢.

(٣) الباب الثاني: الحديث التاسع صحيفة ١٩٩.

(٤) من طريق: الشافعي أخبرنا مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار.

الأم: الصلاة، إمامة الجنب ١٨٤/١، والبيهقي في: معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: الصلاة بالنجاسة، وموضع الصلاة من المسجد وغيره، إمامة الجنب (١٢١٤) ٢١٩/٢، والسنن الكبرى: الحيض، باب إمامة الجنب ٣٩٧/٢.

نحوه[1].

وقد ذكر العلماء أن مثل هذا النوع من المبهم لا يُعد من المبهم، كما مر في الشرط الثاني الذي قيد قولهم: متصل في سنده مجهول، أو منقطع. قال السخاوي: [وكذا قيد القول بإطلاق الجهالة، بما إذا لم يجئ مسمّىً في رواية أخرى، وإذا كان كذلك فلا ينبغي المبادرة إلى الحكم عليه بالجهالة إلا بعد التفتيش، لما ينشأ عنه من توقف الفقيه عن الاستدلال به للحكم، مع كونه مسمّى في رواية أخرى، وليس بإسناده ولا متنه ما يمنع كونه حجة][2].

أي إن هذه الطريقة قاطعة في بيان المبهم لدرجة أنه لا يسمى حديثه مبهماً.

مثال التصريح بالمبهم في رواية أخرى من غير طريق المصنف:

قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر: أنه كاتب عبداً له بخمسة وثلاثين ألفاً، ووضع عنه خمسة آلاف – أحسبه قال: من آخر نجومه–[3].

لم يصرح الشافعي بالمبهم في رواية أخرى، لكن تبين لي أن الحديث رواه: عمرو بن زرارة عن إسماعيل بن عُلَيَّة عن أيوب به[4]، والشافعي أخذ عن ابن عُلَيَّة فيكون هو المراد بالمبهم.

٢– أن يرد التعديل على الإبهام عند المصنف، ثم ينصّ أحد الأئمة على تعيين المبهم في هذه الرواية المعينة، وذلك لاطلاعهم على ما جعلهم يحددون هوية هذا المبهم[5].

وأمثلة هذه الطريقة كثيرة، منها: **مثال١**: ما رواه الشافعي قال: أخبرنا الثقة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عبَّاد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه: أن النبي ﷺ قال: (إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً أو خبثاً)[6].

قال البيهقي: [هذا الثقة هو: أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي، فإن الحديث مشهور به][7].

---

(١) الأم: اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الصلاة ١٨٢/٧.

(٢) فتح المغيث ١٥١/١.

(٣) ينظر: الحديث الثامن والخمسون صحيفة٢٨٢.

(٤) البيهقي في الكبرى: المكاتب، باب: ما جاء في تفسير قوله عزوجل:{وآتوهم من مال الله الذي آتاكم} ٣٣٠/١٠.

(٥) ينظر: فتح المغيث ٣٠٢/٣، تدريب الراوي ٣٤٣/٢.

(٦) ينظر: الحديث الأول صحيفة ١٨٥.

(٧) معرفة السنن والآثار: الطهارة، باب: الفرق بين ما ينجس ولا ينجس ما لم تغيره السنة (٣٩٢) ٣٢٦/١.

مثال٢: قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن يونس عن الحسن عن أمه قالت: رأيت أم سلمة زوج النبي ﷺ تسجد على وسادة من أدم من رمد بها[١].

قال الرافعي في شرح المسند: [ويشبه أن يكون المراد من الثقة في الإسناد: عبد الوهاب الثقفي][٢].

٣- كما يمكننا كشف الثقة مستندين إلى ما نص عليه العلماء من ضوابط التعديل على الإبهام المبثوثة بين الكتب[٣]، فإذا نص أحد الأئمة على ضابط إبهامه عن فلان من شيوخه، استطعنا من خلاله تحديد هوية المبهم، إلا أن مستند هذه الطريقة الظن غالباً، لما سيأتي من انتقادات وجهت لهذه الضوابط. ومن أمثلته: قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء فينامون - أحسبه قال: قعوداً - حتى تخفق رؤوسهم، ثم يصلون، ولا يتوضؤون[٤].

قال البيهقي: [كان شيخنا أبو عبد الله الحافظ رحمه الله يقول: إذا قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن حميد الطويل، فإنما يكني بالثقة عن إسماعيل بن عُلَيَّة][٥].

٤- أن تأتي الرواية مبهمة، ولا يرد المبهم مسمّىً من طريق أخرى، ولا نجد أحداً من العلماء نصَّ على تعيين المبهم في الرواية ذاتها، أو نصَّ على ضابط إبهامه عن فلان من شيوخه، فيمكن اكتشاف المبهم عن طريق اعتبار الشيوخ، فبالتتبع والاستقراء لشيوخ الرجل المبهِم نستطيع تحديد هوية المبهَم، وفي هذا يقول أبو الحسن الآبري السجستاني في كتاب "فضائل الشافعي": [سمعت بعض أهل المعرفة بالحديث يقول: إنما يعرف مراد الشافعي رضي الله عنه بالثقة بشيخه الذي يروي عنه..][٦].

ويكون ذلك بطريقتين:

الأولى: من خلال تتبع الشيوخ الذين روى بواسطتهم الشافعي عن شيخ المبهم في كتابه.

---

(١) ينظر: الحديث السادس صحيفة ١٩٣.

(٢) شرح مسند الشافعي للرافعي (١١٧) ١/٢٧٤.

(٣) ينظر: تعجيل المنفعة ص ٥٤٨.

(٤) ينظر: الحديث الثالث صحيفة ١٨٩.

(٥) معرفة السنن والآثار: الطهارة، باب: إذا نام قاعداً (١٥٨) ١/٢٠٧.

(٦) انفرد بنقل هذه الجملة عن الآبري الأبناسي في الشذا الفياح ١/٨٥.

مثال: أخبرني من لا أتهم قال: حدثني عبد العزيز بن عمر عن مكحول عن النبي ﷺ قال: (اطلبوا إجابة الدعاء عند التقاء الجيوش، وإقامة الصلاة، ونزول الغيث)[١].

لم يروِ الشافعي الحديث في موضع آخر، كما لم يروه أحد سواه، وبعد تتبعي لمرويات الشافعي عن عبد العزيز بن عمر، وجدت أنه روى عنه من طريق:

- (الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى عن عبد العزيز بن عمر) وعليه فيكون المراد بالمبهم هنا: إبراهيم بن أبي يحيى.

الثانية: إذا حاولنا تتبع الشيوخ الذين روى الشافعي بواسطتهم عن شيخ المبهم، فلم نجد، نرجع إلى التراجم وكتب المتون الأخرى، ونحاول من خلال استقصاء من روى عن شيخ المبهم وأخذ عنه الشافعي، تحديد المبهم.**مثال**: أخبرنا الثقة من أصحابنا عن عبد الله بن أبي يحيى عن سعيد بن أبي هند قال: بعث عبد الملك بعض الجماعة بعطاء أهل المدينة...[٢]

بحثت في طرق الحديث فلم أجد الشافعي رواه في موضع آخر مصرحاً باسم المبهم، كما لم يروِ الحديث أحد سواه، ولم ينصّ أحد من العلماء على تعيين المبهم في هذا الحديث، أو على ضابط إبهام الشافعي عن عبد الله بن أبي يحيى، لكني من خلال تتبع شيوخ الشافعي الذين رووا عن عبد الله، تبين لي أن ممن أخذ عنه وهو من شيوخ الشافعي: ابن أبي فُدَيْك[٣] فيكون هو المراد بالثقة هنا[٤].

---

(١) ينظر: الحديث الثاني عشر بعد المائة ص٣٥١.

(٢) ينظر: الحديث السادس والعشرون ص٢٣٠.

(٣) كروايته عنه عند البيهقي في الكبرى: الحج، باب: في الجنائب ٥/٢٥٥، وينظر: الثقات: ابن حبان ٧/٤٣.

(٤) ينظر: ترجمة ابن أبي فُدَيْك: تهذيب الكمال ٢٤/٤٨٥.

ترجمة عبد الله بن أبي يحيى: تهذيب الكمال ١٦/١٠٠.

المبحث الثاني

ضوابط التعديل على الإبهام عند الشافعي

أولاً– ضوابط إبهام الشافعي بصيغة "الثقة":

لما كانت كتب بعض العلماء محشوة بهذا النوع من الإبهام– أي: التعديل على الإبهام – دعا هذا إلى الاهتمام بهذا العلم من علوم الحديث، فعمل الأئمة ساعين في استنباط ضوابط لهذا الإبهام، مستخدمين في ذلك الاستقراء والاستقصاء، لكن وللأسف عمليتهم في هذا الاستقراء كانت ناقصة بعض الشيء، ولا أدلّ على هذا من اختلاف ضوابطهم، ولو كان استقراؤهم كاملاً لما اختلف ما أداهم إليه من الضوابط، ولأجل ذلك أُورد عليها انتقادات سآتي على ذكرها.

وقد اشتهر الإمامان مالك والشافعي بالتعديل على الإبهام كما هو معلوم لكل من طالع كتبهما، ومن عناية العلماء بما خلف لنا هذان العلمان اجتهدوا في وضع ضابط الثقة عندهما، لذا نجد أقوالهم – أي: العلماء – مبثوثة هنا وهناك في هذا الشأن، ولم نعثر على كتاب يضم ما تناثر من هذه الضوابط، ولما كان بحثي ينصب على التعديل على الإبهام عند الشافعي، عملت جاهدة من أجل استقصاء ما قيل في ضابط الثقة عنده، مع العلم بأنه قد تكررت أقوال العلماء في ذلك، وللفائدة آثرت جمع ما تحصّل لدي في ما يلي:

– قال أبو العباس محمد بن يعقوب: [سمعت الربيع بن سليمان يقول:

إذا قال الشافعي: أخبرني الثقة يريد به يحيى بن حسان.

وإذا قال: بعض الناس يريد به أهل العراق.

وإذا قال: بعض أصحابنا يريد به أهل الحجاز][(١)].

– كما نقل عن الربيع فيما حكاه عنه عبد المحسن بن غانم في كتابه "الواضح النفيس في فضائل محمد بن إدريس":

[إذا قال الشافعي: أخبرني الثقة فإنه يريد يحيى بن حسان.

---

(١) نقله عنه البيهقي في المناقب ٢/٣١٥-٣١٦، والمعرفة ٣/١١٥.

وإذا قال: أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب فهو الزَّنْجِي.

أو عن الأوزاعي فإنه عمرو بن أبي سلمة، وربما كان أيوب بن سويد.

أو عن أيوب فهو ابن عُلَيَّة.

أو عن يحيى بن سعيد فهو عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدِي.

أو عن ابن شهاب فهو مالك بن أنس، وربما كان إبراهيم بن سعد.

أو عن الوليد بن كثير، أو هشام بن عروة، أو عبيد الله بن عمر، فإنه: حماد بن أسامة.

أو عن سفيان الثوري، أو يونس بن يزيد، أو أسامة بن زيد، فهو: أيوب بن سويد][1].

- وكان الحاكم يقول: [إذا قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن حميد الطويل فإنما يعني بالثقة هنا إسماعيل بن عُلَيَّة][2].

- وأمَّا أبو حاتم فقد قال:

[إذا قال الشافعي- رحمه الله - في كتبه: أخبرني الثقة عن ابن أبي ذئب فهو ابن أبي فُدَيْك.

وإذا قال: أخبرني الثقة عن الليث بن سعد فهو يحيى بن حسان.

وإذا قال: أخبرنا الثقة عن الوليد بن كثير فهو عمرو بن أبي سلمة.

وإذا قال: أخبرنا الثقة عن ابن جريج فهو مسلم بن خالد الزَّنْجِي.

وإذا قال: أخبرنا الثقة عن صالح مولى التوأمة فهو إبراهيم بن أبي يحيى][3].

- وقال أبو الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم الآبري السجستاني في كتاب: "فضائل الشافعي": [سمعت بعض أهل المعرفة بالحديث يقول: إنما يعرف مراد الشافعي رضي الله عنه بالثقة بشيخه الذي يروي عنه][4].

فإذا قال: أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب فهو ابن أبي فُدَيْك.

وإذا قال: أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد فهو يحيى بن حسان.

أو عن الثقة عن الوليد بن كثير فهو أبو أسامة.

---

(١) نقله عنه ابن الملقن في البدر المنير ٣٠٤/٥.

(٢) نقله عنه البيهقي في المعرفة ٢٠٧/١.

(٣) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط ٢٩٢/٤ وابن الملقن في البدر المنير ٣٠٤/٥.

(٤) انفرد بنقل هذه الجملة عن الآبري الأبناسي في الشذا الفياح ٨٥/١.

أو عن الثقة عن الأوزاعي فهو عمرو بن أبي سلمة.

أو عن الثقة عن ابن جريج فهو مسلم بن خالد.

أو عن الثقة عن صالح مولى التوأمة فهو إبراهيم بن أبي يحيى][1].

وزاد السخاوي: [أو عن الثقة وذكر أحداً من العراقيين فهو أحمد بن حنبل][2].

- وقال الحافظ ابن حجر في رجال الأربعة:

[إذا قال الشافعي: عن الثقة عن الليث بن سعد قال الربيع: هو يحيى بن حسان.

وعن الثقة عن أسامة بن زيد هو إبراهيم بن أبي يحيى.

وعن الثقة عن حميد هو ابن عُلَيَّة.

وعن الثقة عن معمر هو مُطَرِّف بن مازن.

وعن الثقة عن الوليد بن كثير هو أبو أسامة.

وعن الثقة عن يحيى بن أبي كثير لعله ابنه عبد الله بن يحيى.

وعن الثقة عن يونس بن عبيد عن الحسن هو ابن عُلَيَّة.

وعن الثقة عن الزهري هو سفيان بن عيينة][3].

- وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: [سمعت أبي وذكر الشافعي فقال: ما استفاد منا أكثر مما استفدنا منه. قال عبد الله: وكل شيء في كتب الشافعي حدثني الثقة عن هُشَيم وعن غيره فهو أبي][4].

- وأخرج ابن أبي يعلى بسنده إلى عبد الله بن أحمد قال: [قال لي الحسن بن محمد الزعفراني: كل كتاب قرأت على الشافعي كان أبو عبد الله أحمد بن حنبل حاضراً. فإذا قال الشافعي: حدثني الثقة، يعني أباك أحمد بن حنبل][5].

- وعن ابن السبكي قال: وقد كنت أنا لما قرأت مسند الشافعي على شيخنا أبي عبد الله الحافظ سألته في كل مكان من تلك، فكان بعضها يتعين أن يكون مراده به يحيى بن حسان،

---

(١) نقله عنه العراقي في التبصرة والتذكرة ٣١٧/١-٣١٩.

(٢) فتح المغيث ٣١٢/١.

(٣) تعجيل المنفعة ص ٥٤٨.

(٤) نقله عنه البيهقي في المناقب ٣١٥/٢ وينظر: الشذا الفياح ٨٥/١.

(٥) طبقات الحنابلة ١٨١/١.

كما قيل: إنه المقصود به دائماً، وبعضها يتعين أنه يريد به إبراهيم بن أبي يحيى، وبعضها يتردد، وذلك معلق عندي في مجموع ما علقته عن شيخنا رحمه الله، وأكثرها لا يمكن أنه يريد به أحمد بن حنبل، مثل قوله: أخبرنا الثقة عن أبي إسحاق، فلا يمكن أن يريد به أحمد بل إما إبراهيم بن سعد أو غيره.

ومثل قوله: أخبرنا الثقة عن ابن شهاب، يحتمل مالكاً وابن سعد وسفيان بن عيينة ولا رابع لهم في أشياخ الشافعي.

ومثل قوله: الثقة عن معمر، فهو: إما هشام بن يوسف الصنعاني أو عبد الرزاق.

ومثل قوله: الثقة من أصحابنا عن هشام بن حسان، قال شيخنا أبو عبد الله محمد بن أحمد الحافظ: لعله يحيى القطان.

ومثل قوله: الثقة عن زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله، قال لي محمد بن أحمد الحافظ: إنه يحيى بن حسان التنيسي.

ومثل مواضع أخر تركتها اختصاراً][1].

- وقال ابن النجار الحنبلي في شرح الكوكب المنير: [وكان الشَّافعي ﷺ إذا قال: حدثني الثقة ، فتارة يريد به أحمد ، وتارة يريد به يحيى بن حسان ، وتارة يريد به ابن أبي فُدَيْك، وتارة سعيد بن سالم القداح ، وتارة إسماعيل بن إبراهيم، واشتهر عنه ذلك فيه، وتارة يريد مالكاً][2].

- وقد يُذكر الضابط في سياق أناس مخصوصين، كصنيع ابن عساكر في ترجمة عمرو بن أبي سلمة التنيسي، قال: [روى عنه محمد بن إدريس الشافعي، فتارة يصرح باسمه، وتارة يقول: أخبرنا الثقة عن الأوزاعي][3].

وقال المزي في ترجمة عمرو بن أبي سلمة: [روى عنه محمد بن إدريس الشافعي، فتارة يصرح باسمه، وتارة يقول: أخبرنا الثقة عن الأوزاعي..][4]

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٢/٣٠.

(٢) شرح الكوكب المنير ٢/٤٣٨-٤٣٩.

(٣) تاريخ دمشق ٤٦/٦١.

(٤) تهذيب الكمال ٢٢/٥٣.

– الانتقادات التي وجهت إلى ضوابط هذه الصيغة:

في المطلب السابق أتيت على معظم[1] ضوابط التعديل على الإبهام التي ذكرها العلماء، ونظرة سريعة لها تفيد أن هناك اختلافاً بين العلماء في تحديد الثقة عن فلان أو غيره، وما هذا إلا لما ذكرته آنفاً من أن هذه الضوابط لم تستند إلى الاستقراء الكامل، فقد كان جزئيّاً، وربما كان فيها اتباع للجادة كما يعبر عنه المحدثون عندما يشتهر أخذ بعض الرواة عن بعض.

قال السّخاوي: [وما روي عن عبد الله بن أحمد أنه قال: كل شيء في كتاب الشافعي: أخبرنا الثقة فهو عن أبي، يمكن أن يحمل على هذا في مسند الشافعي][2].

علماً أن الشافعي قال: أخبرنا الثقة والمراد به غير أحمد بن حنبل.

لهذا كله أورد على هذه الضوابط انتقادات من قبل أعرف الناس بالشافعي وهو الإمام البيهقي، قال: [ولا يوقف على مراده به – أي الثقة – إلا بظن غير مقرون بعلم][3].

وقد علل هذا بما نقله عن أبي عبد الله الحافظ قال: [قد أخبر الربيع بن سليمان عن الغالب من هذه الروايات، فإن أكثر ما رواه الشافعي عن الثقة هو يحيى بن حسان، وقد قال في كتبه: أخبرنا الثقة والمراد به غير يحيى بن حسان].

وقال أيضاً: [تفطن لذلك شيخنا أبو عبد الله فقال: غالب الظن أنه إذا قال: أخبرنا الثقة إنما أراد به إسماعيل بن عُلَيَّة، وفي بعضه: عبد العزيز بن محمد، وفي بعضه: هشام بن يوسف الصنعاني، وفي بعضه: أحمد بن حنبل أو غيره من أصحابه ، ولا يكاد يعرف ذلك باليقين إلا أن يكون قد أطلقه في موضع ، وسمّاه في موضع آخر ، والله أعلم][4].

لأجل هذا: قال البيهقي عقب ذكره لكلام الربيع السابق:

[وقد قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن معمر، والمراد به: إسماعيل بن عُلَيَّة، لتسميته إياه في موضع آخر.

وقال: أخبرنا الثقة عن الوليد بن كثير، والمراد به: أبو أسامة، أو من رواه له عن أبي أسامة،

---

(١) إن لم تكن جميعها.

(٢) ينظر: فتح المغيث ٣١٢/١.

(٣) المناقب ٣١٦/٢.

(٤) المعرفة: الاستسقاء، باب: أي الريح يكون بها المطر ١١٥/٣.

فالحديث ينفرد به أبو أسامة عن الوليد.

وقال: أخبرنا الثقة عن هشام بن عروة في حديث إفاضة أم سلمة ليلة المزدلفة، والمراد به: أبو معاوية، أو من رواه له عنه، فالحديث ينفرد بوصله أبو معاوية.

وقال في هذا الحديث مرة أخرى: أخبرني من أثق به من المشرقيين عن هشام بن عروة. وأهل الحجاز يسمون العراقيين المشرقيين.

وقد قال في موضع آخر: وقد تكلم شيخنا أبو عبد الله الحافظ في تخريجه على ما أدى إليه اجتهاده، ولم تَبِنْ لي حقيقة ذلك، فتركت نقله](١).

وهذا يدلنا على مدى حرص البيهقي وتثبته في تحديد هوية المبهم، وما كان ليجعل الظن ضابطاً له، فآثر ترك البحث فيها، لعدم وفور استطاعة بيان ذلك كما هو واضح من قوله.

ومن خلال البحث في القسم التطبيقي تبين لي كم من المبهمات التي ذكر لها العلماء ضوابط في تحديد هويتها، وظهر بعد النظر بعدها عن الصواب كما في الأمثلة التالية:

مثال ١: أخبرنا الثقة عن يونس عن الحسن عن أمه قالت: رأيت أم سلمة زوج النبي ﷺ تسجد على وسادة من أدم من رمد بها(٢).

قال ابن حجر في تعجيل المنفعة: [...وعن الثقة عن يونس بن عبيد عن الحسن هو ابن عُلَيَّة](٣).

لكن الرافعي قال في شرح المسند: [ويشبه أن يكون المراد من الثقة في الإسناد: عبد الوهاب الثقفي](٤).

والرافعي من محققي المذهب الشافعي، وهو أعلم بشيخه من غيره، وقد ذكرت في طرق كشف مبهمات الشافعي: أنه ينصّ أحد الأئمة على تعيين المبهم في رواية معينة، وذلك لاطلاعهم على ما جعلهم يحددون هوية هذا المبهم، وهي طريقة أعلى من الاستناد إلى ما نص عليه العلماء من الضوابط بإطلاق، فيترجح كون المراد بالمبهم: عبد الوهاب بن عبد المجيد

---

(١) المناقب ٢/٣١٦-٣١٧.

(٢) الحديث السادس صحيفة ١٩٣.

(٣) تعجيل المنفعة ص ٥٤٨.

(٤) شرح شرح مسند الشافعي للرافعي (١١٧) ١/٢٧٤.

الثقفي.

مثال٢: أخبرنا الثقة عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثل معناه[١].

الحديث: أن النبي ﷺ كبر في صلاة من الصلوات، ثم أشار أن امكثوا، ثم رجع وعلى جلده أثر الماء.

ورواية الشافعي الأخرى تؤكد أن المراد بالمبهم: وكيع.

وهذا يعارض ما قاله ابن حجر في تعجيل المنفعة: [إذا قال الشافعي: الثقة عن أسامة بن زيد فهو إبراهيم بن أبي يحيى][٢]. كما يعارض ما نقله عبد المحسن عن الربيع من أن المراد بالثقة عن أسامة: أيوب بن سويد.

مما يدل على أن الضوابط التي قيلت في التعديل على الإبهام ليست دقيقة، وقد تأكد هذا في حديث الباب.

ثانياً– ضوابط إبهام صيغة " من لا أتهم":

وضع العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي بهذه الصيغة، ومن أقوالهم في هذا:

ما ساقه البيهقي في مناقبه[٣] عن الربيع: [أن الشافعي إذا قال: أخبرني من لا أتهم فهو إبراهيم بن أبي يحيى].

وما قاله الخطيب البغدادي بعد نقله لقول الربيع في مراد الشافعي بمن لا يتهم، وأنه إبراهيم ابن أبي يحيى، قال: [وكان الشافعي يقول: أخبرنا من لا أتهم، في أحاديث كثيرة منها:

عن صفوان بن سليم، وعبد الله بن أبي بكر، وعمرو بن أبي عمرو، وخالد بن رباح، والعلاء بن راشد، ومحمد بن زيد بن المهاجر، وغيرهم وهؤلاء كلهم من شيوخ ابن أبي يحيى، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني، واسم أبي يحيى سمعان مولى عمرو بن عبد نهم، ويكنى أبا

---

(١) الحديث التاسع صحيفة ١٩٩.

(٢) تعجيل المنفعة ص ٥٤٨.

(٣) مناقب الشافعي ٢/٣١٥-٣١٦، وينظر: المعرفة ٣/١١٥، فتح المغيث: السخاوي ١/٣١٣، تدريب الراوي: السيوطي ١/٢٦٥.

إسحاق توفي بمدينة رسول الله ﷺ سنة أربع وثمانين ومئة][1].

وقال الحافظ ابن حجر في رجال الأربعة: [إذا قال الشافعي: أخبرني من لا أتهم هو إبراهيم ابن أبي يحيى][2].

الانتقادات التي وجهت إلى ضوابط هذه الصيغة:

يرد على هذا الضابط أمور:

- قال الزركشي: [وقد اعتذر ابن السمعاني عن اكتفاء أصحابه بذلك، مع عدم اكتفائهم بالتعديل المبهم، بأن مراده به معين، فأراد بمن يثق به إبراهيم بن أبي يحيى، وبمن لا يتهم يحيى ابن حسان][3].

هذا ضابط لصيغة: "من لا أتهم" يختلف عن الضابط الذي قبله.

- أيضاً ذكر الأبناسي اعتراض الحافظ إسماعيل على ابن عبد البر حكايته عن الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى[4]، مع أن الشافعي ما صرح بإبراهيم، وإنما قال: حدثني من لا أتهم، قال: [وكأن ابن عبد البر اعتمد في ذلك على قول الربيع بن سليمان: إن الشافعي إذا قال: حدثني من لا أتهم، فهو ابن أبي يحيى][5].

ومؤدى كلامه: أن الشافعي لم ينص على أن مراده بمن لا يتهم هو إبراهيم بن أبي يحيى، فلا يحل لأحد أن ينسبه إلى الشافعي، إلا أن يكون الشافعي قد نص على ذلك[6].

وعليه:

فإن هذا الضابط غير منضبط بقاعدة كلية، بل جاء أغلبيّاً بحسب ما تكشف للعلماء من المبهمين بهذه الصيغة، حتى أصبح كل مبهم بصيغة: "من لا أتهم" يطلق القول فيه أنه إبراهيم ابن أبي يحيى، وهذا بُعدٌ عن الحق، لذا لا بد من البحث عن شيوخ الشافعي الذين أبهمهم بهذه الصيغة.

---

(١) الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٣٧١/١.

(٢) تعجيل المنفعة ص ٥٤٨.

(٣) النكت على ابن الصلاح: الزركشي ٣٦٣/٣.

(٤) ينظر: التمهيد ٣٧٧/٢٤.

(٥) الشذا الفياح ٨٤/١-٨٥.

(٦) ينظر: الشذا الفياح ٨٥/١.

وهذا لا يمنع كون أكثر مرويات الشافعي المبهمة بهذه الصيغة أراد بالمبهم فيها: "إبراهيم ابن أبي يحيى" وقد تبين هذا باستقراء مرويات الشافعي عن شيوخه المبهمين في القسم التطبيقي، إلا أن بعض مروياته بهذه الصيغة لم أستطع التوصل إلى مراده بالمبهم فيها بيقين، وترجح لديّ أن المراد منها غيره(١)، لذا يبقى هذا الضابط بنظري أغلبيّاً، لكن بما أنه ثبت أن مراده ابن أبي يحيى بشكل أغلبي عمدت إلى عقد مبحث فيما سيأتي، أتكلم فيه عن إبراهيم بن أبي يحيى بين أهل الجرح والتعديل.

خلاصة ما في القول:

أن هذه الضوابط لا تطلق على عواهنها، بل تحتاج إلى قرائن أخرى لإثبات صحتها، وإن لم توجد هذه القرائن نأخذ بها على سبيل الظن إلى حين توفر ما يفيد صحتها، وتبقى رهينة الاحتمال، والله أعلم.

ثالثاً– ضوابط إبهام الشافعي بالصيغ الأخرى:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي بغير هاتين الصيغتين، وذلك لاشتهار وكثرة إبهام الشافعي بهاتين الصيغتين دون ما عداهما من الصيغ الأخرى، يدلّ عليه أن إبهام الشافعي بصيغة: "من أثق" جاء في ثلاثة مواضع في الأم كما سيمرّ في القسم التطبيقي.

(١) ينظر: الحديث الثاني والسبعون صحيفة ٣٠٣ والحديث الرابع والسبعون صحيفة ٣٠٥.

المبحث الثالث

جهود البيهقي في الكشف عن مبهمات الشافعي

ترك الإمام البيهقي رحمه الله وراءه مؤلفات كثيرة، ألّف معظمها انتصاراً للمذهب الشافعي، كمعرفة السنن والآثار، والسنن الكبرى، ومناقب الإمام الشافعي.

وهذا ما دفعني إلى الاقتصار على بيان جهود هذا الإمام في ما يخص بحثي، إذ إنّ جهوده في ذلك عظيمة النفع، لا يستطيع أحدٌ الاستغناء عنها، فعمدت في هذا المبحث إلى الحديث عن جهود البيهقي ﵀ في بيان ما أبهمه الشافعي ﵁ ، وما ذلك إلا لحرصه على بيان صحة ما استدل به الشافعي في كتابه الأم، وهذا يستلزم منه بيان ما أبهمه لنتعرف عدالة الراوي المبهم، ومنه الخلوص إلى صحة الحديث.

وبالاستقراء يتبين أنه لم يألُ جهداً في بيان المبهم في جميع مؤلفاته بأساليب متنوعة، وسأتناول جهوده تلك في أربعة من كتبه هي: "مناقب الشافعي" و"معرفة السنن والآثار" و"السنن الكبرى" و"بيان من أخطأ على الشافعي".

أولاً– كتابه: " مناقب الشافعي "

إن كتاب المناقب للبيهقي من أعظم الكتب التي ترجمت للإمام الشافعي وذكرت مناقبه، فذكر المصنف مولده ونسبه وتعلمه وتعليمه وتصانيفه وثناء علماء دهره عليه، وما يستدل به على كمال عقله وورعه، إلى غير ذلك من الشمائل، وقد نثر المؤلف في تلافيفه حين ذكر من روى عنهم الشافعي من علماء، بعضاً من القواعد والضوابط التي استقرأها وتوصل إليها، تعين في معرفة مبهمات الشافعي، سأذكرها فيما يلي مفصلة:

١– نقل بعضاً من الضوابط التي حددها العلماء لتعيين ما أبهمه الشافعي ﵁ في كتبه، فذكر:

– قول عبد الله بن أحمد: كل شيء في كتاب الشافعي: حدثني الثقة عن هُشَيم وغيره، فهو أبي.

– ونقل عن الربيع بن سليمان بسنده إليه قوله:

إذا قال الشافعي: أخبرني الثقة، يريد به يحيى بن حسان.

وإذا قال: أخبرنا من لا أتهم، يريد به إبراهيم بن أبي يحيى.

وإذا قال: بعض الناس، يريد به أهل العراق.

وإذا قال: بعض أصحابنا، يريد به أهل الحجاز[١].

٢- ذكر بعضاً من الضوابط التي سبرها بنفسه، وأداه إليها اجتهاده ونظره، حيث قال: - وقد قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن معمر، والمراد به "إسماعيل بن عُلَيَّة" لتسميته إياه في موضع آخر.

- وقال: أخبرنا الثقة عن الوليد بن كثير والمراد به: "أبو أسامة" أو من روى له عن أبي أسامة[٢].

٣- أكّد قضية هامة في كشف المبهمات، وهي أن الوقوف على الشخص المبهم لا يوقف عليه إلا بظن لا يقين فيه، وقد تكلمت عليه عند الحديث عن الانتقادات التي وجهت إلى الضوابط التي وضعها العلماء.

يقول البيهقي: [وقد قال في موضع آخر: أخبرنا الثقة. ولا يوقف على مراده به إلا بظن غير مقرون بعلم.

وقد تكلم شيخنا أبو عبد الله الحافظ رحمه الله في تخريجه على ما أدى إليه اجتهاده. ولم تبِن لي حقيقة ذلك فتركت نقله][٣].

٤- لما كان البيهقي قد أخذ على عاتقه مهمة بيان صحة ما استدل به الشافعي في كتبه، ذكر قاعدة توفر العناء على من أتى بعده وتكفيهم مؤونة البحث عن المبهم، وهي: أن جميع من أبهمهم الشافعي ثقات.

يقول البيهقي: [والذي لا بد من معرفته أن تعلم أنه لم يحدث عن ثقة عنده، لم يوجد ذلك الحديث عند ثقة معروف باسمه وحاله، فالحجَّة قائمة برواية المعروف الثقة ولذلك كان لا يطالب بتسميته الثقة عنده، ويكتفي بشهرته فيما بين أهل العلم بالحديث][٤].

---

(١) مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٣١٥-٣١٦.

(٢) مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٣١٦.

(٣) مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٣١٦-٣١٧.

(٤) مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٣١٧.

مقولة البيهقي تؤكد أن كل من أبهم الشافعي ثقة، يتضح ذلك من قوله: "ثقة معروف باسمه وحاله"حيث أزال جهالة الحال.

٥- ومن كمال وفائه لشيخه ومعلمه، حرص في كتابه هذا على توضيح بعض الأسباب التي دعت الشافعي إلى الإبهام(١).

٦- ختم هذا الباب(٢) ببيان أن الشافعي رضي الله عنه في كتابته عمن روى دون تسميته في بعض ما رواه: موافق لغيره من الأئمة السابقين، حيث كان له سلف صدق وخلف حق.

يقول البيهقي: [هذا نجم العلماء مالك بن أنس رحمه الله روى في الموطأ عن الثقة عنده.

ومن نظر في كتاب الموطأ وكتاب ابن عيينة وغيره من العلماء أبصر من أمثال هذا الكثير.

وهذان صاحبا الصحيح: محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج رحمهما الله صنّفا أمثال ذلك مع اشتهارهما بترك الاحتجاج بالمراسيل(٣).

وإنما صنعا ذلك لعلمهما باشتهار الحديث برواية ثقة أو ثقات سوى من كتبا عنه بسبب من الأسباب: إما لأنه لم يكن من شرطهما، أو كان حيّاً في وقت روايتهما عنه، فلم يسمياه أو لم ينسباه، أو لغير ذلك من المعاني. واعتمدا على اشتهار الحديث برواية غير من كتبا عنه، كذلك الشافعي رحمه الله هكذا صنع. والله أعلم](٤).

---

(١) سبق بيان هذه الأسباب صحيفة ١٤٦.

(٢) باب: ذكر من روى عنهم الشافعي في المناقب.

(٣) ورد في الصحيحين أحاديث مرسلة، ولكن أصحابها أوردوها لسبب: مثل أن يكون هناك تعارض بين الوصل والإرسال، فيخرج البخاري مثلاً الحديث على الوجه الصحيح، ثم يخرجه في المتابعات والشواهد والمعلقات، إشارة إلى ترجيح المتصل، وبذلك يكون قوّى المنقطع. ينظر: الإمام الترمذي وموازنته مع الصحيحين: د. العتر ص١٢٧، ومناهج المحدثين: د.نصار نصار ص٨٦

كما أورد مسلم أحاديث وقع الإرسال في بعض متنها، محتجاً بالمرفوع منها، فيتبين أن المرسل قد صح موصولاً من وجه آخر. ينظر: مناهج المحدثين: د. نصار نصار ص ٨٦

وهذا عين ما أراده البيهقي بقوله: [وإنما صنعا ذلك لعلمهما باشتهار الحديث برواية ثقة أو ثقات سوى من كتبا عنه].

(٤) مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٣١٨-٣٢١.

ثانياً– كتابه: "معرفة السنن والآثار"

سبق أن ذكرت أن الإمام البيهقي صنف مؤلفات كثيرة نصرةً للمذهب الشافعي، ومن أبرز مصنفاته في ذلك: كتابه" معرفة السنن والآثار" الذي يُعتبر بمثابة كتاب تخريج لمرويات الشافعي في كتبه، بسنده إليه، حيث جمع أسانيد كلِّ حديث في موضع واحد، ثم عقبها بذكر المتابعات والشواهد، كما جمع نصوص الشافعي في المسألة الواحدة، ووصل أحاديث منقطعة، وعمل أيضاً على بيان ما وقع من تعديل على الإبهام عند الشافعي بأساليب متعددة، وأحياناً تركها، ومن هذه الأساليب التي اعتمدها في بيان المبهم ما يلي:

١– قد يعمد البيهقي إلى بيان المبهم بشكل واضح وصريح، بالنصِّ عليه.

مثال: الحديث الأول[١] حيث ساق الحديث بإسناده إلى الشافعي ثم قال[٢]: [هذا الثقة هو: أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي، فإن الحديث مشهور به، وقد رأيت في بعض الكتب ما دلَّ على أن الشافعي أخذه عن بعض أصحابه عن أبي أسامة، وقد رواه جماعة عن أبي أسامة هكذا].

ثم أتى بطرق أخرى تؤكد أن المراد من المبهم: أبو أسامة.

٢– كما يعتمد في بعض الأحيان على ذكر ضابط من الضوابط التي قالها العلماء في تحديد المبهم.

مثال: الحديث الثالث[٣] ساق الحديث من طريق الشافعي ثم قال: كان شيخنا أبو عبد الله الحافظ رحمه الله يقول: إذا قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن حميد الطويل، فإنما يكني بالثقة عن إسماعيل بن عُلَيَّة[٤].

٣– من طرقه أيضاً بعد إتيانه بروايته من طريق الشافعي التي فيها الإبهام، أن يردفها برواية أخرى من طريق الشافعي نفسه صرحت بالمبهم، فيكون هذا دلالة على تعيين المبهم وأنه هو

---

(١) صحيفة ١٨٥.

(٢) معرفة السنن والآثار: الطهارة، باب: الفرق بين ما ينجس ولا ينجس ما لم تغيره السنة (٣٩٢) ٣٢٦/١.

(٣) صحيفة ١٨٩.

(٤) معرفة السنن والآثار: الطهارة، باب: إذا نام قاعداً (١٥٨) ٢٠٧/١.

وينظر: شرح مسند الشافعي للرافعي ١١٢/١.

المراد في الرواية الأولى.

مثال: الحديث الثامن والعشرون[١] أتى بالرواية المبهمة، ثم أتبعها برواية للشافعي لا إبهام فيها[٢].

وأيضاً الحديث التاسع والستون[٣]، أتى البيهقي أولاً بالرواية المبهمة ثم ذكر بعد ذلك رواية للشافعي فيها تصريح باسم المبهم[٤].

مثال آخر: الحديث الرابع والستون[٥]، روى البيهقي[٦] الحديث مبهماً بسنده إلى الشافعي، ثم قال: ورواه حرملة عن الشافعي قال: أخبرنا عن الوليد بن مسلم، والوليد بن يزيد، عن الأوزاعي، عن عبد الرحمن.

قال ابن الملقن نقلاً عن البيهقي في المعرفة: [والثقة في كلام الشّافعي هذا قد بينه فِي حرمَلة فَقَالَ: أَخبرنا الشَّافِعِي ، عَن الوليد بن مسلم ، عَن الأوزاعيّ ، عَن عبد الرّحمن... فذكره بلا شكّ][٧]. فكأن قوله: "والثقة في كلام الشافعي هذا قد بينه" ساقط من نسخ المعرفة الموجودة اليوم.

ويؤكد ذلك ما رواه المزني في مختصره[٨]: قال الشافعي: أخبرنا الثقة هو الوليد بن مسلم..

٤- وأحياناً يروي البيهقي الحديث بسنده إلى الشافعي من دون إبهام، علماً أن رواية الشافعي التي في الأم مبهمة.

مثال: الحديث الثاني والخمسون[٩] رواه الشافعي مبهماً، بينما رواه البيهقي[١٠] من دون

---

(١) ينظر: صحيفة ٢٣٢.

(٢) البيهقي في المعرفة: المناسك، باب: دخول الحمام (٢٨٧٥) ٣٢/٤.

(٣) ينظر: صحيفة ٢٨٩.

(٤) معرفة السنن والآثار: الصلح، باب: الشفعة (٣٦٨٧) ٤٨٦/٤.

(٥) ينظر: صحيفة ٢٩١.

(٦) المعرفة: الطهارة، باب: ما يوجب الغسل ٢٦١/١.

(٧) البدر المنير ٥١٨/٢.

(٨) مختصر المزني ٤/١.

(٩) ينظر صحيفة ٢٧٧.

(١٠) المعرفة: الديات، باب: جراحة العبد(٤٩٤٠) ٢٣٨/٦.

إبهام، كما ذكر أن هناك رواية أخرى فيها إبهام ليحيى بن حسان.

مثال آخر: الحديث التاسع والخمسون[١] رواه البيهقي[٢] من دون إبهام.

مثال آخر: الحديث الثاني والعشرون بعد المائة[٣] روى البيهقي[٤] الحديث من طريق الشافعي، وزاد فيه عند قوله: "من لا أتهم ابن أبي يحيى".

٥- بعد أن يسوق الحديث من طريق الشافعي، يشير إلى من رواه عن شيخ المبهم، ويكون في ذلك دلالة على الشخص المبهم.

مثال: الحديث الثامن والخمسون[٥] حيث رواه من طريق الشافعي ثم قال: وكذلك رواه إسماعيل بن عُلَيَّة عن أيوب[٦].

وبالبحث في طرق الحديث وجدت هذه الرواية عنده في السنن[٧]، وعليه يكون المراد بالمبهم: ابن عُلَيَّة.

٦- ومن طرقه أيضاً بعد رواية الحديث بسنده إلى الشافعي، إتباعه بروايات أخرى من طريق الشافعي، فيها أكثر من راوٍ روى عن شيخ المبهم، وتبقى مهمة تعيين المبهم على طالب العلم.

مثال: الحديث الحادي والستون[٨] روى البيهقي[٩] الحديث بسنده إلى الشافعي، ثم عقبه بروايات أخرى من طريق الشافعي، وبقي المبهم دائراً بين مالك وعبد الوهاب بن عبد المجيد ، فهما رويا الحديث عن حميد، والشافعي يروي عنهما، لكن رواية الشافعي عن مالك في المسند لهذا الحديث تؤيد أن المراد بالثقة هنا مالك دون غيره.

---

(١) ينظر صحيفة ٢٨٣.

(٢) المعرفة: الصلاة، باب: التشهد (٨٢٢) ٢/٣٠.

(٣) ينظر صحيفة ٣٥٨.

(٤) المعرفة: قسم الصدقات، باب: بيان أهل الصدقات (٤٠٣٥) ٥/١٩٨.

(٥) ينظر صحيفة ٢٨٢.

(٦) المعرفة:المكاتب،باب:تفسير قوله عزوجل:{وآتوهم من مال الله الذي آتاكم}(٦١٠٦) ٧/٥٤٧.

(٧) الكبرى: المكاتب، باب: ما جاء في تفسير قوله عزوجل:{وآتوهم من مال الله الذي آتاكم} ١٠/٣٣٠.

(٨) ينظر صحيفة ٢٨٧.

(٩) المعرفة: الصيام، باب: الفطر والصوم في السفر (٢٥١٧) ٣/٣٩١.

ثالثاً– كتابه: "السنن الكبرى":

هو مصنف في أحاديث الأحكام تناول فيه مصنفه المرفوع منها وغير المرفوع، مرتباً إياه على الأبواب الفقهية، ذاكراً تحت كل باب ما يناسبه من نصوص، بسنده إليه، فإن كان عنده أكثر من طريق ذكرها جميعها في موضع واحد، ويسرد المتن في الموضع الأول، ويقول في باقي الأسانيد: بمثله، خوف الإطالة، مبيناً أوجه الخلاف بين الروايات، وما يصح منها وما لا يصح، ويعزو النصوص إلى من خرّجها من أصحاب الكتب الستة، وإذا كان الحديث مرويّاً من طريق الشافعي ذكره بسنده إليه، فإن كان قد وقع فيه تعديل على الإبهام بيّنه بطرق متعددة، وأحياناً يتركه، ومن هذه الطرق:

١– بعد روايته الحديث بإسناده لنفسه من طريق الشافعي، يشير إلى الشيخ الذي أخذ عنه الشافعي هذا الحديث، ويرويه عنه من غير طريق الشافعي.

مثال: الحديث التاسع والعشرون[١]، روى البيهقي الحديث من طريق الشافعي، ثم قال: وكأن الشافعي أخذه من أبي معاوية الضرير، وقد رواه أبو معاوية موصولاً[٢].

وهذا يدل على شدة دقة البيهقي وتحريه الصدق، حيث قال: وكأن الشافعي أخذه...

ولم يجزم بذلك، لأنه لم يثبت عنده بيقين.

٢– بعد أن يسوق الحديث من طريق الشافعي، يذكر فلاناً رواه عن شيخ المبهم، ويكون هذا الراوي ممن روى عنه الشافعي فيتعين كونه إياه.

مثال: الحديث الثالث والأربعون[٣] روى البيهقي الحديث من طريق الشافعي، ثم قال[٤]:... ورواه سفيان بن عيينة عن إسماعيل فذكر قصة جرير..

والشافعي أخذ عن ابن عيينة فيكون هو المراد بالمبهم.

٣– قد لا يقع كشف الإبهام له من روايته من طريق الشافعي، فيرويه من غير طريقه كاشفاً للإبهام، ويكون هذا الراوي هو نفسه الذي روى عنه الشافعي، لكونه من شيوخه، فيتعين كونه

---

(١) ينظر صحيفة ٢٣٤.

(٢) السنن الكبرى: الحج، باب: من أجاز رميها بعد منتصف الليل ١٣٣/٥.

(٣) ينظر صحيفة ٢٥٩.

(٤) السنن الكبرى: السير، باب: السواد ١٣٥/٩.

إياه.

مثال: الحديث السادس والستون[1] روى البيهقي[2] الحديث من طريق مالك عن ابن أبي ذئب عمن لا يتهم به.

وبما أن مالكاً من شيوخ الشافعي تعين كونه هو المراد من الرواية المبهمة.

رابعاً– كتابه: "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي"

كان البيهقي ﵁ دائم التتبع لنصوص الشافعي في كتبه، ومقابلتها بمختصر المزني وغيره، مما أدى إلى معرفته بوقوع التحريف والتبديل في نقل نصوص الشافعي، فذكر ما وجده من ذلك في كتابه معرفة السنن والآثار لكنه جاء مفرقاً في ثنايا الكتاب، فرغب إليه أهل العلم أن يفرد هذا في كتاب، ولقد كان لبيانه ما وقع من تحريف في النقل أثرٌ لا يستهان به في معرفة ما وقع من تعديل على الإبهام عند الشافعي، وقد كان ذلك في موضعين هما:

١– بيَّن الخطأ الواقع في الرواية، ثم ذكر فلاناً رواه عن شيخ المبهم، وهذا الراوي ممن روى عنه الشافعي فتعين كونه إياه.

مثاله: الحديث السابع والتسعون: أخبرني الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني مخزوم – وكان ثقة – أن قوماً حرماً أصابوا صيداً، فقال لهم ابن عمر: عليكم جزاء. فقالوا: على كل واحد منا جزاء أم علينا كلنا جزاء واحد؟ فقال ابن عمر: إنه لمغرر بكم، بل عليكم كلكم جزاء واحد[3].

وقد روى الشافعي ﵁ هذا الحديث في موضع آخر قال: أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن عمار مولى بني هاشم قال: سئل ابن عباس ﵄ عن نفر أصابوا صيداً. قال: عليهم جزاء. قيل: على كل واحد منهم جزاء ؟ قال: إنه لمغررٌ بكم، بل عليكم كلكم جزاءٌ واحدٌ[4].

إن من يدقق النظر في هذين الحديثين يظن أنهما من طريقين مختلفين ، والواقع خلافه.

---

(١) ينظر صحيفة ٢٩٣.

(٢) البيهقي في الكبرى: الطهارة، باب: الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه ما لم يتغير ٢٥٨/١

(٣) ينظر صحيفة ٣٣٧.

(٤) الأم: اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، باب: ما جاء في الصيد ٢٦٣/٧

يقول البيهقي[1]: [كذا وجدت هذا الحديث في كتاب اختلاف مالك والشافعي ، قال: سئل ابن عباس..وهو خطأ من الكاتب إنما هو عن ابن عمر ﷺ ، وفي كلام الشافعي على الخبر دلالة على أنه عن ابن عمر ، وأن الغلط وقع من الكاتب...

قال: فيحتمل أن يكون حماد بن سلمة رواه مرة عن زياد ، ومرة عن عمار، والله أعلم].

ثم قال: وقد رويناه من حديث يزيد بن هارون ، عن حماد بن سلمة عن عمار ، مولى بني هاشم ، عن ابن عمر...

فبيّن البيهقي أن مخرج الحديث واحد وأن الحديث مروي عن ابن عمر، وأن حماداً رواه مرة عن زياد ومرة عن عمار، ثم ذكر أن الحديث مروي من طريق: يزيد بن هارون عن حماد ابن سلمة به.

وقد روى الشافعي عن يزيد عن حماد.. فتبين بذلك أنه المراد بالمبهم.

٢- أن يذكر خطأ أو التباساً وقع في الرواية، فيسهّل بذلك الكشف عن المبهم.

مثاله: الحديث التاسع والأربعون: أخبرنا الثقة عن عبد الله بن عمر بن حفص وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: (القطع في ربع دينار فصاعداً)[2].

قال البيهقي: [هذا حديث أورده الشافعي رحمه الله في كتاب اختلاف العراقيين ، وهو عن ابن عيينة له مسموع قد رواه عنه في كتاب القطع في السرقة وغيره ، وإنما رواه عن الثقة عنده عن العمري][3].

إن قول البيهقي السابق حصر المراد بالثقة أنه عن عبد الله بن عمر فقط، وليس مراده الثقة عن ابن عيينة، مما سهّل الطريق في البحث عن المبهم.

---

(١) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص١١٥

(٢) ينظر صحيفة ٢٧٣.

(٣) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص١٥٨.

وبهذا أكون قد ألممت بإيجاز بالحديث عن جهود الإمام البيهقي في كشفه للتعديل على الإبهام الواقع عند الشافعي، وقد كان لغيره أمثال الرافعي وابن الملقن جهود في هذا الباب، وقد استفدت منها أثناء القسم التطبيقي كثيراً، لكنّي أبقيتها منثورة فيه، ولم أتطرق إلى جمعها في مباحث مستقلة، خشية إخراج الأطروحة عن موضوعها الأصلي، ولأنّها جهود قليلة بالمقارنة مع جهود البيهقي.

الباب الثاني

الدراسة التطبيقية

الفصل الأول: الكشف عن الثقات المبهمين من غير إرسال

الفصل الثاني: الكشف عن الثقات المبهمين مع إرسال

الفصل الثالث: أقوال أهل الجرح والتعديل في الثقات المبهمين الذين تم الكشف عنهم

الفصل الأول

الكشف عن الثقات المبهمين من غير إرسال

المبحث الأول: من أبهم بصيغة: "الثقة"

المبحث الثاني: من أبهم بصيغة: "من أثق"

المبحث الثالث: من أبهم بصيغة: "من لا أتهم"

المبحث الرابع: من أبهم بصيغة: "أهل العلم"

المبحث الخامس: من أبهم بصيغ أخرى

المبحث الأول

من أبهم بصيغة: "الثقة"

قال الشافعي رحمه الله تعالى:

الحديث الأول:

أخبرنا الثقة عن الوليد بن كَثير عن محمد بن عبَّاد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه: أن النبي ﷺ قال: (إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً أو خبثاً) (١).

بيان المبهم:

قال البيهقي بعد أن ساق الحديث بإسناده إلى الشافعي: [هذا الثقة هو أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي، فإن الحديث مشهور به، وقد رأيت في بعض الكتب ما دلَّ على أن الشافعي أخذه عن بعض أصحابه عن أبي أسامة، وقد رواه جماعة عن أبي أسامة هكذا] (٢).

وبعد تتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية، تبين لي أنه يروى عن الوليد بن كثير من طريق واحد هو:

- أبو أسامة عن الوليد بن كثير به (٣).

كما تتبعت مرويات الشافعي عن الوليد بن كثير فلم أجد له سوى هذه الرواية التي أبهم فيها واسطته عنه، وقد اشتهر أبو أسامة بالرواية عن الوليد.

---

(١) تكرر ذكر هذا الحديث في ثلاثة مواضع من الأُم: الطهارة، الماء الراكد ١/١٥، الطهارة، ما ينجس الماء مما خالطه ١/٢١، اختلاف الحديث: باب: الطهارة بالماء (٩٠) ١٠/٨٣ وفيه:"الثقة من أصحابنا".

(٢) معرفة السنن والآثار: الطهارة، باب: الفرق بين ما ينجس وما لا ينجس ما لم تغيره السنة (٣٩٢) ١/٣٢٦.

(٣) البيهقي في المعرفة: الطهارة، باب: الفرق بين ما ينجس وما لا ينجس ما لم تغيره السنة (٣٩٣) ١/٣٢٧.

والكبرى: الطهارة، باب: الفرق بين القليل الذي ينجس والكثير الذي لا ينجس ما لم يتغير ١/٢٦٠.

وأخرجه أبو داود: الطهارة، باب: ما ينجس الماء (٦٣)، والنسائي: الطهارة، باب: التوقيت في الماء (٥٢)

وأخرج الحديث من غير هذه الطريق: الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء (٦٧)

قال الحاكم: [هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا جميعاً بجميع رواته و لم يخرجاه، وأظنهما لم يخرجاه لخلاف على أبي أسامة على الوليد بن كثير]. ووافقه الذهبي. المستدرك: الطهارة ١/٢٢٤

ونقل ابن حجر عن ابن معين قوله في هذا الحديث: [جيد الإسناد]. التلخيص الحبير: الطهارة ١/٢٠.

مما سبق:

إن تنصيص البيهقي – وهو من خبر حال الشافعي وشيوخه – أن الثقة هو أبو أسامة، وبالنظر فيما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن الوليد بن كثير أن المراد به حماد بن أسامة، يدل على أن المبهم هنا: أبو أسامة.

ولا يضر هنا ما ذكره أبو حاتم من أن المراد بالثقة عن الوليد بن كثير هو: عمرو بن أبي سلمة[1]، لأن البيهقي نصّ في خصوص هذا الحديث على أن المراد بالثقة: حماد بن أسامة، كما أن الأكثرين على أن المراد بالثقة عن الوليد هو: حماد بن أسامة، ويؤكده تضافر الروايات على ذلك.

فلا يعدُّ هذا الحديث ممن أبهم أحد رواته لأن الروايات متفقة على تعيينه، فأصبح كما قال الحاكم: [وقد يروى الحديث وفي إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع] [2]. وقد فصّل المسألة السخاوي، وقد تكلمت في هذه المسألة عند ذكري للشروط التي قيدت قولهم متصل في سنده مجهول أو منقطع.

والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي.

الحديث الثاني:

أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ مثله أو مثل معناه[3].

---

(١) ينظر: ضوابط التعديل على الإبهام صحيفة ١٦٤

(٢) معرفة علوم الحديث ص٧٠.

(٣) الأُم: الطهارة، الماء الراكد ١٨/١، يعني الحديث الذي قبله، وهو من طريق: مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة: أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً، فجاءت هرة فشربت منه. قالت: فرآني أنظر إليه. فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ إن رسول اللهﷺ قال: (إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات). الأُم: الطهارة، الماء الراكد ١٨/١.

وأخرج الحديث:

أبو داود: الطهارة، باب: سؤر الهرة (٧٥)

الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء في سؤر الهرة (٩٢)، وقال: [هذا حديث حسن صحيح].

النسائي: الطهارة، باب: سؤر الهرة (٦٨)

ابن ماجه: الطهارة وسنتها، باب: الوضوء بسؤر الهرة والرخصة في ذلك (٣٦٧).

بيان المبهم:

ساق البيهقي الحديث من طريق الشافعي، ثم قال: [وقال في القديم – أي الشافعي –: وذكر الأوزاعي والدَّسْتَوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ ما معناه هذا المعنى.

قال أحمد: كذلك ذكراه، وهو عندي من حديث همام بن يحيى][1].

وقد تتبعت الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية، فلم أجد سوى رواية واحدة من هذا الطريق وهي:

– همام عن يحيى بن أبي كثير به[2].

وهمام بن يحيى [3] ليس من شيوخ الشافعي، وكذلك الأوزاعي[4] والدَّسْتَوائي[5].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن يحيى بن أبي كثير، فوجدتها كما يلي:

– (الشافعي عن الثقة عن معمر عن يحيى بن أبي كثير) في موضع واحد[6].

– (الشافعي عن عمرو بن أبي علقمة عن عمرو بن أبي سلمة[7] عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير) في موضع واحد [8].

وعند الرجوع إلى ما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن يحيى بن أبي كثير نجد قول ابن

---

(١) معرفة السنن والآثار: الطهارة، باب: سؤر ما لا يؤكل لحمه (٣٧٢) ٣١٤/١.

(٢) معرفة السنن والآثار: الطهارة، باب: سؤر ما لا يؤكل لحمه (٣٧٣) ٣١٥/١.

والكبرى: الطهارة، باب: سؤر الهرة ٢٤٦/١.

(٣) هو: همام بن يحيى بن دينار العَوْذِي، الإمام الحافظ الثقة (ت ١٦٤ أو ١٦٥ هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ: الذهبي ٢٠٢/١، تهذيب الكمال: المزي ٣٠٤/٣٠.

(٤) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، إمام أهل الشام في زمانه، (ت١٥٧هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ ١٧٨/١، تهذيب الكمال ٣٠٧/١٧.

(٥) هو: هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتَوائي، الحافظ الثقة، (ت١٥٤هـ). ينظر: تهذيب الكمال ٢١٥/٣٠، تقريب التهذيب: ابن حجر ص ٥٧٣.

(٦) الأُم: الرد على محمد بن الحسن، باب: القصاص بين المماليك ٣٤٢/٧

(٧) في النسخة التي اعتمدتها: "سلمة" وهو خطأ. ينظر: اختلاف الحديث: تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب ص٢٥٠

(٨) اختلاف الحديث، باب: الصوم لؤية الهلال والفطر له ص٣٠٢.

حجر: [إذا قال الشافعي:... عن الثقة عن يحيى بن أبي كثير لعله ابنه عبد الله بن يحيى][1].

كما قال أيضاً: [يوجد في كلام الشافعي: أخبرني الثقة عن يحيى بن أبي كثير، والشافعي لم يأخذ عن أحد ممن أدرك يحيى بن أبي كثير، فيحتمل أنه أراد بسنده عن يحيى. قال: وذكر عبد الله ابن أحمد أن الشافعي إذا قال: أخبرنا الثقة وذكر أحداً من العراقيين فهو يعني أباه][2].

وعليه:

إن كلام الحافظ ابن حجر الثاني يؤكد أن الشافعي لم يأخذ عن أحد ممن أدرك يحيى، كما أن قوله السابق: [إذا قال: الثقة عن يحيى لعله ابنه عبد الله] لا جزم فيه، يظهر هذا من قوله: " لعله" فيحتمل أن يكون كما قال: الثقة بسنده عن يحيى، وهو الأرجح بنظري، بعدما تتبعت الروايات، وتبين لي:

أن الشافعي روى عن يحيى بن أبي كثير بواسطة: (عمرو بن أبي علقمة عن عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي) في موضع واحد كما مر.

وقد ذكر الشافعي في القديم أن الأوزاعي والدَّسْتَوائي رويا الحديث عن يحيى.

فيكون المراد بالمبهم من حدثه عن الأوزاعي، لأن الشافعي لم يأخذ عن أحد عن الدَّسْتَوائي – وقد تبين لي هذا بعد استقرائي لشيوخه في كتبه –.

وبتتبعي لمرويات الشافعي عن الأوزاعي ، وجدتها على النحو التالي:

– (الشافعي عن عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي) في موضعين[3].

– (الشافعي عن أيوب بن سويد عن الأوزاعي) في موضع واحد[4].

فيدور المبهم بين عمرو وأيوب، وهذا ما نقله عبد المحسن عن الربيع من أن مراد الشافعي بالثقة عن الأوزاعي: عمرو أو أيوب، لكن يرجح كون المراد بالمبهم: عمرو بن أبي سلمة، ما ذكره الآبري وابن عساكر والمزي في ضابط إبهام الشافعي عن الأوزاعي، أن المراد بالثقة: عمرو بن أبي سلمة[5].

---

(١) تعجيل المنفعة ص ٥٤٨.

(٢) نقله عنه السيوطي في تدريب الراوي ٢٦٦/١.

(٣) الأُم: [الطهارة: باب: المني ٦٨/١، اختلاف الحديث، باب: الصوم لؤية الهلال والفطر له ص٣٠٢].

(٤) الأُم: [اختلاف الحديث، باب: جرح العجماء جبار ص٤٠٠].

(٥) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

ويكون الساقط من السند اثنين: عمرو بن أبي سلمة والأوزاعي.

والحديث صححه الترمذي.

الحديث الثالث:

أخبرنا الثقة عن حُمَيْد الطويل عن أنس بن مالك ﷺ قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء فينامون – أحسبه قال: قعوداً – حتى تخفق رؤوسهم، ثم يصلون، ولا يتوضؤون(١).

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث من طريق الشافعي ثم قال: [كان شيخنا أبو عبد الله الحافظ رحمه الله يقول: إذا قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن حُمَيْد الطويل، فإنما يكني بالثقة عن إسماعيل بن عُلَيَّة] (٢).

وقد تتبعت الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية، فلم أجد أحداً رواه من هذا الطريق سوى الشافعي(٣).

كما تتبعت مرويات الشافعي عن حُمَيْد الطويل، فوجدتها على النحو الآتي:

- (الشافعي عن عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حُمَيْد الطويل) في ستة مواضع(٤).
- (الشافعي عن مالك عن حُمَيْد الطويل) في خمسة مواضع(٥).

---

(١) الأُم: الطهارة، ما يوجب الوضوء وما لا يوجبه ٢٤/١.

(٢) معرفة السنن والآثار: الطهارة، باب: إذا نام قاعداً (١٥٨) ٢٠٧/١. وينظر: شرح مسند الشافعي للرافعي ١١٢/١، البدر المنير ٥٠٧/٢.

(٣) بينما اشتهر الحديث من طريق قتادة عن أنس، أخرجه:

مسلم: الحيض، باب: الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء (٣٧٦)

أبو داود: الطهارة، باب: في الوضوء من النوم (٢٠٠)

الترمذي: الطهارة، باب: الوضوء من النوم (٧٨) وقال: [هذا حديث حسن صحيح].

(٤) الأُم: [البيوع، باب: الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار ٤٨/٣، الحكم في قتال المشركين، الغلول ٢٧١/٤، ٢٧٢، ٢٧٣، في ثلاثة مواضع، جراح العمد، التعدي في الاطلاع ودخول المنزل ٣٥/٦، اختلاف الحديث، باب: كسب الحجام ص٣٤٣].

(٥) الأُم: [الصيام الصغير، باب: الجماع في رمضان والخلاف فيه ١١٢/٢، البيوع، باب: الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار ٤٨/٣، الصداق ٦٥/٥، النفقات، الحال التي يختلف فيها حال النساء ١٢٣/٥، اختلاف الحديث، باب: كسب الحجام ص٣٤٣].

- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن حُمَيْد الطويل) في ثلاثة مواضع [1].

- (الشافعي عن إسماعيل بن عُلَيَّة عن حُمَيْد الطويل) في موضع واحد [2].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن حُمَيْد، أن المراد بالثقة: ابن عُلَيَّة[3] ، وأكَّد هذا البيهقي بنقله لنصّ الحاكم بعد ذكره هذا الحديث، وتابعه على ذلك الرافعي وابن الملقن، وبذلك يكون المراد بالثقة هنا: إسماعيل بن عُلَيَّة.

وأصل الحديث عند مسلم وصححه الترمذي.

الحديث الرابع:

أخبرنا الثقة قال: أخبرنا مَعْمَر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر بن الخطاب ﷺ بمثله. وسمى الداخل أنه عثمان بن عفان ﷺ[4].

بيان المبهم:

روى البيهقي[5] الحديث من طريق الشافعي.

تتبعت الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية، فلم أجد أحداً رواه من هذه الطريق سوى:

- عبد الرزاق عن مَعْمَر عن الزهري عن سالم عن أبيه : بينما عمر يخطب...[6]

---

(١) الأُم: [الصداق ٥/٦٥، النفقات، ما جاء في الصداق ٥/١٧٨، الحدود وصفة النفي ٦/١٤٣].

(٢) الأُم: [الأقضية، باب: دعوى الولد ٦/٢٧٣].

(٣) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة الثقة صحيفة ١٦٤.

(٤) الأُم: الطهارة، باب: ما يوجب الغسل ولا يوجبه ١/٥٠، يعني الحديث الذي قبله، وهو من رواية: ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال: دخل رجل من أصحاب رسول الله ﷺالمسجد يوم الجمعة، وعمر يخطب، فقال عمر أية ساعة هذه؟ فقال: يا أمير المؤمنين، انقلبت من السوق، فسمعت النداء فما زدت على أن توضأت، فقال عمر: والوضوء أيضاً، وقد علمت أن رسول الله ﷺكان يأمر بالغسل؟

الأُم: الطهارة، باب: ما يوجب الغسل ولا يوجبه ١/٤٩

البخاري: الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة (٨٧٨)

مسلم: الجمعة (٨٤٥).

(٥) المعرفة: الطهارة، باب: الغسل للجمعة وغيرها (٤٥٤) ١/٣٥٥.

(٦) الترمذي: أبواب الجمعة، باب: ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة (٤٩٤) وقال: [سألت محمداً عن هذا؟ فقال: الصحيح حديث الزهري عن سالم عن أبيه].

قال الرافعي في شرحه لهذا الحديث: [روى عنه – أي: عن مَعْمَر – عبد الرزاق وابن عيينة ويزيد بن زُرَيْع وغيرهم][1].

وبتتبعي لمرويات الشافعي عن مَعْمَر بن راشد وجدته يروي عنه بواسطة الطرق التالية:

– (الشافعي عن مُطَرِّف بن مازن عن مَعْمَر) في تسعة مواضع[2].

– (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن مَعْمَر) في أربعة مواضع[3].

– (الشافعي عن عبد المجيد بن عبد العزيز عن مَعْمَر) في موضعين[4].

– (الشافعي عن ابن عُلَيَّة عن مَعْمَر) في موضع واحد[5].

– (الشافعي عن ابن المبارك عن مَعْمَر) في موضع واحد[6].

وبالنظر فيما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن معمر، حيث ذهب ابن حجر إلى أن المراد بالثقة عن مَعْمَر: مُطَرِّف بن مازن، بينما نقل ابن السبكي عن الذهبي أن المراد بالثقة عن مَعْمَر: عبد الرزاق أو هشام بن يوسف الصنعاني[7].

يترجح لديّ أن المراد بالمبهم: عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني، وذلك من عدة أوجه، منها:

– أن الحديث لم يروه أحد من طريق الشافعي سوى عبد الرزاق.

– تبين لي بعد البحث: أن الشافعي روى عن عبد الرزاق، لأن إمكانية اللقاء موجودة، فقد رحل الشافعي إلى اليمن، وقد ولد عبد الرزاق سنة ١٢٦هـ ومات سنة ٢١١هـ، كما أن عبد

وعبد الرزاق: الجمعة، باب: الغسل يوم الجمعة والطيب والسواك (٥٢٩٢).

(١) شرح مسند الشافعي ١٩٣/١.

(٢) الأُم: [الجنائز، باب: الصلاة على الجنازة والتكبير فيها ٢٩٨/١ في موضعين، قسم الصدقات ٧٨/٢، الرهن الكبير، رهن المشاع ٣/ ٢٠٤، الوصايا، سن تفريق القسم ١٥٧/٤ في موضعين، قتال أهل البغي وأهل الردة، باب: فيمن يجب قتاله من أهل البغي ٢٣١/٤، جراح العمد، قتل المسلم بدار الحرب ٤٠/٦، الأقضية، باب: دعوى الولد ٢٧٣/٦].

(٣) الأُم: [الشفعة، ما يكون إحياء ٤٤/٤، الخلاف في الصدقات المحرمات ٦٠/٤، الحدود وصفة النفي، الأشربة ١٩٩/٦ في موضعين].

(٤) الأُم: [الزكاة، باب: الزكاة في أموال اليتامى ٣٠/٢، الوصايا، باب: الوصي ١٣٣/٤].

(٥) الأُم: [الحكم في قتال المشركين، باب: الحربي يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ٢٣١/٤].

(٦) الأُم: [الرد على محمد بن الحسن، باب: دية أهل الذمة ٣٤٣/٧].

(٧) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

الرزاق عاصر شيوخ الشافعي كابن عيينة، ووكيع، وكانا من أقرانه[1] ، فإمكانية لقائه مع الشافعي كبيرة، ومما يؤكد هذا اللقاء: ما ظفرت به من رواية للديلمي من طريق الربيع عن الشافعي عن عبد الرزاق عن مَعْمَر[2].

- كما أنني وقفت على قولٍ لأحد العلماء يؤكد ذلك، وهو الخليلي، حيث قال: [وروى عنه الشافعي أحاديث][3]، أي عن عبد الرزاق عن مَعْمَر.

- قول ابن السبكي في حديثه عن ضابط إبهام الشافعي عن مَعْمَر.

- إذا كان هشام بن يوسف الصنعاني من شيوخ الشافعي، وهو قاضي اليمن ومن أقران عبد الرزاق ومن بلده، فما الذي يمنع أن يكون الشافعي سمع من عبد الرزاق.

وأصل الحديث في البخاري ومسلم.

الحديث الخامس:

أخبرنا الثقة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد قال: أخبرني مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه: أنه كان إذا أصاب ثوبه المني، إن كان رطباً مسحه، وإن كان يابساً حته، ثم صلى فيه[4].

بيان المبهم:

روى البيهقي[5] الحديث من طريق الشافعي.

وقد تتبعت الحديث من المتون والأجزاء الحديثية، فلم أجد أحداً رواه من هذا الطريق سوى:

- ابن أبي شيبة عن جرير به [1].

---

(١) ينظر ترجمة عبد الرزاق بن همام: تهذيب الكمال ١٨/٥٨-٦١.

(٢) بسنده عن الزهري عن أنس بلفظ: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: مخلوق فاقتلوه، فإنه كافر. قال ابن عرّاق: في سنده مجاهيل وهو موضوع على الربيع بلا شك. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة: ابن عرّاق ١/١٣٣

أقول: قصدي من الاستشهاد به: بيان أن الشافعي روى عن عبد الرزاق.

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/١٩٨.

(٤) الأُم: الطهارة، باب: المني ١/٦٩.

(٥) معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: المني (١٢٦١) ٢/٢٤٤.

والكبرى: الصلاة، باب: المني يصيب الثوب ٢/٤١٨.

كما تتبعت مرويات الشافعي عن جرير، فوجدتها من طريق:

- (الشافعي عن يحيى بن حسان عن جرير) في موضعين[٢].

لم يروِ الشافعي عن ابن أبي شيبة، وقد جاء الحديث من طريقه، وبالنظر في ضابط إبهام الشافعي عن الثقة بإطلاق، نجد أنهم ذكروا أن الشافعي إذا قال: أخبرني الثقة يريد به: يحيى بن حسان [٣].

ومن تتبع مرويات الشافعي عن جرير تبين أنه روى عنه بواسطة: يحيى بن حسان، مما يؤكد أن المراد بالمبهم: يحيى بن حسان.

والحديث رجاله ثقات، وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها[٤].

الحديث السادس:

أخبرنا الثقة عن يونس عن الحسن عن أمه قالت: رأيت أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ تسجد على وسادة من أدم من رمد بها [٥].

بيان المبهم:

روى البيهقي [٦] الحديث من طريق الشافعي.

وبالتتبع لطرق الحديث وجدت رواه:

- حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعلي بن زيد ويونس بن عبيد به [٧].

---

(١)المصنف: الطهارات، باب: من قال يجزيك أن تفركه من ثوبك ١/٥١٢.

(٢) الأُم: [النفقات، اجتماع العدتين ٥/٢٥٨، امرأة المفقود ٥/٢٦٧].

(٣) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٤) مسلم: الطهارة، باب: حكم المني (٢٨٨)

ولفظه: عن علقمة والأسود: أن رجلاً نزل بعائشة، فأصبح يغسل ثوبه، فقالت عائشة: إنما يجزئك - إن رأيته - أن تغسل مكانه، فإن لم ترَ نضحت حوله، ولقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ.

(٥) الأُم: الصلاة، باب: صلاة المريض ١/٩٥.

و"كتاب الصلاة" ليس في الطبعة التي اعتمدتها، ولا في النسخ الأخرى، وإنما هو مضاف في طبعة دار الوفاء، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ٢/١٤٩.

(٦) معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: صلاة المريض (١٠٨١) ٢/١٤٠

والكبرى: الصلاة، باب: من وضع وسادة على الأرض فسجد عليها ٢/٣٠٧.

(٧) البيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: من وضع وسادة على الأرض فسجد عليها ٢/٣٠٧

والحديث عند عبد الرزاق من طريق: معمر عن قتادة عن أم الحسن نحوه. المصنف: الصلاة، باب: صلاة المريض

وبتتبعي لمرويات الشافعي عن يونس بن عُبَيد تبين لي أن الشافعي روى عنه من الطرق التالية:

- (الشافعي عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس) في موضعين[١].
- (الشافعي عن هُشَيم بن بشير عن يونس) في موضعين[٢].
- (الشافعي عن إسماعيل بن عُلَيَّة عن يونس) في موضع واحد[٣].

لكن الشافعي لم يروِ عن هُشَيم، يقول السراج البلقيني: [الشافعي لم يلقَ هُشَيماً، فإن هُشَيماً توفي ببغداد سنة ١٨٣هـ، والشافعي إنما دخل إلى بغداد سنة ١٩٥هـ، فلكونه لم يسمع منه يقول بالتعليق: هُشَيم][٤].

وعليه:

بالنظر فيما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن يونس عن الحسن، أن المراد بالثقة: ابن عُلَيَّة[٥].

لكن الرافعي قال في شرح المسند : [ويشبه أن يكون المراد من الثقة في الإسناد: عبد الوهاب الثقفي][٦].

وقد ذكرت في طرق كشف مبهمات الشافعي: أن ينص أحد الأئمة على تعيين المبهم في رواية معينة، وذلك لاطلاعهم على ما جعلهم يحددون هوية هذا المبهم، وهي طريقة أعلى من الاستناد إلى ما نص عليه العلماء من الضوابط بإطلاق، فيترجح كون المراد بالمبهم: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

(٤١٤٥).

(١) الأُم: [الصلاة، باب: اجتزاء المرء بأذان غيره، وإقامته وإن لم يقم له ١٠٢/١، الأقضية، باب: ما جاء في قول الله عز وجل{واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم} ٩١/٧].

(٢) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الوتر والقنوت والآيات ١٨٥/٧، باب: الفرائض ١٩٨/٧].

(٣) الأُم: [الصلاة، باب: اختلاف نية الإمام والمأموم ١٩٠/١].

(٤) ينظر: الأُم: الحاشية ١٥٠/١

وهُشَيم هو: هُشَيم بن بشير بن القاسم، الثقة، لكنه كثير التدليس، (ت١٨٣هـ). ينظر: تهذيب الكمال ٢٧٢/٣٠، تقريب التهذيب ص٥٧٤.

(٥) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة :"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٦) شرح مسند الشافعي للرافعي (١١٧) ٢٧٤/١.

والحديث رجاله ثقات وله متابعة عند عبد الرزاق، وشاهد من حديث ابن عباسﷺ[1] موقوفاً عليه.

الحديث السابع:

أخبرنا الثقة عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم: أنه خرج إلى مكة فصحبه قوم، فكان يؤمهم، فأقام الصلاة، وقدم رجلاً، وقال: قال رسول الله ﷺ: (إذا أقيمت الصلاة، ووجد أحدكم الغائط فليبدأ بالغائط) [2].

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث من طريق الشافعي [3].

وبتتبعي للحديث من المتون والأجزاء الحديثية وجدت من رواه على النحو الآتي:

- مالك عن هشام به [4].
- زهير بن معاوية عن هشام به[5].
- أبو أسامة عن هشام به[6].
- أبو معاوية عن هشام به[7].
- سفيان بن عيينة عن هشام به[1].

---

(١) البيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: من وضع وسادة على الأرض فسجد عليها ٣٠٧/٢.

(٢) الأُم: الصلاة، العذر في ترك الجماعة ١٧٢/١.

(٣) معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: العذر في ترك الجماعة لقضاء الحاجة (١٤٤٧) ٣٤٩/٢.

(٤) النسائي: الإمامة، باب: العذر في ترك الجماعة (٨٥٢)

الموطأ: قصر الصلاة في السفر، باب: النهي عن الصلاة والإنسان يريد حاجته ١٥٩/١

الشافعي في الأُم: الصلاة، العذر في ترك الجماعة ١٧٢/١

والبيهقي في المعرفة: الصلاة، باب: العذر في ترك الجماعة لقضاء الحاجة (١٤٤٦) ٣٤٨/٢

والكبرى: الصلاة، باب: ترك الجماعة بعذر الأخبثين إذا أخذاه أو أحدهما حتى يتطهر ٧٢/٣.

(٥) أبو داود: الطهارة، باب: أيصلي الرجل وهو حاقن (٨٨)

البيهقي في الكبرى:الصلاة، باب: ترك الجماعة بعذر الأخبثين إذا أخذاه أو أحدهما حتى يتطهر٧٢/٣.

(٦) ابن خزيمة: الصلاة، باب: الزجر عن دخول الحاقن الصلاة والأمر ببدء الغائط قبل الدخول فيها (٩٣٢).

(٧) الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء (١٤٢)، وقال: [حديث عبد الله بن الأرقم حديث حسن صحيح].

- أيوب بن موسى عن هشام به[٢].
- قيس بن سعد عن هشام به[٣].
- معمر عن هشام به[٤].
- سفيان الثوري عن هشام به[٥].
- حماد بن زيد عن هشام به[٦].
- محمد بن كناسة عن هشام به[٧].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن هشام بن عروة، فتبين لي أنها من الطرق التالية:

- (الشافعي عن مالك بن أنس عن هشام) في ثلاثة وأربعين موضعاً[٨].

---

(١) ابن ماجه: الطهارة وسنتها، باب: ما جاء في النهي للحاقن أن يصلي (٦١٦).

(٢) ابن خزيمة: الصلاة، باب: الزجر عن دخول الحاقن الصلاة، والأمر ببدء الغائط قبل الدخول فيها (٩٣٢).

(٣) الطبراني في الأوسط (٦٩٤٩) ٩٢/٧.

(٤) عبد الرزاق: الصلاة، باب: مدافعة البول والغائط في الصلاة (١٧٥٩).

(٥) عبد الرزاق: الصلاة، باب: مدافعة البول والغائط في الصلاة (١٧٦٠).

(٦) ابن خزيمة: الصلاة، باب: الرخصة في ترك الجماعة إذا كان المرء حاقناً (١٦٥٢).

(٧) السنن الكبرى للبيهقي: الصلاة، باب: ترك الجماعة بعذر الأخبثين إذا أخذاه أو أحدهما حتى يتطهر ٧٢/٣.
الدارمي: الصلاة، باب: النهي عن دفع الأخبثين في الصلاة (١٤٦٧).

(٨) ينظر: الأُم: [الطهارة، الماء الراكد ١٧/١، فضل الجنب وغيره ١٩/١، باب: ما يوجب الغسل ولا يوجبه ٤٨/١-٤٩ في ثلاثة مواضع، باب: كيف الغسل ٥٢/١، الحيض، باب: المستحاضة ٧٣/١، ، الصلاة، باب: العذر في ترك الجماعة ١٧٢/١، القراءة في الخطبة ٢٢١/١، صلاة العيدين، الأكل قبل العيد في يوم الفطر ٢٥٦/١، صلاة الكسوف ٢٦٧/١، الجنائز، باب: في كم يكفن الميت؟ ٢٩٣/١، باب: ما يكون بعد الدفن ٣٠٥/١، الصيام الصغير، باب: ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه ١٠٧/٢-١٠٨ في ثلاثة مواضع، باب: الجماع في رمضان والخلاف فيه ١١٢/٢، الحج، باب: ما يلبس المحرم من الثياب ١٦١/٢، باب: ترك الحائض الوداع ١٩٧/٢، الإجارات ٢٦/٤، الشفعة، عمارة ما ليس معموراً من الأرض التي لا مالك لها ٤٧/٤، الوصايا، باب: الولاء والحلف ١٣٤/٤، النفقات، الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته ١٢٧/٥، عدة الوفاة ٢٤٨/٥، مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها ٥/ ٢٥٤، عدة المطلقة يملك زوجها رجعتها ٢٦٨/٥، الأقضية، الإقرار والاجتهاد والحكم بالظاهر ٢٢٠/٦، اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الوتر والقنوت والآيات ١٨٦/٧، اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، باب: صلاة الإمام إذا كان مريضاً بالمأمومين جالساً وصلاتهم خلفه قياماً ٢١٨/٧ في موضعين، القراءة في الركعتين الأخيرتين ٢٢٧/٧ في موضعين، باب: المستحاضة ٢٢٩/٧، باب: ما جاء في الولاء ٢٤٥/٧، باب: المسح

- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام) في واحد وعشرين موضعاً[1].
- (الشافعي عن أنس بن عياض عن هشام) في ثلاثة مواضع[2].
- (الشافعي عن عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدِي عن هشام) في موضعين[3].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن هشام) في موضعين[4].
- (الشافعي عن محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي عن هشام) في موضع واحد[5].
- (الشافعي عن محمد بن علي - عم الشافعي - عن هشام) في موضع واحد[6].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد الزَّنْجِي عن هشام) في موضع واحد[7].
- (الشافعي عن داود بن عبد الرحمن العطار عن هشام) في موضع واحد[8].
- (الشافعي عن عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام) في ثلاثة مواضع[1].

على الخفين ٧/ ٢٤٧، باب: في الأقضية ٢٥٢/٧، باب: ما جاء في خلاف عائشة في لغو اليمين ٢٦٥/٧، باب: ما جاء في لبس الخز ٢٦٦/٧، باب: القنوت ٢٧٢/٧، باب: الصلاة قبل الفطر وبعده ٢٧٢/٧، إبطال الاستحسان ٣١٧/٧، اختلاف الحديث ص٨٠، ص١٠٢].

(١) الأُم: [الطهارة، باب: الماء الراكد١٧/١، باب: في الاستنجاء ٣٣/١، باب: عدد الوضوء والحد فيه ٤٣/١، باب: كيف الغسل ٥٢/١، الاستسقاء، باب: الحكم في الساحر والساحرة ٢٨٢/١، الزكاة، باب: الهدية للوالي بسبب الولاية ٦٤/٢، باب: صدقة النافلة على المشرك ٦٦/٢، باب: من طلب من أهل السهمان ٧٩/٢، الحج، باب: الاستثناء في الحج ١٧٢/٢، باب: ما يفعل من دفع عرفة ٢٣٣/٢، الأطعمة، باب: أكل لحوم الخيل ٢٧٤/٢، الشفعة، باب: إقطاع الوالي ٥٣/٤، الوصايا، باب: كيف تفريق القسم ١٥٥/٤، النكاح، باب: ما جاء في نكاح الآباء ١٩/٥، باب: ما يحرم من النساء بالقرابة ٢٩/٥ في موضعين، النفقات، وجوب نفقة المرأة ٩٦/٥، القسم للنساء ١٢٢/٥، اختلاف علي وعبد الله بن مسعود ﷺ، باب: الحج ٢٠٩/٧ في موضعين، اختلاف الحديث ص٥٩].

(٢) الأُم: [النفقات، وجوب نفقة المرأة ٩٦/٥، النفقات، ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه ١٥٨/٥، الأقضية، باب: دعوى الولد ٢٧٣/٦].

(٣) الأُم: [الحج، باب: دخول منى ٢٣٣/٢، النكاح، ما يحرم من النساء بالقرابة ٢٦/٥].

(٤) الأُم: [صلاة العيدين، الأكل قبل العيد في يوم الفطر ٢٥٦/١، الحج، باب: ما يفعل من دفع من عرفة ٢٣٣/٢].

(٥) الأُم: [الزكاة، باب: الهدية للوالي بسبب الولاية ٦٤/٢].

(٦) الأُم: [جراح العمد، الجناية على العبد ١١٥/٦].

(٧) الأُم: [اختلاف الحديث ص٣٣٢].

(٨) الأُم: [الحج، باب: دخول منى ٢٣٣/٢].

- (الشافعي عن يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام) في موضع واحد[٢].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن هشام) في موضع واحد[٣].
- (الشافعي عن يحيى بن حسان عن محمد بن مطر عن هشام) في موضع واحد[٤].
- (الشافعي عن محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم عن هشام) في موضع واحد[٥].

قال الرافعي: [والحديث ثابت: رواه هشام كما رواه: مالك، والسفيانان، وشعبة، وأيوب بن موسى، وأبو أسامة، ويشبه أن يريد من الثقة في الإسناد الثاني أبا أسامة إن لم يرد ابن عيينة][٦].

مما سبق:

يتبين لي أن رواة الحديث الذين رووا عن هشام من شيوخ الشافعي خمسة هم: أبو أسامة، ومالك، وأبو معاوية، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، والمبهم دائرٌ بينهم، وبالرجوع إلى ما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن هشام[٧] من أن المراد بالثقة: حماد بن أسامة، يترجح كونه هو المراد.

لكن مع تنصيص الرافعي على أن المبهم يشبه أن يكون أبا أسامة أو ابن عيينة، ينحصر المبهم بين هذين ويبقى الاحتمال كما قال دائراً بينهما، وهما ثقتان معروفان، فكيفما دار الحديث دار على ثقة.

الحديث الثامن:

أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه: أن رسول الله ﷺ صلى بمنى ركعتين وأبو بكر وعمر [٨].

---

(١) الأُم: [الصلاة، باب: ما جاء في الوتر بركعة واحدة ١٥٨/١، النفقات، مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها ٢٥٤/٥، اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، باب: ما جاء في الوتر بركعة واحدة ٢٢٣/٧].

(٢) الأُم: [الصلاة، باب: صلاة المريض ٩٤/١].

(٣) الأُم: [الصلاة، باب : الخلاف في هذا الباب ١٦٩/١].

(٤) الأُم: [الصلاة، صلاة الإمام قاعداً ١٨٨/١].

(٥) الأُم: [الرهن الكبير، باب: الخلاف في الحجر ٢٣٢/٣].

(٦) شرح مسند الرافعي (٢٢٠) ٤٢٦/١.

(٧) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٨) الأُم: الصلاة، صلاة المسافر يؤم المقيمين ١٨٠/١

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث من طريقه[1].

وبتتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية وجدت من رواه على النحو التالي:

- عبد الرزاق عن مَعْمَر به[2].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن معمر بن راشد فيما سبق[3].

وعليه:

سبق ذكر ما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن مَعْمَر[4] أن المراد بالثقة: عبد الـــرزاق، أو هشام بن يوسف، أو مُطَرِّف بن مازن، على اختلاف بينهم، وبما أن الحديث جاء من طريق عبـــد الرزاق، فيترجح كونه المراد بالمبهم.

الحديث التاسع:

أخبرنا الثقة عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثل معناه[5].

---

(١) معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: الإمام المسافر يؤم المقيمين (١٥٥٠) ٤٠٣/٢

(٢) مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: قصر الصلاة بمنى (٦٩٤)

والبيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: الإمام المسافر يؤم المقيمين ١٢٦/٣

وفيهما زيادة:"وعثمان ركعتين صدراً من خلافته، ثم أتمّها أربعاً".

(٣) ينظر الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

(٤) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٥) في موضعين من كتاب الأُم:

الصلاة، إمامة الجنب ١٨٤/١

الصلاة، الصلاة بإمامين أحدهما بعد الآخر ١٩٢/١

والحديث الذي قبله من طريق: الشافعي أخبرنا مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار: أن النبي ﷺكبر في صلاة من الصلوات، ثم أشار أن امكثوا، ثم رجع وعلى جلده أثر الماء.

الأُم: الصلاة، إمامة الجنب ١٨٤/١

الموطأ: الطهارة، باب: إعادة الجنب الصلاة، وغسله إذا صلى و لم يذكر ٤٨/١

والبيهقي في: معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: الصلاة بالنجاسة، وموضع الصلاة من مسجد وغيره، إمامة الجنب (١٢١٤) ٢١٩/٢

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث من طريق الشافعي، ثم قال: [وأخبرنا أبو سعيد قال : حدثنا أبو العباس قال: أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي، فيما بلغه، أو رواه – أنا أشك[1] – عن وكيع ، عن أسامة ابن زيد، فذكره بنحوه.

قال: وكذلك رواه غيره عن وكيع][2].

كما رواه الشافعي من طريق وكيع في موضع آخر من كتاب الأم[3].

وبالتتبع لروايات الحديث تبين لي روايته من طريق:

– وكيع عن أسامة به [4].

– عبد الله بن موسى التيمي عن أسامة به [5].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن أسامة بن زيد فوجدته روى عنه بواسطة الطرق التالية:

– (الشافعي عن أنس بن عياض عن أسامة بن زيد) في موضع واحد[6].

– (الشافعي عن وكيع عن أسامة بن زيد) في موضع واحد[7].

وعليه:

بالرجوع إلى ما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن أسامة بن زيد[8] ، ذكر عبد المحسن

والسنن الكبرى: الصلاة، باب: إمامة الجنب ٣٩٧/٢.

(١) الشك من الربيع.

(٢) معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: الصلاة بالنجاسة، وموضع الصلاة من مسجد وغيره، إمامة الجنب (١٢١٤-١٢١٥) ٢١٩/٢، وينظر: السنن الكبرى: الحيض، باب إمامة الجنب ٣٩٧/٢.

(٣) الأُم: اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الصلاة ١٨٢/٧.

(٤) أحمد ٤٤٨/٢.

البيهقي في: معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: الصلاة بالنجاسة، وموضع الصلاة من مسجد وغيره، إمامة الجنب (١٢١٦) ٢١٩/٢

والسنن الكبرى: الصلاة، باب:إمامة الجنب ٣٩٧/٢.

(٥) ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في البناء على الصلاة (١٢٢٠).

(٦) الأُم: [الزكاة، باب: ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها ٧٥/٢].

(٧) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الصلاة ١٨٢/٧].

(٨) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

فيما نقله عن الربيع، أن المراد بالثقة: أيوب بن سويد، وذهب الحافظ ابن حجر إلى أن المراد بالثقة: إبراهيم بن أبي يحيى.

بينما تؤكد رواية الشافعي الأخرى أن المراد بالمبهم وكيع، وهذه هي الطريقة الأولى من طرق الكشف عن المبهم، وهي: أن يأتي تصريح بالمبهم في رواية أخرى من طريق الشافعي نفسه، وهي أعلى طرق الكشف، فلا يعدُّ هذا الحديث ممن أبهم أحد رواته لأن الرواية الأخرى صرحت به(١).

والحديث قال فيه البوصيري: [هذا إسناد ضعيف، لضعف أسامة بن زيد](٢).

وأسامة بن زيد هو الليثي، قال فيه ابن معين: [ليس به بأس]، وروى له البخاري في التعاليق، وأكثر مسلم الرواية عنه في الشواهد، و لم يثبت ضعفه(٣).

وأصل الحديث(٤) في البخاري ومسلم، وساق الشافعي معه جملة من الشواهد.

الحديث العاشر:

أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن عن أبي بكرة عن النبي ﷺ نحوه(٥).

بيان المبهم:

روى البيهقي(٦) الحديث من طريق الشافعي.

وبالتتبع لطرق الحديث تحصل لدي روايته من الطرق التالية:

- أبو الوليد الطيالسي عن حماد به (٧).

---

(١) ينظر: ما ذكرته في تعليقي على الحديث الأول، وذكر كلام الحاكم في المنقطع صحيفة ١٨٦.

(٢) مصباح الزجاجة (١٢٢٠) ٢/٦٩.

(٣) ينظر ترجمته: تهذيب الكمال ٢/٣٥٠، تهذيب التهذيب ١/١٨٣.

(٤) من طريق: الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة.

البخاري: الأذان، باب: إذا قال الإمام:"مكانكم" حتى رجع انتظروه (٦١٤)

مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: متى يقوم الناس للصلاة (٦٠٥).

(٥) الأُم: الصلاة، إمامة الجنب ١/١٨٤

والحديث الذي قصده بنحوه، هو الحديث التاسع.

(٦) معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب:الصلاة بالنجاسة وموضع الصلاة من مسجد وغيره، إمامة الجنب (١٢١٩).

(٧) البيهقي في معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب:الصلاة بالنجاسة وموضع الصلاة من مسجد وغيره، إمامة الجنب (١٢١٩).

- موسى بن إسماعيل عن حماد به [١].
- أبو كامل عن حماد به[٢].
- ابن أبي عائشة عن حماد به [٣].
- عفان بن مسلم عن حماد به[٤].
- يزيد بن هارون عن حماد به [٥].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن حماد بن سلمة، فكانت على النحو الآتي:

- (الشافعي عن يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة) في أربعة مواضع[٦].
- (الشافعي عن أبي كامل عن حماد بن سلمة) في ثلاثة مواضع[٧].
- (الشافعي عن يحيى بن عباد عن حماد بن سلمة) في موضع واحد[٨].
- (الشافعي عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة) في موضع واحد[٩].

وعليه:

فإن الذين رووا الحديث عن حماد بن سلمة لم يروِ الشافعي عن أحدٍ منهم سوى:

أبي كامل، ويزيد بن هارون.

ولم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن حماد بن سلمة، وبذلك يدور المبهم بين أبي كامل مُظَفَّر بن مُدْرِك، ويزيد بن هارون.

---

(١) أبو داود: الطهارة، باب: في الجنب يصلي بالقوم وهو ناس (٢٣٣)
والبيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: إمامة الجنب ٣٩٧/٢.

(٢) أحمد ٤١/٥.

(٣) البيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: من أباح الدخول في صلاة الإمام بعد ما افتتحها ٩٤/٣.

(٤)أحمد ٤٥/٥.

(٥) أبو داود: الطهارة، باب: في الجنب يصلي بالقوم وهو ناس (٢٣٤)
البيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: إمامة الجنب ٣٩٧/٢.

(٦) الأُم: [الطهارة، باب: المني ٦٩/١، الصلاة، باب: صلاة المريض٩٤/١، سير الأوزاعي، أحكام التدبير ١٧/١٦/٨ في موضعين].

(٧) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الزكاة ١٨٧/٧-١٨٨ في موضعين].

(٨) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الطلاق والنكاح ١٨٩/٧].

(٩) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الحدود ٢٠٠/٧].

وهذه الطريقة – وهي أن يرد من طريق غيره الرواية نفسها مع التصريح بالمبهم، ويكون المصنف ممن روى عن المبهم – تأتي في الرتبة الثانية في الكشف عن المبهم.

لكن يرد على هذا إشكال هو:

أثناء البحث في تلاميذ يزيد بن هارون، لم أجد الشافعي واحداً منهم، كما لم أجد يزيد بن هارون في شيوخ الشافعي في كتب التراجم العامة، حتى وفي الخاصة منها كالمناقب، إلا أن وجود رواية للشافعي عن يزيد في كتابه الأم[1] بصيغة صريحة في السماع تؤكد أنه سمع منه، وقد ولد يزيد سنة (١١٨هـ)، وتوفي سنة (٢٠٦هـ)، وقد حدث ببغداد[2]، فإمكان اللقاء موفور، فلا يمنع أن يكون الشافعي سمع منه، و لم تنقل لنا كتب التراجم ذلك، كما قال الخليلي[3] في ترجمته: [روى عنه الأئمة كلهم].

والحديث رجاله ثقات، وأصله في الصحيحين[4].

الحديث الحادي عشر:

أخبرنا الثقة ابن عُلَيَّة أو غيره عن يونس عن الحسن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان يصلي بالناس صلاة الظهر في الخوف ببطن نخل، فصلى بطائفة ركعتين، ثم سلم، ثم جاءت طائفة أخرى فصلى لهم ركعتين ثم سلم[5].

بيان المبهم:

روى الحديث البيهقي[6] من طريق الشافعي.

وبالتتبع لطرق الحديث تبين لي أن من رواه:

– ابن عُلَيَّة عن يونس به[1].

---

(١) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الحدود ٧/٢٠٠].

(٢) ينظر: تاريخ بغداد: الخطيب ١٤/٣٣٧.

(٣) الإرشاد ٢/٥٨٤.

(٤) ينظر: الحديث التاسع صحيفة ١٩٩.

(٥) في موضعين من كتاب الأُم: الصلاة، اختلاف نية الإمام والمأموم ١/١٩٠، صلاة الخوف، إذا كان العدو وجاه القبلة ١/٢٣٨.

(٦) معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: اختلاف نية الإمام والمأموم وغير ذلك (١٤٧٧) ٢/٣٦٧، صلاة الخوف، باب: الإمام يصلي بكل طائفة ركعتين ويسلم (١٨٤٤) ٣/١٧.

- عبد الأعلى عن يونس به [٢].

- عبد الوارث عن يونس به [٣].

وسيق تتبع مرويات الشافعي عن يونس بن عبيد[٤].

وعليه:

بالنظر فيما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن يونس عن الحسن، من أن المراد بالثقة: ابن عُلَيَّة[٥] ، يتبين أن المراد بالثقة هنا ابن عُلَيَّة أو غيره، وبما أن الشافعي روى بواسطة عبد الوهاب عن يونس، فلعله هو الثقة الآخر.

- وقال البيهقي: [وكذلك رواه قتادة وغيره عن الحسن[٦] ، وثبت معناه من حديث أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن جابر رضي الله عنه.

وهو من ذلك الوجه مخرج في الصحيح[٧] ، ورواه[٨] أشعث عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه عن

---

(١) ابن خزيمة: الصلاة، باب: في صفة صلاة الخوف والعدو خلف القبلة وصلاة الإمام بكل طائفة ركعتين (١٣٥٣).

(٢) النسائي: صلاة الخوف (١٥٥٤)

البيهقي في الكبرى: صلاة الخوف، باب: الإمام يصلي بكل طائفة ركعتين ويسلم ٢٥٩/٣.

(٣) النسائي في الكبرى: الصلاة، باب: عدد صلاة الخوف وذكر الاختلاف فيه (٥٢٢).

(٤) ينظر: الحديث السادس صحيفة ١٩٤.

(٥) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة :"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٦) النسائي: صلاة الخوف (١٥٥٤)

البيهقي في الكبرى: صلاة الخوف، باب: الإمام يصلي بكل طائفة ركعتين ويسلم ٢٥٩/٣

من طريق: قتادة عن الحسن عن جابر...

(٧) أخرجه من هذا الطريق - أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر -:

البخاري: المغازي، باب: غزوة ذات الرقاع (٣٩٠٦) تعليقاً، ولفظه: عن جابر قال: كنا مع النبي ﷺ بذات الرقاع، فإذا أتينا على شجرة ظليلة تركناها للنبي ﷺ، فجاء رجل من المشركين وسيف النبي ﷺ معلق بالشجرة فاخترطه، فقال: تخافني ؟ قال (لا). قال: فمن يمنعك مني؟ قال: (الله) فتهدده أصحاب النبي ﷺ، وأقيمت الصلاة، فصلى بطائفة ركعتين، ثم تأخروا وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين، وكان للنبي ﷺ أربع، وللقوم ركعتان.

ومسلم: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الخوف (٨٤٣) نحوه.

(٨) في الأصل: عن أشعث. والمثبت هو الصحيح.

لأنه غير مخرج في الصحيح من هذا الطريق، إنما هو في الصحيح من طريق أبي سلمة.

النبي ﷺ][1].

والحديث رجاله ثقات.

الحديث الثاني عشر:

قال الشافعي : أخبرنا الثقة عن سليمان بن موسى أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه كتب إلى أهل المياه فيما بين الشام إلى مكة: جمِّعوا إذا بلغتم أربعين رجلاً[2].

بيان المبهم:

روى البيهقي[3] الحديث من طريق الشافعي، وبعد البحث لم أجد الحديث عند غير الشافعي.

وقد تتبعت مرويات الشافعي في كتبه عن سليمان بن موسى فوجدتها على النحو التالي:

- (الشافعي عن عبد المجيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى) في ثلاثة مواضع[4].
- (الشافعي عن سعيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى) في موضعين[5].
- (الشافعي عن مسلم عن ابن جريج عن سليمان بن موسى) في موضع واحد[6].

وقد أخرجه من هذا الطريق - الأشعث عن الحسن عن أبي بكرة -:

أبو داود: الصلاة، باب: من قال يصلي بكل طائفة ركعتين (١٢٤٨)

ولفظه: عن أبي بكرة قال: صلى النبي ﷺ في خوف الظهر، فصف بعضهم خلفه، وبعضهم بإزاء العدو، فصلى بهم ركعتين، ثم سلم، فانطلق الذين صلوا معه فوقفوا موقف أصحابهم، ثم جاء أولئك فصلوا خلفه، فصلى بهم ركعتين ثم سلم، فكانت لرسول الله ﷺ أربعاً، ولأصحابه ركعتين ركعتين.

والنسائي: الإمامة، باب: اختلاف نية الإمام والمأموم (٨٣٦)

والبيهقي في الكبرى: صلاة الخوف، باب: الإمام يصلي بكل طائفة ركعتين ويسلم ٢٥٩/٣.

(١) معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: اختلاف نية الإمام والمأموم وغير ذلك ٣٦٧/٢.

(٢) الأُم: الصلاة، العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة ٢٠٩/١.

(٣) المعرفة: الجمعة، باب: العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة (١٦٧١).

والكبرى: الجمعة، باب: العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة ١٧٨/٣.

(٤) الأُم: [الصلاة، باب: في الوتر ١٦١/١، الرجل يقيم الرجل من مجلسه يوم الجمعة ٢٢٥/١، النكاح، لا نكاح إلا بولي ١٣/٥].

(٥) الأُم: [الحج، باب: الحال التي يكون المرء فيها معوزاً بما لزمه من فدية ٢٠٧/٢ النكاح، لا نكاح إلا بولي ١٣/٥].

(٦) الأُم: [النكاح، لا نكاح إلا بولي ١٣/٥].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن سليمان بن موسى، ومن خلال تتبع مرويات الشافعي عنه، تبين أنه روى عنه بواسطة اثنين، إلا أني وجدت أكثر من رواية لـ: يحيى بن حسان عن سليمان بن موسى عند البيهقي[1] ، ويحيى بن حسان ممن روى عنه الشافعي، وأبهمه في مواضع كثيرة بصيغة: "الثقة"، وقد ذكر العلماء قي ضوابطهم، إذا قال الشافعي: أخبرني الثقة يريد به يحيى ابن حسان[2].

لكن يحيى بن حسان روى عن سليمان بن موسى الزهري[3] ، وليس هو نفسه الموجود في حديث الباب، إنما هو سليمان بن موسى الأموي[4] ، وقد فصَّلت في هذا حتى لا يتوهم متوهم أن المراد بالثقة هنا: يحيى بن حسان، إذ لم يروِ عن سليمان بن موسى الأموي.

وعليه:

يكون مراده الثقة عمن رواه، ويبقى المبهم دائراً بين: سعيد ومسلم وعبد المجيد، رواة الحديث عن ابن جريج، ولا مرجح بينهم.

والحديث رجاله ثقات.

الحديث الثالث عشر:

أخبرنا الثقة، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن أبي عياش الزرقي قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف بعسفان، وعلى المشركين يومئذ خالد بن الوليد، وهم بينه وبين القبلة، فكبر رسول الله ﷺ، فصففنا خلفه صفين، ثم ركع فركعنا، ثم رفع فرفعنا جميعاً، ثم سجد النبي ﷺ والصف الذى يليه، فلما رفعوا سجد الآخرون مكانهم، ثم سلم النبي ﷺ[5].

بيان المبهم:

قال البيهقي بعد روايته الحديث من طريق: جرير بن عبد الحميد عن منصور به: [هذا إسناد

---

(١) السنن الكبرى: الحيض، باب: من قال ينوي بالسلام التحليل من الصلاة ١٨١/٢، الزكاة، باب: زكاة التجارة ١٤٦/٤.

(٢) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال ٩٨/١٢.

(٤) تهذيب الكمال ٩٤/١٢.

(٥) الأُم: صلاة الخوف، إذا كان العدو وجاه القبلة ٢٣٦/١.

صحيح، وقد رواه الشافعي في رواية الربيع عن الثقة عن منصور بن المعتمر...] [1].

وبالتتبع فإن الحديث رواه:

- جرير بن عبد الحميد عن منصور به[2].
- شعبة بن الحجاج عن منصور به[3].
- عبد العزيز بن عبد الصمد عن منصور به[4].
- سفيان الثوري عن منصور به[5].
- ورقاء بن عمر عن منصور به[6].
- زائدة بن قدامة عن منصور به[7].
- داود بن عيسى عن منصور به[8].
- علي بن صالح عن منصور به[9].
- جعفر بن الحارث عن منصور به[10].

---

(١) معرفة السنن والآثار: صلاة الخوف، باب: كيفية صلاة الخوف إذا كان العدو وجاه القبلة في صحراء، لا يواريهم شيء، في قلة منهم وكثرة من المسلمين (١٨٤١) ٣/١٥.

(٢) أبو داود: الصلاة، باب: صلاة الخوف (١٢٣٦)

البيهقي في معرفة السنن والآثار: صلاة الخوف، باب: كيفية صلاة الخوف إذا كان العدو وجاه القبلة في صحراء، لا يواريهم شيء، في قلة منهم وكثرة من المسلمين (١٨٤١-١٨٤٢) ٣/١٥

والكبرى: صلاة الخوف، باب: العدو يكون وجاه القبلة في صحراء لا يواريهم شيء في قلة منهم وكثرة من المسلمين ٣/٢٥٦.

(٣) النسائي: صلاة الخوف (١٥٤٩).

(٤) النسائي: صلاة الخوف (١٥٥٠).

(٥) أحمد ٤/٥٩ من طريق عبد الرزاق عن الثوري.

وابن حبان: الصلاة، باب: صلاة الخوف (٢٨٧٥) من طريق وكيع عن الثوري.

(٦) البيهقي في الكبرى: صلاة الخوف، باب: أخذ السلاح في صلاة الخوف، قال الله عز وجل:{ وليأخذوا أسلحتهم} ٣/٢٥٤.

(٧) الطبراني في الكبير (٥١٣٣) ٥/٢١٤.

(٨) الطبراني في الكبير (٥١٣٥) ٥/٢١٥.

(٩) الطبراني في الكبير (٥١٣٦) ٥/٢١٥.

(١٠) الطبراني في الكبير (٥١٣٧) ٥/٢١٦.

- إسرائيل بن يونس عن منصور به[1].

وبتتبعي لمرويات الشافعي عن منصور بن المعتمر وقفت على أنها بواسطة:

- (الشافعي عن هُشَيم عن منصور) في ستة مواضع[2].
- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن منصور بن المعتمر) في ثلاثة مواضع[3].
- (الشافعي عن فضيل بن عياض عن منصور) في موضع واحد[4].
- (الشافعي عن يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور) في موضع واحد[5].
- (الشافعي عن يحيى بن حسان عن جرير عن منصور) في موضع واحد[6].
- (الشافعي عن ابن مهدي عن سفيان عن منصور) في موضع واحد[7].
- (الشافعي عن وكيع عن سفيان عن منصور) في موضع واحد[8].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن منصور بن المعتمر، وبالنظر في طرق الحديث يتضح أن جميع الذين رووا الحديث عن منصور لم يروِ الشافعي عنهم، عدا وكيعاً الذي روى الحديث عن الثوري عن منصور عند ابن حبان.

فيغلب على الظن أن المراد بالثقة عمن رواه: وكيع، والله أعلم.

والحديث كما قال البيهقي: إسناده صحيح.

---

(١) الطبراني في الكبير (٥١٣٩) ٢١٧/٥.

(٢) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الصلاة ١٨٢/٧-١٨٣ في موضعين، أبواب الزكاة ١٨٨/٧، أبواب الطلاق والنكاح ١٨٩/٧، المتعة ١٩٢/٧، باب: الحدود ٢٠٧/٧].

(٣) الأُم: [الحج، باب: من أين يبدأ بالطواف ١٨٥/٢، الأقضية، باب: المدعي والمدعى عليه ١٤/٧، اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ٢٠٩/٧].

(٤) الأُم: [الحكم في قتال المشركين، في قطع الشجر وحرق المنازل ٣١٤/٤].

(٥) الأُم: [جماع عشرة النساء، امرأة المفقود ٢٦٧/٥].

(٦) الأُم: [جماع عشرة النساء، امرأة المفقود ٢٦٧/٥].

(٧) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الصلاة ١٨٣/٧].

(٨) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب الفرائض ١٩٧/٧].

الحديث الرابع عشر:

أخبرني الثقة عن الزهري عن السائب بن يزيد: أن الأذان كان أوله للجمعة حين يجلس الإمام على المنبر على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، فلما كانت خلافة عثمان وكثر الناس، أمر عثمان بأذان ثانٍ، فأذن به، فثبت الأمر على ذلك[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي.

قال البيهقي بعد روايته الحديث من طريق الشافعي: [ورواه في القديم - أي الشافعي - فقال: أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن أبي ذئب عن الزهري فذكره بمعناه هذا...].

وبالتتبع للحديث من المتون والأجزاء الحديثية، تبين لي روايته من الطرق التالية:

- ابن أبي ذئب عن الزهري به[3].
- يونس عن الزهري به[4].

وبتتبع مرويات الشافعي عن الزهري، وجدها على النحو الآتي:

- (الشافعي عن مالك عن الزهري) في مائة وثلاثة وعشرين موضعاً[5].

---

(١) الأُم: الصلاة، وقت الأذان للجمعة ٢١٤/١.

(٢) معرفة السنن والآثار: الجمعة: باب: وقت الأذان للجمعة (١٦٨٩) ٤٧٥/٢.

(٣) البخاري: الجمعة، باب: الأذان يوم الجمعة (٨٧٠)، من طريق: آدم عن ابن أبي ذئب به.
والبيهقي في الكبرى: الجمعة، باب: وقت الأذان يوم الجمعة ١٩٢/٣، من طريق: ابن أبي فُدَيْك عن ابن أبي ذئب به.

(٤) البخاري: الجمعة، باب: التأذين عند الخطبة (٨٧٤).
والبيهقي في الكبرى: الجمعة، باب: الإمام يجلس على المنبر حتى يفرغ المؤذن عن الأذان ثم يقوم فيخطب ٢٠٥/٣ من طريق: عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد به.

(٥) الأُم: [الطهارة، باب: الآنية التي يتوضأ فيها ولا يتوضأ ٢٠/١، الوضوء من الملامسة والغائط ٢٦/١، باب: ما يوجب الغسل ولا يوجبه ٤٩/١، الصلاة، وقت الصلاة في السفر ٩٠/١، باب: وقت الأذان للصبح ٩٧/١، باب: في القول مثل ما يقول المؤذن ١٠٣/١، باب: التأمين عند الفراغ من قراءة أم القرآن ١٢٥/١، باب: التكبير للركوع وغيره ١٢٦/١ في موضعين، باب: سجود السهو ١٤٥/١، باب: سجود التلاوة والشكر ١٥٤/١، باب: ما جاء في الوتر بركعة واحدة ١٥٧/١ في موضعين، باب: الساعات التي تكره فيها الصلاة ١٦٤/١، باب: صفة الأئمة ١٧٨/١، إمامة الأعمى ١٨٢/١، صلاة الإمام قاعداً ١٨٨/١، السفر الذي تقصر في مثله الصلاة بلا خوف ٢٠١/١، من يصلي خلفه الجمعة ٢١١/١، الهيئة للجمعة ٢١٦/١، الصلاة نصف النهار يوم الجمعة ٢١٦/١، أدب

- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن الزهري) في تسعة وثمانين موضعاً[1].

الخطبة ١/٢٢٠، الإنصات للخطبة ١/٢٢٣، صلاة العيدين، الأكل قبل العيد في يوم الفطر ١/٢٥٦، إجماع العيدين ١/٢٦٣، الاستسقاء، الخلاف في المرتد ١/٢٨٩، الجنائز، الصلاة على الجنازة والتكبير فيها ١/٢٩٧، ٢٩٨ في ثلاثة مواضع، الزكاة، باب: الوقت الذي تجب فيه الصدقة ٢/١٨، باب: صدقة الغراس ٢/٣٦ في موضعين، باب: زكاة الركاز ٢/٤٧، باب: الدين مع الصدقة ٢/٥٤، الصيام الصغير، باب: ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه ٢/١٠٦، باب: الجماع في رمضان والخلاف فيه ٢/١٠٨، الحج، باب: كيف الاستطاعة إلى الحج ٢/١٢٤، باب: الاستثناء في الحج ٢/١٧٢، باب: الإحصار بالمرض ٢/١٧٨ في موضعين، باب: كمال الطواف ٢/١٩٢ في موضعين، الضحايا، تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ٢/٢٧١، البيوع، باب: الخلاف فيما يجب به البيع ٣/٧، باب: بيع الكلاب وغيرها ٣/١١، باب: الربا ٣/١٤، باب: في بيع العروض ٣/٣٦ في موضعين، باب: في المزابنة ٣/٦٤، الإجارات ٤/٢٦ في موضعين، الشفعة، من قال لا حمى إلا حمى من الأرض الموات ٤/٥١، الفرائض، باب: المواريث ٤/٧٧ في موضعين، باب: استحداث الوصايا ٤/١٠٨، الجزية، من يلحق بأهل الكتاب ٤/١٨٧، ذكر ما أخذ عمر رضي الله تعالى عنه من أهل الذمة ٤/٢٢١ في موضعين، الحكم في قتال المشركين، الحربي يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ٤/٢٨٧، النكاح، ما يحرم الجمع بينه ٥/٣ في موضعين، ما يحرم من النساء بالقرابة ٥/٢٦، ٥/٢٩، رضاعة الكبير ٥/٣٠، نكاح المحلل ونكاح المتعة ٥/٨٨، انفساخ النكاح بين الأمة وزوجها العبد إذا عتقت ٥/١٣٥، اللعان ٥/١٣٩، ٥/١٤٦، الخلاف في الطلاق ثلاث ٥/١٥٣- ١٥٤ في ثلاثة مواضع، طلاق التي لم يدخل بها ٥/٢٠٣، عدة المدخول بها التي تحيض ٥/٢٣٢ في موضعين، ٥/٢٣٦، اجتماع العدتين ٥/٢٥٨، طلاق المريض ٥/٢٨١، طلاق المولى عليه والعبد ٥/٢٨٥، جراح العمد، ميراث الدية ٦/٩٨، دية الجنين ٦/١١٨ في موضعين، سنان الإبل في الخطأ ٦/١٢٥، السارق توهب له الصدقة ٦/١٤٤، باب: النفي والاعتراف في الزنا ٦/١٤٧، ما جاء في حد الرجل أمته إذا زنت ٦/١٤٩، حد الخمر ٦/ ١٥٩في موضعين باب: ما يكون حرزاً ولا يكون ٦/١٦٣، ما لا يقطع فيه من جهة الخيانة ٦/١٦٧، حد الثيب الزاني ٦/١٧٠، باب: ما يحرم به الدم من الإسلام ٦/١٧٤، الأشربة ٦/١٩٨، الأقضية، باب: رد اليمين ٧/٤٠، اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، الجنائز ٧/١٨٦، باب الحدود ٧/١٩٩، ٧/٢٠٤، ٧/٢٠٦، اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، باب: رفع اليدين في الصلاة ٧/٢٢٠، باب: القراءة في المغرب ٧/٢٢٦في موضعين، باب: ما يقتل المحرم من الدواب ٧/٢٣٣، باب: التمتع في الحج ٧/٢٣٤ في موضعين، باب: في الحربي يسلم ٧/٢٣٨، باب: ما جاء في ثمن الكلب ٧/٢٤٢، باب: ما جاء في الصداق ٧/٢٤٤، باب: الإفطار في شهر رمضان ٧/٢٤٦، باب: في الجهاد ٧/٢٥٠، باب: فيمن أحيا أرضاً مواتاً ٧/٢٥١-٢٥٢ في موضعين، باب: القضاء في المنبوذ ٧/٢٥٣، باب: القضاء في الهبات ٧/٢٥٥، باب: في القسامة والعقل ٧/٢٥٦، باب: ما جاء في المتعة ٧/٢٥٧، باب: في الزكاة ٧/٢٥٩، باب: خلاف عمر بن عبد العزيز في عشور أهل الذمة ٧/٢٦٩، باب: خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء ٧/٢٦٩، باب: في الحج ٧/٢٧٦، باب: في المتعة ٧/٢٧٩، باب: في بيع الحيوان ٧/٢٨٠، إبطال الاستحسان ٧/٣١٦].

(١) الأُم: [الطهارة، فضل الجنب وغيره ١/١٩، الآنية التي يتوضأ فيها ولا يتوضأ ١/٢٠، ما يوجب الوضوء وما لا

- (الشافعي عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن الزهري) في سبعة عشر موضعاً[1].

يوجبه ١/٢٣، الوضوء من الغائط والبول والريح ١/٢٧، باب: لا وضوء مما يطعم أحد ١/٣١، باب: غسل اليدين قبل الوضوء ١/٣٥، باب: ما يطهر الأرض وما لا يطهرها ١/٦٤، الحيض، باب: المستحاضة ١/٧٥، الصلاة، باب: الغلبة على العقل في غير المعصية ١/٨٤، باب: جماع مواقيت الصلاة ١/٨٥، تعجيل الظهر وتأخيرها ١/٨٦، باب: وقت الأذان للصبح ١/٩٧، باب: رفع اليدين في التكبير في الصلاة ١/١٢٠، باب: القراءة بعد التعوذ ١/١٢٣، موقف الإمام ١/١٨٨، التبكير إلى الجمعة ١/٢١٥، المشي إلى الجمعة ١/٢١٥، من أدرك ركعة من الجمعة ١/٢٢٦، الاستسقاء، الخلاف في المرتد ١/٢٨٩، الجنائز، باب: ما يفعل بالشهيد ١/٢٩٥، باب: الصلاة على الجنازة والتكبير فيها ١/٣٠٠، الزكاة: زكاة الركاز ٢/٤٧، الهدية للوالي بسبب الولاية ١/٦٣، الحج، باب: كيف الاستطاعة إلى الحج ٢/١٢٣، في المواقيت ٢/١٥٠، باب: ما يلبس المحرم من الثياب ٢/١٦٠، باب: ما تلبس المرأة من الثياب ٢/١٦١، باب: الطيب للإحرام ٢/١٦٥، باب: ترك الحائض الوداع ٢/١٩٧، باب: أصل ما يحل للمحرم قتله من الوحش ويحرم عليه ٢/١٩٩، الطيب للإحرام ٢/٢٢٢، الأطعمة، تحريم أكل كل ذي ناب من السباع٢/٢٧١، أكل لحوم الحمر الأهلية ٢/٢٧٤، البيوع، باب: الربا ٣/١٤، باب: ثمر الحائط يباع أصله ٣/٤١، الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار ٣/٤٨، الشفعة، من قال لا حمى إلا حمى من الأرض الموات ٤/٤٩، الفرائض، باب المواريث ٤/٧٧ في موضعين، ميراث المرتد ٤/٨٩، الوصية للوارث ٤/١٢٤، الوصايا، جماع سنن قسم الغنيمة والفيء ٤/١٤٩، الجزية، في إظهار دين النبي ﷺ على الأديان ٤/١٨٣، الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ ٤/١٨٤، قتال أهل البغي وأهل الردة، باب: فيمن يجب قتاله من أهل البغي ٤/٢٣٢، الحكم في قتال المشركين ٤/٢٥٨ في موضعين، النكاح، ما يحرم الجمع بينه ٥/٣، نهي الرجل أن يخطب على خطبة أخيه ٥/٤٢، تسري العبد ٥/٤٨، نكاح المحلل ونكاح المتعة ٥/٨٨، نشوز الرجل على امرأته ٥/١٢٥، اللعان ٥/١٤٠، ٥/١٤٦، ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه ٥/١٥٧، باب: في إنكاح الوليين ٥/١٩٨، الخلع والنشوز ٥/٢٠٩، نشوز المرأة على الرجل ٥/٢١٤، عدة المدخول بها التي تحيض ٥/٢٣٢، عدة الوفاة ٥/٢٤٨، ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم ٥/٢٧٧، جراح العمد، منع الرجل نفسه وحريمه ٦/٣٤، التعدي في الاطلاع ودخول المنزل ٦/٣٥، ميراث الدية ٦/٩٨، الجناية على العبد ٦/١١٥، الحدود ٦/١٤٣، باب: أن الحدود كفارات ٦/١٥٣، حد الخمر ٦/١٥٩، باب: ضرب النساء ٦/١٦٠، تكلف الحجة على قائل القول الأول ٦/١٨٣، الأشربة ٦/١٩٧، ١٩٨، ١٩٩ في أربعة مواضع، الأقضية، المدعي والمدعى عليه ٧/٢٨، الأيمان والنذور والكفارات ٧/٦٧، باب: المشاورة ٧/١٠٤، اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب الوتر والقنوت والآيات ٧/١٨٥، الجنائز ٧/١٨٦، المتعة ٧/١٩٢، باب الحدود ٧/١٩٩ في موضعين، ٧/٢٠٤، اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، باب: ما جاء في الجهاد ٧/٢٤٩، باب: في الزكاة ٧/٢٥٩، باب: في قطع العبد ٧/٢٩٠، إبطال الاستحسان ٧/٣١٦].

(١) الأُم: [الحيض، باب المستحاضة ١/٧٥، الصلاة، باب: كلام الإمام وجلوسه ١/١٤٣، باب: سجود التلاوة والشكر ١/١٥٥، إمامة الأعمى ١/١٨٢، كلام الإمام في الخطبة ١/٢٢١، صلاة العيدين، الأكل قبل العيد في يوم الفطر ١/٢٥٦، الجنائز، باب: العمل في الجنائز ١/٢٠٣، الزكاة، باب: الوقت الذي تجب فيه الصدقة ٢/١٨-١٩ في

- (الشافعي عن ابن أبي ذئب عن الزهري) في موضع واحد[1].
- (الشافعي عن مسلم عن الزهري) في موضع واحد[2].
- (الشافعي عن محمد بن علي بن شافع عن الزهري) في موضع واحد[3].
- (الشافعي عن ابن أبي فُدَيْك عن ابن أبي ذئب عن الزهري) في ستة مواضع[4].
- (الشافعي عن مُطَرِّف بن مازن عن معمر عن الزهري) في ستة مواضع[5].
- (الشافعي عن يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن الزهري) في خمسة مواضع[6].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن الزهري) في أربعة مواضع[7].
- (الشافعي عن عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن الزهري) في أربعة مواضع[8].
- (الشافعي عن مسلم عن ابن جريج عن الزهري) في أربعة مواضع [1].

موضعين، قسم الصدقات الثاني ٢/٩٠، الحج، الإعواز من هدي المتعة ووقته ٢/٢٠٧ في موضعين، الحكم في قتال المشركين، الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ ٤/٢٦٣، النكاح، اللعان ٥/١٣٩، ١٤٠ في موضعين، الحدود، باب: حد الذميين إذا زنوا ٦/١٥٩، اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، باب: في سجود القرآن ٧/٢٦٩].

(١) الأُم: [الحكم في قتال المشركين، باب: من قوتل من العرب والعجم ومن يجري عليه الرق ٤/٢٩٤].
والشافعي حدّث عن ابن أبي ذئب بواسطة، بدليل أنه تأسف على فوته تأسفاً شديداً. ينظر:صحيفة ٢٩.

(٢) الأُم: [الحج، ما يكون بمنى غير الرمي ٢/٢٣٥].

(٣) الأُم: [النكاح، قسم النساء إذا حضر السفر ٥/١٢٣].

(٤) الأُم: [الصلاة، وقت العصر ١/٨٧ في موضعين، الصلاة نصف النهار يوم الجمعة ١/٢١٦، صلاة الخوف، الوجه الثاني من صلاة الخوف ١/٢٤٤، الرهن الكبير، ضمان الرهن ٣/١٧٤، السبق والنضال ٤/٢٤٨].

(٥) الأُم: [الجنائز، باب: الصلاة على الجنازة والتكبير فيها ١/٢٩٨ في موضعين، قسم الفيء، سن تفريق القسم ٤/١٥٧، قتال أهل البغي وأهل الردة، باب: فيمن يجب قتاله من أهل البغي ٤/٢٣١، جراح العمد، قتل المسلم ببلاد الحرب ٦/٤٠، الأقضية، باب: دعوى الولد ٦/٢٧٣].

(٦) الأُم: [الصلاة، تعجيل الظهر وتأخيرها ١/٨٦، الاستسقاء، المرتد عن الإسلام ١/٢٨٥، جراح العمد، تحريم القتل من السنة ٦/٤، مسألة الجنين ٦/١١٣، الجناية على العبد ٦/١١٥].

(٧) الأُم: [الجنائز، باب: ما يفعل بالمحرم إذا مات ١/٢٩٧، البيوع، باب: السلف في الثياب ٣/١٢٦، النكاح، اللعان ٥/١٣٩، العدة من الموت والطلاق والزوج غائب ٥/٢٣٩].

(٨) الأُم: [الطهارة، باب: جماع المسح على الخفين ١/٤٤، الجنائز، باب: الخلاف فيه ١/٣١٥، النكاح، باب: سكنى المطلقات ونفقاتهن ٥/٢٦٠، اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، باب: في الرعاف ٧/٢٧٠].

- (الشافعي عن سعيد عن ابن أبي ذئب عن الزهري) في ثلاثة مواضع [٢].
- (الشافعي عن عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن الزهري) في موضعين [٣].
- (الشافعي عن عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن الزهري) في موضعين[٤].
- (الشافعي عن سفيان عن معمر عن الزهري) في موضعين[٥].
- (الشافعي عن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري) في موضعين[٦].
- (الشافعي عن ابن عُلَيَّة عن معمر عن الزهري) في موضع واحد[٧].
- (الشافعي عن مالك عن زياد بن سعد عن الزهري) في موضع واحد[٨].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري) في موضع واحد[٩].
- (الشافعي عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري) في موضع واحد [١٠].
- (الشافعي عن الوليد بن مسلم عن ابن أبي ذئب عن الزهري) في موضع واحد[١١].
- (الشافعي عن عباد بن محمد عن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري) في موضع واحد[١٢].

---

(١) الأُم: [الطهارة، باب: جماع المسح على الخفين ١/٤٤، الجنائز، باب: الصلاة على الجنازة والتكبير فيها ١/٣٠٠، الحج، باب: كيف الاستطاعة إلى الحج ٢/١٢٤، اللبس للإحرام ٢/٢٢٢].

(٢) الأُم: [الحج، الطواف راكباً ٢/١٨٩، الخروج إلى الصفا ٢/٢٣١، النكاح، العدة من الموت والطلاق والـــزوج غائب ٥/٢٤٠].

(٣) الأُم: [صلاة الخوف، الوجه الثاني من صلاة الخوف ١/٢٤٤، النكاح، اللعان ٥/١٣٩].

(٤) الأُم: [الزكاة، باب: كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب ٢/٣٤ في موضعين].

(٥) الأُم: [الشفعة، الخلاف في الصدقات المحرمات٤/٦٠، الحدود، الأشربة ٦/١٩٩].

(٦) الأُم: [الرد على محمد بن الحسن، باب: دية أهل الذمة ٧/٣٤٤ في موضعين].

(٧) الأُم: [النكاح، ما جاء في نكاح المشرك ٥/١٨١].

(٨) الأُم: [الزكاة، باب: العدد الذي إذا بلغه التمر وجبت فيه الصدقة ٢/٣٤].

(٩) الأُم: [الجنائز، باب: الخلاف في إدخال الميت القبر ١/٣٠٢].

(١٠) الأُم: [قسم الفيء، الخمس فيما لم يوجف عليه ٤/١٦٤].

(١١) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الصيام ٧/٢٠٩].

(١٢) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الصلاة ٧/١٨٧].

- (الشافعي عن داود العطار عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري) في موضع واحد[1].

- (الشافعي عن مسلم عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري) في موضع واحد[2].

- (الشافعي عن سعيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري) في موضع واحد[3].

- (الشافعي عن عبد المجيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري) في موضع واحد[4].

- (الشافعي عن مسلم عن عبيد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب) في موضع واحد[5].

مما سبق:

إن الحديث رواه اثنان من شيوخ الشافعي بواسطتهما عن الزهري، وهما: ابن أبي فُدَيْك وعبد الله بن المبارك، فيدور المبهم بينهما، لكن يترجح أحدهما بقول الرافعي: [وروى الحديث الشافعي في القديم فقال: أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن أبي ذئب عن الزهري...ويشبه أن يريد ببعض الأصحاب ابن أبي فُدَيْك، فإنه رواه عن ابن أبي ذئب، وبالثقة ها هنا روايته عن ابن أبي ذئب عن الزهري][6].

أي إن المراد بالمبهم: "ابن أبي فُدَيْك" ويكون مراد الشافعي: الثقة بسنده إلى الزهري.

ولا يرد هنا ما ذكره العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن الزهري، أن المراد بالثقة: ابن عيينة، أو مالك، أو إبراهيم بن سعد؛ لأن ورود الحديث من طريق: ابن أبي فُدَيْك عن ابن ذئب من طريق الشافعي، طريقة أقوى في الكشف عن المبهم من الضوابط التي ذكرها العلماء.

والحديث رجاله ثقات، ورواه البخاري.

---

(١) الأُم: [قسم الفيء، سن تفريق القسم ١٥٧/٤].

(٢) الأُم: [النكاح، لا نكاح إلا بولي ١٤/٥].

(٣) الأُم: [النكاح، لا نكاح إلا بولي ١٤/٥].

(٤) الأُم: [النكاح، لا نكاح إلا بولي ١٤/٥].

(٥) الأُم: [جراح العمد، ديات الرجال الأحرار المسلمين ١١٦/٦].

(٦) شرح مسند الشافعي: الرافعي (٢٦٣) ٤٨٦/١.

الحديث الخامس عشر:

أخبرنا الثقة عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال: الغسل في العيدين سنة[1].

بيان المبهم:

رواه البيهقي بسنده إلى الشافعي[2].

بعد البحث لم أجد الحديث من طريق آخر، ومن خلال معرفة الطرق التي روى بواسطتها الشافعي عن الزهري[3] ، يتضح أنه لا مرجح بين تلك الطرق، إلا ما سبق ذكره في ضابط إبهام الشافعي عن الزهري: أن المراد بالثقة: ابن عيينة أو مالك أو إبراهيم بن سعد[4].

ولا مرجح بينهم، فكيفما دار الحديث دار على ثقة.

والحديث رجاله ثقات.

الحديث السادس عشر:

أخبرنا الثقة، عن الزهري، عن ثابت بن قيس، عن أبي هريرة ﷺ قال: أخذت الناس ريح بطريق مكة وعمر حاج، فاشتدت، فقال عمر ﷺ لمن حوله: ما بلغكم في الريح؟ فلم يرجعوا إليه شيئاً، فبلغني الذي سأل عنه عمر من أمر الريح، فاستحثثت راحلتي حتى أدركت عمر، وكنت في مؤخر الناس، فقلت: يا أمير المؤمنين، أُخبرت أنك سألت عن الريح، وإني سمعت رسول الله ﷺيقول: (الريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب، فلا تسبوها، واسألوا الله من خيرها، وعوذوا بالله من شرها) [5].

بيان المبهم:

روى البيهقي[6] الحديث بسنده إلى الشافعي، ثم قال: [وهذا الحديث رواه يونس بن يزيد والأوزاعي ومعمر عن الزهري].

وبعد تتبعي لطرق الحديث وجدت من رواه على النحو التالي:

---

(١) الأُم: صلاة العيدين، الغسل للعيدين ١/٢٥٥.

(٢) معرفة السنن والآثار: صلاة العيدين، باب:الغسل للعيدين (١٨٦٧) ٣/ ٢٨.

(٣) ينظر: الحديث الرابع عشرصحيفة ٢٠٩.

(٤) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٥) الأُم: الاستسقاء، باب: القول في الإنصات عند رؤية السحاب والريح ١/٢٧٩.

(٦) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: القول والإنصات عند السحاب والريح (٢٠٣٠) ٣/١٠٨.

- عبد الرزاق عن معمر عن الزهري به[1].

- يحيى بن سعيد القطان عن الأوزاعي عن الزهري به[2].

- الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري به[3].

- الليث عن يونس عن الزهري به[4].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن الزهري فيما سبق[5].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن الزهري: أن المراد بالثقة: ابن عيينة أو مالك أو إبراهيم ابن سعد[6] ، ولكن إذا سبرنا الطرق التي أتى منها الحديث، يتبين أن هناك ثلاثة ممن روى عنهم الشافعي جاء الحديث من طريقهم، وهم: عبد الرزاق، ويحيى بن سعيد القطان، والوليد بن مسلم.

وبما أنه لا مرجح بينهم، فيبقى المبهم دائراً بين هؤلاء، وجميعهم ثقات فكيفما دار الحديث دار على ثقة.

ويكون مراد الشافعي الثقة عمن رواه عن الزهري.

والضابط الذي ذكره العلماء في إبهام الشافعي عن الزهري لا يرد هنا، لمجيء الحديث من طرق شيوخ للشافعي.

والحديث رجاله ثقات، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي[7].

الحديث السابع عشر:

أخبرنا الثقة من أصحابنا عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان بن عفان: أن رسول الله ﷺ قال: (لا يحل دم امرئٍ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاثٍ: كفر بعد إيمان، أو زنى بعد إحصان، أو قتل نفس بغير نفس)[1].

---

(١) أبو داود: الأدب، باب: ما يقول إذا هاجت الريح (٥٠٩٧).

(٢) ابن ماجه: الأدب، باب: النهي عن سب الريح (٣٧٢٧).

(٣) ابن حبان: الحظر والإباحة، باب: ما يكره من الكلام وما لا يكره (٥٧٣٢).

(٤) البخاري في الأدب المفرد (٩٠٦) ص٣١٢.

(٥) ينظر: الحديث الرابع عشر صحيفة ٢٠٩.

(٦) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٧) المستدرك: الأدب ٣١٨/٤.

بيان المبهم:

روى البيهقي[٢] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبعد تتبعي للحديث تبين لي روايته من الطرق التالية:

- سليمان بن حرب عن حماد به[٣].
- أحمد بن عَبْدَة الضَّبِّيّ عن حماد به[٤].
- محمد بن عيسى عن حماد به[٥].
- أبو النعمان محمد بن الفضل عن حماد به[٦].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن حماد بن زيد فكانت على النحو الآتي:

- (الشافعي عن يحيى بن حسان عن حماد بن زيد) في موضعين [٧].
- (الشافعي عن ابن مهدي عن حماد بن زيد) في موضع واحد [٨].

وعليه:

---

(١) تكرر ذكر هذا الحديث في أربعة مواضع من كتاب الأُم:

الاستسقاء، باب: المرتد عن الإسلام ١/٢٨٣

جراح العمد، باب: تحريم القتل من السنة ٦/٣

الحدود، باب: المرتد الكبير ٦/١٧٢

اختلاف الحديث، باب: من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم عاد له ص٢٤٥.

(٢) المعرفة: المرتد (٥٠١٧) ٦/٢٩٥.

(٣) أبو داود: الديات، باب: الإمام يأمر بالعفو في الدم (٤٥٠٢)

والحاكم: الحدود ٤/٣٩٠، وقال: [هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه]. ووافقه الذهبي.

(٤) الترمذي: الفتن، باب: ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث (٢١٥٨)، وقال: [وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وابن عباس، وهذا حديث حسن].

وابن ماجه: الحدود، باب: لا يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث (٢٥٣٣).

(٥) النسائي: تحريم الدم، باب: ذكر ما يحل به دم مسلم (٤٠١٩).

(٦) الدارمي: الحدود، باب: ما يحل به دم المسلم (٢٢٩٧).

(٧) الأُم: [الطهارة، باب: مسح الرأس ١/٣٧، البيوع، باب: بيع الخيار ٣/٤].

(٨) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، باب: الحدود ٧/٢٠٠].

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن حماد بن زيد، كما أن الذين جاء الحديث من طريقهم لم يروِ الشافعي عن أحدٍ منهم، إلا أنه قد وردت رواية أخرى للشافعي من دون إبهام قال: أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن حماد عن يحيى بن سعيد به[1].

فدلت هذه الرواية على أن المراد بالثقة هنا: يحيى بن حسان.

والحديث أخرجه الأربعة وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

الحديث الثامن عشر:

أخبرنا الثقة من أصحابنا عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها قالت: ضفرنا شعر بنت رسول الله ﷺ ناصيتها وقرنيها ثلاث قرون، فألقيناها خلفها[2].

بيان المبهم:

روى البيهقي[3] الحديث من طريق الشافعي.

تتبعت الحديث من المتون والأجزاء الحديثية، فوجدت من رواه على النحو التالي:

- سفيان الثوري عن هشام به[4].
- يحيى بن سعيد القطان عن هشام به[5].
- يزيد بن هارون عن هشام به[6].
- هُشَيم عن هشام به[7].
- النضر بن شميل عن هشام به[8].

---

(١) المسند ص ١٦٤.

(٢) الأُم: الجنائز، باب: ما جاء في غسل الميت ٢٩٢/١.

(٣) المعرفة: الجنائز، باب: غسل المرأة وتكفينها (٢٠٨٦) ١٣٦/٣.

(٤) البخاري: الجنائز، باب: هل يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون (١٢٠٣).

(٥) البخاري: الجنائز، باب: يلقى شعر المرأة خلفها (١٢٠٤).

(٦) مسلم: الجنائز، باب: في غسل الميت (٩٣٩).

(٧) الترمذي: الجنائز، باب: غسل الميت (٩٩٠)، وقال: [حديث أم عطية حديث حسن صحيح].

(٨) إسحاق بن راهويه (٢٣٥٥) ٢١٦/٥.

- روح بن عبادة عن هشام به[١].
- أبو إسحاق الفزاري عن هشام به[٢].
- عبد الرزاق عن هشام به[٣].
- زائدة عن هشام به[٤].
- سفيان بن عيينة عن هشام به[٥].

وبالتتبع لروايات الشافعي عن هشام بن حسان، تبين لي روايته عنه بالطرق التالية:

- (الشافعي عن ابن أبي يحيى عن هشام) في أربعة مواضع[٦].
- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام) في موضعين[٧].
- (الشافعي عن يزيد بن هارون عن هشام) في موضع واحد[٨].
- (الشافعي عن عباد بن العوام عن هشام) في موضع واحد[٩].

وعليه:

لقد ذكر ابن السبكي فيما نقله عن الذهبي في ضابط إبهام الشافعي عن هشام بن حسان، أن المراد به: يحيى بن سعيد القطان[١٠].

ومن خلال تتبع طرق الحديث، يتبين أن القطان روى الحديث من طريق الشافعي، وهو من شيوخه، فيترجح كونه المراد بالمبهم.

والحديث عند البخاري ومسلم.

---

(١) البيهقي في الكبرى: الجنائز، باب: ما يغسل به الميت وسنة التكرار في غسله ٣٨٩/٣.

(٢) الطبراني في الكبير (١٥٥) ٦٥/٢٥.

(٣) الطبراني في الكبير (١٥٦) ٦٥/٢٥.

(٤) الطبراني في الكبير (١٥٤) ٦٤/٢٥.

(٥) الطبراني في الكبير (١٥٨) ٦٥/٢٥.

(٦) الأُم: [الصلاة، باب: الإنصات للخطبة ١/ ٢٢٣ في موضعين، من لم يسمع الخطبة ٢٢٤/١، صلاة العيدين، باب: أن يبدأ الصلاة قبل الخطبة ٢٥٩/١].

(٧) الأُم: [النكاح، ما يحرم الجمع بينه ٣/٥، المرأة لا يكون لها الولي ٢١/٥].

(٨) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، باب: الديات ١٩٤/٧].

(٩) الأُم: [الرد على محمد بن الحسن، باب: الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص٣٣١/٧].

(١٠) ينظر: ضوابط الشافعي بصيغة:" الثقة" صحيفة ١٦٤.

الحديث التاسع عشر:

أخبرنا الثقة عن إسحاق بن يحيى بن طلحة عن عمه عيسى بن طلحة قال: رأيت عثمان بن عفان ﷺ يحمل بين عمودي سرير أمه فلم يفارقه حتى وضعه[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي.

و لم أجد بعد البحث أحداً روى هذا الحديث غير الشافعي، كما لم أعثر على رواية أخرى عند الشافعي عن إسحاق بن يحيى بن طلحة، سوى هذه الرواية.

وجاء عند الشافعي في المسند: الثقة من أصحابنا[3].

وبالتدقيق في التراجم تبين لي أن ممن روى عن إسحاق بن يحيى وهو من شيوخ الشافعي أربعة[4] :

سعيد بن سالم القداح، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن هارون.

وسعيد بن سالم القداح من أهل مكة، وقد أبهمه الشافعي بصيغة التوثيق أكثر من مرة، وقد سبق ذكري لمقولة البيهقي: أن الشافعي إذا قال: بعض أصحابنا، يريد به أهل الحجاز[5].

فيترجح عندي أن المراد بالثقة هنا: سعيد بن سالم القداح والله أعلم.

والحديث فيه: إسحاق بن يحيى بن طلحة ضعيف[6].

وله شواهد[7].

---

(١) الأُم: الجنائز، باب: حمل الجنازة ٢٩٧/١.

(٢) المعرفة: الجنائز، باب: حمل الجنازة (٢١٠٧).

والكبرى: الجنائز، باب: من حمل الجنازة فوضع السرير على كاهله بين العمودين المقدمين ٢٠/٤.

(٣) المسند ص٣٥٧.

(٤) ينظر: ترجمة إسحاق بن يحيى بن طلحة: تهذيب الكمال ٤٩٠/٢.

(٥) مناقب الشافعي ٣١٦/٢.

(٦) ينظر: ضعفاء العقيلي ١٠٣/١، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم ٢٣٦/٢.

(٧) ينظر: الأُم: الجنائز، باب: حمل الجنازة ٢٩٧/١.

و معرفة السنن والآثار : الجنائز، باب: حمل الجنازة ١٤٩/٣.

الحديث العشرون:

أخبرنا الثقة عن عمرو بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ قال: سُلَّ رسول الله ﷺ من قبل رأسه[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي.

لم أعثر للحديث على رواية أخرى عند غير الشافعي، كما لم أجد رواية أخرى للشافعي فيها عمرو بن عطاء[3] ، سوى رواية واحدة في الأم من طريق:

- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمر بن عطاء) [4].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن عمر بن عطاء، لكن نصّ ابن الملقن على المبهم هنا فقال: [والظاهر أن الثقة في كلام الشافعي هنا هو مُسلم بن خَالد الزَّنْجِي] [5].

فيكون مراده: الثقة عمن رواه عن عمر بن عطاء، ويؤكد قوله أن الشافعي روى من طريقه عن عمر بن عطاء في كتابه كما مر.

والحديث فيه: عمر بن عطاء بن وَرَاز ضعيف[6].

وله شواهد[7].

---

(١) الأُم: الجنائز، باب: الخلاف في إدخال الميت القبر ٣٠١/١.

(٢) المعرفة: الجنائز، باب: كيف يدخل الميت قبره (٢١٧٧) ١٨٤/٣، لكبرى: الجنائز، باب: من قال يسل الميت من قبل رجل القبر ٥٤/٤.

(٣) الصواب: عمر بن عطاء. كما ورد في رواية الشافعي الأخرى. وينظر: تهذيب الكمال ٤٦٣/٢١.

(٤) الأُم: الحج، باب: الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة ١٦٩/٢.

(٥) البدر المنير ٣٠٤/٥، وينظر: التلخيص الحبير: الجنائز ١٢٨/٢ قال ابن حجر: [قيل: إن الثقة هنا هو مسلم بن خالد].

(٦) ينظر: الضعفاء والمتروكين: النسائي ص٨١، الجرح والتعديل ١٢٦/٦.

(٧) ينظر: الأُم: الجنائز، باب: الخلاف في إدخال الميت القبر ٣٠١/١.

معرفة السنن والآثار: الجنائز، باب: كيف يدخل الميت قبره ١٨٤/٣.

الحديث الحادي والعشرون:

أخبرني عدد ثقات كلهم عن حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس ابن مالك عن النبي ﷺ بمثل معنى هذا لا يخالفه، إلا أني لا أحفظ فيه إلا يعطي شاتين أو عشرين درهماً، ولا أحفظ: إن استيسر عليه[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وقد روى الشافعي الحديث في موضع آخر قال: أخبرنا أبو كامل وغيره عن حماد بن سلمة به[3].

وبعد التتبع، وجدت أن الحديث رواه:

- موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة به[4].
- يونس بن محمد المؤدب عن حماد بن سلمة به[1].

---

(١) الأُم: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٢/٤.

أي حديث: القاسم بن عبد الله بن عمر عن المثنى بن أنس عن أنس بن مالك ﷺقال: (بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين التي أمر الله تعالى بها فمن سئلها على وجهها من المؤمنين فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعطه : في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم في كل خمس شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين من الإبل، ففيها ابنة مخاض أنثى، فإن لم يكن فيها بنت مخاض، فابن لبون ذكر، فإذا بلغت ستّاً وثلاثين إلى خمس وأربعين، ففيها بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستّاً وأربعين إلى ستين، ففيها حقة طروقة الجمل، فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة، فإذا بلغت ستّاً وسبعين إلى تسعين ففيها ابنتا لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، وأن بين أسنان الإبل في فريضة الصدقة من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين إن استيسر عليه، أو عشرين درهماً، فإذا بلغت عليه الحقة وليست عنده حقة، وعنده جذعة فإنها تقبل منه الجذعة، ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين). الأُم: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٢/٤.

وأخرجه: من طريق ثمامة بن عبد الله عن أنسﷺ: البخاري: الزكاة، باب: العرض في الزكاة (١٣٨٠).

(٢) المعرفة: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة (٢٢١٨) ٣/٢١٥.

(٣) الأُم: اختلاف العراقيين، أبواب الزكاة ٧/١٨٧.

(٤) أبو داود: الزكاة، باب: في زكاة السائمة (١٥٦٧).

- المُظَفَّر بن مُدْرِك أبو كامل عن حماد بن سلمة به[٢].

- شُرَيح بن النعمان عن حماد بن سلمة به[٣].

- النَّضْر بن شُمَيْل عن حماد بن سلمة به[٤].

قال الرافعي: [رواه عن حماد جماعة منهم: يونس بن محمد المؤدب، وشُرَيح بن النعمان، والنَّضْر ابن شُمَيْل][٥].

وعليه:

لم يرو الشافعي عن أحد من هؤلاء سوى: أبي كامل، كما سبق وتتبعت مرويات الشافعي عن حماد بن سلمة[٦] ، وبما أن الشافعي قصد بالمبهم أكثر من واحد، فيدور تحديد الباقين بين يحيى بن حسان ويزيد بن هارون؛ لأنّ الشافعي عدّلهم على الإبهام في أكثر من موضع.

أما يحيى بن عباد فهو من شيوخ الشافعي حيث وقعت الرواية منه عن يحيى كما مر، ووجدت بتتبعي للمتون وقوع الرواية من يحيى بن عباد أبي عباد البصري عن حماد بن سلمة[٧] ، وقد مات يحيى سنة (١٩٨هـ)[٨] فإمكان لقائه والرواية عنه جائز، ورواية الشافعي عنه أمر واقع.

والحديث صححه الدارقطني والبيهقي[٩].

وقال الشافعي: [وحديث أنس حديث ثابت من جهة حماد بن سلمة، وغيره عن رسول الله ﷺ، وبه نأخذ][١٠].

---

(١) البيهقي في الكبرى: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٤/٨٦

وهذه الرواية والتي قبلها فيها:" أن أبا بكر كتبه لأنس..".

(٢) النسائي: الزكاة، باب: زكاة الإبل (٢٤٤٧).

(٣) النسائي: الزكاة، باب: زكاة الغنم (٢٤٥٥).

(٤) الدارقطني: الزكاة، باب: زكاة الإبل والغنم (١٩٦٦)، وقال: [إسناد صحيح، وكلهم ثقات].

(٥) شرح مسند الشافعي (٣٩٧) ٢/ ٩٨.

(٦) ينظر: الحديث العاشر صحيفة ٢٢.

(٧) الطبراني في الأوسط (٥٧٣٣) ٦/٤٠.

(٨) ينظر: تهذيب الكمال ٣١/٣٩٧.

(٩) ينظر: معرفة السنن والآثار: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٣/٢١٥، ٢١٦، ٢١٧.

(١٠) الأُم: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٢/٤.

الحديث الثاني والعشرون:

أخبرني الثقة من أهل العلم عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بإسناده إلى الشافعي.

وروى الشافعي الحديث في موضع آخر قال: أخبرنا عباد ومحمد بن يزيد عن سفيان بن حسين به[3].

بعد التتبع وجدت أنه روى الحديث:

- عباد بن العوام عن سفيان به[4].
- محمد بن يزيد الواسطي عن سفيان به[5].
- إبراهيم بن صدقة عن سفيان به[6].

وتتبعت مرويات الشافعي عن سفيان بن حسين فوجدها بواسطة:

- (الشافعي عن عباد بن العوام ومحمد بن يزيد الواسطي عن سفيان بن حسين) في أربعة مواضع[1].

---

(١) الأُم: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٢/٥.

أي حديث ابن عمر قال: كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة، فلم يخرجه إلى عماله حتى قبض، فقرنه بسيفه، فعمل به أبو بكر حتى قبض، ثم عمل به عمر حتى قبض. لفظ أبي داود، السنن: الزكاة، باب: في زكاة السائمة (١٥٦٨).

(٢) المعرفة: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة (٢٢٢٦).

(٣) الأُم: اختلاف العراقيين، أبواب الزكاة ١٨٧/٧.

(٤) أبو داود: الزكاة، باب: في زكاة السائمة (١٥٦٨)

والترمذي: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة الإبل والغنم (٦٢١)، قال: [حديث ابن عمر حديث حسن].

والبيهقي في المعرفة: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة (٢٢٢٧)

والكبرى: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٨٨/٤.

(٥) أبو داود: الزكاة، باب: في زكاة السائمة (١٥٦٩)

البيهقي في المعرفة: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة (٢٢٢٨) ٢٢٠/٣

والكبرى: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٨٨/٤.

(٦) ابن خزيمة: الزكاة، باب: ذكر الدليل على أن الصدقة إنما تجب في الإبل والغنم (٢٢٦٧).

وعليه: لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن سفيان بن حسين، ومن خلال معرفة طرق الحديث يتبين لي: أن المراد بالثقة عند الشافعي إما عباد بن العوام، أو محمد بن يزيد الواسطي، لكن محمد بن يزيد ثقة عابد[٢] ، بينما عباد بن العوام وصفه الذهبي بالإمام المحدث[٣] ، وقد وصف الشافعي الثقة بأنه من أهل العلم فلعل مراده: عباد بن العوام، والله أعلم.

والحديث حسّنه الترمذي، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي[٤].

وقال ابن حجر: [تفرد بوصله سفيان بن حسين وهو ضعيف في الزهري خاصة، والحفاظ من أصحاب الزهري لا يصلونه][٥].

وقال البيهقي: [وقد رواه سليمان بن كثير عن الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ... فحفظه سليمان بن كثير وسفيان بن الحسين][٦].

ونقل عن الترمذي قوله في كتابه"العلل": [سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث؟ فقال: أرجو أن يكون محفوظاً، وسفيان بن حسين صدوق][٧].

الحديث الثالث والعشرون:

أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: ليس في العرض زكاة إلا أن يراد به التجارة[٨].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٩] الحديث من طريق الشافعي.

---

(١) الأُم: [اختلاف العراقيين، أبواب الزكاة ١٨٧/٧ في موضعين ، الرد على محمد بن الحسن، باب: دية أهل الذمة ٣٤٤/٧ في موضعين].

(٢) تقريب التهذيب ص٥١٤.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢٦١/١.

(٤) ينظر: المستدرك: الزكاة ٥٤٩/١.

(٥) التلخيص الحبير ١٥١/٢.

(٦) معرفة السنن: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٢٢٠/٣.

(٧) السنن الكبرى: الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٨٨/٤.

(٨) الأُم: الزكاة، باب: زكاة التجارة ٥٠/٢.

(٩) المعرفة: الزكاة، باب: زكاة التجارة (٢٣٦٧).

وبتتبعي للحديث من المتون والأجزاء الحديثية وجدت من رواه على النحو التالي:

- حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر به[١].
- أبو أسامة عن عبيد الله به[٢].

وبعد تتبع مرويات الشافعي من طريق عبيد الله بن عمر وجدتها بواسطة:

- (الشافعي عن ابن عيينة عن عبيد الله) في موضعين[٣].
- (الشافعي عن يحيى بن سليم عن عبيد الله) في موضعين[٤].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن عبيد الله) في موضعين[٥].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن عبيد الله بن عمر، أن المراد بالثقة: أبو أسامة[٦]، ويؤكد ذلك في خصوص هذا الحديث، أنه أحد الذين رووا الحديث عن عبيد الله بن عمر.

والحديث رجاله ثقات، وصححه الشافعي[٧].

الحديث الرابع والعشرون:

أخبرنا الثقة عن عمرو بن مسلم وابن طاوس: أن طاوساً ولي صدقات الركب لمحمد بن يوسف فكان يأتي القوم فيقول: زكّوا يرحمكم الله مما أعطاكم الله، فما أعطوه قبله، ثم يسألهم: أين

---

(١) السنن الكبرى: الزكاة، باب: زكاة التجارة ١٤٧/٤.

(٢) ابن أبي شيبة: الزكاة، باب: ما قالوا في المتاع يكون عند الرجل يحول عليه الحول ١٨٣/٣.

(٣) الأُم: [الصلاة، باب: الرجل يقيم الرجل من مجلسه يوم الجمعة ٢٢٤/١، الوصايا، باب: إعطاء النساء والذرية ١٦٧/٤].

(٤) الأُم: [الحج، باب: ما يكون بمنى غير الرمي ٢٣٥/٢، الجزية، مسألة إعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله ١٩١/٤].

(٥) الأُم: [النفقات، الخلاف في نفقة المرأة ١١٩/٥ ، ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: في الدين ١٣٣/٧].

(٦) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٧) ينظر: معرفة السنن والآثار: الزكاة، باب: زكاة التجارة ٣٠١/٣.

مساكينهم؟ فيأخذها من هذا ويدفعها إلى هذا، وأنه لم يأخذ لنفسه في عمله، ولم يبع، ولم يدفع إلى الوالي منها شيئاً، وأن الرجل من الركب كان إذا ولى عنه، لم يقل له هلم[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بسنده إلى الشافعي.

لم أجد أحداً روى الحديث من طريق الشافعي إلا أنّي وجدت الحديث رُوي من طريق آخر هو:

- إبراهيم بن ميسرة عن طاوس[3].

وبعد تتبع مرويات الشافعي عن ابن طاوس وجدتها بواسطة:

- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن ابن طاوس) في ثمانية عشر موضعاً[4].
- (الشافعي عن سعيد عن ابن جريج عن ابن طاوس) في ثمانية مواضع[5].
- (الشافعي عن مسلم عن ابن جريج عن ابن طاوس) في ستة مواضع[6].

---

(١) الأُم: الزكاة، باب: ابتياع الصدقة ٢/٦٥.

(٢) المعرفة: الزكاة، باب: ترك التعدي على الناس في الصدقة (٢٣٩٥) ٣/٣١٩.

(٣) مصنف عبد الرزاق: الزكاة، باب: ما يُعَدّ، وكيف تؤخذ الصدقة (٦٨١٥).

(٤) الأُم: [الصلاة، باب: كيف السجود ١/١٣٠، باب: إيجاب الجمعة ١/٢٠٧، الاستسقاء، باب: القول في الإنصات عند رؤية السحاب والريح ١/٢٧٩، الزكاة، باب: ما لا زكاة فيه من الحلي ٢/٤٦، باب: غلول الصدقة٢/٦٣ ، الحج، باب: الحج بغير نية ٢/١٣٩، باب: الإحصار بالمرض ٢/١٧٨، باب: الطواف بعد عرفة ٢/١٩٦، الخروج إلى الصفا ٢/٢٣١، باب: ما يفعل من دفع من عرفة ٢/٢٣٢، الإحصار بالمرض وغيره ٢/٢٣٩، البيوع، باب: متاع الصيادلة ٣/١١٨، باب: بيع الحيوان والسلف فيه ٣/١٢١، جراح العمد، أرش الموضحة ٦/٨٤، ديات الرجال الأحرار المسلمين ٦/١١٦، الحدود وصفة النفي ٦/١٩٨، اختلاف مالك والشافعي، باب: وضع الأيدي في السجود ٧/٢٧٤، اختلاف الحديث، باب: المختلفات التي عليها دلالة ٤٠٦].

(٥) الأُم: [الحج، باب: تفريع حج الصبي والمملوك ٢/١٢٢، باب: تفريع المواقيت ٢/١٥٣، باب: ما تلبس المرأة من الثياب ٢/١٦٢، البيوع، باب: ثمر الحائط يباع أصله ٣/٤٣، باب: في المزابنة ٣/٦٥، النفقات، الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ ٥/١٣٢، الحجة في البتة وما أشبهها ٥/٢٨٨، التوقيف في الإيلاء ٥/٢٩٩].

(٦) الأُم: [الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٢/٤، الحج، باب: تفريع حج الصبي والمملوك ٢/١٢٢، في المواقيت ٢/١٥٠، جراح العمد، إعواز الإبل ٦/١٢٧، إبطال الاستحسان، باب: إبطال الاستحسان ٧/٣٢٠، اختلاف الحديث، باب: في طلاق الثلاث المجموعة ٣١٠].

- (الشافعي عن مُطَرِّف عن معمر عن ابن طاوس) في ثلاثة مواضع[1].

- (الشافعي عن عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن طاوس) في موضعين[2].

- (الشافعي عن عبد الله بن الحارث عن ابن جريج عن ابن طاوس) في موضع واحد[3].

- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن أبي مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن ابن طاوس) في موضع واحد[4].

- (الشافعي عن سعيد عن ابن جريج عن زياد عن ابن طاوس) في موضع واحد[5].

ولم يصرح براويه عن عمرو بن مسلم في موضع آخر.

لكني وجدت رواية لابن عيينة عن عمرو بن مسلم، كما وقع ذلك عند الدارقطني[6]، وبالرجوع إلى التراجم يتبين أيضاً أن ابن عيينة ممن روى عنه[7].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً في إبهام الشافعي عن عمرو بن مسلم وابن طاوس، ومما سبق يترجح لدي أن المراد بالثقة: سفيان بن عيينة، لأنه روى عن الاثنين: ابن طاوس وعمرو بن مسلم.

والحديث فيه: عمرو بن مسلم الجندي ضعيف [8].

وله متابعة من طريق إبراهيم بن ميسرة عند عبد الرزاق.

---

(١) الأُم: [قسم الصدقات، ٢/٧٨، الاختلاف٢/١٠٠، الرهن الكبير، رهن المشاع ٣/٢٠٤].

(٢) الأُم: [النكاح، باب: ما جاء في منع إماء السلمين ٥/١١، اختلاف الحديث، باب: في طلاق الثلاث المجموعة ٣١٠].

(٣) الأُم: [القرعة، موت المكاتب ٨/٩٢].

(٤) الأُم: [الحج، الاستلام في الزحام ٢/١٨٨].

(٥) الأُم: [البيوع، باب: الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار ٣/٤٩].

(٦) السنن: النكاح، باب: المهر (٣٥٩٨).

(٧) ينظر ترجمة عمرو بن مسلم الجندي: تهذيب الكمال ٢٢/٢٤٣.

(٨) ينظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم ٦/٢٥٩ ، تقريب التهذيب: ابن حجر ص ٤٢٧.

الحديث الخامس والعشرون:

أخبرنا وكيع بن الجراح، أو ثقة غيره، أو هما، عن زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ بن جبل ﷺ حين بعثه إلى اليمن: (فإن أجابوك، فأعلمهم أن عليهم الصدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم) [1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي.

قال البيهقي: [وقد أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح من حديث وكيع وغيره].

وبتتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية تبين لي روايته من الطرق الآتية:

- وكيع عن زكريا بن إسحاق به[3].
- عبد الله بن المبارك عن زكريا بن إسحاق به[4].
- بشر بن السَّريِّ عن زكريا بن إسحاق به[5].
- أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكريا بن إسحاق به[6].
- المعافى عن زكريا به[7].

وبعد تتبعي لمرويات الشافعي عن زكريا بن إسحاق لم أجد له سوى هذه الرواية التي رواها عنه من طريق وكيع.

وعليه:

---

(١) الأُم: قسم الصدقات ٢/٧٨.

(٢) المعرفة: قسم الصدقات، باب: فرض الصدقات (٤٠٢٢) ٥/١٨٤، وفيه:"أبو زكريا بن إسحاق".

(٣) البخاري: المظالم، باب: الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم (٢٣١٦)

مسلم: الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (١٩).

(٤) البخاري: الزكاة، باب: أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا (١٤٢٥)

البيهقي في الكبرى: الزكاة، باب: لا يأخذ الساعي فوق ما يجب ولا ما خضا، إلا أن يتطوع ٤/٩٦.

(٥) مسلم: الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (١٩).

(٦) البخاري: الزكاة، باب: وجوب الزكاة (١٣٣١).

مسلم: الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (١٩).

(٧) النسائي: الزكاة، باب: وجوب الزكاة (٢٤٣٥).

ذكر ابن السبكي فيما نقله عن الذهبي أن ضابط إبهام الشافعي عن زكريا بن إسحاق، المراد بالثقة: يحيى بن حسان[1] ، لكن عبد الله بن المبارك روى الحديث عن زكريا وهو من شيوخ الشافعي، فأرجح أن يكون هو المراد بالمبهم.

والحديث متفق عليه.

الحديث السادس والعشرون:

أخبرنا الثقة من أصحابنا عن عبد الله بن أبي يحيى عن سعيد بن أبي هند قال: بعث عبد الملك بعض الجماعة بعطاء أهل المدينة، وكتب إلى والي اليمامة أن يحمل من اليمامة إلى المدينة ألف ألف درهم، يتم بها عطاءهم، فلما قدم المال إلى المدينة أبوا أن يأخذوه، وقالوا: أيطعمنا أوساخ الناس، وما لا يصلح لنا أن نأخذه، لا نأخذه أبداً، فبلغ ذلك عبد الملك فرده، وقال: لا تزال في القوم بقية ما فعلوا هكذا، قلت لسعيد بن أبي هند: ومن كان يومئذ يتكلم؟ قال: أولهم: سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله في رجال كثيرة[2].

بيان المبهم:

روى البيهقي[3] الحديث من طريق الشافعي.

وبعد البحث لم أجد هذا الحديث عند غير الشافعي، كما لم أجد رواية لعبد الله بن أبي يحيى عند الشافعي سوى هذه.

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن عبد الله بن أبي يحيى، وبعد التفتيش والتدقيق تبين لي:

أن ابن أبي فُدَيْك روى عن عبد الله بن أبي يحيى[4] ، وابن أبي فُدَيْك من شيوخ الشافعي، فيغلب لدي أن يكون هو المراد بالثقة هنا[5].

---

(١) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٢) الأُم: قسم الصدقات، الاختلاف ١٠١/٢.

(٣) المعرفة: قسم الصدقات، باب: فرض الصدقات ١٨٧/٥

وفيه: "عبد الله بن يحيى" بدل:" عبد الله بن أبي يحيى".

(٤)كروايته عنه عند البيهقي في الكبرى: الحج، باب: في الجنائب ٢٥٥/٥، وينظر: الثقات: ابن حبان ٤٣/٧.

(٥) ينظر: ترجمة ابن أبي فُدَيْك: تهذيب الكمال ٤٨٥/٢٤.

وترجمة عبد الله بن أبي يحيى: تهذيب الكمال ١٠٠/١٦.

والحديث رجاله ثقات.

الحديث السابع والعشرون:

أخبرنا الثقة عن معْمَر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما: عن النبي ﷺ في المواقيت مثل معنى حديث سفيان في المواقيت[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بإسناده إلى الشافعي.

وبالتتبع للطرق الأخرى وقفت على من روى الحديث:

- محمد بن جعفر عن معْمَر به[3].

- عبد الرزاق عن معمر به[4].

ولقد تتبعت مرويات الشافعي عن معْمَر فيما سبق[5].

وعليه:

لقد ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن معْمَر[6] أن المراد بالثقة: عبد الرزاق، والحديث رواه عبد الرزاق عن معمر، فيغلب على الظن أن يكون هو المراد بالمبهم.

والحديث رجاله ثقات، وأصله في البخاري ومسلم من حديث وهيب عن ابن طاوس به[7].

---

(١) الأُم: الحج، باب: في المواقيت (١٠١٢) ٣٤٣/٣

حديث سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرناً، ولأهل اليمن يلملم، ثم قال رسول الله ﷺ : (هذه المواقيت لأهلها، ولكل آت أتى عليها من غير أهلها ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان أهله من دون الميقات فليهل من حيث ينشيء حتى يأتي ذلك على أهل مكة).

الأُم: الحج، باب: في المواقيت (١٠١١) ٣٤٣/٣.

(٢) المعرفة: المناسك، باب: من مر بالميقات بغير أهله، أو كان أهله دونه ٥٣٤/٣.

(٣) النسائي: مناسك الحج، باب: من كان أهله دون الميقات (٢٦٥٧).

(٤) أحمد ٣٣٢/١.

(٥) ينظر: الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

(٦) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٧) البخاري: الحج، باب: مهل أهل مكة للحج والعمرة (١٤٥٢)

ومسلم: الحج، باب: مواقيت الحج والعمرة (١١٨١).

الحديث الثامن والعشرون:

أخبرنا الثقة إما سفيان وإما غيره عن أيوب السختياني عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه دخل حمام الجحفة وهو محرم[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بإسناده إلى الشافعي، كما روى رواية أخرى[3] بإسناده إلى الشافعي أيضاً من دون إبهام، مصرحاً باسم شيخه وهو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى.

وبالتتبع للحديث من المتون والأجزاء الحديثية وجدته يروى من الطرق التالية:

- ابن أبي يحيى عن أيوب به[4].
- ابن عُلَيَّة عن أيوب به[5].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن أيوب السختياني، فتبين لي أنها جاءت كالتالي:

- (الشافعي عن عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب) في خمسة وثلاثين موضعاً[6].

---

(١) الأُم: الحج، الغسل بعد الإحرام ٢/٢٢٤.

(٢) المعرفة: المناسك، باب: دخول الحمام (٢٨٧٤) ٤/٣١.

(٣) المعرفة: المناسك، باب: دخول الحمام (٢٨٧٥) ٤/٣٢.

والكبرى: الحج، باب: دخول الحمام في الإحرام وحك الرأس والجسد ٥/٦٣.

(٤) البيهقي في المعرفة: المناسك، باب: دخول الحمام (٢٨٧٥) ٤/٣٢

والكبرى: الحج، باب: دخول الحمام في الإحرام وحك الرأس والجسد ٥/٦٣.

(٥) ابن أبي شيبة: الطهارات، باب: من رخص في دخول الحمام ١/١٠٣.

(٦) الأُم: [الصلاة، باب: القيام من الجلوس١/١٣٤، باب: اجتماع القوم في منزلهم سواء١/١٧٥، الحج، باب: الصيد للمحرم ٢/٢٢٦، الصيد والذبائح، باب: ذبائح نصارى العرب٢/٢٥٤ ، النذور، باب: نذر التبرر ٢/٢٧٩، البيوع، باب: بيع الخيار ٣/٤، باب: الربا، باب الطعام بالطعام ٣/١٤، الوصايا، باب: العتق والوصية في المرض ٤/١٠١، الجزية، المهادنة ٤/٢٠٣، الحكم في قتال المشركين ٤/٢٥٨، الفداء بالأسارى ٤/٢٧٣، العبد المسلم يأبق إلى أهل دار الحرب ٤/٢٧٥، من أسلم على شيء غصبه أو لم يغصبه ٤/٢٨٩، الصدقة ٤/٣٠٦، ٤/٣٠٧، النكاح، باب: نكاح حرائر أهل الكتاب ٥/٨، التفويض ٥/٧٨، ٥/٧٩، الصداق، ما جاء في عفو المهر ٥/٨٢، الشغار ٥/٨٦، النفقات، الشقاق بين الزوجين ٥/١٢٩، الخلاف في الطلاق الثلاث ٥/١٥٣، الحكمين ٥/٢١٦، الحدود وصفة النفي، الوليمة ٦/٢٠٠، الحدود وصفة النفي، تفريع البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ٦/٢٠٩، الأقضية، من نذر أن يمشي إلى بيت الله ٧/٧٥، ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: في المكاتب ٧/١٥٠،

- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن أيوب) في ثمانية وعشرين موضعاً[1].
- (الشافعي عن مالك بن أنس عن أيوب) في سبعة مواضع[2].
- (الشافعي عن ابن عُلَيَّة عن أيوب) في أربعة مواضع[3].
- (الشافعي عن عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر عن أيوب) في موضعين[4].
- (الشافعي عن حماد بن زيد عن أيوب) في موضع واحد[5].

اختلاف مالك والشافعي، باب: ما جاء في الصيد ٢٦٣/٧، سير الأوزاعي، في المرأة تسبى ثم يسبى زوجها ٣٧٣/٧، القرعة ٤/٨، اختلاف الحديث، باب: القصر والإتمام في السفر في الخوف وغير الخوف ص ٦٩، باب: قتل الأسارى والمفاداة بهم والمن عليهم ص ٨٦، باب: ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع ص ٢٤١، باب: كسب الحجام ص ٣٤٤، باب: المختلفات التي لا يثبت بعضها ص ٣٧٠].

(١) الأُم: [الطهارة، الماء الراكد ١٧/١، الصلاة، باب: القراءة بعد التعوذ ١٢٣/١، العذر في ترك الجماعة١٧٢/١، جماع تفريع صلاة المسافر١٩٩/١، صلاة العيدين، باب: أن يبدأ بالصلاة قبل الخطبة٢٥٩/١، الاستسقاء، باب: المرتد عن الإسلام ٢٨٣/١، الجنائز، باب: الخلاف فيه ٣١٦/١، الزكاة، باب: زكاة مال اليتيم الثاني ٣٢/٢، الحج، باب: من ليس له أن يحج عن غيره ١٣٤/٢، باب: ترك الحائض الوداع ١٩٨/٢، النذور، باب: نذر التبرر ٢٧٨/٢، ٢٧٩/٢، البيوع، السلف والمراد به السلم ٩٥/٣، اختلاف مالك والشافعي، باب: في العمرى ٦٨/٤، الوصايا، كيف تفريق القسم ١٥٤/٤، الحكم في قتال المشركين، الصدقة ٣٠٦/٤، ٣٠٧/٤، النفقات، الخلاف في خيار الأمة ١٣٦/٥، اللعان ١٤٠/٥، أي الزوجين يبدأ باللعان؟ ٣٢٠/٥، جراح العمد، تحريم القتل من السنة ٤/٦، الحدود وصفة النفي، تفريع البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ٢٠٩/٦، الأقضية، من نذر أن يمشي إلى بيت الله ٧٤/٧، اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، باب: الحدود ٢٠٦/٧، اختلاف مالك والشافعي، باب: في العمرى ٢٣٧/٧، اختلاف الحديث، باب: الطهارة بالماء ص١٠٧، باب: في بيع الرجل على بيع أخيه ص ١٨٧، باب: المصراة، الخراج بالضمان ص ٢٣٣].

(٢) الأُم: [الصلاة، باب: الكلام في الصلاة ١٤٠/١، الجنائز، باب: ما جاء في غسل الميت٢٩١/١، ٢٩٢/١، الحج، باب: الإحصار بالمرض ١٧٨/٢، اختلاف مالك والشافعي، باب: في فوت الحج ٢٣١/٧في موضعين ، اختلاف الحديث للإمام الشافعي، باب: الكلام في الصلاة ٢٧٥].

(٣) الأُم: [البيوع، باب: السلف والمراد به السلم ٩٥/٣، الأقضية، اليمين مع الشاهد ٢٨٢/٦، ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: في المكاتب ١٥٠/٧، اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، أبواب الصلاة ١٨٣/٧].

(٤) الأُم: [الزكاة، باب: الزكاة في أموال اليتامى ٣٠/٢، ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: في الأوصياء ١٤٦/٧].

(٥) الأُم: [الأقضية، اليمين مع الشاهد ٢٨٢/٦].

– (الشافعي عن يحيى بن حسان عن حماد بن زيد وابن عُلَيَّة عن أيوب) في موضع واحد [1].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن أيوب أن المراد بالثقة: ابن عُلَيَّة[2] ، إلا أنه لما جاءت رواية أخرى عن الشافعي من دون إبهام، دلّت على المراد بالمبهم هنا، وهو ابن أبي يحيى، كما أن الشافعي روى من طريقه عن أيوب مصرحاً به في المسند [3].

والحديث رجاله ثقات، وله شاهد عن جابر ﷺ[4].

الحديث التاسع والعشرون:

أخبرنا الثقة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة عن النبي ﷺ مثله[5].

بيان المبهم:

روى البيهقي[6] الحديث من طريق الشافعي، وقال[7] : [وكأن الشافعي أخذه من أبي معاوية الضرير، وقد رواه أبو معاوية موصولاً].

وبعد البحث وجدت الحديث روي من طريق:

– أبي معاوية – محمد بن خازم – عن هشام بن عروة به[8].

---

(١) الأُم: [الطهارة، باب: مسح الرأس ١/٣٧].

(٢) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٣) المسند ص٣٦٥.

(٤) البيهقي في الكبرى: الحج، باب: المحرم يغسل ثيابه ٥/٦٤.

(٥) الأُم: الحج، دخول منى ٢/٢٣٣

أي حديث هشام بن عروة عن أبيه: دار رسول الله ﷺ يوم النحر إلى أم سلمة، فأمرها أن تعجل الإفاضة من جمع، حتى ترمي الجمرة، وتوافي صلاة الصبح بمكة، وكان يومها فأحب أن توافيه. الأُم: الحج، دخول منى ٢/٢٣٣

و لم يخرجه أحد من هذه الطريق المرسلة، ووصله أبو داود عن عائشة:

السنن: المناسك، باب: التعجيل من جمع (١٩٤٢).

(٦) المعرفة: المناسك، باب: الخروج من المزدلفة بعد نصف الليل (٣٠٤١) ٤/١١٤

والكبرى: الحج، باب: من أجاز رميها بعد منتصف الليل ٥/١٣٣.

(٧) السنن الكبرى: الحج، باب: من أجاز رميها بعد منتصف الليل ٥/١٣٣. وينظر: مناقب الشافعي: البيهقي ٢/٣١٦.

(٨) أحمد ٦/٢٩١

- سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة[1].

ولقد تتبعت مرويات الشافعي عن هشام بن عروة فيما سبق[2].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن هشام بن عروة أن المراد بالثقة: حماد بن أسامة، لكن أكَّد البيهقي أن الشافعي أخذه من أبي معاوية، ووردت رواية كما سبق عند البيهقي والطبراني من طريق أبي معاوية عن هشام، فيغلب أن يكون المراد بالثقة هنا : أبو معاوية الضرير.

والحديث رجاله رجال الصحيح[3].

قال البيهقي: [وأما وصل أبي معاوية هذا الحديث عن هشام، فأبو معاوية حجة قد أجمع الحفاظ على قبول ما تفرد به، ثم قد وصله الضحاك عن ابن عثمان[4] ، وهو من الثقات الأثبات] [5].

الحديث الثلاثون:

أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام قال: قال رسول الله ﷺ: (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا وجبت البركة في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت البركة من بيعهما) [6].

بيان المبهم:

بعد التتبع وجدت الحديث روي عن حماد بن سلمة من طريق:

والبيهقي في الكبرى: الحج، باب: من أجاز رميها بعد منتصف الليل ١٣٣/٥

والطبراني في الكبير (٧٩٩) ٣٤٣/٢٣.

(١) الطبراني في الكبير (٩٨٢) ٢٣/ ٤٠٨ بدون ذكر:" عن زينب بنت أبي سلمة".

(٢) ينظر: الحديث السابع صحيفة ١٩٦.

(٣) ينظر: مجمع الزوائد: الهيثمي ٥٨٢/٣.

(٤) أبو داود: المناسك، باب: التعجيل من جمع (١٩٤٢)

من رواية الضحاك بن عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

قال البيهقي: [وهذا إسناد صحيح لا غبار عليه. وكأن عروة حمله من الوجهين جميعاً، فكان هشام يرسله مرة ويسنده أخرى، وهذه عادتهم في الرواية]. معرفة السنن والآثار: المناسك، باب: الاختيار في رمي جمرة العقبة١٢٧/٤.

(٥) معرفة السنن والآثار: المناسك، باب: الاختيار في رمي جمرة العقبة١٢٧/٤.

(٦) الأُم: البيوع، باب: بيع الخيار ٤/٣.

- عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة به[1].

- أبي الوليد وعبد الواحد بن غياث عن حماد بن سلمة به[2].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن حماد بن سلمة فيما سبق[3].

وعليه:

يكون المبهم دائراً بين يحيى بن حسان وأبي معاوية ويزيد بن هارون، ولا مرجح بينهم، وعلى كلٍّ الجميع ثقات فكيفما دار المبهم دار على ثقة.

والحديث أخرجه الشيخان[4] من طريق شعبة عن قتادة به.

الحديث الحادي والثلاثون:

أخبرنا الثقة عن يونس عن الحسن قال: سمعت عثمان بن عفان ﷺ يخطب وهو يأمر بقتل الكلاب[5].

بيان المبهم:

روى البيهقي[6] الحديث من طريق الشافعي.

بعد التتبع وجدت الحديث روي من طريق:

- عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي عن يونس به[7].

- معمر عن يونس به[8].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن يونس بن عبيد فيما سبق[1].

---

(١) أحمد ٤٠٢/٣.

(٢) الطبراني في الكبير(٣١١٧) ١٩٩/٣.

(٣) ينظر: الحديث العاشر صحيفة ٢٠٢.

(٤) البخاري: البيوع، باب: البيعان بالخيار مالم يتفرقا (٢٠٠٤)

ومسلم: البيوع، باب: الصدق في البيع والبيان (١٥٣٢).

(٥) الأُم: البيوع، باب: الخلاف في ثمن الكلب ١٢/٣.

(٦) معرفة السنن: البيوع، باب: النهي عن بيع الكلاب ٣٩٧/٤

السنن الكبرى: البيوع، باب: النهي عن ثمن الكلب ٧/٦.

(٧) ابن أبي شيبة: الصيد، ما قالوا في قتل الكلاب ٤٦٦/١٠.

(٨) عبد الرزاق: الجامع للإمام معمر بن راشد رواية الإمام عبد الرزاق، باب: الكلاب والحمام (١٩٧٣٣).

وعليه:

بالنظر فيما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن يونس عن الحسن، أن المراد بالثقة: ابن عُلَيَّة[٢] ، لكن من خلال تتبع طرق الحديث تبين أن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي جاء الحديث من طريقه عن يونس به، كما روى عنه الشافعي عن يونس، فيترجح لدي أن يكون الثقة هنا.

والحديث رجاله ثقات، وله متابعات[٣] ، وشاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً عند الشيخين[٤].

الحديث الثاني والثلاثون:

أخبرنا الثقة عن الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله ﷺ: أن النبي ﷺ اشترى عبداً بعبدين[٥].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٦] الحديث من طريق الشافعي، كما روى الشافعي ﷺ هذا الحديث مفصلاً في موضع آخر[٧] ، قال: أخبرنا الثقة يحي بن حسان عن الليث، عن أبي الزبير، عن جابر قال: جاء عبد فبايع رسول الله ﷺ على الهجرة، ولم يسمع أنه عبد، فجاء سيده يريده، فقال النبي ﷺ: (بعه). فاشتراه بعبدين أسودين، ثم لم يبايع أحداً حتى يسأله: أعبد هو أم حر.

---

(١) ينظر: الحديث السادس صحيفة ١٩٤.

(٢) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة :"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٣) تابع يونس:

مبارك بن فضالة عن الحسن. أحمد ٧٢/١ والبخاري في الأدب المفرد ص٤٤٢، قال الهيثمي: [رواه أحمد وإسناده حسن، إلا أن مبارك بن فضالة مدلس]. مجمع الزوائد ٦١/٤.

ويوسف بن عبدة عن الحسن أيضاً. البخاري في الأدب المفرد ص٤٤١.

(٤) البخاري: بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه (٣١٤٥)

ومسلم: المساقاة، باب: الأمر بقتل الكلاب (١٥٧٠).

(٥) الأُم: البيوع، باب: في بيع العروض ٣٧/٣.

(٦) المعرفة: البيوع، باب: إسلاف العرض في العرض إذا لم يكن مأكولاً ولا موزوناً وبيع أحدهما بالآخر متفاضلاً (٣٣٥٦) ٣٠٠/٤.

(٧) الأُم: البيوع، باب: بيع الحيوان والسلف فيه ١٢١/٣.

وبالتتبع للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية وجدت الحديث روي مفصلاً أيضاً من الطرق الآتية:

- يحيى بن يحيى التميمي عن الليث به[1].
- ابن رمح عن الليث به[2].
- قتيبة بن سعيد عن الليث به[3].
- حجين وإسحاق بن عيسى عن الليث به[4].
- أبو الوليد الطيالسي عن الليث به[5].
- يزيد بن موهب عن الليث به[6].

وروي مختصراً كما جاء في الأم مبهماً من طريق:

- يزيد بن خالد الهمداني عن الليث به[7].
- أبي سعيد عن الليث به[8].
- سعيد بن سليمان عن الليث به[1].

---

(١) مسلم: المساقاة، باب: جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً (١٦٠٢)
البيهقي في الكبرى: البيوع، باب: لا ربا فيما خرج من المأكول والمشروب والذهب والفضة ٥/٢٨٦.

(٢) مسلم: المساقاة، باب: جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً (١٦٠٢)
ابن ماجه: الجهاد، باب: البيعة (٢٨٦٩).

(٣) مسلم: المساقاة، باب: جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً (١٦٠٢)
أبو داود: البيوع والإجارات، باب: في ذلك إذا كان يداً بيد (٣٣٥٨) مختصراً.
الترمذي: البيوع، باب: ما جاء في شراء العبد بالعبدين (١٢٣٩) ,قال: [حديث جابر حديث حسن صحيح].
النسائي: البيعة، باب: بيعة المماليك (٤١٨٤).
البيهقي في الكبرى: الجزية، باب: ما يستدل على أنه إنما أعتقهم بإسلام والخروج من بلاد منصوب عليها الحرب ٩/٢٣٠.

(٤) أحمد٣/٣٤٩.

(٥) ابن حبان: السير، باب: بيعة الأئمة وما يستحب لهم (٤٥٥٠).

(٦) ابن حبان: البيوع، باب: الربا (٥٠٢٧).

(٧) أبو داود: البيوع والإجارات، باب: في ذلك إذا كان يداً بيد (٣٣٥٨).

(٨) أحمد٣/٣٧٢.

وبتتبع مرويات الشافعي عن الليث بن سعد وجدت أنه روى عنه من طريق واحد هو:

- (الشافعي عن يحيى بن حسان عن الليث بن سعد) وذلك في ثلاثة عشر موضعاً[٢].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن الليث أن المراد بالثقة: يحيى بن حسان[٣]، ويؤكد رواية الشافعي الثانية التي فيها تصريح باسم الراوي، وهذه من أقوى الطرق في الدلالة على المبهم، ويؤيده أن الشافعي روى عن الليث بن سعد من طريق يحيى بن حسان فقط.

والحديث رجاله ثقات، أخرجه مسلم وأصحاب السنن.

الحديث الثالث والثلاثون:

أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري عن سلمة بن كُهَيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ مثل معناه[٤].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٥] الحديث من طريق الشافعي.

بعد التتبع روى الحديث:

- أبو نعيم عن سفيان به[١].

---

(١) ابن الجارود في المنتقى: الجنائز، باب: المبايعات المنهي عنها من الغرر وغيره (٦١٣).

(٢) الأُم: [الصلاة: تعجيل الظهر وتأخيرها١/٨٦، التشهد والصلاة على النبي ﷺ١/١٣٤، الاستسقاء: المرتد عن الإسلام ١/٢٨٥، قسم الصدقات ٢/٧٨، قسم الصدقات الثاني ٢/٩١، البيوع، باب: بيع الحيوان والسلف فيه ٣/١٢١، جراح العمد، تحريم القتل من السنة ٦/٤، مسألة الجنين ٦/١١٣، دية الجنين ٦/١١٨، الحدود وصفة النفي، باب: ما يحرم به الدم من الإسلام٦/١٧٣، الرد على محمد بن الحسن، باب: العقل على الرجل خاصة ٧/٣٥١، القرعة: أحكام التدبير٨/١٦، اختلاف الحديث: باب: صوم يوم عاشوراء ص ١٠٣].

(٣) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٤) الأُم: البيوع، باب: بيع الحيوان والسلف فيه ٣/١٢٠

أي مثل حديث عطاء بن يسار عن أبي رافع : أن رسول الله ﷺ استسلف بكراً فجاءته إبل من الصدقة، فقال أبو رافع : فأمرني رسول الله ﷺ أن أقضي الرجل بكره. فقلت : يا رسول الله إني لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً. فقال رسول الله ﷺ: (أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء). الأُم: البيوع، باب: بيع الحيوان والسلف فيه ٣/١٢٠. مسلم: المساقاة، باب: من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه (١٦٠٠).

(٥) المعرفة: البيوع، باب: في استقراض الحيوان، والسلف فيه، وبيع بعضه ببعض متفاضلاً (٣٥٧٥) ٤/٤٠٧.

- عبد الله بن نمير عن سفيان به [٢].
- يحيى بن سعيد القطان عن سفيان به[٣].
- عبد الرزاق عن سفيان به[٤].
- الفضل بن دكين عن سفيان به[٥].
- يزيد بن هارون عن سفيان به[٦].

وقد جاءت رواية الشافعي عن سفيان الثوري بالطرق التالية:

- (الشافعي عن ابن مهدي عن سفيان الثوري) في ثمانية عشر موضعاً[٧].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن سفيان الثوري) في سبعة مواضع[٨].
- (الشافعي عن إسحاق الأزرق عن سفيان الثوري) في موضعين[٩].
- (الشافعي عن وكيع عن سفيان الثوري) في موضعين[١٠].
- (الشافعي عن بشر بن السري عن سفيان الثوري) في موضع واحد[١].

---

(١) البخاري: الوكالة، باب: وكالة الشاهد والغائب جائزة (٢١٨٢)
والبيهقي في الكبرى: البيوع، باب: قرض الحيوان غير الجواري ٣٥٢/٥.

(٢) مسلم: المساقاة، باب: من استلف شيئاً فقضى خيراً منه (١٦٠١).

(٣) البخاري: الاستقراض، باب: هل يعطى أكبر من سنه (٢٢٦٢).

(٤) عبد الرزاق: البيوع، باب: السلف في الحيوان (١٤١٥٧)
أحمد ٣٧٧/٢.

(٥) أحمد ٣٩٣/٢.

(٦) أحمد ٥٠٩/٢.

(٧) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، باب: الديات ١٩٤/٧، باب: المكاتب ١٩٨/٧، باب: الحدود ١٩٨/٧، ١٩٩/٧في أربعة مواضع، ٢٠١/٧، ٢٠٥/٧، ٢٠٦/٧في خمسة مواضع، ٢٠٧/٧، باب: الصيام ٢٠٨/٧، باب: الحج ٢٩/٧، اختلاف مالك والشافعي، باب: في قطع العبد ٢٩٣/٧].

(٨) الأُم: [الصلاة: ما يدخل به في الصلاة من التكبير١١٦/١، الحج، باب: الاستلاف للحج ١٢٧/٢، باب: الاضطباع١٩١/٢، النفقة: الحجة في البتة وما أشبهها٢٨٨/٥، اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الصلاة ١٨١/٧، باب: الحدود ٢٠٧/٧].

(٩) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، باب: الحدود ٢٠٧/٧، اختلاف مالك والشافعي، باب: في قطع العبد ٢٩٣/٧].

(١٠) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، باب: الحدود ٢٠١/٧، ٢٠٧/٧].

- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن الثوري) في موضع واحد[٢].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن سفيان الثوري أن المراد بالثقة: أيوب بن سويد[٣].

لكن ظهر من تتبع طرق الحديث روايته من قِبل ثلاثة من شيوخ الشافعي هم: يحيى بن سعيد وعبد الرزاق ويزيد بن هارون، ولا مرجح، فيدور المبهم بينهم.

والحديث رجاله ثقات، متفق عليه.

الحديث الرابع والثلاثون:

أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أُنَيْسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ مثله أو مثل معناه لا يخالفه[٤].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٥] الحديث من طريق الشافعي.

وبعد التتبع لم أجد أحداً روى الحديث من هذا الطريق، كما أن الشافعي لم يصرح براويه عن "يحيى بن أبي أُنَيْسة " في المواضع التي روى فيها عنه.

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن يحيى بن أبي أُنَيْسة ، وقد أتى الشافعي ﷺ بهذا

---

(١) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، باب: الصيام ٢٠٨/٧].

(٢) الأُم: [اختلاف مالك والشافعي، باب: في قطع العبد ٢٩٣/٧].

(٣) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٤) الأُم: الرهن الكبير، ضمان الرهن ١٧٤/٣

يعني حديث ابن المسيب: أن رسول الله ﷺ قال : (لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه). الأُم: الرهن الكبير، ضمان الرهن ١٧٤/٣

الموطأ: الأقضية، باب: ما لا يجوز من غلق الرهن ٧٢٨/٢

والبيهقي في الكبرى: الرهن، باب: ما جاء في زيادات الرهن ٣٩/٦.

(٥) المعرفة: الرهن، باب: الرهن غير مضمون (٣٦١٩) ٤٣٧/٤

والكبرى: الرهن، باب: ما جاء في زيادات الرهن ٣٩/٦.

الحديث في موضع آخر[1] قال: وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أُنَيْسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثل حديث ابن أبي ذئب.

وقد وجدت في التراجم أن أبا معاوية الضرير ومروان بن معاوية رويا عن يحيى بن أبي أُنَيْسة[2]، وهما من شيوخ الشافعي، وكلاهما من أهل العلم[3]، فيدور المبهم بينهما.

والحديث فيه: يحيى بن أبي أُنَيْسة ضعيف[4]، وأخرجه من طريق الزهري مرفوعاً:

ابن ماجه[5] وابن حبان[6] والحاكم[7] والدارقطني[8] والبيهقي[9].

وقد جاء الشافعي بهذا الحديث ليدلل على اتصال حديث ابن المسيب من غير وجه، فالحديث بمجموع طرقه يُعدُّ صحيحاً[10].

---

(١) الأُم: الرهن الكبير، الرهن الصغير ١٩٨/٣

وقد أتى به ردّاً على من عاب عليه قبوله مرسل ابن المسيب، قال الشافعي: [لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا أثره عن أحد فيما عرفناه عنه إلا ثقة معروف، فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه، ورأينا غيره يسمي المجهول ويسمي من يرغب عن الرواية عنه، ويرسل عن النبي ﷺ، وعن بعض من لم يلحق من أصحابه المستنكر الذي لا يوجد له شيء يسدده، ففرقنا بينهم لافتراق أحاديثهم، ولم نحاب أحداً، ولكنا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفناه من صحة روايته]. ثم ذكر الحديث.

(٢) ينظر: ترجمة: يحيى بن أبي أنيسة: تهذيب الكمال ٢٢٣/٣١.

(٣) ينظر: ترجمة أبي معاوية: تذكرة الحفاظ ٢٩٤/١

ترجمة مروان بن معاوية: تذكرة الحفاظ ٢٩٥/١.

(٤) ينظر: الضعفاء والمتروكين: النسائي ص١٠٩، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم ١٢٩/٩.

(٥) السنن: الرهون، باب: لا يغلق الرهن (٢٤٤١).

(٦) الصحيح: الرهن، ذكر ما يحكم للراهن والمرتهن في الرهن إذا كان حيواناً (٥٩٣٤).

(٧) المستدرك: البيوع ٥٨/٢

قال الحاكم: [هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لخلاف فيه على أصحاب الزهري]. ووافقه الذهبي.

(٨) السنن: البيوع (٢٨٩٧).

(٩) المعرفة: الرهن، باب: الرهن غير مضمون (٣٦٢٠)

الكبرى: الرهن، باب: الرهن غير مضمون ٣٩/٦.

(١٠) ينظر: معرفة السنن والآثار: الرهن، باب: الرهن غير مضمونة ٤٣٧/٤-٤٣٨

والسنن الكبرى: الرهن، باب: الرهن غير مضمون ٣٩/٦-٤٠.

الحديث الخامس والثلاثون:

أخبرنا الثقة عن عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبان بن عثمان بن عفان أن عثمان ﷺ....[1]

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي.

تتبعت الحديث من المتون والأجزاء الحديثية فوجدت من رواه على النحو الآتي:

- أبو عبيد عن عبد الله بن إدريس به[3].
- ابن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس به[4].
- أحمد بن حنبل عن عبد الله بن إدريس به[5].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن عبد الله بن إدريس فلم أجد له سوى هذه الرواية، هذا مع العلم أن عبد الله بن إدريس من شيوخ الشافعي، فيكون قد روى عنه بواسطة وبغير واسطة.

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن عبد الله بن إدريس، والحديث رواه أحمد بن حنبل وهو من شيوخ الشافعي، وكما قال عبد الله بن أحمد: [إذا روى الشافعي عن الثقة وذكر أحداً من العراقيين فهو أبي][6].

---

(١) الأُم: الشفعة، ما لا يقع فيه شفعة ٤/٤

وهذه عادة الإمام الشافعي في بعض الأحيان، أن يأتي بالسند فقط، وكأنه يعتمد على أن المتن معروف، أو أنه رواه في موضع آخر.

والحديث موقوف على عثمان ﷺ قال: (لا شفعة في بئر، ولا فحل، والأرف يقطع كل شفعة). البيهقي في الكبرى: الشفعة، باب: الشفعة فيما لم يقسم ١٠٥/٦ [الأُرُفُ: جمع أُرْفَة، وهي: الحدود والمعالم]. النهاية في غريب الأثر: أرف ٨٢/١.

(٢) المعرفة: الصلح، باب: الشفعة (٣٧٠١) ٤٩٥/٤.

(٣) البيهقي في الكبرى: الشفعة، باب: الشفعة فيما لم يقسم ١٠٥/٦.

(٤) ابن أبي شيبة: البيوع والأقضية، باب: من قال إذا صرفت الطرق والحدود فلا شفعة ٥٤٣/١٠.

(٥) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: ابن عبد الهادي (٢٥١٧).

(٦) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة :"الثقة" صحيفة ١٦٤.

فيكون المراد بالمبهم أحمد بن حنبل.

والحديث فيه: محمد بن عمارة وهو صدوق يخطئ[1] ، ووثقه ابن معين[2].

والحديث رواه مالك[3] عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن حزم عن عثمان.

الحديث السادس والثلاثون:

أخبرنا الثقة – أو سمعت مروان بن معاوية – عن عبد الله بن عطاء المديني عن ابن بُرَيْدة الأسلمي عن أبيه: أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: إني تصدقت على أمي بعبد وإنها ماتت. فقال رسول الله ﷺ: (قد وجبت صدقتك وهو لك بميراثك) [4].

بيان المبهم:

روى البيهقي[5] الحديث بسنده إلى الشافعي.

بالتتبع لطرق الحديث تبين لي أن من رواه:

– علي بن مسهر عن عبد الله بن عطاء به[6].

– زهير بن معاوية عن عبد الله بن عطاء به[7].

– أبو معاوية عن عبد الله بن عطاء به[8].

– سفيان الثوري عن عبد الله بن عطاء به[9].

– عبد الملك بن أبي سليمان عن عبد الله بن عطاء به[1].

---

(١) ينظر: تقريب التهذيب ص٤٩٨.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم ٤٤/٨.

(٣) الموطأ: الشفعة، باب: ما لا تقع فيه الشفعة (٤).

(٤) الأُم: إحياء الموات، باب: الخلاف في الصدقات المحرمات ٥٩/٤.

(٥) المعرفة: إحياء الموات، باب: رجوع المتصدق في الصدقة غير المحرمة قبل القبض (٣٧٧٩)

وفي الكبرى من طريق مروان بن معاوية: الزكاة، باب: من قال يجوز الابتياع مع الكراهية وأنه يجوز أن يملك ما خرج من يديه بما يحل به الملك ١٥١/٤ وفيه: " امرأة".

(٦) مسلم: الصيام: باب: قضاء الصيام عن الميت (١١٤٩)

والترمذي: الزكاة، باب: ما جاء في المتصدق يرث صدقته (٦٦٧)، وقال: [هذا حديث حسن صحيح].

(٧) أبو داود: الزكاة، باب: من تصدق بصدقة ثم ورثها (١٦٥٦).

(٨) أبو داود: الزكاة، باب: من تصدق بصدقة ثم ورثها (١٦٥٦) طبعة دار الفكر، محمد محيي الدين عبد الحميد،

(٩) مسلم: الصيام، باب: قضاء الصيام عن الميت (١١٤٩).

- عبد الله بن نمير عن عبد الله بن عطاء به[٢].
- ابن أبي ليلى عن عبد الله بن عطاء به[٣].
- الحسن بن الحر عن عبد الله بن عطاء به[٤].
- عبد الرزاق عن عبد الله بن عطاء به[٥].

وبعد تتبعي لأحاديث الشافعي في الأم لم أجد سوى هذا الحديث عن عبد الله بن عطاء.

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن عبد الله بن عطاء، ومما سبق: أستطيع القول إن المبهم هنا يدور بين أبي معاوية، وعبد الرزاق لأنهما رويا الحديث عن عبد الله بن عطاء.

والحديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن عدا ابن ماجه، وصححه الترمذي.

الحديث السابع والثلاثون:

أخبرنا الثقة عن إسحاق الأزرق عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ ضرب للفرس بسهمين وللفارس بسهم[٦].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٧] الحديث بسنده إلى الشافعي.

---

(١) مسلم: الصيام، باب: قضاء الصيام عن الميت (١١٤٩).

(٢) مسلم: الصيام، باب: قضاء الصيام عن الميت (١١٤٩).

(٣) النسائي في الكبرى: الفرائض، باب: ميراث الابنة الواحدة المنفردة (٦٢٨٢).

(٤) الطبراني في الشاميين (١٦٨).

(٥) عبد الرزاق: الصدقة، باب: الرجل يتصدق بصدقة ثم تعود إليه بميراث أو شراء (١٦٥٨٧).

جميع من سبق رووه وفيه:" أن امرأة" بدل:" رجلاً".

(٦) الأُم: الوصايا، قسم الفيء والغنيمة، باب: كيف تفريق القسم ٤/١٥٥.

(٧) المعرفة: قسم الفيء والغنيمة، باب: سهم الفارس (٣٩٧٢) ٥/١٣٤.

وبعد التتبع لم أجد أحداً يروي الحديث من طريق إسحاق الأزرق، كما أن الشافعي لم يرو عن إسحاق بواسطة إلا في هذا الحديث.

وبعد استقرائي لتراجمه لم أجد أيّاً من تلاميذه في عداد شيوخ الشافعي، إلا أني تتبعت بطون المتون فوجدت في جملة من روى عن إسحاق الأزرق، وهو من شيوخ الشافعي:

- أحمد عن إسحاق الأزرق [1].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن إسحاق الأزرق، وبما أنه قد ثبتت رواية أحمد بن حنبل عنه، وهو من شيوخ الشافعي، يكون المراد بالمبهم: أحمد بن حنبل ﷺ.

الحديث فيه: عبد الله بن عمر بن حفص: قال فيه ابن معين: ليس به بأس. وضعفه ابن المديني والقطّان[2].

ونقل البيهقي[3] عن الشافعي أنه ذكر في القديم رواية أبي معاوية عن عبيد الله بن عمر بإسناده هذا: أن النبي ﷺ أسهم للفارس ثلاثة أسهم سهم له، وسهمان لفرسه.

ورواية عبيد الله بن عمر هذه في الصحيحين[4].

الحديث الثامن والثلاثون:

أخبرنا الثقة عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ بمثل معناه[5].

---

(١) مواضع عديدة في مسند أحمد منها: ٢٦٤/٤.

(٢) ينظر: ضعفاء البخاري ص٦٥، تهذيب التهذيب ٢٨٥/٥، تقريب التهذيب ص٣١٤.

(٣) المعرفة: قسم الفيء والغنيمة، باب: سهم الفارس ١٣٤/٥.

(٤) البخاري: الجهاد، باب: سهام الفرس (٢٧٠٨)

ومسلم: الجهاد والسير، باب: كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين (١٧٦٢).

(٥) الأُم: الوصايا، قسم الفيء والغنيمة، سن تفريق القسم ١٥٧/٤

بمثل معنى حديث جبير بن مطعم السابق أنه قال : لما قسم النبي ﷺ سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب أتيته أنا وعثمان بن عفان فقلنا: يا رسول الله، هؤلاء إخواننا من بني هاشم لا ينكر فضلهم لمكانك الذي وضعك الله به منهم، أرأيت إخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركتنا أو منعتنا، وإنما قرابتنا وقرابتهم واحدة. فقال النبي ﷺ: (إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد هكذا، وشبك بين أصابعه.)

الأُم: الوصايا، قسم الفيء والغنيمة، سن تفريق القسم ١٥٧/٤

بيان المبهم:

روى البيهقي[1] الحديث من طريق الشافعي.

وبالتتبع لطرق الحديث وجدت من رواه:

- هُشَيم عن محمد بن إسحاق به[2].
- يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق به[3].
- يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق به[4].

وبالتتبع لمرويات الشافعي عن محمد بن إسحاق تبين لي روايته عنه من الطرق التالية:

- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن محمد بن إسحاق) في ثلاثة مواضع[5].
- (الشافعي عن إسماعيل بن عُلَيَّة عن محمد بن إسحاق) في موضع واحد[6].
- (الشافعي عن يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق) في موضع واحد[7].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن محمد بن إسحاق، وبما أن يزيد بن هارون روى الحديث عن محمد بن إسحاق كما سبق وبينت، وهو من شيوخ الشافعي الذين روى بواسطتهم عن ابن إسحاق، يترجح كونه المراد بالمبهم،وهذه من أقوى الطرق في تعيين المبهم.

والحديث رجاله ثقات، وله متابعات[8].

البخاري: الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس للإمام وأنه يعطي بعض قرابته دون بعض ما قسم النبي ﷺ لبني المطلب وبني هاشم من خمس خيبر (٢٩٧١).

(١) المعرفة: قسم الفيء والغنيمة، باب: تفريق الخمس (٣٩٨٩) ١٤٧/٥.

(٢) أبو داود: الخراج والإمارة والفيء، باب: في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى (٢٩٨٠).

(٣) النسائي: قسم الفيء (٤١٣٧).

(٤) البيهقي في المعرفة: قسم الفيء والغنيمة، باب: تفريق الخمس (٣٩٩٤) ١٤٩/٥

والكبرى: قسم الفيء والغنيمة، باب: سهم ذي القربى من الخمس ٣٤١/٦.

(٥) الأُم: [الطهارة، باب: السواك ٣٥/١، جراح العمد، جماع إيجاب القصاص في العمد٤/٦، الحدود وصفة النفي: الأشربة ١٩٧/٦].

(٦) الأُم: [ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب:الحدود ٢٠٤/٧].

(٧) الأُم: [ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب:الحدود ٢٠٥/٧].

(٨) عن ابن شهاب به.

الحديث التاسع والثلاثون:

أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة ﷺ أن عمر ﷺ قال لأبي بكر ﷺ هذا القول أو ما معناه[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي.

وبالتتبع للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية وجدته روي من طريق:

- رباح عن معمر به[3].

- عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عمر[4].

وسبق تتبع مرويات الشافعي عن معمر[5].

وعليه:

وبالنظر فيما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن معمر، حيث ذهب ابن حجر إلى أن المراد بالثقة عن مَعْمَر: مُطَرِّف بن مازن، بينما نقل ابن السبكي عن الذهبي أن المراد بالثقة عن مَعْمَر: عبد الرزاق أو هشام بن يوسف الصنعاني[1].

البخاري: الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس للإمام وأنه يعطي بعض قرابته دون بعض ما قسم النبي ﷺ لبني المطلب وبني هاشم من خمس خيبر (٢٩٧١).

والبيهقي في المعرفة: قسم الفيء والغنيمة، باب: تفريق الخمس ١٤٧/٥

والكبرى: قسم الفيء والغنيمة، باب: سهم ذي القربى من الخمس ٣٤١/٦.

(١) الأُم: الجهاد والجزية، الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ ١٨٥/٤.

حديث: أن عمر بن الخطاب ﷺ قال : أليس قال رسول الله ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله). قال أبو بكر : هذا من حقها، لو منعوني عقالاً مما أعطوا رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه. الأُم: الجهاد والجزية، الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ ١٨٤/٤.

البخاري: الزكاة، باب: وجوب الزكاة (١٣٣٥).

ومسلم: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله (٢٠).

(٢) المعرفة: الجزية، باب: الأصل فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ (٥٥٠٨) ١٠٩/٧.

(٣) أحمد ٤٧/١.

(٤) عبد الرزاق: الزكاة، باب: مواضع الصدقة، ودفع الصدقة في مواضعها (٦٩١٦)، وأحمد ٣٥/١.

(٥) ينظر: الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

يترجح كون المراد بالمبهم عبد الرزاق لأنه روى هذا الحديث عن معمر، فيكون معمر رواه على الوجهين.

والحديث رجاله ثقات، متفق عليه[٢].

الحديث الأربعون:

حدثني عدد كلهم ثقة عن غير واحد كلهم ثقة لا أعلم إلا أن فيهم سفيان الثوري عن علقمة بمثل معنى هذا الحديث لا يخالفه[٣].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٤] الحديث من طريق الشافعي.

وبعد التتبع وجدت الحديث روي من طريق:

- عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن علقمة به[٥].

---

(١) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" ١٦٤.

(٢) عن الزهري به:

البخاري: الزكاة، باب: وجوب الزكاة (١٣٣٥)

ومسلم: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله (٢٠).

(٣) الأُم: الجهاد والجزية، باب: الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ ١٨٥/٤

يعني حديث: الثقة يحيى بن حسان عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان إذا بعث سرية أو جيشاً أمر عليهم قال : (إذا لقيت عدوّاً من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو ثلاث خلال - شك علقمة -: ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، فإن أجابوك فاقبل منهم وأخبرهم أنهم إن فعلوا أن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما عليهم، وإن اختاروا المقام في دارهم أنهم كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله عز وجل كما يجري على المسلمين، وليس لهم في الفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن لم يجيبوك إلى الإسلام، فادعهم إلى إعطاء الجزية، فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم، فإن أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم). الأُم: الجهاد والجزية، باب: الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ ١٨٥/٤.

مسلم: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث (١٧٣١)، من طريق سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد به.

(٤) المعرفة: الجزية، باب: الأصل فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ (٥٥٣٨) ١١١/٧.

(٥) مسلم: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها (١٧٣١).

الترمذي: الديات، باب: ما جاء في النهي عن المثلة (١٤٠٨) وقال: [حديث بريدة حديث حسن صحيح].

- وكيع بن الجراح عن سفيان عن علقمة به [1].
- يحيى بن آدم عن سفيان عن علقمة به[2].
- أبو إسحاق الفزاري عن سفيان عن علقمة به[3].
- إسحاق الأزرق عن سفيان عن علقمة به[4].
- عبيد الله بن موسى عن سفيان عن علقمة به[5].
- محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان عن علقمة به[6].
- عبد الرزاق عن سفيان ومعمر عن علقمة به[7].
- عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة عن علقمة به [8].
- الحسين بن الوليد عن شعبة عن علقمة به [9].
- جرير بن حازم عن شعبة عن علقمة به[10].
- يعلى بن عبيد عن إدريس الأودي عن علقمة به[11].

وعليه:

---

(١) مسلم: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها (١٧٣١)
أبو داود: الجهاد، باب: في دعاء المشركين (٢٦١٢).
البيهقي في الكبرى: السير، باب: الرخصة في الإقامة بدار الشرك لمن لا يخاف الفتنة ١٥/٩.

(٢) مسلم: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها (١٧٣١)
البيهقي في الكبرى: السير، باب: السيرة في أهل الكتاب ٤٩/٩.

(٣) أبو داود: الجهاد، باب: في دعاء المشركين (٢٦١٣).

(٤) النسائي في الكبرى: السير، الجزية (٨٧١٢).

(٥) البيهقي في الكبرى: السير، باب: السيرة في أهل الكتاب ٤٩/٩.

(٦) ابن ماجه: الجهاد، باب: وصية الإمام (٢٨٥٨).

(٧) عبد الرزاق: الجهاد، باب: دعاء العدو (٩٤٢٨).

(٨) مسلم: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصية إياهم بآداب الغزو وغيرها (١٧٣١)
البيهقي في الكبرى: الجزية، باب: من يؤخذ منه الجزية من أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى ١٨٥./٩

(٩) مسلم: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصية إياهم بآداب الغزو وغيرها (١٧٣١).

(١٠) البيهقي في الكبرى: السير، باب: قتل المشركين بعد الإسار بضرب الأعناق دون المثلة ٦٩/٩.

(١١) النسائي في الكبرى: السير، باب: إلامَ يدعون (٨٥٣٢).

يكون الشافعي أراد بالعدد من الثقات: وكيعاً وإسحاق الأزرق وعبد الرزاق لأنهم رووا الحديث من طريقه وهم من شيوخه.

والحديث رجاله ثقات، أخرجه مسلم وأصحاب السنن وصححه الترمذي.

الحديث الحادي والأربعون:

أخبرنا الثقة – وأحسبه ابن عُلَيَّة – عن معمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه: أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة. فقال له رسول الله ﷺ: (أمسك أربعاً وفارق سائرهن) [1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي.

وبتتبعي لطرق الحديث تبين لي روايته على النحو التالي:

- سعيد بن أبي عروبة عن معمر به[3].
- محمد بن جعفر عن معمر به[4].
- عبد الأعلى عن معمر به[5].
- عيسى بن يونس عن معمر به[6].
- عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن معمر به[1].

---

(١) تكرر ذكر هذا الحديث في أربعة مواضع من كتاب الأُم:
سير الواقدي، باب: الحربي يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ٢٨٧/٤
والنكاح، باب: الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ٥٤/٥
والنفقات، ما جاء في نكاح المشرك ١٨١/٥
وسير الأوزاعي، باب: في الحربي يسلم وعنده خمس نسوة ٣٨٦/٧.

(٢) في المعرفة: النكاح، باب: نكاح المشرك (٤١٩١) ٣١٤/٥
والسنن الكبرى: النكاح، باب: من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ١٨١/٧.

(٣) الترمذي: النكاح، باب: الرجل يسلم وعنده عشرة نسوة (١١٢٨)
البيهقي في الكبرى: النكاح، باب: عدد ما يحل من الحرائر والإماء ١٤٩/٧.

(٤) ابن ماجه: النكاح، باب:الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة (١٩٥٣)
البيهقي في الكبرى: النكاح، باب: من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ١٨١/٧.

(٥) أحمد٤٤/٢.

(٦) ابن حبان: النكاح، باب: نكاح الكفار (٤١٥٨)، والحاكم: النكاح ٢١٠/٢.

- يحيى بن أبي كثير عن معمر به[٢].
- الفضل بن موسى عن معمر به[٣].
- سفيان الثوري عن معمر به[٤].
- عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسلاً[٥].

وسبق تتبع مرويات الشافعي عن معمر[٦].

وعليه:

بالنظر فيما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن معمر، حيث ذهب ابن حجر إلى أن المراد بالثقة عن مَعْمَر: مُطَرِّف بن مازن، بينما نقل ابن السبكي عن الذهبي أن المراد بالثقة عن مَعْمَر: عبد الرزاق أو هشام بن يوسف الصنعاني[٧].

يترجح عندي أن المراد بالمبهم عبد الرزاق_إن لم يكن ابن علية_ حيث روى الحديث مرسلاً عن الزهري، وقد ذكر عبد الرزاق أن معمراً ذكره عن سالم عن أبيه.

والحديث رجاله ثقات، وقد اختُلف في وصله وإرساله.

قال البيهقي: [هكذا روى البصريون هذا الحديث عن معمر منهم:

ابن أبي عروبة، وابن عُلَيَّة، ومحمد بن جعفر، ويزيد بن زريع وغيرهم موصولاً.

وكذلك رواه أبو عبيد عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن معمر موصولاً.

وكذلك روي عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي، وعيسى بن يونس عن معمر، وهؤلاء كوفيون.

وروي عن الفضل بن موسى وهو خراساني عن معمر موصولاً] [١].

---

(١) الحاكم: النكاح ٢/٢١٠.

(٢) الحاكم: النكاح ٢/٢١٠.

(٣) الحاكم: النكاح ٢/٢١٠.

(٤) البيهقي في الكبرى: النكاح، باب: من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ٧/١٨٢.

(٥) عبد الرزاق: الطلاق، باب: من فرق الإسلام بينه وبين امرأته (١٢٦٢١). ثم قال: [ذكره عن سالم عن ابن عمر].

(٦) ينظر: الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

(٧) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

وزاد الرافعي ممن رووه موصولاً: يحيى بن أبي كثير[٢].

وحكى الترمذي عن البخاري قوله: [هذا حديث غير محفوظ][٣].

وردَّ ابن القطان إعلاله بالإرسال بقوله: [ولا يعدو أن يكون عند الزهري في هذا كل ما روى عنه، وإنما اتجهت تخطئتهم رواية معمر هذه، من حيث استبعاد أن يكون الزهري يرويه بهذا الإسناد الصحيح عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ، ثم يحدث به على تلك الوجوه الواهية][٤].

قال الحاكم: [والذي يؤدي إليه اجتهادي أن معمر بن راشد حدث به على الوجهين، أرسله مرة ووصله مرة، والدليل عليه أن الذين وصلوه عنه من أهل البصرة قد أرسلوه أيضاً، والوصل أولى من الإرسال، فإن الزيادة من الثقة مقبولة، والله أعلم].

الحديث الثاني والأربعون:

أخبرنا الثقة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عبداً له أبق، وفرساً له عار، فأحرزه المشركون، ثم أحرزه عليهم المسلمون، فرُدّا عليه بلا قيمة[٥].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٦] الحديث من طريق الشافعي:

وبالتتبع للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية وجدته روي من طريق:

- عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع به[٧].

---

(١) المعرفة: النكاح، باب: نكاح المشرك (٤١٩١) ٣١٤/٥، وينظر: السنن الكبرى للبيهقي: النكاح، باب: من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ١٨٢/٧.

(٢) شرح مسند الشافعي ٤٠٣/٣.

(٣) السنن: النكاح، باب: الرجل يسلم وعنده عشرة نسوة (١١٢٨).

(٤) بيان الوهم والإيهام ٤٩٨/٣.

(٥) الأُم: سير الواقدي، باب: المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته (٢١١٢) ٦٥٨/٥.

(٦) المعرفة: السير، باب: ما أحرزه المشركون على المسلمين (٥٤٤٨) ٥٣/٧.

(٧) البخاري: الجهاد والسير، باب: إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجده المسلم (٢٩٠٢) تعليقاً.
وأبو داود: الجهاد، باب: في المال يصيبه العدو من المسلمين ثم يدركه صاحبه من الغنيمة (٢٦٩٨)
وابن ماجه: الجهاد، باب: ما أحرز العدو ثم ظهر عليه المسلمون (٢٨٤٧)
والبيهقي في الكبرى: السير، باب: ما أحرزه المشركون على المسلمين ١١٠/٩.

- يحيى بن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع به[1].
- أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع به[2].
- سفيان بن عيينة عن أيوب بن أبي تميمة عن نافع به[3].

وبتتبع مرويات الشافعي عن نافع تبين لي روايته عنه من الطرق التالية:

- (الشافعي عن مالك عن نافع) في مائتين وثلاثة مواضع[4].

---

(١) البخاري: الجهاد والسير، باب: إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجده المسلم (٢٩٠٣)
أبو داود: الجهاد، باب: في المال يصيبه العدو من المسلمين ثم يدركه صاحبه من الغنيمة (٢٦٩٩)
والبيهقي في الكبرى: السير، باب: ما أحرزه المشركون على المسلمين ٩/١١٠.

(٢) البيهقي في الكبرى: السير، باب: ما أحرزه المشركون على المسلمين ٩/١١٠.

(٣) سعيد بن منصور: الجهاد، باب: ما أحرزه المشركون من المسلمين ثم يفيئه الله على المسلمين (٢٧٩٧).

(٤) الأُم: [الطهارة، فضل الجنب وغيره ١/١٩، الآنية غير الجلود ١/٢١، ما يوجب الوضوء وما لا يوجبه ١/٢٤، الوضوء من الغائط والبول والريح ١/٢٩، باب: تقديم الوضوء ومتابعته ١/٤٢، باب: كيف التيمم ١/٦٢، الحيض، باب: المستحاضة ١/٧٣، الصلاة، باب:الكلام في الأذان ١/١٠٢، باب: الحالين اللذين يجوز فيهما استقبال غير القبلة١/١١٢، باب: الصلاة في الكعبة١/١١٤، باب:سجود التلاوة والشكر ١/١٥٤ في موضعين، ١/١٥٥في موضعين، باب: ما جاء في الوتر بركعة واحدة ١/١٥٧ في موضعين، باب: في الوتر ١/١٥٨، باب: الساعات التي تكره فيها الصلاة ١/١٦٣، فضل الجماعة والصلاة معهم ١/١٧١، العذر في ترك الجماعة ١/١٧٢، إمامة القوم لا سلطان فيهم ١/١٧٤، السفر الذي تفصر في مثله الصلاة بلا خوف١/٢٠١ في موضعين، الهيئة للجمعة ١/٢١٦، صلاة الخوف وهل يصليها المقيم؟ ١/٢٤٤، صلاة العيدين، الغسل للعيدين ١/٢٥٥، التكبير في صلاة العيدين ١/٢٦٠، الجنائز: باب: ما يفعل بالشهيد ١/٢٩٤ ، الصلاة على الجنازة والتكبير فيها١/٢٩٩، الزكاة، باب: الوقت الذي تجب فيه الصدقة ٢/١٨، باب: تعجيل الصدقة٢/٢٤، باب: زكاة الحلي ٢/٤٤، باب: زكاة الفطر ٢/٦٨، ٢/٧٠، باب: زكاة الفطر الثاني ٢/٧١، باب: مكيلة زكاة الفطر ٢/٧٢، باب: ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها ٢/٧٥، باب: الرجل يختلف قوته ٢/٧٦، الصيام الصغير، باب: الدخول في الصيام والخلاف عليه ٢/١٠٥، باب: ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه ٢/١٠٧ في موضعين، باب: الجماع في رمضان والخلاف فيه ٢/١١١، الحج، باب: تفريع المواقيت ٢/١٥٣، باب: الموضع الذي يستحب فيه الغسل ٢/١٦٠، باب: ما يلبس المحرم من الثياب ٢/١٦٠، باب: كيف التلبية ٢/١٦٩، باب: الإحصار بالعدو ٢/١٧٥، باب: فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل ٢/١٨١، باب: الغسل لدخول مكة ٢/١٨٤، باب: الطواف بعد عرفة ٢/١٩٦، اللبس للإحرام ٢/٢٢١، الأطعمة: الطعام والشراب ٢/٢٦٧، جماع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم ٢/٢٦٨، البيوع، باب: بيع الخيار ٣/٣، باب: بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير المأكول ٣/١١ في موضعين، باب: الآجال في الصرف ٣/٢٩، باب: في بيع العروض ٣/٣٧، باب: ثمر الحائط يباع أصله ٣/٤١، باب: الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار

٤٨/٣، باب: بيع العرايا ٥٥/٣، باب: في المزابنة ٦٤/٣، باب: السلف والمراد به السلم ٩٥/٣، باب: بيع الحيوان والسلف فيه ١٢١/٣، الرهن الكبير: بلوغ الرشد وهو الحجر ٢٢٩/٣، اللقيط، وفي اختلاف مالك والشافعي اللقطة ٧٤/٤، الوصايا: باب: الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية ١٠٩/٤، باب: الولاء والحلف ١٣٤/٤، الوصايا، الوجه الثاني من النفل ١٥٣/٤، الجزية: كم الجزية؟ ١٩٤/٤، السبق والنضال ٢٤٨/٤، النكاح، ما يحرم من النساء بالقرابة ٢٩/٥، رضاعة الكبير ٣١/٥، نهي الرجل أن يخطب على خطبة أخيه ٤٢/٥، الصداق: التفويض ٧٦/٥، الشغار ٨٥/٥، نكاح المحرم ٨٦/٥ في موضعين، النفقات: انفساخ النكاح بين الأمة وزوجها العبد إذا عتقت ١٣٥/٥، النفقات: اللعان ١٤٠/٥، باب: النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ١٨٠/٥، باب: نكاح الشغار ١٩٣/٥، نكاح المحرم ١٩٧/٥ في موضعين، جماع وجه الطلاق ١٩٩/٥، عدة المدخول بها التي تحيض٢٣٢/٥ في ثلاثة مواضع، استبراء أم الولد ٢٤٢/٥، عدة الوفاة ٢٤٨/٥، الإحداد ٢٥٦/٥، العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها ٢٦١/٥، عدة المطلقة يملك زوجها رجعتها ٢٦٧/٥، طلاق المولى عليه والعبد ٢٨٥/٥ في موضعين، الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصابة ٢٩٣/٥، اللعان: أي الزوجين يبدأ باللعان؟ ٣٢٠/٥، ما يكون بعد التعاون الزوج من الفرقة ونفي الولد وحد المرأة ٣٢١/٥، الحدود وصفة النفي ١٤٣/٦، باب: حد الذميين إذا زنوا ١٥٣/٦، حد السرقة والقاطع فيها وحد قاطع الطريق وحد الزاني ١٦٢/٦، بقطع المملوك بإقراره وقطعه وهو آبق ١٦٦/٦، حد الثيب الزاني ١٧١/٦، الأشربة ١٩٧/٦، ١٩٨/٦ في ثلاثة مواضع، بيان معنى البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ٢٠٤/٦، المدعى والمدعى عليه ٣٣/٧، ٣٥/٧، اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الحدود ٢٠٣/٧، ٢٠٤/٧، ٢٠٥/٧، اختلاف مالك والشافعي، باب: ما جاء بالصدقات ٢١٤/٧، باب: في بيع الثمار ٢١٤/٧، ٢١٥/٧ في موضعين، العتق ٢١٦/٧، باب: رفع اليدين في الصلاة ٢٢٠/٧، باب: سجود القرآن٢٢١/٧ في موضعين، باب: الصلاة في الكعبة ٢٢٣/٧، باب: ما جاء في الوتر بركعة واحدة ٢٢٣/٧ في موضعين، باب: إعادة المكتوبة مع الإمام ٢٢٥/٧، باب: القراءة في الركعتين الأخيرتين٢٢٧/٧ في موضعين، باب: المستحاضة ٢٢٨/٧، باب: الحجامة للمحرم ٢٣٢/٧، باب: ما يقتل المحرم من الدواب ٢٣٣/٧، باب: التمتع في الحج ٢٣٥/٧، باب: البيوع ٢٤٠/٧، باب: متى يجب البيع ٢٤٠/٧، باب: بيع الثمر ٢٤١/٧ في موضعين، باب: في الرضاع ٢٤٥/٧ في موضعين، باب: في اللقطة ٢٤٧/٧، باب:المسح على الخفين ٢٤٧/٧ في موضعين، باب: ما جاء في الجهاد ٢٤٩/٧، باب: في الجهاد ٢٥١/٧، باب: القضاء في الهبات ٢٥٤/٧، باب: في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في الحج ٢٦٠/٧، باب: في سجود القرآن ٢٦٩/٧، باب: غسل الجنابة ٢٧٠/٧، باب: في الرعاف ٢٧٠/٧، باب: الغسل بفضل الجنب والحائض ٢٧٠/٧، باب: التيمم ٢٧١/٧، باب: الوتر ٢٧١/٧، باب: الصلاة بمنى والنافلة في السفر ٢٧١/٧ في موضعين، باب: القنوت ٢٧٢/٧ في موضعين، باب: الصلاة قبل الفطر وبعده ٢٧٢/٧، ٢٧٣/٧، باب: نوم الجالس والمضطجع ٢٧٣/٧في موضعين، باب: إسراع المشي إلى الصلاة ٢٧٣/٧، باب: رفع الأيدي في التكبير ٢٧٤/٧، باب: وضع الأيدي في السجود ٢٧٤/٧، باب: من الصيام ٢٧٥/٧ في موضعين، باب: في الحج ٢٧٦/٧ في ستة مواضع، باب: الإهلال من دون الميقات ٢٧٧/٧، باب: في الغدو من منى إلى عرفة ٢٧٧/٧، باب: قطع التلبية ٢٧٨/٧ في موضعين، باب: التمليك ٢٧٨/٧، باب: المتعة ٢٧٩/٧، باب: الخلية والبرية ٢٧٩/٧، باب:

- (الشافعي عن ابن جريج عن نافع) في موضع واحد[1].
- (الشافعي عن أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع) في سبعة مواضع[2].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع) في خمسة مواضع[3].
- (الشافعي عن ابن عيينة عن أيوب عن نافع) في أربعة مواضع[4].
- (الشافعي عن سفيان عن عبد الله بن عمر عن نافع) في أربعة مواضع[5].
- (الشافعي عن ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع) في ثلاثة مواضع[6].

في بيع الحيوان ٢٨٠/٧، باب: الكفارات ٢٨١/٧، باب: زكاة الفطر ٢٨٢/٧، باب: في قطع العبد ٢٨٢/٧، القرعة ٤/٨ في موضعين، ولد المدبرة ووطؤها ٢٧/٨، ميراث المكاتب ٨١/٨، اختلاف الحديث، باب: الساعات التي تكره فيها الصلاة ١٢٥، باب: أكل الضب ١٤٩، باب: النجش ١٨٥، باب: في بيع الرجل على بيع أخيه ١٨٧، باب: بيع الحاضر للبادي ١٨٩، باب: نكاح المحرم ٢٣٩، باب: ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع ٢٤٢، باب: خطبة الرجل على خطبة أخيه ٢٩٦، باب: نفي الولد ٣٠٥، باب: طلاق الحائض ٣١٦ في موضعين، باب: بيع الرطب باليابس من الطعام ٣١٩، باب: بيع الطعام ٣٢٧، باب: المختلفات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركاً له في عبد ٣٦٨، باب: المختلفات التي عليها دلالة ٤٠٨].

(١) الأُم: [البيوع، باب: بيع الخيار ٤/٣].

(٢) الأُم: [الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٥/٢، باب: قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض ٤١/٢، الحج، باب: الوقت الذي تجوز فيه العمرة ١٤٧/٢، الحج، باب: فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل ١٨١/٢، باب: كمال عمل الطواف ١٩٥/٢، الحكم في قتال المشركين، الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ ٢٦٣/٤، العبد المسلم يأبق إلى أهل دار الحرب ٢٧٩/٤].

(٣) الأُم: [الصلاة، باب: القراءة بعد التعوذ ١٢٤/١، اجتماع القوم في مترلهم سواء ١٧٥/١، الحج، في المواقيت ١٥٠/٢، ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: في الحج ١٦٠/٧، اختلاف الحديث، باب: طلاق الحائض ٣١٦].

(٤) الأُم: [الصلاة، العذر في ترك الجماعة ١٧٢/١، الجنائز، باب: الخلاف فيه ٣١٦/١، الزكاة، باب: زكاة مال اليتيم الثاني ٣٢/٢، الحج، باب: الغسل بعد الإحرام ١٥٩/٢].

(٥) الأُم: [الشفعة، الخلاف في الصدقات المحرمات ٥٥/٤، الجزية، من لا يجب عليه الجهاد ١٧٤/٤، الحدود وصفة النفي، باب: السن التي إذا بلغها الغلام قطعت يده ١٤٦/٦، باب: السن التي إذا بلغها الرجل والمرأة أقيمت عليهما الحدود ١٦٣/٦].

(٦) الأُم: [الطهارة، جماع التيمم للمقيم والمسافر ٥٧/١، الزكاة ٣/٢، اختلاف مالك والشافعي، باب: التيمم ٢٧١/٧].

- (الشافعي عن عبد المجيد عن ابن جريج عن نافع) في موضعين[1].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن عبيد الله عن نافع) في موضعين[2].
- (الشافعي عن يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع) في موضعين[3].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع) في موضعين[4].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع) في موضعين[5].
- (الشافعي عن ابن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع) في موضعين[6].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن أبي بكر بن عمر عن نافع) في موضع واحد[7].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن ابن عجلان عن نافع) في موضع واحد[8].
- (الشافعي عن محمد بن عمر عن عبد الله بن عمر عن نافع) في موضع واحد[9].
- (الشافعي عن عمر بن حبيب عن عبد الله بن عون عن نافع) في موضع واحد[10].
- (الشافعي عن علي بن ظبيان عن عبيد الله بن عبد الله عن نافع) في موضع واحد[11].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن يحيى بن سعيد عن نافع) في موضع واحد[12].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن نافع) في موضع واحد[13].

---

(١) الأُم: [الصلاة، باب: القراءة بعد التعوذ ١/١٢٤، اجتماع القوم في منزلهم سواء ١/١٧٥].

(٢) الأُم: [صلاة العيدين، التكبير ليلة الفطر ١/٢٥٤، وقت الغدو إلى العيدين ١/٢٥٥].

(٣) الأُم: [الحج، ما يكون بمنى غير الرمي ٢/٢٣٥، الجزية، مسألة إعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله ٤/١٩١].

(٤) الأُم: [الحج، باب: التلبية في كل حال ٢/١٧١، باب: الاضطباع ٢/١٩٠].

(٥) الأُم: [النفقات، الخلاف في نفقة المرأة ٥/١١٩، ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: في الدين ٧/١٣٣].

(٦) الأُم: [الوصايا، إعطاء النساء والذرية ٤/١٦٧، الجزية، من لا يجب عليه الجهاد ٤/١٧٤].

(٧) الأُم: [الطهارة، باب: ذكر الله عز وجل على غير وضوء ١/٦٤].

(٨) الأُم: [العيدين، التكبير ليلة الفطر ١/٢٥٤].

(٩) الأُم: [الجنائز، باب: الصلاة على الجنازة والتكبير فيها ١/٢٩٩].

(١٠) الأُم: [الشفعة، الخلاف في الصدقات المحرمات ٤/٥٥].

(١١) الأُم: [القرعة، المشيئة في العتق والتدبير ٨/١٩].

(١٢) الأُم: [البيوع، باب: السلف والمراد به السلم ٣/٩٦].

(١٣) الأُم: [البيوع، باب: السلف والمراد به السلم ٣/٩٦].

- (الشافعي عن يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن نافع) في موضع واحد[١].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن عمر بن نافع عن نافع) في موضع واحد[٢].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن عبد الله بن عمر عن نافع) في موضع واحد[٣].
- (الشافعي عن الثقفي وابن عُلَيَّة عن أيوب عن نافع) في موضع واحد[٤].
- (الشافعي عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع) في موضع واحد[٥].
- (الشافعي عن سفيان عن ابن جريج عن نافع) في موضع واحد[٦].
- (الشافعي عن عبد المجيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن نافع) في موضع واحد[٧].

- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أيوب بن موسى عن نافع) في موضع واحد[٨].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الله بن عمر عن نافع) في موضع واحد[٩].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع) في موضع واحد[١٠].

وعليه:

---

(١) الأُم: [اختلاف الحديث، باب: صوم يوم عاشوراء ١٠٣].
(٢) الأُم: [صلاة العيدين، أن يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ٢٥٩/١].
(٣) الأُم: [النفقات، باب: الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته ١٠١/٥].
(٤) الأُم: [ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: في الأيمان ١٥٠/٧].
(٥) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الحدود ٢٠٣/٧].
(٦) الأُم: [اختلاف مالك والشافعي، باب: متى يجب البيع ٢٤٠/٧].
(٧) الأُم: [الصلاة، باب: في الوتر ١٦١/١].
(٨) الأُم: [الحج، باب: ما تلبس المرأة من الثياب ١٦٤/٢].
(٩) الأُم: [الحج، باب: ليس على النساء سعي ١٩١/٢].
(١٠) الأُم: [الوصايا، باب: نكاح المريض ١١١/٤].

لم يذكر العلماء ضابطاً في إبهام الشافعي عن نافع، ولقد تبين فيما سبق أن الحديث رواه اثنان من شيوخ الشافعي هما: ابن عيينة وأبو معاوية بسندهما عن نافع، إلا أنه بعد تتبعي لمرويات الشافعي في الأم عن نافع، لم أجده روى من طريق أبي معاوية، بينما روى من طريق ابن عيينة عن أيوب، وبذلك يكون احتمال المراد بالمبهم هنا: ابن عيينة بسنده عن نافع أرجح.

والحديث رجاله ثقات، رواه البخاري.

الحديث الثالث والأربعون:

أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال: كانت بَجِيلة ربع الناس، فقسم لهم ربع السواد، فاستغلوه ثلاث أو أربع سنين – أنا شككت – ثم قدمت على عمر بن الخطاب ﷺ ومعي فلانة ابنة فلان امرأة منهم – لا يحضرني ذكر اسمها – فقال عمر بن الخطاب ﷺ: لولا أني قاسم مسؤول لتركتكم على ما قسم لكم، ولكني أرى أن تردّوا على الناس [1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي.

قال أحمد: [...ورواه سفيان بن عيينة عن إسماعيل فذكر قصة جرير..] [3].

وقال أيضاً: [حديث جرير حديث صحيح ، رواه عن إسماعيل بن أبي خالد : عبد الله بن المبارك ، وهُشَيم ، ويحيى بن أبي زائدة ، وعبد السلام بن حرب وغيرهم] [4].

وبالتتبع وجدت أن الحديث روي من طريق:

– ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد به [5].

– عبد الله بن المبارك عن إسماعيل بن أبي خالد به[6].

---

(١) الأُم: سير الواقدي، باب: فتح السواد ٣٠٣/٤.

(٢) المعرفة: السير، باب: السواد وحكم ما يقفه الإمام من الأرض للمسلمين (٥٤٨٨) ٨٧/٧ والكبرى: السير، باب: السواد ١٣٥/٩.

(٣)السنن الكبرى: السير، باب: السواد ١٣٥/٩.

(٤) المعرفة: السير، باب: السواد وحكم ما يقفه الإمام من الأرض للمسلمين ٨٧/٧.

(٥) البيهقي في الكبرى: السير، باب: السواد ١٣٥/٩.

(٦) البيهقي في الكبرى: السير، باب: السواد ١٣٥/٩.

- ابن أبي زائدة عن إسماعيل بن أبي خالد به[1].
- عبد السلام بن حرب عن إسماعيل بن أبي خالد به[2].
- أبي أسامة عن إسماعيل بن أبي خالد به[3].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن إسماعيل بن أبي خالد فوجدتها على النحو الآتي:

- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد) في أربعة مواضع[4].
- (الشافعي عن محمد بن يزيد عن إسماعيل بن أبي خالد) في موضعين[5].
- (الشافعي عن محمد بن عبيد عن إسماعيل بن أبي خالد) في موضعين[6].
- (الشافعي عن مروان بن معاوية الفزاري عن إسماعيل بن أبي خالد) في موضع واحد[7].
- (الشافعي عن ابن عُلَيَّة عن إسماعيل بن أبي خالد) في موضع واحد[8].
- (الشافعي عن هُشَيم عن إسماعيل بن أبي خالد) في موضع واحد[9].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن إسماعيل بن أبي خالد، لكن من خلال تتبع طرق الحديث تبين لي أن المبهم يدور بين: ابن عيينة وعبد الله بن المبارك وأبي أسامة، لأنهم رووا الحديث من طريق الشافعي، وهم من شيوخه، إلا أن الشافعي روى في الأم من طريق ابن عيينة عن ابن أبي خالد و لم يروِ من طريق: ابن المبارك وأبي أسامة عن ابن أبي خالد، كما أن قول البيهقي بأن

---

(١) البيهقي في الكبرى: السير، باب: السواد ١٣٥/٩.

(٢) البيهقي في الكبرى: السير، باب: السواد ١٣٥/٩.

(٣) الطحاوي في شرح معاني الآثار: السير، باب: الأرض تفتتح كيف ينبغي للإمام أن يفعل فيها ٢٤٩/٣.

(٤) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، المتعة ١٩١/٧، صلاة الكسوف ٢٦٧/١، الزكاة، باب: زكاة الركاز ٤٨/٢، اختلاف الحديث، باب: صلاة كسوف الشمس والقمر ص ٢٢٧].

(٥) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، الجنائز ١٨٦/٧، أبواب الطلاق والنكاح ١٨٩/٧].

(٦) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، أبواب الطلاق والنكاح ١٨٩/٧، ١٩٠/٧].

(٧) الأُم: [جراح العمد، قتل المسلم ببلاد الحرب ٣٨/٦].

(٨) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، باب: الأقضية ١٩٦/٧].

(٩) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، المتعة ١٩٢/٧].

سفيان بن عيينة روى الحديث عن إسماعيل.. عقب ذكره للحديث من طريق الشافعي قرينة تقوي كون المراد بالمبهم: ابن عيينة.

والحديث رجاله ثقات، وصححه البيهقي.

الحديث الرابع والأربعون:

أخبرنا الثقة عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: كانت عائشة رضي الله عنها تخطب إليها المرأة من أهلها فتشهد، فإذا بقيت عقدة النكاح، قالت لبعض أهلها: زوج فإن المرأة لا تلي عقدة النكاح[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي.

قال أحمد: [رواه عبد الله بن إدريس عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم...] [3].

وبعد تتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية تبين لي روايته من الطريق التالي:

- عبد الله بن إدريس عن ابن جريج به[4].

وقد تتبعت مرويات الشافعي عن ابن جريج، تبين لدي أنها جاءت من الطرق التالية:

- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج) في مائتين وأربعة وثلاثين موضعاً[5].

---

(١) الأُم: ما يحل وما يحرم من النكاح، باب: المرأة لا يكون لها الولي (٢٢١٤) ٦/٥٠.

(٢) المعرفة: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي (٤٠٦٨) ٥/٢٣٣.

والكبرى: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي ٧/١١٢.

(٣) المعرفة: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي (٤٠٦٨) ٥/٢٣٣.

(٤) ابن أبي شيبة: النكاح، من قال: ليس للمرأة أن تزوج المرأة، وإنما العقد بيد الرجال ٣/٤٥٨.

(٥) الأُم: [الجنائز، باب: ما يفعل بالمحرم إذا مات ١/٢٩٧، الحج، باب: فرض الحج على من وجب عليه الحج ٢/١١٩، باب: تفريع حج الصبي والمملوك ٢/١٢٢ في ثلاثة مواضع، الإذن للعبد ٢/١٢٣، باب: الاستسلاف للحج ٢/١٢٧، باب: حج المرأة والعبد ٢/١٢٨، باب: ما يؤدى عن الرجل البالغ الحج ٢/١٤٢، في المواقيت ٢/١٥٠ في ثلاثة مواضع، باب: تفريع المواقيت ٢/١٥١ في موضعين، ٢/١٥٢ في موضعين، ٢/١٥٣ في موضعين، باب: الغسل بعد الإحرام ٢/١٥٩ في ثلاثة مواضع، باب: ما تلبس المرأة من الثياب ٢/١٦١ في ثلاثة مواضع، ٢/١٦٢ في موضعين، ٢/١٦٣ في ستة مواضع، ٢/١٦٤ في ستة مواضع، باب: الطيب للإحرام ٢/١٦٥ في ثلاثة مواضع، ٢/١٦٦ في موضعين، باب: لبس المحرم وطيبه جاهلاً ٢/١٦٦ في موضعين، باب: الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة ٢/١٦٨، باب: كيف التلبية ٢/١٦٩، باب: أين يستحب لزوم التلبية؟ ٢/١٧٠، باب: القول عند رؤية البيت

١٨٤/٢ في موضعين، باب: ما جاء في تعجيل الطواف بالبيت حين يدخل مكة ١٨٥/٢ في أربعة مواضع، باب: ما يقال عند استلام الركن ١٨٦/٢، باب: ما يفتتح به الطواف وما يستلم من الأركان ٢٨٦/٢ في موضعين، الاستلام في الزحام ١٨٧/٢، القول في الطواف ١٨٨/٢، باب: إقلال الكلام في الطواف ١٨٨/٢، ١٨٩/٢، باب: الاستراحة في الطواف ١٨٩/٢، الطواف راكباً ١٨٩/٢ في موضعين، باب: الاضطباع ١٩٠/٢ في خمسة مواضع، باب: ليس على النساء سعي ١٩١/٢ في موضعين، باب: لا يقال شوط ولا دور ١٩٢/٢، باب: في حج الصبي ١٩٣/٢، باب: ترك الحائض الوداع ١٩٧/٢، باب: تحريم الصيد ١٩٨/٢، باب: قتل الصيد خطأ ١٩٩/٢، ٢٠٠/٢ في موضعين، باب: من عاد لقتل الصيد ٢٠١/٢، باب: أين محل هدي الصيد؟ ٢٠٢/٢ في موضعين، باب: كيف يعدل الصيام؟ ٢٠٢/٢، باب: الخلاف في عدل الصيام والطعام ٢٠٢/٢، باب: هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم؟ ٢٠٥/٢ في ثلاثة مواضع، الإعواز من هدي المتعة ووقته ٢٠٧/٢، باب: الحال التي يكون فيها المرء معوزاً بما لزمه من فدية ٢٠٧/٢ في ثلاثة مواضع، فدية النعام ٢٠٨/٢ في موضعين، باب: بيض النعامة يصيبه المحرم ٢٠٨/٢، باب: الضبع ٢١٠/٢ في موضعين، باب: في الغزال ٢١١/٢، باب: الأرنب ٢١١/٢، باب: الثعلب ٢١١/٢ في موضعين، باب: الوبر ٢١٢/٢، فدية الحمام ٢١٣/٢ في ثلاثة مواضع، في الجراد ٢١٤/٢، الخلاف في حمام مكة ٢١٦/٢ في موضعين، بيض الحمام ٢١٦/٢، الطير غير الحمام ٢١٦/٢، ٢١٧/٢، باب: الجراد ٢١٧/٢ في خمسة مواضع ، باب: العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله ٢١٨/٢ في ثلاثة مواضع، نتف ريش الطائر ٢١٩/٢ في ثلاثة مواضع، الجنادب والكدم ٢١٩/٢، المحرم يقتل الصيد الصغير أو الناقص ٢٢٠/٢ في موضعين، ما يتوالد في أيدي الناس من الصيد وأهل القرى ٢٢٠/٢ في موضعين، الصلاة عند الإحرام ٢٢٤/٢ في موضعين، طائر الصيد ٢٢٧/٢، البيوع، باب: ثمر الحائط يباع أصله ٤٣/٣، بيع الخيار، باب: الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار ٤٨/٣، ٤٩/٣ في ثمانية مواضع، باب: الجائحة في الثمرة ٦٠/٣، باب: الثنيا ٦١/٣ في أربعة مواضع، باب: صدقة الثمر ٦٢/٣، ٦٣/٣ في موضعين، باب: في المزابنة ٦٤/٣ في ثلاثة مواضع، ٦٥/٣ في موضعين، باب: بيع القصب والقرط ٦٩/٣، باب: السلف والمراد به السلم ٩٥/٣ في خمسة مواضع، ٩٦/٣، باب: في الآجال في السلف والبيوع ٩٨/٣ في موضعين، ١٠٠/٣ في موضعين، باب: بيع الحيوان والسلف فيه ١٢١/٣ في موضعين، باب: السلف في الثياب ١٢٦/٣، باب: بيع القصب والقرط ١٣٣/٣، باب: السلف يحل فيأخذ المسلف بعض رأس ماله وبعض سلفه ١٣٧/٣ في خمسة مواضع، صرف السلف إلى غيره ١٣٨/٣، ما يجب للمسلف على المسلف من شرطه ١٣٩/٣، باب: ما يتم به الرهن من القبض ١٤٥/٣ في موضعين، قبض الرهن وما يكون بعد قبضه مما يخرجه من الرهن وما لا يخرجه ١٤٦/٣، الفرائض، باب: المواريث ٨٤/٤، باب: نكاح المريض ١١١/٤ في موضعين، النكاح، لا نكاح إلا بولي ١٤/٥ في موضعين، النكاح بالشهود أيضاً ٢٤/٥، ما يحرم من النساء بالقرابة ٢٦/٥ في موضعين، الصداق، ما جاء في عفو المهر ٨٢/٥، ٨٣/٥، الشغار، نكاح المحلل ونكاح المتعة ٨٩/٥ في موضعين، النفقات، الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ ١٣٢/٥ في خمسة مواضع، اللعان ١٣٩/٥، ١٤٠/٥، ١٤٥/٥ في أربعة مواضع، ١٤٦/٥ في ثلاثة مواضع، الخلاف في الطلقات الثلاث ١٥٤/٥، ١٥٥/٥، باب: نكاح الولاة والنكاح بالشهادة ١٨٥/٥، جماع وجه الطلاق ٢٠٠/٥ في موضعين، العدد، عدة المدخول بها التي تحيض ٢٣٢/٥، ٢٣٥/٥ في ثلاثة مواضع، ٢٣٦/٥ في موضعين، ٢٣٧/٥ في موضعين،

- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج) في مائة وثلاثة وخمسين موضعاً [1].

عدة التي يئست من المحيض والتي لم تحض ٢٣٨/٥، العدة من الموت والطلاق والزوج غائب ٢٣٩/٥ في ثلاثة مواضع، عدة المطلقة يملك زوجها رجعتها ٢٦٧/٥ في أربعة مواضع، ٢٦٨/٥ في موضعين، الحجة في البتة وما أشبهها ٢٨٨/٥ في خمسة مواضع، التوقيف في الإيلاء ٢٩٩/٥ في موضعين، أي الزوجين يبدأ باللعان؟ ٣١٩/٥، الشهادة في اللعان ٣٢٩/٥، جراح العمد، الجناية على العبد ١١٥/٦، الأقضية، اليمين مع الشاهد ٣٧/٧، باب: النكاح بولي ٢٤٣/٧، اختلاف الحديث، باب: في الشفعة ٢٥٩، باب: ما يأكل المحرم من الصيد ٢٩٣].

(١) الأُم: [الطهارة، الماء الراكد ١٥/١، باب: الوضوء من مس الذكر ٣١/١، باب: مسح الرأس ٣٧/١، باب: جماع المسح على الخفين ٤٣/١، الصلاة، باب: حكاية الأذان ٩٩/١، باب: افتتاح الصلاة ١٢٢/١، باب: القراءة بعد التعوذ ١٢٤/١، باب: القول في الركوع ١٢٧/١، باب: القول عند رفع الرأس من الركوع ١٢٩/١، باب: السلام في الصلاة ١٣٩/١، باب: الساعات التي تكره فيها الصلاة ١٦٥/١، باب: الخلاف في هذا الباب ١٦٩/١، اجتماع القوم في منزلهم سواء ١٧٥/١، اختلاف نية الإمام والمأموم ١٩١/١، باب: صلاة المسافر ١٩٧/١، صلاة العيدين ٢٥٣/١، الجنائز، باب: الصلاة على الجنازة والتكبير فيها ٣٠٠/١، باب: الخلاف في إدخال الميت القبر ٣٠١/١، باب: الخلاف فيه ٣١٥/١، ٣١٧/١ في موضعين، الزكاة، باب: كيف فرض الصدقة ٤/٢، باب: صدقة الخلطاء ١٥/٢، الحج، باب: فرض الحج على من وجب عليه الحج ١١٩/٢، باب: تفريع حج الصبي والمملوك ١٢٢/٢في ثلاثة مواضع، باب: كيف الاستطاعة إلى الحج ١٢٤/٢، ١٢٥/٢، باب: الاستسلاف للحج ١٢٧/٢، باب: حج المرأة والعبد ١٢٧/٢، ١٢٨/٢، باب: من ليس له أن يحج عن غيره ١٣٤/٢، باب: من أين نفقة من مات ولم يحج؟ ١٣٧/٢، باب: الحج بغير نية ١٣٨/٢ في ثلاثة مواضع، باب: ما يؤدى عن الرجل البالغ الحج ١٤٢/٢، باب: هل تجب العمرة وجوب الحج؟ ١٤٥/٢ في موضعين، ١٤٦/٢ في موضعين، في المواقيت ١٥٠/٢ في خمسة مواضع، ١٥١/٢، باب: تفريع المواقيت ١٥١/٢ في موضعين، باب: الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة ١٦٨/٢ في أربعة مواضع، ١٦٩/٢، باب: أين يستحب لزوم التلبية؟ ١٧٠/٢، باب: في حج الصبي ١٩٣/٢، باب: قتل الصيد خطأ ٢٠٠/٢، باب: كيف يعدل الصيام؟ ٢٠٢/٢، الإعواز من هدي المتعة ووقته ٢٠٧/٢، باب: بقر الوحش وحمار الوحش والثيتل والوعل ٢١٠/٢، باب: الضبع ٢١٠/٢، الخلاف في حمام مكة ٢١٦/٢، باب: الجراد ٢١٧/٢ في ثلاثة مواضع، اللبس للإحرام ٢٢٢/٢، الصلاة عند الإحرام ٢٢٤/٢ في ثلاثة مواضع، الصيد للمحرم ٢٢٦/٢، ٢٢٧/٢، طائر الصيد ٢٢٧/٢، مالا يؤكل من الصيد ٢٢٨/٢، باب: ما يفعل من دفع من عرفة ٢٣٢/٢، ٢٣٣/٢، دخول منى ٢٣٥/٢، ما يكون بمنى غير الرمي ٢٣٥/٢، الأطعمة ٢٦٤/٢، أكل الضبع ٢٧٢/٢، البيوع، باب: بيع الآجال ٨٤/٣، باب: السلف في الكيل ١٠٤/٣، رهن المشاع ٢٠٥/٣، الفرائض، باب: المواريث ٨٤/٤، النكاح، ما يحرم الجمع بينه ٣/٥، لا نكاح إلا بولي ١٤/٥ في ثلاثة مواضع، النكاح بالشهود أيضاً ٢٤/٥، باب: الشهادة والإقرار بالرضاع ٣٧/٥، الشغار، نكاح المحلل ونكاح المتعة ٨٩/٥، النفقات، القسم للنساء ١٢٢/٥، الخلاف في طلاق المختلعة ١٢٨/٥، الشقاق بين الزوجين ١٢٩/٥، الخلاف في الطلاق الثلاث ١٥٥/٥، ما جاء في نكاح المحدودين ١٦٤/٥، باب: نكاح الولاة والنكاح بالشهادة ١٨٦/٥، جماع وجه الطلاق ٢٠٠/٥ في موضعين، الخلع

- (الشافعي عن عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج) في تسعة وستين موضعاً [1].

والنشوز ٢١٠/٥، الحكمين ٢١٦/٥، ما يقع الخلع من الطلاق ٢٢٠/٥، العدد، عدة المدخول بها التي تحيض ٢٣٢/٥، باب: لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها ٢٣٨/٥، طلاق المريض ٢٨١/٥، جراح العمد، ما يسقط فيه القصاص من العمد ٣٢/٦ في موضعين، الجناية على العبد ١١٥/٦، ديات الخطأ، ديات الرجال الأحرار المسلمين ١١٦/٦، أسنان الإبل في العمد وشبه العمد ١٢٤/٦، إعواز الإبل ١٢٧/٦ في ثلاثة مواضع، دية الحاجبين واللحية والرأس ١٣٦/٦ في موضعين، دية الأذنين ١٣٦/٦، الحدود وصفة النفي، الأشربة ١٩٩/٦، الأقضية، دعوى الولد ٢٧٥/٦، اليمين مع الشاهد ٢٨١/٦، الخلاف في اليمين مع الشاهد ١٠/٧، المدعي والمدعى عليه ٢٢/٧، ٣٣/٧، باب: اليمين مع الشاهد ٣٧/٧، شهادة النساء ٥٢/٧، باب: شهادة النساء لا رجل معهن ٩٥/٧، الدعوى والبينات ١٠١/٧، ما اختلف فيهأبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: في الحج ١٦٠/٧، باب: السرقة ١٦٥/٧، اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الصلاة ١٨٣/٧، أبواب الطلاق والنكاح ١٨٨/٧، باب: الجهر بآمين ٢٢١/٧، باب: النكاح بولي ٢٤٣/٧ في موضعين، باب: ما جاء في الصيد ٢٦٢/٧، ٢٦٣/٧، باب: الإهلال من دون الميقات ٢٧٧/٧، باب: في قطع العبد ٢٩٣/٧، باب: إبطال الاستحسان ٣٢٠/٧، القرعة، أحكام التدبير ١٦/٨ ، اختلاف الحديث، باب: القراءة في الصلاة ٦١، باب: القصر والإتمام في السفر في الخوف وغير الخوف ٦٩، باب: الطهارة بالماء ١٠٩، باب: الساعات التي تكره فيها الصلاة ١٢٧، باب: الخلاف في هذا الباب ١٤٤، باب: عطية الرجل لولده ١٩٣، باب: ما يأكل المحرم من الصيد ٢٩٣، باب: في طلاق الثلاث المجموعة ٣١٠ في موضعين، ٣١١، باب: طلاق الحائض ٣١٦، باب: الدعوى والبينات ٣٤٥].

(١) الأُم: [الطهارة، جماع المسح على الخفين ٤٣/١، الصلاة، باب: في القول مثل ما يقول المؤذن ١٠٣/١، الحال الثانية التي يجوز فيها استقبال غير القبلة ١١٣/١، باب: افتتاح الصلاة ١٢٢/١، باب: القراءة بعد التعوذ ١٢٤/١ في ثلاثة مواضع، باب: القول في الركوع ١٢٧/١، باب: القول عند رفع الرأس من الركوع ١٢٩/١، باب: السلام في الصلاة ١٣٩/١، باب: ما جاء في الوتر بركعة واحدة ١٥٨/١، باب: الساعات التي تكره فيها الصلاة ١٦٥/١، اجتماع القوم في مترلهم سواء ١٧٥/١ في موضعين، إمامة العبد ١٨٢/١، إمامة الأعجمي ١٨٣/١، اختلاف نية الإمام والمأموم ١٩٠/١ في موضعين، ١٩١/١ في موضعين، باب: صلاة المسافر ١٩٧/١، مقام الإمام في الخطبة ٢١٨/١، أدب الخطبة ٢٢٠/١، ما يكره من الكلام في الخطبة وغيرها ٢٢٢/١، الرجل يقيم الرجل من مجلسه يوم الجمعة ٢٢٥/١، الجنائز، باب: الخلاف فيه ٣١٧/١ في ثلاثة مواضع، ٣١٩/١ في موضعين، الزكاة، باب: الزكاة في أموال اليتامى ٣٠/٢، باب: زكاة مال اليتيم الثاني ٣٢/٢، الأطعمة ٢٦٤/٢، الفرائض: المواريث، النكاح، ما يحرم الجمع بينه ٣/٥، باب: نكاح حرائر أهل الكتاب ٧/٥، ٨/٥، ما جاء في منع نساء المسلمين ١١/٥ في موضعين، لا نكاح إلا بولي ١٤/٥ في موضعين، باب: الشهادة والإقرار بالرضاع ٣٧/٥، الصداق، التفويض ٧٦/٥، الشغار ٨٥/٥، النفقات، الحال التي يختلف فيها حال النساء ١٢٢/٥، القسم للمرأة المدخول بها ٢١٣/٥، عدة الوفاة ٢٤٨/٥، ٢٥٠/٥، مقام المتوفي عنها والمطلقة في بيتها ٢٥٤/٥، اجتماع العدتين ٢٥٨/٥، باب: سكنى المطلقات ونفقاتهن ٢٦٠/٥ في ثلاثة مواضع، نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها ٢٦٣/٥ في موضعين، طلاق المريض

- (الشافعي عن عبد الله بن الحارث عن ابن جريج) في ثلاثة عشر موضعاً [1].
- (الشافعي عن ابن عيينة عن ابن جريج) في أحد عشر موضعاً[2].
- (الشافعي عن مسلم عن أبيه عن ابن جريج) في موضع واحد[3].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن ابن جريج أن المراد بالثقة: مسلم بن خالد[4]، لكن من خلال تتبع طرق الحديث تبين أن عبد الله بن إدريس روى الحديث عن ابن جريج، وهو من شيوخ الشافعي، ولقد نصّ الإمام البيهقي ﷺ على روايته للحديث عقب ذكره للحديث بسنده إلى الشافعي مما يرجح كونه المراد بالمبهم.

والحديث رجاله ثقات.

الحديث الخامس والأربعون:

٢٨١/٥، ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، الحدود ٢٠٨/٧، باب: ما جاء في الوتر بركعة واحدة ٢٢٤/٧، باب: النكاح بولي ٢٤٣/٧، باب: في الرعاف ٢٧٠/٧، القرعة، أحكام التدبير ١٦/٨، اختلاف الحديث، باب: القراءة في الصلاة ٦١، باب: القصر والإتمام في السفر في الخوف وغير الخوف ٦٩، باب: الساعات التي تكره فيها الصلاة ١٢٧، باب: في بكاء الحي على الميت ٢٦٦، باب: في طلاق الثلاث المجموعة ٣١٠ في موضعين، ٣١١، باب: طلاق الحائض ٣١٦، باب: المختلفات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركاً له في عبد ٣٧٠].

(١) الأُم: [الأطعمة ٢٦٤/٢، القرعة، ما يجب على الرجل يكاتب عبده قوياً أميناً ٣٤/٨، العبد بين اثنين يكاتبانه معاً ٤٥/٨، كتابة العبيد كتابة واحدة صحيحة ٥٠/٨، حمالة العبيد ٥٢/٨، ولد المكاتب وماله ٥٨/٨، ما جنى على المكاتب فله ٧٦/٨، عجز المكاتب بلا رضاه ٨٣/٨، موت المكاتب ٩٢/٨ في موضعين، في إفلاس المكاتب ٩٣/٨، ميراث المكاتب وولاؤه ٩٣/٨ في موضعين].

(٢) الأُم: [الزكاة، باب: الفضل في الصدقة ٦٦/٢، الحج، باب: هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم؟ ٢٠٥/٢، الخروج إلى الصفا ٢٣٠/٢، أكل الضبع ٢٧٢/٢، البيوع: باب: بيع العرايا ٥٥/٣، باب: في المزابنة ٦٤/٣، اختلاف مالك والشافعي، باب: في العمرى ٦٨/٤، وفي بعض النسخ مما ينسب للأم (في العمرى) ٦٩/٤، الوصايا، الخلاف في الولاء ١٤٢/٤، اختلاف مالك والشافعي، باب: في العمرى ٢٣٧/٧، باب: متى يجب البيع ٢٤٠/٧].

(٣) الأُم: [جراح العمد، دية الأسنان ١٣٨/٦].

(٤) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

أخبرنا الثقة عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق: أن عائشة رضي الله عنها قالت: قد خيّرنا رسول الله ﷺ، أفكان ذلك طلاقاً[1].

بيان المبهم:

لم يروِ البيهقي الحديث من طريق الشافعي، ورواه[2] من طريق آخر، وإنما ذكره عنه تعليقاً[3].

وبتتبعي للحديث من المتون والأجزاء الحديثية وجدت من رواه على النحو الآتي:

- يحيى بن سعيد القطان عن إسماعيل به[4].
- يعلى بن عبيد عن إسماعيل به[5].
- عبثر عن إسماعيل به[6].
- علي بن مسهر عن إسماعيل به[7].
- سفيان الثوري عن إسماعيل به [8].
- شعبة عن إسماعيل به[9].

---

(١) الأُم: النفقات، باب: ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه ١٥٥/٥.

(٢) المعرفة: النكاح، باب: ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه (٤٠٤٧) ٢١٣/٥.

(٣) المعرفة: النكاح، باب: ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه ٢١٣/٥.

(٤) البخاري: الطلاق، باب: من خير أزواجه (٤٩٦٣)

البيهقي في الكبرى: الخلع والطلاق، باب: ما جاء في التخيير ٣٤٥/٧.

(٥) المعرفة: النكاح، باب: ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه (٤٠٤٧) ٢١٣/٥

البيهقي في الكبرى: النكاح، باب: ما وجب عليه من تخيير النساء ٣٨/٧.

(٦) مسلم: الطلاق، باب: بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية (١٤٧٧)

البيهقي في الكبرى: النكاح، باب: ما وجب عليه من تخيير النساء ٣٨/٧.

(٧)مسلم: الطلاق، باب: بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية (١٤٧٧)

البيهقي في الكبرى: الخلع والطلاق، باب: ما جاء في التخيير ٣٤٥/٧.

(٨) مسلم: الطلاق، باب: بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية (١٤٧٧)

الترمذي: الطلاق، باب: الخيار (١١٧٩)

النسائي: النكاح، باب: ما افترض الله على رسوله عليه السلام وحرمه على خلقه، ليزيده إن شاء الله قربة إليه (٣٢٠٣).

(٩) أحمد ٩٧/٦.

- وكيع عن إسماعيل به[1].
- يزيد بن هارون عن إسماعيل به[2].
- أبو أسامة عن إسماعيل به[3].
- سفيان بن عيينة عن إسماعيل به [4].
- عبدة بن سليمان عن إسماعيل به[5].

وقد تتبعت فيما سبق مرويات الشافعي عن ابن أبي خالد[6].

وعليه:

وبتحليل ما توصلنا إليه في الاستقراء نجد: أن ممن روى الحديث عن ابن أبي خالد خمسة من شيوخ الشافعي هم: يحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وأبو أسامة، وابن عيينة، ويزيد بن هارون، إلا أن الشافعي روى في الأم عن إسماعيل بن أبي خالد من طريق: سفيان بن عيينة.

وبهذا يترجح كون المراد بالمبهم هنا: ابن عيينة.

والحديث رجاله ثقات، متفق عليه.

الحديث السادس والأربعون:

أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها بمثل معنى هذا الحديث[7].

بيان المبهم:

لم يروِ البيهقي هذا الحديث و لم يشر إليه.

وبتتبعي للحديث من المتون والأجزاء الحديثية وجدت من رواه على النحو الآتي:

---

(١) أحمد ٦/٢٠٥.

(٢) أحمد ٦/٢٤٠.

(٣) البيهقي في الكبرى: الخلع والطلاق، باب: ما جاء في التخيير ٧/٣٤٥.

(٤) الحميدي (٢٣٤).

(٥) إسحاق بن راهويه (١٧٣٨) ٣/١٠٠٣.

(٦) ينظر: الحديث الثالث والأربعون صحيفة ٢٦٠.

(٧) الأُم: النفقات، باب: ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه ٥/١٥٥

الحديث السابق: أن عائشة رضي الله عنها قالت: قد خيرنا رسول الله ﷺ أفكان ذلك طلاقاً.

- محمد بن ثور عن معمر به[1].

- عبد الرزاق عن معمر به[2].

وسبق تتبع مرويات الشافعي عن معمر[3].

وعليه:

بالنظر فيما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن معمر، حيث ذهب ابن حجر إلى أن المراد بالثقة عن مَعْمَر: مُطَرِّف بن مازن، بينما نقل ابن السبكي عن الذهبي أن المراد بالثقة عن مَعْمَر: عبد الرزاق أو هشام بن يوسف الصنعاني[4].

وهنا روى عبد الرزاق الحديث عن معمر مما يرجح القول بأن المراد بالمبهم : عبد الرزاق.

والحديث رجاله ثقات، رواه النسائي وابن ماجه، وله متابعة عند الشافعي في الباب نفسه وقد مرت في الحديث السابق.

الحديث السابع والأربعون:

أخبرنا الثقة من أصحابنا عن محمد بن عجلان عن أبي الزناد: أن عمر بن عبد العزيز ﷺكتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب - وهو عامله على الكوفة - : أن اقض باليمين مع الشاهد فإنها السنة. قال أبو الزناد: فقام رجل من كبرائهم فقال: أشهد أن شريحاً قضى بها في هذا المسجد[5].

بيان المبهم:

روى البيهقي[6] الحديث من طريق الشافعي.

وبتتبعي للحديث من المتون والأجزاء الحديثية وجدت من رواه على النحو الآتي:

- يحيى بن سعيد القطّان عن محمد بن عجلان به[1].

---

(١) النسائي: الطلاق، باب: التوقيت في الخيار (٣٤٤٠).

(٢) ابن ماجه: الطلاق، باب: الرجل يخير امرأته (٢٠٥٣).

(٣) ينظر: الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

(٤) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" ١٦٤.

(٥) الأُم: الأقضية، باب: اليمين مع الشاهد ٢٨١/٦.

(٦) المعرفة: الشهادات، باب: القضاء باليمين مع الشاهد (٥٩٢٢) ٤٠٦/٧

والكبرى: الشهادات، باب: القضاء باليمين مع الشاهد ١٧٣/١٠.

- عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدِي عن محمد بن عجلان به[٢].

وبالتتبع لمرويات الشافعي عن ابن عجلان، تبين لي روايته عنه من الطرق التالية:

- (الشافعي عن ابن عيينة عن محمد بن عجلان) في سبعة عشر موضعاً[٣].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن محمد بن عجلان) في ستة مواضع[٤].
- (الشافعي عن أبي خالد الأحمر عن محمد بن عجلان) في موضع واحد[٥].
- (الشافعي عن ابن عُلَيَّة عن محمد بن عجلان) في موضع واحد[٦].
- (الشافعي عن سعيد عن القاسم بن معن عن محمد بن عجلان) في موضع واحد[٧].
- (الشافعي عن ابن عُلَيَّة عن أيوب عن محمد بن عجلان) في موضع واحد[٨].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً في إبهام الشافعي عن محمد بن عجلان.

---

(١) ابن أبي شيبة: البيوع والأقضية، باب: شهادة شاهد مع يمين الطالب ٣٠٥/٧
وفيه:" أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد..".

(٢) النسائي في الكبرى: القضاء، باب: الحكم باليمين مع الشاهد الواحد (٥٩٧١)
ولم يأتِ فيه ذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد..

(٣) الأُم: [الطهارة، باب: في الاستنجاء ٣٢/١، جماع التيمم للمقيم والمسافر ٥٧/١، من دخل المسجد يوم الجمعة والإمام على المنبر ولم يركع ٢١٧/١، الجنائز: الصلاة على الجنازة والتكبير فيها ٢٩٨/١، الزكاة ٣/٢، باب: زكاة التجارة ٥٠/٢، باب: الفضل في الصدقة ٦٦/٢، الحج، باب: الطيب للإحرام ١٦٥/٢، الطيب للإحـــرام ٢٢٢/٢، الحكم في قتال المشركين، الغلول ٢٧١/٤، النفقات، وجوب نفقة المرأة ٩٦/٥، نفقة المماليك ١١٢/٥، النفقة على النساء ١١٨/٥، ما جاء في أمر النكاح ١٥٩/٥، العتق، باب: التيمم ٢٧١/٧، اختلاف الحديث: المختلفات الـــتي يوجد على ما يوجد منها دليل على غسل القدمين ومسحهما ص ٢٠٥، الإسفار والتغليس بالفجر ص ٢٠٧].

(٤) الأُم: [الحيض، باب: دم الحيض ٨٠/١، الصلاة: من لا يحسن القراءة ١١٨/١، باب: كيفية القيام من الركوع ١٢٩/١، اختلاف نية الإمام والمأموم ١٩٠/١، صلاة العيدين، التكبير ليلة الفطر ٢٥٤/١، أن يبدأ بالـــصلاة قبـــل الخطبة ٢٥٩/١].

(٥) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الحدود ٢٠٣/٧].

(٦) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، باب: الحدود ٢٠٧/٧].

(٧) الأُم: [الحج، باب: كيف التلبية ١٧٠/٢].

(٨) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الحدود ٢٠٣/٧].

ولقد جاء الحديث من طريق اثنين من شيوخ الشافعي هما: يحيى بن سعيد القطان وعبد العزيز ابن محمد الدَّراوَرْدِي، ومن ثم يدور المبهم بينهما، إلا أن لفظ حديث القطان أقرب إلى حديث الباب وهذه قرينة ترجح أن المراد بالمبهم: يحيى بن سعيد القطان.

والحديث رجاله ثقات وفيه: محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة[1].

الحديث الثامن والأربعون:

أخبرنا الثقة عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال: أخبرتني الثقة – كأنه يعني عائشة رضي الله عنها – ثم ذكر صلاة النبي ﷺ وأبو بكر إلى جانبه، بمثل معنى حديث هشام ابن عروة عن أبيه[2].

بيان المبهم:

روى البيهقي[3] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبعد تتبعي للحديث في كتب المتون والأجزاء الحديثية، لم أجد أحداً روى الحديث من هذا الطريق، بينما رواه الكثير من طريق هشام بن عروة.

وبالتتبع لمرويات الشافعي عن يحيى بن سعيد الأنصاري، تبين لي روايته عنه من الطرق التالية:

– (الشافعي عن مالك عن يحيى بن سعيد) في ثمانية وسبعين موضعاً[4].

---

(١) تقريب التهذيب ص٤٧٦.

(٢) الأُم: اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، باب: صلاة الإمام إذا كان مريضاً ٢١٨/٧

وحديث هشام بن عروة عن أبيه : أن رسول الله ﷺخرج في مرضه، فأتى أبا بكر، وهو قائم يصلي بالناس، فاستأخر أبو بكر، فأشار إليه رسول الله ﷺ أن كما أنت، فجلس رسول الله ﷺإلى جنب أبي بكر، وكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي ﷺ، وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر. الأُم: اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، باب: صلاة الإمام إذا كان مريضاً ٢١٨/٧.

مالك: صلاة الجماعة، باب: صلاة الإمام وهو جالس (١٨).

(٣) المعرفة: الصلاة، باب: صلاة الإمام قاعداً بقيام (١٤٦٥) ٣٥٧/٢.

(٤) الأُم: [الطهارة، باب: ما يوجب الغسل ولا يوجبه ٤٩/١، الصلاة، وقت الفجر ٨٨/١، باب: القيام من اثنتين ١٣٦/١، إمامة ولد الزنى ١٨٣/١، صلاة الكسوف ٢٦٧/١، الجنائز، باب: القيام للجنازة ٣٠٧/١، الزكاة، باب: زكاة التجارة ٥٠/٢، باب: ترك التعدي على الناس في الصدقة ٦٢/٢، الحج، باب: الحج بغير نية ١٣٨/٢، باب: الإحصار بالمرض ١٧٨/٢، باب: فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل ١٨١/٢، الرهن الكبير،

- (الشافعي عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد) في ثلاثة وعشرين موضعاً[1].

التفليس ٢٠٩/٣، بلوغ الرشد وهو الحجر ٢٢٨/٣، اختلاف مالك والشافعي، باب: في العمرى ٦٧/٤، ٦٨/٤، الوصايا، باب: الولاء والحلف ١٣٧/٤، الأنفال ١٥٢/٤، النكاح، ما يحرم من النساء بالقرابة ٢٧/٥، رضاع الكبير٣١/٥، الصداق، في العيب بالمنكوحة ٩٤/٥، النفقات، الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته ١٢٦/٥، الخلاف في الطلاق الثلاث١٥٣/٥، ١٥٤/٥ في موضعين، طلاق التي لم يدخل بها ٢٠٣/٥، ما تحل به الفدية ٢١٨/٥، العدد، عدة المدخول بها التي تحيض ٢٣٦/٥، عدة الوفاة ٢٤٨/٥، العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها ٢٦١/٥، جراح العمد، الثلاثة يقتلون الرجل يصيبونه بجرح ٢٥/٦، الرجل يجد مع امرأته رجلاً فيقتله أو يدخل عليه بيته فيقتله ٣٢/٦، ما جاء في الرجل يقتل ابنه ٣٧/٦، الحدود وصفة النفي، في الثمر الرطب يسرق ١٤٧/٦، الشهادة في الزنا ١٥١/٦، باب: ما يكون حرزاً ولا يكون ١٦٣/٦، حد الثيب الزاني ١٧١/٦، بيان معنى البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ٢٠٤/٦، الأقضية، دعوى الولد ٢٧٣/٦، رد اليمين ٤٠/٧، باب: الإشهاد عند الدفع إلى اليتامى ٩٠/٧، ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: الحدود ٢٠٠/٧، ٢٠٢/٧، اختلاف مالك والشافعي ٢١٠/٧، اختلاف مالك والشافعي، القراءة في الركعتين الأخيرتين ٢٢٧/٧، باب: الحجامة للمحرم ٢٣٢/٧، باب: في العمرى ٢٣٦/٧، ٢٣٧/٧، باب: ما جاء في العقيقة ٢٣٧/٧، باب: ما جاء في الصداق ٢٤٤/٧، باب: ما جاء في الجهاد ٢٤٨/٧، باب: ما جاء في الرقية ٢٤٩/٧، باب: في الجهاد ٢٥٠/٧، باب: في إرخاء الستور ٢٥٥/٧، باب: ما جاء في المتعة ٢٥٧/٧، باب: في المفقود ٢٥٨/٧، باب: في الصلاة ٢٥٩/٧، باب: في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في الحج ٢٦٠/٧ في موضعين، باب: ما جاء في خلاف عائشة في لغو اليمين ٢٦٥/٧، باب: خلاف ابن عباس في البيوع ٢٦٦/٧، باب: في عين الأعور ٢٦٨/٧ في موضعين، باب: خلاف عمر ابن عبد العزيز في عشور أهل الذمة ٢٦٨/٧، باب: خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء ٢٦٩/٧، سير الأوزاعي، سهمان الخيل ٣٦٩/٧، باب: النكاح ٢٧٨/٧، باب: في بيع الحيوان ٢٨١/٧، القرعة، ميراث المكاتب ٨١/٨ ، اختلاف الحديث، باب: الماء من الماء ص ٨٨، باب: خروج النساء إلى المساجد ص ١٧٥، باب: بيع المكاتب ص ١٩٦، باب: الضحايا ص ٢٠١ في موضعين، باب: صلاة كسوف الشمس والقمر ص ٢٢٦، باب: العقوبات في المعاصي ص ٢٤٩، ٢٥٠، باب: في الجنائز ص ٢٥٨، باب: استقبال القبلة للغائط والبول ص ٢٦٩، باب: المختلفات التي عليها دلالة ص ٤٠٥].

(١) الأُم: الطهارة، باب: ما يطهر الأرض وما لا يطهرها ٦٤/١، الزكاة، باب: زكاة مال اليتيم الثاني ٣٢/٢، زكاة التجارة ٥٠/٢، الحج، باب: الحج بغير نية ١٣٨/٢، باب: الوقت الذي تجوز فيه العمرة ١٤٧/٢، باب: القول عند رؤية البيت ١٨٥/٢، البيوع، باب: بيع العرايا ٥٥/٣ ، النكاح، نكاح المحدثين ١٢/٥، ما يحرم من النساء بالقرابة ٢٩/٥، النفقات: الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته ١٢٦/٥، ما جاء في نكاح المحدودين ١٦٤/٥، ما تحل به الفدية ٢١٨/٥، الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصابة ٢٩٢/٥، جراح العمد، القسامة ٩٩/٦، الجناية على العبد ١١٥/٦، الحدود وصفة النفي، في الثمر الرطب يسرق ١٤٧/٦، باب: ما جاء في الضرير من خلقته لا من مرض يصيب الحد ١٥١/٦، باب: ما يكون حرزاً ولا يكون ١٦٤/٦، الأقضية، المدعي والمدعى عليه ٢٦/٧، رد

- (الشافعي عن عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد) في عشرة مواضع[1].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن يحيى بن سعيد) في موضعين[2].
- (الشافعي عن عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد) في موضع واحد[3].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن يحيى بن سعيد الأنصاري أن المراد بالثقة: عبد العزيز ابن محمد الدَّراوَرْدِي، لكن من خلال تتبع الروايات عند الإمام الشافعي وجدته يروي الحديث مرسلاً في موضع آخر[4] قال: أخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: حدثني ابن أبي مليكة: أن عبيد بن عمير الليثي حدثه: أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر ﷺ أن يصلي بالناس الصبح، وأن أبا بكر كبر، فوجد النبي ﷺ بعض الخفة، فقام يفرج الصفوف. قال: وكان أبو بكر لا يلتفت إذا صلى، فلما سمع أبو بكر الحس من ورائه، عرف أنه لا يتقدم ذلك المقام المقدم إلا رسول الله ﷺ، فخنس وراءه إلى الصف، فرده رسول الله ﷺ مكانه، فجلس رسول الله ﷺ إلى جنبه، وأبو بكر قائم، حتى إذا رفع أبو بكر، قال: أي رسول الله، أراك أصبحت صالحاً، وهذا يوم بنت خارجة، فرجع أبو بكر إلى أهله، فمكث رسول الله ﷺ مكانه، وجلس إلى جنب الحجر يحذر الناس الفتن، وقال: (إني والله لا يمسك الناس علي شيئاً، إني والله لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه، يا فاطمة بنت رسول الله، وصفية عمة رسول الله، اعملا لما عند الله، فإني لا أغني عنكما من الله شيئاً).

اليمين ٤٠/٧، باب: ما جاء في قول الله عز وجل:(واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم) حتى ما يفعل بهن من الحبس والأذى ٩١/٧، باب: غسل الجمعة ١٨٠، باب: بيع الرطب باليابس من الطعام ٣١٩].

(١) الأُم: [الصلاة، باب: صلاة المريض ٩٤/١، الرهن الكبير، التفليس ٢٠٩/٣، جراح العمد، القسامة ٩٩/٦، الأقضية، رد اليمين ٤٠/٧، اختلاف مالك والشافعي، باب: ما جاء في العقيقة ٢٣٨/٧، باب: في قطع العبد ٢٨٩/٧، اختلاف الحديث، صلاة الإمام جالساً ومن خلفه قياماً ص١٠٠، ١٠١ في موضعين، باب: الدعوى والبينات ص ٣٤٦].

(٢) الأُم: [الطهارة، باب: ذكر الله عز وجل على غير وضوء ٦٤/١، البيوع، باب: السلف والمراد به السلم ٩٦/٣].

(٣) الأُم: [الطهارة، باب: المني ٦٨/١].

(٤) الأُم: الصلاة، باب: صلاة المريض ٩٤/١.

والبيهقي من طريقه في الكبرى: النكاح، باب: الدليل على أنه ﷺ لا يقتدى به فيما خص به، ويقتدى به فيما سواه ٧٥/٧.

إن هذه الرواية المرسلة التي رواها الشافعي تعين المراد من المبهم، وهو: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

والحديث رجاله ثقات، وأصله في البخاري ومسلم[1].

الحديث التاسع والأربعون:

أخبرنا الثقة عن عبد الله بن عمر بن حفص وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: (القطع في ربع دينار فصاعداً) [2].

بيان المبهم:

روى البيهقي[3] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبتتبعي للحديث من المتون والأجزاء الحديثية وجدت من رواه من طريق سفيان على النحو الآتي:

- أحمد بن حنبل عن سفيان به[4].
- علي بن حجر عن سفيان به[5].
- عبد الجبار بن العلاء عن سفيان به[6].

و لم أجد من رواه من طريق عبد الله بن عمر العمري أحداً سوى الشافعي.

وبالتتبع لمرويات الشافعي عن عبد الله بن عمر بن حفص، تبين لي روايته عنه من الطرق التالية:

- (الشافعي عن ابن عيينة عن عبد الله بن عمر العمري) في أربعة مواضع[1].

---

(١) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها.

البخاري: الجماعة والإمامة، باب: من قام إلى جنب الإمام لعلة (٦٥١)

ومسلم: الصلاة، باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس (٤١٨).

(٢) الأُم: اختلاف العراقيين، باب: السرقة ١٦٦/٧.

(٣) المعرفة: السرقة، باب: ما يجب فيه القطع (٥١١٩)٣٧٩/٦.

(٤) أبو داود: الحدود، باب: ما يقطع فيه السارق (٤٣٨٣)

أحمد ٣٦/٦.

(٥) الترمذي: الحدود، باب: ما جاء في كم تقطع يد السارق (١٤٤٥)، قال: [حديث عائشة حديث حسن صحيح].

(٦) ابن حبان: الحدود، باب: حد السرقة (٤٤٥٩).

- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر) في موضعين[٢].
- (الشافعي عن محمد بن عمر عن عبد الله بن عمر) في موضع واحد[٣].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن عبد الله بن عمر) في موضع واحد[٤].
- (الشافعي عن سعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عمر) في موضع واحد[٥].

بعد سبر طرق الحديث قد يتوهم أن يكون المراد بالمبهم: أحمد بن حنبل، لأنه روى الحديث عن سفيان، لكن هذا غير ممكن لأنه لم يروِ عن عبد الله بن عمر العمري[٦] ، لأن وفاة عبد الله سنة (١٧١ أو ١٧٢هـ) وولادة الإمام أحمد (١٦٤هـ)، أي إن الإمام أحمد كان في الثامنة من عمره عند وفاة عبد الله بن عمر.

وقد توقفت كثيراً في بيان مراد الشافعي من الثقة هنا، حتى تبين لي أن مراد الشافعي بالرواية: أخبرنا الثقة عن عبد الله ... وأخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله..بدليل روايته الحديث عن سفيان في موضع آخر[٧] ، يؤكد ذلك قول البيهقي: [هذا حديث أورده الشافعي رحمه الله في كتاب اختلاف العراقيين ، وهو عن ابن عيينة له مسموع قد رواه عنه في كتاب القطع في السرقة وغيره، وإنما رواه عن الثقة عنده عن العمري][٨].

---

(١) الأُم: [الرهن الكبير، الخلاف في الصدقات المحرمات ٥٥/٤، الخلاف في الحبس وهي الصدقات الموقوفات ٦٢/٤، الحدود وصفة النفي، باب: السن التي إذا بلغها الغلام قطعت يده ١٤٦/٦، باب: السن التي إذا بلغها الرجل والمرأة أقيمت عليهما الحدود ١٦٣/٦].

(٢) الأُم: [الحج، باب: التلبية في كل حال ١٧١/٢، باب: الاضطباع ١٩٠/٢].

(٣) الأُم: [الجنائز، باب: الصلاة على الجنازة والتكبير فيها وما يفعل بعد كل تكبيرة ٢٩٩/١].

(٤) الأُم: [جراح العمد، دية المرأة ١١٧/٦].

(٥) الأُم: [الحج، باب: ليس على النساء سعي ١٩١/٢].

(٦) ينظر ترجمة أحمد بن حنبل: تهذيب الكمال ٤٣٧/١ وترجمة عبد الله بن عمر بن حفص: تهذيب الكمال ٣٢٧/١٥.

(٧) الأُم: الحدود وصفة النفي ١٤٣/٦

والبيهقي في الكبرى: السرقة، باب: ما يجب فيه القطع ٢٥٤/٨.

(٨) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص١٥٨.

ومن خلال تتبع مرويات الشافعي عن عبد الله بن عمر تبين أنه روى عنه بواسطة: سعيد بن سالم ومسلم بن خالد وعمر بن محمد، وروايته بواسطة سعيد أكثر من غيره، فيترجح عندي كونه المراد بالمبهم.

الحديث فيه: عبد الله بن عمر بن حفص: قال فيه ابن معين: ليس به بأس. وضعفه ابن المديني والقطّان[1].

وأصله في الصحيحين[2].

الحديث الخمسون:

أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ﷺ أنه قال: من نام مضطجعاً وجب عليه الوضوء، ومن نام جالساً فلا وضوء عليه[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي[4] الحديث من طريق الشافعي.

وبالتتبع لم أجد أحداً روى الحديث من هذا الطريق سوى الشافعي، وسبق تتبع مرويات الشافعي عن عبيد الله بن عمر[5].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن عبيد الله بن عمر، أن المراد بالثقة: أبو أسامة[6]، وبما أنه لم يروِ الحديث أحدٌ من طريق الشافعي، يترجح لدي ما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن عبيد الله، فيكون المراد بالمبهم: أبا أسامة.

والحديث رجاله ثقات، وذكر الشافعي شاهداً له من فعل ابن عمر في الباب ذاته[1].

---

(١) ينظر: ضعفاء البخاري ص٦٥، تهذيب التهذيب ٢٨٥/٥، تقريب التهذيب ص٣١٤.

(٢) عن ابن شهاب به.

البخاري: الحدود، باب: قول الله عز وجل:{ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما}. [المائدة: ٣٨] (٦٤٠٧) ومسلم: الحدود، باب: حد السرقة ونصابها (١٦٨٤).

(٣) الأُم: اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، باب: نوم الجالس والمضطجع ٢٧٣/٧ .

(٤) المعرفة: الطهارة، باب: إذا نام قاعداً (١٦١) ٢٠٨/١.

(٥) ينظر: الحديث الثالث والعشرون صحيفة ٢٢٦.

(٦) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

الحديث الحادي والخمسون:

أخبرنا الثقة عن عبد الله بن الحارث – إن لم أكن سمعته من عبد الله – عن مالك بن أنس عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ﷺ قضيا في الملطاة بنصف دية الموضحة[٢].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٣] الحديث من طريق الشافعي.

شك الشافعي رحمه الله في سماعه هذا الحديث من الثقة عن عبد الله، أم من عبد الله مباشرة، وهو من شيوخه، وبعد تتبعي للروايات من بطون المتون والأجزاء لم أجد أحداً روى الحديث من طريق: عبد الله بن الحارث، أيضاً عند تتبعي لكتب الشافعي وجدته روى عن عبد الله بن الحارث مباشرة دون واسطة، إلا أنه بعد التمحيص في شيوخ الشافعي، تبين لي أن أحمد بن حنبل روى عن عبد الله بن الحارث في مواضع متعددة من مسنده[٤] ، فيكون المراد بالمبهم الإمام أحمد ﷺ.

كما أني ظفرت بقول للحافظ أبي الفضل الفلكي في خصوص هذا الحديث، حيث قال: [الرجل الذي لم يسمِّ الشافعي هو أحمد بن حنبل][٥].

والحديث رجاله ثقات، وله متابعات ذكرها الشافعي في الباب نفسه[٦].

---

(١) عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر.

عبد الرزاق: الطهارة، باب: الوضوء من النوم (٤٨٤)

وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر.

عبد الرزاق: الطهارة، باب: الوضوء من النوم (٤٨٥).

(٢) الأُم: اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، باب: في قطع العبد ٢٩٣/٧.

(٣) المعرفة: الديات، باب: جماع الديات فيما دون النفس (٤٩٠٣) ٢١٢/٦.

(٤) ينظر: المسند ١٦٥/١، ٢٩٣، ٣٢٣، ٣٧٠، ٤٠/٢ ومواضع أخرى لا مجال لحصرها.

وينظر ترجمة عبد الله بن الحارث المخزومي: تهذيب الكمال ٣٩٤/١٤.

(٥) نقله عنه السيوطي في تدريب الراوي ٢٦٦/١.

(٦) ينظر: الأُم: اختلاف مالك والشافعي، باب: في قطع العبد ٢٩٣/٧.

ابن أبي شيبة: الديات، فيما دون الموضحة ٥٣/١٤

عن الثوري عن مالك به.

وفي المصنف قال عبد الرزاق: قلت لمالك: إن الثوري أخبرنا عنك عن يزيد بن قسيط عن ابن المسيب: أن عمر

الحديث الثاني والخمسون:

أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب ﷺ أنه قال: عقل العبد في ثمنه[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي من دون إبهام، وقد ذكر أن هناك رواية أخرى فيها إبهام ليحيى بن حسان.

وبتتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية، وقفت على رواية أخرى له من طريق:

- ابن وهب عن الليث به[3].

وسبق تتبع مرويات الشافعي عن الليث بن سعد[4].

وعثمان قضيا في الملطاة بنصف الموضحة. فقال لي: قد حدثته به. فقلت: فحدثني به. فأبى. وقال: العمل عندنا على غير ذلك، وليس الرجل عندنا هنالك. يعني: يزيد بن قسيط.

المصنف: العقول، باب: الملطاة وما دون الموضحة (١٧٣٤٥٠)

وبناء على ذلك ضعّف أبو حاتم يزيد بن قسيط.

وتعقبه ابن عبد البر بقوله: [قال عبد الرزاق: يعني يزيد بن قسيط. وليس هو عندي كما ظن عبد الرزاق؛ لأن الحارث ابن مسكين ذكر هذا الحديث عن ابن القاسم عن عبد الرحمن بن أشرس عن مالك عمن حدثه عن يزيد بن عبد الله ابن قسيط وعن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان قضيا في الملطاة بنصف الموضحة.

ويزيد بن قسيط: من قدماء علماء أهل المدينة ممن لقي ابن عمر وأبا هريرة وأبا رافع، وروى عنهم.

وما كان مالك ليقول فيه ما ظن عبد الرزاق به؛ لأنه قد احتج به في مواضع من موطئه، وإنما قال مالك: وليس الرجل عندنا هنالك في الرجل الذي كتم اسمه، وهو الذي حدثه بهذا الحديث عن يزيد بن قسيط]. الاستذكار: الأشربة، باب: ما جاء في عقل الشجاج ٩٧/٨

وتعقبه ابن حجر بقوله: [لكن ليس في رواية عبد الرزاق عن الثوري عن مالك: أن بينه وبين ابن قسيط آخر وهذا يستلزم أن يكون مالك إنما دلس]. تهذيب التهذيب ٢٩٩/١١

أقول: كل ما في الأمر أن الإمام مالكاً لم يأخذ بالحديث.

(١) الأُم: الرد على محمد بن الحسن، باب: جراح العبد ٣٤٠/٧.

(٢) المعرفة: الديات، باب: جراحة العبد(٤٩٤٠) ٢٣٨/٦.

والكبرى: الديات، باب: جراحة العبد ١٠٤/٨.

(٣) البيهقي في الكبرى: الديات، باب: جراحة العبد ١٠٤/٨.

(٤) ينظر: الحديث الثاني والثلاثون صحيفة ٢٣٨.

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن الليث بن سعد أن المراد بالثقة: يحيى بن حسان[1]، ويؤكده رواية الشافعي هذا الأثر مصرحاً بالمبهم في موضع آخر[2].

وعليه:

فإن المراد بالمبهم يحيى بن حسان كما بينته رواية الشافعي التي لا إبهام فيها.

والحديث رجاله ثقات، وله متابعة ذكرها الشافعي في الباب نفسه[3].

الحديث الثالث والخمسون:

أخبرنا الثقة عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله، أو مثل معناه[4].

بيان المبهم:

روى البيهقي[5] الحديث من طريق الشافعي.

وبالتتبع لروايات الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية لم أجد أحداً رواه من طريق معمر، وقد سبق تتبعي لمرويات الشافعي عن معمر[6].

وعليه:

---

(١) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٢) الأُم: جراح العمد، باب: الجناية على العبد ١١٥/٦.

(٣) ينظر: الأُم: الرد على محمد بن الحسن، باب: جراح العبد ٣٤٠/٧

من طريق ابن عيينة عن الزهري به.

(٤) الأُم: الرد على محمد بن الحسن، باب: القصاص بين المماليك ٣٤٢/٧

مثل حديث: ابن أبي فُدَيْك عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِي عن أبي شُرَيْح الكعبي: أن رسول الله ﷺ قال : (من قتل له قتيل، فأهله بين خيرتين، إن أحبوا فلهم العقل، وإن أحبوا فلهم القود.) الأُم: الرد على محمد بن الحسن، باب: القصاص بين المماليك ٣٤٢/٧

ومن طريق: يحيى بن سعيد عن ابن أبي ذئب به.

أبو داود: الديات، باب: ولي العمد يرضى بالدية (٤٥٠٤).

الترمذي: الديات، باب: حكم ولي القتيل في القصاص والعفو (١٤٠٦) وقال: [هذا حديث حسن صحيح].

(٥) المعرفة: الجراح، باب: الخيار في القصاص (٤٨٥٠) ١٧٥/٦.

(٦) ينظر: الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

لقد ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن معْمَر[1]، أن المراد بالثقة: إما مُطَرِّف أو هشام بن يوسف الصنعاني، أو عبد الرزاق.

فيدور المبهم بينهم.

والحديث رجاله ثقات، وأصله في الصحيحين[2].

الحديث الرابع والخمسون:

أخبرنا الثقة من أصحابنا عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة بن الحجاج عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب ﷺ قال: إنما الغنيمة لمن شهد الوقعة[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي[4] الحديث من طريق الشافعي.

وبعد تتبعي لروايات الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية لم أجد أحداً رواه من طريق يحيى بن سعيد القطان، كما لم أجد عند الشافعي سوى هذه الرواية عن يحيى بن سعيد القطان، ولذلك لم أقف على الواسطة التي روى بها عنه – مع العلم أن يحيى بن سعيد القطان من شيوخ الشافعي – وبالرجوع إلى كتب التراجم تبين لي أن ممن روى عن يحيى بن سعيد القطان – وهو من شيوخ الشافعي – اثنين هما: سفيان بن عيينة، وأحمد بن حنبل.

وقد مر ذكر كلام البيهقي في تعيين مراد الشافعي من لفظة:"أصحابنا" بأنهم أهل الحجاز[5]، وفي هذا ترجيح كون المراد بالمبهم هنا: سفيان بن عيينة المكي، وإذا قلنا بكلام الرافعي في تفسيره لقوله:"أصحابنا" بأنهم أصحاب الحديث[6] ، فيبقى المبهم دائراً بين الاثنين.

وقد قال الذهبي إن الشافعي روى عن أحمد و لم يسمه، بل قال: حدثني الثقة. ثم ذكر هذا

---

(١) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٢) عن يحيى بن أبي كثير به:

البخاري: اللقطة، باب: كيف تعرف لقطة أهل مكة (٢٣٠٢)

ومسلم: الحج، باب: تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام (١٣٥٣).

(٣) الأُم: سير الأوزاعي، باب:سهمان الخيل ٣٦٨/٧.

(٤) المعرفة: السير، باب: الغنيمة لمن شهد الوقعة (٥٣٣٩) ٥٢٨/٦.

(٥) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٦) شرح مسند الشافعي ٤٠٤/٣.

الحديث مثالاً على ذلك[1]. وهذا مرجح للقول بأن أحمد هو المراد بالمبهم هنا.

والحديث رجاله ثقات، وله متابعات[2]، وشواهد[3].

الحديث الخامس والخمسون:

أخبرنا الثقة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد المجيد بن عوف عن نوفل بن معاوية الديلي قال: أسلمت وعندي خمس نسوة. فقال رسول الله ﷺ: (اختر منهن أربعاً وفارق واحدة). فعمدت إلى عجوز أقدمهن عاقر، عندي منذ خمسين أو ستين سنة، فطلقتها[4].

بيان المبهم:

روى البيهقي[5] الحديث من طريق الشافعي.

بالتتبع لهذا الحديث لم أجده عند غير الشافعي، كما لم أجد لابن أبي الزناد سوى هذا الحديث عند الشافعي، فما وقفت على الواسطة التي روى الشافعي بها عن ابن أبي الزناد، وتبين لي من التراجم أن ممن حدث عنه وهو من شيوخ الشافعي:

حماد بن أسامة، مالك بن أنس، محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيْك، محمد بن عمر الواقدي، يحيى ابن حسان[6].

ووقع في رواية أخرى عند الشافعي: بعض أصحابنا عن ابن أبي الزناد ... قال في شرحها

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء: الذهبي ١٨٢/١١، ١٨٣.

(٢) عن وكيع عن شعبة به: البيهقي في الكبرى: السير، باب: الغنيمة لمن شهد الوقعة ٥٠/٩، وقال: [هذا هو الصحيح عن عمر رضي الله عنه].

وعن آدم عن شعبة به: البيهقي في الكبرى: السير، باب: الغنيمة لمن شهد الوقعة ٥٠/٩

وعن عبد الرحمن بن زياد عن شعبة به: سعيد بن منصور (٢٧٩١).

وعن سعيد بن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب به: عبد الرزاق: الجهاد، باب: لمن الغنيمة (٩٦٨٩).

(٣) روى الشافعي رضي الله عنه مثل هذا الحديث عن أبي بكر تعليقاً، ثم قال: [وبهذا نقول، وقد رُوي عن النبي ﷺ في شيء يثبت في معنى ما روى عن أبي بكر وعمر لا يحضرني حفظه]. الأُم: سير الأوزاعي، باب:سهمان الخيل ٣٦٨/٧.

(٤) الأُم: سير الأوزاعي، باب: في الحربي يسلم وعنده خمس نسوة ٣٨٦/٧.

(٥) المعرفة: النكاح، باب: نكاح المشرك (٤١٩٤) ٣١٦/٥.

والكبرى: النكاح، باب: من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ١٨٤/٧.

(٦) ينظر: تهذيب الكمال ٩٧/١٧.

الرافعي: [وقوله: "بعض أصحابنا" يريد أصحاب الحديث، وربما أطلقه وأراد مالكاً][1].

مما سبق:

إن قول الرافعي قرينة ترجح كون المراد بالمبهم هنا: الإمام مالك بن أنس.

الحديث فيه عبد الرحمن بن أبي الزناد: ضعّفه ابن معين وغيره، ووثقه الترمذي والعجلي[2]، وله شاهد ذكره الشافعي في الباب نفسه[3].

الحديث السادس والخمسون:

أخبرنا الثقة عن معمر عن عمرو بن مسلم عن طاوس قال: يعود الرجل في مدبره[4].

بيان المبهم:

روى البيهقي[5] الحديث من طريق الشافعي.

وبالتتبع للحديث من المتون والأجزاء الحديثية وجدته يروى من الطريق التالي:

- عبد الرزاق عن معمر به[6].

وقد سبق تتبعي لمرويات الشافعي عن معمر[7].

وعليه:

لقد ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن معْمَر[8] ، أن المراد بالثقة: إما مُطَرِّف أو هشام بن يوسف الصنعاني، أو عبد الرزاق، وبما أن الحديث روي من هذه الطريق عن عبد الرزاق، يترجح لدي أن المراد بالمبهم هنا: عبد الرزاق.

والحديث فيه: عمرو بن مسلم ضعّفه ابن معين وأحمد، ووثقه ابن حبان[1].

---

(١) شرح مسند الشافعي ٤٠٤/٣.

(٢) ينظر: ثقات العجلي ٧٦/٢، ضعفاء النسائي ص٦٨، تهذيب التهذيب ١٥٢/٦.

(٣) وهو حديث غيلان بن سلمة. سبق تخريجه الحديث الحادي والأربعون والكلام عنه صحيفة ٢٥١.

(٤) الأُم: أحكام التدبير ١٧/٨.

(٥) المعرفة: المدبر، باب: بيع الدبر (٦٠٨١) ٥٢٦/٧

والكبرى: المدبر، باب: المدبر يجوز بيعه متى شاء مالكه ٣١٣/١٠.

(٦) عبد الرزاق: الوصايا، باب: الرجل يعود في وصيته (١٦٣٨١).

(٧) ينظر: الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

(٨) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

وله شواهد ذكرها الشافعي في الباب ذاته[٢].

الحديث السابع والخمسون:

أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس قال: سألني ابن المنكدر: كيف كان أبوك يقول في المدبر أيبيعه صاحبه ؟ قال: قلت: كان يقول: يبيعه إذا احتاج صاحبه إلى ثمنه. فقال ابن المنكدر: ويبيعه وإن لم يحتج إليه[٣].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٤] الحديث من طريق الشافعي.

وبالتتبع للحديث من المتون والأجزاء الحديثية وجدته يروى بنحوه من الطريق التالي:

- عبد الرزاق عن معمر به[٥].

وما ذكرته في الحديث السابق يتنزل هنا.

والحديث رجاله ثقات.

الحديث الثامن والخمسون:

أخبرنا الثقة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه: أنه كاتب عبداً له بخمسة وثلاثين ألفاً، ووضع عنه خمسة آلاف - أحسبه قال: من آخر نجومه - [٦].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٧] الحديث من طريق الشافعي، قال أحمد: [وكذلك رواه إسماعيل بن عُلَيَّة عن

---

(١) ينظر: ضعفاء العقيلي ٢٩١/٣، الجرح والتعديل ٢٥٩/٦، الثقات لابن حبان ٢١٧/٧، تهذيب التهذيب ٩٢/٨

(٢) ينظر: الأُم: أحكام التدبير ١٧/٨.

(٣) الأُم: أحكام التدبير ١٧/٨.

(٤) المعرفة: المدبر، باب: بيع الدبر (٦٠٨٢) ٥٢٦/٧

والكبرى: المدبر، باب: المدبر يجوز بيعه متى شاء مالكه ٣١٣/١٠.

(٥) عبد الرزاق: المدبر، باب: بيع المدبر (١٦٦٦٦).

(٦) الأُم: المكاتب، باب: تفسير قوله عزوجل:{وآتوهم من مال الله الذي آتاكم} (٤٢٨٠).

(٧) المعرفة: المكاتب، باب: تفسير قوله عزوجل:{وآتوهم من مال الله الذي آتاكم} (٦١٠٦) ٥٤٧/٧

والكبرى: المكاتب، باب: ما جاء في تفسير قوله عزوجل:{وآتوهم من مال الله الذي آتاكم} ٣٣٠/١٠.

أيوب][1].

وبالتتبع للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية لم أقف على رواية أخرى من طريق أيوب غير التي أشار إليها البيهقي، وهي رواية:

- إسماعيل بن عُلَيَّة عن أيوب به[2].

وسبق تتبعي لمرويات الشافعي عن أيوب[3].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن أيوب أن المراد بالثقة: ابن عُلَيَّة[4]، ويؤكده أن ابن عُلَيَّة روى الحديث عن أيوب، وهو من شيوخ الشافعي، وأحد الذين روى بواسطتهم الشافعي عن أيوب، فيكون هو المراد بالمبهم في هذا الحديث.

والحديث رجاله ثقات، وله متابعة[5].

الحديث التاسع والخمسون:

أخبرنا الثقة، عن الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد، وطاوس، عن ابن عباس ﷺ قال: كان النبي ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ، فكان يقول: (التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) [6].

بيان المبهم:

روى البيهقي[7] الحديث بسنده إلى الشافعي مع التصريح باسم المبهم، وهو: يحيى بن حسان،

---

(١) المعرفة: المكاتب، باب: تفسير قوله عزوجل:{وآتوهم من مال الله الذي آتاكم} ٥٤٨/٧.

(٢) البيهقي في الكبرى: المكاتب، باب: ما جاء في تفسير قوله عزوجل:{وآتوهم من مال الله الذي آتاكم} ٣٣٠/١٠.

(٣) ينظر: الحديث الثامن والعشرون صحيفة ٢٣٢.

(٤) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٥) عن بكير بن عبد الله عن نافع به:

البيهقي في الكبرى: المكاتب، باب: ما جاء في تفسير قوله عزوجل:{وآتوهم من مال الله الذي آتاكم} ٣٣٠/١٠.

(٦) اختلاف الحديث، باب: في التشهد ص٦١.

(٧) المعرفة: الصلاة، باب: التشهد (٨٢٢) ٣٠/٢.

وقال الربيع عقب الحديث: [هذا حدّثنا به يحيى بن حسان][1].

وبتتبعي الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية تحصّل لدي روايته من الطرق الآتية:

- قتيبة بن سعيد عن الليث به[2].
- محمد بن رمح عن الليث به[3].
- يونس وحجين عن الليث به[4].
- كامل بن طلحة عن الليث به[5].
- يزيد بن موهب عن الليث به[6].
- شعيب بن الليث عن الليث به[7].
- عيسى بن حماد عن الليث به[8].
- يحيى بن بكير عن الليث به[9].

وسبق تتبع مرويات الشافعي عن الليث بن سعد[10].

---

(١) اختلاف الحديث، باب: في التشهد ص٦١.

(٢) مسلم: الصلاة، باب: التشهد في الصلاة (٤٠٣)

أبو داود: الصلاة، باب: التشهد (٩٧٤)

الترمذي: أبواب الصلاة، باب : ما جاء في التشهد (٢٩٠)، قال: [حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب].

النسائي: صفة الصلاة، نوع آخر من التشهد (١١٧٤)

البيهقي في المعرفة: الصلاة، باب: التشهد (٨٨٣) ٢/٣٠.

(٣) مسلم: الصلاة، باب: التشهد في الصلاة (٤٠٣)

ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في التشهد (٩٠٠).

(٤) أحمد ١/٢٩٢.

(٥) ابن حبان: الصلاة، باب: صفة الصلاة (١٩٥٢).

(٦) ابن حبان: الصلاة، باب: صفة الصلاة (١٩٥٣).

(٧) ابن خزيمة: الصلاة، باب: التشهد في الركعتين وفي الجلسة الأخيرة (٧٠٥).

(٨) البيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: وجوب التشهد الآخر ٢/٣٧٧.

(٩) الطبراني في الكبير (١٠٩٩٦) ١١/٤٦.

(١٠) ينظر: الحديث الثاني والثلاثون صحيفة ٢٣٨.

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن الليث بن سعد أن المراد بالثقة: يحيى بن حسان[1].

كما وصرح الشافعي باسم المبهم أيضاً في موضع آخر[2] ، مما يؤكد قطعاً أن الثقة يحيى بن حسان.

والحديث رجاله ثقات، رواه مسلم وأصحاب السنن وصححه الترمذي.

الحديث الستون:

وفي حديث الثقة غير الدَّراوَرْدِي عن جعفر عن أبيه عن جابرﷺ: فخرج رسول الله ﷺ عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام، وأمر الناس أن يفطروا وقال: (تقووا بعددكم على عدوكم). فقيل له: إن الناس أبوا أن يفطروا حين صمت ، فدعا بقدح من ماء فشربه. ثم ساق الحديث[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي[4] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبتتبعي الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية لم أعثر على هذا اللفظ عند غير الشافعي، لكن تحصّل لدي روايته بنحوه دون قوله: "تقووا بعددكم..." من الطرق الآتية:

- عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد به[5].
- ابن الهاد عن جعفر بن محمد به[6].
- أنس بن عياض عن جعفر بن محمد به[7].

---

(١) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٢) الصلاة، باب: التشهد، والصلاة على النبي ﷺ ١/١٣٤.

(٣) اختلاف الحديث، باب: الفطر والصوم في السفر ص ٨٠.

(٤) المعرفة: الصيام، باب: الفطر والصوم في السفر (٢٥١٦) ٣/٣٩١.

(٥) مسلم: الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية (١١١٤).
أحمد٦/٤٢٣.
ابن حبان: الصلاة، باب: المسافر (٢٧٠٦) وفيه: (استعينوا بالنسل فإنه يقطع علم الأرض وتخفون له).
وابن خزيمة: الصيام، باب ذكر خبر روي عن النبي ﷺ في تسمية الصوم في السفر عصاة... (٢٠١٩).

(٦) النسائي: الصيام، ذكر اسم الرجل (٢٢٦٣).

(٧) ابن خزيمة: الصيام، باب ذكر خبر روي عن النبي ﷺ في تسمية الصوم في السفر عصاة... (٢٠١٩).

- وهيب عن جعفر به[1].

- سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد به[2].

وبتتبعي لمرويات الشافعي عن جعفر بن محمد وجده يروي عنه بالطرق التالية:

- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد) في تسعة عشر موضعاً[3].

- (الشافعي عن عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد) في ثمانية مواضع[4].

- (الشافعي عن مالك عن جعفر بن محمد) في خمسة مواضع[5].

- (الشافعي عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد) في ثلاثة مواضع[6].

- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد) في موضعين[7].

- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن جعفر بن محمد) في موضعين[8].

---

(١) الطيالسي (١٦٦٧).

(٢) الحميدي في مسنده (١٢٨٩).

(٣) الأُم: [الصلاة: وقت الصلاة في السفر ٩٠/١، باب: الأذان والإقامة للجمع بين الصلاتين والصلوات ١٠١/١، الخطبة قائماً ٢١٩/١ في موضعين، صلاة العيدين: الغسل للعيدين ٢٥٥/١، الخروج إلى الأعياد ٢٥٧/١، التكبير في صلاة العيدين ٢٦٠/١، الاستسقاء، كيف صلاة الاستسقاء؟ ٢٧٥/١، الجنائز، باب: الخلاف في إدخال الميت القبر ٣٠١/١، باب: الدفن ٣٠٥/١، الزكاة، باب: العدد الذي إذا بلغه التمر وجبت فيه الصدقة ٣٤/٢، باب: زكاة الفطر ٦٨/٢، باب: العلة في القسم ٨٩/٢، الشفعة، الخلاف في الصدقات المحرمات ٦٠/٤، قتال أهل البغي وأهل الردة، باب: السيرة في أهل البغي ٢٣٤/٤، اللعان: جماع إيجاب القصاص في العمد ٤/٦، الحدود وصفة النفي، حد الخمر ١٥٩/٦، الأشربة ١٩٩/٦، ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف١٠٦/٧].

(٤) الأُم: [الصلاة، القراءة في صلاة الجمعة٢٢٥/١، الجنائز، الخلاف فيه ٣١٦/١، الحج، باب: الغسل للإهلال ١٥٨/٢، باب: كمال عمل الطواف ١٩٥/٢، الرهن الكبير، إباحة الرهن ١٤٤/٣، الجزية: شهود من لا فرض عليه القتال ١٧٧/٤، اختلاف الحديث، باب: الفطر والصوم في السفر ٧٩، باب: المختلفات التي عليها دلالة ٤٠٤].

(٥) الأُم: [الحج، باب: كمال عمل الطواف ١٩٥/٢، الجزية، من يلحق بأهل الكتاب ١٨٧/٤، النفقات، الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصابة ٢٩٣/٥، اليمين مع الشاهد ٢٨١/٦، اختلاف مالك والشافعي، باب: في الأقضية ٢١٥/٧].

(٦) الأُم: [الصلاة، اجتماع القوم في مترلهم سواء ١٧٥/١، الحج، باب: الغسل للإهلال ١٥٨/٢، ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: الحدود ٢٠٣/٧].

(٧) الأُم: [الطهارة: باب: كيف الغسل ٥٢/١، الجنائز: الخلاف فيه ٣١٦/١].

(٨) الأُم: [الأقضية، اليمين مع الشاهد ٢٨١/٦، اليمين مع الشاهد ٩٤/٧].

- (الشافعي عن يحيى بن سليم عن جعفر بن محمد) في موضع واحد[1].
- (الشافعي عن عبد الوهاب بن عبد المجيد عن جعفر بن محمد) في موضع واحد[2].
- (الشافعي عن القاسم بن عبد الله بن عمر عن جعفر بن محمد) في موضع واحد[3].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن جعفر بن محمد) في موضع واحد[4].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن جعفر بن محمد) في موضع واحد[5].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً في إبهام الشافعي عن جعفر بن محمد، وقد روى الشافعي[6] هذا الحديث مختصراً من طريق ابن عيينة عن جعفر بن محمد به.

وبهذا يترجح لدي أن المراد بالمبهم: ابن عيينة؛ لأن الشافعي روى الحديث من طريقه في موضع آخر.

والحديث رجاله ثقات، رواه مسلم والنسائي وأحمد وابن حبان وابن خزيمة وغيرهم.

الحديث الحادي والستون:

أخبرنا الثقة عن حميد عن أنس بن مالك ﷺقال: سافرنا مع رسول الله ﷺ فمنا الصائم ومنا المفطر، فلم يعب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم [7].

بيان المبهم:

روى البيهقي[8] الحديث بسنده إلى الشافعي، ثم عقبه بروايات أخرى من طريق الشافعي.

وبتتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية، تحصّل لدي روايته من الطرق الآتية:

- مالك عن حميد به[1].

---

(١) الأُم: [الصلاة، باب: صفة الأئمة ١/١٨٠].

(٢) الأُم: [الاستسقاء، الخلاف في المرتد ١/٢٩٠].

(٣) الأُم: [الجنائز، باب: القول عند دفن الميت ١/٣٠٧].

(٤) الأُم: [الحج، باب: الحج بغير نية ٢/١٣٨].

(٥) الأُم: [البيوع، السلف والمراد به السلم ٣/٩٥].

(٦) الأُم: الجنائز، باب: الخلاف فيه ١/٣١٦.

(٧) اختلاف الحديث، باب: الفطر والصوم في السفر ص٨٠.

(٨) المعرفة: الصيام، باب: الفطر والصوم في السفر (٢٥١٧) ٣/٣٩١.

- عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حميد به[٢].
- أبو خيثمة عن حميد[٣].
- أبو خالد الأحمر عن حميد[٤].
- زائدة عن حميد به[٥].
- إسماعيل بن جعفر عن حميد به[٦].

وسبق تتبع مرويات الشافعي عن حُمَيْد[٧].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن حُمَيْد، أن المراد بالثقة: ابن عُلَيَّة[٨] ، لكن الشافعي روى الحديث مصرحاً باسم المبهم في موضع آخر من كتابه[٩] وفي المسند[١٠] ، وهو الإمام مالك ﷺ، كما رواه في السنن[١١] عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

ويترجح لدي أن المراد بالمبهم الإمام مالك؛ لرواية الشافعي الحديث من طريقه في الأم.

---

(١) البخاري: الصوم، باب: لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار (١٨٤٥)
الموطأ: الصيام، باب: ما جاء في الصيام في السفر (٢٣)
الشافعي في المسند ص ١٠٥
البيهقي في المعرفة: الصيام، باب: الفطر والصوم في السفر (٢٥١٨) ٣/ ٣٩١
والكبرى: الصيام، باب: الرخصة في الصوم في السفر ٢/٢٤٤.

(٢) البيهقي في المعرفة: الصيام، باب: الفطر والصوم في السفر (٢٥١٩) ٣/٣٩٢.

(٣) مسلم: الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية (١١١٨)
والبيهقي في الكبرى: الصيام، باب: الرخصة في الصوم في السفر ٢/٢٤٤.

(٤) مسلم: الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية (١١١٨).

(٥) أبو داود: الصوم، باب: الصوم في السفر (٢٤٠٥).

(٦) ابن حبان: الصوم، باب: صوم المسافر (٣٥٦١).

(٧) ينظر: الحديث الثالث صحيفة ١٨٩.

(٨) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة الثقة صحيفة ١٦٤.

(٩) الأُم: الصيام الصغير، باب: الجماع في رمضان والخلاف فيه ٢/١١٢.

(١٠) مسند الشافعي ص ١٠٥.

(١١) سنن الشافعي (٣١٩) ١/٣٨١.

والحديث متفق عليه.

الحديث الثاني والستون:

أخبرنا غير واحد من ثقات أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب عن أبي بن كعبﷺ قال: قلت يا رسول الله، إذا جامع أحدنا فأكسل. فقال له النبي ﷺ: (ليغسل ما مسَّ المرأة منه، وليتوضأ، ثم ليصل) [1].

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث بسنده إلى الشافعي، وقال: [روى هذا الحديث شعبة بن الحجاج ، وحماد بن زيد ، ويحيى بن سعيد القطان ، وأبو معاوية ، وغيرهم ، عن هشام بن عروة.

وأخرجه البخاري في الصحيح ، من حديث يحيى بن سعيد.

وأخرجه مسلم من حديث شعبة ، وحماد ، وأبي معاوية] [2].

وبالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية وقفت على من روى الحديث من هذه الطريق وهم:

- يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة به[3].
- حماد بن زيد عن هشام بن عروة به [4].
- أبو معاوية عن هشام بن عروة به[5].
- شعبة بن الحجاج عن هشام بن عروة به[6].
- عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة به[7].
- ابن جريج عن هشام بن عروة به[1].

---

(١) اختلاف الحديث: باب: الماء من الماء ص٨٨.

(٢) معرفة السنن والآثار: الطهارة، باب: ما يوجب الغسل (٢٦٤) ١/٢٥٧.

(٣) البخاري: الغسل، باب: غسل ما يصيب من فرج المرأة (٢٨٩).

البيهقي في الكبرى: الطهارة، باب: وجوب الغسل بالتقاء الختانين ١/١٦٤.

(٤) مسلم: الحيض، باب: إنما الماء من الماء (٣٤٦).

(٥) مسلم: الحيض، باب: إنما الماء من الماء (٣٤٦)

والبيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: في رطوبة فرج المرأة ٢/٤١١.

(٦) مسلم: الحيض، باب: إنما الماء من الماء (٣٤٦).

(٧) ابن حبان: الطهارة، باب: الغسل (١١٧٠).

– عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدِي عن هشام بن عروة به[٢].

وسبق تتبع مرويات الشافعي عن هشام بن عروة[٣].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن هشام بن عروة أن المراد بالثقة: حماد بن أسامة.

ومن خلال سبر الطرق التي أتى منها الحديث، والرجال الذين روى الشافعي بواسطتهم عن هشام، ينتج لدينا: أن عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدِي جاء الحديث من طريقه، والشافعي روى بواسطته عن هشام، فيكون هو أحد الثقات الذين أبهمهم الشافعي.

كما أن الحديث جاء من طريق أبي معاوية، ويحيى بن سعيد، وهما من شيوخ الشافعي فيكونان أيضاً ممن أرادهم بإبهامه والله أعلم.

والحديث متفق عليه.

الحديث الثالث والستون:

أخبرنا الثقة، عن يونس، عن الزهري، عن سهل بن سعد الساعدي – قال بعضهم : عن أبي ابن كعب ، ووقفه بعضهم على سهل بن سعد – قال : كان الماء من الماء في أول الإسلام، ثم ترك ذلك بعد ، وأمر بالغسل إذا مس الختان الختان[٤].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٥] الحديث من طريق الشافعي.

وبتتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية، تحصّل لديّ روايته من الطرق الآتية:

– عثمان بن عمر عن يونس به[٦].

– عبد الله بن المبارك عن يونس به[١].

---

(١) عبد الرزاق: الطهارة، باب: ما يوجب الغسل (٩٥٧).

(٢) مسند الشاشي (١٣٤٤).

(٣) ينظر: الحديث السابع صحيفة ١٩٦.

(٤) اختلاف الحديث: باب: الماء من الماء ص٩٠.

(٥) المعرفة: الطهارة، باب: ما يوجب الغسل (٢٤٩) ٢٥٨/١.

(٦) ابن ماجه: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان (٦٠٩) عن سهل عن أبي بن كعب.

وبتتبعي لمرويات الشافعي عن يونس بن يزيد تبين لي روايته عنه من طريق واحد هو:

- (الشافعي عن داود العطار عن عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد) [٢].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن يونس بن يزيد أن المراد بالثقة: أيوب بن سويد[٣]، لكن عبد الله بن المبارك من شيوخ الشافعي كما مر[٤]، وقد روى الحديث من طريقه الشافعي، فيكون هو المراد بالمبهم.

والحديث رجاله ثقات، وصححه الترمذي.

الحديث الرابع والستون:

أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه - أو عن يحيى بن سعيد عن القاسم - عن عائشة رضي الله عنها قالت: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، فعلته أنا ورسول اللهﷺ فاغتسلنا[٥].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٦] الحديث بسنده إلى الشافعي.

قال البيهقي: [ورواه حرملة عن الشافعي قال: أخبرنا عن الوليد بن مسلم، والوليد بن يزيد، عن الأوزاعي، عن عبد الرحمن...] [٧].

وبتتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية، تحصّل لديّ روايته من الطرق التالية:

- الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه به[٨].

---

(١) الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء أن الماء من الماء (١١٠) عن سهل عن أبي بن كعب، وقال: [هذا حديث حسن صحيح].

(٢) الأُم: [الوصايا، سن تفريق القسم ١٥٧/٤].

(٣) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٤) ينظر: سيرة الشافعي العلمية: شيوخه صحيفة ٢٩.

(٥) اختلاف الحديث، باب: الماء من الماء ص٩٠.

(٦) المعرفة: الطهارة، باب: ما يوجب الغسل ٢٦١/١.

(٧) المعرفة: الطهارة، باب: ما يوجب الغسل ٢٦١/١.

(٨) الترمذي: الطهارة، باب: ماجاء إذا التقى الختانان وجب الغسل (١٠٨)، قال: [حديث عائشة حديث حسن

- عبد الله بن كثير عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه به[1].

- بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه به[2].

وسبق تتبعي لمرويات الشافعي عن الأوزاعي فيما سبق[3].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن الأوزاعي أن المراد بالثقة: عمرو بن أبي سلمة، أو أيوب بن سويد، لكن قال ابن الملقن نقلاً عن البيهقي في المعرفة: [والثقة في كلام الشّافعي هذا قد بينه في حرملة فقال : أَنا الشافعي عن الوليد بن مُسلم ، عن الأَوْزَاعِيّ عن عبد الرّحْمَن... فذكره بلا شكّ][4]. فكأن قوله:"والثقة في كلام الشافعي هذا قد بينه" ساقط من نسخ المعرفة الموجودة اليوم.

ويؤكد ذلك ما رواه المزني في مختصره[5] : [قال الشافعي: أخبرنا الثقة هو الوليد بن مسلم..]

وقد دققت في التراجم فوجدت أن الوليد مات سنة ١٩٤هـ [6] ، وهذا يدل على صحة وقوع الرواية من الشافعي عن الوليد.

وهذا مخالف للضابط الذي ذكره العلماء في إبهامه عن الأوزاعي، حيث قالوا: المراد منه عمرو ابن أبي سلمة أو أيوب بن سويد.

والحديث رجاله ثقات، وصححه الترمذي.

الحديث الخامس والستون:

أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار بن ياسر

صحيح].

وابن ماجه: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان (٦٠٨).

(١) ابن حبان: الطهارة، باب: الغسل (١١٨١) نحوه.

(٢) ابن الجارود في المنتقى: الطهارة، باب: في الجنابة والتطهر لها (٩٣).

(٣) ينظر: الحديث الثاني صحيفة ١٨٨.

(٤) البدر المنير ٥١٨/٢.

(٥) مختصر المزني ص٩.

(٦) ينظر ترجمة الوليد بن مسلم: تهذيب الكمال ٩٨/٣١.

ﷺ قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر، فنزلت آية التيمم، فتيممنا مع النبي ﷺ إلى المناكب[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث بسنده إلى الشافعي[2].

وبالتتبع من بطون المتون والأجزاء الحديثية، تحصّل لدي أن من رواه أيضاً:

- عبد الرزاق عن معمر به[3].

وقد سبق تتبعي لمرويات الشافعي عن معمر[4].

وعليه:

لقد ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن معْمَر[5] ، أن المراد بالثقة: إما مُطَرِّف أو هشام بن يوسف الصنعاني، أو عبد الرزاق، وبما أن الحديث روي من هذه الطريق عن عبد الرزاق، يترجح لدي أن المراد بالمبهم هنا: عبد الرزاق.

والحديث رجاله ثقات.

الحديث السادس والستون:

حدثنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن الثقة عمن حدثه - أو عن عبيد الله بن عبد الرحمن العدوي - عن أبي سعيد الخدري ﷺ، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال: إن بئر بضاعة يطرح فيها الكلاب والحيض، فقال النبي ﷺ: (إن الماء لا ينجسه شيء)[6].

بيان المبهم:

روى البيهقي[7] الحديث بسنده إلى الشافعي، ثم عقبه بسنده إلى ابن وهب عن ابن ذئب به.

وبتتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية، تحصّل لدي روايته من الطرق الآتية:

- مالك عن ابن أبي ذئب عمن لا يتهم به[1].

---

(١) اختلاف الحديث، باب: التيمم ص٩٥.

(٢) المعرفة: الطهارة، باب: الاختلاف في كيفية التيمم (٣١٩) ٢٨٨/١.

(٣) المصنف: الطهارة، باب: كم التيمم من ضربة (٨٢٧) من دون ذكر"أبيه".

(٤) ينظر: الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

(٥) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٦) اختلاف الحديث، باب: الطهارة بالماء ص١٠٦.

(٧) المعرفة: الطهارة، باب: الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه مالم تضره (٣٨١) ٣٢١/١.

- ابن وهب عن ابن أبي ذئب عمن لا يتهم به[٢].
- معمر عن ابن أبي ذئب عن رجل عن أبي سعيد[٣].

وبالتتبع لمرويات الشافعي عن ابن أبي ذئب، تبين لي روايته عنه من الطرق الآتية:

- (الشافعي عن إسماعيل بن أبي فُدَيْك عن ابن أبي ذئب) في ثلاثة وثلاثين موضعاً[٤].
- (الشافعي عن عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب) في خمسة مواضع[٥].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب) في خمسة مواضع[٦].
- (الشافعي عن مالك عن ابن أبي ذئب) في موضع واحد[٧].
- (الشافعي عن الوليد بن مسلم عن ابن أبي ذئب) في موضع واحد[٨].

---

(١) البيهقي في الكبرى: الطهارة، باب: الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه ما لم يتغير ١/٢٥٨.

(٢) المعرفة: الطهارة، باب: الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه مالم تضره (٣٨٢) ١/٣٢١.

(٣) عبد الرزاق: الطهارة، باب: الماء لا ينجسه شيء وما جاء في ذلك (٢٥٥).

(٤) الأُم: [الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر ١/٣٠، الصلاة: وقت العصر١/٨٧ في موضعين، وقت المغرب ١/٨٧ في موضعين، باب: الأذان والإقامة للجمع بين الصلاتين والصلوات ١/١٠١ في موضعين، الحال الثانية التي يجوز فيها استقبال غير القبلة ١/١١٣، باب: القول في الركوع ١/١٢٨، باب: سجود التلاوة والشكر١/١٥٢، صفة الأئمة وليس في التراجم١/١٧٨ في أربعة مواضع، الصلاة نصف النهار يوم الجمعة ١/٢١٦، صلاة الخوف: الوجه الثاني من صلاة الخوف ١/٢٤٤، البيوع، باب: الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار٣/٤٨، الرهن الكبير، ضمان الرهن ٣/١٧٤، الرهن الصغير ٣/١٩٥، التفليس ٣/٢٠٩، السبق والنضال٤/٢٤٨ في ثلاثة مواضع، الحكم في قتال المشركين، نهي الرجل أن يخطب على خطبة أخيه ٥/٤٢، النفقات، طلاق التي لم يدخل بها ٥/٢٠٤، اللعان، الحكم في قتل العمد ٦/١٠، الرد على محمد بن الحسن، باب: القصاص بين المماليك ٧/٣٤٢، القرعة ٨/٤، اختلاف الحديث، باب: سجود القرآن ٦٤ في موضعين، باب: صوم يوم عاشوراء ١٠٢، باب: المختلفات التي يوجد على ما يوجد منها دليل على غسل القدمين ومسحهما ٢٠٤، باب: من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم عادله ٢٤٤].

(٥) الأُم: [الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر ١/٣٠، الصلاة، الأذان والإقامة للجمع بين الصلاتين والصلوات ١/١٠١، صلاة الخوف، الوجه الثاني من صلاة الخوف ١/٢٤٤، النفقات، اللعان ٥/١٣٩، اللعان: أي الزوجين يبدأ باللعان؟ ٥/٣١٩].

(٦) الأُم: [الحج، الطواف راكباً٢/١٨٩ في موضعين، الخروج إلى الصفا ٢/٢٣١، النفقات: العدة من الموت والطلاق والزوج غائب ٥/٢٤٠، اختلاف الحديث، باب: المصراة. الخراج بالضمان ٣٣٢].

(٧) الأُم: [الصلاة، الحالين اللذين يجوز فيهما استقبال غير القبلة ١/١١٢].

(٨) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، باب: الحج ٧/٢٠٩].

- (الشافعي عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن إسماعيل بن عبد الرحمن عن ابن أبي ذئب) في موضع واحد[1].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن ابن أبي ذئب أن المراد بالثقة: ابن أبي فُدَيْك، أو مسلم ابن خالد الزَّنْجِي، لكن بما أن الإمام مالكاً روى الحديث من طريق الشافعي، وقد روى الشافعي في كتابه بواسطته عن ابن أبي ذئب، فيكون هو المراد بالمبهم.

والحديث رجاله ثقات، وفيه شيخ ابن أبي ذئب مجهول، وأصل الحديث عند أصحاب السنن عدا ابن ماجه[2].

الحديث السابع والستون:

أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة ﷺ: أن عمر ﷺ قال لأبي بكر ﷺ فيمن منع الصدقة: أليس قد قال رسول الله ﷺ: (لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله ؟) فقال أبو بكر: هذا من حقها - يعني: منعهم الصدقة - وقال الله: ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله﴾[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي[4] الحديث من طريق الشافعي.

وقد روى الشافعي هذا الحديث من طريق سفيان عن ابن شهاب أن عمر... مرسلاً[5].

---

(١) الأُم: [الصلاة، إيجاب الجمعة ٢٠٧/١].

(٢) من طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري.

أبو داود: الطهارة، باب: ما جاء في بئر بضاعة (٦٦)

الترمذي: الطهارة، باب: ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء (٦٦)، وقال: [هذا حديث حسن].

النسائي: المياه، باب: ذكر بئر بضاعة (٣٢٦).

(٣) اختلاف الحديث: باب: المجمل والمفسر ص١٥١.

(٤) المعرفة: السير، باب: جامع السير (٥٣٣٤) ٥١٨/٦.

(٥) الأُم: الجزية، الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ ١٨٤/٤

وبالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية تحصّل لديّ روايته من الطرق الآتية:

- شعيب بن أبي حمزة عن الزهري به[١].
- عقيل عن الزهري به[٢].
- محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري به[٣].
- سفيان بن حسين عن الزهري به[٤].
- معمر عن الزهري به[٥].
- إبراهيم بن مرة عن الزهري به[٦].

سبق تتبع مرويات الشافعي عن الزهري[٧].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن الزهري: أن المراد بالثقة: ابن عيينة أو مالك أو إبراهيم ابن سعد[٨].

لكن رواية الشافعي عن ابن عيينة المرسلة تؤكد أن المراد بالمبهم: ابن عيينة.

والحديث رجاله ثقات، ومتفق عليه[٩].

والبيهقي بسنده إلى الشافعي في:

المعرفة: الجزية، باب: الأصل فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ (٥٥٠٧) ١٠٩/٧

والكبرى: قتال أهل البغي، باب: ما جاء في قتال الضرب الثاني من أهل الردة بعد رسول الله ﷺ١٧٦/٨.

(١) البخاري: الزكاة، باب: وجوب الزكاة (١٣٣٥).

(٢) البخاري: استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب: قتل من أبى قبول الفرائض (٦٥٢٦)

مسلم: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله (٢٠)

البيهقي في الكبرى: قتال أهل البغي، باب: ماجاء في قتال الضرب الثاني من أهل الردة بعد رسول الله ﷺ ١٧٦/٨.

(٣) النسائي: الجهاد، باب: وجوب الجهاد (٣٠٩١).

(٤) النسائي: تحريم الدم (٣٩٧١).

(٥) أحمد ٤٧/١.

(٦) الطبراني في الأوسط (٩٤١) ٢٨٨/١.

(٧) ينظر: الحديث الرابع عشر صحيفة ٢٠٩.

(٨) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤

(٩) عن الزهري به:

الحديث الثامن والستون:

أخبرنا الثقة عن محمد بن أبان عن علقمة بن مَرْثَد عن سليمان بن بُرَيْدة عن أبيه أن رسول الله كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال: (فإذا لقيت عدوّاً من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال، أو ثلاث خصال – شك علقمة – : ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكفّ عنهم، وادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم إن هم فعلوا أن لهم ما للمهاجرين، وأن عليهم ما عليهم، فإن اختاروا المقام في دارهم فأخبرهم أنّهم كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله كما يجري على المسلمين، وليس لهم في الفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن لم يجيبوك إلى الإسلام، فادعهم إلى أن يعطوا الجزية، فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم، وإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم) (١).

بيان المبهم:

روى البيهقي(٢) الحديث من طريق الشافعي.

وبتتبعي لبطون المتون والأجزاء الحديثية لم أقف على رواية لأحد عن محمد بن أبان، ومن ثم تتبعت مرويات الشافعي عن محمد بن أبان فوجدتها على النحو الآتي:

– (الشافعي عن سعيد بن سالم القداح عن محمد بن أبان) في موضع واحد(٣).

– (الشافعي عن يحيى بن حسان عن محمد بن أبان) في موضع واحد(٤).

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً في إبهام الشافعي عن محمد بن أبان، وقد تبين لي أن الشافعي روى هذا الحديث مصرحاً باسم المبهم في موضع آخر(٥) ، قال: أخبرنا الثقة يحيى بن حسان ... فدل ذلك على أن المراد بالمبهم هنا: يحيى بن حسان.

البخاري: الزكاة، باب: وجوب الزكاة (١٣٣٥)

ومسلم: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله (٢٠).

(١) اختلاف الحديث: باب: المجمل والمفسر ص١٥٢.

(٢) المعرفة: السير، باب: جامع السير (٥٣٣٥) ٥١٩/٦.

(٣) الأُم: [البيوع، باب: في الآجال في السلف والبيوع ١٠٠/٣].

(٤) الأُم: [الجزية، الأصل فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ ١٨٥/٤].

(٥) الأُم: الجزية، باب: الأصل فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ ١٨٥/٤.

والحديث فيه: محمد بن أبان بن صالح الجعفي، ضعفه ابن معين وأحمد بن حنبل لأنه كان يقول بالإرجاء، لكنه قال عنه إنه لم يكن يكذب [1].

وأصله في مسلم[2].

الحديث التاسع والستون:

أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ مثله، أو مثل معناه لا يخالفه[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي[4] الحديث بسنده إلى الشافعي، ثم قفاه بروايات أخرى عن معمر، وعطف عليها رواية للشافعي عن محمد بن عبد الرحمن الجندي عن معمر به[5].

وبتتبعي للمتون والأجزاء الحديثية تبين لي أنه روى الحديث:

- عبد الرزاق عن معمر به[6].
- عبد الواحد عن معمر به[7].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٢٠٠/٧، لسان الميزان ٣١/٥.

(٢) عن الثوري عن علقمة بن مرثد به.

مسلم: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها (١٧٣١)

والبيهقي في المعرفة: السير، باب: جامع السير (٥٣٣٦) ٥٢٠/٦.

(٣) اختلاف الحديث: باب: في الشفعة ص٢٥٩

يعني حديث: مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن مرسلاً: " الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة". اختلاف الحديث: باب: في الشفعة ص٢٥٩

الموطأ: الشفعة، باب: ما تقع فيه الشفعة (١).

(٤) معرفة السنن والآثار: الصلح، باب: الشفعة (٣٦٨٧) ٤٨٦/٤.

(٥) معرفة السنن والآثار: الصلح، باب: الشفعة (٣٦٩٠) ٤٨٦/٤.

(٦) البخاري: البيوع، باب: بيع الشريك من شريكه (٢٠٩٩)

وأبو داود: البيوع والإجارات، باب: في الشفعة (٣٥١٤)

وابن ماجه: الشفعة، باب: إذا وقعت الحدود فلا شفعة (٢٤٩٩)

والبيهقي في الكبرى: الشفعة، باب: الشفعة فيما لم يقسم ١٠٢/٦.

(٧) البخاري: البيوع، باب: بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً غير مقسوم (٢١٠٠)

- هشام بن يوسف عن معمر به[1].

وسبق تتبع مرويات الشافعي عن معمر[2].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن معمر أن المراد بالثقة عن مَعْمَر: مُطَرِّف بن مازن فيما ذهب إليه ابن حجر، بينما نقل ابن السبكي عن الذهبي أن المراد بالثقة عن مَعْمَر: عبد الرزاق أو هشام بن يوسف الصنعاني[3].

لكن نص العلماء على تحديد المبهم في خصوص هذا الحديث، قال الرافعي: [ويشبه أن يريد الشافعي بالثقة محمد بن عبد الرحمن الجندي][4].

وقال الخليلي في الإرشاد[5] بعد ذكره لهذا الحديث بسنده إليه: [رواه الشافعي عن ابن روَّاد عن معمر].

فإما أن يكون المبهم: "محمد بن عبد الرحمن" أو " عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد" ورواية الشافعي عن محمد بن عبد الرحمن الجندي التي ذكرها البيهقي قرينة قوية تؤكد أن المراد بالمبهم هنا: محمد بن عبد الرحمن الجندي.

والحديث رجاله ثقات، وهو في البخاري.

الحديث السبعون:

أخبرنا الثقة عن أيوب عن يوسف بن مَاهِك عن حكيم بن حِزَام قال: نهاني النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندي[6].

بيان المبهم:

والبيهقي في الكبرى: الشفعة، باب: الشفعة فيما لم يقسم ١٠٢/٦.

(١) البخاري: الشركة، باب: الشركة في الأرضين وغيرها (٢٣٦٣).

(٢) ينظر: الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

(٣) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٤) شرح مسند الشافعي ١٥٢/٣ وينظر: البدر المنير ١١/٧.

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٥٢٤/٢.

(٦) اختلاف الحديث: باب: بيع الطعام ص٣٢٨.

روى البيهقي[1] الحديث بسنده إلى الشافعي.

بالتتبع للمتون والأجزاء الحديثية تبين لي أنه روى الحديث:

- حماد بن زيد عن أيوب به[2].
- إسماعيل بن عُلَيَّة عن أيوب به[3].
- محمد بن سيرين عن أيوب به[4].
- حماد بن سلمة عن أيوب به[5].

وسبق تتبعي لمرويات الشافعي عن أيوب[6].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن أيوب أن المراد بالثقة: ابن عُلَيَّة[7]، وهو ممن روى الحديث، وقد روى الشافعي بواسطته عن أيوب في الأم، فيترجح كونه المراد بالمبهم هنا.

والحديث رجاله ثقات، وحسنه الترمذي.

---

(١) المعرفة: البيوع، باب: بيع خيار الرؤية (٣٣١٠) ٢٧٢/٤.

(٢) الترمذي: البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك (١٢٣٣)، وقال: [حديث حكيم بن حزام حديث حسن].

والبيهقي في الكبرى: البيوع، باب: من قال لا يجوز بيع العين الغائبة ٢٦٧/٥.

(٣) أحمد ٤٠٢/٣.

(٤) الطبراني في الأوسط (٥٨١) ١٨٤/١.

(٥) الطبراني في الكبير (٣١٠٣) ٢١٨/٣.

(٦) ينظر: الحديث الثامن والعشرون صحيفة ٢٣٢.

(٧) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

المبحث الثاني

من أبهم بصيغة: "من أثق"

الحديث الحادي والسبعون:

أخبرني من أثق به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب: أن عمر رضي الله عنه لّما جلد الثلاثة استتابهم، فرجع اثنان فقبل شهادتهما، وأبى أبو بكرة أن يرجع، فردّ شهادته[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي.

بالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية تبين لي روايته من الطرق التالية:

- سليمان بن كثير عن الزهري به[3].
- الأوزاعي عن الزهري به[4].

وسبق تتبعي لمرويات الشافعي عن الزهري[5].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن الزهري أن المراد بالثقة: يحتمل مالكاً أو ابن سعد أو سفيان بن عيينة ولا رابع لهم في أشياخ الشافعي[6].

وقد ذكر الرافعي أن الشافعي روى هذا الحديث تأييداً لحديث ابن عيينة، حيث بيَّن أن غيره يرويه مثله عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب[7].

---

(١) الأُم: الأقضية، باب: المدَّعِي والمدَّعَى عليه ٢٨/٧.

(٢) المعرفة: الشهادات، باب: شهادة القاذف (٥٨٩٢) ٣٨٤/٧

والكبرى: الشهادات، باب: شهادة القاذف ١٥٢/١٠.

(٣) البيهقي في الكبرى: الشهادات، باب: شهادة القاذف ١٥٢/١٠.

(٤) البيهقي في الكبرى: الشهادات، باب: شهادة القاذف ١٥٢/١٠.

(٥) ينظر: الحديث الرابع عشر صحيفة ٢٠٩.

(٦) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٧) شرح مسند الرافعي ٤٦٧/٢.

فيبقى الاحتمال يدور بين مالك وإبراهيم بن سعد، وهما من أهل المدينة.
والحديث رجاله ثقات.

المبحث الثالث

من أبهم بصيغة:"من لا أتهم"

الحديث الثاني والسبعون:

أخبرني من لا أتهم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه: أنه كان يحتبي والإمام يخطب يوم الجمعة [1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبالتتبع لبطون المتون، تبين لي أن الذين رووا الحديث على النحو التالي:

- أيوب بن سويد عن يونس عن نافع به[3].
- أبو خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن نافع به[4].
- وكيع عن العمري عن نافع به[5].
- أبو أسامة عن عبيد الله عن نافع به[6].

وقد سبق تتبعي لمرويات الشافعي عن نافع[7].

---

(١) الأُم: الصلاة، الاحتباء في المسجد يوم الجمعة والإمام على المنبر ٢٢٥/١

[الاحْتِبَاء: هو أن يَضُمّ الإنسان رجْلَيْه إلى بَطْنه بثَوْب يَجْمَعُهُما به مع ظَهْره ويَشُدُّه عليها، وقد يكون الاحتباء باليَدَيْن عوَض الثَّوب]. النهاية: حبا ٨٨٠/١

قال الشافعي بعد ذكره الحديث: [والجلوس والإمام على المنبر يوم الجمعة كالجلوس في جميع الحالات، إلا أن يضيق الرجل على من قاربه فأكره ذلك]. الأم ٢٢٥/١.

(٢) معرفة السنن والآثار: الجمعة، باب: الاحتباء والإمام على المنبر (١٧٩٣) ٥١٩/٢.

(٣) البيهقي في الكبرى: الجمعة، باب: الاحتباء والإمام على المنبر ٢٣٥/٣.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة: الصلاة، في الاحتباء يوم الجمعة ٩١/٤.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: الصلاة، في الاحتباء يوم الجمعة ٩٢/٤.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة: الصلاة، في الاحتباء يوم الجمعة ٩٢/٤.

(٧) ينظر الحديث الثاني والأربعون صحيفة ٢٥٤.

وعليه:

إن جميع الذين رووا الحديث عن نافع مباشرة لم يروِ عنهم الشافعي [1]، ومن تتبع مرويات الشافعي عن نافع تبين أن غالب رواياته عنه بأكثر من واسطة، إلا في روايته عنه من طريق مالك، وقد روى الحديث ثلاثة من شيوخ الشافعي هم: أيوب ووكيع وأبو أسامة بسندهم عن نافع، ويترجح أن المبهم هنا وكيع، لأن الشافعي روى بواسطته من طريق عبيد الله عن نافع، وأستبعد كون المراد بالمبهم هنا: إبراهيم بن أبي يحيى؛ حيث لم أجد له رواية لهذا الحديث.

وهذا مخالف لما ذكره العلماء في ضابط إبهام الشافعي بصيغة: "من لا أتهم" مما يقوي انتقاد البعض لهذه الضوابط[2].

والحديث رجاله ثقات.

الحديث الثالث والسبعون:

أخبرني من لا أتهم عن سليمان بن عبد الله بن عويمر الأسلمي عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: أصاب الناس سنةٌ شديدة على عهد رسول الله ﷺ، فمر بهم يهودي فقال: أما والله لو شاء صاحبكم لمطرتم ما شئتم، ولكنه لا يحب ذلك. فأخبر الناس رسول الله ﷺ بقول اليهودي قال: (أو قد قال ذلك؟) فقالوا: نعم. قال: (إني لأستنصر بالسنة على أهل نجد، وإني لأرى السحابة خارجة من العين فأكرهها، موعدكم يوم كذا أستسقي لكم). فلما كان ذلك اليوم غدا الناس، فما تفرق الناس حتى مطروا ما شاؤوا، فما أقلعت السماء جمعة[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث بسنده إلى الشافعي[4].

وبتتبعي لبطون المتون والأجزاء الحديثية، لم أجد أحداً روى الحديث من هذا الطريق، كما أنني تتبعت مرويات الشافعي عن سليمان بن عبد الله، فلم أقف إلا على روايتين، إحداهما حديث الباب، والأخرى مثلها:

---

(١) ينظر: شيوخ الشافعي صحيفة ٢٩.

(٢) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:" من لا أتهم" صحيفة ١٧٠.

(٣) الأُم: الاستسقاء، متى يستسقي الإمام وهل يسأل الإمام رفع المطر... ٢٧٢/١.

(٤) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: السنة في صلاة الاستسقاء (٢٠١٢) ٩٨/٣.

- (الشافعي عن من لا أتهم عن سليمان بن عبد الله بن عويمر) [1].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي بهذه الصيغة أن المراد به: إبراهيم بن أبي يحيى[2] ، كما نصّ الرافعي في شرحه لهذا الحديث على أن مراد الشافعي بمن لا يتهم: إبراهيم بن محمد[3]. وذكر السندي عند قوله:" من لا أتهم" : [قال الربيع من سليمان: يريد به إبراهيم بن أبي يحيى][4].

وعليه:

يكون المراد بالمبهم: إبراهيم بن أبي يحيى.

والحديث فيه: سليمان بن عبد الله بن عويمر مقبول[5] ، ذكره ابن حبان في الثقات[6] ، وتساهله في التوثيق معروف.

وقال ابن حجر: [سليمان بن عبد الله بن عويمر عن عروة مرسلاً][7].

وله شاهد[8].

الحديث الرابع والسبعون:

أخبرني من لا أتهم قال: قال المقدام بن شُرَيْح: عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ إذا أبصرنا شيئاً في السماء - يعني السحاب - ترك عمله، واستقبل القبلة، قال: (اللهم إني أعوذ بك من شر ما فيه). فإن كشفه الله، حمد الله تعالى، وإن مطرت قال: (اللهم سقياً نافعاً)[9].

---

(١) الأُم: الاستسقاء، باب: الإشارة إلى المطر ٢٧٩/١.

(٢) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:" من لا أتهم" صحيفة ١٧٠.

(٣) شرح المسند (٣٥٦) ٥٢/٢.

(٤) مسند الشافعي بترتيب السندي ص٥٢٢.

(٥) تقريب التهذيب: ابن حجر ص٢٥٢.

(٦) الثقات ٣٨٨/٦.

(٧) لسان الميزان ٢٣٧/٧.

(٨) من طريق هشام عن أبيه عن عائشة.

أبو داود: الصلاة، باب: رفع اليدين في الاستسقاء (١١٧٣)

قال أبو داود: [هذا حديث غريب، إسناده جيد].

(٩) الأُم: الاستسقاء، القول في الإنصات عند رؤية السحاب والريح ٢٧٩/١.

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث بسنده إلى الشافعي[1]، ثم قال: [وقد رواه سفيان(...) المقدام بـــبعض معناه وقالا: "صيباً نافعاً" ومعناهما واحد].

قال محقق المعرفة:..أظن أن الكلمة المفقودة:"عن" لكونه من الرواة عن المقدام بن شريح.

وبعد تتبعي لبطون المتون والأجزاء الحديثية وقفت على من روى الحديث وهم:

- يزيد بن المقدام عن المقدام به[2].
- شريك عن المقدام به[3].
- إسرائيل عن المقدام به[4].
- مسعر عن المقدام به[5].
- سفيان الثوري عن المقدام به[6].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن المقدام بن شريح، فلم أجد سوى هذا الرواية التي بين أيدينا.

وعليه:

روى الحديث من شيوخ الشافعي ثلاثة هم: سفيان بن عيينة ووكيع ويحيى ابن سعيد القطـــان،

---

(١) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: القول والإنصات عند السحاب والريح (٢٠٢٧) ١٠٦/٣.

(٢) ابن ماجه: الدعاء، باب: ما يدعو به الرجل إذا رأى السحاب والمطر (٣٨٨٩).

(٣) أحمد ٢٢٢/٦.

(٤) إسحاق بن راهويه في مسنده (١٥٨١) ٨٩٨/٣.

(٥) النسائي: الاستسقاء، باب: القول عند المطر (١٥٢٣)

من طريق: ابن عيينة عن مسعر به.

البيهقي في الكبرى: الاستسقاء، باب: ما كان يقول إذا رأى المطر ٣٦٢/٣

من طريق: محمد بن بشر عن مسعر به.

(٦) أبو داود: الأدب، باب: ما يقول إذا هاجت الريح (٥٠٩٩)

من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري به.

وأحمد ١٣٧/٦

من طريق وكيع عن الثوري به.

النسائي في الكبرى: الاستسقاء، باب: القول عند المطر (١٨٤٢)

من طريق: يحيى بن سعيد القطان عن الثوري به.

وعندها يدور المبهم بينهم.

إلا أن هناك ما يرجح حصر المبهم في اثنين هما: وكيع ويحيى القطان؛ وهو ذكر البيهقي لرواية سفيان الثوري عن المقدام، عقب روايته حديث الباب من طريق الشافعي، مما يصرف الذهن إلى أن مراد الشافعي بمن لا يتهم: راويه عن سفيان، وقد سبق ذكر أن الذين رووا عن سفيان وهم من شيوخ الشافعي: وكيع ويحيى.

وهذا مخالف أيضاً للضابط الذي ذكره العلماء في قوله: من لا أتهم.

والحديث رجاله ثقات، رواه أصحاب السنن عدا الترمذي.

الحديث الخامس والسبعون:

أخبرني من لا أتهم قال: حدثنا العلاء بن راشد عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ قال: ما هبت ريح إلا جثا النبي ﷺ على ركبتيه وقال: (اللهم اجعلها رحمة، ولا تجعلها عذاباً، اللهم اجعلها رياحاً، ولا تجعلها ريحاً) [(١)].

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث بسنده إلى الشافعي[(٢)].

وبعد تتبعي للمتون والأجزاء الحديثية لم أجد الحديث عند غير الشافعي، كما تتبعت مرويات الشافعي عن العلاء بن راشد فلم أجد له سوى هذه الرواية.

قال ابن حجر في ترجمته: [العلاء بن راشد عن عكرمة وعنه إبراهيم بن أبي يحيى] [(٣)].

وعليه: يكون المراد بالمبهم إبراهيم بن أبي يحيى.

والحديث فيه: العلاء بن راشد، نقل ابن حجر عن الحسيني أنه لا تقوم بإسناده حجة[(٤)].

---

(١) الأُم: الاستسقاء، القول في الإنصات عند رؤية السحاب والريح ١/٢٧٩.

(٢) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: القول والإنصات عند السحاب والريح (٢٠٢٩) ٣/١٠٧.

(٣) ينظر: تعجيل المنفعة ص٣٢٣ وينظر: ضوابط إبهام الشافعي بهذه الصيغة صحيفة ١٧٠.

(٤) تعجيل المنفعة ص٣٢٣.

وله متابعة[1].

الحديث السادس والسبعون:

أخبرنا من لا أتهم عن سُهَيل عن أبيه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: (ليس السَّنة بأن لا تمطروا، ولكن السَّنَة أن تمطروا، ثم تمطروا ولا تنبت الأرض شيئاً) [2].

بيان المبهم:

روى البيهقي[3] الحديث بسنده إلى الشافعي، قال: [وكذلك رواه يعقوب بن عبد الرحمن عن سُهَيل].

وبتتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية تبين لي روايته من الطرق التالية:

- يعقوب بن عبد الرحمن عن سُهَيل به [4].
- حماد بن سلمة عن سُهَيل به[5].
- زهير بن محمد عن سُهَيل به[6].
- خالد بن عبد الله الواسطي عن سُهَيل به[7].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن سُهَيل بن أبي صالح فوجدتها على النحو التالي:

- (الشافعي عن مالك عن سُهَيل) في خمسة مواضع[8].

---

(١) من طريق: الحسين بن قيس عن عكرمة به.

الطبراني في الكبير (١١٥٣٣) ٢١٣/١١

قال الهيثمي: [وفيه: حسين بن قيس الرحبي، أبو علي الواسطي الملقب بحنش، وهو متروك، وقد وثقه حصين بن نمير، وبقية رجاله رجال الصحيح]. مجمع الزوائد ١٩٥/١٠.

(٢) الأُم: الاستسقاء، كثرة المطر وقلته ٢٨٠/١.

(٣) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: كثرة المطر وقلته (٢٠٣٩) ١١١/٣.

(٤) مسلم: الفتن وأشراط الساعة، باب: في سكنى المدينة وعمارتها قبل الساعة (٢٩٠٤)

البيهقي في الكبرى: صلاة الاستسقاء، باب: كثرة المطر وقلته ٣٦٣/٣.

(٥) أحمد ٣٤٢/٢.

(٦) أحمد ٣٥٨/٢.

(٧) ابن حبان: الرقائق، باب: الأدعية: ذكر الإخبار عما يجب على المسلمين من سؤالهم ربهم أن يبارك لهم في ريعهم دون اتكالهم منه على الأمطار (٩٩٥).

(٨) الأُم: [جراح العمد، الرجل يجد مع امرأته رجلاً فيقتله أو يدخل عليه بيته فيقتله ٣٢/٦، الحدود وصفة النفي،

- (الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى عن سُهَيل) في موضع واحد[1].

- (الشافعي عن عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سُهَيل) في موضع واحد[2].

وعليه:

إن الذين رووا الحديث عن سُهَيل، لم يروِ الشافعي عن أحد منهم، وقد روى الشافعي عن سُهَيل بواسطة: مالك وابن أبي يحيى، لكن يرجح كون المراد بالمبهم: إبراهيم، ما ذكره العلماء في ضابط إبهامه، وأنه أراد بمن لا يتهم: ابن أبي يحيى.

والحديث رواه مسلم، وفيه: سُهَيل بن أبي صالح صدوق تغير بآخرة[3].

الحديث السابع والسبعون:

أخبرني من لا أتهم قال: أخبرني إسحاق بن عبد الله عن الأسود عن ابن مسعود رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: (المدينة بين عيني السماء، عين بالشام، وعين باليمن، وهي أقل الارض مطراً) [4].

بيان المبهم:

روى البيهقي[5] الحديث بسنده إلى الشافعي.

بالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية تبين لي أن الحديث لم يروه أحد سوى الشافعي، كما تتبعت مرويات الشافعي عن إسحاق بن عبد الله، فوجدتها من طريق واحد هو:

- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن إسحاق بن عبد الله) في موضعين[6].

وعليه: المبهم هنا: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى.

الشهادة في الزنا ١٥١/٦، صفة النفي ١٦١/٦، الأقضية، الشهادات ٤٧/٧، باب: الإشهاد عند الدفع إلى اليتامى ٩٠/٧].

(١) الأُم: [الصلاة، باب: اجتزاء المرء بأذان غيره وإقامته وإن لم يقم له ١٠٢/١، الصلاة، الرجل يقيم الرجل من مجلسه يوم الجمعة ٢٢٤/١].

(٢) الأُم: [الأقضية، اليمين مع الشاهد ٢٨١/٦].

(٣) ينظر: تقريب التهذيب ص٢٥٩.

(٤) الأُم: الاستسقاء، أي الأرض أمطر؟ ٢٨٠/١.

(٥) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: كثرة المطر وقلته (٢٠٤٠) ١١١/٣-١١٢.

(٦) الأُم: [الصلاة، باب: السلام في الصلاة ١٣٩/١، الأقضية، باب: الدعوى في الشراء والهبة والصدقة ٢٦١/٦].

والحديث فيه: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو ضعيف[1].

الحديث الثامن والسبعون:

أخبرني من لا أتهم قال: أخبرني سُهَيل عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: يوشك أن تمطر المدينة مطراً، لا يُكِنُّ أهلها البيوت، ولا يُكِنُّهم إلا مَظَالُّ الشعر[2].

بيان المبهم:

روى البيهقي[3] الحديث بسنده عن الشافعي.

وبالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية لم أجد أحداً روى الحديث سوى الشافعي، كما سبق تتبعي لمرويات الشافعي عن سُهَيل بن أبي صالح[4].

وعليه:فإن الشافعي روى عن سُهَيل بواسطة: مالك، وإبراهيم، فالمبهم يدور بينهما، لكن يرجح كون المراد بالمبهم: إبراهيم، ما ذكره العلماء في ضابط إبهامه، وأنه أراد بمن لا يتهم: ابن أبي يحيى.

والحديث فيه: سُهَيل بن أبي صالح صدوق تغير بآخرة[5].

الحديث التاسع والسبعون:

أخبرنا من لا أتهم قال: أخبرني محمد بن زيد بن مُهاجِر عن صالح بن عبد الله بن الزبير: أن كعباً ﷺ قال له وهو يعمل وتداً بمكة: اشدد وأوثق، فإنّا نجد في الكتب: أن السيول ستعظم في آخر الزمان[6].

بيان المبهم:

روى البيهقي[7] الحديث بسنده إلى الشافعي.

تتبعت المتون والأجزاء الحديثية، فلم أجد أحداً روى الحديث سوى الشافعي، كما وتتبعت مرويات الشافعي عن محمد بن زيد بن المهاجر، فلم أجد له سوى هذه الرواية.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٢٢٧/٢، ضعفاء البخاري ص ١٧، تقريب التهذيب ص١٠٢.

(٢) الأُم: الاستسقاء، أي الأرض أمطر ٢٨٠/١.

(٣) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: كثرة المطر وقلته (٢٠٤٢).

(٤) ينظر: الحديث السادس والسبعون صحيفة ٣٠٨.

(٥) ينظر: تقريب التهذيب ص٢٥٩.

(٦) الأُم: الاستسقاء، أي الأرض أمطر ٢٨٠/١.

(٧) المعرفة: الاستسقاء، باب: كثرة المطر وقلته (٢٠٤٤) ١١٢/٣.

وعليه:

لقد ذكر الخطيب : [وكان الشافعي يقول: أخبرنا من لا أتهم، في أحاديث كثيرة منها:

...عن محمد بن زيد بن المهاجر، وغيرهم وهؤلاء كلهم من شيوخ ابن أبي يحيى][1].

فيكون المراد بالمبهم: ابن أبي يحيى.

والحديث فيه: صالح بن عبد الله بن الزبير ليس بالمشهور، قال ابن حجر: [لم أرَ في النسب لمصعب، ولا للزبير بن بكار في أولاد عبد الله بن الزبير من يقال له صالح][2].

الحديث الثمانون:

أخبرني من لا أتهم قال: أخبرني موسى بن جُبَير عن أبي أمامة بن سَهْل بن حُنَيْف عن يوسف ابن عبد الله بن سلام عن أبيه قال: يوشك المدينة أن يصيبها مطرٌ أربعين ليلةً، لا يكنُّ أهلها بيتٌ من مدر[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي[4] الحديث بإسناده إلى الشافعي.

وبالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية لم أجد أحداً روى الحديث سوى الشافعي، كما تتبعت مرويات الشافعي عن موسى بن جبير، فلم أجد له سوى هذه الرواية.

وعليه: لم يبقَ إلا ما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي إذا قال: حدثني من لا أتهم، وأن المراد به: ابن أبي يحيى.

والحديث فيه: موسى بن جبير، قال فيه ابن القطّان: لا يُعرف حاله، ووثقه الذهبي[5].

---

(١) الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/٣٧١.

(٢) تعجيل المنفعة ص١٨٢.

(٣) الأُم: الاستسقاء، أي الأرض أمطر؟ ١/٢٨٠.

(٤) المعرفة: الاستسقاء، باب: كثرة المطر وقلته (٢٠٤٦) ٣/١١٣.

(٥) ينظر: الكاشف: الذهبي ٢/٣٠٣، تهذيب التهذيب١٠/٣٠٢.

المبحث الرابع
من أبهم بصيغة:" أهل العلم"

الحديث الحادي والثمانون:

أخبرنا غير واحد من أهل العلم عن إسماعيل عن[1] عامر بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ مثله[2].

بيان المبهم:

روى البيهقي[3] الحديث بسنده إلى الشافعي.

قال أحمد: [وقد رواه عبد الله بن المبارك عن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن إسماعيل ابن محمد عن عامر بن سعد عن أبيه...].

وبالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية وقفت على من روى الحديث بنحوه وهم:

- عبد الله بن جعفر عن إسماعيل بن محمد به[4].
- مصعب بن ثابت عن إسماعيل بن محمد به[5].

---

(١)في المطبوع:"ابن" بدل"عن" والمثبت هو الصحيح؛ لأن إسماعيل هو ابن محمد بن سعد، وكما تبين لي عندما دققت في التراجم، حيث وجدت أن عامر بن سعد روى عنه ابن أخيه: إسماعيل بن محمد و لم يذكروا رواية ابنٍ لـه بهـذا الاسم. ينظر ترجمة عامر بن سعد: تهذيب الكمال ٢١/١٤

وقد روى البيهقي الحديث بسنده إلى الشافعي من دون تصحيف.

(٢) الأُم: الصلاة، باب: السلام في الصلاة ١٣٨/١

يعني حديث إبراهيم بن محمد قال : أخبرنا إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عامر بن سعد عن أبيه: عن النبي ﷺ: أنه كان يسلم في الصلاة إذا فرغ منها عن يمينه وعن يساره. الأُم: الصلاة، باب: السلام في الصلاة ١٣٨/١.

(٣) معرفة السنن والآثار : الصلاة، باب: السلام في الصلاة ٦٠/٢.

(٤) مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها، وكيفيته (٥٨٢)

والنسائي: السهو، باب: السلام (١٣١٦)، وقال: [عبد الله بن جعفر هذا ليس به بأس].

والبيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: الاختيار في أن يسلم تسليمتين ١٧٧/٢.

(٥) ابن ماجه: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: التسليم (٩١٥)

والبيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: الاختيار في أن يسلم تسليمتين ١٧٨/٢

من طريق: عبد الله بن المبارك عن مصعب بن ثابت به.

وقد تتبعت مرويات الشافعي عن إسماعيل بن محمد، ووجدت أنها أتت من طريق واحدة هي:

- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن إسماعيل بن محمد) في موضع واحد[١].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي بهذه الصيغة.

وبالتدقيق في طرق الحديث، يتبين لدي أن من الذين رووا الحديث وهم من شيوخ الشافعي: عبد الله بن المبارك بسنده عن إسماعيل بن محمد ، وقول البيهقي الذي أتى به عقب روايته الحديث من طريق الشافعي قرينة تؤكد كون المراد بالمبهم: عبد الله بن المبارك.

والحديث رجاله ثقات، ورواه مسلم.

الحديث الثاني والثمانون:

أخبرنا بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله ﷺ أن رسول الله ﷺ أهلَّ بالتوحيد: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك) [٢].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٣] الحديث بإسناده إلى الشافعي.

وبالتتبع للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية تبين لي روايته من الطرق الآتية:

- حاتم بن إسماعيل عن جعفر به[٤].
- يحيى بن سعيد القطان عن جعفر به[٥].
- حفص عن جعفر به[٦].

وسبق تتبع مرويات الشافعي عن جعفر بن محمد[٧].

---

(١) الأُم: [الصلاة: السلام في الصلاة١/١٣٨].

(٢) الأُم: الحج، باب: كيف التلبية ٢/١٦٩.

(٣) المعرفة: المناسك، باب: التلبية (٢٨١١) ٤/٤.

(٤) مسلم: الحج، باب: حجة النبي ﷺ (١٢١٨) في حديث طويل.

(٥) البيهقي في الكبرى: الحج، باب: كيف التلبية ٥/٤٥.

(٦) ابن أبي شيبة: الحج، باب: في التلبية كيف هي ٨/٢١٠.

(٧) ينظر: الحديث الستون صحيفة ٢٨٦.

وعليه:

فإن ممن روى هذا الحديث حاتم بن إسماعيل وهو من شيوخ الشافعي، وقد روى الشافعي من طريقه عن محمد بن جعفر، فيكون هو المراد بالمبهم.

والحديث رجاله ثقات، ورواه مسلم.

الحديث الثالث والثمانون:

أخبرنا بعض أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيهﷺ: أن عامة صدقات الزبير تصدق بها وفعل أموراً وهو واقف على ظهر فرسه يوم الجمل(١).

بيان المبهم:

روى البيهقي(٢) الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبتتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية تبين لي روايته من طريق:

- أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير نحوه(٣).

وقد سبق تتبعي لمرويات الشافعي عن هشام بن عروة(٤).

وعليه:

إن أبا أسامة من شيوخ الشافعي، وقد جاء الحديث من طريقه(٥)، وقد سبق في ضابط إبهام الشافعي عن الثقة، إذا قال: الثقة عن هشام بن عروة، فهو: حماد بن أسامة(٦).

وبهذا يترجح كون المراد بالمبهم أبا أسامة.

والحديث رجاله ثقات، ورواه البخاري.

---

(١) الأُم: الحكم في قتال المشركين، باب: ما يجوز للأسير في ماله إذا أراد الوصية ٢٦٩/٤.

(٢) المعرفة: السير، باب: ما لا يجوز للأسير في ماله ومن قدم ليقتل والرجل بين الصفين (٥٤٩٩).

(٣) البخاري: الخمس، باب: بركة الغازي في ماله حياً وميتاً مع النبي ﷺ وولاة الأمر (٢٩٦١) والبيهقي في الكبرى: الوصايا، باب: من احتاط فأوصى بقضاء ديونه ٢٨٦/٦.

(٤) ينظر: الحديث السابع صحيفة ١٩٦.

(٥) لعل أبا أسامة رواه على الوجهين، مرة عن عروة بن الزبير، ومرة بزيادة عبد الله بن الزبير.

(٦) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة :"الثقة" صحيفة ١٦٤.

الحديث الرابع والثمانون:

أخبرنا بعض أهل العلم عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرةﷺ: أن النبي ﷺ قال: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وإذا خرجن فليخرجن تفلات) [1].

بيان المبهم:

بالتتبع لطرق الحديث تبين لي روايته من الطرق التالية:

- حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو به[2].
- يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عمرو به[3].
- محمد بن عبيد عن محمد بن عمرو به[4].
- يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو به[5].
- عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمرو به[6].
- يزيد بن زُرَيْع عن محمد بن عمرو به[7].
- عبد الرحيم بن سليمان الرازي عن محمد بن عمرو به[8].
- سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو به[9].
- عبدة بن سليمان عن محمد بن عمرو به[10].
- معاذ بن معاذ عن محمد بن عمرو به[11].

---

(١) اختلاف الحديث، باب:خروج النساء إلى المساجد ص١٦٦.

(٢) أبو داود: الصلاة، باب: ما جاء في خروج النساء إلى المسجد (٥٦٥).

(٣) أحمد ٤٣٨/٢.

(٤) أحمد ٥٢٨/٢.

(٥) الدارمي: الصلاة، باب: النهي عن منع النساء عن المساجد وكيف يخرجن إذا خرجن (١٣١٥).

(٦) ابن خزيمة: الإمامة في الصلاة، باب: الأمر بخروج النساء إلى المساجد تفلات (١٦٧٩).

(٧) أبو يعلى (٥٩١٥) ٣٢١/١٠.

(٨) أبو يعلى (٥٩٣٣) ٣٤٠/١٠.

(٩) عبد الرزاق: الصلاة، باب: شهود النساء الجماعة (٥١٢١).

(١٠) ابن أبي شيبة: الصلوات، باب: من رخص للنساء في الخروج إلى المسجد ١٩٨/٥.

(١١) البيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: المرأة تشهد المسجد للصلاة لا تمس طيباً ١٣٤/٣.

وبتتبعي لمرويات الشافعي عن محمد بن عمرو وجدته يروي عنه من الطرق التالية:

- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن محمد بن عمرو) في أربعة مواضع[1].
- (الشافعي عن عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو) في أربعة عشر موضعاً[2].

وعليه:

من خلال سبر الطرق التي أتى منها الحديث، يتحصل لدي أن ممن روى الحديث وهو من شيوخ الشافعي: يحيى بن سعيد القطان، يزيد بن هارون، عبد الله بن إدريس، سفيان بن عيينة.

هؤلاء أربعة رووا الحديث من نفس طريق الشافعي وهم من شيوخه، ولم تترجح رواية أحدٍ؛ لأن الشافعي لم يروِ عن أحد منهم عن محمد بن عمرو.

لكني ظفرت بعد البحث براوية الشافعي لهذا الحديث من طريق: ابن عيينة عن محمد بن عمرو به[3]، مما يرجح كون المراد بالمبهم هنا: ابن عيينة.

والحديث فيه: محمد بن عمرو بن علقمة، قال عنه ابن معين: له أوهام. وفي رواية أخرى عنه: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه [4].

---

(١) الأُم: [الصلاة، وقت المغرب ١/٨٧، إيجاب الجمعة ١/٢٠٧، التشديد في ترك الجمعة ١/٢٢٨، الجنائز، باب: القيام للجنازة ١/٣٠٧].

(٢) الأُم: [الصلاة، باب: صفة الأئمة ١/١٧٩، ١/١٨٠، الاستسقاء، الحكم في الساحر والساحرة ١/٢٨٣، النفقات، الخلاف في نفقة المرأة ٥/١٢١، العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها ٥/٢٦١ في موضعين، جراح العمد، تحريم القتل من السنة ٦/٣، الحدود وصفة النفي، باب: ما يحرم به الدم من الإسلام ٦/١٧٤، باب: في قطع العبد ٧/٢٩٠ في أربعة مواضع، إبطال الإستحسان، ٧/٣١٧، اختلاف الحديث، باب: المجمل والمفسر ١٥١].

(٣) سنن الشافعي (١٨٣) ١/٢٩٠.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٨/٣٠، تهذيب الكمال ٢٦/٢١٦.

المبحث الخامس
من أبهم بصيغ أخرى

من أبهم بصيغة:" من أصدقه"

الحديث الخامس والثمانون:

وأخبرني من أصدقه عن سفيان أنه قال كما قلت. وقال في الأجل : إلى أجل معلوم[١].

بيان المبهم:

بعد البحث في كتب المتون والأجزاء الحديثية، وقفت على من روى الحديث من طريق ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس، وهم:

- صدقة عن سفيان بن عيينة به[٢].
- علي بن المديني عن سفيان بن عيينة به [٣].
- قتيبة بن سعيد عن سفيان بن عيينة به[٤].
- أبو نعيم عن سفيان بن عيينة به[٥].
- يحيى بن يحيى وعمرو الناقد عن سفيان بن عيينة به[٦].
- عبد الله بن محمد النفيلي عن سفيان به[١].

---

(١) الأُم: البيوع، باب: السلف والمراد به السلم ٣/٩٥

يعني حديث: أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس ﷺ: أن رسول الله ﷺ قدم المدينة، وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين وربما قال : السنتين والثلاث. فقال: (من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم).

قال الشافعي: حفظته كما وصفت من سفيان مراراً. الأُم: البيوع، باب: السلف والمراد به السلم٣/٩٥.

(٢) البخاري: السلم، باب: السلم في وزن معلوم (٢١٢٥).

(٣) البخاري: السلم، باب: السلم في وزن معلوم (٢١٢٥).

(٤) البخاري: السلم، باب: السلم في وزن معلوم (٢١٢٦).

(٥) البخاري: السلم، باب: السلم إلى أجل معلوم (٢١٣٥).

(٦) مسلم: المساقاة، باب: السلم (١٦٠٤)

البيهقي في الكبرى: البيوع، باب: جواز السلف المضمون بالصفة ٦/١٨.

- أحمد بن منيع عن سفيان به[٢].
- هشام بن عمار عن سفيان به[٣].
- أحمد عن سفيان به[٤].
- أحمد بن روح عن سفيان به[٥].
- عبد الله بن مسلمة القعنبي عن سفيان به[٦].

والشافعي روى عن ابن عيينة مباشرة، و لم يروِ عنه بواسطة.

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي بهذه الصيغة، ومن خلال تتبع ما سبق فإن الشافعي قصد سفيان بن عيينة في الحالين، وكل من روى عن ابن عيينة لم يأخذ عنه الشافعي، عدا أحمد بن حنبل، فلعله هو المراد بالمبهم.

والحديث متفق عليه.

من أبهم بصيغة: أهل الصدق في الحديث:

الحديث السادس والثمانون:

أخبرنا محمد بن الحسن أو غيره من أهل الصدق في الحديث، أو هما عن يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه قال: ابتاع عبد الله بن جعفر بيعاً، فقال علي ﷺ: لآتين عثمان فلأحجرن عليك. فأعلم بذلك ابنُ جعفر الزبيرَ. قال الزبير: أنا شريكك في بيعك: فأتى عليٌّ عثمان فقال: احجر على هذا. فقال الزبير: أنا شريكه. فقال عثمان: أحجر على رجل شريكه الزبير[٧].

---

(١) أبو داود: البيوع والإجارات، باب: في السلف (٣٤٦٣).

(٢) الترمذي: البيوع، باب: ما جاء في السلف في الطعام والتمر (١٣١١)، وقال: [حديث ابن عباس حديث حسن صحيح].

(٣) ابن ماجه: التجارات، باب: السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم (٢٢٨٠).

(٤) أحمد ٢٢٢/١.

(٥) الدارقطني: البيوع (٢٧٧٤).

(٦) الطبراني في الكبير (١١٢٦٤) ١٣٠/١١.

(٧) الأُم: التفليس، باب: الخلاف في الحجر ٢٣٢/٣.

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث من طريق الشافعي، وقال: [ورواه عمرو الناقد عن أبي يوسف القاضي بمعناه..][1].

وبعد تتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية تبين لي روايته من الطرق التالية:

- عبد الرزاق عن رجل عن هشام به[2].
- عمرو الناقد عن يعقوب بن إبراهيم به[3].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن يعقوب بن إبراهيم، فتبين لي أنها جاءت من طريق واحد:

- (الشافعي عن محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم) في موضع واحد[4].

مما سبق:

روى عبد الرزاق الحديث عن رجل عن هشام، ويترجح أن يكون المراد بالرجل يعقوب بن إبراهيم، كما قال محقق المصنف لأن الحديث مروي من طريقه عند الشافعي والبيهقي، وبذلك يكون عبد الرزاق هو المبهم؛ لأنه روى الحديث من طريق الشافعي، والحديث رجاله ثقات.

---

(١) معرفة السنن والآثار: الحجر، باب: الحجر على البالغين ٤/٤٦٥.

(٢) المصنف: البيوع، باب: المفلس والمحجور عليه (١٥١٧٦).

قال المحقق في تعليقه على "رجل": [كأنه أبو يوسف القاضي فقد رواه البيهقي من طريقه].

(٣) البيهقي في الكبرى: الحجر، باب: الحجر على البالغين بالسفه ٦/٦١.

(٤) الأُم: [الحدود وصفة النفي، بيان معنى البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ٦/٢٠٤].

الفصل الثاني

الكشف عن الثقات المبهمين مع إرسال

المبحث الأول: من أبهم بصيغة: "الثقة"

المبحث الثاني: من أبهم بصيغة: "من أثق"

المبحث الثالث: من أبهم بصيغة: "من لا أتهم"

المبحث الرابع: من أبهم بصيغة: "أهل العلم"

المبحث الأول

من أبهم بصيغة: "الثقة"

الحديث السابع والثمانون:

أخبرنا الثقة، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن النبي ﷺ نحوه، وقال: (إني كنت جنباً فنسيت)[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي ثم قال: [وبهذا الإسناد في موضع آخر[3] قال: قال الشافعي: عن ابن عُلَيَّة عن ابن عون عن محمد عن النبي ﷺ نحوه].

وقد تتبعت الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية، فلم أظفر برواية لأحد من هذه الطريق المرسلة.

كما تتبعت مرويات الشافعي عن ابن عون فوجدتها أتت من الطرق الآتية:

- (الشافعي عن عمر بن حبيب عن ابن عون) في موضع واحد[4].
- (الشافعي عن ابن عُلَيَّة عن ابن عون) في موضع واحد[1].

---

(١) الأُم: الصلاة، إمامة الجنب ١٨٤/١

أي نحو الحديث الذي قبله: وهو من طريق: الشافعي أخبرنا مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار: أن النبي ﷺكبر في صلاة من الصلوات، ثم أشار أن امكثوا، ثم رجع وعلى جلده أثر الماء.

الأُم: الصلاة، إمامة الجنب ١٨٤/١

الموطأ: الطهارة، باب: إعادة الجنب الصلاة، وغسله إذا صلى و لم يذكر ٤٨/١

والبيهقي في: معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: الصلاة بالنجاسة، وموضع الصلاة من مسجد وغيره، إمامة الجنب (١٢١٤) ٢١٩/٢

والسنن الكبرى: الصلاة، باب: إمامة الجنب ٣٩٧/٢.

(٢) معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: الصلاة بالنجاسة، وموضع الصلاة من المسجد وغيره، إمامة الجنب (١٢١٧، ١٢١٨) ٢٢٠/٢.

(٣) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، أبواب الصلاة ١٨٣/٧].

(٤) الأُم: [الرهن الكبير، باب: الخلاف في الصدقات المحرمات ٥٥/٤].

- (الشافعي عن هُشَيم عن ابن عون) في موضع واحد[٢].

- (الشافعي عن أبي معاوية عن ابن عون) في موضع واحد[٣].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن ابن عون، ويترجح لدي أن يكون المراد من المبهم ابن عُلَيَّة، دلّ على ذلك رواية الشافعي في الموضع الآخر، وهي من أقوى طرق الكشف عن مبهم الإسناد.

والحديث رجاله ثقات، ورواه الحسن بن عبد الرحمن الحارثي عن ابن عون عن محمد عن أبي هريرة مسنداً[٤] ، والأول أصح[٥].

وأصل الحديث في البخاري ومسلم[٦].

الحديث الثامن والثمانون:

أخبرني الثقة أن الحسن قال: كان النبي ﷺ يغدو إلى العيدين الأضحى والفطر حين تطلع الشمس، فيتتام طلوعها[٧].

---

(١) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الصلاة ١٨٢/٧].

(٢) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الحدود ٢٠٤/٧].

(٣) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الحدود ٢٠٤/٧].

(٤) البيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: إمامة الجنب ٣٩٨/٢

قال البيهقي: [تفرد به الحسن بن عبد الرحمن الحارثي، ورواه إسماعيل بن عُلَيَّة وغيره عن ابن عون عن محمد عن النبي ﷺمرسلاً، وكذلك رواه أيوب وهشام عن محمد عن النبي ﷺمرسلاً، وهو المحفوظ وكل ذلك شاهد لحديث أبي بكرة].

(٥) ينظر: معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: الصلاة بالنجاسة وموضع الصلاة من مسجد وغيره، إمامة الجنب ٢٢٠/٢.

(٦) من طريق: الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة.

البخاري: الأذان، باب: إذا قال الإمام:"مكانكم" حتى رجع انتظروه (٦١٤)

مسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: متى يقوم الناس للصلاة (٦٠٥).

(٧) الأُم: صلاة العيدين، وقت الغدو إلى العيدين ٢٥٥/١.

بيان المبهم:

روى البيهقي[1] الحديث من طريق الشافعي.

تتبعت الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية، فلم أجد أحداً رواه سوى الشافعي، كما تتبعت مرويات الشافعي عن الحسن فوجدتها على النحو التالي:

- (الشافعي عن عبد الوهاب بن عبد المجيد عن يونس عن الحسن) في ثلاثة مواضع[2].
- (الشافعي عن ابن عُلَيَّة عن يونس عن الحسن) في موضعين[3].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن هشام عن الحسن) في موضعين[4].
- (الشافعي عن هُشَيم عن منصور عن الحسن) في موضعين[5].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن عبيد الله بن طلحة بن كريز عن الحسن) في موضع واحد[6].
- (الشافعي عن إبراهيم عن عبد الله بن أبي بكر عن الحسن) في موضع واحد[7].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن علي بن يحيى عن الحسن) في موضع واحد[8].
- (الشافعي عن هُشَيم عن يونس عن الحسن) في موضع واحد[9].
- (الشافعي عن ابن عُلَيَّة عن عثمان البتي عن الحسن) في موضع واحد[1].

---

(١) معرفة السنن والآثار: صلاة العيدين، باب:الغدو إلى المصلى (١٨٧٩) ٣٣/٣.
والكبرى: صلاة العيدين، باب: الغدو إلى العيدين ٢٨٢/٣.

(٢) الأُم: [الصلاة، باب: اجتزاء المرء بأذان غيره وإقامته وإن لم يقم له ١٠٢/١، الأقضية، باب: ماجاء في قول الله عز وجل: (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم) حتى ما يفعل بهن من الحبس والأذى ٩١/٧، اختلاف الحديث، باب: العقوبات في المعاصي ٢٥٢].

(٣) الأُم: [الصلاة، اختلاف نية الإمام والمأموم ١٩٠/١، صلاة الخوف، إذا كان العدو وجاه القبلة ٢٣٧/١].

(٤) الأُم: [الصلاة، الإنصات للخطبة ٢٢٣/١، من لم يسمع الخطبة ٢٢٤/١].

(٥) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الطلاق والنكاح ١٨٨/٧، باب: الحدود ٢٠٧/٧].

(٦) الأُم: [الصلاة، باب: الصلاة في أعطان الإبل ومراح الغنم ١٠٧/١].

(٧) الأُم: [صلاة الكسوف ٢٦٧/١].

(٨) الأُم: [جراح العمد، جناية السلطان ٩٦/٦].

(٩) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الوتر والقنوت والآيات ١٨٥/٧].

- (الشافعي عن يزيد بن هارون عن هشام عن الحسن) في موضع واحد[٢].
- (الشافعي عن حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن) في موضع واحد[٣].
- (الشافعي عن ابن عُلَيَّة عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن) في موضعين[٤].
- (الشافعي عن ابن عُلَيَّة عن سعيد عن قتادة عن الحسن) في موضع واحد[٥].

وعليه:

إن من شيوخ الشافعي الذين روى بواسطتهم عن الحسن أربعة: عبد الوهاب بن عبد المجيد، ابن عُلَيَّة، إبراهيم بن محمد، يزيد بن هارون.

وقد أبهم الشافعي في عدد من طرقه واسطته عن الحسن وذلك في المواضع التالية:

- (الشافعي عن الثقة عن يونس عن الحسن) [٦].

أراد بالثقة: عبد الوهاب بن عبد المجيد.

- (الشافعي عن الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن) [٧].

أراد بالثقة: يزيد بن هارون أو أبا كامل.

- (الشافعي عن الثقة ابن عُلَيَّة أو غيره عن يونس عن الحسن) [٨].

أراد بالثقة: عبد الوهاب.

بتحليل ما استقرأته من مرويات الشافعي عن الحسن الصريحة والمبهمة، أجد أن أكثر ما روى الشافعي عن الحسن من طريق: يونس بن عبيد، وأكثر ما أبهم عنه أراد به: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، فلعل المراد بالمبهم هنا: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

والحديث مرسل وشاهده عمل المسلمين بذلك أو بما يقرب منه مؤخراً عنه، ذكر ذلك

---

(١) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، ما جاء في البيوع ١٩٣/٧].

(٢) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الديات ١٩٤/٧].

(٣) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الصلاة ١٨٢/٧].

(٤) الأُم: [النكاح، إنكاح الوليين والوكالة في النكاح ١٧/٥، النفقات، باب: في إنكاح الوليين ١٩٨/٥].

(٥) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الطلاق والنكاح ١٨٨/٧].

(٦) ينظر: الحديث السادس صحيفة ١٩٤ والحديث الحادي والثلاثون صحيفة ٢٣٧.

(٧) ينظر: الحديث العاشر صحيفة ٢٠٢.

(٨) ينظر: الحديث الحادي عشر صحيفة ٢٠٤.

البيهقي[1].

كما أورد الشافعي شواهد لهذا الحديث في الباب نفسه[2].

الحديث التاسع والثمانون:

أخبرنا الثقة عن الزهري أنه قال: لم يؤذن للنبي ﷺ ولا لأبي بكر، ولا لعمر، ولا لعثمان ﷺ في العيدين، حتى أحدث ذلك معاوية بالشام، فأحدثه الحجاج بالمدينة حين أُمِّر عليها. وقال الزهري: وكان النبي ﷺ يأمر في العيدين المؤذن أن يقول: الصلاة جامعة[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث من طريق الشافعي[4].

تتبعت الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية، فلم أجد أحداً رواه سوى الشافعي وسبق تتبع مرويات الشافعي عن الزهري[5].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن الزهري أن المراد بالثقة: ابن عيينة أو مالك أو إبراهيم ابن سعد[6].

فالمبهم يدور بين هؤلاء الثلاثة، وجميعهم ثقات، فكيفما دار، دار على ثقة.

والحديث رجاله ثقات، وذكر البيهقي[7] أن الشافعي قال في القديم في رواية الزعفراني: أخبرنا سفيان عن عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس قال: شهدت العيد مع رسول الله ﷺ فصلى ثم خطب و لم يذكر أذاناً ولا إقامة[8].

---

(١) في الكبرى: صلاة العيدين، باب: الغدو إلى العيدين ٢٨٢/٣.

(٢) ينظر: الأُم: صلاة العيدين، وقت الغدو إلى العيدين ٢٥٥/١.

و معرفة السنن والآثار: صلاة العيدين، باب: الغدو إلى المصلى ٣٣/٣ ، ٣٤.

(٣) الأُم: صلاة العيدين، من قال: لا أذان للعيدين ٢٥٨/١.

(٤) معرفة السنن والآثار: صلاة العيدين، باب: لا أذان للعيدين (١٨٩٢) ٣٦/٣.

(٥) ينظر: الحديث الرابع عشر صحيفة ٢٠٩.

(٦) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٧) معرفة السنن والآثار: صلاة العيدين، باب: لا أذان للعيدين ٣٧/٣.

(٨) البخاري: العيدين، باب: المشي والركوب إلى العيد والصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة (٩١٥)

الحديث التسعون:

أخبرني الثقة من أهل المدينة: أنه أثبت له كتاب عن أبي هريرة فيه تكبير الإمام في الخطبة الأولى يوم الفطر، ويوم الأضحى، إحدى أو ثلاثاً وخمسين تكبيرة في فصول الخطبة بين ظهراني الكلام[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث بسنده إلى الشافعي[2].

بعد تتبعي لبطون المتون والأجزاء الحديثية لم أقف على رواية لهذا الحديث من غير طريق الشافعي تلك، فلم يتبين لي من هو هذا الثقة، لكن لما وصفه الشافعي بأنه من أهل المدينة، وقد اشتهر أخذ الشافعي عن مالك رضي الله عنهما، وهو من أجل أهل المدينة، يترجح كونه المراد بالمبهم هنا.

الحديث الحادي والتسعون:

أخبرنا الثقة أن مجاهداً كان يقول: الرعد ملك والبرق أجنحة الملك يسقن السحاب[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي[4] الحديث بسنده عن الشافعي.

وبتتبعي الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية وقفت على روايته من طريق:

- الفُضَيل بن عياض عن ليث بن أبي سُلَيم عن مجاهد[5].
- يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن الأسود عن مجاهد[1].

من طريق: هشام عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهم.

مسلم: صلاة العيدين (٨٨٦)

من طريق: عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهم.

(١) الأُم: صلاة العيدين، التكبير في الخطبة في العيدين ١/٢٦٣.

(٢) معرفة السنن والآثار: صلاة العيدين، باب: السنة في الخطبة (١٩٢١) ٣/٥٠.

(٣) الأُم: الاستسقاء، باب: الإشارة إلى المطر ١/٢٧٩.

(٤) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: ما جاء في الرعد (٢٠٣٥) ٣/١١٠

والكبرى: صلاة الاستسقاء، باب: ما جاء في الرعد ٣/٣٦٣.

(٥) الطبراني في الدعاء ص٣٠٦

ولفظه:"الرعد ملك ينشر السحاب".

وبعد تتبعي لمرويات الشافعي عن مجاهد، وجدت أنه روى عنه من الطرق التالية:

- (الشافعي عن سفيان عن مجاهد) في موضع واحد [٢].
- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد) في ثلاثة عشر موضعاً[٣].
- (الشافعي عن سعيد عن ابن جريج عن مجاهد) في ثمانية مواضع[٤].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن مجاهد) في أربعة مواضع[٥].
- (الشافعي عن ابن عيينة عن سليمان الأحول عن مجاهد) في ثلاثة مواضع[٦].
- (الشافعي عن عبد المجيد عن ابن جريج عن مجاهد) في موضع واحد [٧].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن عثمان بن الأسود عن مجاهد) في موضع واحد[٨].
- (الشافعي عن سفيان عن ليث بن أبي سُلَيم عن مجاهد) في موضع واحد[٩].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن مجاهد) في موضع واحد[١].

---

(١) الطبراني في الدعاء ص٣٠٧.

(٢) الأُم: [الحج، باب: الإحصار بالعدو ١٧٤/٢].

(٣) الأُم: [الصلاة، باب: الذكر في السجود ١٣٢/١، الحج، باب: الوقت الذي تجوز فيه العمرة ١٤٧/٢، باب: من أين يبدأ الطواف ١٨٥/٢، باب: قتل الصيد خطأ ٢٠٠/٢، باب: الضبع ٢١١/٢، الوصايا، باب: الولاء والحلف ١٣٤/٤، الجزية، باب: تحريم الفرار من الزحف ١٨٣/٤، الحكم في قتال المشركين، باب: الفداء بالأسارى ٢٧٤/٤، الشغار ٨٥/٥، النفقات، باب: نكاح الشغار ١٩٣/٥، اختلاف مالك والشافعي، باب: ما جاء في الصيد ٢٦٢/٧، القرعة، أحكام التدبير ١٧/٨، القرعة، جماع أحكام المكاتب ٥٧/٨].

(٤) الأُم: [الحج، باب: فرض الحج على من وجب عليه الحج ١١٩/٢، باب: لا يقال شوط ولا دور ١٩٢/٢ ، باب: قتل الصيد خطأ ٢٠٠/٢، باب: الحال التي يكون المرء فيها معوزاً بما لزمه من فدية ٢٠٧/٢، باب: فدية الحمام ٢١٣/٢، الشغار، باب: نكاح المحلل ونكاح المتعة ٨٩/٥، النفقات، جماع وجه الطلاق ٢٠٠/٥، العدد، عدة المدخول بها التي تحيض ٢٣٧/٥].

(٥) الأُم: [الحج، باب: فرض الحج على من وجب عليه الحج ١١٩/٢، النفقات، ما جاء في نكاح المحدودين ١٦٤/٥، جماع وجه الطلاق ٢٠٠/٥، اختلاف الحديث، باب: في طلاق الثلاث المجموعة ص ٣١١].

(٦) الأُم: [الوصايا، باب: ما نسخ من الوصايا ١٠٥/٤، باب: الوصية للوارث ١١٦/٤، الحدود وصفة النفي، الأشربة ١٩٨/٦].

(٧) الأُم: [اختلاف الحديث باب: في طلاق الثلاث المجموعة ص ٣١١].

(٨) الأُم: [استحباب الاستلام في الوتر ١٨٧/٢].

(٩) الأُم: [الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصابة ٢٩٣/٥].

- (الشافعي عن الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد) في موضع واحد[٢].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد) في موضع واحد[٣].
- (الشافعي عن ابن عُلَيَّة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد) في موضع واحد [٤].
- (الشافعي عن سفيان عن ليث عن مجاهد) في موضع واحد [٥].
- (الشافعي عن ابن عُلَيَّة وابن أبي زائدة عن ليث عن مجاهد) في موضع واحد [٦].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن حميد الأعرج عن مجاهد) في موضع واحد[٧].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن سيف بن سليمان عن مجاهد) في موضع واحد[٨].
- (الشافعي عن عبد المجيد عن ابن جريج عن إسماعيل بن كثير عن مجاهد) في موضع واحد[٩].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن إسماعيل بن ابراهيم بن المهاجر عن أبيه عن مجاهد) في موضع واحد[١٠].
- (الشافعي عن هُشَيم عن الشيباني عن بكير بن الأخنس عن مجاهد) في موضع واحد [١١].

مما سبق:

---

(١) الأُم: [جراح العمد، من لا قصاص بينه لاختلاف الدينين ٤١/٦].
(٢) الأُم: [ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: الشفعة ١٢٢/٧].
(٣) الأُم: [ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: في الدين ١٣٩/٧].
(٤) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، أبواب الزكاة ١٨٨/٧].
(٥) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، أبواب الطلاق والنكاح ١٨٩/٧].
(٦) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، باب: الحدود ٢٠٨/٧].
(٧) الأُم: [الحج، باب: كيفية التلبية ١٦٩/٢].
(٨) الأُم: [الشغار، باب: نكاح المحلل ونكاح المتعة ٨٩/٥].
(٩) الأُم: [العدد، باب: سكنى المطلقات ونفقاتهن ٢٦٠/٥].
(١٠) الأُم: [العدد، المخرج من الإيلاء ٢٩٦/٥].
(١١) الأُم: [اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، أبواب الطلاق والنكاح ١٨٩/٧].

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن مجاهد، ومن خلال تتبع مرويات الشافعي عن مجاهد في كتابه الأم، تبين أنه روى عنه في موضع واحد بواسطة شيخه سفيان، لكن روايته هذه منقطعة؛ لأن سفيان لم يسمع من مجاهد، حيث توفي مجاهد (١٠١أو١٠٢أو١٠٣أو ١٠٤هـ) [١] وولادة سفيان (١٠٧هـ) [٢]، أي إن هناك بين الشافعي ومجاهد أكثر من واسطة.

والحديث روي من طريق اثنين من شيوخ الشافعي بسندهما إلى مجاهد، ولا مرجح لأحدهما على الآخر، فيدور المبهم بين: الفضيل ويحيى.

والحديث فيه: ليث بن أبي سُلَيم: مضطرب الحديث[٣]، إذا كان مرويّاً من طريق الفُضَيل.

وله شاهد من رواية ابن عباس رضي الله عنهما[٤].

الحديث الثاني والتسعون:

أخبرنا الثقة عن مجاهد أنه قال: ما سمعت بأحد ذهب البرق ببصره. كأنه ذهب إلى قول الله عزوجل: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷽ ﷾ ﷿ ﷽ ﷾ ﷿

وبالتتبع للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية وقفت على رواية أخرى له من طريق:

- عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح[٢].

وبالتتبع لمرويات الشافعي عن عطاء بن أبي رباح تبين لي روايته عنه بالطرق التالية:

- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء) في مائة وخمسة عشر موضعاً [٣].

---

(١) المعرفة: الجنائز، باب: غسل الميت (٢٠٦٩) ١٢٨/٣.

والكبرى: الجنائز، باب: ما يغسل به الميت وسنة التكرار في غسله ٣٨٩/٣ تعليقاً عن عطاء.

(٢) مصنف عبد الرزاق: الجنائز، باب: غسل الميت (٦٠٧٥).

(٣) الأم : [الحج، باب: تفريع حج الصبي والمملوك١٢٢/٢في موضعين، الإذن للعبد ١٢٣/٢، باب: حج المرأة والعبد ١٢٨/٢، باب: ما يؤدي عن الرجل البالغ الحج ١٤٢/٢، في المواقيت ١٥٠/٢، باب: تفريع المواقيت١٥١/٢، ١٥٢/٢، باب: الغسل بعد الإحرام ١٥٩/٢في ثلاثة مواضع، باب: ما تلبس المرأة من الثياب ١٦١/٢في موضعين، ١٦٢/٢، ١٦٣/٢في أربعة مواضع، ١٦٤/٢في ثلاثة مواضع ، باب: الطيب للإحرام١٦٦/٢في موضعين ، باب: ما جاء في تعجيل الطواف بالبيت حين يدخل مكة ١٨٥/٢ في موضعين، الاستلام في الزحام ١٨٧/٢، باب: إقلال الكلام في الطواف ١٨٨/٢، ١٨٩/٢، باب: الاستراحة في الطواف ١٨٩/٢، الطواف راكباً ١٨٩/٢، باب: الاضطباع ١٩٠/٢في ثلاثة مواضع، باب: ليس على النساء سعي ١٩١/٢، ، باب: في حج الصبي ١٩٣/٢ ، باب: تحريم الصيد ١٩٨/٢ في موضعين، باب: أين محل هدي الصيد ٢٠٢/٢، باب: هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم؟ ٢٠٥/٢، باب: الحال التي يكون المرء فيها معوزاً بما لزمه من فدية ٢٠٧/٢في موضعين، باب: بيض النعامة يصيبه المحرم ٢٠٨/٢، باب: الضبع ٢١٠/٢، باب: في الغزال ٢١١/٢، باب: الثعلب ٢١١/٢، باب: الوبر ٢١٢/٢، فدية الحمام ٢/ ٢١٣في موضعين، الخلاف في حمام مكة ٢١٦/٢في موضعين، بيض الحمام ٢١٦/٢، الطير غير الحمام ٢١٦/٢، ٢١٧/٢، باب: الجراد ٢١٧/٢ في ثلاثة مواضع، باب: العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله ٢١٨/٢ في ثلاثة مواضع، نتف ريش الطائر ٢١٩/٢ في ثلاثة مواضع، الجنادب والكدم ٢١٩/٢، المحرم يقتل الصيد أو الناقص ٢٢٠/٢، ما يتوالد في أيدي الناس من الصيد وأهل القرى ٢٢٠/٢، ، الصلاة عند الإحرام ٢٢٤/٢ في موضعين، البيوع، باب: بيع الخيار ٤/٣، باب: ثمر الحائط يباع أصله ٤٣/٣، باب: الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار ٤٨/٣، ٤٩/٣ في سبعة مواضع، باب: الثنيا ٦١/٣ في أربعة مواضع، باب: صدقة الثمر ٦٣/٣، باب: في المزابنة ٦٤/٣ في موضعين، ٦٥/٣، باب: بيع القصب والقرط ٦٩/٣، باب: السلف والمراد به السلم ٩٥/٣ في موضعين، باب: في الآجال في السلف والبيوع ٩٨/٣ في موضعين، ١٠٠/٣ في موضعين، باب: بيع الحيوان والسلف فيه ١٢١/٣، باب: بيع القصب والقرط ١٣٣/٣، باب: السلف يحل فيأخذ المسلف بعض رأس ماله وبعض سلفه ١٣٧/٣ في أربعة مواضع، باب: ما يجب للمسلف على المسلف من شرطه ١٣٩/٣، الفرائض، باب: المواريث ٨٤/٤، النكاح، ما يحرم من النساء بالقرابة ٢٦/٥، النفقات، الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ ١٣٢/٥ في ثلاثة مواضع، اللعان، ١٤٦/٥ في موضعين، الخلاف في الطلاق الثلاث ١٥٥/٥- العدد ٢٣٦/٥، عدة المطلقة يملك زوجها رجعتها ٢٦٧/٥ في

- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء) في ثلاثة وخمسين موضعاً[1].
- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء) في ثلاثة عشر موضعاً [2].
- (الشافعي عن عبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء) في تسعة مواضع[3].

ثلاثة مواضع، الحجة في البتة وما أشبهها ٢٨٨/٥ في ثلاثة مواضع، التوقيف في الإيلاء ٢٩٩/٥، جراح العمد، الجناية على العبد ١١٥/٦].

(١) الأُم: [الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر ٣١/١، باب: مسح الرأس ٣٧/١، الصلاة، باب: الساعات التي تكره فيها الصلاة ١٦٥/١، اختلاف نية الإمام والمأموم ١٩١/١، الجنائز، باب: الخلاف فيه ٣١٧/١، الحج، باب: تفريع حج الصبي والمملوك١٢٢/٢في موضعين، باب: كيف الاستطاعة إلى الحج ١٢٥/٢، باب: حج المرأة والعبد ١٢٧/٢، ١٢٨/٢، باب: من ليس له أن يحج عن غيره ١٣٤/٢، باب: من أين نفقة من مات ولم يحج ١٣٧/٢، باب: الحج بغير نية ١٣٨/٢، باب: ما يؤدي عن الرجل البالغ الحج ١٤٢/٢، باب: هل تجب العمرة وجوب الحج ١٤٥/٢، ١٤٦/٢، في المواقيت١٥١/٢ في موضعين، باب: في حج الصبي ١٩٣/٢، باب:كيف يعدل الصيام ٢٠٢/٢، الإعواز من هدي المتعة ووقته ٢٠٧/٢، باب: بقر الوحش وحمار الوحش والثيتل والوعل ٢١٠/٢، الخلاف في حمام مكة ٢١٦/٢، باب: الجراد ٢١٧/٢ في موضعين، الصلاة عند الإحرام ٢٢٤/٢ في موضعين، باب: الصيد للمحرم ٢٢٦/٢، ٢٢٧/٢، ما لا يؤكل من الصيد ٢٢٨/٢، ما يكون بمنى غير الرمي ٢٣٥/٢، البيوع، باب: السلف في الكيل ١٠٤/٣، الرهن الكبير، رهن المشاع ٢٠٥/٣، الفرائض، باب: المواريث ٨٤/٤، النكاح، باب: الشهادة والإقرار بالرضاع ٣٧/٥، النفقات، القسم للنساء ١٢٢/٥، الخلاف في طلاق المختلعة ١٢٨/٥، الخلاف في الطلاق الثلاث ١٥٥/٥، الخلع والنشوز ٢١٠/٥، ما يقع الخلع من الطلاق ٢٢٠/٥، جراح العمد، الجناية على العبد ١١٥/٦، دية الحاجبين واللحية والرأس ١٣٦/٦، دية الأذنين ١٣٦/٦، الحدود وصفة النفي، الوليمة ٢٠٠/٦، الأقضية، باب: دعوى الولد ٢٧٥/٦، المدعي والمدعى عليه ٣٣/٧، شهادة النساء ٥٢/٧، باب: شهادة النساء لا رجل معهن ٩٥/٧، ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: السرقة ١٦٥/٧، اختلاف مالك والشافعي، باب: الجهر بآمين ٢٢٠/٧، باب: ما جاء في الصيد ٢٦٢/٧، ٢٦٣/٧، باب: الإهلال من دون الميقات ٢٧٧/٧].

(٢) الأم : [الطهارة، باب: المني ٦٩/١، الصلاة، باب: السفر الذي تقصر في مثله الصلاة بلا خوف ٢٠١/١، الحج، باب: لبس المحرم وطيبه جاهلاً ١٦٦/٢في موضعين، فدية الحمام ٢١٣/٢، اللبس للإحرام ٢٢٢/٢، ما للمحرم أن يفعله ٢٢٥/٢، طائر الصيد ٢٢٧/٢، النكاح، ما جاء في منع إماء المسلمين ١١/٥، النفقات، ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه ١٥٦/٥، الأقضية، لغو اليمين ٦٩/٧، اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، أبواب الطلاق والنكاح ١٩١/٧، اختلاف مالك والشافعي، باب: الحجامة للمحرم ٢٣٢/٧].

(٣) الأُم: [الجنائز، باب: الخلاف فيه ٣١٧/١ في موضعين، الصلاة، باب: الساعات التي تكره فيها الصلاة ١٦٥/١، اجتماع القوم في مترلهم سواء١٧٥/١، إمامة الأعجمي ١٨٣/١، اختلاف نية الإمام والمأموم ١٩٠/١، النكاح، باب:

- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء) في ستة مواضع[1].
- (الشافعي عن عبد الله بن الحارث عن ابن جريج عن عطاء) في ستة مواضع[2].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن الربيع بن صبيح عن عطاء) في موضعين[3].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن طلحة بن عمرو عن عطاء) في موضعين[4].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن طلحة بن عمرو عن عطاء) في موضع واحد[5].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن ليث بن أبي سُلَيم عن عطاء) في موضع واحد[6].
- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء) في موضع واحد[7].
- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن أيوب السختياني عن عطاء) في موضع واحد[8].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن عبد الوهاب بن مجاهد عن عطاء) في موضع واحد[9].
- (الشافعي عن عبد الله بن المؤمل عن عمر بن عبد الرحمن عن عطاء) في موضع واحد[10].
- (الشافعي عن سعيد بن أبي عروبة عن عامر الأحول عن عطاء) في موضع واحد[11].
- (الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن عطاء) في موضع واحد[1].

نكاح حرائر أهل الكتاب ٨/٥، النفقات، اجتماع العدتين ٢٥٨/٥، نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها ٢٦٣/٥].

(١) الأُم: [الطهارة، باب: المني ٦٩/١، البيوع، باب: بيع العرايا ٥٥/٣، باب: في المزابنة ٦٤/٣، الوصايا، الخلاف في الولاء ١٤٢/٤، الأقضية، لغو اليمين ٦٩/٧، اختلاف مالك والشافعي، باب: في العمرى ٢٣٧/٧].

(٢) الأُم: [القرعة، كتابة العبيد كتابة واحدة صحيحة ٥٠/٨، ولد المكاتب وماله ٥٨/٨ في موضعين، ما جنى على المكاتب فله ٧٦/٨، موت المكاتب ٩٢/٨، في إفلاس المكاتب ٩٣/٨].

(٣) الأُم: [الحج، باب: في الأرنب ٢١١/٢، في اليربوع ٢١١/٢].

(٤) الأُم: [الحج، باب: الجراد ٢١٧/٢- باب: العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله ٢١٨/٢].

(٥) الأم : [الصلاة، باب: صلاة المسافر ١٩٧/١].

(٦) الأم : [صلاة العيدين، الخطبة على العصا١/٢٦٢].

(٧) الأم : [الحج، باب: هل تجب العمرة وجوب الحج ١٤٦/٢].

(٨) الأُم: [صلاة العيدين، أن يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ٢٥٩/١].

(٩) الأُم: [الحج، نتف ريش الطائر ٢١٨/٢].

(١٠) الأُم: [الحج، الخروج إلى الصفا ٢٣٠/٢].

(١١) الأُم: [ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف، باب: الطلاق ١٧٤/٧].

- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن عطاء) في موضع واحد[٢].
- (الشافعي عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن عطاء) في موضع واحد[٣].
- (الشافعي عن عمرو بن دينار عن ابن جريج عن عطاء) في موضع واحد[٤].
- (الشافعي عن سعيد بن سالم عن القاسم بن معن عن ليث عن عطاء) في موضع واحد[٥].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن عطاء، ومن خلال تتبع مرويات الشافعي عن عطاء، تبين أن هناك أكثر من واسطة بين الشافعي وعطاء، وبما أن عبد الرزاق روى الحديث عن عطاء، وقد مرّ سابقاً إثبات ما يؤيد رواية الشافعي عن عبد الرزاق، فيكون المراد بالمبهم هنا: عبد الرزاق.

والحديث رجاله ثقات.

الحديث الرابع والتسعون:

أخبرنا الثقة من أهل المدينة بإسناد لا أحفظه : أنه صُلِّي على عقيل بن أبي طالب ﷺ والشمس مصفرة قبل المغيب قليلاً، و لم ينتظر به مغيب الشمس[٦].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٧] الحديث بسنده إلى الشافعي.

بعد التتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية تبين لي أنه روى الحديث:

- عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن عبد الله بن يسار... [٨]

---

(١) الأُم: [كتاب اختلاف مالك والشافعي ٢٦٧/٧].

(٢) الأُم: [كتاب الرد على محمد بن الحسن، باب: دية أهل الذمة ٣٤٤/٧].

(٣) الأُم: [كتاب الرد على محمد بن الحسن، باب: الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله ٣٥٥/٧].

(٤) الأُم: [القرعة، في إفلاس المكاتب ٩٣/٨].

(٥) الأُم: [الحج، في المواقيت ١٥١/٢].

(٦) الأُم: الجنائز، باب: القيام للجنازة ٣٠٨/١.

(٧) المعرفة: الجنائز، باب: وقت الصلاة على الجنائز ١٦١/٣.

والكبرى: الجنائز، باب: الصلاة على الجنائز ودفن الموتى أي ساعة شاء من ليل أو نهار ٣٢/٤.

(٨) الحديث: قال عبد الله بن يسار: كنت بالمدينة عند ابن عمر في الفتنة، فجاء عباس بن سهل ، رجل من الأنصار، فقال: يا أبا عبد الرحمن إن عقيل بن أبي طالب قد وضع بباب المسجد، يصلى عليه، وذلك بعد العصر. فقال: يا ابن

– هشام بن يوسف الصنعاني عن ابن جريج به [1].

وقد سبق تتبع مرويات الشافعي عن ابن جريج[2].

وعليه:

إن كلّاً من عبد الرزاق وهشام من اليمن، ولا يوجد من روى الحديث عن ابن جريج ، وهو من أهل المدينة، فيبقى المبهم على إبهامه.

الحديث الخامس والتسعون:

أخبرنا الثقة عن أيوب عن ابن سيرين: أن عمر بن الخطاب ﷺ وقت ذات عرق لأهل المشرق[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي[4] الحديث بإسناده إلى الشافعي.

وبالبحث تبين لي أن ما من رواية أخرى لهذا الحديث، كما تتبعت مرويات الشافعي عن أيوب ابن أبي تميمة فيما سبق[5].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن أيوب أن المراد بالثقة: ابن عُلَيَّة، وهو ممن روى بواسطتهم عن أيوب في كتابه، فيترجح كونه المراد[6].

والحديث رجاله ثقات، وهو ثابت عن عمر رضي الله عنه [7].

يسار، انظر أغابت الشمس. فقال: لا. فأبى أن يقوم. قال: ثم رجع إليه فقال: انظر أغابت الشمس. فنظرت، فقلت: لا. فأبى أن يصلي عليه. قال: فذهبوا به فصلوا عليه. وهم يريدون أن يؤمهم ابن عمر وابن الزبير حينئذ بمكة.

مصنف عبد الرزاق: الجنائز، باب: الصلاة على الجنازة في الحين الذي تكره فيه الصلاة (٦٥٦٨).

(١) تاريخ دمشق: ابن عساكر ٢٤/٤١.

(٢) ينظر: الحديث الرابع والأربعون صحيفة ٢٦١.

(٣) الأُم: الحج، في المواقيت ١٥٠/٢.

(٤) المعرفة: المناسك، باب: مواقيت الحج (٢٧٥٤) ٥٣٢/٣.

(٥) ينظر: الحديث الثامن والعشرون صحيفة ٢٣٢.

(٦) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٧) البخاري: الحج، باب: ذات عرق لأهل العراق (١٤٥٨)

الحديث السادس والتسعون:

أخبرني الثقة عن أبي الزناد عن الأعرج أن النبي ﷺ قال: (في بيضة النعامة يصيبها المحرم قيمتها)[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بإسناده إلى الشافعي.

وبعد تتبعي الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية لم أجد الحديث من هذا الطريق عند غير الشافعي.

وبتتبع مرويات الشافعي عن أبي الزناد وجدتها على النحو الآتي:

- (الشافعي عن مالك عن أبي الزناد) في تسعة وعشرين موضعاً[3].
- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد) في ثلاثة وعشرين موضعاً[4].

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لما فتح هذان المصران، أتوا عمر، فقالوا: يا أمير المؤمنين، إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرناً، وهو جور عن طريقنا، وإنا إن أردنا قرناً شق علينا. قال: فانظروا حذوها من طريقكم، فحد لهم ذات عرق.

(١) الأُم: الحج، باب: بيض النعامة يصيبه المحرم ٢/٢٠٩.

(٢) المعرفة: المناسك، باب: بيضة النعامة وغيرها يصيب المحرم ٤/٢٢٦.

والكبرى: الحج، باب: بيضة النعامة يصيبها المحرم ٥/٢٠٧.

(٣) الأُم: [الطهارة، الماء الراكد ١/١٧، ما يوجب الوضوء وما لا يوجبه ١/٢٣، باب: غسل اليدين قبل الوضوء ١/٣٥، الصلاة، تعجيل الظهر وتأخيرها ١/٨٦، باب: كيف لبس الثياب في الصلاة ١/١٠٤، باب: التأمين عند الفراغ من قراءة أم القرآن ١/١٢٥، باب: صلاة الجماعة ١/١٧٠، فضل الجماعة والصلاة معهم ١/١٧١، ما على الإمام من التخفيف ١/١٧٨، الإنصات للخطبة ١/٢٢٣، ما جاء في فضل الجمعة ١/٢٣٠، الرهن الكبير، الحوالة ٣/٢٤٠، الشفعة، تشديد أن لا يحمى أحد على أحد ٤/٥١، الوصايا، جماع سنن قسم الغنيمة والفيء ٤/١٥٠، الوجه الثاني من النفل ٤/١٥٣، النكاح، الجمع بين المرأة وعمتها ٥/٥، نهي الرجل أن يخطب على خطبة أخيه ٥/٤٢، النفقات، ما يحرم الجمع بينه من النساء في قول الله عز وجل: (وأن تجمعوا بين الأختين) ٥/١٦٦، باب: النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ٥/١٨٠، طلاق المولى عليه والعبد ٥/٢٨٥، الأقضية، اليمين مع الشاهد ٦/٢٨١، اختلاف مالك والشافعي ٧/٢١١، باب: الكلب يلغ في الإناء أو غيره ٧/٢٢٩، باب: بيع البرنامج ٧/٢٤٠، اختلاف الحديث، باب: النجش ١٨٥، باب: في بيع الرجل على بيع أخيه ١٨٧، باب: تلقي السلع ١٩١، باب: خطبة الرجل على خطبة أخيه ٢٩٦، باب: المصراة، الخراج بالضمان ٣٣٢].

(٤) الأُم: [الطهارة، الماء الراكد ١/١٧، ما يوجب الوضوء وما لا يوجبه ١/٢٣، باب: السواك ١/٣٤، باب: غسل

- (الشافعي عن ابن أبي فُدَيْك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد) في موضعين[1].

- (الشافعي عن سفيان عن ابن عجلان عن أبي الزناد) في موضع واحد[2].

قال البيهقي: [قد روي هذا موصولاً إلا أنه مختلف فيه][3] فرواه:

- عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي عن الوليد بن مسلم عن ابن جريج قال: أحسن ما سمعت في بيض النعامة حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال : (في كل بيضة صيام يوم أو إطعام مسكين) [4].

- وسليمان بن عبد الرحمن وصفوان بن صالح وغيرهما عن الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ[5].

وقد سأل ابن أبي حاتم رحمه الله أباه عن حديث رواه الوليد بن مسلم عن ابن جريج قال : [أحسن ما سمعت في بيض النعامة حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : (في بيض النعامة في كل بيضة صيام يوم أو إطعام مسكين).

قال أبو حاتم : هذا حديث ليس بصحيح عندي و لم يسمع ابن جريج من أبي الزناد شيئاً، يشبه أن يكون ابن جريج أخذه من إبراهيم بن أبي يحيى][6].

فيترجح لدي أن المراد بالمبهم هنا: إبراهيم بن أبي يحيى، وقد أكّد ذلك الشيخ ناصر الفهد حيث قال عقب ذكره لكلام ابن أبي حاتم: [والحديث مروي عن ابن أبي يحيى عن أبي الزناد فعلاً ، فقد

اليدين قبل الوضوء ٣٥/١، الصلاة، باب: صفة الأئمة١/ ١٧٩ في ثلاثة مواضع، إيجاب الجمعة ٢٠٧/١، الإنصات للخطبة ٢٢٣/١، الزكاة، باب: زكاة الركاز ٤٧/٢، باب: الفضل في الصدقة ٦٦/٢، الوصايا، جماع سنن قسم الغنيمة والفيء ١٥٠/٤، النفقات، نفقة المماليك ١١٣/٥، الخلاف في نفقة المرأة ١١٩/٥، اللعان ١٤٠/٥، ما جاء في أمر النكاح ١٥٩/٥، الإيلاء واختلاف الزوجين في الإصابة ٢٩٣/٥، أي الزوجين يبدأ باللعان؟ ٣٢٠/٥، جراح العمد، التعدي في الاطلاع ودخول المترل ٣٥/٦، اختلاف الحديث، باب: الطهارة بالماء ١٠٦، باب: النجش ١٨٥، باب: في بيع الرجل على بيع أخيه ١٨٧، باب: الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء منه شيء ٢٧٣].

(١) الأُم: [القرعة ٤/٨ في موضعين].

(٢) الأُم: [الزكاة، باب: زكاة التجارة ٥٠/٢].

(٣) السنن الكبرى: الحج، باب، بيض النعامة يصيبها المحرم ٢٠٧/٥.

(٤) البيهقي في الكبرى: الحج، باب، بيض النعامة يصيبها المحرم ٢٠٧/٥.

(٥) البيهقي في الكبرى: الحج، باب، بيض النعامة يصيبها المحرم ٢٠٧/٥.

(٦) علل ابن أبي حاتم ١٩٤/٣.

رواه الشافعي قال : أخبرني الثقة عن أبي الزناد عن الأعرج عن النبي ﷺ قال: (في بيضة النعامة يصيبها المحرم قيمتها) خصوصاً والإسناد مدني][1].

والحديث رجاله ثقات.

الحديث السابع والتسعون:

أخبرني الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني مخزوم – وكان ثقة – أن قوماً حرماً أصابوا صيداً، فقال لهم ابن عمرﷺ: عليكم جزاء. فقالوا: على كل واحد منا جزاء أم علينا كلنا جزاء واحد؟ فقال ابن عمر: إنه لمغرر بكم، بل عليكم كلكم جزاء واحد[2].

بيان المبهم:

روى البيهقي[3] الحديث بإسناده إلى الشافعي.

وقد روى الشافعي ﷺهذا الحديث في موضع آخر قال: أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن عمار مولى بني هاشم قال: سئل ابن عباس ﷺ عن نفر أصابوا صيداً. قال: عليهم جزاء. قيل: على كل واحد منهم جزاء ؟ قال: إنه لمغررٌ بكم، بل عليكم كلكم جزاءٌ واحدٌ[4].

روى البيهقي في المعرفة[5] الحديث من طريق الشافعي هذا، كما رواه في كتابه:" بيان خطأ من أخطأ على الشافعي" وقال: [كذا وجدت هذا الحديث في كتاب اختلاف مالك والشافعي ، قال: سئل ابن عباس..وهو خطأ من الكاتب إنما هو عن ابن عمر ، وفي كلام الشافعي على الخبر دلالة على أنه عن ابن عمر ، وأن الغلط وقع من الكاتب.....قال: فيحتمل أن يكون حماد بن سلمة رواه مرة عن زياد، ومرة عن عمار، والله أعلم][6].

وقال أيضاً: [وقد رويناه من حديث يزيد بن هارون ، عن حماد بن سلمة عن عمار ، مولى بني هاشم ، عن ابن عمر][7].

---

(١) منهج المتقدمين في التدليس: ناصر بن حمد الفهد ص١١٠.

(٢) الأُم: الحج، باب: الصيد للمحرم ٢/٢٢٦.

(٣) المعرفة: المناسك، باب: النفر يصيبون الصيد (٣٢٠٥) ٤/٢١٥.

(٤) الأُم: اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما، باب: ما جاء في الصيد ٧/٢٦٣.

(٥) المعرفة: المناسك، باب: النفر يصيبون الصيد (٣٢٠٦) ٤/٢١٦.

(٦) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي ص١١٥، وينظر: المعرفة: المناسك، باب: النفر يصيبون الصيد ٤/٢١٦.

(٧) المعرفة: المناسك، باب: النفر يصيبون الصيد (٣٢٠٦) ٤/٢١٦.

وبالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية تبين لي روايته من طريق:

- يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن عمار مولى بني هاشم عن ابن عمر[1].

كما سبق تتبع مرويات الشافعي عن حماد بن سلمة[2].

وعليه:

لم يذكر العلماء ضابطاً لإبهام الشافعي عن حماد بن سلمة، ويتضح مما سبق أن الحديث من رواية ابن عمر.

كما ونصّ البيهقي على رواية يزيد بن هارون لهذا الحديث، وقرر احتمال رواية حماد بن سلمة لهذا الحديث مرة عن عمار، وأخرى عن زياد، فيترجح بذلك كون المراد بالمبهم هنا: يزيد بن هارون.

والحديث فيه إرسال ؛ لأن كلّاً من عمار وزياد لم يسمع من ابن عمر.

وزياد مولى بني مخزوم ذكر ابن حجر[3] أن ابن معين قال فيه: [لا شيء].

والحديث له متابعات[4] ، وشاهد من حديث ابن عباس[5].

---

(١) البيهقي في الكبرى: الحج، باب: النفر ينفرون الصيد ٢٠٤/٥.

وفيه قصة، عن عمار مولى بني هاشم: أن موالي لابن الزبير أحرموا، إذ مرت بهم ضبع فحذفوها بعصيهم، فأصابوها، فوقع في أنفسهم، فأتوا إلى ابن عمر، فذكروا ذلك له، فقال: عليكم كبش. قالوا: على كل واحد منا كبش. قال: إنه لمغرر بكم، عليكم كلكم كبش.

(٢) ينظر: الحديث العاشر صحيفة ٢٠٢.

(٣) لسان الميزان ٤٩٩/٢.

(٤) من رواية: سعيد بن أبي عروبة عن عمار مولى بني هاشم عن ابن عمر.

عبد الرزاق: المناسك، باب: حلال أعان حراماً على صيد (٨٣٥٧)

وقال البيهقي: [ورواه عبد الرحمن بن مهدي وسليمان بن حرب عن حماد عن عمار بن أبي عمار عن رباح عن ابن عمر موصولاً]. السنن الكبرى: الحج، باب: النفر يصيبون الصيد ٢٠٤/٥، وينظر: المعرفة: المناسك، باب: النفر يصيبون الصيد ٢١٦/٤.

(٥) البيهقي في الكبرى: الحج، باب: النفر يصيبون الصيد ٢٠٤/٥.

قال البيهقي: [ورويناه عن مجاهد عن ابن عباس معنى قول ابن عمر]. المعرفة: المناسك، باب: النفر يصيبون الصيد ٢١٦/٤.

قال ابن التركماني: [اضطرب في هذا الأثر، فذكره البيهقي في هذا الكتاب على وجهين، وذكره في كتاب المعرفة

الحديث الثامن والتسعون:

أخبرنا الثقة من أهل المدينة قال: أنفق عمر ﷺ على أهل الرمادة حتى وقع مطر فترحلوا، فخرج إليهم عمر راكباً فرساً ينظر إليهم وهم يترحلون بظعائنهم، فدمعت عيناه، فقال له رجل من بني محارب بن خصفة: أشهد أنها انحسرت عنك ولست بابن أمة. فقال له: ويلك ذاك لو كنت أنفقت عليهم من مالي ومال الخطاب، إنما أنفقت عليهم من مال الله عزّ وجل[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي.

بعد تتبعي لبطون المتون والأجزاء الحديثية لم أقف على رواية لهذا الحديث من غير طريق الشافعي تلك، فلم يتبين لي من هو هذا الثقة، لكن لما وصفه الشافعي بأنه من أهل المدينة، وقد اشتهر أخذ الشافعي عن مالك رضي الله عنهما، وهو من أجل أهل المدينة، يترجح كونه المراد بالمبهم هنا.

الحديث التاسع والتسعون:

أخبرنا الثقة من أصحابنا عن عبد الله بن عمر مثل معناه[3].

على وجهين آخرين، فحكى عن الشافعي: أنا الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني مخزوم، وحكى أيضاً عن الشافعي في كتاب اختلاف مالك والشافعي: أنا الثقة عن حماد بن سلمة عن عمار مولى بني هاشم سئل ابن عباس..إلى آخره]. الجوهر النقي: الحج، باب: النفر يصيبون الصيد ٢٠٤/٥.

وبعد هذا الشرح المطول زال الاضطراب بحمد الله تعالى.

(١) الأُم: قسم الفيء والغنيمة، الخلاف ١٦٩/٤.

(٢) المعرفة: قسم الفيء والغنيمة، باب: التعجيل بقسمة مال الفيء إذا اجتمع ١٦٧/٥

والكبرى: قسم الفيء والغنيمة، باب: الاختيار في التعجيل بقسمة مال الفيء إذا اجتمع ٣٥٧/٦.

(٣) الأُم: الشفعة، باب: الإجارات ٣٦/٤

يعني حديث: ابن عبيدة قال بعث رجل مع رجل من أهل البصرة بعشرة دنانير إلى رجل بالمدينة فابتاع بها المبعوث معه بعيراً ثم باعه بأحد عشر ديناراً. فسأل عبد الله بن عمر؟ فقال: الأحد عشر لصاحب المال، ولو حدث بالبعير حدث كنت له ضامناً. الأُم: الشفعة، باب: الإجارات ٣٦/٤

والبيهقي في المعرفة: الصلح، باب: المضارب يخالف بما فيه زيادة لصاحبه، ومن تجر في مال غيره بغير أمره (٣٧٠٦) ٥٠٠/٤.

بيان المبهم:

هذا الحديث بهذا السند لم أجده عند غير الشافعي، وقد روى الشافعي قبله الحديث موصولاً من طريق آخر، قال:

أخبرنا عبد الوهاب عن داود بن أبي هند عن رياح بن عبيدة قال: بعث رجل مع رجل من أهل البصرة بعشرة دنانير إلى رجل بالمدينة فابتاع بها المبعوث معه بعيراً ثم باعه بأحد عشر ديناراً. فسأل عبد الله بن عمر؟ فقال: الأحد عشر لصاحب المال، ولو حدث بالبعير حدث كنت له ضامناً.

وقد رواه البيهقي[1] من طريق الشافعي موصولاً، و لم يشِر إلى الطريق الآخر.

وبعد تتبعي للحديث وجدت أن هناك من رواه من هذه الطريق وهو:

- ابن عُلَيَّة عن داود بن أبي هند به[2].

فيكون مراد الشافعي: أخبرنا الثقة بسنده عن عبد الله بن عمر، ويكون المبهم: ابن عُلَيَّة.

الحديث المائة:

أخبرنا الثقة عن مَخْرَمَة بن بُكَيْر عن أبيه - لا أحفظ عمن رواه - أن أبا بكر الصديق ﷺ قال: فيما أحرز العدو من أموال المسلمين مما غلبوا عليه أو أبق إليهم ثم أحرزه المسلمون، مالكوه أحق به قبل القسم وبعده، فإن اقتسم، فلصاحبه أخذه من يدي من صار في سهمه، وعوض الذي صار في سهمه قيمته من خمس الخمس، وهكذا حُرٌ إن اقتُسِمَ ثم قامت البينة على حريته[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي[4] الحديث من طريق الشافعي.

وبعد البحث والاستقراء لم أجد أحداً روى هذا الحديث من طريق مخرمة أو غيره، كما أن الشافعي لم يروِ عن مَخْرَمَة بن بُكَيْر سوى هذا الحديث، لكن من المعلوم عند المحدثين أن الإمام مالكاً ممن أكثر الرواية عن مَخْرَمَة بن بُكَيْر، إلا أنه أبهمه بلفظ الثقة، لذا من يطالع كتابه :"الموطأ"

---

(١) المعرفة: الصلح، باب: المضارب يخالف بما فيه زيادة لصاحبه، ومن تجر في مال غيره بغير أمره (٣٧٠٦) ٥٠٠/٤

(٢) ابن أبي شيبة: البيوع والأقضية، باب: المضارب إذا خالف فربح ٦٦/١١ نحوه.

(٣) الأُم: سير الواقدي، الصدقة ٣٠٨/٤.

(٤) المعرفة: السير، باب: ما أحرزه المشركون على المسلمين (٥٤٥٠) ٥٣/٧

والكبرى: السير، باب: ما أحرزه المشركون على المسلمين ١١١/٩.

لا يجد ذكراً لـــ:"مَخْرَمَة بن بُكَيْر" لأنه يكون مبهماً بلفظ: "الثقة" وفي هذا يقول ابن عبد البر: [أكثر ما يقول مالك: "حدثني الثقة" فهو مَخْرَمَة بن بُكَيْر الأشج][1]. والإمام مالك من شـــيوخ الشافعي فهو المراد بالمبهم هنا والله أعلم.

والحديث رجاله ثقات، وفيه: مَخْرَمَة بن بُكَيْر، قال أحمد وابن معـــين: [روايتـــه عـــن أبيـــه وجادة][2].

وفيه ساقط من السند بين بكير وأبي بكر الصديق.

الحديث الأول بعد المائة:

أخبرنا الثقة عن الليث عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار: أن رجلاً من بني زريق طلـــق امرأته البتة، فقال له عمر: احلف. فقال: أتراني يا أمير المؤمنين أقع في الحرام والنساء كثير؟ فقـــال له: احلف. فحلف[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي[4] الحديث من طريق الشافعي.

بعد التتبع لم أجد للحديث رواية أخرى سوى هذه.

وقد سبق تتبع مرويات الشافعي عن الليث[5].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن الليث أن المراد بالثقة: يحيى بن حسان.

فيكون المراد بالمبهم: يحيى بن حسان.

الحديث رجاله ثقات، وهو مرسل عن عمر بن الخطاب ﷺ، وله شواهد أوردها الـــشافعي في الباب نفسه، وكذلك البيهقي[6].

---

(١) الاستذكار ٢/٢٠٠.

(٢) ينظر: التاريخ الكبير ١٦/٨ وتهذيب الكمال ٣٢٥/٢٧، ٣٢٦.

(٣) تكرر ذكر هذا الحديث في موضعين من كتاب الأُم: النفقات، الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ ١٣٢/٥ الأُم: النفقات، الخلاف في الطلاق الثلاث ١٥٣/٥.

(٤) المعرفة: الخلع والطلاق، باب: ما يقع به الطلاق من الكلام ولا يقع إلا بالنية (٤٤٣٥) ٤٧٢/٥.

(٥) ينظر: الحديث الثاني والثلاثون صحيفة ٢٣٨.

(٦) ينظر: معرفة السنن والآثار: الخلع والطلاق، باب: ما يقع به الطلاق من الكلام ولا يقع إلا بالنية ٤٧١/٥.

الحديث الثاني بعد المائة:

أخبرنا الثقة: أن رسول الله ﷺ قال: (من أعان على قتل امرئ مسلم بشطر كلمة، لقي الله مكتوباً بين عينيه: آيس من رحمة الله مع التشديد في القتل) [1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث من طريق الشافعي.

بعد تتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية وجدت من رواه على النحو الآتي:

- مروان بن معاوية عن يزيد بن زياد عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة[3].
- أبو مسلم الفزاري عن الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر[4].

وعليه:

إن مروان بن معاوية ممن روى عنه الشافعي، وقد جاء الحديث من طريقه، فيكون هو المراد بالمبهم.

والحديث فيه: يزيد بن زياد ضعيف[5].

وله شواهد ذكرها الشافعي في الباب نفسه.

الحديث الثالث بعد المائة:

حدثنا الثقة عن رسول الله ﷺ أنه قال في مرضه الذي مات فيه : (إني لأحرم ما حرم القرآن، والله لا يمسكون علي بشيء، فاجعل القرآن والسنة المعروفة لك إماماً قائداً، واتبع ذلك، وقس عليه ما يرد عليك مما لم يوضح لك في القرآن والسنة) [6].

---

(١) الأُم: جراح العمد، تحريم القتل من السنة ٤/٦.

(٢) المعرفة: الجراح، باب: تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص (٤٧٩٥) ١٣٧/٦.

(٣) ابن ماجه: الديات، باب: التغليظ في قتل مسلم ظلماً (٢٦٢٠)

والبيهقي في الكبرى: الجنايات، باب: تحريم القتل من السنة ٢٢/٨.

(٤) البيهقي في الشعب: السادس والثلاثون من شعب الإيمان وهو باب في تحريم النفوس والجنايات (٥٣٤٦).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل ٢٦٢/٩، تهذيب الكمال ١٣٤/٣٢.

(٦) الأُم: سير الأوزاعي، باب: سهم الفارس والراجل، وتفضيل الخيل ٣٦٣/٧.

بيان المبهم:

هذه رواية أبي يوسف نقلها عنه الشافعي[1] ، وقد روى الشافعي الحديث في موضع آخر من طريقه قال: أخبرنا ابن عيينة بإسناده عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا يمسكن الناس علي بشيء، فإني لا أحل لهم إلا ما أحل الله، ولا أحرم عليهم إلا ما حرم الله) [2].

قال الشافعي: [هذا منقطع، ونحن نعرف فقه طاوس ولو ثبت عن رسول الله ﷺ، فبينٌ فيه أنه على ما وصفت - إن شاء الله تعالى - قال: (لا يمسكن الناس علي بشيء) و لم يقل: لا تمسكوا عني، بل قد أمر أن يمسك عنه، وأمر الله عزوجل بذلك].

وله شاهد[3].

الحديث الرابع بعد المائة:

حدثنا الثقة عن رسول الله ﷺ في قسمة هوازن: أن وفد هوازن سألوه فقال: (أما ما كان لي ولبني عبد المطلب فهو لكم، وأسأل لكم الناس، إذا صليت الظهر فقوموا وقولوا: إنا نتشفع برسول الله ﷺ على المسلمين، وبالمسلمين على رسول الله ﷺ). فقاموا، ففعلوا ذلك. فقال رسول الله ﷺ: (أما ما كان لي ولبني عبد المطلب فهو لكم). فقال المهاجرون: وما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ. وقالت الأنصار مثل ذلك. وقال عباس بن مرداس : أما ما كان لي ولبني سليم فلا. وقالت بنو سليم: أما ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ. وقال الأقرع بن حابس: أما ما كان لي ولبني تميم فلا. وقال عيينة: أما ما كان لي ولبني فزارة فلا. فقال رسول الله ﷺ: (من تمسك بحصته من

---

(١) ينظر: معرفة السنن والآثار: السير، باب: الرجل يموت في أرض العدو قبل الغنيمة ٥٢٣/٦

أي إن أبا يوسف هو الذي عدّل الراوي على الإبهام.

(٢) الأُم: جماع العلم، باب: الصوم ٣١٠/٧.

(٣) من طريق الشافعي عن عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة: أن عبيد بن عمير الليثي حدثه : أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر ﷺ أن يصلي بالناس فذكر الحديث إلى أن قال: فمكث رسول الله ﷺ مكانه، وجلس إلى جنب الحجر يحذر الفتن، وقال: (إني والله لا يمسك الناس علي بشيء، إلا أني لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه).

البيهقي في الكبرى: النكاح، باب: الدليل على أنه ﷺ لا يقتدى به فيما خص به، ويقتدى به فيما سواه ٧٥/٧.

هذا السبي، فله بكل رأس ست فرائض من أول فيء نصيبه، فردوا إلى الناس أبناءهم ونساءهم). فرد الناس ما كان في أيديهم[1].

بيان المبهم:

هذه رواية أبي يوسف نقلها عنه الشافعي[2].

وبالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية تبين لي أنه روى الحديث:

- حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[3].
- إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق به[4].
- يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق به[5].
- محمد بن سلمة الحراني عن محمد بن إسحاق به[6].

الحديث الخامس بعد المائة:

أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن النبي ﷺ: أنه باع مدبراً احتاج صاحبه إلى ثمنه[7].

بيان المبهم:

روى البيهقي[8] الحديث من طريق الشافعي.

بالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية تبين لي أنه روى الحديث من هذه الطريق:

- عبد الرزاق عن معمر به[1].

---

(١) الأُم: سير الأوزاعي، باب: سهم الفارس والراجل، وتفضيل الخيل ٣٦٣/٧.

(٢) ينظر: المعرفة: السير، باب: الرجل يموت في أرض العدو قبل الغنيمة ٥٢٣/٦.

(٣) أبو داود: الجهاد، باب: في فداء الأسير بالمال (٢٦٩٤)

والنسائي: الهبة، باب: هبة المشاع (٣٦٨٨).

(٤) أحمد ٢١٨/٢.

(٥) البيهقي في الكبرى: قسم الفيء والغنيمة، باب: التسوية في الغنيمة، والقوم يهبون الغنيمة ٣٣٦/٦.

(٦) الطبراني في الكبير (٥٣٠٤) ٢٧٠/٥.

(٧) الأُم: أحكام التدبير ١٧/٨.

(٨) المعرفة: المدبر، باب: بيع المدبر (٦٠٧٦)

والسنن الكبرى: المدبر، باب: المدبر يجوز بيعه متى شاء مالكه ٣١٣/١٠.

ولقد سبق تتبعي لمرويات الشافعي عن معْمَر[٢].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن مَعْمر أن المراد بالثقة: مُطَـرِّف أو عبـد الـرزاق أو هشام[٣] ، وبما أن الحديث جاء من طريق عبد الرزاق فيتعين كونه المراد.

والحديث رجاله ثقات، وله شاهد في الأم عن جابر بن عبد اللهﷺ [٤].

الحديث السادس بعد المائة:

أخبرنا الثقة عن معمر عن أيوب بن أبي تميمة: أن عمر بن عبد العزيز ﷺ باع مدبراً في ديـن صاحبه[٥].

بيان المبهم:

روى البيهقي[٦] الحديث من طريق الشافعي.

وبالتتبع وقفت على رواية أخرى من طريق:

- عبد الرزاق عن معمر به[٧].

ولقد سبق تتبعي لمرويات الشافعي عن معْمَر[٨].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن مَعْمر أن المراد بالثقة: مُطَـرِّف أو عبـد الـرزاق أو

---

(١) المصنف: المدبر، باب: بيع المدبر (١٦٦٦٠).

(٢) ينظر: الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

(٣) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٤) الأُم: أحكام التدبير ١٦/٨

أخرجه من طريق: عطاء بن أبي رباح عن جابر.

البخاري: البيوع، باب: بيع المزايدة (٢٠٣٤)

ومسلم: الأيمان، باب: جواز بيع المدبر (٩٩٧).

(٥) الأُم: أحكام التدبير ١٧/٨.

(٦) المعرفة: المدبر، باب: بيع الدبر (٦٠٨٠) ٥٢٦/٧

والكبرى: المدبر، باب: المدبر يجوز بيعه متى شاء مالكه ٣١٣/١٠.

(٧) عبد الرزاق: المدبر، باب: بيع المدبر (١٦٦٦٨).

(٨) ينظر: الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

هشام[1] ، وبما أن الحديث جاء من طريق عبد الرزاق فيتعين كونه المراد.

والحديث رجاله ثقات، وله شاهد في الأم عن جابر بن عبد الله[2].

الحديث السابع بعد المائة:

أخبرنا الثقة، عن معمر، عن الزهري، عن كثير بن عباس بن عبد المطلب: أن رسول الله ﷺ صلى في كسوف الشمس ركعتين، في كل ركعة ركوعان[3].

بيان المبهم:

روى البيهقي[4] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبالتتبع للمتون والأجزاء الحديثية لم أقف على رواية لأحد من هذا الطريق، ولقد سبق تتبعي لمرويات الشافعي عن مَعْمَر[5].

وعليه:

ذكر العلماء في ضابط إبهام الشافعي عن مَعْمر أن المراد بالثقة: مُطَرِّف أو عبد الرزاق أو هشام[6] ، ولا مرجح لأحد منهم على الآخر، فيبقى المبهم دائراً بينهم.

والحديث رجاله ثقات، وأصله في الصحيحين موصولاً عن ابن عباس[7].

---

(١) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٢) الأُم: أحكام التدبير ١٦/٨

أخرجه من طريق: عطاء بن أبي رباح عن جابر.

البخاري: البيوع، باب: بيع المزايدة (٢٠٣٤)

ومسلم: الأيمان، باب: جواز بيع المدبر (٩٩٧).

(٣) اختلاف الحديث: باب: صلاة كسوف الشمس والقمر ص٢٢٦.

(٤) المعرفة: صلاة الخسوف، باب: كيف يصلى في الخسوف (١٩٦٤) ٧١/٣.

(٥) ينظر: الحديث الرابع صحيفة ١٩١.

(٦) ينظر: ضوابط إبهام الشافعي بصيغة:"الثقة" صحيفة ١٦٤.

(٧) عن الزهري به موصولاً عن ابن عباس.

البخاري: الكسوف، باب: خطبة الإمام في الكسوف (٩٩٩)

رواه عقب حديث الزهري عن عروة عن عائشة.

قال: وكان يحدث كثير بن عباس أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كان يحدث يوم خسفت الشمس بمثل حديث عروة عن عائشة. ومسلم : الكسوف، باب: صلاة الكسوف (٩٠٢).

المبحث الثاني

من أبهم بصيغة: "من أثق"

الحديث الثامن بعد المائة:

أخبرني من أثق به من أهل العلم من أهل المدينة قال: أخبرني من سمع عمر بن عبد العزيز ﷺوهو خليفة يوم فطر، فظهر على المنبر، فسلم، ثم جلس، ثم قال: إن شعار هذا اليوم التكبير والتحميد. ثم كبر مراراً: الله أكبر الله أكبر ولله الحمد، ثم تشهد للخطبة، ثم فصل بين التشهد بتكبيرة[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي بسنده من طريق الشافعي[2].

بعد تتبعي لبطون المتون والأجزاء الحديثية لم أقف على رواية لهذا الحديث من غير طريق الشافعي تلك، فلم يتبين لي من هو هذا الثقة، والمبهم هنا هو من أهل العلم من أهل المدينة، وخير من ينطبق عليه هذا الوصف الإمام مالك ﷺ إمام دار الهجرة، وشيخ الشافعي رضوان الله عليهم أجمعين، فيكون المراد بالثقة هنا: الإمام مالك والله أعلم.

وقد ذكر الشافعي هذا الحديث تقوية للأحاديث التي رواها عن إبراهيم بن أبي يحيى[3].

---

(١) الأُم: صلاة العيدين، التكبير في الخطبة في العيدين ١/٢٦٣.

(٢) معرفة السنن والآثار: صلاة العيدين، باب: السنة في الخطبة (١٩٢٢) ٣/٥٠.

(٣) ينظر: الأُم: صلاة العيدين، التكبير في الخطبة في العيدين ١/٢٦٣.

المبحث الثالث

من أبهم بصيغة:"من لا أتهم"

الحديث التاسع بعد المائة:

أخبرني من لا أتهم عن جعفر بن محمد أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يجهرون بالقراءة في الاستسقاء، ويصلون قبل الخطبة، ويكبرون في الاستسقاء سبعاً وخمساً[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بسنده إلى الشافعي، ثم رواه بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي مثله.

وبالتتبع لم أجد رواية أخرى للحديث من هذه الطريق المرسلة عند غير الشافعي، وسبق تتبعي لمرويات الشافعي عن جعفر بن محمد[3].

وعليه:

من خلال التتبع لكتب الشافعي، وجدت الشافعي روى الحديث في موضع آخر[4] مصرحاً باسم ابن أبي يحيى.

فالمراد بمن لا أتهم هو: إبراهيم بن أبي يحيى.

الحديث ضعيف لإرساله، وفي الباب شواهد له.

الحديث العاشر بعد المائة:

أخبرني من لا أتهم عن يزيد بن عبد الله بن الهاد: أن النبي ﷺ كان إذا سال السيل يقول:(اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً، فنتطهر منه ونحمد الله عليه) [5].

---

(١) الأُم: الاستسقاء، كيف صلاة الاستسقاء ١/٢٧٥.

(٢) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: السنة في صلاة الاستسقاء (٢٠٠٢) ٣/٩٥.

(٣) ينظر: الحديث الستون صحيفة ٢٨٦.

(٤) المسند ص٧٦.

(٥) الأُم: الاستسقاء، السيل ١/٢٧٨.

بيان المبهم:

روى البيهقي[1] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبتتبعي لبطون المتون والأجزاء الحديثية لم أجد الحديث عند غير الشافعي، كما تتبعت مرويات الشافعي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، فكانت على النحو الآتي:

- (الشافعي عن عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله) في سبعة مواضع.[2]
- (الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى عن يزيد بن عبد الله) في موضعين.[3]
- (الشافعي عن مالك عن يزيد بن عبد الله) في موضع واحد[4].

وعليه:

إن المبهم هنا: إبراهيم بن أبي يحيى كما مر في ضابط إبهامه عند العلماء، ويؤكده أن إبراهيم أخذ عن يزيد بدلالة روايته عنه.

والحديث ضعيف لإرساله.

الحديث الحادي عشر بعد المائة:

أخبرني من لا أتهم عن إسحاق بن عبد الله: أن عمر رضي الله عنه كان إذا سال السيل ذهب بأصحابه إليه، وقال: ما كان ليجيء من مجيئه أحد إلا تمسحنا به[5].

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث بسنده إلى الشافعي[6].

وبالتتبع لم أجد أحداً روى الحديث سوى الشافعي، كما سبق وتتبعت مرويات الشافعي عن

---

(١) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: ما جاء في السيل (٢٠٢٢) ١٠٥/٣

والكبرى: الاستسقاء، باب: ما جاء في السيل ٣٥٩/٣.

(٢) الأُم: [الصلاة، باب: صفة الأئمة ١٧٩/١، الصداق ٦٥/٥، النفقات، اللعان ١٤٠/٥، الأقضية: الإقرار والاجتهاد والحكم بالظاهر ٢٢٠/٦، جماع العلم، باب: حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها ٢٩٩/٧، باب: حكاية قول من رد خبر الخاصة ٣٠٨/٧، إبطال الإستحسان، باب: إبطال الاستحسان ٣٢٤/٧].

(٣) الأُم: [الصلاة، باب: كيف السجود ١٣٠/١، صلاة العيدين: استماع الخطبة في العيدين ٢٦٣/١].

(٤) الأُم: [الصلاة: ما جاء في فضل الجمعة ٢٣٠/١].

(٥) الأُم: الاستسقاء، البروز للمطر ٢٧٨/١.

(٦) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: طلب الإجابة عند نزول الغيث (٢٠٢٣) ١٠٥/٣.

إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة[1].

وعليه: فإن المبهم هنا هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى.

والحديث فيه: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو ضعيف، وهو مرسل عن عمر، وهو في فضائل الأعمال.

الحديث الثاني عشر بعد المائة:

أخبرني من لا أتهم قال: حدثني عبد العزيز بن عمر عن مكحول عن النبي ﷺ قال: (اطلبوا إجابة الدعاء عند التقاء الجيوش، وإقامة الصلاة، ونزول الغيث) [2].

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث بسنده إلى الشافعي[3] ووقع عنده:"عبد العزيز بن محمد" بدل:" عبد العزيز بن عمر" ولعله يرجع إلى خطأ النساخ.

وقد تتبعت بطون المتون والأجزاء الحديثية فلم أجد للحديث رواية أخرى، كما تتبعت مرويات الشافعي عن عبد العزيز بن عمر، فتبين لي أنها من طريق واحد هو:

- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن عبد العزيز بن عمر) [4].

وعليه: المبهم هنا هو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى.

والحديث فيه: عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز صدوق يخطىء[5]، وقد ذكر البيهقي حديثاً موصولاً في ذلك[6].

الحديث الثالث عشر بعد المائة:

أخبرني من لا أتهم قال: حدثني خالد بن رباح عن المطلب بن حنطب: أن النبي ﷺ كان إذا برقت السماء، أو رعدت، عرف ذلك في وجهه، فإذا أمطرت سُرِّي عنه [7].

---

(١) ينظر: الحديث السابع والسبعون صحيفة ٣٠٩.

(٢) الأُم: الاستسقاء، طلب الإجابة في الدعاء ٢٧٨/١.

(٣) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: طلب الإجابة عند نزول الغيث (٢٠٢٤) ١٠٥/٣.

(٤) الأُم: الصلاة، العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة ٢٠٩/١.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال ١٧٣/١٨تقريب التهذيب ص٣٥٨

(٦) ينظر: معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: طلب الإجابة عند نزول الغيث ١٠٦/٣.

(٧) الأُم: الاستسقاء، القول في الإنصات عند رؤية السحاب والريح ٢٧٩/١.

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث بسنده إلى الشافعي[1].

وقد تتبعت بطون المتون والأجزاء الحديثية، فلم أجد أحداً غير الشافعي روى الحديث، كما وتتبعت مرويات الشافعي عن خالد بن رباح، فتبين لي أنها من طريق واحد هو:

- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن خالد بن رباح) في ثلاثة مواضع[2].

وعليه:

ذكر الخطيب البغدادي أن الشافعي كان يقول: أخبرنا من لا أتهم، في أحاديث كثيرة منها: عن خالد بن رباح[3] .

وقال الأصم بعد سرد رواية الشافعي في المسند[4] : [سمعت الربيع بن سليمان يقول كان الشافعي ﷺ إذا قال أخبرني من لا أتهم يريد به إبراهيم بن أبي يحيى].

فالمبهم : إبراهيم بن أبي يحيى

والحديث فيه خالد بن رباح: لم يذكر فيه جرح ولا تعديل[5] ، وفي الصحيحين[6] أصل هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها.

الحديث الرابع عشر بعد المائة:

أخبرني من لا أتهم قال: حدثني أبو حازم عن ابن المسيب: أن النبي ﷺكان إذا سمع حس الرعد،

---

(١) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: القول والإنصات عند السحاب والريح (٢٠٢٦) ١٠٦/٣.

(٢) الأُم: [الصلاة: وقت الجمعة ٢١٣/١، صلاة العيدين، الإتيان من طريق غير التي غدا منها ٢٥٧/١، الاستسقاء، الدعاء في خطبة الاستسقاء ٢٧٦/١].

(٣)الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٣٧١/١.

(٤) مسند الشافعي ص٨٠.

(٥) ينظر: تعجيل المنفعة ص١١٢.

(٦) من طريق: ابن جريج عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها قالت:كان النبي ﷺ إذا رأى مَخِيلة في السماء أقبل وأدبر ودخل وخرج، وتغير وجهه، فإذا أمطرت السماء، سُرِّي عنه، فعرَّفته عائشة ذلك. فقال النبي ﷺ: (ما أدري لعله كما قال قوم:{ فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم}. الآية). واللفظ للبخاري.

البخاري: بدء الخلق، باب: ما جاء في قوله { وهو الذي أرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته }الفرقان (٣٠٣٤)

ومسلم: صلاة الاستسقاء، باب: التعوذ عند رؤية الريح والغيم، والفرح بالمطر (٨٩٩).

عُرف ذلك في وجهه، فإذا أمطرت سرِّي عنه، فسئل عن ذلك؟ فقال: (إني لا أدري بما أرسلت؟ أبعذاب أم برحمة) [1].

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث بسنده إلى الشافعي[2].

تتبعت الحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية فوجدت له رواية أخرى من طريق:

- محمد بن مُطَرِّف عن أبي حازم به[3].

كما تتبعت مرويات الشافعي عن أبي حازم - سلمة بن دينار - فوجدتها كالتالي:

- (الشافعي عن مالك عن أبي حازم) في تسعة مواضع[4].

- (الشافعي عن سفيان بن عيينة عن أبي حازم بن دينار) في موضعين[5].

وعليه:

بناء على ما سبق، يترجح لدي أن المراد بالمبهم: الإمام مالك، حيث روى الشافعي بواسطته عن أبي حازم في تسعة مواضع كما مر، وإذا رجعنا إلى ما قاله العلماء في ضابط إبهام الشافعي بهذه الصيغة، فيكون المراد بالمبهم: ابن أبي يحيى.

والحديث رجاله ثقات، وهو مرسل عن ابن المسيب، وقد سبق أن مرسل ابن المسيب حجة؛ وقال البيهقي: [هذا الذي رواه مرسلاً عن المطلب وعن ابن المسيب، قد روته عائشة، ورواه أنس ابن مالك بمعناهما][6].

---

(١) الأُم: الاستسقاء، القول في الإنصات عند رؤية السحاب والريح ٢٧٩/١.

(٢) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: القول والإنصات عند السحاب والريح (٢٠٢٨) ١٠٧/٣.

(٣) الزهد: أحمد بن حنبل ص٣٩٧.

(٤) الأُم: [الصلاة، الصلاة بغير أمر الوالي ١٧٣/١، الصلاة بإمامين أحدهما بعد الآخر ١٩٢/١، الصيام الصغير، باب: ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه ١٠٦/٢، الحج، باب: الحج بغير نية ١٤٠/٢، الصداق ٦٥/٥، النفقات، ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه ١٥٦/٥، ما جاء في الصداق ١٧٨/٥، اختلاف مالك والشافعي، باب: ما جاء في الصداق ٢٤٤/٧، باب: في قطع العبد ٢٩١/٧].

(٥) الأُم: [الصلاة، موقف الإمام ١٨٦/١، مقام الإمام ارتفعاً والمأموم مرتفع ومقام الإمام بينه وبين الناس مقصورة وغيرها ١٨٩/١].

(٦) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: القول والإنصات عند السحاب والريح ١٠٧/٣
وقد سبق حديث عائشة.

الحديث الخامس عشر بعد المائة:

أخبرني من لا أتهم قال: أخبرنا صفوان بن سليم قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تسبوا الريح، وعوذوا بالله من شرها) [1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وتتبعت بطون المتون والأجزاء الحديثية فلم أجد الحديث عند غير الشافعي، كما تتبعت مرويات الشافعي عن صفوان بن سليم، ووجدتها كما يلي هو:

- (الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم) في ثمانية مواضع.[3]
- (الشافعي عن مالك عن صفوان بن سليم) في موضع واحد[4].

وعليه:

ذكر الخطيب البغدادي أن الشافعي كان يقول: أخبرنا من لا أتهم، في أحاديث كثيرة منها: عن صفوان بن سليم[5].

فالمبهم هنا: ابن أبي يحيى.

والحديث ضعيف لإرساله.

الحديث السادس عشر بعد المائة:

أخبرنا من لا أتهم قال: حدثنا سليمان بن عبد الله: عن عروة بن الزبيرﷺ قال: إذا رأى

أما حديث أنس ففي البخاري من طريق: محمد بن جعفر قال: أخبرني حميد أنه سمع أنساً يقول:
كانت الريح الشديدة إذا هبّت عُرف ذلك في النبي ﷺ.
الصحيح: الاستسقاء، باب: إذا هبت الريح (٩٨٧).

(١) الأُم: الاستسقاء، القول في الإنصات عند رؤية السحاب والريح ١/٢٧٩.

(٢) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: القول والإنصات عند السحاب والريح (٢٠٣٠) ٣/١٠٨.

(٣) الأُم: [الصلاة: باب: افتتاح الصلاة ١/١٢٢، باب: القول في الركوع ١/١٢٧، باب: الذكر في السجود ١/١٣٢، باب: التشهد والصلاة على النبي محمد ﷺ ١/١٣٤، إيجاب الجمعة ١/٢٠٦، التشديد في ترك الجمعة ١/٢٢٨، ما يؤمر به في ليلة الجمعة ويومها ١/٢٢٩، صلاة العيدين، الأكل قبل العيد في يوم الفطر ١/٢٥٦].

(٤) الأُم: [الطهارة ١/١٤].

(5) الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/٣٧١.

أحدكم البرق أو الودق، فلا يشير إليه، وليصف ولينعت[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بسنده إلى الشافعي، وفيه: أخبرنا الربيع قال: أخبرنا من لا أتهم.. وكأنه سقط سهواً: أخبرني الشافعي.

تتبعت بطون المتون والأجزاء الحديثية، فوجدت طريقاً آخر للحديث هو:

- إبراهيم بن محمد عن سليمان به[3].
- محمد بن إسحاق عن سليمان به مرفوعاً إلى النبي ﷺ[4].

كما سبق تتبع مرويات الشافعي عن سليمان بن عبد الله[5].

وعليه:

بما أن الحديث جاء من طريق إبراهيم بن محمد عند عبد الرزاق، أكّد هذا أن المراد بالمبهم هنا هو: ابن أبي يحيى.

والحديث فيه: سليمان بن عبد الله بن عويمر مقبول[6]، ذكره ابن حبان في الثقات[7]، وتساهله في التوثيق معروف.

وقال ابن حجر: [سليمان بن عبد الله بن عويمر عن عروة مرسلاً][8].

والحديث روي موصولاً عند البيهقي من طريق: محمد بن إسحاق.

الحديث السابع عشر بعد المائة:

أخبرنا من لا أتهم عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه: أن الناس مطروا ذات ليلة، فلما أصبح النبي

---

(١) الأُم: الاستسقاء، باب: الإشارة إلى المطر ٢٧٩/١.

(٢) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: الإشارة إلى المطر (٢٠٣٤) ١٠٩/٣

والكبرى: صلاة الاستسقاء، باب: الإشارة إلى المطر ٣٦٢/٣.

(٣) عبد الرزاق: الصلاة، باب: الاستسقاء (٤٩١٧).

(٤) البيهقي في الكبرى: صلاة الاستسقاء، باب: الإشارة إلى المطر ٣٦٢/٣.

(٥) الحديث الثالث والسبعون صحيفة ٣٠٤.

(٦) تقريب التهذيب: ابن حجر ص٢٥٢.

(٧) الثقات ٣٨٨/٦.

(٨) لسان الميزان ٢٣٧/٧.

ﷺ، غدا عليهم، فقال: (ما على الأرض بقعة إلا وقد مطرت هذه الليلة) [1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بسنده عن الشافعي.

بالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية لم أجد أحداً روى الحديث سوى الشافعي من هذه الطريق، كما تتبعت مرويات الشافعي عن عبد الله بن أبي بكر، فوجدتها على النحو الآتي:

- (الشافعي عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر) في تسعة وعشرين موضع[3].
- (الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر) في سبعة مواضع[4].
- (الشافعي عن ابن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر) في موضع واحد[5].
- (الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر) في موضعين[6].

وعليه:

ذكر الخطيب البغدادي أن الشافعي كان يقول: أخبرنا من لا أتهم، في أحاديث كثيرة منها:

---

(١) الأُم: الاستسقاء، كثرة المطر وقلته ١/٢٨٠.

(٢) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: كثرة المطر وقلته (٢٠٣٨) ٣/١١١.

(٣) الأُم: [الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر ١/٣٠، الاستسقاء، كيف صلاة الاستسقاء ١/٢٧٤، الحج، باب: رفع الصوت بالتلبية ٢/١٧٠، البيوع، باب: الثنيا ٣/٦١، الوصايا: الولاء والحلف ٤/١٣٧ في موضعين، النكاح، ما يحرم من النساء بالقرابة ٥/٢٦، ٥/٢٩، النفقات، الحال التي يختلف فيها حال النساء ٥/١٢٢، القسم للمرأة المدخول بها ٥/٢١٣، الإحداد ٥/٢٥٥، جراح العمد، عقل الأصابع ٦/٨٣، أرش الموضحة ٦/٨٤، ديات الخطأ، ديات الرجال الأحرار المسلمين ٦/١١٦، جماع الديات فيما دون النفس ٦/١٣٠، دية العينين ٦/١٣٥، دية الأسنان ٦/١٣٨، الحدود وصفة النفي ٦/١٤٣، حد السرقة والقاطع فيها وحد قاطع الطريق وحد الزاني ٦/١٦٢، قطع المملوك بإقراره وقطعه وهو آبق ٦/١٦٥، اختلاف مالك والشافعي ٧/٢١١، باب: في الرضاع ٧/٢٤٥، باب: ماروى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تخمير المحرم وجهه ٧/٢٦٤، اختلاف الحديث، باب: الضحايا ٢٠٣، باب: لحوم الضحايا ٢٤٦، باب: في بكاء الحي على الميت ٢٦٦].

(٤) الأُم: [الصلاة، القراءة في الخطبة ١/٢٢٠، صلاة العيدين، وقت الغدو إلى العيدين ١/٢٥٥، صلاة الكسوف ١/٢٦٧، صلاة المنفردين في صلاة الكسوف ١/٢٧٠، الجنائز، باب: الخلاف في إدخال الميت القبر ١/٣٠٢، الفرائض، باب:المواريث ٤/٨٥، باب: الخلاف في ذلك ٢٣٠].

(٥) الأُم: [الاستسقاء، كيف صلاة الاستسقاء ١/٢٧٥].

(٦) الأُم: [الحج، باب: هل تجب العمرة وجوب الحج؟ ٢/١٤٥، جراح العمد، ديات الخطأ، ديات الرجال الأحرار المسلمين ٦/١١٦].

عن عبد الله بن أبي بكر[1].

ويؤكده أن إبراهيم بن محمد أحد الذين روى الشافعي بواسطتهم عن عبد الله بن أبي بكر، وقد تكرر من العلماء أن المراد بمن لا يتهم عند الشافعي هو إبراهيم، يترجح كون المراد بالمبهم إبراهيم ابن أبي يحيى.

والحديث ضعيف لإرساله.

الحديث الثامن عشر بعد المائة:

أخبرني من لا أتهم قال: أخبرني يزيد- أو نوفل بن عبد الملك الهاشمي-: أن النبي ﷺ قال: (أسكنت أقل الأرض مطراً، وهى بين عيني السماء - يعني المدينة - عين بالشام، وعين باليمن)[2].

بيان المبهم:

روى البيهقي[3] الحديث بسنده إلى الشافعي.

بالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية لم أجد أحداً روى الحديث سوى الشافعي، كما أني تتبعت مرويات الشافعي عن يزيد ونوفل بن عبد الملك، فلم أجد له سوى هذه الرواية.

وبالتدقيق في التراجم وجدت نوفل بن عبد الملك في شيوخ ابن أبي يحيى[4].

وعليه:

المبهم هنا هو: ابن أبي يحيى والله أعلم.

ويزيد بن عبد الملك، ونوفل ضعيفان[5].

الحديث التاسع عشر بعد المائة:

أخبرني من لا أتهم عن صفوان بن سليم: أن النبي ﷺ قال: (يصيب المدينة مطر، لا يكن أهلها

---

(1) الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/٣٧١.

(٢) الأُم: الاستسقاء، أي الأرض أمطر؟ ١/٢٨٠.

(٣) معرفة السنن والآثار: الاستسقاء، باب: كثرة المطر وقلته (٢٠٤١) ٣/١١٢.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال ٣٠/٦٧.

(٥) ينظر: ترجمة يزيد بن عبد الملك: تهذيب الكمال ٣٢/١٩٩

ترجمة نوفل بن عبد الملك: تهذيب الكمال ٣٠/٦٧.

بيت من مدر) [1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وتتبعت بطون المتون والأجزاء الحديثية فلم أجد الحديث عند غير الشافعي، كما تتبعت مرويات الشافعي عن صفوان بن سليم فيما سبق[3].

وعليه:

ذكر الخطيب البغدادي أن الشافعي كان يقول: أخبرنا من لا أتهم، في أحاديث كثيرة منها: عن صفوان بن سليم[4].

فالمراد بالمبهم : ابن أبي يحيى.

والحديث ضعيف لإرساله.

الحديث العشرون بعد المائة:

أخبرني من لا أتهم قال: أخبرني عبد الله بن عبيدة، عن محمد بن عمرو: أن النبي ﷺ قال: (نصرت بالصبا، وكانت عذاباً على من كان قبلي) [5].

بيان المبهم:

روى البيهقي[6] الحديث بسنده إلى الشافعي.

بالتتبع لم أجد أحداً روى الحديث من هذا الطريق سوى الشافعي، كما تتبعت مرويات الشافعي عن عبد الله بن عبيدة فوجدت أنها أتت من طريق واحد هو:

- (الشافعي عن سعيد عن موسى بن عبيدة عن أخيه عبد الله بن عبيدة) [7]

وعليه:

---

(١) الأُم: الاستسقاء، باب: أي الأرض أمطر ١/٢٨٠.

(٢) المعرفة: الاستسقاء، باب: كثرة المطر وقلته (٢٠٤٣).

(٣) ينظر: الحديث الخامس عشر بعد المائة صحيفة ٣٥٣.

(٤) الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١/٣٧١.

(٥) الأُم: الاستسقاء، أي الريح يكون بها مطر؟ ١/٢٨٠.

(٦) المعرفة: الاستسقاء، باب: أي الريح يكون بها المطر؟ (٢٠٤٧) ٣/١١٣.

(٧) الأُم: [الحج، باب: ما تلبس المرأة من الثياب ٢/١٦٤].

بما أن الشافعي روى عن عبد الله بن عبيدة بواسطة واحدة: سعيد بن سالم بسنده عن ابن عبيدة، فيكون المراد بالمبهم هنا: سعيد بن سالم.

والحديث فيه: عبد الله بن عبيدة ضعفه ابن معين، ووثقه ابن شيبة والدراقطني[1].

الحديث الواحد والعشرون بعد المائة:

أخبرنا من لا أتهم قال: حدثني إسحاق بن عبد الله: أن النبي ﷺ قال: (إذا أنشئت بحرية، ثم استحالت شامية، فهو أمطر لها) [2].

بيان المبهم:

روى البيهقي[3] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبالتتبع لم أجد أحداً روى الحديث من هذا الطريق سوى الشافعي، كما سبق تتبع مرويات الشافعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة[4].

كما ذكر ابن عبد البر[5] أن الشافعي روى هذا الحديث عن إبراهيم بن أبي يحيى، مما يدل على أن المراد بالمبهم هنا: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى.

والحديث فيه: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ضعيف[6].

وله شاهد[7].

الحديث الثاني والعشرون بعد المائة:

أخبرني من لا أتهم، عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ أعطى المؤلفة قلوبهم يوم حنين من الخمس[8].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١٠١/٥، تهذيب الكمال ٢٦٥/١٥.

(٢) الأُم: الاستسقاء، أي الريح يكون بها مطر؟ ٢٨٠/١.

(٣) المعرفة: الاستسقاء، باب: أي الريح يكون بها المطر؟ (٢٠٤٩) ١١٤/٣.

(٤) ينظر: الحديث السابع والسبعون صحيفة ٣٠٩.

(٥) التمهيد ٣٧٧/٢٤ وينظر: الاستذكار ٤٣٩/٢.

(٦) ينظر: تقريب التهذيب ص١٠٢.

(٧) عن مالك أنه بلغه: أن رسول الله ﷺكان يقول : (إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة). الموطأ: الاستسقاء، باب: الاستمطار بالنجوم (٥).

(٨) الأُم: قسم الصدقات، باب: قسم الصدقات الثاني ٩٣/٢.

بيان المبهم:

روى البيهقي[1] الحديث من طريق الشافعي، وزاد فيه عند قوله:" من لا أتهم ابن أبي يحيى".

وقد تتبعت في بطون المتون والأجزاء الحديثية فلم أجد أحداً روى الحديث من هذا الطريق سوى الشافعي، كما أني تتبعت مرويات الشافعي عن موسى بن محمد، فلم أجد له سوى هذه الرواية.

وعليه:

إن البيهقي روى الحديث من طريق الشافعي مصرحاً باسم المبهم، وهو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، فيكون هو المراد.

والحديث فيه: موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث ضعيف[2].

وذكر البيهقي أن الشافعي قال في كتاب حرملة: أخبرنا سفيان قال: أخبرنا عمر بن سعيد عن أبيه عن عباية بن رفاعة عن رافع بن خديج قال: أعطى رسول الله ﷺ يوم حنين أبا سفيان بن حرب ، وصفوان بن أمية ، وعيينة بن حصن ، والأقرع بن حابس مائة مائة من الإبل ، وأعطى عباس بن مرداس دون ذلك[3].

---

(١) المعرفة: قسم الصدقات، باب: بيان أهل الصدقات (٤٠٣٥) ١٩٨/٥، وفيه:"أمه" بدل: "أبيه".

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ١٤٠/٢٩.

(٣) المعرفة: قسم الصدقات، باب: بيان أهل الصدقات ١٩٨/٥

وهو عند مسلم من هذا الطريق، الصحيح: الزكاة، باب: إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام، وتصبر من قوي إيمانه (١٠٦٠).

المبحث الرابع
من أبهم بصيغة:"أهل العلم"

الحديث الثالث والعشرون بعد المائة:

وسمعت عدداً من أهل العلم يذكرون: أن رسول الله ﷺكان يستخلف ابن أم مكتوم، وهو أعمى، فيصلي بالناس في عدة غزوات له[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث من طريق الشافعي، وقال: [وقد روينا في هذا عن عمران القطان عن قتادة عن أنس][2].

وبعد تتبعي لبطون المتون وجدت الحديث روي من عدة طرق منها:

– عبد الرحمن بن مهدي عن عمران القطان عن قتادة عن أنس : أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم يؤم الناس وهو أعمى[3].

– عبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس : أن النبي ﷺاستخلف ابن أم مكتوم على الصلاة، وغيرها من أمر المدينة[4].

– أبو أسامة قال: أخبرنا مجالد عن الشعبي قال: خرج رسول الله ﷺ إلى بدر، فاستخلف ابن أم مكتوم على المدينة، فكان يؤمهم، وهو أعمى[5].

وعليه:

فإن عبد المجيد بن عبد العزيز وأبا أسامة ممن أخذ عنه الشافعي وروى عنهم، فلعل مراده بعدد من أهل العلم: عبد المجيد وأبا أسامة.

---

(١) الأُم: الصلاة، باب: إمامة الأعمى ١/١٨٢.

(٢) معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: إمامة الأعمى (١٤٨٥) ٢/٣٧١.

(٣) أبو داود: الصلاة، باب: إمامة الأعمى (٥٩٥)

والبيهقي في الكبرى: الصلاة، باب: إمامة الأعمى ٣/٨٨.

(٤) الطبراني في الكبير (١١٤٣٥) ١١/١٨٣.

(٥) ابن أبي شيبة: الصلاة، في إمامة الأعمى من رخص فيه ٤/٣٠٩.

والحديث ضعيف لإرساله، وله طرق عدة كما سبق، وفي الباب شواهد له[1].

الحديث الرابع والعشرون بعد المائة:

أخبرنا بعض أهل العلم والأمانة عن يحيى بن سعيد عن نعيم بن سلامة: أن عمر بن عبد العزيز دعا بصحيفة، فزعموا أن النبي ﷺ كتب بها إلى معاذ بن جبل، فإذا فيها: (في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة) [2].

بيان المبهم:

روى البيهقي[3] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبالتتبع للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية وقفت على روايته من طريق:

- يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أن نعيم بن سلامة.....[4]

فكأن محمد بن يحيى ساقط عند الشافعي، ولعله سهو من النساخ.

وسبق تتبعي لمرويات الشافعي عن يحيى بن سعيد الأنصاري[5].

وعليه:

إن المراد بالمبهم هنا: يزيد بن هارون، بدليل روايته الحديث من طريق الشافعي.

والحديث رجاله ثقات، وهو وإن كان وجادة، إلا أن الصحيح جواز العمل بها[6]، وقد ذكر الشافعي في الباب شواهد للحديث[7].

الحديث الخامس والعشرون بعد المائة:

سمعت بعض من أرضى من أهل العلم يذكر: أن الله تبارك وتعالى لما أمر بهذا إبراهيم عليه السلام، وقف على المقام فصاح صيحة: " عباد الله أجيبوا داعي الله ". فاستجاب له حتى من في

---

(١) ينظر: الأُم: الصلاة، باب: إمامة الأعمى ١/١٨٢.

(٢) الأُم: الزكاة، باب: صدقة البقر ٢/٩.

(٣) المعرفة: الزكاة، باب: صدقة البقر السائمة (٢٢٤٠) ٣/٢٣٣.

(٤) ابن أبي شيبة: الزكاة، في صدقة البقر ما هي؟ ٦/٤١٥.

(٥) ينظر: الحديث الثامن والأربعون صحيفة ٢٧٠.

(٦) ينظر: تدريب الراوي ٢/٦٠.

(٧) ينظر: الأُم: الزكاة، باب: صدقة البقر ٢/٩.

أصلاب الرجال وأرحام النساء، فمن حج البيت بعد دعوته، فهو ممن أجاب دعوته ووافاه من وافاه يقولون: " لبيك داعي ربنا لبيك "[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي الحديث من طريق الشافعي[2].

وبالتتبع لبطون المتون والأجزاء الحديثية وقفت على من روى الحديث، وهم:

- ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد موقوفاً عليه[3].
- أبو سعيد - عبد القدوس بن حبيب - عن مجاهد[4].
- جرير عن قابوس عن أبيه عن ابن عباس موقوفاً أيضاً[5].
- آدم عن ورقاء عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس [6].
- جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس[7].

وعليه:

إن أحد رواة هذا الحديث ابن عيينة وهو من شيوخ الشافعي، فيكون هو المراد بالمبهم والله أعلم.

والحديث ضعيف لإرساله، وله عدة طرق كما سبق.

الحديث السادس والعشرون بعد المائة:

وحدثنا غير واحد من أهل العلم أن رسول الله ﷺ حمى النقيع[8].

---

(١) الأُم: الحج، باب: دخول مكة لغير إرادة حج ولا عمرة ١٥٤/٢.

(٢) المعرفة: المناسك، باب: دخول مكة بغير إرادة حج ولا عمرة (٣١٢٥) ١٦٦/٤.

(٣) مصنف عبد الرزاق: المناسك، باب: بنيان الكعبة (٩١٠٠).

(٤) مصنف عبد الرزاق: المناسك، باب: بنيان الكعبة (٩١٠١).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي: الحج، باب: دخول مكة بغير إرادة حج ولا عمرة ١٧٦/٥.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي: الحج، باب: دخول مكة بغير إرادة حج ولا عمرة ١٧٦/٥.

(٧) الحاكم في المستدرك: تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، باب: ذكر إبراهيم عليه السلام ٦٠١/٢ قال: صحيح الإسناد و لم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

(٨) الأُم: الشفعة، من قال: لا حمى إلا حمى من الأرض الموات ٤٩/٤.

بيان المبهم:

روى البيهقي[1] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبالتتبع للمتون وقفت على عدة روايات للحديث، منها:

– الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الصعب بن جثامة قال: إن رسول الله ﷺ قال: (لا حمى إلا لله ولرسوله). وقال: بلغنا أن النبي ﷺ حمى النقيع[2].

– عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة: أن النبي ﷺحمى النقيع. وقال: (لاحمى إلا لله عز وجل) [3].

وعليه:

فإن عبد العزيز من شيوخ الشافعي، وقد روى الحديث، فيكون المراد بالمبهم هنا: عبد العزيز بن محمد.

والحديث ضعيف لإرساله، وله عدة طرق كما سبق.

الحديث السابع والعشرون بعد المائة:

أخبرنا من أهل العلم: أنه لما قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه بما أصيب بالعراق، قال له صاحب بيت المال : ألا أدخله بيت المال ؟ قال : لا ورب الكعبة لا يؤوى تحت سقف بيت حتى أقسمه، فأمر به فوضع في المسجد، ووضعت عليه الأنطاع، وحرسه رجال المهاجرين والأنصار، فلما أصبح، غدا مع العباس بن عبد المطلب وعبد الرحمن بن عوف أخذ بيد أحدهما، أو أحدهما أخذ بيده، فلما رأوه، كشطوا الأنطاع عن الأموال، فرأى منظراً لم ير مثله، رأى الذهب فيه والياقوت والزبرجد واللؤلؤ يتلألأ، فبكى عمر بن الخطاب فقال له أحدهما : والله ما هو بيوم بكاء ولكنه

---

(١) المعرفة: إحياء الموات، باب: الحمى (٣٧٤١) ٥٢٣/٤.

(٢) البخاري: المساقاة، باب: لا حمى إلا لله ولرسوله ﷺ (٢٢٤١)

والبيهقي في الكبرى: إحياء الموات، باب: ما جاء في الحمى ١٤٦/٦.

(٣) أبو داود: الخراج والإمارة والفيء، باب: في الأرض يحميها الإمام أو الرجل (٣٠٨٤)

والبيهقي في الكبرى: إحياء الموات، باب: ما جاء في الحمى ١٤٦/٦.

يوم شكر وسرور. فقال : إني والله ما ذهبت حيث ذهبت، ولكنه والله ما كثر هذا في قوم قط إلا وقع بأسهم بينهم، ثم أقبل على القبلة ورفع يديه إلى السماء وقال : اللهم إني أعوذ بك أن أكون مستدرجاً فإني أسمعك تقول : { سنستدرجهم من حيث لا يعلمون } الآية ثم قال : أين سراقة ابن جعشم ؟ فأتي به أشعر الذراعين دقيقهما فأعطاه سواري كسرى، فقال : البسهما. ففعل، فقال : الله أكبر. ثم قال: الحمد لله الذي سلبهما كسرى بن هرمز، وألبسهما سراقة بن جعشم أعرابيّاً من بني مدلج، وجعل يقلب بعض ذلك بعصا، ثم قال : إن الذي أدى هذا لأمين. فقال له رجل : أنا أخبرك: أنت أمين الله وهم يؤدون إليك ما أديت إلى الله عز وجل، فإذا رتعت رتعوا. قال : صدقت. ثم فرقه[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبالتتبع للمتون، تبين لي رواية الحديث بنحوه من طريق:

– وكيع بن الجراح عن هشام بن سعد عن الزهري وجعفر بن برقان عن الزهري عن المسور ابن مخرمة قال : أتي عمر بن الخطاب ﷺ بغنائم من غنائم القادسية، فجعل يتصفحها وينظر إليها وهو يبكي، ومعه عبد الرحمن بن عوف، فقال له عبد الرحمن: يا أمير المؤمنين: هذا يوم فرح وهذا يوم سرور. قال: فقال: أجل، ولكن لم يؤت هذا قوم قط، إلا أورثهم العداوة والبغضاء[3].

– عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن إبراهيم بن عوف قال: أتي عمر...بنحوه[4].

مما سبق:

فإن وكيعاً وعبد الرزاق من شيوخ الشافعي، وهما من أهل العلم، وقد ذكر البيهقي حديثهما عقب إيراده حديث الشافعي عن الثقة، ولا مرجح بينهما.

---

(١) الأُم: الوصايا، الخلاف ١٦٨/٤.

(٢) المعرفة: قسم الفيء والغنيمة، باب: التعجيل بقسمة مال الفيء إذا اجتمع (٤٠١٤) ١٦٥/٥.

والكبرى: قسم الفيء والغنيمة، باب: الاختيار في التعجيل بقسمة مال الفيء إذا اجتمع ٣٥٧/٦.

(٣) الكبرى: قسم الفيء والغنيمة، باب: الاختيار في التعجيل بقسمة مال الفيء إذا اجتمع ٣٥٨/٦.

(٤) الكبرى: قسم الفيء والغنيمة، باب: الاختيار في التعجيل بقسمة مال الفيء إذا اجتمع ٣٥٨/٦.

والحديث ضعيف لإرساله، وله عدة طرق كما سبق.

الحديث الثامن والعشرون بعد المائة:

أخبرني بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: لما انتهى إلى النبي ﷺ قتل أهل بئر معونة، أقام خمس عشرة ليلة كلما رفع رأسه من الركعة الأخيرة من الصبح قال: (سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد اللهم افعل.. فذكر دعاء طويلاً). ثم كبر فسجد[1].

بيان المبهم:

روى البيهقي[2] الحديث بسنده إلى الشافعي.

وبتتبعي للحديث من بطون المتون والأجزاء الحديثية لم أعثر عليه عند غير الشافعي.

وسبق تتبعي لمرويات الشافعي عن جعفر بن محمد [3].

وعليه:

لقد سبق إبهام الراوي عن جعفر بن محمد بهذه الصيغة وتبين بعد البحث أنه: حاتم بن إسماعيل، وبما أنه أُبهم في هذا الحديث بنفس الصيغة، يترجح عندي أنه المراد.

والحديث ضعيف لإرساله، وأصله في الصحيحين[4] ، وهو صحيح العمل به في الصبح[5].

---

(١) اختلاف الحديث: باب: القنوت في الصلوات كلها ص٢٨٥.

(٢) معرفة السنن والآثار: الصلاة، باب: القنوت في صلاة الصبح (٩٥٤) ٢/٧٠.

(٣) ينظر: الحديث الستون صحيفة ٢٨٦.

(٤) من طريق أيوب عن محمد عن أنس.

البخاري: الوتر، باب: القنوت قبل الركوع وبعده (٩٥٦)

ومسلم: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة (٦٧٧).

(٥) ينظر: اختلاف الحديث: باب: القنوت في الصلوات كلها ص٢٨٦.

الفصل الثالث: أقوال أهل الجرح والتعديل في الثقات المبهمين الذين تمّ الكشف عنهم:

بما أن الإمام الشافعي ﷺ أبهم على التعديل، وكان على عاتقي في هذا البحث محاولة العثور على هؤلاء المبهمين، وقد استطعت بعون الله التوصل إلى كثير منهم، يرد سؤال هام هو: هل جميع من أبهمهم بهذه الصيغة وتمَّ الكشف عنهم هم عدول حقّاً، وقد مرّ الكلام عن الذين ردّوا هذا التعديل محتجين بجهالة الراوي ومن ثم جهالة عدالته، فكان لزاماً عليّ متابعة ما بدأته وهو الحديث عن هؤلاء الثقات المبهمين الذين تمَّ الكشف عنهم، ومن المفيد ذكر ما قاله الدكتور خليل ملا خاطر: [..ومن الملاحظ بعد تتبعي لشيوخ الشافعي الذين أخفى ذكر أسمائهم واكتفى بقوله: "حدثني الثقة" أن هؤلاء جميعاً من رجال الصحيحين، سوى ثلاثة، وهم: إبراهيم بن محمد ومسلم ابن خالد ومُطَرِّف بن مازن][1]

وقوله إن هؤلاء الثلاثة ليسوا من رجال الصحيحين، لا يعني تضعيفهم، كما سيمر.

وبما أن سنّة الله تعالى في خلقه تقتضي عدم العصمة للبشر – عدا الأنبياء – فقد سببت كثرة أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرواة وقوع التعارض فيما بينها، لأسباب عديدة، منها: الاختلاف في الحكم على بعض الرواة، أو التحامل والتشدد في الجرح والتعديل، أو التساهل فيهما، إلى ما هنالك من أسباب يطول شرحها – والحديث عنها يُخرج البحث عن صلبه – فكان من الواجب تبيين حالات الجرح والتعديل المقبول من المردود.

يقول الشيخ أبو الحسنات اللكنوي: [يجب عليك أن لاتبادر إلى الحكم بجرح الراوي بوجود حكمه من بعض أهل الجرح والتعديل، بل يلزم عليك أن تنقح الأمر فيه، فإن الأمر ذو خطر وتهويل، ولا يحل لك أن تأخذ بقول كل جارح في أي راو كان، وإن كان ذلك الجارح من الأئمة أو من مشهوري علماء الأمة، فكثيراً ما يوجد أمر يكون مانعاً من قبول جرحه، وحينئذٍ يحكم برد جرحه، وله صورٌ كثيرة لا تخفى على مهرة كتب الشريعة][2].

وبناء على ذلك قمت بجمع المبهمين من ثنايا الأحاديث التي وقع الكشف فيها، ثم ذكرت ما قيل في كل واحد منهم من جرح أو تعديل مقبول أو مردود مع مناقشتها وبيان الراجح منها، وبسبب اختلاف الصيغ التي أبهم بها الشافعي في كتابه، آثرت تقسيم المبحث – وفقاً لذلك – إلى

---

(١) سنن الشافعي: تعليق المحقق د. خليل ملا خاطر ٢/٢٣٥.

(٢) الرفع والتكميل ص١١٥.

ثلاثة أقسام، الأول: تناول من أبهم بصيغ التوثيق، والثاني: من أبهم بصيغة:"أهل العلم" والثالث: من أبهم بصيغة:" من لا أتهم".

أولاً – الثقات الذين أُبهموا بصيغ التوثيق:

سرى عملي في هذا القسم على ترتيب الثقات وفق حروف الهجاء، مع ذكر المواضع التي تمَّ فيها الكشف عنهم(١)، ثمَّ ذكر كل ما قيل في هذا الراوي من جرح أو تعديل، مع مناقشتها، والترجيح عند التعارض وفقاً للأصول التي ذكرها علماء الحديث في تصانيفهم.

إبراهيم بن سعد(٢) :

هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني نزيل بغداد.

قال فيه ابن معين: ثقة حجة.

- قال الدوري: [قلت ليحيى: إبراهيم أحب إليك في الزهري أو الليث؟ فقال: كلاهما ثقة].
- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: [ثقة].
- ووثقه العجلي(٣) وأبو حاتم (٤).
- قال ابن عدي: [هو من ثقات المسلمين حدث عنه جماعة من الأئمة، و لم يختلف أحد في الكتابة عنه، وقول من تكلم فيه تحامل، وله أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري وغيره](٥).

توفي سنة ١٨٥هـ روى له الجماعة.

[الحديث الخامس عشر، الحديث الواحد والسبعون، الحديث التاسع والثمانون].

أحمد بن حنبل (٦) :

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله،

---

(١) مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المواضع قد تتكرر لعدم الجزم بالمبهم.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٨٨/٢، تذكرة الحفاظ ٢٥٢/١، تهذيب التهذيب ١٠٥/١.

(٣) الثقات ٢٠١/١.

(٤) الجرح والتعديل ١٠١/٢.

(٥) الكامل ٢٤٩/١.

(٦) التقريب ص٨٤، تذكرة الحفاظ ٤٣١/٢.

أحد الأئمة شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره، الحافظ الحجة، ثقة فقيه، وهو رأس الطبقة العاشرة.

وقد عُرف الشافعي بروايته عنه[1] ، ولعله كان يبهمه لأنه أصغر منه سنّاً كما مر في أسباب إبهام الشافعي.

توفي سنة ٢٤١هـ ببغداد.

[الحديث الخامس والثلاثون، الحديث السابع والثلاثون، الحديث الواحد والخمسون، الحديث الخامس والأربعون، الحديث الخامس والثمانون].

إسحاق الأزرق[2] :

إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي المعروف بالأزرق الحافظ الثقة.

- قيل لأحمد: [إسحاق الأزرق ثقة؟ فقال: أي والله ثقة].
- وثقه ابن معين والعجلي[3] وابن سعد والبزار.
- وقال أبو حاتم: صحيح الحديث صدوق لا بأس به[4].
- وقال يعقوب بن شيبة: [كان من أعلمهم بحديث شريك].
- وقال الخطيب: [كان من الثقات المأمونين][5].
- ذكره ابن حبان في الثقات[6].

توفي سنة ٢٩٥هـ رحمه الله.

[الحديث الأربعون].

إسماعيل بن إبراهيم(ابن عُلَيَّة) [7] :

إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي أسد خزيمة مولاهم أبو بشر البصري المعروف بابن عُلَيَّة،

---

(١) تهذيب الكمال ٤٣٧/١.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٤٩٦/٢، تذكرة الحفاظ ٣٢٠/١، تهذيب التهذيب ٢٢٥/١.

(٣) الثقات ٢٢٠/١.

(٤) الجرح والتعديل ٢٣٨/٢.

(٥) تاريخ بغداد ٣١٩/٦.

(٦) الثقات ٥٢/٦.

(٧) ينظر: تهذيب الكمال ٢٣/٣وما بعدها. وتهذيب التهذيب ٢٤١/١.

- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: [إليه المنتهى في التثبت بالبصرة].
- وعن يحيى بن معين قال: [كان ثقة مأموناً صدوقاً مسلماً ورعاً تقيّاً].
- وقال النسائي: [ثقة ثبت].
- وقال أبو حاتم: [إسماعيل بن عُلَيَّة ثقة متثبت في الرجال][1].
- وقال عنه الشافعي[2] : [أخبرني الثقة ابن عُلَيَّة].

توفي سنة ١٩٣هـ ببغداد ، روى له الجماعة.

[الحديث الثالث، الحديث الثامن والخمسون، الحديث السبعون، الحديث السابع والثمانون، الحديث الخامس والتسعون، الحديث التاسع والتسعون].

أنس بن عياض[3] :

هو أنس بن عياض بن ضمرة، ويقال: أنس بن عياض بن جعدبة، ويقال: أنس بن عياض بن عبد الرحمن الليثي، أبو ضمرة المدني.

- قال عباس الدوري عن يحيى بن معين: [ثقة].
- وقال محمد بن سعد: [كان ثقة كثير الحديث][4].
- وقال أبو زرعة[5] والنسائي: [لا بأس به].
- وقال يونس بن عبد الأعلى: [ما رأيت أحداً ممن لقينا أحسن خلقاً ولا أسمح بعلمه منه].
- ذكره ابن حبان في الثقات[6].
- قال الذهبي: [الإمام الثقة محدث المدينة النبوية][7].

---

(١) الجرح والتعديل ١٥٤/٢.

(٢) الأُم: الصلاة، اختلاف نية الإمام والمأموم ١٩٠/١.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال ٣٤٩/٣، ٣٥٢ وتهذيب التهذيب ٣٢٨/١.

(٤) الطبقات ٤٣٦/٥.

(٥) الجرح والتعديل ٢٨٩/٢.

(٦) الثقات ٧٦/٦.

(٧) تذكرة الحفاظ ٣٢٣/١.

ولقد وثقه الشافعي حين أبهمه، كما احتج بحديثه مصرحاً به في الأحكام، وقال: [وبهذا كله نأخذ][1].

توفي سنة مائتين وقيل سنة ثمان وتسعين ومائة.

[الحديث الرابع والتسعون].

حماد بن أسامة (أبو أسامة) [2] :

هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي أبو أسامة الكوفي.

- قال عنه أحمد بن حنبل: [صحيح الكتاب ضابط للحديث، كيس صدوق].

- قال الذهبي: [تلقت الأمة حديث أبي أسامة بالقبول لحفظه ودينه][3].

- قال العجلي: [حماد بن أسامة أبو أسامة كوفي ثقة، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث][4].

- قال ابن سعد: [كان ثقة مأموناً، كثير الحديث يدلس ويبين تدليسه].

- وحكى الأزدي في الضعفاء عن سفيان بن وكيع قال: [كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها. وقال أيضاً: إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة، كان أمره بيناً، وكان من أسرق الناس لحديث جيد].

- قال ابن حجر: [حكى الذهبي أن الأزدي قال هذا القول عن سفيان الثوري، وهذا كما ترى لم ينقله الأزدي إلا عن سفيان بن وكيع، وهو به أليق، وسفيان بن وكيع ضعيف] [5].

فأقوال الأئمة كلها تضافرت على ثقة هذا الراوي، إلا ما جاء عن بعض ضعيفي النظر الذين يتبجحون بتشويه سيرة الثقات.

كما أن الشافعي احتج بحديثه حيث قال في اختلاف الحديث بعد ذكره لهذا الحديث وغيره: [فبهذه الأحاديث كلها نأخذ][6]. وقد سبق أن الشافعي لم يودع كتابه إلا حديثاً صحيحاً، يعني

---

(١) ينظر: الأُم: الزكاة، كيف فرض الصدقة ٢/٥.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٢١٧/٧ وما بعد ، تهذيب التهذيب ٣/٣.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣٢٢/١.

(٤) الثقات ٣١٨/١.

(٥) تهذيب التهذيب ٤/٣.

(٦) اختلاف الحديث: الطهارة بالماء ص١٠٧.

هذا أن الراوي ثقةٌ عنده.

توفي بالكوفة سنة ٢٠١هـ روى له الجماعة.

[الحديث الأول، الحديث السابع، الحديث الثالث والعشرون، الحديث الخمسون، الحديث الثالث والثمانون، الحديث الثالث والعشرون بعد المائة].

سعيد بن سالم القداح (١):

سعيد بن سالم القداح أبو عثمان المكي خراساني الأصل، ويقال كوفي سكن مكة.

- قال عباس الدوري وأحمد بن سعد بن أبي مريم عن يحيى بن معين: [ليس به بأس].
- وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين: [ثقة].
- وقال أبو زرعة: [هو عندي إلى الصدق ما هو].
- وقال أبو حاتم: [محله الصدق](٢).
- وقال أبو داود: [صدوق يذهب إلى الإرجاء].
- وقال النسائي: [ليس به بأس].
- وقال أبو أحمد بن عدي: [حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة، ورأيت الشافعي كثير الرواية عنه، كتب عنه بمكة عن ابن جريج والقاسم بن معن وغيرهما، وهو عندي صدوق، لا بأس به، مقبول الحديث] (٣).
- وقال يعقوب الفسوي: [كان له رأي سوء، وكان داعية يرغب عن حديثه].
- وقال العجلي: [كان يرى الإرجاء وليس بحجة](٤).
- وقال البخاري: [يرى الإرجاء](٥).
- وكذا قال ابن حبان وزاد: [ويهم في الأخبار حتى يجيء بها مقلوبة، حتى خرج عن حد الاحتجاج به](٦).

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٤٥٤/١٠، تهذيب التهذيب ٣١/٤.

(٢) الجرح والتعديل ٣١/٤.

(٣) الكامل ٣٩٨/٣.

(٤) الثقات: العجلي ٣٩٩/١.

(٥) التاريخ ٤٨٢/٣.

(٦) المجروحين ٣٢٠/١.

- وقال ابن البرقي عن ابن معين: [كانوا يكرهونه].

- قال الساجي: [ثنا الربيع سمعت الشافعي يقول: كان سعيد القداح يفتي بمكة ويذهب إلى قول أهل العراق]. قال الساجي: [وهو ضعيف].

- وقال العقيلي: [كان سعيد بن سالم القداح مرجئاً][1].

- روى له أبو داود والنسائي[2].

بعد هذا العرض لأقوال نقاد الجرح والتعديل أقول:

- أصاب المزي وابن حجر عندما نقلا عن النقاد أقوالهم في الجرح والتعديل، فقد نقل العلامة اللكنوي عن العلماء حكمهم بأنه لا يجوز الاكتفاء بنقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من النقاد[3]، بينما اقتصر غيرهم على نقل الجرح فقط في هذا الراوي.

- أيضاً: إن جلَّ ما انتقده العلماء في سعيد بن سالم وصفه بالإرجاء، وليس كونه كذلك يعني أنه خارج عن أهل السنة والجماعة، داخلاً في الفرق الضالة، كما حكى العلامة اللكنوي[4]، إذ أن الإرجاء له عدة معان، والمقصود هنا بالإرجاء تأخير العمل عن النية والاعتقاد، وهو إرجاء لا ضلال فيه، فمثل هؤلاء أُطلق عليهم مرجئة أهل السنة، أي مرجئة مرحومة، وهم أصحاب النبي ﷺ.

- إلا أن ابن حبان وصفه بأنه يهم في الأخبار، ويجيء بها مقلوبة على عادته في إسرافه بالجرح[5].

الخلاصة:

إن سعيد بن سالم وثِّق من قبل: ابن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وابن عدي والنسائي، ومن شنع عليه أكثر ما قاله فيه الإرجاء، وقد بينت المقصود منه، وأنه ليس إرجاء ضلال، بل هو إرجاء أهل

---

(١) الضعفاء ١٠٨/٢، وينظر: تهذيب التهذيب ٣١/٤.

(٢) تهذيب الكمال ٤٥٦/١٠، ٤٥٧.

(٣) الرفع والتكميل ص١١.

(٤) الرفع والتكميل ص١٤٩، ١٥٠، ١٥١.

(٥) ينظر: الرفع والتكميل ص١١٧.

السنة، وعلى هذا يكون سعيد بن سالم ثقة كما وصفه بذلك إمام الأئمة الشافعي ﷺ وأرضاه ويؤيده أن الشافعي احتج بحديثه في الأحكام[1] ، وهو الذي لم يودع كتابه إلا حديثاً صحيحاً.

[الحديث الثاني عشر، الحديث التاسع عشر، الحديث التاسع والأربعون، الحديث العشرون بعد المائة].

سفيان بن عيينة [2] :

سفيان بن عيينة بن أبي عمران ، أبو محمد الهلالي الكوفي المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة محدث الحرم، الحافظ شيخ الإسلام[3].

- قال الشافعي فيه: [مالك وسفيان بن عيينة القرينان - يعني في الأثر -].
- قال ابن مهدي: [كان أعلم الناس بحديث أهل الحجاز].
- وقال أبو حاتم الرازي: [ابن عيينة ثقة إمام، وأثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة].
- وحكى الحميدي عنه أنه قال: [أدركت سبعة وثمانين تابعيّاً].
- وقال ابن خراش: [ثقة مأمون ثبت].
- وقال العجلي: [كوفي ثقة ثبت في الحديث، وكان حسن الحديث، يعد من حكماء أصحاب الحديث][4].

وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وحكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: [يقبل تدليس ابن عيينة لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظائرهما] [5].

وهذا ما رجحه ابن حبان، وقال: [هذا شيء ليس في الدنيا إلا لابن عيينة، فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته][6].

---

(١) ينظر: الأُم: الصلاة، باب: ما يدخل به في الصلاة من التكبير ١/١١٦.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ١١/ ١٧٧، تهذيب التهذيب ٥/١٠٤.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/٢٦٢.

(٤) الثقات: العجلي ١/٤١٧.

(٥) التمهيد ١/٣١.

(٦)نقل قوله ابن سبط العجمي في التبيين لأسماء المدلسين ص٩٤.

وقد تغير حفظه بآخرة، إلا أن ابن رجب صنفه تحت من سمع قبل أن يتغير[1] ، ونقل عن ابن عمار الموصلي عن يحيى القطان قوله: [أشهد أن ابن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ، فمن سمع في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء][2]. وكلام ابن رجب يفيد أنه لم يسمع منه أحد بعد تغيره، كما أن السنة التي اختلط فيها معروفة، وعلى هذا يمكن تحديد من سمع منه قبل الاختلاط أو بعده – على فرض وجوده –.

مات في رجب سنة ١٩٨هـ، وله إحدى وتسعون سنة، روى له الجماعة [3].

[الحديث السابع، الحديث الخامس عشر، الحديث الرابع والعشرون، الحديث الثاني والأربعون، الحديث الثالث والأربعون، الحديث الخامس والأربعون، الحديث الستون، الحديث السابع والستون، الحديث الرابع والثمانون، الحديث التاسع والثمانون، الحديث الخامس والعشرون بعد المائة].

عباد بن العوام[4] :

هو عباد بن العوام بن عمر بن عبد الله بن المنذر بن مصعب بن جندل الكلابي، أبو سهل الواسطي.

– قال المفضل بن غسان الغلابي عن يحيى بن معين: [ثقة].

– وكذلك قال أحمد بن عبد الله العجلي، وأبو داود، والنسائي.

– وزاد أبو حاتم: [وهو أحب إلي من عباد بن عباد].

– وقال ابن خراش: [صدوق].

– وقال ابن سعد: [كان ثقة].

– وذكره ابن حبان في الثقات[5].

ووثقه الشافعي حين عدّله على الإبهام.

مات سنة سبع وثمانين ومئة، روى له الجماعة.

---

(١) شرح علل الترمذي ٣٦/١.

(٢) شرح علل الترمذي ٩٤/١.

(٣) ينظر: تقريب التهذيب ص٢٤٥.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال ١٤٠/١٤، تهذيب التهذيب ٨٦/٥.

(٥) ١٦٢/٧.

[الحديث الثاني والعشرون].

عبد الله بن إدريس[1] :

عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الأودي الزعافري، أبو محمد الكـــوفي، الإمام القدوة الحجة، أحد الأعلام.

- قال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: [ابن إدريس أحب إليك أو ابن نمير؟ فقال: ثقتان، إلا أن ابن إدريس أرفع منه، وهو ثقة في كل شيء].

- وقال يعقوب بن شيبة: [كان عابداً فاضلاً، وكان يسلك في كثير من فتياه ومذاهبه مسلك أهل المدينة].

- وقال ابن المديني: [عبد الله بن إدريس فوق أبيه في الحديث].

- وقال أبو حاتم: [هو حجة يحتج بها وهو إمام من أئمة المسلمين ثقة][2].

- وقال النسائي: [ثقة ثبت].

- قال ابن سعد: [وكان ثقة مأموناً كثير الحديث حجة].

- وقال ابن حبان في الثقات: [كان صلباً في السنة][3].

- وقال ابن خراش: [ثقة].

- وقال العجلي: [ثقة ثبت صاحب سنة زاهد صالح][4].

- وقال الخليلي [: ثقة متفق عليه].

- قال علي بن المديني: [عبد الله بن إدريس من الثقات].

توفي سنة ١٩٢هـــ رحمه الله.

[الحديث الرابع والأربعون].

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٢٩٣/١٤، تذكرة الحفاظ ٢٨٢/١، تهذيب التهذيب ١٢٦/٥.

(٢) الجرح والتعديل ٨/٥.

(٣) الثقات ٦٠/٧.

(٤) الثقات ٢١/٢.

عبد الله بن المبارك[1] :

عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي، أحد الأئمة.

– قال ابن مهدي لما سئل عن ابن المبارك وسفيان: [لو جهد سفيان جهده على أن يكون يوماً مثل عبد الله لم يقدر].

– وقال شعيب بن حرب: [إني لأشتهي من عمري كله أن أكون سنة واحدة مثل ابن المبارك فما أقدر أن أكون ولا ثلاثة أيام].

– وقال شعيب: [ما لقي ابن المبارك رجلاً إلا وابن المبارك أفضل منه].

– وقال أحمد: [لم يكن في زمانه أطلب للعلم منه، جمع أمراً عظيماً، ما كان أحد أقل سقطاً منه، كان رجلاً صاحب حديث حافظاً، وكان يحدث من كتاب].

– وقال شعبة: [ما قدم علينا مثله].

– وقال ابن عيينة: [نظرت في أمر الصحابة، فما رأيت لهم فضلاً على ابن المبارك إلا بصحبتهم النبي ﷺ، وغزوهم معه].

– ونقل أبو حاتم عن سفيان بن عيينة قوله عندما نُعي إليه ابن المبارك: [لقد كان فقيهاً عالماً عابداً زاهداً شيخاً شجاعاً شاعراً] [2].

– وقال فضيل بن عياض: [أما إنه لم يخلف بعده مثله].

– وقال ابن الجنيد عن ابن معين: [كان كيساً متثبتاً ثقةً، وكان عالماً، صحيح الحديث، وكانت كتبه التي حدث بها عشرين ألفاً أو إحدى وعشرين ألفاً].

– وقال ابن سعد: [كان ثقةً مأموناً حجةً، كثير الحديث].

– وقال الحاكم: [هو إمام عصره في الآفاق وأولاهم بذلك علماً وزهداً وشجاعةً وسخاءً].

– وقال العجلي: [ثقة ثبت في الحديث رجل صالح وكان جامعاً للعلم] [3].

– وقال ابن حبان في الثقات[1] : [كان فيه خصال لم تجتمع في أحد من أهل العلم في زمانه في الأرض كلها].

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٥/١٦ ، تهذيب التهذيب ٣٣٤/٥.

(٢) الجرح والتعديل ١٨٠/٥.

(٣) الثقات ٥٤/٢.

مات سنة إحدى وثمانين ومئة، روى له الجماعة.

[الحديث الخامس والعشرون، الحديث الثالث والستون، الحديث الواحد والثمانون].

عبد الرزاق بن هَمَّام[٢] :

الحافظ الكبير عبد الرزاق بن هَمَّام بن نافع الحميري مولاهم اليماني، أبو بكر الصنعاني، صاحب التصانيف[٣].

- قال عبد الرحمن: [سألت أبي عن عبد الرزاق أحب إليك أو أبو سفيان المعمري؟ فقال: عبد الرزاق أحب إلي. قلت: فمُطَرِّف بن مازن أحب إليك أو عبد الرزاق؟ قال: عبد الرزاق أحب إلي. قلت: فما تقول في عبد الرزاق؟ قال: يكتب حديثه ولا يحتج به][٤].

- قال أحمد: [كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر].

- قال ابن عدي: [لعبد الرزاق بن هَمَّام أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير][٥].

- وقيل ليحيى بن معين: إن عبيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع. فقال يحيى: [كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أعلى في ذلك منه مائة ضعف][٦].

- وثقه ابن حبان[٧] والعجلي[٨].

- قال ابن حجر: [عبد الرزاق بن هَمَّام بن نافع الحميري الصنعاني أحد الحفاظ الأثبات

---

(١) ٧/٧، ٨.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال١٨/٥٢.

(٣) الكواكب النيرات ص٥١.

(٤) الجرح والتعديل ٦/٣٨.

(٥) الكامل لابن عدي ٥/٣١٥.

(٦) الكواكب النيرات ص٥١.

(٧) الثقات٨/٤١٢.

(٨) الثقات ٢/٩٣.

صاحب التصانيف وثقه الأئمة كلهم إلا العباس بن عبد العظيم العنبري وحده فتكلم بكلام أفرط فيه و لم يوافقه عليه أحد][1].

- [وقد قال أبو زرعة الدمشقي: قيل لأحمد: من أثبت في ابن جريج عبد الرزاق أو محمد بن بكر البرساني؟ فقال: عبد الرزاق].

- وقال عباس الدوري عن ابن معين: [كان عبد الرزاق أثبت في حديث معمر من هشام بن يوسف]

- وقال يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني قال: قال لي هشام بن يوسف: [كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا]. قال يعقوب: [كلاهما ثقة ثبت].

- وقال الذهلي: [كان أيقظهم في الحديث وكان يحفظ].

- وقال الأثرم عن أحمد: [من سمع منه بعد ما عمي فليس بشيء، وما كان في كتبه فهو صحيح، وما ليس في كتبه فإنه كان يلقن فيتلقن].

- قال الذهبي: [وثقه غير واحد وحديثه مخرج في الصحاح، وله ما ينفرد به، ونقموا عليه التشيع، وماكان يغلو فيه، بل كان يحب عليّاً ﷺ، ويبغض من قاتله. وكان رحمه الله من أوعية العلم، ولكنه ما هو في حفظ وكيع وابن مهدي][2].

- قال ابن حجر: [احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط، وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين][3].

- قلت: من ضعَّفه للتشيع فمردود قوله، لأنه لم يكن مغالياً في ذلك، أما من ضعَّفه لاختلاطه في آخر عمره، فهو لمن كتب عنه بآخرة[4].

ولعل الشافعي ﷺ أبهمه لشهرته بالتشيع، ووثقه على الإبهام.

توفي سنة ٢١١هـ.

[الحديث الرابع، الحديث الثامن، الحديث السادس عشر، الحديث السابع والعشرون، الحديث

---

(١) هدي الساري ص٤١٩.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/٣٦٤.

(٣) هدي الساري ص٤١٩.

(٤) ينظر: الضعفاء والمتروكون: النسائي ص٦٩.

الثالث والثلاثون، الحديث التاسع والثلاثون، الحديث الأربعون، الحديث الواحد والأربعون، الحديث السادس والأربعون، الحديث السادس والخمسون، الحديث السابع والخمسون، الحديث الخامس والستون، الحديث السادس والثمانون، الحديث الثالث والتسعون، الحديث الخامس بعد المائة، الحديث السادس بعد المائة، الحديث السابع بعد المائة، الحديث السابع والعشرون بعد المائة].

عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدِي(١):

هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدَّراوَرْدِي، أبو محمد المدني مولى جهينة.

ـقال مصعب الزبيري: [كان مالك يوثق الدَّراوَرْدِي].

ـوقال أحمد بن حنبل:[كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويها عن عبيد الله بن عمرو].

ـ وقال الدوري عن ابن معين:[الدَّراوَرْدِي أثبت من فليح وابن أبي الزناد وأبي أويس].

ـ وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين:[ليس به بأس].

ـوقال أحمد بن أبي مريم عن ابن معين:[ثقة حجة].

ـوقال أبو زرعة:[سيء الحفظ، ربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ] (٢).

ـ وقال ابن أبي حاتم:[سئل أبي عن يوسف بن الماجشون والداروردي؟ فقال: عبد العزيز محدث ويوسف شيخ] (٣).

ـوقال النسائي:[ليس بالقوي].

ـوقال في موضع آخر:[ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله ابن عمر منكر].

ـوقال ابن سعد:[ولد بالمدينة ونشأ بها، وسمع بها العلم والأحاديث، ولم يزل بها حتى توفي سنة ١٨٧هـ وكان ثقة كثير الحديث يغلط].

ـ قال المزي:[روى له البخاري مقروناً بغيره].

ـوقال العجلي:[هذا ثقة].

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ١٨٧/١٨ وتهذيب التهذيب: ابن حجر ٣١٥/٦.

(٢) الجرح والتعديل ٣٩٥/٥

(٣) الجرح والتعديل ٣٩٥/٥

_قال الذهبي:[الإمام المحدث، روى له الجماعة لكن قرنه البخاري بآخر] [1].

_ وقال الساجي:[كان من أهل الصدق والأمانة، إلا أنه كثير الوهم].

_قال ابن حبان:[كان يخطئ] [2].

وقال في موضع آخر:[كان من فقهاء أهل المدينة وسادتهم] [3].

قال ابن حجر:[حكى البخاري[4] أنه مات سنة ١٨٩وجزم به ابن قانع].

وعليه: فإن عبد العزيز قد وثّق من قبل أكثر العلماء تشدداً في التعديل وهو ابن معين، ولا يظنن أحد من قوله الآخر الذي نقل عنه:" ليس به بأس" أنه أدون من ثقة كما هو مقرر عند المتأخرين، فإنه عنده كثقة[5]، كما وثقه الإمام مالك وأبو حاتم وابن سعد والعجلي والذهبي، ورواية البخاري له مقروناً بغيره انطلاقاً من تشدده في شرطه، كما وثقه الشافعي حين عدّله على الإبهام، وحين روى عنه أحاديثّ في الأحكام مصرحاً به، وقول الشافعي:[ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي] لا يعني أن الدراوردي ليس بحافظ، وإنما هو إقرار بأفضلية ابن أبي يحيى في الحفظ والإتقان، ولا ضير في ذلك.

[الحديث الثاني والستون، الحديث السادس والعشرون بعد المائة]

عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد[6] :

عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد الأزدي أبو عبد الحميد المكي.

– سئل يحيى بن معين عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد؟ فقال: [ثقة][7].

– عن أحمد بن أبي يحيى سمعت أحمد بن حنبل يقول: [عبد المجيد بن أبي روَّاد ثقة، وكان فيه غلو في الإرجاء].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢٦٩/١

(٢) الثقات ١١٦/٧

(٣) مشاهير علماء الأمصار ص١٤٢

(٤) ينظر: التاريخ الكبير ٢٥/٦

(٥) ينظر: الرفع والتكميل ص١٠٠.

(٦) ينظر: تهذيب الكمال ٢٧١/١٨، ٢٧٥ وتهذيب التهذيب: ابن حجر ٣٣٩/٦.

(٧) العلل ومعرفة الرجال: ابن معين ص٨٨.

– وقال عباس الدوري وعبد الله بن أحمد بن حنبل وأحمد بن سعد بن أبي مريم عن يحيى بن معين: [ثقة][1].

– زاد عبد الله: [ليس به بأس].

– وزاد ابن أبي مريم: [كان يروي عن قوم ضعفاء، وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج، وكان يعلن بالإرجاء][2].

– وقال عباس عن يحيى: [أيضاً ابن عُلَيَّة عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن أبي روَّاد فأصلحها له، قال: فقلت ليحيى: ما كنت أظن أن عبد المجيد هكذا. قال يحيى: كان أعلم الناس بحديث ابن جريج، ولكن لم يكن يبذل نفسه للحديث][3].

– وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: [ذكر يحيى عبد المجيد: فذكر من نبله وهيئته، قال: وكان صدوقاً، ما كان يرفع رأسه إلى السماء، وكانوا يعظمونه].

– وقال البخاري: [كان يرى الإرجاء، كان الحميدي يتكلم فيه][4].

وذكره[5] في الضعفاء.

– وقال أبو عبيد الآجري: [سألت أبا داود عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد؟ فقال: ثقة، حدثنا عنه أحمد ويحيى بن معين، قال يحيى: كان عالماً بابن جريج].

– قال أبو داود: [وكان مرجئاً داعية للإرجاء].

– وقال النسائي: [ليس به بأس].

– وقال في موضع آخر: [ثقة].

– وقال أبو حاتم: [ليس بالقوي يكتب حديثه][6].

– وقال الدارقطني: [لا يحتج به، يعتبر به، وأبوه أيضاً لين، والابن أثبت].

– قال ابن حبان: [يقلب الأخبار ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك][1].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٦٤/٤.

(٢) الكامل لابن عدي ٣٤٤/٥.

(٣) الجرح والتعديل ٦٤/٦.

(٤) التاريخ الكبير ١١٢/٦.

(٥) البخاري في الضعفاء الصغير ص٧٨.

(٦) الجرح والتعديل ٦٤/٦.

- روى له ابن عدي أحاديث ثم قال: [كل هذه الأحاديث غير محفوظة، على أنه يتثبت في حديث ابن جريج، وله عن غير ابن جريج، وعامة ما أنكر عليه الإرجاء][٢].

مما سبق:

لقد وُثِّق عبد المجيد بن عبد العزيز من قبل أشد العلماء تثبتاً في التعديل، وهم ابن معين والنسائي، اللذان قال فيهما اللكنوي: [فهذا إذا وثَّق شخصاً، فعضَّ على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه][٣].

كما وثقه أحمد بن حنبل أيضاً، بينما ضعّفه أبو حاتم وابن حبان وهما من المتشددين في الجرح، فلا يؤخذ قولهم في الجرح إلا بعد التثبت [٤] ، بينما ضعّفه البخاري بسبب الإرجاء - والإرجاء غير مسقط للعدالة كما مر - [٥] ، أما الدارقطني فلم يحتج به، لكنه جعله معتبراً، ورجحه على أبيه.

وابن عدي ضعّفه، لكنه قوّاه في حديث ابن جريج، والحديث الذي أُبهم فيه عبد المجيد عند الشافعي هو عن ابن جريج[٦] ، أي إنّه ثقةٌ في حديثه عن ابن جريج عند ابن عدي.

فلا يقوى هنا الجرح على معارضة التعديل؛ لأن الجرح غير مفسر، كما أنّه صادر من المتشددين كما مر، وبالمقابل فإنّ التعديل صدر من المتشددين أمثال : ابن معين والنسائي.

فيترجح قولهم ولذلك يُحكم بثقته، بالإضافة إلى توثيق الشافعي له، واحتجاجه بأحاديثه مصرحاً به[٧].

توفي سنة ٢٠٦هـ.

[الحديث الثاني عشر، الحديث الثالث والعشرون بعد المائة].

---

(١) المجروحين ١٦١/٢.

(٢) الكامل ٣٤٥/٥.

(٣) الرفع والتكميل ص١٢٢.

(٤) ينظر: الرفع والتكميل ص١١٧

(٥) ينظر: الرفع والتكميل ص١٤٩، ١٥٠.

(٦) ينظر: الحديث الثالث والعشرون بعد المائة صحيفة ٣٦٠.

(٧) ينظر: الأُم: الصلاة، القراءة بعد التعوذ ١٢٤/١.

عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي [1] :

هو عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبيد الله بن الحكم بن أبي العاص الثقفي.

- قال عثمان بن سعيد الدارمي: [سألت يحيى بن معين قلت: فالثقفي؟ قال: ثقة].

- وقال يعقوب بن سفيان: [سمعت أصحابنا يقولون: كان عبد الوهاب بن عبد المجيد كتب عن يحيى بن سعيد، فذهبت كتبه، فخرج إليه قاصداً فكتب عنه].

- وقال علي بن المديني: [ليس في الدنيا كتاب عن يحيى - يعني:الأنصاري - أصح من كتاب عبد الوهاب، وكل كتاب عن يحيى فهو عليه كل].

- وقال الترمذي: [سمعت قتيبة يقول: ما رأيت مثل هؤلاء الأربعة: مالك والليث وعبد الوهاب الثقفي وعباد بن عباد].

ـوقال العجلي: [بصري ثقة][2].

- قال ابن حبان: [أبو محمد من أهل الإتقان في الأخبار والضبط للآثار][3].

وقال محمد بن سعد: [كان ثقة وفيه ضعف].

- وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: [اختلط بآخرة].

- وقال عقبة بن مكرم العمي: [اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين].

- وعدَّه ابن مهدي فيمن كان يحدث من كتب الناس، ولا يحفظ ذلك الحفظ.

- وقال عمرو بن علي: [اختلط حتى كان لا يعقل].

- قال ابن حجر: [لكنه ما ضرَّ تغيره حديثه، فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير].

- قال أبو داود: [تغير جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي، وحجب الناس عنهم][4].

يتحصل مما سبق أن اختلاط عبد الوهاب لم يضر ما حدَّث به، كما قال ابن حجر، ويبقى ضبطه ثابتاً في جملة الأحاديث التي حدث بها، فيصدق عليه قول الشافعي: الثقة، ويؤيده أن الشافعي احتج بأحاديثه - التي جاء فيها التصريح باسمه - في الأحكام[5].

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٥٠٣/١٨، تهذيب التهذيب ٣٩٧/٦.

(٢) الثقات ١٠٨/٢.

(٣) مشاهير علماء الأمصار ص١٦٠.

(٤) لسان الميزان ٨٨/٤ ، ضعفاء العقيلي ٧٥/٣.

(٥) ينظر: الأُم: الطهارة، باب: وقت المسح على الخفين ٤٦/١.

توفي سنة أربع وثمانين ومائة وقيل سنة أربع وتسعين ومائة، روى له الجماعة.

[الحديث السادس، الحديث الحادي عشر، الحديث الواحد والثلاثون، الحديث الثامن والأربعون، الحديث السابع والستون، الحديث الثامن والثمانون].

عمرو بن أبي سلمة(١) :

هو أبو حفص التنيسي الدمشقي مولى بني هاشم.

- قال يحيى بن معين: [ضعيف].

- وقال أبو حاتم: [يكتب حديثه ولا يحتج به](٢).

- وقال أبو جعفر العقيلي: [في حديثه وهم] (٣).

- وقال الساجي: [ضعيف].

- وقال الوليد بن بكر الأندلسي الحافظ: [عمرو بن أبي سلمة أحد أصحاب الحديث، من نمط ابن وهب].

- وذكره ابن حبان في كتاب الثقات(٤).

- وقال أبو سعيد بن يونس: [كان ثقة].

- قال الذهبي: [حديثه فِي الكُتُبِ السِّتَّةِ، وَوَثَّقَهُ جَمَاعَةٌ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ وَحدَهُ](٥).

وقد ذكره في من تُكلِّم فيه وهو موثق(٦).

- قال ابن حجر: [وثقه ابن سعد ويونس، وأثنى عليه أحمد وقال: إلا أنه روى عن زهير بن محمد أحاديث بواطيل] (٧).

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٥١/٢٢، تهذيب التهذيب ٣٩/٨.

(٢) الجرح والتعديل ٢٣٥/٦.

(٣) الضعفاء ٢٧٢/٣.

(٤) الثقات ٤٨٢/٨.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٩٢/١٩.

(٦) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١٤٦.

(٧) هدي الساري ص ٤٣١.

- كما ذكره أبو نصر البخاري الكلاباذي في كتابه:"الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد"[1].

- ووثقه الشافعي حيث احتج ﷺ بحديثه مصرحاً به وقال: [وبهذا نأخذ] [2]. مما يدل على كونه ثقة عنده.

مما سبق:

لقد ضعِّف عمرو بن أبي سلمة من قبل أكثر الأئمة تشدداً، وهو يحيى بن معين، كما أن من جرحه أهم جرحه مثل: أبي حاتم والعقيلي والساجي.

وقد وثِّق من قبل ابن سعد وابن يونس والوليد بن أبي بكر وابن حبان والكلاباذي، وأثنى عليه أحمد إلا ما رواه عن زهير بن محمد، ووثقه الشافعي، وروى له الجماعة.

والمعدلون أكثر عدداً من المجرحين، كما جرح ممن هو متشدد في الجرح، وجرحه مبهم، فينتج عن ذلك ثقته إلا في روايته عن زهير بن محمد كما قال أحمد. ويؤكد ذلك أن الذهبي ذكره فيمن تُكلم فيه وهو موثق، والله أعلم.

توفي بتنيس سنة ٢١٣ هـ أو سنة ٢١٤ هـ روى له الجماعة.

[الحديث الثاني].

الفُضَيل بن عياض[3] :

هو فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي اليربوعي أبو علي الزاهد الخراساني، الإمام القدوة، شيخ الإسلام.

- قال ابن عيينة: [فضيل ثقة].
- قال ابن مهدي: [فضيل بن عياض رجل صالح و لم يكن بحافظ].
- وقال العجلي: [كوفي ثقة متعبد رجل صالح سكن مكة][4].
- وقال أبو حاتم: [صدوق][1].

---

(١) ٥٥٢/٢.

(٢) الأُم: الصلاة، جماع مواقيت الصلاة ٨٥/١.

(٣) تهذيب الكمال ٢٨١/٢٣ ، تذكرة الحفاظ٢٤٥/١، تهذيب التهذيب ٢٦٤/٨.

(٤) الثقات ٢٠٧/٢.

- وقال النسائي: [ثقة مأمون رجل صالح].
- وقال الدارقطني: [ثقة].
- وقال ابن سعد : [كان ثقة نبيلاً فاضلاً عابداً ورعاً كثير الحديث].
- وقال ابن المبارك: [وأما أورع الناس ففضيل بن عياض].
- وعنه أيضاً: [ما بقي على ظهر الأرض عندي أفضل من فضيل].
- وقال النَّضْر بن شميل سمعت هارون الرشيد يقول: [ما رأيت في العلماء أهيب من مالك ولا أورع من الفضيل].
- قال وكيع يوم مات الفضيل بن عياض: [ذهب الحزن اليوم من الأرض].
- قال عثمان بن أبي شيبة: [كان ثقة صدوقاً وليس بحجة].
- وذكره ابن حبان في الثقات(٢).
- وقال ابن أبي خيثمة: [سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت حديث فضيل؛ لأنه روى أحاديث فيها إزراء على عثمان].
- قال ابن حجر: [ولم يلتفت أحد إلى قطبة في هذا].

كما وثقه الشافعي حين عدّله على الإبهام.

توفي سنة١٨٧ هـ رحمه الله.

[الحديث الواحدوالتسعون].

مالك بن أنس:

هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين.

توفي سنة ١٧٩هـ رضي الله عنه وأرضاه.

[الحديث الخامس عشر، الحديث الخامس والخمسون، الحديث الواحد والستون، الحديث السادس والستون، الحديث التاسع والثمانون، الحديث التسعون، الحديث الثامن والتسعون، الحديث المائة، الحديث الثامن بعد المائة، الحديث الرابع عشر بعد المائة].

---

(١) الجرح والتعديل ٧/٧٣.

(٢) الثقات ٧/٣١٥.

محمد بن إسماعيل (ابن أبي فُدَيْك) [1] :

هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيْك واسمه دينار الديلي.

- قال الذهبي: [ابن أبي فُدَيْك الحافظ الكبير محدث المدينة. وقال غير واحد: كان ثقة][2].

- وقال النسائي: [ليس به بأس].

- وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال: [ربما أخطأ][3].

- وأما ابن سعد فقال: [كان كثير الحديث، ليس بحجة] [4].

وتعقبه ابن حجر[5] بقول ابن معين: [ثقة][6].

وقال ابن حجر في التقريب[7] : [صدوق من صغار الثامنة، روى له الجماعة].

مما سبق:

يتضح أن الأكثر على توثيق ابن أبي فُدَيْك، ويظهر من تعقب ابن حجر على ابن سعد مخالفته له في تضعيفه، إذ إن قوله: ليس بحجة. من ألفاظ التضعيف[8] ، ولربما ضعفه ابن سعد لكثرة حديثه، لأنه رتبه على كونه كثير الحديث، ولذا قال فيه ابن حبان: ربما أخطأ. وابن حبان متشدد في الجرح[9] كما هو معلوم، وبالمحصلة كثرة المعدلين، مع عدم ذكر أسباب الجرح، ترجح التعديل، لا سيما وقد وثقه ابن معين وغير واحد ووصفه الذهبي بالحافظ الكبير وروى له الجماعة، كما احتج الشافعي بحديثه مصرحاً به في الأحكام[10].

توفي سنة ٢٠٠هـ، روى له الجماعة.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٤٨٥/٢٤، تهذيب التهذيب ٥٢/٩.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣٤٥/١، ٣٤٦.

(٣) الثقات ٤/٩.

(٤) الطبقات ٤٣٧/٥.

(٥) تهذيب التهذيب ٥٢/٩.

(٦) الجرح والتعديل ١٨٨/٧.

(٧) تقريب التهذيب ص٤٦٨.

(٨) الرفع والتكميل ص٦٨.

(٩) الرفع والتكميل ص١١٧.

(١٠) ينظر: الأُم: الرهن الكبير، باب: ضمان الرهن ١٧٤./٣

[الحديث الرابع عشر، الحديث السادس والعشرون].

محمد بن خازم (أبو معاوية) [1] :

محمد بن خازم التميمي السعدي، أبو معاوية الضرير الكوفي.

- قال العجلي: [كوفي ثقة، وكان يرى الإرجاء، وكان لين القول][2].

- وقال يعقوب بن شيبة: [كان من الثقات، وربما دلس، وكان يرى الإرجاء].

- وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: [كان مرجئاً].

- وقال النسائي: [ثقة].

- وقال ابن خراش: [صدوق، وهو في الأعمش ثقة، وفي غيره فيه اضطراب].

- وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[3] ، وقال: [كان حافظاً متقناً، ولكنه كان مرجئاً][4].

- وقال محمد بن الحسن: [سألت أبا داود: هل كان محمد بن حازم من الحفاظ الثقات؟ قال: سألت يحيى بن معين عن هذه المسألة؟ فقال: نعم، هو من المعدودين] [5].

وعليه:

فإن أبا معاوية ثقة، كما يتضح من كلام الأئمة، فقد وثقه ابن معين والعجلي وابن شيبة والنسائي وابن حبان، وأكثر ما قيل فيه أنه مرجئ.

وقد احتج الشافعي بحديثه مصرحاً به حيث قال مرة بعد ذكر حديثه: ونحن نأخذ بهذا[6].

مات سنة أربع وتسعين ومئة أو سنة خمس وتسعين ومئة.

[الحديث التاسع والعشرون، الحديث الثلاثون، الحديث الرابع والثلاثون، الحديث السادس والثلاثون، الحديث الثاني والستون].

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ١٢٣/٢٥ ، تهذيب التهذيب١٢١/٩.

(٢) الثقات: العجلي ٢٣٦/٢.

(٣) ٤٤١/٧.

(٤) الثقات ٤٤١/٧، وينظر: مشاهير علماء الأمصار ص١٧٢.

(٥) التعديل والتجريح: الباجي ٦٣١/٢.

(٦) ينظر: الأُم: اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، باب: الحدود ٢٠٥/٧.

محمد بن عبد الرحمن الجندي[1] :

وقد نسب إلى الجند البطن والبلد كثير من أهل العلم، منهم: محمد بن عبد الرحمن الجندي، روى عن معمر بن راشد، روى عنه الشافعي محمد بن إدريس وغيره.

وقد وثقه الشافعي حين عدّله على الإبهام.

[الحديث التاسع والستون].

مروان بن معاوية[2] :

مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، أبو عبد الله الكوفي.

- قال أبو بكر الأسدي عن أحمد بن حنبل: [ثبت حافظ].
- وقال أبو داود عن أحمد بن حنبل: [ثقة ما كان أحفظه، كان يحفظ حديثه].
- وقال يحيى بن معين ويعقوب بن شيبة والنسائي: [ثقة].
- وصفه الذهبي بالحافظ المحدث الثقة[3].
- وقال ابن سعد: [كان ثقة].
- وذكره ابن حبان في الثقات[4].
- وقال عباس الدوري: [سألت يحيى بن معين عن حديث مروان بن معاوية عن علي بن أبي الوليد؟ فقال: هذا علي بن غراب والله ما رأيت أحيل للتدليس منه].
- وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: [ثقة فيما روى عن المعروفين، وضعّفه فيما روى عن المجهولين].
- وقال العجلي: [ثقة ثبت، ما حدث عن المعروفين فصحيح، وما حدث عن المجهولين ففيه ما فيه، وليس بشيء][5].

---

(١) معجم البلدان : ياقوت الحموي ١٦٩/٢، ولم أجد أحداً ترجم له سوى الحموي في المعجم.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٤٠٣/٢٧، ٤٠٩ وتهذيب التهذيب ٨٨/١٠.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢٩٥/١.

(٤) الثقات: ابن حبان ٤٨٣/٧.

(٥) الثقات: العجلي ٢٧٠/٢.

وقال أبو حاتم: [صدوق لا يدفع عن صدق، وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين][1].

– قال ابن حجر معللاً رواية البخاري عنه : [مروان بن معاوية الفزاري من شيوخ أحمد، ثقة مشهور، تكلم فيه بعضهم لكثرة روايته عن الضعفاء والمجهولين، فقال علي بن المديني: كان ثقة فيما يروي عن المعروفين. وقال أحمد: كان ثقة حافظاً يحفظ حديثه كله نصب عينيه رحمه الله، احتج به الأئمة][2].

– كما وثقه الشافعي، واحتج بحديثه مصرحاً به في الأحكام[3].

مما سبق:

لقد وثّق مروان بن معاوية من قبل أكثر أئمة الجرح والتعديل تشدداً، بإطلاق، دون تقييده بالرواية عن المعروفين، أمثال: ابن معين والنسائي ، ومثل هؤلاء إذا وثّق شخصاً فعض عليه بنواجذك كما قال العلامة اللكنوي[4].

كما وثقه أحمد بن حنبل ويعقوب بن شيبة وابن حبان وابن سعد والشافعي والذهبي بإطلاق أيضاً.

أما أبو حاتم والعجلي وعلي بن المديني فوثقوه في روايته عن المعروفين، وضعّفوه في روايته عن الضعفاء والمجهولين.

وروى عنه الجماعة بمن فيهم البخاري صاحب الصحيح.

أقول: إن تضعيف من ضعّفه في بعض الشيوخ لا يقوى أمام من قوّاه بإطلاق، أيضاً: إنّ المعلوم في الدين: أنّ من أسند فقد أوكل إليك، وعليه: الرواية عن الضعيف لا تُضعّف الراوي عنه.

والحديث الذي أتى به الشافعي مبهماً، من روايته عن زياد بن يزيد وهو ضعيف، إلا أنّ له من الشواهد والمتابعات ما يقويه.

مات سنة ثلاث وتسعين ومائة قبل التروية بيوم.

[الحديث الرابع والثلاثون، الحديث الثاني بعد المائة].

---

(١) الجرح والتعديل ٨/٢٧٢.

(٢) هدي الساري ص ٤٤٣.

(٣) ينظر: الأُم: الأقضية، اليمين مع الشاهد ٦/٢٨٢.

(٤) ينظر: الرفع والتكميل ص١٢٢.

مسلم بن خالد[1] :

هو مسلم بن خالد بن قرقرة، ويقال: ابن جرجة، ويقال: بن سعيد بن جرجة القرشي، المخزومي، أبو خالد المكي المعروف بالزَّنْجِي.

- وقال عباس الدوري وأبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: [ثقة].

- وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم عن يحيى بن معين: [ليس به بأس].

- وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: [ثقة]. قال عثمان: [ويقال: إنه ليس بذاك في الحديث].

- وقال أبو أحمد بن عدي: [حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به] [2].

- وقال الدارقطني: [ثقة].

- وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: [كان من فقهاء أهل الحجاز، ومنه تعلم الشافعي الفقه، وإياه كان يجالس قبل أن يلقى مالك بن أنس، وكان مسلم بن خالد يخطئ أحياناً][3].

- قال ابن سعد: حدثنا أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي قال: [كان الزَّنْجِي بن خالد فقيهاً عابداً، يصوم الدهر، ويكنى أبا خالد، وكان كثير الغلط في حديثه].

- وقال الساجي: [صدوق، كان كثير الغلط، وكان يرى القدر].

- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: [قال أبي: مسلم بن خالد الزَّنْجِي كذا وكذا].

- وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن معين وعن أبي جعفر النفيلي وعن أبي داود: [ضعيف].

- وقال علي بن المديني: [ليس بشيء].

- وقال البخاري: [منكر الحديث].

- وقال النسائي: [ليس بالقوي].

- وقال أبو حاتم: [ليس بذاك القوي، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتنكر].

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٥٠٨/٢٧، تهذيب التهذيب ١١٦/١٠.

(٢) الكامل ٣١١/٦.

(٣) الثقات ٤٤٨/٧.

– وقال يعقوب بن سفيان: [سمعت مشايخ مكة يقولون: كان لمسلم بن خالد حلقة أيام ابن جريج، وكان يطلب ويسمع، ولا يكتب، فلما احتيج إليه وحدث، كان يأخذ سماعه الذي قد غاب عنه – يعني فضعف حديثه لذلك –].

– وذكره ابن البرقي في باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه.

مات سنة تسع وسبعين، وقيل: سنة ثمانين ومئة. روى له أبو داود وابن ماجه.

مما سبق:

لقد وُثِّق مسلم بن خالد من قبل أشد العلماء تثبتاً في التعديل، وهو ابن معين، الذي قال فيه اللكنوي: [فهذا إذا وثَّق شخصاً، فعضَّ على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه][(١)].

ولا يظنن أحد من قوله الآخر الذي نقل عنه:" ليس به بأس" أنه أدون من ثقة كما هو مقرر عند المتأخرين، فإنه عنده كثقة[(٢)].

وممن وثقه أيضاً ابن عدي والدارقطني. وهؤلاء من المعتدلين الذي يقبل قولهم في الجرح والتعديل[(٣)].

أما من ضعَّفه مثل أبي حاتم والنسائي، فهؤلاء من المتشددين الذين يجرحون الراوي بأدنى جرح، ولا يقبل جرحهم، إلا إذا وافقهم غيرهم ممن ينصف، وقد خالفهم من هو أشد الناس تثبتاً في التعديل: ابن معين.

وقول البخاري ومن وافقه في أنه منكر الحديث، فلربما أراد به: أنه خالف الثقات، **والنكارة لا تضر إلا عند كثرة المخالفة للثقات**، أو أنه تفرد، فكثيراً ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد.

ولا يقولن قائل: إذا قال البخاري:" منكر الحديث"، فهو ممن لا تحل الرواية عنه، إذ من المقرر أن مسلم بن خالد الزَّنْجِي ثقة في نفسه، شيخ الشافعي، الفقيه العابد الصائم، فلا بد أن يتوجه قول البخاري بما ذكرته سابقاً، وهو أنه تفرد أو خالف الثقات[(٤)].

وقول الساجي إنه قدري، لم يوافقه فيه أحد من العلماء. والله أعلم.

---

(١) الرفع والتكميل ص١٢٢.

(٢) ينظر: الرفع والتكميل ص١٠٠.

(٣) ينظر: الرفع والتكميل ص١٢٥.

(٤) ينظر: الرفع والتكميل ص٩٢، ٩٨.

وعليه:

إن مسلم بن خالد الزَّنْجِي ثقة، بما سلف من توثيقه المعتبر من قبل: ابن معين وابن حبان وابن عدي والدارقطني، بالإضافة إلى توثيق الإمام الجليل الشافعي ، وهو أعرف الناس به، حيث احتج بحديثه في الأحكام(١).

وما قيل في نكارة حديثه، فمرده إلى التفرد، حيث روى عنه ابن عدي جملة أحاديث، أُعلَّ أكثرها بالتفرد(٢).

[الحديث الثاني عشر، الحديث العشرون].

مُطَرِّف بن مازن(٣) :

أبو أيوب الصنعاني قاضي اليمن.

- قال ابن حبان(٤) : [يروي عن معمر وابن جريح، روى عنه الشافعي وأهل العراق، لا تجوز الرواية عنه إلا عند الخواص للاعتبار فقط].

- قال النسائي وغيره: [ليس بثقة].

- قال زكريا الساجي: [يضعف] (٥).

- وقال فيه يحيى بن معين(٦) : [قال لي هشام بن يوسف: جاءني مُطَرِّف بن مازن فقال: أعطني حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمعه منك. فأعطيته فكتبها، ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه، وعن ابن جريج. فقال لي هشام بن يوسف: انظر في حديثه فهو مثل حديثي سواء. فأمرت رجلاً، فجاءني بأحاديث مُطَرِّف بن مازن فعارضت بها، فإذا هي مثلها سواء، فعلمت أنه كذاب].

- قال ابن حجر (٧) :

[وهذا لا يفيد إلا الظن، والظن قد يخطئ، لاحتمال أن يكون سمع و لم يكذب، أو لم يسمع

---

(١) ينظر: الأُم: الحج، باب: من ليس له أن يحج عن غيره ١٣٤/٢.

(٢) ينظر: الكامل ٣٠٩/٦، ٣١١.

(٣) ينظر: تعجيل المنفعة ص ٤٠٤.

(٤) المجروحين ٢٩/٣، ٣٠.

(٥) ينظر: تعجيل المنفعة ص ٤٠٥.

(٦) تاريخ الدوري عن ابن معين ١٣١/١، وينظر: الجرح والتعديل ٣١٤/٨.

(٧) ينظر: تعجيل المنفعة ص ٤٠٤.

لكن دلّس، أو أرسل الإرسال الخفي فينظر في روايته، فان كان غيره فهو تدليس، ولا يستلزم إطلاق الكذب عليه وإن كان صرح بالإخبار احتمل أيضاً أن يكون حدث بالإجازة، على بعد هذا الاحتمال، ويؤيد ذلك أن ابن عدي[1] قال: لم أرَ له في حديثه متناً منكراً، و لم يورد العقيلي[2] له ما ينكر، إلا ما أخرجه من رواية: إسماعيل الرقي عنه عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه: (قضى باليمين مع الشاهد)].

– ويؤيد ما قاله ابن حجر قول ابن سعد في الطبقات[3] : [أخبرنا عبد الرحمن بن يونس قال: سمعت سفيان بن عيينة يسأل عبد الرزاق فقال: أخبرني عما يقول الناس في معمر، إنه فقد ما عندكم فيه. فقال عبد الرزاق: مات معمر عندنا وحضرنا موته، وخلف على امرأته قاضينا مُطَرِّف ابن مازن]. أي ثبت اللقاء بين معمر ومُطَرِّف.

– وقال السعدي [4] : [مُطَرِّف بن مازن الصنعاني يتثبت في حديثه حتى يبلى ما عنده].

– وقال حاجب بن سليمان: [كان مُطَرِّف بن مازن قاضي صنعاء وكان رجلاً صالحاً، وذكر عنه حكاية في إبراره قسم من أقسم على أمر شنيع يفعله به][5].

وعليه:

فإن مُطَرِّف بن مازن لم يتفق على ضعفه، ولا يخفى تشدد كلٍّ من ابن حبان والنسائي في الجرح[6] ، وتضعيفه من قبل البعض آتٍ من أنه أخذ حديث ابن جريج ومعمر من هشام بن يوسف، وقد سبق ما قاله ابن حجر، ويؤيده ما رواه ابن سعد، حيث بين أن مُطَرِّفاً لقي معمراً وأخذ عنه، والقول بكذبه قولٌ يفتقر إلى دليل، وما ذكر بعضهم من صلاحه وسيرته في القضاء، وقصته مع الذي حلف على امرأته أن يخرأ على رأس القاضي، وتحليله ليمينه، يؤيد صدقه، وهذا إن دلنا على شيء، فهو يدلنا على ثقته التي نعته بها الشافعي رحمه الله تعالى.

---

(١) الكامل ٣٧٧/٦.

(٢) الضعفاء ٢١٦/٤.

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٥٤٦/٥.

(٤) نقله عنه ابن خلكان في وفيات الأعيان ٢٠٩/٥.

(٥) ينظر: لسان الميزان ٢٥/٣.

(٦) الرفع والتكميل ص١١٧.

كما احتج الشافعي بحديثه مصرحاً به في الأحكام[1].

[الحديث الثالث والخمسون].

مُظَفَّر بن مُدْرِك (أبو كامل) [2] :

هو مُظَفَّر بن مُدْرِك الخراساني أبو كامل الحافظ، سكن بغداد.

- قال أبـــو طالب عن أحمد: [كان أبو كامل بصيراً بالحديث، متقناً، يشبه الناس لا يتكلم إلا أن يسأل فيجيب، أو يسكت، له عقل سديد].

- قال عبد الله بن أحمد أيضاً: [سمعت يحيى بن معين وذكر أبا كامل فقال: كنت آخذ عنـــه هذا الشأن، وكان أبو كامل بغداديّاً من الأبناء].

- وقال في موضع آخر عن يحيى بن معين: [كان أبو كامل رجلاً صالحاً، وقال: ما رأيت من يشبهه].

- قال المفضل بن غسان الغلابي عن يحيى بن معين: [سمعت أبا كامل شيخاً من الأبناء، ثقـــة صاحب حديث].

- وقال محمد بن سعد : [كان من أبناء خراسان، وكان ثقة][3].

- قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: [سألت أبي عنه؟ فقال: صدوق][4].

- قال أبو عبيد الآجري: [سألت أبا داود عنه؟ فقال: ثقة ثقة].

- وقال النسائي: [ثقة مأمون].

- وقال في موضع آخر: [الثقة المأمون الرجل الصالح].

- وقال في موضع آخر: [حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال: حدثنا أبو كامل مُظَفَّر بـــن مُدْرِك شيخ ثقة صاحب حديث].

- وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[5].

- قال الذهبي: [توفي كهلاً فلم يشتهر اسمه][1].

---

(١) ينظر: الأُم: الصلاة، باب: الصلاة على الجنازة والتكبير فيها ٢٩٨/١.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٩٨/٢٨ ، تهذيب التهذيب ١٦٧/١٠.

(٣) الطبقات ٣٣٧/٧.

(٤) الجرح والتعديل ٤٤٢/٨.

(٥) الثقات ٢٠٠/٩.

- وقد وثقه الشافعي حيث احتج بحديثه مصرحاً به[٢].

مات سنة سبع ومائتين.

[الحديث العاشر، الحديث الواحد والعشرون].

وكيع بن الجراح [٣] :

وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة[٤].

- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: [ما رأيت أوعى للعلم من وكيع، ولا أحفظ من وكيع].

- وقال العجلي: [كوفي ثقة عابد صالح أديب، من حفاظ الحديث][٥].

- وقال الذهبي: [الإمام الحافظ الثبت محدث العراق، أحد الأئمة الأعلام][٦].

- وقال ابن حبان: [من الحفاظ المتقنين، وأهل الفضل في الدين][٧].

- وقد وثقه الشافعي وهو ظاهر، كما احتج بحديثه في الأحكام[٨].

مات في آخر سنة ست، وأول سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبعون سنة، روى له الجماعة.

[الحديث التاسع، الحديث الثالث عشر، الحديث الأربعون، الحديث الرابع والسبعون، الحديث السابع والعشرون بعد المائة].

الوليد بن مسلم[٩] :

هو الوليد بن مسلم القرشي، أبو العباس الدمشقي.

- قال ابن سعد: [كان ثقة كثير الحديث][١].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣٥٨/١.

(٢) ينظر: الأُم: اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أبواب الزكاة ١٨٧/٧.

(٣) تهذيب الكمال ٤٦٢/٣٠.

(٤) تقريب التهذيب ص٥٨١.

(٥) الثقات ٣٤١/٢.

(٦) تذكرة الحفاظ ٣٠٦/١.

(٧) مشاهير علماء الأمصار ص١٧٣.

(٨) ينظر: الأُم: قسم الصدقات، باب: قسم الصدقات الثاني ٩١/٢.

(٩) ينظر: تهذيب الكمال ٨٦/١٣ وتهذيب التهذيب ١٣٣/١١.

– وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: [ما رأيت من الشاميين أعقل من الوليد بن مسلم].

– وقال إبراهيم بن المنذر الحزامي: [قدمت البصرة فجاءني علي بن المديني، فقال: أول شيء أطلب أخرج إلي حديث الوليد بن مسلم. فقلت: يا ابن أم، سبحان الله! وأين سماعي من سماعك؟ فجعلت آبى ويلح. فقلت: أخبرني إلحاحك هذا ما هو؟ قال: أخبرك الوليد رجل الشام، وعنده علم كثير، و لم أستمكن منه، وقد حدثكم بالمدينة في المواسم، وتقع عندكم الفوائد؛ لأن الحجاج يجتمعون بالمدينة من آفاق شتى، فيكون مع هذا بعض فوائده، ومع هذا بعض. قال: فأخرجت إليه، فتعجب من فوائده].

– وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: [حدثنا عبد الرحمن بن المهدي عن الوليد بن مسلم، ثم سمعت من الوليد. قال علي: وما رأيت من الشاميين مثله].

– وقال أحمد بن أبي الحواري: [قال لي مروان بن محمد: إذا كتبت حديث الأوزاعي عن الوليد بن مسلم، فما تبالي من فاتك].

– وقال عباس بن الوليد الخلال: [قال لي مروان بن محمد: كان الوليد بن مسلم عالماً بحديث الأوزاعي].

– وقال أبو زرعة الدمشقي: [قال لي أحمد بن حنبل: كان عندكم ثلاثة أصحاب حديث: مروان بن محمد والوليد وأبو مسهر].

– وقال أحمد بن أبي الحواري أيضاً سمعت أبا مسهر قال: [رحم الله أبا العباس – يعني الوليد ابن مسلم – كان معنيّاً بالعلم].

– قال يعقوب بن سفيان الفارسي: [كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم، فأما الوليد فمضى على سنته محموداً عند أهل العلم متقناً صحيحاً صحيح العلم].

– وقال أبو زرعة الدمشقي أيضاً: [سألت أبا مسهر عن الوليد بن مسلم؟ فقال: كان من ثقات أصحابنا. وفي رواية: من حفاظ أصحابنا].

---

(١) الطبقات ٧/٤٧٠.

- قال أبو حاتم: [صالح الحديث][1].

- وقال العجلي[2] ويعقوب بن شيبة: [الوليد بن مسلم ثقة].

- وقال أبو بكر المروزي: [قلت لأحمد بن حنبل في الوليد؟ قال: هو كثير الخطأ].

- وقال حنبل بن إسحاق: [سمعت يحيى بن معين يقول: قال أبو مسهر: كان الوليد يأخذ من ابن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان ابن أبي السفر كذاباً، وهو يقول فيها: قال الأوزاعي].

- وقال مؤمل بن إهاب عن أبي مسهر: [كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلّسها عنهم].

- وقال صالح بن محمد الأسدي الحافظ: [سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي. قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن الزهري، وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة وقرة وغيرهما، فما يحملك على هذا؟ قال: أُنَبِّلُ الأوزاعيَّ أن يروي عن مثل هؤلاء. قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء - وهؤلاء ضعفاء - أحاديث مناكير، فأسقطتهم أنت، وصيّرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات، ضَعُفَ الأوزاعي. فلم يلتفت إلى قولي].

- وقال أبو الحسن الدارقطني: [الوليد بن مسلم يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي، مثل: نافع وعطاء والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء، ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن عطاء والزهري، يعني مثل: عبد الله بن عامر الأسلمي وإسماعيل بن مسلم].

- وصفه الذهبي بالإمام الحافظ وقال: [لا نزاع في حفظه وعلمه، وإنما الرجل مدلس؛ فلا يحتج به إلا إذا صرح بالسماع][3].

- قال ابن حجر: [معروف موصوف بالتدليس الشديد، مع الصدق][4].

---

(١) الجرح والتعديل ١٦/٩.

(٢) ينظر: الثقات ٣٤٢/٢.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣٠٤/١، وينظر: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: الذهبي ٣٥٥/٢.

(٤) طبقات المدلسين: ابن حجر ص٥١.

- وفي موضع آخر قال: [متفق على توثيقه في نفسه][1].

مما سبق:

لقد وثَّق الوليد بن مسلم عددٌ من أئمة الجرح والتعديل منهم: الإمام أحمد وابن سعد وعلي بن المديني وأبو زرعة وأبو حاتم والعجلي وابن شيبة وآخرون، وأكثر ما عاب عليه غيرُهم التـــدليس، كما ذكر ابن حجر والذهبي.

وما وصفوه به من تدليس لا يضره، وهذا ما مشى عليه جمهور المحدثين حيث لم يعدوا التدليس قادحاً في الراوي[2].

وقد روى له الجماعة، حتى إن البخاري روى له عن الأوزاعي وغيره[3].

وحديثه الذي رواه الشافعي عنه مبهماً لم يصرح فيه بالتحديث، لكن تابعه: عبد الله بن كثير، وبشر بن بكر في روايته عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه[4] ، مما يدل على أنّه لم يدلس في هذا الحديث عن الأوزاعي.

كما أن الشافعي احتج بحديثه مصرحاً باسمه في الأحكام، وقال: بهذا نقول[5].

جميع ما سبق يؤكد ثقة الوليد بن مسلم التي نعته بها الشافعي.

توفي سنة أربع وتسعين ومائة، وقيل: سنة خمس وتسعين ومائة، روى له الجماعة.

[الحديث السادس عشر، الحديث الرابع والستون].

يحيى بن حسان[6] :

هو يحيى بن حسان بن حيان التنيسي البكري، أبو زكريا البصري.

- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: [ثقة رجل صالح].
- وقال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: [كان ثقة صاحب حديث].
- وقال العجلي: [كان ثقةً مأموناً عالماً بالحديث][1].

---

(١) هدي الساري ص٤٥٠.

(٢) ينظر: النكت على ابن الصلاح: ابن حجر ٦٣٣/٢.

(٣) ينظر: هدي الساري ص٤٥٠.

(٤) ينظر: الحديث الرابع والستون صحيفة ٢٩١.

(٥) الأُم: اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، الحج ٢٠٩/٧.

(٦) ينظر: تهذيب الكمال ٣١/ ٢٦٦ ، تهذيب التهذيب ١٧٣/١١.

- وقال أبو حاتم: [صالح الحديث][٢].

- وقال النسائي: [ثقة].

- وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٣].

- وقال أبو سعيد بن يونس: كان ثقة حسن الحديث، وصنف كتباً وحدث بها.

- وقد احتج الشافعي بحديثه في الأحكام مصرحاً به[٤].

توفي بمصر في رجب سنة ٢٠٨هـ، روى له الجماعة سوى ابن ماجه.

[الحديث الخامس، الحديث السابع عشر، الحديث الحادي والعشرون، الحديث الثلاثون، الحديث الثاني والثلاثون، الحديث الثاني والخمسون، الحديث التاسع والخمسون، الحديث الثامن والستون، الحديث الواحد بعد المائة].

يحيى بن سعيد القطان[٥] :

هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبوسعيد البصري الأحول الحافظ.

- قال عبد الرحمن بن مهدي: [ما رأيت أحداً أحسن أخذاً للحديث، ولا أحسن طلباً له من يحيى بن سعيد القطان].

- وقال علي بن المديني: [لم أر أحداً أثبت من يحيى بن سعيد القطان].

- وقال أحمد بن حنبل: [حدثني يحيى القطان، وما رأت عيناي مثله].

- وقال أيضاً: [إليه المنتهى في التثبت بالبصرة].

- وعن يحيى بن معين قال: [قال لي عبد الرحمن بن مهدي: لا ترى بعينيك مثل يحيى بن سعيد القطان أبداً].

- وقال محمد بن سعد: [كان ثقةً مأموناً رفيعاً حجة][٦].

- وقال العجلي: [بصري ثقة نقي الحديث، كان لا يحدث إلا عن ثقة][١].

---

(١) الثقات ٣٤٩/٢.

(٢) الجرح والتعديل ١٢٤/٨.

(٣) ٢٥٢/٩.

(٤) ينظر: الأُم: الطهارة، باب: المني ٦٩/١.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال ٣٢٩/٣١، ٣٤٢ وتهذيب التهذيب ١٩٠/١١، ١٩٢.

(٦) الطبقات الكبرى ٢٩٣/٧.

- وقال أبو زرعة: [يحيى القطان من الثقات الحفاظ][٢].

- وقال أبو حاتم: [ثقة حافظ] [٣].

- وقال النسائي: [ثقة ثبت مرضي].

مات سنة ١٩٨هـ، روى له الجماعة.

[الحديث السادس عشر، الحديث الثامن عشر، الحديث الثالث والثلاثون، الحديث السابع والأربعون، الحديث الرابع والسبعون، الحديث الثاني والستون، الحديث الحادي والتسعون].

يزيد بن هارون [٤] :

هو يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد من التاسعة[٥].

- قال أحمد بن حنبل: كان حافظاً متقناً للحديث.

- وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: [ثقة].

- وقال علي بن المديني: [هو من الثقات].

- وقال في موضع آخر: [ما رأيت رجلاً قط أحفظ من يزيد بن هارون].

- وقال العجلي: [ثقة ثبت في الحديث، وكان متعبداً، حسن الصلاة جدّاً، وكان قد عمي كان يصلي الضحى ست عشرة ركعة، بها من الجودة غير قليل][٦].

وقال أبو زرعة: [سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول: ما رأيت أتقن حفظاً من يزيد بن هارون. قال أبو زرعة: والإتقان أكثر من حفظ السرد].

وقال أبو حاتم: [ثقة إمام صدوق، لا يسأل عن مثله][٧].

وقال ابن سعد: [كان ثقة كثير الحديث].

---

(١) الثقات ٢/٣٥٣.

(٢) الجرح والتعديل ٩/١٥٠.

(٣) الجرح والتعديل ٩/١٥٠.

(٤) تهذيب الكمال ٣٢/٢٦١، تهذيب التهذيب ١١/٣٢١.

(٥) تقريب التهذيب ص٦٠٦.

(٦) الثقات ٢/٣٦٨.

(٧) الجرح والتعديل ٩/ ٢٥٩.

وقال الذهبي: [يزيد بن هارون الحافظ القدوة شيخ الإسلام][1].

كما احتج الشافعي بحديثه في حكم مصرحاً به، وقال: [نحن نقول بهذا][2].

توفي سنة ٢٠٦هـ روى له الجماعة.

[الحديث العاشر، الحديث الحادي والعشرون، الحديث الثلاثون، الحديث الثالث والثلاثون، الحديث الثامن والثلاثون، الحديث السابع والتسعون].

(١) تذكرة الحفاظ ٣١٧/١.

(٢) الأُم: الحدود، اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ٢٠٥/٧.

ثانياً – من أبهم بصيغة:"أهل العلم":

لقد أبهم الشافعي عدداً من الرواة بصيغة :"أهل العلم" بالإضافة إلى إبهامهم بصيغ التوثيق مثل: سفيان بن عيينة. فذكرهم في القسم الأول، لكن هناك من أبهمه الشافعي بهذه الصيغة فقط، و لم يبهمه بصيغة أخرى، فأفردته تحت هذا القسم توخياً للدقة وهو:" حاتم بن إسماعيل " فجمعت ما قيل فيه ، مع ذكر المواضع التي تمَّ فيها الكشف عنه.

حاتم بن إسماعيل(١) :

هو حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل.

– عن أحمد بن حنبل قال: [حاتم بن إسماعيل أحب إلي من عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدِي، زعموا أن حاتماً كان فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح].

– وقال النسائي: [ليس به بأس].

– عن يحيى بن معين قال: [حاتم بن إسماعيل ثقة].

– عن عبد الرحمن قال: سألت أبي عن حاتم بن إسماعيل وسعيد بن سالم؟ فقال: [حاتم أحب إلي منه](٢).

– وقال العجلي: [ثقة](٣).

– وقال محمد بن سعد: [كان ثقة مأموناً كثير الحديث](٤).

أخرج له البخاري(٥).

كما وثقه الشافعي حين وصفه بكونه من أهل العلم، واحتج بحديثه مصرحاً به في الأحكام(٦).

مات سنة سبع وثمانين ومائة، روى له الجماعة.

[الحديث الثاني والثمانون، الحديث الثامن والعشرون بعد المائة].

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال ١٨٧/٥، ١٩٠ ، تهذيب التهذيب ١١٠/٢.

(٢) الجرح والتعديل ٢٥٨/٣.

(٣) الثقات ٢٧٥/١.

(٤) الطبقات الكبرى ٤٢٥/٥.

(٥) ينظر: هدي الساري ص٣٩٥.

(٦) ينظر: الأُم: الحج، باب: الغسل للإهلال ١٥٨/٢.

ثالثاً – من أبهم بصيغة:"من لا أتهم"

انفرد القسم الثاني بالحديث عن إبراهيم بن أبي يحيى لرجحان أنه من أراده الشافعي بصيغة:"من لا أتهم"، وفيما يلي سأبيّن أقوال علماء هذا الشأن في ابن أبي يحيى، مع مناقشة أقوالهم والترجيح بينها.

إبراهيم بن أبي يحيى بين أهل الجرح والتعديل[1] :

إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، واسمه: سمعان الأسلمي مولاهم، يكنى أبا إسحاق المدني، وهو أخو عبد الله بن محمد بن أبي يحيى ، وقد ينسب إلى جده، ومنهم من قال فيه: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء.

وقد اشتهر الشافعي ﷺ بالرواية عنه مصرحاً بذلك في مواضع، وأخرى مبهماً، ودار جدل حوله كثير، فمن مجرح ومن معدل، فما هو القول الحق فيه؟ سأعرض هنا أقوال العلماء التي جرحته، ثم أعقبها بالأقوال التي عدّلته، وبعدها أعقد المقارنة بينها.

أقوال العلماء في تجريحه:

– قال مالك بن أنس: [إبراهيم بن أبي يحيى كذاب][2].

– قال بشر بن عمر الزهراني: [نهاني مالك عنه. قلت: من أجل القدر تنهاني عنه. قال: ليس في دينه بذاك].

– وقال يحيى بن سعيد القطان: سألت مالكاً عنه: [أكان ثقة في الحديث ؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه][3].

– وقال يحيى بن معين: [سمعت يحيى بن سعيد يقول: إبراهيم بن أبي يحيى كذاب][4].

– قال أحمد بن حنبل: [كان قدريّاً معتزليّاً جهميّاً، كل بلاء فيه].

– وقال أيضاً: [لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكرة لا أصل لها، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه].

---

(١) ينظر ترجمته: تهذيب الكمال ١٨٤/٢، تهذيب التهذيب ١٣٧/١.

(٢) الكامل في الضعفاء: ابن عدي ٢١٧/١.

(٣) الكامل في الضعفاء ٢١٧/١.

(٤) الكامل في الضعفاء ٢١٧/١.

- وقال بشر بن المفضل: [سألت فقهاء أهل المدينة عنه؟ فكلهم يقولون: كذاب أو نحو هذا].

- وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: [كذاب].

- قال يزيد بن زريع - ورأى إبراهيم بن أبي يحيى يحدث - : [لو ظهر لهم الشيطان لكتبوا عنه].

- وقال البخاري[1] : [كان يرى القدر وكلام جهم، تركه ابن المبارك والناس].

- وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: [ليس بثقة].

- وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم: [قلت ليحيى بن معين: فابن أبي يحيى؟ قال: كذاب في كل ما روى. قال: وسمعت يحيى يقول: كان فيه ثلاث خصال: كان كذاباً، وكان قدريّاً، وكان رافضيّاً. قال: وقال لي نعيم بن حماد: أنفقت على كتبه خمسين ديناراً، ثم أخرج إلينا يوماً كتاباً فيه القدر، وكتاباً آخر فيه رأي جهم، فدفع إلي كتاب جهم، فقرأته فعرفته، فقلت له: هذا رأيك. قال: نعم. فحرقت بعض كتبه، وطرحتها].

- وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: [فيه ضروب من البدع، فلا يشتغل بحديثه، وأنه غير مقنع ولا حجة].

- وقال النسائي: [متروك الحديث][2]. وقال في موضع آخر: [ليس بثقة ولا يكتب حديثه].

- وجزم ابن عدي في ترجمة محمد بن عبد الرحمن أبي جابر البياضي بأن إبراهيم هذا ضعيف.

- وقال الدارقطني: [متروك].

- وقال ابن حبان[3] : [كان يرى القدر، ويذهب إلى كلام جهم، ويكذب مع ذلك في الحديث].

- وقال: [وأما الشافعي فإنه كان يجالس إبراهيم في حداثته ويحفظ عنه، فلما دخل مصر في آخر عمره، وأخذ يصنف الكتب، احتاج إلى الأخبار، ولم تكن كتبه معه، فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، وربما كنى عن اسمه].

- وقال العقيلي: [قال إبراهيم بن سعد: كنا نسمي إبراهيم بن أبي يحيى ونحن نطلب الحديث:

---

(١) التاريخ الكبير ١/٣٢٣.

(٢) الضعفاء والمتروكين ص١١.

(٣) المجروحين ١/١٠٥.

خرافة][1].

- وقال سفيان بن عيينة: [احذروه، ولا تجالسوه].

- وقال أبو همام السكوني: [سمعت إبراهيم بن أبي يحيى يشتم بعض السلف] [2].

- وقال عبد الغني بن سعيد المصري: [هو إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء الذي حدث عنه ابن جريج، وهو عبد الوهاب الذي يحدث عنه مروان بن معاوية، وهو أبو الذئب الذي يحدث عنه ابن جريج].

- وقال يعقوب بن سفيان: [متروك الحديث].

- وقال ابن سعد: [كان كثير الحديث، ترك حديثه، ليس يكتب].

- وقال الحاكم أبو أحمد: [ذاهب الحديث].

- وقال أبو زرعة: [ليس بشيء].

- وقال ابن المبارك: [كان صاحب تدليس].

- وقال عبد الرزاق: [ناظرته فإذا هو معتزلي، فلم أكتب عنه].

- وقال العجلي: [كان قدريّاً معتزليّاً رافضيّاً، وكان من أحفظ الناس، وكان قد سمع علماً كثيراً وقرابة كلهم ثقات، وهو غير ثقة. ثم نقل عن ابن المبارك: كان مجاهراً بالقدر، وكان صاحب تدليس].

- وفي سؤلات الآجري أبا داود عنه: [كان رافضيّاً شتّاماً مأبوناً].

- وقال البزار: [كان يضع الحديث، وكان يوضع له مسائل فيضع لها إسناداً، وكان قدريّاً، وهو من أستاذي الشافعي، وعزَّ علينا].

- وقال الحربي: [رغب المحدثون عن حديثه].

- وروى عنه الواقدي ما يشبه الوضع، ولكن الواقدي تالف.

- وقال إسحاق بن راهويه: [ما رأيت أحداً يحتج بإبراهيم بن أبي يحيى مثل الشافعي. قلت للشافعي: وفي الدنيا أحد يحتج بإبراهيم بن أبي يحيى].

- وقال الساجي: [لم يخرج الشافعي عنه حديثاً في فرض، إنما أخرج عنه في الفضائل].

---

(١) الضعفاء ٦٢/١

(٢) ضعفاء العقيلي ٦٢/١.

قال ابن حجر: [هذا خلاف الموجود].

أقوال العلماء في تعديله:

- قال سعيد بن أبي مريم: [قال لي إبراهيم بن أبي يحيى: سمعت من عطاء سبعة آلاف مسألة.

- وقال الربيع بن سليمان: سمعت الشافعي يقول: كان إبراهيم بن أبي يحيى قدرياً. قيل للربيع: فما حمل الشافعي على أن روى عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخر إبراهيم من بُعد، أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث، وكان الشافعي يقول: أخبرني من لا أتهم عن سُهَيل وغيره، يعني: إبراهيم بن أبي يحيى].

- وقال الشافعي في كتاب اختلاف الحديث[1] : [ابن أبي يحيى أحفظ من الدَّراوَرْدِي].

- وقال أبو أحمد بن عدي[2] : [سألت أحمد بن محمد بن سعيد - يعني ابن عقدة - فقلت له: تعلم أحداً أحسن القول في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي. فقال: نعم، حدثنا أحمد بن يحيى الأودي قال: سمعت حمدان بن الأصبهاني - يعني محمد بن سعيد - قلت: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ فقال: نعم].

ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد: [نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيى كثيراً، وليس بمنكر الحديث].

- قال ابن عدي: [وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرت أنا أيضاً في حديثه الكثير، فلم أجد فيه منكراً، إلا عن شيوخ يحتملون، وقد حدث عنه: ابن جريج والثوري وعباد بن منصور ويحيى ابن أيوب المصري وغيرهم من الكبار، - وذكر مجموعة من الأحاديث عن هؤلاء - ثم قال: وهؤلاء أقدم موتاً منه، وأكبر سنّاً. وله أحاديث كثيرة، وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك، ونسخ كثيرة، وهذا الذي قاله ابن سعيد كما قال، وقد نظرت أنا في أحاديثه وتبحرتها، وفتشت الكل منها، فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه ، أو من قبل من يروي عنه إبراهيم، وكأنه أتى من قبل شيخه لا من قبله، وهو في جملة من يكتب حديثه، وقد وثقه الشافعي، وابن الأصبهاني وغيرهما].

---

(١) اختلاف الحديث ص٢٩٤.

(٢) الكامل ١/٢٢٠، ٢٢٤.

الترجيح:

لقد قامت دراسات حديثة بسبر أغوار مرويات الشافعي عن شيخه إبراهيم، وأسفرت هذه الدراسات عن نتائج قيمة في هذا الباب، منها: الدراسة التي قام بها الدكتور محمد حسن الغماري في رسالته:"مرويات الإمام الشافعي عن شيخه إبراهيم بن أبي يحيى " حيث ذكر أن مرويات الشافعي عن شيخه إبراهيم بلغت مائة وأربعة وخمسين حديثاً في كتبه المطبوعة، وقد تناولها في كتابه بالدراسة المنهجية الموافقة لقوانين البحث العلمي، وكانت نتيجة دراسته ما يلي:

١ – مائة وسبعة وثلاثون حديثاً صحيحاً باعتبار المتابعات والشواهد له.

٢ – عشرة أحاديث من مرتبة الحسن، باعتبار المتابعات والشواهد أيضاً.

٣ – سبعة أحاديث ضعيفة منها:

ثلاثة أحاديث لها شواهد في الجملة، إلا أنها ضعيفة و لم تصل إلى درجة النكارة، وأربعة منكرة[١].

وهذه النتيجة تؤكد قول ابن سعيد وقول ابن عدي بأن ابن أبي يحيى ليس بمنكر الحديث.

أيضاً قام الدكتور بشار عواد معروف بدراسة لأقوال المجرحين والمعدلين لإبراهيم بن أبي يحيى وقد خلص منها إلى نتائج ذكرها في تعليقه على ترجمته، قال: [ويلاحظ على كل الذي قيل في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى جملة أمور منها:

١ – أن غالب ما وجه إليه من نقد كان بسبب العقائد، فقد أكّدوا أنه كان معتزلياً قدرياً جهمياً رافضياً، و لم يثبت أنه كان غالياً في عقيدته داعيةً لها، وعليه: فإن تضعيفه من جهة العقائد فيه نظر.

٢ – أنه كان عالماً فاضلاً شهد بعلمه من تكلم فيه.

– قال الإمام الذهبي في أول ترجمته: [الفقيه المدني أحد الأعلام][٢].

– وروى ابن حبان بسنده إلى عبد الله بن قريش، قال: [جاء رشدين بن سعد إلى إبراهيم بن أبي يحيى ومعه كتب قد حملها في كسائه، فقال لإبراهيم: هذه كتبك وحديثك، أرويها عنك ؟

---

(١) ينظر: مرويات الإمام الشافعي عن شيخه إبراهيم بن أبي يحيى (٥٦٩، ٥٧٤) نقلاً عن رسالة الدكتور عبد الرزاق أبو البصل:"الرواية على الإبهام والتعديل عليه عند الإمام الشافعي".

(٢) تاريخ الإسلام ٦٣/١٢، ٦٤.

قال: نعم.

قال: بلغني أنك رجل سوءٍ فاتقِ الله عزَّ وجل وتب إليه، قال: فإن كنت رجل سوءٍ فلأي شيء تأخذ عني الحديث ؟ قال: ألم يبلغك أنه يذهب العلم ويبقى منه في أوعية سوء فأنت من الأوعية السوء !][1].

٣ – أن علاقته بالإمام مالك كانت سيئة وأنه كان ينافسه.

قال الذهبي : [وقال أحمد بن علي الأبّار: حدثنا أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن القَرْمَطيّ، حدثنا يحيى الأسدي، قال: سمعت إبراهيم بن أبي يحيى يملي على رجل غريب، فأملى عليه لأبي الحويرث عن نافع عن جبير ثلاثين حديثاً، فجاء بها من أحسن شيء عجب.

فقال ابن أبي يحيى للغريب: قد حدثتك ثلاثين حديثاً، ولو ذهبت إلى ذاك الحمار فحدثك بثلاثة أحاديث لفرحت بها – يعني مالكاً –][2].

٤ – أن الإمام الشافعي لم ينفرد بتوثيقه، فقد نظر ابن عقدة في حديثه فلم يجد فيه نكارة، وكذلك ابن عدي بعد أن كتب له ترجمة حافلة في " الكامل " استغرقت عشرين صحيفة.

وقد نقل المؤلف قول حمدان الأصبهاني فيه وفي تعديله.

٥ – والثابت عن الإمام الشافعي توثيقه مطلقاً كما نقل الربيع بن سليمان المرادي، بل قال في كتاب " اختلاف الحديث ": ابن أبي يحيى أحفظ من عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدِي.

وعليه فإن إيجاد المعاذير لرواية الإمام الشافعي لا معنى لها.

وقد علق الحافظ ابن حجر[3] على قول الساجي الذي يذكر فيه أن الشافعي لم يخرج عنه حديثاً في فرض إنما أخرج عنه في الفضائل، بأن هذا هو خلاف الموجود المشهود، فلينظر في تضعيف إبراهيم هذا مطلقاً، وهو ليس بمتروك بكل حال][4].

---

(١) المجروحين ١/١٠٥، ١٠٦.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٦٠.

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب ١/١٣٩.

(٤) تهذيب الكمال: الهامش ٢/١٩١.

مما سبق:

أقول: بالإضافة إلى ما ذكره الدكتور معروف من أن النقد توجه إلى ابن أبي يحيى من جهة العقائد، يظهر لي مما نقله العلماء أن ابن أبي يحيى كان شتاماً، فلا يبالي أن يشتم الإمام مالكاً على جلالته وعلو قدره كما سبق وورد من شتمه له، حتى وصفه أبو داود بأنه شتام، ولا يطلق هذا القول إلا على من كثر منه هذا الفعل، فقد كان لسانه ذرباً حتى إن الشافعي أقرّ بذلك عندما نقل لنا توبيخ ابن أبي يحيى له عندما تسلّم القضاء، وقوله له: تجالسوننا وتصنعون، فإذا شرع لأحدكم شيء دخل فيه. بينما لاقاه ابن عيينة بالترحيب، وبالموعظة الحسنة، فكان قول ابن عيينة أبلغ مما صنع ابن أبي يحيى[1].

وما ذلك إلا لسوء قوله، وهذا إن دلّ على شيء دل على وجود خُلُقٍ منفر في ابن أبي يحيى وهو سوء أدبه وكلامه الفاحش البذيء الذي يكرهه أهل الحديث خاصة، والعلماء عامة.

أي إن ابن أبي يحيى جمع إلى جانب البدعة بذاءة اللسان، ونظرة فاحصة لما قيل في تضعيفه ترجع السبب في ذلك إلى هذين الاثنين، أما ما قالوه عنه من أنه كذاب فلم يثبت شيء من ذلك، ولم يأت أحدٌ ممن وصفه بذلك بحديث له كذب فيه يثبت قوله، حتى وصفهم له بنكارة حديثه لم تثبت، بدليل نفي ابن عدي وابن سعيد النكارة عنه بعد تتبع حديثه، كذا أثبتت الدراسة الحديثة التي قام بها الدكتور حسن الغماري، وما وصفوه به من تدليس لا يضره، وهذا ما مشى عليه جمهور المحدثين حيث لم يعدوا التدليس قادحاً في الراوي[2].

أيضاً ما وصفوه به من الوضع لم يثبت، إذ لم يثبت عليه الكذب فمن باب أولى الوضع.

وقد وثقه الإمام الشافعي وهو أعلم بشيخه من غيره وقد جالسه وتعلم منه، كما صرح بذلك فيما ذكرت آنفاً حيث قال: أخبرني الثقة ابن أبي يحيى أو غيره.. فلم يعد هنالك حجة في إبهام الشافعي له بصيغة:"من لا أتهم" لكونها أنزل رتبة من صيغة:"الثقة" وقد بينت أنه أبهمه بصيغة: "الثقة"[3] وما ورد عن الإمام الشافعي من أنه كان يقول: "أخبرني الثقة في حديثه المتهم في دينه"

---

(١) مناقب الشافعي: البيهقي ١٠٦/١.

(٢) ينظر: النكت على ابن الصلاح: ابن حجر ٦٣٣/٢.

(٣) ينظر: الحديث السادس والتسعون صحيفة ٣٣٥.

فمرده إلى قوله بالقدر كما بيَّن ذلك الخليلي[1] وتبعه ابن حجر[2].

وتابع الشافعي على توثيقه ابن عدي وابن عقدة وابن الأصفهاني، وهؤلاء المعدلون: منهم من خبر حال ابن أبي يحيى بطول المجالسة وهو الشافعي، ومنهم من خبر حال أحاديثه بطول المتابعة وهم: ابن عدي وابن عقدة، وجاءت الدراسات الحديثة موافقة لما قالوا، فهؤلاء قولهم مقدم على من لم يصاحبه أو يسبر أحاديثه، وقد أقرَّ المجرحون أنفسهم بتقدم إبراهيم في العلم: أمثال ابن حبان الذي نقل عن رشدين بن سعد حكايته مع ابن أبي يحيى وكتبه، أيضاً ما ذكره الدكتور معروف عن الذهبي حيث قال في مقدمة ترجمته: الفقيه المدني أحد الأعلام..

وقد انتهى الدكتور أبو البصل في دراسته لأقوال النقاد في ابن أبي يحيى إلى أنه ضعيف ضعفاً غير شديد معتمداً على تفريق الشافعي في إهامه بصيغة: "من لا أتهم" دون سائر من أبهمهم بصيغة "الثقة"، وقد أكّد أنه لم يثبت إبهام الشافعي له بصيغة:"الثقة" إلا أني توصلت في دراستي التطبيقية إلى أنه أبهمه بهذه الصيغة، وليس أدل على ذلك مما ذكره من تصريحه بثقته عندما قال: "أخبرني الثقة إبراهيم بن أبي يحيى" وقد ذكرت ذلك عندما تحدثت عن أقوال العلماء في صيغة:"من لا أتهم".

فأنتهي إلى القول: إن إبراهيم بن أبي يحيى ثقة في الحديث كما وصفه تلميذه الإمام الشافعي، وكما أكدت دراسة الدكتور الغماري، فمن ثبت عليه أربعة أحاديث منكرة من أصل مائة وأربعة وخمسين يعد حديثه صحيحاً، وإنما تضعيفه ناشئ عن سوء مذهبه.

والله أعلم.

قيل: إنه مات سنة أربع وثمانين ومائة.

[الحديث الثامن والعشرون، الحديث الثاني والسبعون، الحديث الثالث والسبعون، الحديث الخامس والسبعون، الحديث السادس والسبعون، الحديث السابع والسبعون، الحديث الثامن والسبعون، الحديث التاسع والسبعون، الحديث الثمانون، الحديث التاسع والتسعون، الحديث التاسع بعد المائة، الحديث العاشر بعد المائة، الحديث الحادي عشر بعد المائة، الحديث الثاني عشر بعد المائة، الحديث الثالث عشر بعد المائة، الحديث الرابع عشر بعد المائة، الحديث الخامس عشر

(١) الإرشاد: الخليلي ١/٣٠٨.

(٢) النكت على ابن الصلاح: ابن حجر ٣/٤٠٠.

بعد المائة، الحديث السادس عشر بعد المائة، الحديث السابع عشر بعد المائة، الحديث الثامن عشر بعد المائة، الحديث التاسع عشر بعد المائة، الحديث الحادي والعشرون بعد المائة، الحديث الثاني والعشرون بعد المائة].

ملحق

ذكر الأحاديث التي تعذر الكشف عن الثقات المبهمين فيها .

الأحاديث التي تعذر الكشف عن الثقات المبهمين فيها:

إن اجتماع الإرسال – أقصد بالإرسال هنا: التعليق[1] – والإبهام معاً، بالإضافة إلى كون الحديث أثراً عن الصحابة أو التابعين – فلم يعُد الحديث مشهوراً من طرقٍ أخرى مثل شهرة الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ –.

كلُّ هذا يجعل من مهمة الكشف عن المبهمات أمراً متعذراً أحياناً وذلك لتعذر الكشف عنها باستعمال أية طريقة من طرق الكشف السابقة، مما يؤدي إلى بقاء مجموعة من الآثار على إبهامها.

كما أن الشافعي ﷺ قد يروي أقوال العلماء وأئمة الشريعة فيكني عنهم بقوله: "أهل العلم" وهذا ليس من المبحث.

أو يكني عن مجموع أصحابه، ثم يأتي بأحاديث عنهم تفسر مراده.

ومن هذه الأحاديث ما يلي:

*أخبرني الثقات من أصحابنا : أن قبر النبي ﷺ على يمين الداخل من البيت لاصق بالجدار، والجدار الذي اللحد لجنبه قبلة البيت، وأن لحده تحت الجدار[2].

– إن هذا ليس من المبحث لأن الشافعي إنما قال هذا ليدلل على قوله، ثم ذكر بعد هذا طائفة من الأحاديث عن أصحابه، فقوله:" الثقات من أصحابنا" فسّره بأصحابه الذين روى عنهم الأحاديث التي أتى بها فيما بعد.

*أخبرنا بذلك أهل العلم من ولد فاطمة وعلي وعمر ومواليهم[3].

---

(١) المعلق: هو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر. علوم الحديث: ابن الصلاح ص١٠

قال ابن حجر: [ومن صور المعلق: أن يحذف جميع السند فيقول: قال رسول الله ﷺ]. نزهة النظر ص٨١.

والحاصل هنا: أن الإمام الشافعي حذف جميع السند بعد إبهامه لشيخه الذي سمع منه الحديث، فلم تعد هناك وسيلة ل معرفة المبهم.

(٢) الأُم: الجنائز، باب: الخلاف في إدخال الميت القبر ١/٣٠٠.

(٣) الأُم: الشفعة، الخلاف في الصدقات المحرمات ٤/٥٦.

يقصد قوله: [لم يزل عمر بن الخطاب المتصدق بأمر رسول الله ﷺ، يلي فيما بلغنا صدقته حتى قبضه الله تبارك وتعالى، و لم يزل علي بن أبي طالب ﷺ يلي صدقته بينبع حتى لقي الله عز وجل، و لم تزل فاطمة عليها السلام تلي صدقتها حتى لقيت الله تبارك وتعالى].

*وأخبرنا غير واحد من أهل العلم من قبائل قريش: أن عمر بن الخطاب ﷺ لما كثر المال في زمانه، أجمع على تدوين الديوان، فاستشار فقال: بمن ترون أبدا ؟ فقال له رجل: ابدأ بالأقرب فالأقرب بك. قال: ذكرتموني بل أبدأ بالأقرب فالأقرب من رسول الله ﷺفبدأ ببني هاشم(١).

*أخبرنا غير واحد من أهل العلم والصدق من أهل المدينة، ومكة من قبائل قريش، وغيرهم وكان بعضهم أحسن اقتصاصاً للحديث من بعض، وقد زاد بعضهم على بعض في الحديث: أن عمر لما دون الدواوين قال: أبدأ ببني هاشم. ثم قال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيهم وبني المطلب، فإذا كانت السن في الهاشمي قدمه على المطلبي، وإذا كانت في المطلبي قدمه على الهاشمي، فوضع الديوان على ذلك(٢).

*وأخبرنا جماعة من أهل العلم من قريش وأهل المغازي غيرهم عن عدد قبلهم أن أبا سفيان بن حرب أسلم بمر ورسوله الله ﷺ ظاهر عليها، فكانت بظهوره وإسلام أهلها دار الإسلام، وامرأته هند بنت عتبة كافرة بمكة، ومكة يومئذ دار الحرب، ثم قدم عليها يدعوها إلى الإسلام، فأخذت بلحيته وقالت : اقتلوا الشيخ الضال فأقامت أياماً قبل أن تسلم ثم أسلمت، وبايعت النبي ﷺوثبتا على النكاح(٣).

*سمعت من أرضى من أهل العلم يقول: إن أول ما أنزل الله عز وجل من العدد: { والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء } فلم يعلموا ما عدة المرأة التي لا أقراء لها، وهي التي لا تحيض ولا الحامل، فأنزل الله عز ذكره: { واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن } فجعل عدة المؤيسة والتي لم تحض ثلاثة أشهر(٤).

*سمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يذكر: أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون بثلاثة: الظهار والإيلاء والطلاق، فأقر الله تعالى الطلاق، وحكم في الإيلاء بأن أمهل المُولي أربعة أشهر، ثم جعل عليه أن يفيء أو يطلق، وحكم في الظهار بالكفارة، فإذا تظاهر الرجل من امرأته يريد طلاقها أو يريد تحريمها بلا طلاق، فلا يقع به طلاق بحال، و هو متظاهر، وكذلك إن تكلم بالظهار، ولا

---

(١) الأُم: الوصايا، باب: تقويم الناس في الديوان على منازلهم ١٦٩/٤.

(٢) الأُم: الوصايا، باب: تقويم الناس في الديوان على منازلهم ١٦٩/٤.

(٣) الأُم: النكاح، باب: فسخ نكاح الزوجين يسلم أحدهما ٤٩/٥.

(٤) الأُم: النفقات، باب: عدة التي يئست من المحيض والتي لم تحض ٢٣٧/٥.

ينوي شيئاً فهو متظاهر؛ لأنه متكلم بالظهار، و يلزم الظهار من لزمه الطلاق، ويسقط عمن سقط عنه[1].

*وأخبرني عدد من أهل العلم من قريش وغيرهم من أهل المغازي: أن رسول الله أسر النَّضْر بن الحارث العبدري يوم بدر، وقتله بالبادية، أو بين البادية والأثيل صبراً[2].

*نزلت آية التيمم في غزوة بني المصطلق: انحلّ عقد لعائشة، فأقام الناس على التماسه مع رسول الله، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فأنزل الله آية التيمم. أخبرنا بذلك عدد من أهل العلم بالمغازي وغيرهم[3].

(١) الأُم: النفقات، الظهار ٥/٣٠٥.

(٢) اختلاف الحديث، باب: قتل الأسارى والمفاداة بهم ص ٨٧.

(٣) اختلاف الحديث، باب: التيمم ص٩٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وتجبى المكارم، وتزهق الفواحش.

أما بعد:

بعد هذه الجولة مع الإمام الشافعي وكتابه: "الأم" من خلال الأحاديث التي وقع فيها تعديل على الإبهام، خلصت إلى النتائج التالية:

١ . أثّر العصر الذي عاش فيه الشافعي رحمه الله من جميع نواحيه إيجاباً في توسع أفق تفكير الإمام وإغنائه، وبالتالي إثراء فقهه وتنوعه، فخرج بفقه جديد يتناسب مع ثقافة العصر، بمنهج متوسط بين مدرستي الحديث والرأي.

٢ . سلطت هذه الدراسة الضوء على مكانة الشافعي كإمام من أئمة أهل الحديث من خلال اعتنائه وبراعته في علم الحديث رواية ودراية.

٣ . أظهرت الدراسة مدى اهتمام الشافعي بالصنعة الحديثية في كتبه عموماً، وفي كتابه: "الأم" خصوصاً.

٤ . جمعت هذه الدراسة شتات كل ما قيل في الإبهام والتعديل عليه، مع تدعيمها بالأمثلة التطبيقية المستقاة من كتاب الأم للشافعي.

٥ . خلصت الدراسة إلى بيان أعدل الأقوال في التعديل على الإبهام.

٦ . جمعت الدراسة الصيغ التي استعملها الشافعي في التعديل على الإبهام، مع بيان المراد منها، مدعّمة بالأمثلة.

٧ . أظهرت الدراسة أهم الأسباب التي دعت الشافعي إلى التعديل على الإبهام.

٨ . جمعت الدراسة طرقاً عديدة للكشف عن مبهم المتن ومبهم السند، كما جمعت طرقاً للكشف عن التعديل على الإبهام، مدعّمة بالأمثلة.

٩ . إن الضوابط التي ذكرها العلماء في التعديل على الإبهام بصيغتي: "الثقة" و"من لا أتهم" ليست دقيقة، ولا تكفي للوصول إلى المبهم بيقين.

١٠ . أبرزت الدراسة جهود الإمام البيهقي في كشفه الثقات المبهمين في كتاب الأم للشافعي، من خلال كتبه الأربعة: [مناقب الشافعي، معرفة السنن والآثار، السنن الكبرى، بيان خطأ من أخطأ على الشافعي].

١١ . كشف حالات التعديل على الإبهام الواقعة في كتاب الأم، والتي بلغ عددها: مائة وثمانٍ وعشرين حالة، منها: ست وثمانون حالة غير مرسلة، واثنان وأربعون حالة مرسلة.

كما بلغ عدد الثقات الذين أبهمم الشافعي اثنان وثلاثون ثقةً.

١٢ . كشف بعض شيوخ الشافعي ممن لم تذكرهم كتب التراجم العامة، ولا الخاصة منها، وهم: عبد الرزاق بن همام، ويزيد بن هارون.

١٣ . كشفت الدراسة إلى إمكانية وجود أكثر من ساقط في السند في حالات التعديل على الإبهام الواقعة عند الإمام الشافعي.

١٤ . خلصت الدراسة إلى ثقة كلّ مبهم عدّله الشافعي على الإبهام . عند الشافعي على أقل تقدير . من خلال عرضه على ميزان الجرح والتعديل وفق قوانين علمية منهجية.

١٥ . توصلت الأطروحة إلى دحض أكبر تهمة وجهت إلى الشافعي، وهي أنه وثّق من ليس بثقة، وهو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، من خلال عرضه على ميزان الجرح والتعديل، ومناقشة أقوال علماء هذا الفن، مع لاستفادة من الدراسات الحديثة في ذلك.

١٦ . إن أحاديث الأحكام التي وقع فيها تعديل على الإبهام صحيحةٌ كلّها لوجه من الأوجه التالية:

أ . أن يكون أصلها في الصحيحين، أو أحدهما.

ب . تصحيح أحد الأئمة المشهورين للحديث.

ج . صحة الإسناد.

د . وجود متابعة أو شاهد للحديث.

١٧ . إن الأحاديث التي وقع فيها تعديل على الإبهام بصيغة: "من لا أتهم" كانت جميعها في الأخبار والفضائل والدعوات والمناقب . عدا حديث: 'الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء'، وحديث: 'الاحتباء يوم الجمعة'، وحديث: 'لا تسبوا الريح' وحديث النهي عن الإشارة إلى البرق . مما يدل أن الشافعي عدل إلى هذه الصيغة لا لكون الراوي أقل رتبة ممن عدّله بصيغة: 'الثقة' بل لأجل التنويع لكون الحديث ليس من أحاديث الأحكام.

١٨ . توصي الدراسة بالعناية بفن المبهمات، إذ أنه علمٌ تتشوف إليه النفس، بالإضافة إلى الفائدة الحاصلة منه، وأهمها ما رفع إبهاماً في سند.

١٩ . توصي الدراسة بالاعتناء بعلم الجرح والتعديل، وإعطائه مكاناً أكبر لدى دارسي علوم الشريعة، للتعرف على الجهود التي بذلها العلماء في مجال حماية الشريعة وصيانتها، وبالتالي الحفاظ على ما خلفه لنا أسلافنا من خلال تحقيقها وتنقيحها والتعليق عليها.

الفهارس العامة

* فهرس الآيات.

* فهرس الأحاديث.

* فهرس الآثار.

* فهرس المصطلحات الحديثية.

* فهرس الثقات الذين تم الكشف عنهم.

* فهرس الرواة المتكلم فيهم.

* فهرس الأعلام.

* ثبت المصادر.

* فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآية	الصحيفة
يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ۖ [البقرة:٢٠]	٣٢٩
وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا [البقرة: ١٢٣].	١٠٨
وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا البقرة: [٢٧٥]	٥٣
لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ [آل عمران:١٦٤].	٥
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ [النساء: ٢٩]	٥٣
وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا [المائدة: ٢]	٦٨
وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ [المائدة: ٤٥].	١٠٧
أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ [المائدة: ٩٦]	٦٧
وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ [الأنعام:٥٢]	٩١
وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ [هود:١١٤]	٩٤
وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ [يوسف:٧٦]	٤٣
وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ [النحل:٤٤].	٥
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ [النحل: ٩٠].	١٠٧
وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ [النور: ٣٢]	٦٨
وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ [فاطر: ١٢]	٦٧
أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ [الجاثية: ٢١]	١٠٧
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا [الحجرات: ٦]	١١٠
فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ [الجمعة: ١٠]	٦٨
إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ [التحريم:٤]	١٥٠
وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ [التين:١]	٨٩
أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ [التين: ٨]	٨٩

فهرس الأحاديث[1]

طرف الحديث	الصحيفة
الأئمة ضمناء والمؤذنون أمناء، فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤذنين	٥٧
* اختر منهن أربعاً وفارق واحدة	٢٨٠
* اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً	٣٤٨
إذا أحب الله عبد ابتلاه	٢٦
إذا أصاب ثوب إحداكن الدم من الحيضة فلتقرصه	٦٣
*إذا أقيمت الصلاة، ووجد أحدكم الغائط فليبدأ	١٩٥
* إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل	٢٩١
* إذا أنشئت بحرية، ثم استحالت شامية	٣٥٨
إذا أنكح الوليان فالأول أحق، وإذا باع المجيزان	٨١
إذا كان الماء قلتين لم	١٦١
*إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً أو	١٨٥
ح إذا لقيت عدواً من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو ثلاث خلال	٢٤٩
ح استعينوا بالنسل فإنه يقطع علم الأرض وتخفون له	٢٨٥
* أسكنت أقل الأرض مطراً، وهى بين عيني السماء _يعني المدينة_	٣٥٦
* اطلبوا إجابة الدعاء عند التقاء الجيوش، وإقامة الصلاة	٣٥٠
ح أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء	٢٣٩
ح أقروا الطير على مكناتها	٤٣
ألا رجل صالح يكلؤنا الليلة لا	١٠١
*اللهم اجعلها رحمة	٣٠٧
*اللهم إني أعوذ بك	٣٠٥
* أما ما كان لي ولبني عبد المطلب فهو لكم، وأسأل لكم الناس	٣٤٣

[1] رمزت لأحاديث القسم التطبيقي بـ* ، ولأحاديث الحواشي بـ ح، أما باقي الأحاديث التي أتت في المتن فلم أرمز لها بشيء.

أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع	١١٠
ح أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إلا الله فإذا قالوها عصموا	٢٤٨
* أمسك أربعاً وفارق سائرهن	٢٥١
أمكنوا الطير في أوكارها	٤٣
أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض	١٣٧
أنّ رجلاً أكل عند النبي ﷺ بشماله	٩٤
أن رجلاً دخل مع امرأة في حشٍّ بالمدينة	١٠٤
أن رجلين تداعيا دابة ، فأقام كل واحد منهما البينة أنها دابته نتجها	١٥٧
ح أن رسول الله استسلف بكراً	٢٣٩
* أن رسول الله ﷺ أعطى المؤلفة قلوبهم يوم حنين	٣٥٨
أنّ رسول الله ﷺ إنّما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح	١٤١
أن رسول الله ﷺ أهديت له حلة سِيرَاء	٩٥
أن رسول الله ﷺ جاءته امرأته	١٥٧
* أن رسول الله ﷺ حمى النقيع	٣٦٢
ح أن رسول الله ﷺ خرج في مرضه، فأتى أبا بكر	٢٧٠
أن رسول الله ﷺ صلى في صلاة الآيات ست ركعات	١٣٠
* أن رسول الله ﷺ صلى بمنى ركعتين وأبو بكر وعمر	١٩٨
* أن رسول الله ﷺ صلى في كسوف الشمس ركعتين	٣٤٦
* أن رسول الله ﷺ كان يصلي بالناس صلاة الظهر في الخوف ببطن نخل	٢٠٣
أن رسول الله ﷺ غزا غزوة، فأصابوا الغنيمة	٩٨
* أن رسول الله ﷺ كان يستخلف ابن أم مكتوم، وهو أعمى	٣٦٠
أن الشمس انكسفت على عهد رسول الله ﷺ	١٤٣
* أن النبي ﷺ اشترى عبداً بعبدين	٢٣٧
أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي، وفي ظهر قدمه	٩٨
* أن النبي ﷺ كان إذا برقت السماء، أو رعدت، عرف ذلك في وجهه	٣٥٠

* أن النبي ﷺ كان إذا سمع حس الرعد، عُرف ذلك في وجهه	٣٥١
ح أن النبي ﷺ كبر في صلاة من الصلوات، ثم أشار أن امكثوا، ثم رجع	١٩٩
* أن النبي ﷺ ضرب للفرس بسهمين وللفارس بسهم	٢٤٥
* أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر ♦كانوا يجهرون بالقراءة في الاستسقاء،	٣٤٨
ح إن أفرى الفرى من قولني ما لم أقل، ومن أرى عينيه ما لم ترى	٥٦
إنَّ بعض أهلي لحائض	٨٦
إن الذي يشرب في آنية الذهب والفضة	٨٦
ح إن الذي يكذب علي يبني له بيت في النار	٥٦
ح إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرناً	٣٣٤
* إني لأحرم ما حرم القرآن، والله لا يمسكون علي بشيء، فاجعل القرآن	٣٤٢
* إني لأستنصر بالسنة على أهل نجد، وإني لأرى السحابة خارجة	٣٠٤
* إني كنت جنباً فنسيت	٣٢١
* إن الماء لا ينجسه شيء	٢٩٣
أنزلوا الناس منازلهم	١٠٤
إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد	٢٢
* أنه باع مدبراً احتاج صاحبه إلى	٣٤٤
ح أنه كان يسلم في الصلاة إذا فرغ منها عن يمينه	٣١٢
أنه كان معتكفاً في المسجد، فأتته صفية،	٤٤
ح إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم	١٨٦
إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام	٢٢
ح إني والله لا يمسك الناس علي شيئاً، إني والله لا أحل	٣٤٣
أيما رجل أفلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحق به.	٦١
ح بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة	٨٨
ح بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول	٢٢٢
* البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا	٢٣٥

*التحيات المباركات	٢٨٣
*تقووا بعددكم	٢٨٥
ح حدثوا عن بني إسرائيل	٥٦
الحمد لله الذي أذهب عني	٨٢
خيركم القرن الذي بعثت فيه	١٢٤
ح دار رسول الله يوم النحر إلى أم سلمة	٢٣٤
ح دخل رجل من أصحاب رسول الله المسجد	١٩٠
دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب	٨٤
دخل على رسول الله رجل	٨٨
*الريح من روح الله	٢١٥
*سافرنا مع رسول الله فمنا الصائم	٢٨٧
سافروا تصحوا وترزقوا	٦٩
*سمع الله لمن حمده	٣٦٥
ح الشفعة فيما لم يقسم	٢٩٨
*صلى رسول الله صلاة الخوف	٢٠٦
ح صلى النبي في خوف الظهر	٢٠٥
عن الغلام شاتان	١٣٠
* فإذا لقيت عدواً من المشركين	٢٩٦
*فإن أجابوك فأعلمهم	٢٢٩
*في بيضة النعامة	٣٣٥
*في كل ثلاثين تبيع	٣٦١
*قد وجبت صدقتك	٢٤٤
*القطع في ربع دينار	٢٧٢
*كان أصحاب رسول الله ينتظرون العشاء	١٨٩
كان رسول الله في سفر	١٠١

كان رسول الله يعلم أحدنا	٩٧
ح كان النبي إذا رأى مخيلة	٣٥١
*كان النبي يغدو إلى العيدين	٣٢٢
ح كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة	٢٢٤
ح كنا مع النبي ﷺ بذات الرقاع	٢٠٤
*كنا مع النبي في سفر	٢٩٢
* لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا	٢٩٥
*لا تسبوا الريح	٣٥٣
لا تسبوا قريشاً	٥
*لا تمنعوا إماء الله مساجد	٣١٥
لا تمنعوا النساء من الخروج	٨٥
لا حمى إلا لله ولرسوله	٣٦٣
*لا يحل دم امرئ مسلم	٢١٦
ح لا يغلق الرهن من صاحبه	٢٤١
لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة	٨٩
*لبيك اللهم لبيك	٣١٣
ليأتين على الناس زمان	١٠٠
ليبلغ الشاهد الغائب	٩١
*ليس السنة بأن لا تمطروا	٣٠٨
*ليغسل ما مسّ المرأة	٢٨٩
*ما على الأرض بقعة	٣٥٥
*المدينة بين عيني السماء	٣٠٩
من أدرك ماله بعينه فهو أحق به	٦١
*من أعان على قتل امرئ	٣٤٢
ح من سلف فليسلف في كيل معلوم	٣١٧

ح من قال علي مالم أقل فليتبوأ	٥٦
ح من قتل له قتيل فأهله	٢٧٨
من قرأ منكم: والتين	٨٩
المؤمن غر كريم	٩٠
*نصرت بالصبا	٣٥٧
ح هذه المواقيت لأهلها	٢٣١
هو الطهور ماؤه	٨٣
يأتي على الناس زمان	١٠٠
يا رسول الله أنشدك الله!	١٥٦
*يصيب المدينة مطر	٣٥٦

فهرس الآثار

طرف الأثر	القائل	الصحيفة
*ابتاع عبد الله بن جعفر	عروة بن الزبير	٣١٨
*الأحد عشر لصاحب المال	ابن عمر	٣٤٠
*احلف	عمر	٣٤١
*إذا رأى أحدكم البرق	عروة بن الزبير	٣٥٣
أسألك تمام النعمة	أبو بكر الصديق	١٤٣
*اشدد وأوثق	كعب الأحبار	٣١٠
*أن الأذان كان أوله للجمعة	السائب بن يزيد	٢٠٩
*أن اقض باليمين	عمر بن عبد العزيز	٢٦٨
أن أول من كسا الكعبة	بعض أهل العلم	١٤٢
أن جعفر أخذ اللواء بيمينه	من أثق	١٣٣
*أن عامة صدقات الزبير	عروة بن الزبير	٣١٤
*أن عبداً له أبق، وفرساً	ابن عمر	٢٥٣
*أن عمر بن الخطاب وقت	ابن سيرين	٣٣٤
*أن عمر بن عبد العزيز	أيوب بن أبي تميمة	٣٤٥
أن عمر بينما هو يطوف سمع	من أصدقه	١٤٣
*أن عمر لما جلد الثلاثة	ابن المسيب	٣٠١
*أن عمر وعثمان قضيا في الملطاة	ابن المسيب	٢٧٦
إن رخصة للمريض في التمسح	ابن عباس	١٤٣
*إن شعار هذا اليوم	عمر بن عبد العزيز	٣٤٧
إن من أخلاق الأنبياء تعجيل	بعض أهل العلم	١٤١
*أنفق عمر على أهل الرمادة	مالك بن أنس	٣٣٩
*إنما الغنيمة لمن شهد الوقعة	عمر بن الخطاب	٢٧٩
*أنه دخل حمام الجحفة	ابن عباس	٢٣٢

فهرس الآثار

*أنه صلي على عقيل	مالك بن أنس	٣٣٣
*أنه كاتب عبداً له	ابن عمر	٢٨٢
*أنه كان إذا أصاب ثوبه المني	سعد بن أبي وقاص	١٩٢
*أنه كان يحتبي	ابن عمر	٣٠٣
*إنه لمغرر بكم	ابن عمر	٣٣٧
*بعث عبد الملك بعض الجماعة	سعيد بن أبي هند	٢٣٠
تجعل في بيت المال	عمر بن عبد العزيز	٨٧
*جمعوا إذا بلغتم أربعين	عمر بن عبد العزيز	٢٠٥
*رأيت أم سلمة زوج النبي	أم الحسن	١٩٣
*رأيت عثمان بن عفان	عيسى بن طلحة	٢٢٠
*الرعد ملك	مجاهد	٣٢٦
*زكوا يرحمكم الله	طاوس	٢٢٦
*زوج فإن المرأة	عائشة	٢٦١
*سلّ رسول الله	ابن عباس	٢٢١
*سمعت عثمان بن عفان	الحسن	٢٣٦
طلبت اسم رجل أربع	ابن عباس	١٥٠
*ضفرنا شعر بنت رسول	أم عطية	٢١٨
*عقل العبد في ثمنه	ابن المسيب	٢٧٧
*الغسل في العيدين سنة	ابن المسيب	٢١٥
*فيما أحرز العدو	أبو بكر	٣٤٠
قدم النبي المدينة	زيد بن ثابت	١٣٣
*قد خيرنا رسول الله	عائشة	٢٦٥
ح القرآن كلام الله	أنس	١٩٢
*كان الماء من الماء	سهل بن سعد	٢٩٠

فهرس الآثار

كتب أهل الجزيرة	بعض أهل العلم	١٤٢
لا تحمل العاقلة عمداً ولا صلحاً	ابن عباس	١٣١
ح لا شفعة في بئر	عثمان	٢٤٣
*لا ورب الكعبة	عمر	٣٦٣
لم أزل حريصاً على	ابن عباس	١٥٠
*لم يؤذن للنبي	الزهري	٣٢٥
*لولا أني قاسم	عمر بن الخطاب	٢٥٩
*ليس في العرض زكاة	ابن عمر	٢٢٥
ليس كل ما نحدثكم عن	أنس بن مالك	١٢٤
ما بقي بالناس أعلم	سهل بن سعد	٩٠
*ما سمعت بأحد ذهب	مجاهد	٣٢٩
*ما كان ليجيء من	عمر	٣٤٩
*من نام مضطجعاً	ابن عمر	٢٧٥
*نهاني النبي ◻	حكيم بن حزام	٢٩٩
*يبيعه إذا احتاج	طاوس	٢٨٢
*يجزئ في غسل الميت	عطاء	٣٢٩
*يعود الرجل في مدبره	طاوس	٢٨١
*يوشك أن تمطر المدينة	أبو هريرة	٣١٠
*يوشك المدينة أن يصيبها	عبد الله بن سلام	٣١١

فهرس المصطلحات الحديثية

المصطلح الحديثي	الصحيفة
الإبهام	٧٢
اتباع الجادة	١٥٩
أخبرنا	٦١
الاعتبار	١٥٩
التدليس	٥٨
التعديل	١٠٨
التعديل على الإبهام	١١٤
الجرح	١٠٨
حدثنا	٦١
حدثني الثقة	١١٤
خبر الآحاد	٥٧
الشاذ	٤٢
الشاهد	٨٢
الصحيح	٤١
الضعيف	٤١
عدالة الصحابة	٨٠
علم الجرح والتعديل	١٠٨
العلو في الإسناد	٤٥
العنعنة	٤٦
المبهم	٧٢
المتابعة	٤٦
المتصل	٥٦
متصل في سنده مجهول	٩٦
المجهول	٧٧

مجهول الحال	٧٨
مجهول العين	٧٧
المرسل	٥٦
مرسل الصحابي	٥٨
المسند	١٢٥
المستور	٧٨
مقبول الحديث	١١٤
المعضل	٩٧
المنقطع	٥٧
الموصول	٥٦
المهمل	٧٤

فهرس الثقات الذين تمّ الكشف عنهم*

الاسم	الوفاة	صيغة الإبهام	عدد الأحاديث	الصحيفة
إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى	١٨٤هـ	الثقة، من لا أتهم	٢٣	٤٠٤
عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني	٢١١هـ	الثقة، أهل الصدق	١٨	٣٧٧
سفيان بن عيينة	١٩٨هـ	الثقة، أهل العلم	١١	٣٧٣
مالك بن أنس	١٧٩هـ	الثقة	١٠	٣٨٦
يحيى بن حسان	٢٠٨هـ	الثقة	٩	٣٩٩
يحيى بن سعيد القطّان	١٩٨هـ	الثقة، من لا أتهم	٧	٤٠٠
إبراهيم بن إسماعيل بن علية	١٩٣هـ	الثقة	٦	٣٦٨
حماد بن أسامة	٢٠١هـ	الثقة، أهل العلم	٦	٣٧٠
عبد الوهاب بن عبد المجيد	١٨٤هـ	الثقة	٦	٣٨٣
يزيد بن هارون	٢٠٦هـ	الثقة، أهل العلم	٦	٤٠١
أحمد بن محمد بن حنبل	١٦٤هـ	الثقة، من أصدقه	٥	٣٦٧
محمد بن خازم	١٩٤هـ	الثقة	٥	٣٨٨
وكيع بن الجراح	١٩٧هـ	الثقة، من لا أتهم	٥	٣٩٦
سعيد بن سالم القداح	.	الثقة، من لا أتهم	٤	٣٧١
إبراهيم بن سعد	١٨٥هـ	الثقة	٣	٣٦٧
عبد الله بن المبارك	١٨١هـ	الثقة، أهل العلم	٣	٣٧٦
حاتم بن إسماعيل	١٨٧هـ	أهل العلم	٢	٤٠٣
عبد العزيز بن محمد الدراوردي	١٨٦هـ	الثقة، أهل العلم	٢	٣٧٩
عبد المجيد بن عبد العزيز	٢٠٦هـ	الثقة، أهل العلم	٢	٣٨٠
محمد بن إسماعيل بن أبي	٢٠٠هـ	الثقة	٢	

* رتبت أسماء هؤلاء الثقات حسب الإكثار، مع العلم أنه قد يتكرر الحديث مع أكثر من راوي لعدم الجزم بالمبهم.

فُدَيْك				
مروان بن معاوية	١٩٣هـ	الثقة	٢	٣٨٩
مسلم بن خالد الزَّنْجي	١٧٩هـ	الثقة	٢	٣٩١
مُظَفَّر بن مُدْرِك	٢٠٧هـ	الثقة	٢	٣٩٥
الوليد بن مسلم	١٩٤هـ	الثقة	٢	٣٩٦
إسحاق الأزرق	٢٩٥هـ	الثقة	١	٣٦٨
أنس بن عياض	٢٠٠هـ	الثقة	١	٣٦٩
عباد بن العوام	١٨٧هـ	الثقة	١	٣٧٤
عبد الله بن إدريس	١٩٢هـ	الثقة	١	٣٧٥
عمرو بن أبي سلمة	٢١٣هـ	الثقة	١	٣٨٤
الفُضَيل بن عياض	١٨٧هـ	الثقة	١	٣٨٥
محمد بن عبد الرحمن الجندي	.	الثقة	١	٣٨٩
مُطَرِّف بن مازن	.	الثقة	١	٣٩٣

فهرس الرواة المتكلم فيهم

الاسم	الصفحة
أبان بن أبي عياش	٩٣
أسامة بن زيد الليثي	٢٠١
إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة	٣٠٩
إسحاق بن يحيى بن طلحة	٢٢٠
إسماعيل بن مسلم المكي	١٢٤
أبو العالية الرياحي	٤٢
أبو عمر الجدلي	١٠٠
أبو علي الأزدي	٨٣
أبو الفيض	٨٣
أبو اليسع	٨٩
جُبَار الطائي	٧٧
جعفر بن يحيى بن ثوبان	٧٨
الحسن بن عمارة	١٢٣
حسين بن قيس الرحبي	٣٠٨
حرام بن عثمان	٤٢
خالد بن رباح	٣٥١
زياد بن مليك	٧٩
سليمان بن عبد الله بن عويمر	٣٠٥
سُهَيل بن أبي صالح	٣٠٩
صالح بن عبد الله بن الزبير	٣١١
عبد الله بن أعز	٧٧
عبد الله بن جعفر بن نَجِيح	١٣٨
عبد الله بن عمر بن حفص	٢٤٦

عبد الله بن لهيعة	٩٣
عبد الله المدلجي	٨٣
عبد الرحمن بن أبي الزناد	٢٨١
عبد الرحمن بن زياد	١٣٨
عبد العزيز بن عمر	٣٥٠
عبد الكريم بن أبي المخَارِق	١٢٦
العلاء بن راشد	٣٠٧
عمر بن عطاء بن وَرَاز	٢٢١
عمرو بن مسلم الجندي	٢٢٨
عمرو ذي مُرّ	٧٧
ليث بن أبي سُلَيم	٣٢٩
محمد بن أبان بن صالح	٢٩٧
محمد بن عمارة	٢٤٤
محمد بن عمرو بن علقمة	٣١٦
مجالد	٤٢
موسى بن محمد بن إبراهيم	٣٥٩
النَّضْر بن حميد	٥
نوفل بن عبد الملك	٣٥٦
يحيى بن أبي أُنَيْسة	٢٤٢
يزيد بن زياد	٣٤٢
يزيد بن عبد الملك	٣٥٦

فهرس الأعلام*

_**الآبري:** محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم، أبو الحسن الآبري السجستاني الحافظ الإمام، مات سنة ٣٦٣هـ.
تذكرة الحفاظ ٩٥٤/٣ سير أعلام النبلاء ٣٥٠/٣١
[٢٦_١٦٣_١٦٥]

_**إبراهيم بن يعقوب** بن إسحاق الجُوزجاني، نزيل دمشق ثقة حافظ، رمي بالنصب من الحادية عشرة، مات سنة٢٥٩هـ.
تقريب التهذيب ص٩٥
[٤٠٥]

_**الأبناسي:** إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي الشافعي، برهان الدين أبو محمد الفقيه العابد الزاهد، كان متقشفاً عابداً، مات سنة ٨٠٢ هـ.
طبقات ابن السبكي ٥/٤ شذرات الذهب ١٣/٧
[١٧١]

_ **أبو إسحاق:** عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي. ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحاق السَبِيعي، ثقة مكثر عابد من الثالثة، مات سنة ١٢٩هـ.
تقريب التهذيب ص٤٢٣
[٧٧]

* ترجمت هنا للأعلام التي وردت في النص باستثناء الرواة الذين دعت الحاجة إلى ترجمتهم في الأطروحة، والرواة الواردة أسمائهم في أسانيد الأحاديث فلم أترجم لهم، كما رتبت الأعلام وترجمتها حسب الاسم الذي وردت به أثناء الأطروحة، وعاملت "أبو" و "ابن" معاملة الاسم العلم في الترتيب الأبجدي.

_**أبو بكر الأثرم**: أحمد بن محمد بن هانئ ثقة الحافظ الكبير العلامة، له تصانيف من الحادية عشرة، مات سنة ٢٧٣هـ.

تذكرة الحفاظ ٢/٥٧٠_تقريب التهذيب ص٨٤

[٣٩٩_٣٧٨]

_**أبو بكر المروزي** أحمد بن علي بن سعيد الحافظ الحجة القاضي، أبو بكر مولى بني أمية، مات سنة ٢٩٢هـ.

تذكرة الحفاظ ٢/٦٦٣

[٣٩٨]

_**أبو تراب النخشبي**: عسكر بن الحصين، الزاهد، قدم بغداد غير مرة واجتمع بها مع أبي عبد الله أحمد بن حنبل مات سنة ٢٤٥هـ.

[١١٠]

تاريخ بغداد ١٢/٣١٥

_**أبو جعفر النفيلي**: عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل بن زراع القضاعي الحراني، أبو جعفر النفيلي، الحافظ الثبت المسند الإمام العلامة من كبار العاشرة، مات سنة ٢٣٤ هـ.

تذكرة الحفاظ٢/٤٤٠ تقريب التهذيب ص ٣٢١

[٣٩١]

_**أبو حاتم الرازي**: محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، الإمام الحافظ الكبير أحد الأعلام، مات سنة ٢٧٧ هـ.

تذكرة الحفاظ ٢/٥٦٧ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٢/٢٠٧

[٦_٣٦_١٦٥_٣١٦_٣٣٦_٣٦٧_٣٦٨]

_**أبو حنيفة**: النعمان بن ثابت، أبو حنيفة الإمام الأعظم فقيه العراق، كان إماماً ورعاً عالماً عاملاً متعبداً، كبير الشأن، من السادسة، مات سنة ١٥٠ هـ على الصحيح.

تذكرة الحفاظ ١/١٦٨ تقريب التهذيب ص ٥٦٣

[٢٤_٥٢]

_**أبو داود:** سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، أبو داود الإمام الثبت سيد الحفاظ، صاحب السنن، كان من العلماء العاملين، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٧٥ هـ بالبصرة.
تذكرة الحفاظ ٥٩١/٢ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٢٩٣/٢
[٨١_٩٣_٩٨]

_**أبو ذر الحلبي:** أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل، الشيخ موفق الدين، مؤرخ، أصله من طرابلس الشام، ومولده ووفاته بحلب، مات سنة ٨٨٤هـ.
الأعلام ٨٨/١
[١٥٤]

_**أبو زرعة بن العراقي:** أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي المصري، ولي الدين، ابن العراقي، قاضي الديار المصرية، مات سنة٨٢٦هـ.
[٧٤_٨٢_٨٤_٨٥___٨٦_٨٩___٩٠_٩٢_٩٤_١٥٣]

_**أبو زرعة الرازي:** عبيد الله بن عبد الكريم القرشي مولاهم الرازي، الإمام الحافظ العصر مات سنة ٢٦٤ هـ.
تهذيب الكمال ٨٩/١٩ تذكرة الحفاظ ٥٥٧/٢
[١٤٦_٣٦٩_٣٧١_٣٧٩]

_**أبو سعيد بن يونس:** عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الحافظ الإمام الثبت ابن عبد الأعلى الصدفي المصري، أبو سعيد، صاحب تاريخ مصر، مات سنة ٣٤٧ هـ.
تذكرة الحفاظ ٨٩٨/٣
[٣٨٤_٤٠٠]

_**أبو الطيب الطبري**: طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، أبو الطيب الطبري القاضي الفقيه الشافعي، كان ثقة صادقاً ديناً ورعاً عارفاً بأصول الفقه وفروعه، مات سنة ٤٥٠هـ.

وفيات الأعيان ٥١٢/٢ سير أعلام النبلاء ٦٦٩/١٧

[١١٦]

_**أبو عاصم**: الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم بن الضحاك الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ، مات سنة ٢١٢هـ.

تقريب التهذيب ص٢٨٠

[٤٥]

_**أبو عبيد**: القاسم بن سلام، أبو عبيد، الإمام المجتهد البحر، البغدادي اللغوي الفقيه، صاحب المصنفات، مات سنة ٢٢٤ هـ.

التاريخ الكبير ١٧٢/٧ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ١٥٣/٢

[١١٢]

_**أبو عبيد الآجُرِّي**: محمد بن علي بن عثمان.

سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود.

[٣٨١_٣٨٨_٣٩٥_٤٠٦]

_**أبو علي الجيّانِي**: الحسين بن محمد بن أحمد الغسَّانيّ، الأندلسي الإمام، الحافظ المجود، الحجة الناقد، محدث الندلس، مات سنة ٤٨٩هـ.

سير أعلام النبلاء ١٤٩/١٩

[٧٧]

_**أبو مسهر**: عبد الأعلى بن مسهر، شيخ أهل الشام وعالمهم، الغساني الدمشقي الحافظ، ثقة فاضل، من كبار العاشرة مات سنة ٢١٨ هـ

تذكرة الحفاظ ٣٨١/١ تقريب التهذيب ص٣٣٢

[٣٩٨_٣٩٧]

ـ **أبو همام السكوني**: الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السكوني الكندي، أبو همام بن أبي بدر الكوفي، نزيل بغداد، ثقة من العاشرة، مات سنة ٢٤٣ هـ على الصحيح.
تهذيب الكمال ٢٢/٣١ تقريب التهذيب ص٥٨٢
[٤٠٦]

_**أبو يوسف**: يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي، أبو يوسف القاضي الإمام العلامة، فقيه العراقين، صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما، مات سنة ١٨٢ هـ.
الجرح والتعديل ٢٠١/٩ تذكرة الحفاظ ٢٩٢/١
[٢٠]

_**أحمد بن أبي الحواري**: أحمد بن عبد الله بن ميمون بن العباس بن الحارث التَغْلِبي، يكنى أبا الحسن بن أبي الحَوارِي، ثقة زاهد من العاشرة مات سنة ٢٤٦هـ.
تقريب التهذيب ص٨١
[٣٩٧]

_**أحمد بن أبي يحيى** الأنماطي، أبو بكر البغدادي، وقال ابن عدي: له غير حديث منكر عن الثقات، وقد روى عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين تاريخاً في الرجال.
لسان الميزان ٣٢١/١
[٣٨٠]

_**أحمد بن سعد** بن الحكم بن محمد بن سالم الجمحي المصري، أبو جعفر بن أبي مريم، صدوق من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٣هـ.
تقريب التهذيب ص٧٩
[٤٠٥_٣٩١_٣٨١_٣٧١]

_**الأزدي**: الحافظ العلامة أبو الفتح، محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي نزيل بغداد، له مصنف كبير في الضعفاء، مات سنة ٣٧٤هـ.

تذكرة الحفاظ ٩٦٧/٣
[٣٧٠]

_**الأزهري:** محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة اللغوي ، أبو منصور الأزهري، كان إماماً في اللغة، بصيراً بالفقه، صاحب تهذيب اللغة، مات سنة ٣٧٠ هـ.
طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٦٣/٣ كشف الظنون ٥١٦/١
[٣٧]

_**إسحاق بن راهويه:** هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، أبو يعقوب المروزي، المعروف بابن راهويه، أحد أئمة المسلمين وعلماء الدين، مات سنة ٢٣٧ أو ٢٣٨هـ.
تقريب التهذيب ص٩٩
[٣٦_٤٣_٥٢_١١٢]

_**إسماعيل بن أبي خالد** الأحمسي مولاهم البجلي، ثقة ثبت من الرابعة، مات سنة ١٤٦هـ.
تقريب التهذيب ص١٠٧
[٨٥]

_**إسماعيل بن عياش** بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، من الثامنة، مات سنة ١٨٢هـ.
تقريب التهذيب ص١٠٩
[١٤٢]

_**إسماعيل بن محمد** بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني أو محمد ثقة حجة من الرابعة، مات سنة ١٣٤هـ.
تقريب التهذيب ص١٠٩
[٣١٢]

_**إسحاق بن منصور** بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي الإمام الفقيه، ثقة ثبت من الحادية عشرة مات سنة٢٥١هـ.

تقريب التهذيب ص١٠٣

[٤٠١]

_**إسماعيل القاضي**: الإمام شيخ الإسلام الحافظ، أبو إسحاق بن إسحاق بن إسماعيل ابن محدث البصرة حماد بن زيد الأزدي البصري البغدادي المالكي، صاحب التصانيف، وشيخ المالكية بالعراق، مات سنة ٢٨٢ هـ.

طبقات الحفاظ ص١٧٨

[١٧١]

_**أيوب بن أبي تميمة** كيسان، الإمام أبو بكر السختياني البصري الحافظ، أحد الأعلام، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة مات سنة ١٣١هـ.

تذكرة الحفاظ ١/١٣٠ تقريب التهذيب ص١١٧

[١٦٥]

_**ابن أبي حاتم**: عبد الرحمن بن أبي حاتم الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ، الإمام الحافظ الناقد، شيخ الإسلام، أبو محمد ، مات سنة ٣٢٧ هـ.

طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٣/٣٢٤ لسان الميزان ٣/٤٣٢

[١٢_٢٣_١٠٩_١١٠_٣٣٦_٣٧٩]

_**ابن أبي خيثمة**: أحمد بن أبي خيثمة، زهير بن حرب، الحافظ الحجة الإمام، أبو بكر ابن الحافظ النسائي ثم البغدادي، صاحب التاريخ الكبير، مات سنة ٢٧٩ هـ.

تاريخ بغداد ٤/ ١٦٢ تذكرة الحفاظ ٢/٥٩٦

[٣٧٩_٣٨٦]

_**ابن أبي الدم**: إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم بن علي بن أَبِي الدَّم الهَمْدَانيُّ، العلامة، شهاب الدين الحمويّ، الشافعيُّ، مات سنة ٦٤٢هـ.

سير أعلام النبلاء ١٢٦/٢٣
[١٢٠]

_**ابن أبي ذئب:** محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث، هو ابن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، من السابعة مات سنة ثمان وخمسين وقيل سنة تسع وخمسين ومائة.
تهذيب الكمال ٦٣٠/٢٥ تقريب التهذيب ص ٤٩٣
[٢٨_٦١_١٦٥_١٨٠]

_**ابن أبي شيبة:** عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولاهم الكوفي، أبو بكر بن أبي شيبة الحافظ الثبت، صاحب المسند والمصنف وغير ذلك، مات سنة ٢٣٥ هـ.
الطبقات الكبرى لابن سعد ٤١٣/٦ تذكرة الحفاظ ٤٣٢/٢
[٨٢]

_**ابن أبي يعلى:** محمد بن محمد بن الحسين بن محمد، أبو الحسين ابن الفراء، مؤرخ، من فقهاء الحنابلة، مات سنة ٥٢٦هـ.
الأعلام ٢٣/٧
[١٦٦]

_**ابن الأثير الجزري:** المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، العلامة ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات، الفقيه المحدث، مات سنة ٦٠٦ هـ.
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٦٠/٢
[٧٢_٨٤_١٠٨_١٥٤]

_**ابن البرقي** الحافظ العالم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد الزهري، مولاهم المصري، صاحب كتاب الضعفاء، مات سنة٢٤٩هـ.
تذكرة الحفاظ ٥٦٩/٢

[٣٩٢_٣٧٢]

_**ابن بشكوال**: خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال بن يوسف الأنصاري الأندلسي، الحافظ الإمام المتقن أبو القاسم، محدث الأندلس ومؤرخها، مات سنة ٥٧٨ هـ.

طبقات الحفاظ ص ٤٧٩

[١٥٣_١٥٢_٨٣]

_**ابن بنت الشافعي**: أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع ابن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف المطلبي الشافعي.

تهذيب الأسماء واللغات ٥٦٧/٢

[٤٤]

_**ابن تيمية**: محمد بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله، أبو عبد الله المعروف بابن تيمية الحراني ، فخر الدين الفقيه الحنبلي، مات سنة ٦٢١هـ.

سير أعلام النبلاء ٢٨٩/٢٢

[١١٧]

_**ابن جريج**: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو الوليد المكي، الإمام الحافظ فقيه الحرم، صاحب التصانيف، أحد الأعلام، مات سنة ١٥٠هـ .

تذكرة الحفاظ ١٦٩/١

[١٦٥_١٤١_١٣٦_١٣٣_٦٢]

_**ابن الجنيد**: الحافظ العالم أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد نزيل سامرا، سأل يحيى بن معين عن الرجال وصنف، مات في حدود ٢٦٠هـ.

تذكرة الحفاظ ٥٨٦/٢

[٣٧٦]

ـ **ابن حبان:** محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي الحافظ الإمام العلامة أبو حاتم، صاحب التصانيف، كان عارفاً بالطب والنجوم والكلام والفقه، رأساً في معرفة الحديث، مات سنة ٣٥٤ هـ.

طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ١٣١/٣ لسان الميزان ١١٢/٥

[٢٠٨_٢٤٢_٢٨١_٢٨٧_٣٠٥_٣٥٤_٣٦٨_٣٦٩_٣٧٢_٣٧٥_٣٧٦_٣٧٧]

ـ**ابن حجر:** أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر شيخ الإسلام، الشافعي المصري مات سنة٨٥٢هـ.

ذيل طبقات الحفاظ: السيوطي ص٣٨٠_ شذرات الذهب: ابن العماد ٢٧٠/٧-٢٧٢

[٧_١٢_٢٣_٢٤_٢٦_٣٢_٣٩_٤٦_٤٨_٧٣_٧٥_٧٩_٨٠_٨٣_٨٤_١١٢

_١٢٦_١٢٨_١٣٢_١٣٣_١٣٩_١٥٤_١٦٦_١٦٩_١٧٠_١٧١]

ـ**ابن خراش** الحافظ البارع الناقد، أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي ثم البغدادي، مات سنة ٢٨٣هـ.

تذكرة الحفاظ ٦٨٤/٢

[٣٧٣_٣٧٤_٣٧٥_٣٨٨]

ـ**ابن رجب:** عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي، أبو الفرج، زين الدين، حافظ للحديث، مات سنة ٧٩٥هـ.

الأعلام ٢٩٥/٣

[١١٨]

ـ**ابن السبكي:** عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تاج الدين، أبو نصر، قاضي القضاة، المؤرخ، مات سنة ٧٧١هـ.

حسن المحاضرة ٣٢٧/١

[١٣٧_١٣٨_١٣٩_١٦٧]

_**ابن السمعاني**: منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، أبو المظفر، له القواطع في أصول الفقه، مات سنة ٤٨٩هـ.

الأعلام: الزركلي ٣٠٤/٧

[١٧١]

_**ابن سيد الناس**: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، اليعمري الربعي، أبو الفتح، مؤرخ، عالم بالأدب، من حفاظ الحديث، مات سنة ٧٣٤هـ.

الأعلام ٣٤/٧

[١١٣]

_**ابن الصباغ**: عبد السيد بن محمد، ابن الصباغ، أبو نصر البغدادي، فقيه العراق، له كتاب الشامل، مات سنة ٤٧٧ هـ.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٢٣٧ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ١٢٢/٥

[١١٦_١١٧]

_**ابن الصلاح**: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي، تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح، الإمام الحافظ شيخ الإسلام ، صاحب كتاب علوم الحديث، مات سنة ٦٤٣ هـ.

تذكرة الحفاظ ١٤٣٠/٤

[٧٥_٩٦_٩٧_٩٨_١١١_١١٢_١١٣_١٢٠_١٥٦]

_**ابن طاهر المقدسي**: محمد بن طاهر بن علي الحافظ العالم المكثر الجوال، أبو الفضل المقدسي، أحد الحفاظ، حسن الاعتقاد جميل الطريقة، صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم، كثير التصانيف، مات سنة ٥٠٧ هـ.

تذكرة الحفاظ ١٢٤٢/٤

[٤٦_١٥٢]

_**ابن عبد البر**: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، الإمام شيخ الإسلام حافظ المغرب، أبو عمر، مات سنة ٤٦٣ هـ.

تذكرة الحفاظ ١١٢٨/٣

[١١٣_١٧١]

_**ابن عدي**: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني، الإمام الحافظ الكبير، أبو أحمد، صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل، مات سنة ٣٦٥ هـ.

تذكرة الحفاظ٣/ ٩٤٠

[٢٢_٣٦٧_٣٧٣_٣٧٧_٣٨٢_٣٩٢_٣٩٣_٤٠٥_٤٠٧_٤٠٨_٤٠٩]

_**ابن عساكر**: علي بن الحسن بن هبة الله بن الحسين الدمشقي الشافعي، ابن عساكر الدمشقي الإمام الكبير حافظ الشام، الثقة الثبت الحجة، أبو القاسم، صاحب تاريخ دمشق، مات سنة ٥٧١ هـ.

طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٢١٥/٧

[١٦٧]

_**ابن القاسم**: عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة، أبو عبد الله ، الفقيه المالكي؛ جمع بين الزهد والعلم وتفقه بالإمام مالك رضي الله عنه ونظرائه، مات سنة ١٩١هـ.

وفيات الأعيان ١٢٩/٣

[١٣٤_١٣٥]

_**ابن قتيبة**: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المروزي، النحوي اللغوي صاحب كتاب " المعارف"، مات سنة ٢٧٦هـ.

وفيات الأعيان ٤٢/٣

[١٥٦]

_**ابن القطان**: علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم الحميري الكتامي الفاسي، الحافظ العلامة الناقد قاضي الجماعة، أبو الحسن، مات سنة ٦٢٨ هـ.

تذكرة الحفاظ ١٤٠٧/٤

[٩٦_٧٨]

_**ابن كثير**: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير، عماد الدين أبو الفداء الشيخ الإمام العالم الحافظ المفيد البارع الدمشقي الشافعي، مات سنة ٧٦١هـ.

ذيل تذكرة الحفاظ: أبو المحاسن ص٥٧_ذيل طبقات الحفاظ: السيوطي ٣٦١

[١١٢_١٠٣_٨٣_٤٩_٩]

_**ابن الملقن**: عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، شيخ الإسلام، عمدة المحدثين وقدوة المصنفين، سراج الدين، أبو حفص الأنصاري، أكثر أهل زمانه تصنيفاً، مات سنة ٨٠٤ هـ.

لحظ الألحاظ ص١٩٧ ، شذرات الذهب ٤٤/٧

[١٨١_١٧٧_١٥٤]

_**ابن منيع**: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، الزهري البصري مؤرخ ثقة، من حفاظ الحديث، كان أحد الفضلاء النبلاء الأجلاء، مات سنة ٢٣٠هـ.

وفيات الأعيان ٣٥١/٤

[٨٣]

_**ابن المواق**: محمد بن يوسف أبو عبد الله، من جلة فقهاء الأندلس، مات سنة ٨٩٧هـ.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: مخلوف ٢٦٣/١

[١٤٢_١١٣]

_**ابن النجار**: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي، المعروف بابن النجار فقيه حنبلي توفي سنة ٩٧٢هـ.

الأعلام ٦/٦

[١٦٧]

_**ابن هشام:** عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، من أئمة العربية، مات سنة ٧٦١هـ.

الأعلام ١٤٧/٤

[٤٤]

_**الباقلاني:** محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القسم، المعروف بأبي بكر الباقلاني البصري المتكلم المشهور، مات سنة٤٠٣هـ.

وفيات الأعيان: ابن خلكان ٢٦٩/٤

[٥٨_١١٢_١١٩_١٢٨]

_**بحر بن نصر بن سابق الخولاني،** مولاهم المصري، أبو عبد الله، ثقة، مات سنة ٢٦٧هـ.

تقريب التهذيب ص١٢٠

[٣٦]

_**البخاري:** محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم البخاري، شيخ الإسلام وإمام الحفاظ، أبو عبد الله صاحب الصحيح والتصانيف، كان رأساً في العلم، مات سنة ٢٥٦ هـ

تذكرة الحفاظ ٥٥٥/٢ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٢١٢/٢

[٢٠_٤٥_٤٦_٤٧_٤٨_٧٦_٨١_١٥٦_١٧٥]

_**البزار:** أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، البزار الحافظ العلامة أبو بكر صاحب المسند الكبير، مات سنة ٢٩٢ هـ.

تذكرة الحفاظ ٦٥٣/٢

[٣٦٨_٤٠٦]

_**البزدوي:** علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن، فخر الإسلام، فقيه أصولي، مات سنة ٤٨٢هـ.

سير أعلام النبلاء ٦٠٣/١٨

[١١٧]

_**بشر بن عمر بن الحكم الزَهراني**، الأزدي أبو محمد البصري، ثقة من التاسعة، مات سنة ٢٠٩هـ.

تذكرة الحفاظ ٣٣٧/١ تقريب التهذيب ص١٢٣

[٤٠٤]

_**بشر بن المفضل** بن لاحق الرقاشي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت عابد من الثامنة، مات سنة ١٨٦هـ.

تقريب التهذيب ص١٢٤

[٤٠٥]

_**البلقيني**: عبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكناني، العسقلاني الأصل، البلقيني المصري، أبو الفضل جلال الدين، من علماء الحديث بمصر، مات سنة ٨٢٤هـ.

لحظ الألحاظ: ابن فهد ص٢٨٢

[١٥٤]

_**البوصيري**: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي، مات سنة ٨٤٠هـ.

ذيل طبقات الحفاظ : السيوطي ٣٧٩

[٢٠١]

_**البيهقي**: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي البيهقي، الإمام الحافظ العلامة، شيخ خراسان أبو بكر، صاحب التصانيف، مات سنة ٤٥٨ هـ.

طبقات الشافعية الكبرى ٨/٤

[٦_٧_٨_٩_٢٣_٣٦_٤٠_٤٢_٤٨_٤٩_٥٦_٥٧_٦٢_٦٩_٧٩_٨١_٨٢_٩٨_١٠١_١٤٦_١٤٧_١٤٨_١٥٧_١٥٨_١٥٩_١٦٢]

_**الترمذي**: محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي الضرير، الإمام الحافظ، أبو عيسى مصنف الجامع وكتاب العلل، أحد الأئمة، من الثانية عشرة ، مات سنة ٢٧٩ هـ.

تذكرة الحفاظ ٦٣٣/٢ تقريب التهذيب ص ٥٠٠

[١٤١_١١١_٨٦]

_**ثَعْلَب** أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني، العلامة، المحدث، إمام النحو، مات سنة ٢٩١هـ.

سير أعلام النبلاء ٥/١٤

[٩٣]

_**الثوري**: سفيان بن سعيد بن مسروق، الإمام شيخ الإسلام سيد الحفاظ، أبو عبد الله الثوري، ثور مضر، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس، مات سنة ١٦١ هـ.

تذكرة الحفاظ ٢٠٣/١ تقريب التهذيب ص٢٤٤

[١٦٥_١٠٠_٧٦_٧٥_٤٨]

_**الجاحظ**: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي، أبو عثمان المعروف بالجاحظ، البصري العالم المشهور، صاحب التصانيف في كل فن، مات سنة٢٥٥هـ.

وفيات الأعيان ٤٧٠/٣

[١٣٥_١٣٤_٣٧]

_**الجويني**: عبد الملك بن عبد الله الفقيه الشافعي الجويني أبو المعالي العلامة إمام الحرمين، ضياء الدين بن الشيخ أبي محمد الجويني رئيس الشافعية، مات سنة ٤٧٨ هـ

طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ١٦٥/٥طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة٢٥٥/٢

[١٢٧_١١٨_١١٧_٥٣]

_**حاجب بن سليمان** المنْبجي، أبو سعيد مولى بني شيبان، صدوق يهم من العاشرة، مات سنة ٢٦٥هـ.

تقريب بالتهذيب ص١٤٤

[٣٩٤]

_**الحاكم**: محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري الحاكم، أبو عبد الله الحافظ، صاحب التصانيف إمام المحدثين ، مات سنة ٤٠٥ هـ.

لسان الميزان ٢٣٢/٥

[٢٤_٢٧_٦٢_٨٩_٩٦_٩٧_٩٩_١٠٠_ ١٦٥]

_**الحسن البصري**: الحسن بن أبي الحسن يسار الإمام شيخ الإسلام أبو سعيد البصري، كان جامعاً عالماً رفيعاً ثقةً حجةً مأموناً عابداً ناسكاً، كثير العلم، علامة من بحور العلم، وكان يرسل كثيراً ويدلس، رأس الطبقة الثالثة، مات سنة ١١٠ هـ.

تذكرة الحفاظ ٧١/١ تقريب التهذيب ص ١٦٠

[٨١_٨٦_١٦٢_١٦٦_١٦٩]

_**الحكم بن عتيبة** الكندي، أبو محمد، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة ١١٣ هـ أو بعدها.

تهذيب الكمال١١٤/٧ تقريب التهذيب ص ١٧٥

[١٣٠_١٣٢]

_**الحميدي**: عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي الحميدي، الإمام العلم أبو بكر المكي الحافظ الفقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، من العاشرة، مات بمكة سنة ٢١٩ هـ وقيل بعدها. تذكرة الحفاظ ٤١٣/٢ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ١٤٠/٢

[٢٦_٣٣]

_**حميد بن أبي حميد الطويل** أبو عبيدة البصري، ثقة مدلس، من الخامسة مات سنة ١٤٢هـ.

تقريب التهذيب ص١٨١
[١٢٦_١٦٢]

_**حنبل بن إسحاق** بن حنبل بن هلال بن أسد، الحافظ الثقة، أبو علي الشيباني، ابن عم الامام أحمد وتلميذه، مات سنة ٢٧٣هـ.
تذكرة الحفاظ ٦٠٠/٢
[٣٩٨]

_**الخطيب**: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الخطيب، الحافظ الكبير الإمام، محدث الشام والعراق، أبو بكر، صاحب التصانيف، مات سنة ٤٦٣ هـ.
تذكرة الحفاظ ١١٣٥/٣ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٢٩/٤
[٤٥_٦١_٧٦_٧٧_١٠٩_١١١_١١٢_١١٤_١١٦_١٢٠_١٢٦_١٥١_١٥٢_ ١٥٣_١٧٠]

_ **الدارقطني**: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الحافظ الشهير بالدارقطني، الإمام شيخ الإسلام حافظ الزمان، أبو الحسن صاحب السنن، كان فريد عصره وإمام وقته، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل، مات سنة ٣٨٥ هـ.
تاريخ بغداد ٢٦٣/١ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٤٦٢/٣
[٣٣_٨٣]

_**الدارمي**: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام التميمي الدارمي السمرقندي، الإمام الحافظ شيخ الإسلام بسمرقند، أبو محمد صاحب المسند العالي، مات سنة ٢٥٥ هـ.
تاريخ بغداد ١٠/ ٢٩ تذكرة الحفاظ ٥٣٤/٢
[٨٦]

_**الذهبي**: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله، حافظ مؤرخ، مات سنة ٧٤٨هـ.
الأعلام ٣٢٦/٥

[٤٥_٤٦_١١٣_١٣٣_١٣٧_١٣٨_١٣٩]

_**الذهلي:** محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي، أبو عبد الله النيسابوري، الإمام الحافظ ثقة حافظ جليل، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٨ هـ على الصحيح.

تذكرة الحفاظ ٥٣٢/٢ تقريب التهذيب ص٥١٢

[٤٨_٣٧٨]

_**الرافعي:** عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن بن الحسين أبو القاسم الرافعي القزويني، الإمام العالم العلامة، المجتهد ، إمام الملة والدين، حجة الإسلام والمسلمين، مات سنة ٦٢٣هـ.

سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٥٣ - طبقات الشافعية لابن السبكي ٢٨١/٨

[٩٢_١١٧_١٣٣_١٦٠_١٦٢_١٦٩_١٨١]

_**الربيع بن سليمان بن داود الجيزي،** أبو محمد الأزدي المصري الأعرج، ثقة، مات سنة ٢٥٦هـ

تقريب التهذيب ص٢٠٦

[٥٠]

_**الرشيد العطار:** يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي الأموي النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار، محدث، من الحفاظ مات سنة ٦٦٢هـ.

الأعلام: الزركلي ١٥٩/٨

[٩٦]

_**الروياني:** محمد بن هارون، الحافظ الإمام، أبو بكر، صاحب المسند المشهور، مات سنة ٣٠٧هـ.

تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٥٢

[١١٦_١٢٢_١٣٨_١٣٩]

_**الزركشي**: محمد بن بهادر بن عبد الله العالم العلامة المصنف المحرر بدر الدين أبو عبد الله المصري الزركشي، كان فقيهاً أصولياً أديباً فاضلاً في جميع ذلك، مات سنة ٧٩٤ هـ.
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٦٧/٣
[١٣٨_١٣٩_١٧١]

_ **زكريا بن إسحاق** المكي ثقة رمي بالقدر من السادسة.
تقريب التهذيب ص٢١٥
[١٤٧_١٦٧_٢٢٩]

_**الزهري**: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري المدني، الإمام أعلم الحفاظ، متفق على جلالته وإتقانه وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة ١٢٤ هـ.
تذكرة الحفاظ ١٠٨/١ تقريب التهذيب ص ٥٠٦
[٩٨_١٢٦_١٣٦_١٦٦_١٨١]

_**الساجي**: زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الضبي البصري الساجي، الإمام الحافظ محدث البصرة، أبو يحيى، وله كتاب جليل في علل الحديث، مات سنة ٣٠٧ هـ.
تذكرة الحفاظ ٧٠٩/٢ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٢٩٩/٣
[٦٢]

_ **سبط ابن العجمي**: إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الحلبي، أبو الوفاء، برهان الدين، عالم بالحديث ورجاله، من كبار الشافعية، مات سنة ٨٤١هـ.
الأعلام ٦٥/١
[١٥٤]

_**السبكي**: علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام، تقي الدين أبو الحسن، الإمام الفقيه المحدث الحافظ المفسر الأصولي المتكلم النحوي اللغوي الأديب المجتهد شيخ الإسلام ، صاحب الإبهاج، مات سنة ٧٥٦هـ.

ذيل طبقات الحفاظ: السيوطي ص٣٥٣

[٤٢_١٤٦]

_**السخاوي**: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان، شمس الدين السخاوي الشافعي، علامة في الحديث ورجاله، مات سنة ٩٠٢ هـ.

شذرات الذهب ٨/ ١٥ ، البدر الطالع ١٨٤/٢

[٧٦_٨٠_٩٩_١٠٠_١١٤_١١٥_١٢٦_١٥٠_١٥٤_١٥٧_١٦١_١٦٦_ ١٦٨]

_**السعدي** الحافظ الثقة محدث مرو، أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمود بن عبد الله السعدي المروزي، مات سنة ٣١١هـ.

تذكرة الحفاظ ٧١٨/٢

[٣٩٤]

_**سعيد بن أبي مريم**: سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم، أبو محمد المصري، ثقة ثبت فقيه من كبار العاشرة، مات سنة ٢٢٤هـ.

تقريب التهذيب ص٢٣٤

[٤٠٧]

_**سعيد بن المسيب** بن حزن، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، من كبار الثانية مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين.

تذكرة الحفاظ ٥٤/١ تقريب التهذيب ص ٢٤١

[٥٨]

_**سليمان بن موسى الأموي** مولاهم الدمشقي الأشدق، صدوق فقيه في حديثه بعض لين ،وخولط قبل موته بقليل، من الخامسة.

تقريب التهذيب ص٢٥٥
[٢٠٦]

_**سمعان أبو يحيى** الأسلمي مولاهم المدني، لا بأس به، من الثالثة.
تقريب التهذيب ص٢٦٥
[٤٠٤]

_ **السمعاني**: عبد الكريم بن الحافظ تاج الإسلام معين الدين أبي بكر التميمي السمعاني المروزي، الحافظ البارع العلامة تاج الإسلام، أبو سعد، صاحب التصانيف، مات٥٦٢ هـ.
تذكرة الحفاظ١٣١٦/٤ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ١٨٠/٧
[٨٣]

_**سيبويه**: عمرو بن عثمان بن قَنْبَر أَبُو بِشْرٍ إمام النّحو، حجةُ العَرَبِ، مات سنة ١٨٠هـ.
سير أعلام النبلاء ٣٥١/٨
[١٣١_١٣٤_١٣٥]

_**السيوطي**: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي، إمام حافظ مؤرخ أديب، مات سنة ٩١١هـ.
الأعلام: الزركلي ٣٠١/٣
[٩٧_١١٨_١٣١_١٣٩_١٥٢]

_**شعيب بن حرب** المدائني، أبو صالح، نزيل مكة، ثقة عابد من التاسعة، مات سنة ١٩٧هـ.
تقريب التهذيب ص٢٦٧
[٣٧٦]

_ **الشيرازي**: إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله ، الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الفيروز آبادي، شيخ الإسلام، مات سنة ٤٧٦ هـ.
طبقات الشافعية الكبرى ٢١٥/٤ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٣٨/٢

[٩٨_١١٦-١١٩]

_**صالح بن محمد** بن عمرو بن حبيب الأسدي، الحافظ العلامة الثبت، شيخ ما وراء النهر، أبو علي، مات سنة ٢٩٣هـ.

تذكرة الحفاظ ٦٤١/٢

[٣٩٨]

_**صالح مولى التَوْأَمة**: صالح بن نبهان المدني، مولى صدوق اختلط، من الرابعة، مات سنة ١٢٥هـ.

تقريب التهذيب ص ٢٧٤

[١٣٩_١٦٥_١٦٦]

_**صفوان بن سليم** المدني أبو عبد الله، وقيل: أبو الحارث القرشي الزهري الفقيه، وأبوه سليم مولى حميد بن عبد الرحمن بن عوف،كان ثقةً كثير الحديث عابداً، مات سنة١٣٢هـ.

التاريخ الكبير ٣٠٧/٤ تهذيب الكمال ١٨٤/١٣

[٨٣_١٧٠_٣٥٣]

_**الصيرفي**: محمد بن عبد الله أبو بكر الصيرفي، من المصنفين البارعين، له تصانيف في أصول الفقه، مات سنة ٣٣٠هـ.

تهذيب الأسماء واللغات ٤٨٢/٢

[٨٠_١٠٢_١١٦_١٣٨_١٣٩]

_**الطبراني**: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، الحافظ الإمام العلامة الحجة بقية الحفاظ، أبو القاسم ، مسند الدنيا، مات سنة ٣٦٠ هـ.

تذكرة الحفاظ ٩١٢/٣ لسان الميزان ٧٣/٣

[١٢_٢٣٥]

_**الطحاوي**: أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي، الحجري المصري الطحاوي الحنفي، الإمام العلامة الحافظ، صاحب التصانيف البديعة، أبو جعفر مات سنة ٣٢١ هـ.

تذكرة الحفاظ ٨٠٨/٣ لسان الميزان ٢٧٤/١

[١١٢]

_**عباس بن محمد بن حاتم الدوري** أبو الفضل البغدادي، خوارزمي الأصل ثقة حافظ من الحادية عشرة، مات سنة ٢٧١هـ.

تقريب التهذيب ص٢٩٤

[٣٦٧_٣٦٩_٣٧١_٣٧٨_٣٧٩_٣٨١_٣٨٣_٣٨٩_٣٩١_٤٠٥]

_**عباس بن الوليد** بن صُبْح الخلّال، الدمشقي السلمي، صدوق من الحادية عشرة، مات سنة ٢٤٨هـ.

تقريب التهذيب ص٢٩٤

[٣٩٧]

_**عبد الرحمن بن مهدي** بن حسان الحافظ الكبير والإمام العلم الشهير اللؤلؤي، أبو سعيد البصري، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، من التاسعة مات سنة ١٩٨ هـ.

تذكرة الحفاظ ٣٣١/١ تقريب التهذيب ص ٣٥١

[٣٨_١١٥_٤٠٠]

_**عبد العزيز بن أبي سلمة الماجِشُون**: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، المدني نزيل بغداد، ثقة فقيه مصنف من السابعة، مات سنة١٦٤هـ.

تقريب التهذيب٣٥٧

[٣٢_١٤٣]

_**عبد الغني بن سعيد** بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان الحافظ الإمام المتقن النسابة، أبو محمد الأزدي، مات سنة ٤٠٩هـ.

تذكرة الحفاظ ١٠٤٧/٣ سير أعلام النبلاء ٢٦٨/١٧

[٨٨_٩١_٩٤_٩٥_١٠٤_١٥١]

_**عبد الله بن أبي بكر** بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي، ثقة من الخامسة، مات سنة ١٣٥هـ.

تقريب التهذيب ص٢٩٧

[٩٢_٩٣_١٧٠_٣٥٤]

_**عبد الله بن أحمد** بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، الإمام الحافظ الناقد، محدث بغداد، أبو عبد الرحمن ابن شيخ العصر، أَبو عبد الله الذُّهْلِيّ من الثانية عشرة، مات سنة ٢٩٢هـ.

سير أعلام النبلاء ٥١٧/١٣ تقريب التهذيب ص٢٩٥

[١٢٦_١٦٦_١٦٨_١٧٣_٢٤٣_٣٦٧_٣٦٩_٣٨١_٣٩١_٣٩٦_٣٩٧_٣٩٩]

_**عبد الله بن الحسن** بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، أبو محمد، ثقة جليل القدر مات سنة ١٤٥هـ.

تقريب التهذيب ص٣٠٠_ تاريخ بغداد ٤٣١/٩

[٢٢]

_**عبد الله بن محمد بن أبي يحيى** الأسلمي، لقبه سحَبْل، وقد ينسب إلى جده ثقة من السابعة، مات سنة ١٧٢هـ.

تقريب التهذيب ص٣٢٢

[٤٠٤]

_**عبد الله بن وهب** بن مسلم الإمام الحافظ، أبو محمد المصري، الفقيه، أحد الأئمة الأعلام، مات سنة ١٩٧هـ.

تذكرة الحفاظ ٣٠٤/١ . تقريب التهذيب ٣٢٨

[٩٣]

_**عبد الله بن يحيى** بن أبي كثير اليمامي صدوق من الثامنة.

تقريب التهذيب ص ٣٢٩

[١٦٦_١٨٨]

_**عبد الملك بن هشام** بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمّد الذُّهليّ، العلامة، النحوي الأخباري، صاحب السيرة، مات سنة ٢١٨هـ.

وفيات الأعيان: ابن خلكان ١١٧/٣

[١٣٣]

_**عبيد الله بن عمر بن حفص** بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي العمري، أبو عثمان المدني الإمام الحافظ الثبت، من الخامسة، مات سنة مائة و بضع وأربعين.

تهذيب الكمال ١٢٤/١٩ تذكرة الحفاظ١/١٦٠

[١٦٥_٢٢٥_٢٤٦]

_**عبيد بن عمير** بن قتادة الليثي الجندعي، أبو عاصم المكي قاص أهل مكة، كان عالماً واعظاً كبير القدر، من كبار التابعين، مات سنة ٦٨ هـ.

تهذيب الكمال ١٩/ ٢٢٣ تذكرة الحفاظ ٥٠/١

[١٣٠_١٣٢_١٤٣_٢٧٠_٢٧٢]

_**عبيد الله بن موسى** بن أبي المختار واسمه باذام العبسي مولاهم، أبو محمد الكوفي الحافظ الثقة مات سنة ٢١٣هـ.

تهذيب التهذيب ٤٦/٧

[٤٥]

_**عثمان بن سعيد الدارمي**: الحافظ الإمام الحجة، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد السجستاني، وله مسند كبير وتصانيف في الرد على الجهمية، مات سنة ٢٨٠هـ.

تذكرة الحفاظ ٦٢٢/٢

[٣٧١_٣٨٣]

_**العجلي**: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، الإمام الحافظ القدوة أبو الحسن، مات سنة ٢٦١ هـ.

تاريخ بغداد ٢١٤/٤ تذكرة الحفاظ ٥٦٠/٢
[٣٨٣_٣٧٩_٣٧٧_٣٧٦_٣٧٥_٣٧٤_٣٧٣_٣٧١_٣٧٠_٣٦٨_٣٦٧_٢٨١]

_**العراقي**: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر، زين الدين أبو الفضل، الحافظ الكبير، فريد عصره ووحيد دهره، وصف بحافظ العصر، مات سنة ٨٠٦ هـ.
ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ص٣٧٠ ، شذرات الذهب ٧/ ٥٥
[٩٦_٨٠_٧٩_٦٢]

_**عطاء بن أبي رباح**، واسمه: أسلم القرشي الفهري، أبو محمد المكي، مولى آل أبي خثيم، عامل عمر بن الخطاب على مكة، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة ١١٤ هـ.
تهذيب الكمال ٦٩/٢٠ تقريب التهذيب ص٣٩١
[٣٣٠_١٢٦]

_**عقبة بن مُكْرَم** العَمّي أبو عبد الملك البصري ثقة من الحادية عشرة، مات سنة٢٥٠هـ.
تقريب التهذيب ص ٣٩٥
[٣٨٣]

_**العقيلي**: محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، الحافظ الإمام أبو جعفر، صاحب كتاب الضعفاء الكبير، مات سنة ٣٢٢ هـ.
تذكرة الحفاظ٨٣٣/٣
[٤٠٥_٣٩٤_٣٨٥_٣٨٤_٣٧٢]

_**العلائي**: خليل بن كيكلدي بن عبد الله، صلاح الدين، أبو سعيد العلائي، الشيخ الإمام العلامة الحافظ العمدة الحجة الأوحد البارع الدمشقي، مات سنة ٧٦١هـ.
ذيل تذكرة الحفاظ: أبو المحاسن ص٤٣
[١٢٨_١١٨_١٠١_٩٧_٩٦_٧٩]

_**علي بن المديني**: الإمام أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم المدني، أحد أئمة الإسلام المبرزين في الحديث، مات سنة ٢٣٤ هـ.

تهذيب الأسماء للنووي ص ٣٢٠

[١١١_١٣٨]

_**عمرو بن أبي عمرو** ميسرة مولى المطلب المدني، أبو عثمان، ثقة ربما وهم من الخامسة، مات بعد ١٥٠هـ.

تقريب التهذيب ص٤٢٥

[١٧٠]

_**عمرو بن سوّاد** بن الأسود بن عمرو العامري، أبو محمد البصري، ثقة مات سنة ٢٤٥هـ .

تقريب التهذيب ص٤٢٢

[٢٣]

_**عمرو بن علي** بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي البصري، ثقة حافظ من العاشرة، مات ٢٤٩هـ.

تقريب التهذيب ص٤٢٤

[٣٨٣]

_**الغزالي**: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، أبو حامد الغزالي، الإمام الجليل، المعروف بحجة الإسلام، الملقب بزين الدين، مات سنة٥٠٥هـ.

سير أعلام النبلاء ٣٢٢/١٩ طبقات الشافعية الكبرى :ابن السبكي ١٩١/٦

[١١٩_١٢٨]

_**الفخر الرازي**: محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، العلامة، فخر الدين أبو عبد الله الرازي، المفسر المتكلم، أحد الأئمة في علوم الشريعة، مات سنة ٦٠٦هـ.

طبقات الشافعية: ابن قاضي شهبة ٦٥/٢

[٤٨_٤٩_٥٢]

_**القسطلاني**: محمد بن أحمد بن علي القيسي الشاطبي، أبو بكر، قطب الدين القسطلاني، عالم بالحديث ورجاله، مات سنة ٦٨٦هـ.

الأعلام ٣٢٣/٥

[١٥٣]

_**القفال الشاشي**: محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر القفال الشاشي الفقيه الشافعي، إمام عصره بلا مدافعة، كان فقيها محدثاً أصولياً لغوياً، مات سنة ٣٣٦هـ.

وفيات الأعيان ٢٠١/٤

[١١٦]

_**الكلاباذي**: الحافظ الإمام أبو نصر، أحمد بن محمد بن الحسين البخاري، مات سنة ٣٧٨هـ.

تذكرة الحفاظ ١٠٢٧/٣

[٣٨٥]

_**الماوردي**: علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، أقضى القضاة أبو الحسن، له مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول الفقه، كان حافظاً للمذهب،مات سنة ٤٥٠ هـ.

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٨ سير أعلام النبلاء ١٨/ ٦٤

[١١٦_١٢٢_١٣٨_١٣٩_١٤٧]

_**محمد بن زيد بن المهاجر** بن قُنْفُذ، التيمي المدني ثقة من الخامسة.

تهذيب الكمال ٢٣٠/٢٥تقريب التهذيب ص٤٧٩

[١٧٠_٣١٠_٣١١]

_**محمد بن سيرين** الإمام الرباني، أبو بكر مولى أنس بن مالك، ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة مات سنة ١١٠ هـ.

تذكرة الحفاظ ٧٧/١ تقريب التهذيب ص ٤٨٣

[٩١]

_**محمد بن عثمان بن أبي شيبة** الحافظ البارع محدث الكوفة، أبو جعفر العبسي الكوفي، مات سنة ٢٩٧هـ.

تذكرة الحفاظ ٦٦١/٢

[٣٩١]

_**محمد بن يوسف البيكندي**: البخاري، أبو أحمد البيكندي، ثقة متفق عليه.

تهذيب التهذيب٤٧٤/٩

[٧٦]

_**محمد بن يوسف الفريابي**: محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولاهم، أبو عبد الله ، الحافظ العابد، مات سنة ٢١٢هـ.

تهذيب التهذيب ٤٧٢/٩

[٧٦]

_ **المَرْزُبَانِيُّ**: محمد بن عمران بن موسى بن عبيد أبو عُبَيْد الله، المَرْزُبَانِيُّ العلامة المتقن الأخباري، صاحب التصانيف، مات سنة ٣٨٤هـ.

سير أعلام النبلاء ٤٤٨/١٦

[١٣١]

_**المزي**: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين الحافظ المزي، محدث الديار الشامية في عصره، مات سنة ٧٤٢هـ.

الأعلام ٢٣٦/٨

[٩١_٩٣_١١٣_١٥٥_١٦٧]

_**مسلم بن الحجاج** الإمام الحافظ، حجة الإسلام، أبو الحسين القشيري النيسابوري، صاحب التصانيف، أحد الأئمة، من حفاظ الحديث، وهو صاحب المسند الصحيح، مات سنة ٢٦١ هـ.

تاريخ بغداد ١٠٠/١٣ تذكرة الحفاظ ٥٨٨/٢

[٢٠_٤٥_٤٧_٤٨]

_**مصعب الزبيري**: مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عبد الله الزبيري المدني نزيل بغداد، صدوق عالم بالنسب، مات سنة٢٣٦هـ.
تقريب التهذيب ص٥٣٣
[٢٧]

_ **معمر بن راشد** الإمام الحجة، أبو عروة الأزدي مولاهم البصري، أحد الأعلام وعالم اليمن، ثقة ثبت فاضل، من كبار السابعة مات سنة ١٥٤ هـ.
تذكرة الحفاظ ١/١٩٠ تقريب التهذيب ص٥٤١
[٨٨_١٦٦_١٦٧_١٦٨_١٩١]

_**مفضل بن غسان** بن المفضل الغلابي من أهل البصرة يروى عن يحيى بن معين.
الثقات: ابن حبان ١٨٤/٩
[٣٧٤_٣٩٥]

_**منصور بن المعتمر** بن عبد الله بن ربيعة السلمي، أبو عتّاب الكوفي، ثقة ثبت وكان لا يدلس من طبقة الأعمش، مات سنة ١٣٢ هـ.
تهذيب الكمال ٥٤٦/٢٨ تقريب التهذيب ص٥٤٧

[٨٢_٢٠٦]

_**مؤمل بن إهاب** الربعي العجلي، أبو عبد الرحمن الكوفي، نزيل الرملة أصله من كرمان، صدوق له أوهام، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٤هـ.
تقريب التهذيب ص٥٥٥
[٣٩٨]

_**موسى بن أحمد اليماني**: موسى بن أحمد بن يوسف بن موسى ، أبو عمران الوصابي، فقيه يماني من الشافعية، شارح اللمع للشيرازي، مات سنة ٦٢١هـ.

الأعلام ٣١٩/٧

[١١٨]

_**موسى بن عبد الرحمن بن مهدي،** قدم أصبهان وحدث بها حديثاً كثيراً، مات قديماً

طبقات المحدثين بأصبهان: ابن حيان ١٦٩/٢

[٣٨]

_**موسى بن عقبة** بن أبي عياش الأسدي، مولى آل الزبير ثقة فقيه، إمام في المغازي من الخامسة، مات سنة ١٤١هـ.

تهذيب الكمال ١١٥/٢٩تقريب التهذيب ص٥٥٢

[١٥٠]

_**نافع** الإمام العلم، أبو عبد الله العدوي المدني، ثقة ثبت فقيه مشهور، من الثالثة مات سنة ١١٧ هـ أو بعد ذلك.

تذكرة الحفاظ ٩٩/١ تقريب التهذيب ص٥٥٩

[٤٧_٨٦_١٦١]

_**النخعي**: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي، فقيه أهل الكوفة، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً، من الخامسة مات سنة ١٩٦هـ.

تهذيب الكمال ٢٣٣/٢ تذكرة الحفاظ ٧٣/١ تقريب التهذيب ص٩٥

[١٢٤]

_**النسائي**: أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضي، النسائي الحافظ الإمام شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن، صاحب السنن، مات سنة ٣٠٣ هـ.

تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٨ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ١٤/٣

[٣٣_٨٢_٨٦_٩٣]

_**النووي**: يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي النووي، الإمام الفقيه الحافظ الأوحد القدوة، شيخ الإسلام علم الأولياء، محيي الدين أبو زكريا، كان إماماً بارعاً حافظاً متقناً، أتقن علوماً شتى، مات سنة ٦٧٦ هـ.

طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٣٩٥/٨

[٤١_٨٤_١٥١_١٥٢_١٥٣]

_ **هشام بن حسان** الأزدي القردُوسي، أبو عبد الله البصري ثقة، من السادسة، مات سنة ١٤٧هـ.

تقريب التهذيب ص٥٧٢

[١٦٧_٢١٨]

_**هشام بن عروة** بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو المنذر، ثقة فقيه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة خمس أو ست وأربعين.

تهذيب الكمال ٢٣٢/٣٠ تقريب التهذيب ص ٥٧٣

[٩١_١٤٠_١٦٥_١٦٩_٢٣٤]

_**الواقدي**: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني القاضي نزيل بغداد، متروك مع سعة علمه من التاسعة، مات سنة ٢٠٩هـ.

تذكرة الحفاظ ٣٨٤/١ تقريب التهذيب ص٤٩٨

[٣٢_١٥٠_١٥٩]

_**الوليد بن بكر بن مخلد** الأندلسي الحافظ العالم الرحال أبو العباس العمري، السرقسطي رحل من أقصى الأندلس إلى خراسان وحدث بكتاب معرفة الرجال لأحمد بن عبد الله العجلي، مات سنة ٣٩٢هـ.

تذكرة الحفاظ ١٠٨٠/٣

[٣٨٤]

_**الوليد بن كثير** القرشي المخزومي مولاهم، أبو محمد المدني، صدوق عارف بالمغازي، رمي برأي الخوارج، من السادسة مات سنة ١٥١ هـ.

تهذيب الكمال ٧٣/٣١ تقريب التهذيب ص٥٨٣
[١٠١_١٦١_١٦٥_١٦٦_١٦٩_١٧٤_١٨٥]

_**يحيى بن أبي كثير** الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، واسم أبي كثير صالح بن المتوكل، ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، من الخامسة، مات سنة ١٣٢ هـ وقيل قبل ذلك.
تهذيب الكمال ٥٠٤/٣١ لسان الميزان ٤٣٦/٧ تقريب التهذيب ص ٥٩٦
[٩٠_٩٩_١٣٦_١٦٦_١٨٦]

_**يحيى بن سعيد الأنصاري** بن قيس بن فهد، ويقال: ابن قيس بن عمرو بن سهل، وفهد لقب أحد بني مالك بن النجار، مديني، أبو سعيد، ثقة ثبت من الخامسة، مات سنة ١٤٤هـ أو بعدها.
الجرح والتعديل ١٤٧/٩ تهذيب الكمال ٣٤٦/٣١ تقريب التهذيب ص٥٩١
[١٦٥_٢٧٠]

_**يحيى بن معين**: الإمام الفرد سيد الحفاظ أبو زكريا المري مولاهم البغدادي، مات سنة ٢٣٣ هـ.
التاريخ الكبير ٣٠٧/٨ تذكرة الحفاظ٢/ ٤٢٩
[٣٠_٤٨_٨١_١١١_١١٢_٢٠١_٢٤٤_٢٤٦_٢٧٤_٢٨١_٢٩٧_٣١٦_٣٣٨
_٣٤١_٣٤٧_٣٥٨_٣٦٧_٣٦٨_٣٦٩]

_**يزيد بن زريع** البصري أبو معاوية ثقة ثبت من الثامنة، مات سنة ١٨٢هـ.
تقريب التهذيب ص٦٠١
[١٩١_٤٠٥]

_**يعقوب بن سفيان** الفارسي أبو يوسف الفسوي، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٧٧هـ.
تقريب التهذيب ص٦٠٨
[٣٧١_٣٨٣_٣٩٢_٣٩٧_٤٠٦]

_**يعقوب بن شيبة** بن الصلت بن عصفور، الحافظ العلامة، أبو يوسف السدوسي البصري نزيل بغداد، صاحب المسند الكبير المعلل، من كبار علماء الحديث، مات سنة ٢٦٢هـ.

تذكرة الحفاظ ٥٧٧/٢

[٣٦٨_٣٧٥_٣٧٨_٣٨٨_٣٨٩_٣٩٠_٣٩٨]

_**يونس بن عبد الأعلى** بن ميسرة الصدفي، أبو موسى عالم الديار المصرية، ثقة، مات سنة ٢٦٤هـ.

تقريب التهذيب ص٦١٣ تهذيب التهذيب ٣٨٧/١١

[٣٦٩]

_**يونس بن عبيد** بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع من الخامسة، مات سنة ١٣٩هـ

تقريب التهذيب ص٦١٣

[١٦٦_١٦٩_١٩٤]

_**يونس بن يزيد** بن أبي النجاد الأَيْلي بفتح الهمزة، أبو يزيد، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ، من كبار السابعة مات سنة ١٥٩.

تقريب التهذيب ص٦١٤

[١٦٥_٢٩٠]

فهرس المصادر

١. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول لتقي الدين السبكي، تحقيق: د.شعبان محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٢. أثر الإمام الشافعي في علم الحديث: عبد العزيز عطورة، رسالة ماجستير.

٣. الأجوبة الواردة على الأسئلة الوافدة، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق: أبي يحيى الفيشاوي، دار الصحابة، طنطا، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ضبطه: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

٥. أحكام أهل الذمة: ابن قيم الجوزية(ت٧٥١ هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢م

٦. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار: أبي الوليد الأزرقي، تحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، ط١.

٧. اختلاف الحديث: الشافعي، بهامش الأم، كتاب الشعب.

٨. آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ١٩٩٣م.

٩. الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م.

١٠. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

١١. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٢. الاستذكار لابن عبد البر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١ م.

١٣. أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، دار الفكر.

١٤. الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة: الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د.عز الدين علي السيد، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٥. الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات بذيل الأسماء المبهمة: النووي، المطبعة الدخانية، لاهور، باكستان.
١٦. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ.
١٧. أصول البزدوي ، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.
١٨. أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: د.نور الدين عتر، اليمامة، ط٣، ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.
١٩. أصول الحديث: د.عجاج الخطيب.
٢٠. الأعلام للزركلي(ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
٢١. الأم: الشافعي(ت٢٠٤هـ) دار الفكر، ١٤٢٩هـ٢٠٠٩م.
ونسخة أخرى بتحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء.
٢٢. الإمام الشافعي(سيرته، حياته، أصول مذهبه): د.أحمد نحراوي عبد السلام الأندونيسي، دار الوعي، حلب، ط٢، ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.
٢٣. الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر: الشيخ عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط٦، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٢٤. الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد: د.أحمد نحراوي عبد السلام الأندونيسي، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٢٥. الأنساب للإمام أبي سعد السمعاني، تعليق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
٢٦. إنباء الغمر بأنباء العمر لابن حجر: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٢٧. الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: د.مصطفى الخن وَ د.بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، دمشق، ط٧، ١٤٣١هـ٢٠١٠م.

٢٨. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: الحافظ ابن كثير(ت٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
٢٩. البحر المحيط: الإمام بدر الدين الزركشي(ت٧٩٤هـ)، مراجعة: د.عبد الستار أبو غدة وَ د. محمد سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف، الكويت، ط١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.
٣٠. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٣١. البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: لابن الملقن، تحقيق: جمال محمد السيد، دار العاصمة، السعودية، الرياض، ١٤١٤ هـ.
٣٢. البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف، بيروت.
٣٣. البرهان في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، مصر، ط٤، ١٤١٨هـ.
٣٤. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان(٦٢٨هـ)، تحقيق: د.الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ط١، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.
٣٥. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
٣٦. تاريخ أسماء الثقات: أبو حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .
٣٧. تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، د.حسن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١٤، ١٤١٦هـ١٩٩٦م.
٣٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ١٩٩٠م.
٣٩. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م.
٤٠. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤١. التاريخ الكبير للبخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
طبعة أخرى: تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
٤٢. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها: ابن عساكر(ت٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد العمروي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧ م.
٤٣. التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي: زين الدين العراقي(ت٨٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٤. التبيين لأسماء المدلسين: إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ١٩٩٤م.
٤٥. تحرير علوم الحديث: عبد الله بن يوسف الجُديع، ملتقى أهل الحديث.
٤٦. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للإمام يوسف بن عبد الرحمن المزي، مع النكت الظراف على الأطراف، تعليقات الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
٤٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: د.أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ١٩٩٩م.
٤٨. تذكرة الحفاظ للذهبي، دار التراث العربي، بيروت. وبذيله: تذكرة الحفاظ: أبو المحاسن الحسيني، وبذيله: لحظ الألحاظ لابن فهد المكي، وبذيله: ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، نسخة دار إحياء التراث العربي.
ونسخة مطبعة التوفيق، دمشق، ١٣٤٧هـ ونسخة: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ .
٤٩. ترتيب مسند الإمام الشافعي، تصحيح: السيد يوسف علي الزوادي الحسني وَ السيد عزت العطار الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م.

٥٠. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٥١. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر العسقلاني، تحقيق : د. إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١.
٥٢. تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، تحقيق : محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
٥٣. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت ، ط١، ١٣٨٩هـ ١٩٧٠م.
٥٤. التمهيد في أصول الفقه: أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي(ت٥١٠هـ)، تحقيق: د.محمد بن علي بن إبراهيم، دار المدني، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ١٩٨٥م.
٥٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، تحقيق: أ. مصطفى بن أحمد العلوي وَ أ. محمد عبد الكبير البكري، ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م.
٥٦. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة لأبي الحسن علي بن محمد ابن عرّاق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وَعبد الله بن محمد الغماري، دار الكتب العلمية.
٥٧. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م.
٥٨. تهذيب الأسماء واللغات للنووي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٥٩. تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ط١، دار صادر، بيروت.
- طبعة أخرى: دار الفكر - بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.
٦٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .

وَ ط٢، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م.
٦١. توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس: ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.
٦٢. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
٦٣. الثقات لابن حبان، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م.
٦٤. ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث: _رسالة الإمام أبي داود إلى أهل مكة، شروط الأئمة الستة: المقدسي، شروط الأئمة الخمسة: الحازمي_ اعتنى بها: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١٤١٧،١هـ١٩٩٧م.
٦٥. جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط، مطبعة الملاح، ط١، ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م.
٦٦. جامع التحصيل في أحكام المراسيل لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م.
٦٧. الجامع الصحيح المختصر لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفري، تحقيق: د. مصطفى البغا، دار العلوم الإنسانية، دمشق، ط ٢، ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.
٦٨. الجامع الصحيح لمحمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي(ت٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨هـ.
٦٩. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق : د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض ، ١٤٠٣هـ.
٧٠. الجرح والتعديل لشيخ الإسلام الرازي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
٧١. حاشية العطار على جمع الجوامع: الشيخ حسن العطار، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٢. الحاوي في فقه الشافعي: أبو الحسن الماوردي (ت٤٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
٧٣. حجية الخبر المرسل: د. خليل ملا خاطر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، نقلاً عن: أثر الإمام الشافعي في الحديث وعلومه: عبد العزيز عطورة، رسالة ماجستير.
٧٤. الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية: الشيخ محمد محمد أبو زهو، الرياض، ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.
٧٥. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط١، ١٣٨٧ هـ ١٩٦٨ م.
٧٦. الدولة العباسية: محمد بك الخضري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٧٧. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: الإمام ابن فرحون المالكي(ت٧٩٩هـ)، تحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٧٨. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادييني، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٧٩. الرسالة: الشافعي(ت٢٠٤هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٠. الرسالة المستطرفة للكتاني، تحقيق: محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.
٨١. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: أبو الحسنات اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة ابن تيمية.
٨٢. الرواية على الإبهام والتعديل عليه في الأحاديث المرفوعة عند الإمام الشافعي: د:عبد الرزاق أبو البصل ، رسالة ماجستير.
٨٣. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لأبي منصور الأزهري الهروي، تحقيق: د. محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١ ، ١٣٩٩ هـ.

٨٤. سلسلة الذهب: جمعها ورتبها وخرج أحاديثها الدكتور خليل ملا خاطر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، نقلاً عن: أثر الإمام الشافعي في الحديث وعلومه: عبد العزيز عطورة، رسالة ماجستير.

٨٥. السنة قبل التدوين: د.محمد عجاج الخطيب، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

٨٦. السنن: الإمام الشافعي، تحقيق: د.خليل ملا خاطر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، ط١.

٨٧. سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر ، بيروت.

٨٨. سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وّعادل السيد، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.
ونسخة أخرى بتحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٨٩. سنن الدارقطني للإمام علي بن عمر الدارقطني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ ١٩٩٤ م.

٩٠. سنن الدارمي، تحقيق : فواز أحمد زمرلي, خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت،ط١، ١٤٠٧ هـ.

٩١. سنن سعيد بن منصور، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.

٩٢. السنن الكبرى للبيهقي، وبذيله: الجوهر النقي لابن التركماني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٤٤ هـ.

٩٣. السنن الكبرى للنسائي(ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وَ سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ ١٩٩١ م.

٩٤. سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩٥. الشافعي(حياته وعصره_آراؤه وفقهه): الشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ط٢، ١٣٦٧هـ ١٩٤٨م.

٩٦. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لإبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد ، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٩٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩٨. شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة: العراقي (ت٨٠٦هـ) دار الكتب العلمية، بيروت.
٩٩. شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق : همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ٢٠٠١م.
١٠٠. شرح الكوكب المنير: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المعروف بابن النجار (ت٩٧٢هـ) تحقيق: د.محمد الزحيلي و نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤١٨هـ ١٩٩٧ م.
١٠١. شرح اللمع في أصول الفقه: أبو إسحاق الشيرازي(ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د.علي ابن عبد العزيز بن علي العميريني، مكتبة التوبة، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩١م.
١٠٢. شرح مسند الشافعي: عبد الكريم الرافعي (ت٦٢٣هـ)، تحقيق: وائل محمد بكر ابن زهران، إصدارات وزارة الأوقاف، قطر، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
١٠٣. شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي، تحقيق : محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
١٠٤. شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث: محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: فهد ابن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا للنشر، ط٢، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣م
١٠٥. شعب الإيمان للبيهقي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.
١٠٦. الشكر لله عز وجل: ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد ابن بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
١٠٧. صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.

١٠٨. صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري(ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٣٧٥هـ١٩٥٥م.
١٠٩. الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه شعب الإيمان: د.منى عبد الحكيم العسة، دار النوادر، ط١، ١٤٢٩هـ٢٠٠٨م.
١١٠. طبقات الحنابلة: ابن أبي يعلى (ت ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
١١١. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، تعليق: د. الحافظ عبد العليم خان، رتب فهارسه: د. عبد الله أنيس الطباغ، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.
١١٢. طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو وَ د.محمود محمد الطناحي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م.
١١٣. طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، بيروت.
١١٤. الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، بيروت.
١١٥. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لابن حيان الأنصاري، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ ، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.
١١٦. طبقات المدلسين لابن حجر، تحقيق: د.عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط١، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.
١١٧. الضعفاء الصغير للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦ هـ.
١١٨. الضعفاء الكبير للعقيلي، دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.
١١٩. الضعفاء والمتروكين لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦ هـ.
١٢٠. العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير للرافعي، تحقيق: الشيخ علي معوض وَ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ ١٩٩٧م.

١٢١. علل ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي(ت٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٢٧هـ٢٠٠٦م.
١٢٢. علل الترمذي الصغير: محمد بن عيسى أبو سورة الترمذي(ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٥٧ هـ ١٩٣٨ م.
١٢٣. العلل ومعرفة الرجال: الإمام أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
١٢٤. العلل ومعرفة الرجال عن أبي زكريا يحيى بن معين(ت٢٣٣هـ): أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبد الهادي محمد مجفان الجزائري، دار ابن حزم.
١٢٥. العلل الواردة في الأحاديث النبوية للشيخ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط ١ ، دار طيبة، الرياض.
١٢٦. علوم الحديث: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مكتبة الفارابي، ط١٩٨٤،١م.
١٢٧. غوامض الأسماء لابن بشكوال، تحقيق: د.عز الدين علي السيد وَ محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
١٢٨. الغوامض والمبهمات: عبد الغني بن سعيد الأزدي(ت٤٠٩هـ)، تحقيق: د.حمزة النعيمي، دار المنارة، ط١، ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.
١٢٩. فتح الباري للإمام ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
١٣٠. فتح الباقي على ألفية العراقي: زكريا الأنصاري(ت٩٢٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣١. فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط١ ، ١٤٠٣هـ.
١٣٢. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

١٣٣. القاموس المحيط: الفيروز آبادي.
١٣٤. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: الشيخ محمد جمال القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ١٩٧٩م.
١٣٥. قواعد في علوم الحديث: ظفر أحمد التهانوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامي، حلب، ط٣، ١٩٧٢م.
١٣٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، تحقيق : محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م.
١٣٧. الكامل في التاريخ: أبو الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الاثير (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
١٣٨. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨م.
١٣٩. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت٧٣٠هـ) تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
١٤٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٤١. الكفاية في علم الرواية لأحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
١٤٢. الكواكب النيرات: محمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات الذهبي الشافعي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلم، الكويت.
١٤٣. لسان العرب للإمام أبي الفضل ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت.
١٤٤. لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، تحقيق : دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣ ، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
١٤٥. اللمع في أصول الفقه: أبو إسحاق الشيرازي(ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د.محيي الدين مستو وَيوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، دمشق، ١٤١٤هـ١٩٩٤م.

١٤٦. المجتبى من السنن لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.
١٤٧. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط٢، ١٤٠٢ هـ.
١٤٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط ٣، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
١٤٩. المحصول في علم الأصول للإمام فخر الدين الرازي(ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة.
١٥٠. مختار الصحاح للرازي، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، دار العلوم الإنسانية، دمشق، ط٣، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م.
١٥١. مختصر المزني، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٩هـ٢٠٠٩م.
١٥٢. المدونة الكبرى: مالك بن أنس المدني (ت ١٧٩هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت .
١٥٣. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: الإمام أبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي(ت٧٦٨هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ١٩٩٣م.
١٥٤. المراسيل لأبي داود السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨ م.
١٥٥. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٩٩٨م.
١٥٦. المستدرك على الصحيحين للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، وبذيله: التلخيص للحافظ الذهبي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
١٥٧. المستفاد من مبهمات المتن والإسناد: أبو زرعة العراقي(ت٨٢٦هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الحميد البر، دار الوفاء، السعودية، ط١، ١٤١٤هـ١٩٩٤م.

١٥٨. مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
١٥٩. مسند إسحاق بن راهويه: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، تحقيق: د.عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١ ، ١٤١٢هـ ١٩٩١م.
١٦٠. مسند أبي داود الطيالسي(ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.
١٦١. مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.
١٦٢. مسند الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
١٦٣. مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٦٤. المسودة في أصول الفقه: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.
١٦٥. مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م.
١٦٦. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، البوصيري(ت٨٤٠هـ)، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
١٦٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
١٦٨. مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني(ت٢١١هـ)، ومعه: كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ م.
١٦٩. المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة(ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، السعودي، ط١، ١٤٢٧هـ٢٠٠٦م.
١٧٠. المعارف: ابن قتيبة، تحقيق: د.ثروت عكاشة، ط٢، دار المعارف، القاهرة.
١٧١. المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني تحقيق : طارق بن عوض الله ابن محمد وَ عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة ، ١٤١٥هـ.

١٧٢. معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت.
١٧٣. المعجم الكبير للطبراني(ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.
١٧٤. معجم لسان المحدثين، موقع شبكة مشكاة الإسلامية.
١٧٥. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى ـ أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار، دار الدعوة.
١٧٦. معرفة الثقات للعجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
١٧٧. معرفة السنن والآثار للبيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٢ هـ ١٩٩١ م.
١٧٨. معرفة الصحابة: أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق : عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.
١٧٩. معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق : السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
١٨٠. مفحمات الأقران في مبهمات القرآن: السيوطي، تحقيق: د.مصطفى البغا، مطبعة الصباح، ط١، ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.
١٨١. المقنع في علوم الحديث: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحقيق : عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، ط١، ١٤١٣هـ.
١٨٢. مناقب الإمام الشافعي: ابن الأثير الجزري، تحقيق: د.خليل ملا خاطر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٠هـ١٩٩٠م.
١٨٣. مناقب الشافعي: البيهقي(ت٤٥٨)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٠هـ١٩٧٠م.
١٨٤. مناقب الإمام الشافعي: فخر الدين الرازي(ت٦٠٦هـ) دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
١٨٥. مناهج المحدثين: د.نصار نصار، مذكرة لطلاب الماجستير.

١٨٦. المنخول في تعليقات الأصول: أبو حامد الغزالي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٠هـ.
١٨٧. منهج المتقدمين في التدليس، الشيخ ناصر بن حمد الفهد، المكتبة الشاملة.
١٨٨. منهج النقد في علوم الحديث: د.نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
١٨٩. منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله: د.عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان_أستاذ الفقه والأصول بالدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى_ دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ١٩٩٩م.
١٩٠. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لمحمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق : د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦ هـ
١٩١. موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن، تحقيق : د. تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٣ هـ ١٩٩١ م.
نسخة أخرى: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
١٩٢. موطأ الإمام مالك برواية يحي الليثي، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٣٧٠هـ١٩٥١م.
١٩٣. الموضح لأوهام الجمع والتفريق: الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، ١٣٧٨هـ١٩٥٩م.
١٩٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين الذهبي(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
١٩٥. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ضمن كتاب سبل السلام)أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)، دار إحياء التراث العرب، بيروت.
١٩٦. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، مطبعة الصباح، ط٣، ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.
١٩٧. نظرية نقد الرجال: د. عماد الدين رشيد، دار الشهاب، ١٤٢٠هـ١٩٩٩م.

١٩٨. النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١،، ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.
١٩٩. النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف ، الرياض ، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
٢٠٠. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري، تحقيق : طاهر أحمد الزاوى وَ محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت ، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٢٠١. الورقات: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق : د. عبد اللطيف محمد العبد.
٢٠٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
٢٠٣. الوافي بالوفيات: خليل بن أيبك الصفدي(ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد أرناؤوط وَتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

فهرس الموضوعات

-الإهداء ٣

-شكر وتقدير ٤

-المقدمة ٥

-خطة البحث ١٢

-فصل تمهيدي: الإمام الشافعي وكتابه الأم. ١٧

المبحث الأول: الإمام الشافعي.

أولاً_عصره. ١٨

١_الناحية السياسية ١٨

٢_الناحية الاجتماعية ١٩

٣_الناحية الفكرية ٢٠

ثانياً_سيرته الشخصية. ٢١

-اسمه ونسبه وكنيته ٢١

_مكان مولده وزمانه ٢٣

_نشأته ٢٥

_محنته ٢٦

_وفاته ٢٧

ثالثاً_سيرته العلمية. ٢٧

_اشتغاله بالعلم ٢٧

_رحلاته ٢٨

_شيوخه ٢٩

_تلاميذه ٣٣

_مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ٣٥

_مصنفاته ٣٦

رابعاً_ الشافعي إمام من أئمة أهل الحديث ٤٠

رابعاً_شبهات وردها. ٤٤
المبحث الثاني: كتابه الأم ٥٠
أولاً_التعريف بالكتاب. ٥٠
ثانياً_منهجه. ٥١
ثالثاً_أدواته. ٦٧
الباب الأول: الدراسة التأصيلية: ٧٠
الفصل الأول: الإبهام وأحكامه: ٧١
المبحث الأول: تعريف الإبهام. ٧٢
أولاً_لغة ٧٢
ثانياً_ اصطلاحاً ٧٢
المبحث الثاني: الفرق بين الإبهام والإهمال والجهالة. ٧٤
أولاً_الفرق بين المبهم والمهمل ٧٤
ثانياً_ الفرق بين المبهم والمجهول ٧٧
المبحث الثالث: أقسام الإبهام. ٨٠
أولاً_أقسام الإبهام بحسب موضعه ٨٠
ثانياً_أقسام الإبهام بحسب درجته ٨٤
المبحث الرابع: أسباب الإبهام. ٨٧
أولاً_أسباب الإبهام المشتركة بين السند والمتن ٨٧
ثانيا_ أسباب الإبهام في السند ٩٢
ثالثاً_أسباب الإبهام في المتن ٩٤
المبحث الخامس: حكم الإبهام. ٩٦
المبحث السادس: فوائد معرفة المبهمات. ١٠٣
الفصل الثاني: التعديل على الإبهام: ١٠٦
مبحث تمهيدي: علم الجرح والتعديل، وطرق تعديل الرواة. ١٠٧
أولاً-تعريفهما في اللغة: ١٠٧

ثانياً_الجرح والتعديل في اصطلاح العلماء ١٠٨
ثالثاً_أهمية علم الجرح والتعديل ١٠٩
رابعاً_مشروعية الجرح والتعديل ١٠٩
خامساً_طرق ثبوت الجرح والتعديل ١١١
مدخل: في مفهوم التعديل على الإبهام. ١١٤
المبحث الأول: أقوال العلماء في التعديل على الإبهام. ١١٦
المبحث الثاني: مناقشة أقوال العلماء وبيان الراجح منها. ١٢٠
الفصل الثالث: صيغ التعديل على الإبهام وأسبابه في كتاب الأم: ١٢٩
المبحث الأول: تعديل الشافعي بألفاظ التوثيق. ١٣٠
أولاً_ تعديل الشافعي بصيغة:"الثقة". ١٣٠
_استعمال هذه الصيغة عند المحدثين: ١٣٠
_أقوال العلماء في صيغة:" الثقة". ١٣٢
ثانياً_ تعديل الشافعي بصيغة: "من أثق". ١٣٢
_استعمال هذه الصيغة عند المحدثين: ١٣٣
_أقوال العلماء في صيغة:" من أثق". ١٣٤
المبحث الثاني: تعديل الشافعي بصيغة: من لا أتهم. ١٣٦
_استعمال هذه الصيغة عند المحدثين: ١٣٦
_أقوال العلماء في صيغة:" من لا أتهم". ١٣٦
المبحث الثالث: تعديل الشافعي بألفاظ أخرى. ١٤١
أولاً_ التعديل بصيغة:"أهل العلم". ١٤١
_استعمال هذه الصيغة عند المحدثين: ١٤١
_أقوال العلماء في صيغة:" أهل العلم". ١٤٢
ثانياً_ التعديل بصيغة:" من أصدقه". ١٤٣
_استعمال هذه الصيغة عند المحدثين: ١٤٣
_أقوال العلماء في صيغة:"من أصدقه". ١٤٤

المبحث الرابع: أسباب التعديل على الإبهام عند الشافعي. ١٤٦
الفصل الرابع: كشف الثقات المبهمين في كتاب الأم: ١٤٩
مبحث تمهيدي: الأصل في معرفة المبهمات وأشهر من صنف في ذلك. ١٥٠
المبحث الأول: طرق الكشف عن المبهمات. ١٥٦
أولاً_طرق الكشف عن مبهم المتن: ١٥٦
ثانياً_طرق الكشف عن مبهم السند: ١٥٧
ثالثاً_طرق كشف التعديل على الإبهام: ١٦٠
المبحث الثاني: ضوابط التعديل على الإبهام عند الشافعي. ١٦٤
أولاً_ضوابط إبهام الشافعي بصيغة "الثقة": ١٦٤
_الانتقادات التي وجهت إلى ضوابط هذه الصيغة: ١٦٨
ثانياً_ضوابط إبهام صيغة " من لا أتهم": ١٧٠
_الانتقادات التي وجهت إلى ضوابط هذه الصيغة: ١٧١
ثالثاً_ ضوابط إبهام الشافعي بالصيغ الأخرى: ١٧٢
المبحث الثالث: جهود البيهقي في الكشف عن مبهمات الشافعي. ١٧٣
أولاً_كتابه : " مناقب الشافعي ". ١٧٣
ثانياً_كتابه: "معرفة السنن والآثار". ١٧٦
ثالثاً_كتابه:"السنن الكبرى". ١٧٩
رابعاً_كتابه:"بيان خطأ من أخطأ على الشافعي". ١٨٠
الباب الثاني: الدراسة التطبيقية: ١٨٣
الفصل الأول: الكشف عن الثقات المبهمين من غير إرسال ١٨٤
المبحث الأول: من أبهم بصيغة: "الثقة". ١٨٥
المبحث الثاني: من أبهم بصيغة: "من أثق". ٣٠١
المبحث الثالث: من أبهم بصيغة:"من لا أتهم". ٣٠٣
المبحث الرابع: من أبهم بصيغة:" أهل العلم". ٣١٢
المبحث الخامس: من أبهم بصيغ أخرى. ٣١٧

من أبهم بصيغة :"من أصدقه". ٣١٧
من أبهم بصيغة :"أهل الصدق في الحديث" ٣١٨
الفصل الثاني: الكشف عن الثقات المبهمين مع إرسال: ٣٢٠
المبحث الأول: من أبهم بصيغة: "الثقة". ٣٢١
المبحث الثاني: من أبهم بصيغة: "من أثق". ٣٤٧
المبحث الثالث: من أبهم بصيغة:"من لا أتهم". ٣٤٨
المبحث الرابع: من أبهم بصيغة:"أهل العلم". ٣٦٠
الفصل الثالث: أقوال أهل الجرح والتعديل في الثقات المبهمين ٣٦٦
أولاً_من أبهم بصيغ التوثيق: ٣٦٧
_إبراهيم بن سعد ٣٦٧
_أحمد بن حنبل ٣٦٧
_إسحاق الأزرق ٣٦٨
_إسماعيل بن إبراهيم بن علية ٣٦٨
_أنس بن عياض ٣٦٩
_حماد بن أسامة ٣٧٠
_سعيد بن سالم القداح ٣٧١
_سفيان بن عيينة ٣٧٣
_عباد بن العوام ٣٧٤
_عبد الله بن إدريس ٣٧٥
_عبد الله بن المبارك ٣٧٦
_عبد الرزاق بن همّام ٣٧٧
_عبد العزيز بن محمد الدراوردي ٣٧٩
_عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد ٣٨٠
_عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ٣٨٣
_عمرو بن أبي سلمة ٣٨٤

_الفضيل بن عياض ٣٨٥
_مالك بن أنس ٣٨٦
_محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيْك ٣٨٧
_محمد بن خازم ٣٨٨
_محمد بن عبد الرحمن الجندي ٣٨٩
_مروان بن معاوية ٣٨٩
_مسلم بن خالد الجندي ٣٩١
_مُطَرِّف بن مازن ٣٩٣
_مُظَفَّر بن مُدْرِك ٣٩٥
_وكيع بن الجراح ٣٩٦
_الوليد بن مسلم ٣٩٦
_يحيى بن حسان ٣٩٩
_يحيى بن سعيد القطان ٤٠٠
_يزيد بن هارون ٤٠١
ثانياً_ من أبهم بصيغة:"أهل العلم": ٤٠٣
_حاتم بن إسماعيل ٤٠٣
ثالثاً_ من أبهم بصيغة:"من لا أتهم" ٤٠٤
_إبراهيم بن أبي يحيى بين أهل الجرح والتعديل ٤٠٤
_ملحق: ذكر الأحاديث التي تعذر الكشف عن الثقات المبهمين فيها. ٤١٣
_الخاتمة ٤١٧
_الفهارس الفنية والعلمية ٤٢٠
_فهرس الآيات ٤٢١
_فهرس الأحاديث ٤٢٢
_فهرس الآثار ٤٢٨
_فهرس المصطلحات الحديثية ٤٣١

_فهرس الثقات الذين تم الكشف عنهم ٤٣٣
_فهرس الرواة المتكلم فيهم ٤٣٥
_فهرس الأعلام ٤٣٧
_ثبت المصادر ٤٧٢
_فهرس الموضوعات ٤٨٩